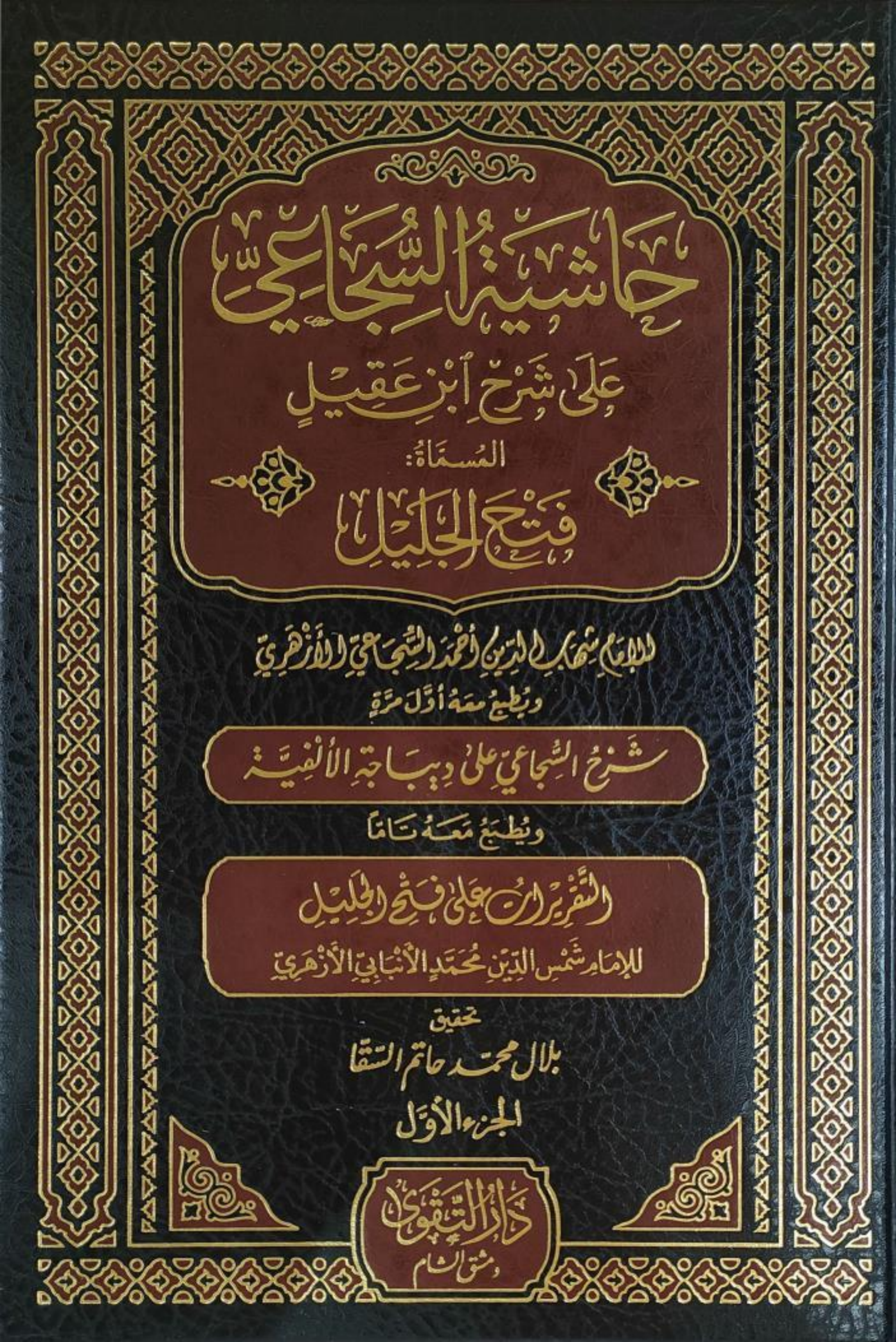

حاشية السجاعي
على شرح ابن عقيل
المسماة:
فتح الجليل
للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري
ويطبع معه أول مرة
شرح السجاعي على ديباجة الألفية
ويطبع معه تاماً
التقريرات على فتح الجليل
للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري
تحقيق
بلال محمد حاتم السقا
الجزء الأول
دار التقوى
دمشق الشام

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسمّاة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبع معه أوّل مرّة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويُطبع معه تامّاً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الأوّل

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف : شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي : 978-9933-610-45-6



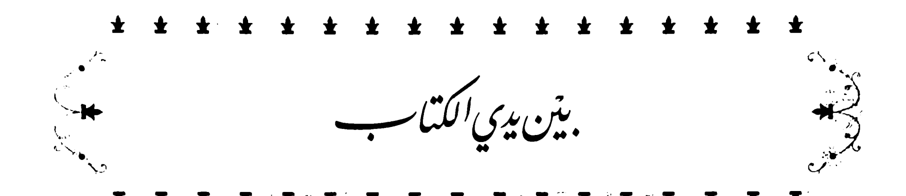


سورية - دمشق - حلبوني
هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١
جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+
daraltaqwa.pu@gmail.com



بسم الله الرحمن الرحيم





بين يدي الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

خيرُ القول إنِّي أحمدُ مَنْ رَفَعَ أوضحَ المسالك لأحبَّائه العاشقين ، وفَتَحَ أبوابَ النِّداء لأوليائه الواصلين ، ونَصَبَ أعلامَ التمييز لعباده الصادقين .

والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ قطرِ النَّدَىٰ ، ومُجِيبِ النِّدا ، الذي كَسَرَ بأدوات الجزمِ واليقين ، جموعَ المشركين والمنافقين .

وعلىٰ الآل والأصحاب الذين ارتَشَفُوا ضَرَبَ البيان ، مِنْ فصاحة سيِّدِ ولد عدنان ، واتَّصلتْ ضمائرُهُم المستترةُ بمصدر الإلهامِ والرَّشاد ، وتعدَّىٰ أثرُ أفعالِهِمُ التامَّةِ إلىٰ جميعِ العباد والبلاد .

وعلىٰ مَنْ نحا نَحْوَهُم مِنْ أهل الاختصاصِ والاستثناء ، الذين نَدَبَهُمُ المولىٰ إلىٰ وِراثة الرُّسُل والأنبياء ، فأَكْرَمَهُم بخُلاصة المقاصد ، وآثَرَهُم بتسهيل الفوائد ، وأَتْحَفَهُم بقلائد الفرائد .

وبعد :

فإنَّ علمَ العربيّة مِنْ أشرف العلوم وأَعْلاها ، وتعلُّمَهُ مِنْ أهمِّ الواجبات وأَوْلاها ، وتعليمَهُ مِنْ أَسْمى الغايات وأَسْناها ، ومَنْ يُقبِلُ عليه ويُتقِنُهُ يَرْقىٰ إلىٰ دَرَجات الكمال ، ومَنْ يُهمِلُهُ ويَزْدَرِيهِ يسقطُ مِنْ أعين الرجال ، وهو العُمْدةُ لفهم كلامِ الله تعالىٰ والرسول ، والآلةُ المُحكَمةُ التي يُدرَكُ بها المعقولُ والمنقول ، وهو ممَّا يُثبِّتُ العقولَ المُضطَرِبات ، ويَزِيدُ في المروءات

الصادقات ، ويُرقِّقُ الطِّباعَ الجافيات .

ولله دَرُّ القائل :

النحوُ أفضلُ ما يُبغىٰ ويُقتبَسُ لأنَّهُ لكتابِ اللهِ يُلتمَسُ
إذا الفتىٰ عَرَفَ الإعرابَ كانَ لهُ مَهابةٌ في أُناسٍ حولَهُ جَلَسُوا
لا يَنطِقُونَ حِذاراً أنْ يُلحِّنَهُم كأنَّما بِهِمُ مِنْ خوفِهِ خَرَسُ
لا يستوي مُعرِبٌ فينا ومُنعجِمٌ هل تستوي البغلةُ العَرْجاءُ والفَرَسُ

وقال الإمامُ ابنُ مالك في ديباجة « الكافية الشافية »[1] :

وبعدُ فالنحوُ صلاحُ الأَلْسِنهْ والنفسُ إنْ تَعْدَمْ سَناهُ في سِنَهْ
بهِ انكشافُ حُجُبِ المعاني وجَلْوةُ الفُهُومِ ذا إذعانِ[2]

وقال سيِّدُنا عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه : (تعلَّموا العربيَّة ؛ فإنَّها تُثبِّتُ العقل ، وتَزِيدُ في المروءة)[3] .

ويُروىٰ أنَّ رجلاً قال لبَنِيه : يا بَنِيَّ ؛ أَصْلِحُوا مِنْ ألسنتكم ؛ فإنَّ الرجلَ تَنوبُهُ النائبةُ فيُحِبُّ أنْ يتجمَّلَ فيها ، فيستعيرُ مِنْ أخيه دابَّتَهُ أو ثوبَهُ ، ولا يجد مَنْ يُعِيرُهُ لسانَهُ !![4] .

---

(١) الكافية الشافية (١/ ١٥٥) .

(٢) في النسخة المطبوعة : (المفهوم) بدل (الفهوم) ، ولعلَّ الأقرب ما أثبت ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) رواه البخاري في « الكنىٰ » (٩/ ٦٨) ، ورواه أيضاً البيهقي في « مناقب الشافعي » (١/ ٢٨٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١/ ٣٧٤) عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ من قوله .

(٤) أورده أسامة بن منقذ في « لباب الآداب » (ص ٢٠) ، والبُونَسي في « كنز الكتاب » (١/ ٨٦) .

ولو فَرَضْنا إنساناً بَلَغَ في علم الفقهِ الغايةَ القصوىٰ ، ووَصَلَ في علم الحديث المرتبةَ العُلْيا ، واجتنىٰ كثيراً مِنَ المعارف الزاهرة ، وجَمَعَ أنواعاً مِنَ العلوم الباهرة ، وكان عَرِيّاً مِنْ علم النحو ، خاويَ الوِفاض منه ، بعيداً عن إتقانه والتشبُّع منه ومُمارستِهِ . . فإنَّهُ لا يُوثَقُ بفهمه ، ولا يُنتفَعُ بعلمه ، ويَغِيبُ عنه كثيرٌ مِنَ الدقائق ، ويَصعُبُ عليهِ تحريرُ بعضِ الحقائق ، ورَحَمَ اللهُ مَنْ قال[١] :

لو كنتَ في الفقهِ كالنُّعمانِ أو زُفَرٍ ... أوِ ابنِ إدريسَ أيضاً وابنِ شَيْبانِ
وفاتَكَ النحوُ لم تُحسَبْ إذا اجتمعتْ ... فضائلُ الناسِ إلا نصفَ إنسانِ

ومَنْ قال أيضاً[٢] :

إنْ شئتَ نيلَ العلمِ والآدابِ ... وبراعةً في فهمِ كلِّ كتابِ
وتلاوةَ القرآنِ حقَّ تلاوةٍ ... لفظاً وتفسيراً وفصلَ خطابِ
وقراءةَ السُّنَنِ المُنِيرةِ تابعاً ... آثارَها مُتوخِّياً لصوابِ
وبلوغَ غاياتِ البلاغةِ عارفاً ... بمواقعِ الإيجازِ والإطنابِ
فابْدَأْ بعلمِ النحوِ فهْوَ أساسُها ... لا يَمْتري في ذا أُولو الألبابِ

❀❀❀

وقد حُذِّر التحذيرُ الشديد مِنَ اللحن في الكلام ، وكان العربُ يَعُدُّونه هُجْنةً وزِرايةً بصاحبه ، ويُلحِقُون العيبَ والنقصَ بمُرتكبه ، ووَصَلَ إلينا أخبارٌ عديدة وقصصٌ كثيرة في التنفير منه وذمِّ أهله .

---

(١) أورد البيتين عبد القادر القصاب في « رسالته في مدح النحو » (ق/ ١) .
(٢) الأبيات لبحرق الحضرمي أوردها في آخر « تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب علىٰ ملحة الإعراب » (ص ٥٢) .

ومِنْ ذلك : ما قاله راويةُ العرب الأصمعيُّ : (إنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ علىٰ طالب العلم إذا لم يعرفِ النحوَ . . أنْ يدخلَ في جملة قولِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً . . فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النارِ » ؛ لأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يكنْ يلحنُ ، فمهما روىٰ عنه ولَحَنَ فيه . . فقد كَذَبَ عليه)[1] .

وسمع رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم رجلاً يلحنُ ، فقال : « أَرْشِدُوا أخاكم فقد ضلَّ »[2] ، فسمَّىٰ صلَّى الله عليه وسلَّم اللحنَ ضلالاً ؛ وذلك لأنَّهُ يَعكِسُ المعانيَ ويَهدِمُ المبانيَ ؛ كما حُكِيَ أنَّ أعمىٰ سمع رجلاً يقولُ : (يا مَنْ يُرَىٰ ولا يَرَىٰ) ، فقال له الأعمىٰ : (لبَّيكَ هاأنذا)[3] .

وقال الخليفةُ عبدُ الملك بنُ مروانَ : (اللَّحْنُ في المنطق أَقْبَحُ مِنْ آثار الجُدَريِّ في الوجه)[4] .

ورُوِيَ أنَّ سيدَنا عمرَ رضي الله عنه مرَّ علىٰ قوم يُسيئونَ الرمي ، فقَرَعَهُم ووَبَّخَهُم ، فقالوا : إنَّا قومٌ مُتعلِّمِينَ ، فأَعْرَضَ عنهم مُغضَباً وقال : واللهِ ؛ لَخَطَؤُكُم في لسانكم أشدُّ عليَّ مِنْ خَطَئكم في رَمْيكم[5] .

❀❀❀

---

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٧/ ٨٠) ، والقاضي عياض في « الإلماع » (ص١٨٣ـ ١٨٤) ، والحديث رواه البخاري (١١٠) ، ومسلم (٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه الحاكم في « المستدرك » (٢/ ٤٣٩) عن سيدنا أبي الدرداء رضي الله عنه .

(٣) أورده عبد القادر القصاب في « رسالته في مدح النحو » (ق/ ٢) .

(٤) أورده الجاحظ في « البيان والتبيُّن » (٢/ ٢١٦) ، والآبي في « نثر الدر » (٣/ ٣٦) .

(٥) رواه ابن عدي في « الكامل في الضعفاء » (٦/ ٤٤١) ، وأورده أبو بكر بن الأنباري في « الأضداد » (ص٢٤٤) .

وَمِنَ العجائب في زماننا هٰذا : أنَّك تجدُ بعضَ أرباب الاختصاصات بَلْهَ الطلبة والمُبتدِئين . . يَنفِرُون أو يُنفِّرُونَ دون تقييد مِنْ هٰذا العلم ، وبعضُهُم يتعلَّقون بأهداب بعض الكتب النحوية البسيطة ، أو بعضِ المتون والشروح المختصرة اختصاراً شديداً ، ثمَّ يتبجَّحون بعد ذلك بالاستدلال بقول الأَخْباري أبي العَيْناء البصري : (النحوُ في الكلام كالملح في الطعام ؛ إذا استُكثِرَ منه فَسَدَ)[1] ، ويعتقدُ أنَّ الكَثْرةَ والامتلاءَ بالزيادة مثلاً علىٰ كتاب « الدروس النحوية » أو « شرح قطر الندىٰ » ، وإنَّني لأَذْكُرُ مرَّةً بعضَ الأساتذة الذين أنفقوا بعضَ الوقت في درس علم النحو وتدريسه وهو يقولُ : (دَرَسْنا هٰذا العلمَ وخُضْنا فيه ، ثمَّ خَرَجْنا بنتيجة ؛ وهي أنَّ الفاعلَ مرفوع ، والمفعولَ به منصوب !!) ، ولا يدري أنَّ هٰذه العبارةَ وأمثالَها ذريعةٌ لأصحاب الهِمَم الفاترة ، ووَدَجاً لذوي العقول القاصرة . . في التَّفَلُّص مِنَ الاشتغال به وتعلُّمِه ، والتملُّصِ مِنْ إتقانه وتفهُّمِه .

وليتَهُم نَظَرُوا إلىٰ سيرة كثيرٍ مِنْ علمائنا السابقين في التدرُّج في طلب علم العربيَّة ثمَّ التكثُّرِ والازدياد منه ؛ فإنَّهُم كانوا يبتدئون بحفظ بعضِ المتون ؛ كـ« المُفصَّل » و« ألفيَّةِ ابن مالك » و« التسهيلِ » و« كافية ابن الحاجب » و« الآجُرُّوميَّة » وغيرِها ، ثمَّ يقرؤون شروحَها قراءةَ فهمٍ وبحثٍ وتحقيق ، ثمَّ لا يُفارِقُهُم هٰذا العلمُ مُمارسةً وتدريساً وتأليفاً ومراجعةً حتىٰ نهاية أيَّام حياتِهِم ، وانقضاءِ آخِرِ أنفاسِهِم ، وهٰذا بالنسبة لغير أهل الاختصاص ، ومَنْ لم يَصِلْ في هٰذا العلمِ إلىٰ رُتْبة الخواصِّ ، وأمَّا أولـٰئك فالحديثُ عنهم يَطُول ، ويَأنَفُ مِنْ سماعه الكَسُول .

❀❀❀

---

(١) رواه ابن الجوزي في « المنتظم » (١٢/ ٣٥٧) .

هٰذا ؛ وإنَّ ممَّنْ خَسَفَ عيونَ علمِ النَّحْو ، ودانَ له الحضرُ والبَدْو . . إمامَ هٰذا الفنِّ بلا خلافٍ ؛ أبا بِشْرٍ عمرَو بنَ عثمانَ بنِ قُنْبَرٍ البَصْريَّ الشهيرَ بـ(سيبويهِ)[1] ، الذي كَشَفَ لهم دقائقَه ، ووَضَّحَ لهم حقائقَه ، وعَلَّلَ دقيقَ القواعد ، وحَلَّ مُشكِلاتِ المسائل ، وقد أَوْدَعَ علمَهُ تلاميذَهُ النُّجَباء ، وخلَّده في أُعْجُوبتِهِ « الكتاب » الذي سمَّاه أهلُ الاختصاص (قرآنَ النحو) ، والذي حَفِظَهُ كبارُ العلماء ، وشَرَحَهُ ودرَّسه مشاهيرُ النُّحاة ، ولله دَرُّ إمامِ العربيَّة أبي حيَّانَ الأندلسيِّ في مدح « الكتاب » ومُؤلِّفِهِ[2] :

أتىٰ سيبـويـهِ نـاشِـراً لعلـومِـهِ ... فلولاهُ أَضْحى النحوُ عُطْلاً شواهدُهْ

وأَبْدىٰ كتاباً كانَ فَخْراً وجودُهُ ... لقَحْطانَ إذْ كعبُ بنُ عمرٍو مَحاتِدُهْ

وجَمَّعَ فيهِ ما تَفَرَّقَ في الوَرَىٰ ... فطَـارِفُـهُ يُعـزىٰ إليـهِ وتَـالِـدُهْ

بعَمْرِو بنِ عثمانَ بنِ قَنْبَرٍ الرِّضا ... أَطاعَتْ عَواصِيهِ وثابَتْ شَوَارِدُهْ

عليكَ قُرَانَ النَّحْوِ نحوَ ابنِ قَنْبَرٍ ... فـآيـاتُـهُ مشهـودةٌ وشَـواهِـدُهْ

وللإمام البارعِ البليغ النَّحْويِّ المُفسِّرِ أبي القاسم الزَّمَخْشَريِّ[3] :

أَلَا صلَّـى الإلـٰـهُ صـلاةَ صِـدْقٍ ... علىٰ عَمْرِو بنِ عثمانَ بنِ قَنْبَرْ

فـإنَّ كتـابَـهُ لـم يَغْـنَ عنـهُ ... بنـو قلـمٍ ولا أصحـابُ مِنْبَـرْ

وقال الإمامُ الكبيرُ أبو جعفرٍ بنُ النحَّاس : (لم يَزَلْ أهلُ العربيَّةِ يُفضِّلون « كتابَ أبي بِشْرٍ عمرِو بنِ عثمانَ بن قُنْبَرٍ » ؛ المعروفِ بـ« سيبويه ») .

---

(١) هٰذا هو الصحيح في ضبط (قنبر) ، وما سيأتي شعراً ضُبط علىٰ خلافه إقامة للوزن ، وانظر « تاج العروس » (١٣/ ٤٧٨) .

(٢) أورد الأبيات لسان الدين بن الخطيب في « الإحاطة في أخبار غرناطة » (٣/ ٥٢) .

(٣) ديوان الزمخشري (ص٢٨٤) .

ولذلك إذا أراد أهلُ العلم والإتقانِ في كلِّ عصرٍ أنْ يمدحوا شخصاً ما في علمه بالعربيَّة ، ويجعلونه في المنزلة المرضيَّة ، ويُقدِّمونه علىٰ أقرانه مِنْ ذوي المراتب العليَّة . . فإنَّهُم يقولون عنه : (فلانٌ سيبويهِ زمانه) .

❀❀❀

إلا أنَّ في « الكتاب » مصطلحاتٍ ورموزاً وإطلاقاتٍ ودقائقَ يَعسُرُ إدراكُها والتحقُّقُ منها لكبار أهل الاختصاصِ فضلاً عن المُبتدئين فيه والمُتلبِّسين به ؛ ولذلك كان النُّحاةُ يتهيَّبون الغوصَ في أعماقه ، ويَكتَفُون بالوقوف علىٰ ساحله ، وكان أبو العبَّاس المُبرِّدُ يقولُ لمَنْ أراد أنْ يقرأَ عليه « كتابَ سيبويه » : (هل ركبتَ البحرَ ؟)[1] ؛ تعظيماً واستصعاباً لما فيه .

حاشا أفرادٍ قليلين تمرَّسوا بفهم دقيقِ إشاراتِه ، وتدرَّبوا علىٰ أساليب عباراتِه ، وأدركوا جميعَ مصطلحاته ، فكانوا يُقصَدُون مِنْ أماكنَ بعيدة ، وتُبذَلُ لهم الأموالُ الكثيرة .

ومِنَ القصص المُمتعةِ المشهورةِ في ذلك : ما ذَكَرَهُ ابنُ هشام في « المغني » نقلاً عن أهل الأدب : أنَّ بعضَ أهلِ الذِّمَّة بَذَلَ لأبي عثمانَ المازنيِّ مئةَ دينارٍ علىٰ أنْ يُقرِئَهُ « كتابَ سيبويه » ، فامتنع مِنْ ذلك مع ما كان به مِنْ شِدَّة احتياجٍ ، فلامَهُ تلميذُهُ المُبرِّدُ ، فأجابه بأنَّ « الكتابَ » مُشتمِلٌ علىٰ ثلاثِ مئةٍ وكذا كذا آيةً مِنْ كتاب الله تعالىٰ ، فلا ينبغي تمكينُ ذِمِّيٍّ مِنْ قراءتها .

ثمَّ قُدِّرَ أنْ غنَّتْ جاريةٌ بحضرة الواثقِ بقول الشاعر :

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً ... ردَّ السلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

---

(١) أورده السيرافي في « أخبار النحويين البصريين » (ص٤٠) ، والسيوطي في « بغية الوعاة » (٢/٢٢٩) .

فاختلف الحاضرون في نصب (رجل) ورفعِهِ ، وأصرَّتِ الجاريةُ على النصب ، وزعمتْ أنَّها قَرَأَتْهُ علىٰ أبي عثمانَ المازنيِّ كذلك ، فأَمَرَ الواثقُ بإشخاصِهِ مِنَ البَصْرة ، فلمَّا حَضَرَ أَوْجَبَ النصبَ ، وشرحه بأنَّ (مُصابَكُم) بمعنىٰ (إصابتكُم) ، و(رجلاً) مفعولُهُ ، و(ظُلْمُ) الخبر ، ولهـٰذا لا يَتِمُّ المعنىٰ بدونه ، فأَخَذَ اليَزيديُّ في مُعارضته ، فقال له : هو كقولك : (إنَّ ضَرْبَكَ زيداً ظُلْمٌ) ، فاستحسنه الواثقُ ، ثمَّ أَمَرَ له بألفِ دينار ، ورَدَّهُ مُكرَماً ، فقال المازنيُّ للمُبرِّد : تَرَكْنا لله مئةَ دينارٍ فعَوَّضَنا ألفاً[1] .

❀❀❀

ثمَّ توالتْ وكَثُرَتِ المُصنَّفاتُ بعدَ « كتابِ سيبويه » استمداداً منه ، وترتيباً لأفكاره ، وتسهيلاً لقواعده ، وتنسيقاً لأبوابه ، وتحريراً لمسائله ، وتبييناً لمصطلحاته ، وتوضيحاً لشواهده ، وتعدَّدتِ الكتبُ في ذلك ، وتنوَّعتْ أساليبُها ، وتَذَبْذَبَتْ أحجامُها ، وتفاوتَ نفعُها ، وتشعَّبتْ مذاهبُها ، واختلف ترتيبُها وتنسيقُها .

إلىٰ أنِ انتهتِ النَّوْبةُ والرِّئاسةُ والسِّيادةُ إلى الإمام الكبيرِ والنَّحْويِّ الشهير ، تَرْجُمانِ الأدب ، وحُجَّةِ لسانِ العرب ، جمالِ الدين أبي عبد الله محمَّدِ بن مالكٍ الطائيِّ الأندلسيِّ الجَيَّانيِّ الدِّمَشْقي ، الذي صَنَّفَ في علم العربيَّة مُصنَّفاتٍ جامعةً مُحرَّرة ، ومُتوناً شهيرةً مُحقَّقة ، ولعلَّ أشهرَها وأهمَّها على الإطلاق ـ بل لعلَّهُ أشهرُ ما دُوِّنَ في علم العربيَّة في زمانه وإلىٰ يومنا هـٰذا ـ . نَظْمُهُ النفيسُ « الخُلاصةُ في النحو » ، والمشهورُ بـ « ألفيَّة ابن مالك » ؛ هـٰذا المتنُ المباركُ الذي ألَّفه عندما نَزَلَ في مدينة حماةَ بالمدرسة التي كان يشتغلُ بها الإمامُ

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦٨٨) .

القاضي المُحقِّقُ شرفُ الدِّين البارِزيُّ ، فخَدَمَهُ ولازمَهُ ، فكافأه ابنُ مالك بدُرَّتِهِ « الألفيَّة »[1] .

ولله دَرُّ الإمام النحوي ابن المِجْراد في مدحها[2] :

« خُلاصةُ النحوِ » لا أَبْغِي بها بدلاً	مُستغرِقاً درسَها في كلِّ أوقاتِي
قد جمَّعتْ لُبَّ علمِ النَّحْوِ مُختصَراً	نَظْماً بديعاً حوىٰ جُلَّ المُهِمَّاتِ
قُلْ لابنِ مالكَ إنِّي قد شُغِفْتُ بها	لم يأتِ مثلٌ لها يوماً ولا ياتِي
وهٰأنا أسألُ الرحمنَ مغفرةً	لهُ تُبوِّئُهُ في خيرِ جنَّاتِ

وقد اختَصَرَها الإمامُ ابنُ مالكٍ مِنْ منظومته « الكافيةِ الشافية » التي نافتْ أبياتُها علىٰ (٢٧٥٠) بيتاً ، وذَكَرَ السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » : أنَّ « الألفيَّةَ » حَوَتْ ثُلُثَ ما في « الكافية الشافية » أو نصفَها ، و« الكافيةَ » حَوَتْ نصفَ ما في « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » أو أرجحَ قليلاً ، و« التسهيلَ » فيه نصفُ ما في « الفوائد النَّحْويَّة والمقاصد المَحْويَّة » أو أكثرُ قليلاً[3] .

❀❀❀

وقد نالتِ « الألفيَّةُ » قَبُولاً واسعاً في كافَّة الأرجاء ، واعتنىٰ بها طَلَبَةُ العلم والعلماء ، وتناولَتْها يَرَاعُ النُّحاةِ شرحاً وتحشيةً وتعليقاً وتنكيتاً وتشطيراً ، فتجاوزَ ما كُتِبَ حولَها مباشرةً وبواسطة (٢٨٠) مُؤلَّفاً .

وسأذكرُ في هٰذه العُجالة أهمَّ عشرةِ شروحٍ لـ « الألفيَّة » ، وأَغْزَرَها فائدةً ، وأشهرَها تحقيقاً ، وأكثرَها عنايةً وانتشاراً وتداولاً ؛ وهي :

---

(١) انظر « تاريخ ابن الوردي » (٢/ ٢١٥ـ٢١٦) .

(٢) أورد الأبيات ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص١٥) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ٢٥٧ـ٢٥٨) .

١ـ شرحُ الإمام النَّحْويِّ بدرِ الدِّين محمَّدِ بن جمال الدِّينِ بنِ مالك (ت٦٨٦هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « الدُّرَّة المُضِيَّة في شرح الألفيَّة » ، والمشهورُ عند أهل العلم بـ « شرح ابن الناظم » ، وهو شرحٌ مختصرٌ مفيدٌ قيِّم ، وعليه حواشٍ كثيرةٌ ، ومِنْ أهمِّها : « الدُّرَر السَّنيَّة علىٰ شرح الألفيَّة » لشيخ الإسلام زكريَّا الأنصاريِّ ، و« حاشيةُ ابن قاسم العبَّادي » .

٢ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ بدرِ الدِّين حسن بن قاسم المُراديِّ (ت٧٤٩هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك » ، والشهيرُ بـ « شرح المُرادي » ، أو « شرح ابن أمِّ قاسم » ، وهو شرحٌ نفيسٌ مُحقَّقٌ استفاد منه العلماءُ وخصوصاً الإمامَ الأُشْمُونيَّ ، وعليه حواشٍ عديدةٌ ، ومِنْ أهمِّها وأشهرِها : « حاشيةُ الشاوي » .

٣ـ وشرحُ الإمامِ الكبير النَّحْويِّ المُحقِّق جمالِ الدِّينِ عبد الله بن يوسفَ بن هشام الأنصاريِّ (ت٧٦١هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك » ، أو « توضيحِ المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك » ، وهو شرحٌ مشهورٌ قيِّم مُحقَّق مختصر ، وكُتِبَ عليه حواشٍ نفيسةٌ ، ومِنْ أهمِّها : « حاشيةُ حفيده الشِّهاب » ، و« حاشيةُ الناصر اللَّقَاني » ، وشَرَحَهُ شرحاً مفيداً جامعاً الإمامُ النَّحْويُّ خالدُ الأَزْهري ، وسمَّاه : « التصريحَ بمضمون التوضيح » .

٤ـ وشرحُ الإمام قاضي القضاة الفقيه النَّحْويِّ المُفسِّرِ المُحقِّق بهاءِ الدِّين عبدِ الله بن عبد الرحمـٰن ابنِ عقيل الطالبيِّ الهاشمي المصريِّ (ت٧٦٩هـ) ، وسيأتي الحديثُ عنه بعد قليل .

٥ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ الشاعر الأديب شمسِ الدِّين محمَّد ابنِ جابرِ الأندلسيِّ الهَوَّاريِّ (ت٧٨٠هـ) .

٦ـ وشرحُ الإمامِ النَّحْويِّ الأصوليِّ برهانِ الدِّين إبراهيمَ بن موسى الشاطبيِّ (ت٧٩٠هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية » ، وهو مِنْ أطول شروحِها ، وأَغْزَرِها مادَّةً ، وأوسعِها بحثاً ومُناقشةً .

٧ـ والشرحُ الصغيرُ للإمام النَّحْويِّ أبي زيدٍ عبد الرحمـٰن بن عليٍّ المَكُوديِّ الفاسيِّ (ت٨٠٧هـ) ، وهو شرحٌ لطيفٌ مُهذَّبٌ نافع للمبتدئ في هـٰذا الفنِّ ، ولعلَّ أهمَّ وأنفعَ ما كُتِبَ عليه مِنَ الحواشي : « حاشيةُ ابنِ حَمْدون الفاسيِّ » ، المُسمَّاةُ بـ « الفتح المَوْدُودي على المَكُودي » .

٨ ـ وشرحُ الإمامِ النَّحْويِّ نورِ الدِّينِ عليِّ بن محمَّد الأُشْمُونيِّ (ت بعد ٩٠٠هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « منهج السالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك » ، وهو مِنَ الشروح المُهِمَّة المُحقَّقة ، وفيه فروعٌ كثيرةٌ مُحرَّرة ، وقد استفاد كثيراً مِنْ « شرح ابن قاسم المُرادي » ، وعلىٰ هـٰذا الشرحِ كثيرٌ مِنَ الحواشي القيِّمة ، ومِنْ أهمِّها : « حاشيةُ ابن قاسم العبَّادي » ، و« حاشيةُ الشمس البُهُوتي » ، و« حاشيةُ أبي السعود الأَسْقاطي » ، المُسمَّاةُ بـ « تنوير الحالك علىٰ منهج السالك » ، و« حاشيةُ المَدَابغي » ، و« حاشيةُ السيِّد الحَفْني » ، و« حاشيةُ السيِّد البُلَيدي » ، و« حاشيةُ الصبَّان » .

٩ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ البحرِ جلال الدِّين عبدِ الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيُوطيِّ (ت٩١١هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « البَهْجة المرضيّة في شرح الألفيّة » ، وهو شرحٌ مَزْجيٌّ نافعٌ مُختصرٌ مُحقَّق ، وكُتِبَ عليه حواشٍ كثيرة .

١٠ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ شمسِ الدِّينِ محمَّد بنِ أحمد الفارِضيِّ (ت في حدود ٩٨١هـ) ، وهو شرحٌ مُتوسِّطٌ نافعٌ مليءٌ بالنُّقُولات القيِّمة ، والفروعِ المُهِمَّة .

وقد أَكْرَمَني اللهُ سبحانه بالتوثيق والتخريجِ والنقل مِنْ جميع هٰذه الشروح والحواشي ؛ فله الحمدُ والمِنَّة علىٰ ذلك .

❀❀❀

ولن ترىٰ أخي طالبَ العلم في شروح « الألفيّة » مِنْ كتابٍ أَوْلىٰ به التقديمُ والإتقانُ والتدريسُ مِنْ « شرح ابن عقيل » ؛ لكونه أتىٰ علىٰ ما يتعلَّقُ بأبيات الألفيّة بالشرح الواضحِ المفيد ، والجمعِ المُختصر الفَريد ، وضَمَّ مذاهبَ النُّحاة المُتقدِّمين ، وآراءَ العلماء المُتأخِّرين ، وحُشِيَ بالأمثلة والشواهدِ المشرقات ، والتحقيقات الواضحات ، والضوابطِ المُهِمَّات ؛ ولذلك سمعتُ كثيراً مِنْ أشياخي يقولون : (« ابنُ عَقِيلٍ » أُسْتاذُهُ ـ أو شيخُهُ ـ معه) ، ورَحِمَ اللهُ القائلَ :

لـ « ألفيَّةِ الحَبْرِ ابنِ مالكَ » بَهْجةٌ علىٰ غيرِها فاقتْ بألفِ دليلِ
عليها شروحٌ ليسَ يُحصىٰ عَدِيدُها وأَحْسَنُها المنسوبُ لابنِ عَقِيلِ

وقد كُتِبَ علىٰ هٰذا « الشرح » النفيسِ حواشٍ كثيرةٌ قيِّمة ، ومِنْ أهمِّها وأشهرِها :

١ـ حاشيةُ الإمام النَّحْويِّ البحرِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرحمٰن بن أبي بكر السُّيُوطيِّ (ت٩١١هـ) ، المُسمَّاةُ بـ « السيف الصَّقِيل على ابن عَقِيل » .

٢ـ وحاشيةُ الإمام النَّحْويِّ شمسِ الدِّين محمَّدِ بن محمَّد ابن الميِّت البُدَيريِّ الدِّمْياطي (ت١١٤٠هـ) ، المُسمَّاةُ بـ « إرشاد السالك النبيل إلىٰ ألفيَّة ابن مالك وشرحِها لابن عَقِيل » ، وله حاشيةٌ مختصرةٌ مُسمَّاةٌ بـ « التحفة الوفيَّة علىٰ شرح ابن عقيل للألفيَّة » .

٣ـ وحاشيةُ الإمام الفقيه النَّحْويِّ شهابِ الدِّين أبي السُّعُود أحمدَ بنِ عمرَ

الأَسْقاطيِّ (ت١١٥٩هـ) ، المُسمَّاةُ بـ « القول الجميل علىٰ شرح ابن عَقِيل » .

٤ـ وحاشيةُ الإمام النَّحْويِّ المُتفنِّن شهابِ الدِّين أحمدَ بنِ أحمدَ السُّجاعيِّ البدراويِّ (ت ١١٩٧هـ) ، وسيأتي الحديثُ عنها بعد قليل .

٥ـ وحاشيةُ الإمام النَّحْويِّ المُتفنِّن محمَّدِ بن مصطفى الخُضَريِّ (ت١٢٨٧هـ) .

❀❀❀

ومِنْ أهمِّ حواشي « ابن عقِيل » السابقة ، وأَوْجزِها تعليقاً ، وأكثرِها تحقيقاً ، وأتمِّها نفعاً ، وأبعدِها تعقيداً . . « فتحُ الجليل علىٰ شرح ابن عَقِيل » ، للإمام النَّحْويِّ المُتفنِّن شهابِ الدِّين السُّجاعيِّ ، وهي حاشيةٌ قيِّمةٌ انتقاها مِنْ شروح الألفيَّة المُحقَّقة ؛ كـ « شرح الأُشْمُونيِّ » ، و« شرحِ ابنِ الناظم » ، و« شرحِ المُراديِّ » ، و« أوضحِ المسالك » ، وما كُتِبَ عليها مِنَ الحواشي والشروح النفيسةِ المُتقدِّمة ، وما كَتَبَ سيبويهِ زمانِهِ أبو بكر الشَّنَوَانيُّ علىٰ « شرح الأَزْهَريَّة » و« الآجُرُّوميَّة » و« شرحها » للشيخ خالد و« شرحِ الفاكهيِّ على القطر » ، وما كتبه أيضاً الإمام المُحقِّق ابن قاسم العبَّاديُّ علىٰ « شرح الأشموني » و« شرحِ ابن الناظم » و« شرحِ الفاكهي على القطر » ، و« نُكَتِ السُّيُوطي » ، و«شرحِ الدَّماميني على التسهيل» ، وما نكَّته على « الألفية » ، وغيرِ ذلك ؛ مِنْ شروح « الكتاب » و« التسهيلِ » و« الألفيَّة » و« الآجُرُّوميَّة » و« المُفصَّل » و« الجُزُوليَّة » ، ومُصنَّفاتِ الإمام المُحقِّق ابن هشامٍ ، والشيخَينِ خالد الأزهري وياسين العُلَيمي ، وما كُتِبَ علىٰ شواهد « ابن عَقِيل » وغيرِهِ ؛ كـ « المقاصد النَّحْويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة » و« فرائدِ القلائد في مختصر الشواهد » ، كلاهما للبدر العَيْنيِّ ، وغيرِ ذلك ممَّا ستراه مُفصَّلاً في مصادر ومراجع هٰذا الكتاب ، وقد صَرَّحَ المُحشِّي بمصادره

ومراجعِهِ غالباً ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه غيرُهُ مِنْ أرباب الحواشي ، وهـٰذا الصنيعُ يَزِيدُ « الحاشيةَ » قيمةً وتوثيقاً ، وضبطاً وإتقاناً .

ونَظَراً لأهميَّة هـٰذه « الحاشيةِ » . . فقد اعتنىٰ بها طلابُ العلم في كلِّ مكان ، وشَرَحَها كبارُ أهلِ هـٰذا الشان ، الموسومون بالتحقيق والإتقان ، وقَرَّرَ عليها جملةٌ لا بأسَ بها مِنَ الأعيان ؛ كَـ « تقرير الشَّرْشِيميِّ » ، و« تقريرِ عبد القادر الجَوْهَريِّ » ، و« تقريرِ شيخ الإسلام الأَنْبابيِّ » .

ولعلَّ أنفسَ هـٰذه التقاريرِ وأوسعَها . . « تقريرُ الأنبابيِّ » ، الذي أَوْدَعَ فيه بعضَ التصويبات المُهِمَّةِ المفيدة ، والإيراداتِ والمُناقشاتِ العديدة ، والجواباتِ المُوفَّقة السديدة ، وأَوْرَدَ فيه كثيراً مِنَ الفروع الضروريَّة للطالب ، والتحقيقاتِ المُختلفةِ الجوانب .

والإمامُ الأنبابيُّ صاحبُ عقليَّةٍ كبيرةٍ واسعةٍ في جميع العلوم العقليَّة والنقليَّة ، خصوصاً عِلْمَيِ النحوِ والبلاغة اللَّذين أَلَّف فيهما العديدَ مِنَ الكتب المختصرةِ والمُطوَّلة .

وقد أَوْلىٰ « حاشيةَ السجاعيِّ على ابن عَقِيل » جانباً كبيراً مِنَ العناية والأهميَّة ، فكَتَبَ عليها أكثرَ مِنْ تقريرٍ امتاز بالأمور السابقة المُتقدِّمة ، مع الإطالةِ في البحث والتقرير في كثير مِنَ المسائل المُتنوِّعة ، وأتىٰ بمُخترعاتٍ ومُبتكراتٍ لم يُسبَقْ إليها ، وذَكَرَ في ضمنها بعضَ تحقيقاتِ شيوخِهِ الكبار ؛ كالإمامِ الباجوريِّ والإمامِ السيِّد الذَّهَبيِّ ، ولم يتركْ تفصيلاً أو تقسيماً أو تقييداً أو إشكالاً أو جواباً أو تأمُّلاً أو تنبيهاً . . إلا أتىٰ عليه بالكلام الكافي ، والتحقيقِ الوافي ، والبرهانِ الشافي .



هـٰذا ؛ وللإمام السجاعيِّ منزلةٌ ساميةٌ في قلبي ، ومكانةٌ عاليةٌ في تأسيسي في علم النَّحو ، بل هو أستاذي وشيخي غيرُ المباشرِ فيه ؛ للاستفادة الكثيرةِ مِنْ « حاشيته النفيسةِ المختصرة علىٰ شرح القطرِ » للإمام ابن هشام ، وكونِها المرجعَ الأوَّلَ والأساسَ أثناءَ دَرْسي أو تدريسي لهـٰذا الشرحِ القيِّم .

ونَظَراً لتقديري وتعظيمي لهـٰذا الحَبْرِ الهمام ، وزيادةً في ميزان حسناتِهِ عند المَلِكِ العلَّام ، ونَشْراً لعلومه بين الأَنَام . . اقترحتُ علىٰ أخينا المباركِ صاحبِ (دار التقوىٰ) لؤي الأحمر طباعةَ وخدمةَ « حاشية السجاعيِّ » الأخرى التي علَّقها علىٰ أهمِّ كتاب نَحْويٍّ مشهورٍ ومنتشرٍ بين طلاب العلم ؛ وهو « شرح الإمام ابن عقيل على الألفيَّة » ، مع إرفاقه بنُبَذٍ لطيفةٍ مِنْ « تقرير العلامة الأنبابيِّ » ، فأَبْدَى الانشراحَ والقَبُول ، وسَأَلَ المولىٰ بلوغَ المأمول ، ثمَّ اقترحَ أنْ نُرْفِقَ « تقريراتِ الأنبابيِّ » كاملةً بـ « الحاشية » ؛ حتىٰ يَعُمَّ النَّوَال ، ويَصِلَ العملُ إلىٰ درجة الكمال ، فاكتفَينا بآخرِ ما صَدَرَ مِنْ تقريراته تامّاً ؛ وهي نسخةُ المطبعة الخيريَّة الصادرةُ في شهر شوَّال سنةَ (١٣٢٤هـ) .

ونَظَراً للمناسبة التامَّة ، وإكمالاً للفائدة ، وإشباعاً لنَهْمة طالب العربية . . فإنَّني توَّجتُ عملي هـٰذا بتحقيق « شرح ديباجة الألفية » لإمامنا السجاعيِّ الذي حشاها بالنُّكات الفريدة ، والفوائد العديدة ، والتحقيقات السديدة .

❀❀❀

هـٰذا ؛ وقد مَشَيتُ بعون الله علىٰ خُطَّةٍ تحقيقيَّةٍ شاملةٍ ؛ مِنْ أهمِّ بنودِها ومراحلِها : توثيقُ ما أمكن من نصوصِهِ بعَزْوِها إلىٰ مصادرها ومراجعِها المطبوعةِ والمخطوطة ، وقد تَعَنَّيتُ كثيراً في توفير بعضِها ، ثمَّ الإحالةِ إلىٰ بعض الأماكنِ منها ، ولا أُبالِغُ إذا قلتُ : إنَّ بعضَ المسائل أَخَذَ تخريجُها

ساعاتٍ كثيرةً ، بل إنَّ بعضَها لم يُخرَّجْ إلا في مراحل العمل الأخيرة ، وقد عَزَوتُ بفضل الله إلىٰ ما يَنِيفُ علىٰ ثمانِ مئةِ موضعٍ مخطوط ، ورجعتُ إلىٰ مصادرَ كثيرةٍ مجهولةٍ لدىٰ كثيرٍ مِنْ أهل الاختصاص .

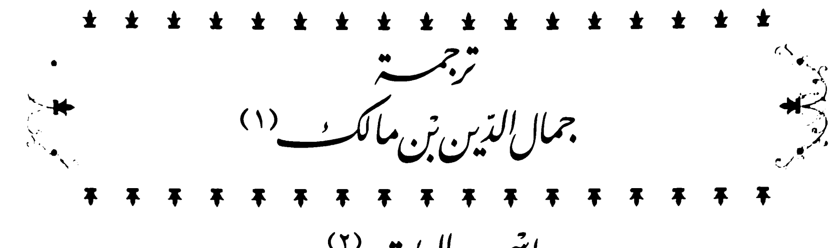
❀❀❀

والمأمولُ مِنْ أهل الإنصاف بعدَ أنْ يقفوا علىٰ هـٰذا العمل الجليل ، أنْ يشكروه الشكرَ الجزيل ، ويصفحوا عمَّا كَبَا به الطَّرْفُ الكَلِيل ؛ فإنَّ التغاضيَ عن العَثَرات مِنْ طِباع الكِرام ، وتضخيمَ الهَفَوات مِنْ صفات اللِّئام .

وفي الختام : فاللهَ أسألُ أنْ يَعقِدَ في عَمَلِنا هـٰذا الخيرَ والانتشار ، وينفعَ به أهلَ العلم في جميع الأقطار ، ويَرزُقَنا الإخلاصَ والسَّداد ، ويمنحَنا التوفيقَ والرَّشاد ، بجاهِ سيِّدنا محمَّد إمامِ النبيِّين ، وحبيبِ ربِّ العالمين ، وصاحبِ الشفاعة يومَ الدين .

اللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلىٰ آله وأصحابه الطيبين الطاهرين

❀❀❀



اسمه وولادته(٢)

هو الإمامُ تَرْجُمان الأدب ، وحُجَّةُ لسان العرب ، النَّحْويُّ اللُّغويُّ المُقرئ ، صاحبُ المُصنَّفاتِ النفيسة السديدة ، والمُؤلَّفاتِ الجامعة المفيدة : جمالُ الدين أبو عبد الله محمَّدُ بنُ عبد الله بنِ عبد الله بن مالكٍ ، الطائيُّ الأندلسيُّ الجَيَّانيُّ الدِّمَشْقيُّ الشافعيُّ .

والجَيَّانيُّ ـ بفتح الجيم والياء المُشدَّدة ـ : نسبةٌ إلىٰ (جَيَّانَ) مدينة عظيمة بالأندلس ، بينها وبين قُرْطُبَةَ أكثرُ مِنْ (٩٠) كيلو متراً ، وتقعُ الآن في جنوب إسبانيا .

---

(١) كنتُ قد أفردتُ ترجمة مُطوَّلة للإمام ابن مالك أتيت فيها بتحقيقات فريدة ، وفوائد عديدة ، ونقولات كثيرة ، ثمَّ انتقيت منها هـٰذه الترجمة الموجزة .

(٢) من مصادر ترجمته : « تاريخ الإسلام » (٥٠/١٠٨ـ ١١١) ، « معرفة القراء الكبار » من مواضع متعددة ، « تاريخ أبي الفداء » (٤/٨) ، « تاريخ ابن الوردي » (٢/ ٢١٥ـ٢١٦) ، « المقتفي علىٰ كتاب الروضتين » (١/ ٣٠٠ـ ٣٠١) ، « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٨٥ـ ٢٨٩) ، « فوات الوفيات » (٣/ ٤٠٧ـ ٤٠٩) ، « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٢/ ٦٧ـ ٦٨) ، « طبقات الشافعية » للإسنوي (٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١) ، « طبقات الشافعيين » (ص٩٠٨) ، « مرآة الجنان » (٤/ ١٧٢ـ ١٧٣) ، « البداية والنهاية » (١٣/ ٢٦٧) ، « البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة » (ص٢٦٩ـ ٢٧٠) ، « غاية النهاية » (٢/ ١٨٠ـ ١٨١) ، « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٩ـ ١٥٠) ، « النجوم الزاهرة » (٧/ ٢٤٣ـ ٢٤٤) ، « بغية الوعاة » (١/ ١٣٠ـ ١٣٧) ، « قلادة النحر » (٥/ ٣٣٥) ، « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٢ـ ٢٣٣) ، « شذرات الذهب » (٧/ ٥٩٠ـ ٥٩١) ، « الأعلام » (٦/ ٢٣٣) ، « معجم المؤلفين » (٣/ ٤٥٠ـ ٤٥١) .

ونسبتُهُ لمذهب الإمام الشافعيِّ . . هو ما استقرَّ عليه آخراً عندما رحل إلى المشرق ، وهو المشهورُ والمنصوص عليه في طبقات السادة الشافعيَّة ؛ وممَّا يُرجِّحُهُ ويُؤيِّدُهُ : ما أَوْرَدَهُ تلميذُهُ علاء الدين بنُ العطَّار عنه أنَّهُ قال له بعدَ أنْ وَقَفَ علىٰ « منهاج الإمام النوويِّ » : (واللهِ ؛ لو استقبلتُ مِنْ أمري ما استدبرتُ . . لحفظتُهُ)[1] .

وأمَّا ولادتُهُ : ففيها أربعةُ أقوال صوَّب منها ابن قاضي شهبة أنَّهُ وُلِدَ سنةَ (٥٩٨هـ) ، وهو الذي رجَّحه كثيرون ؛ كابن مكتوم وابن الجَزَريِّ وابن غازٍ وغيرهم[2] ، وفي ذلك يقولُ ابنُ غازٍ[3] :

قد خُبِعَ ابنُ مالكٍ في خُبَعَا وهْوَ ابنُ عِهْ كذا حكىٰ مَنْ قد وَعَىٰ

سيرته العلمية

بدأ إمامُنا ابنُ مالك طلبَ العلم منذ نشأته ، وبذل همَّتَهُ في تحصيله ، وأنفق فيه أنفس أوقاته ، واستنزف أيَّامه في معاناته ؛ ففي جيَّانَ بلدِ المنشأ أَخَذَ النحوَ والقراءاتِ عن الإمام النَّحْويِّ المُقرئ أبي رَزِينٍ ثابت ابن خيار الكُلَاعيِّ

---

(١) تحفة الطالبين (ص٩٦) ، وانظر « فوات الوفيات » (٣/ ٤٠٨) ، و« نفح الطيب » (٢/ ٢٢٢) ، و(١/ ١٨٧) من كتابنا هـٰذا .

(٢) انظر « غاية النهاية » (٢/ ١٨٠) ، و« طبقات الشافعية » (٢/ ١٤٩) ، و« نفح الطيب » (٢/ ٢٢٨) .

(٣) فـ (خُبِعَ) الأوَّلُ : مبنيٌّ للمفعول ؛ معناه : سُتِرَ وغُطِّيَ بالتراب ، و(خُبَع) الثاني : بفتح الباء رمزٌ لوفاته علىٰ حساب الجُمَّل ؛ فالخاءُ : بست مئة ، والباء : باثنتين ، والعين : بسبعين ، والألفُ : لإطلاق القافية ، و(عِهْ) : بكسر العين وهاؤه للسكت ؛ بمعنى : احفظه ؛ أي : لمُدَّة عمره ؛ فالعينُ : بسبعين ، والهاء : بخمسة ، وعليه تكون سنة الوفاة (٦٧٣هـ) ، إلا إذا أُسقطت سنة الولادة من الحساب ، والله تعالىٰ أعلم . انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٨) ، و« حاشية ابن حمدون على المكودي » (ص١٥) .

اللَّبْليِّ (ت٦٢٨هـ)[1] ، ثمَّ رَحَلَ إلىٰ إشبيليةَ ، فجَلَسَ في حَلْقة الإمام الكبير أبي عليٍّ الشَّلُوبين نَحْواً مِنْ ثلاثةَ عَشَرَ يَوماً .

ثمَّ رَحَلَ إلى المشرقِ للاستزادةِ مِنَ العلم ؛ فنَزَلَ دمشقَ التي كانتْ في ذلك الوقت تَعُجُّ بأساطين العلمِ في كافَّة المجالات ، الذين كانوا نَتَاجَ إصلاحٍ كبير قامتْ به الدولة الزَّنْكيَّةُ ثمَّ الأيوبيّة ؛ فأَخَذَ بها النحوَ والقراءاتِ عن الإمام الكبير المُقرئ عَلَمِ الدين السَّخَاويِّ (ت٦٤٣هـ) ، وسَمِعَ منه ومِنَ الإمام المُسنِدِ المُعمَّرِ نجم الدين أبي المُفضَّل ابن أبي الصقر القرشيِّ (ت٦٣٥هـ) ، والإمامِ النَّحْويِّ أبي صادق الحسن بن صَبَّاح (ت٦٣٢هـ) ، والإمامِ النَّحْويِّ المُحقِّق أبي عبد الله محمَّد بن أبي الفضل المُرْسيِّ (ت٦٥٥هـ) ، والإمامِ النَّحْويِّ الكبيرِ جمال الدين أبي عمرِو بنِ الحاجب (ت٦٤٦هـ) .

ثمَّ يمَّم شمالَ الشام ؛ فرَحَلَ إلىٰ حَلَبَ لأَخْذِ العلمِ عن علمائها وخصوصاً البارعين في علم العربيَّة ؛ فلازمَ بها حَلْقةَ الإمام النَّحْويِّ المُحقِّق أبي البقاء مُوفَّقِ الدين بنِ يعيشَ (ت٦٤٣هـ) صاحبِ الشرح النفيس لـ « المُفصَّل » ، وبعدَ وفاته انتقل إلىٰ حَلْقة تلميذه الإمامِ النَّحْوي جمال الدين أبي عبد الله بنِ عَمْرونَ (ت ٦٤٩هـ) ، وفي حَلَبَ نَضِجَ علمُ ابنِ مالك ، وصار ممَّنْ يُشارُ إليه بالبَنَان ؛ فتصدَّر بها ودرَّس بالمدرسة السُّلْطانيَّة ، وألَّف بعض مؤلفاته القيِّمة ؛ كـ « الكافية الشافية » ، و« شرح المُقدِّمة الجُزُوليَّة » .

ثمَّ ذَهَبَ إلىٰ حماةَ ، ونَزَلَ فيها بالمدرسة التي كان يشتغلُ بها الإمامُ القاضي

---

(١) قوله : (الكُلاعي) كذا كان يضبطها أبو رَزِين نفسُهُ بخط يده ، كما نقله المقَّري في « نفح الطيب » (٢/ ٢٣١) عن لسان الدين بن الخطيب ، وضبطها بالضم أيضاً السيوطي في « بغية الوعاة » (١/ ٤٨٢) .

الفقيه المُحقِّقُ شرفُ الدين البارِزيُّ (ت٧٣٨هـ) ، فخدمه ولازمه ، فأكرمه ابن مالك بدُرَّته النفيسة « الخُلاصة » والمشهورةِ بـ « ألفية ابن مالك » .

ثمَّ تحوَّل راجعاً إلىٰ دمشقَ ، فاستوطن بها واستقرَّ فيها إلىٰ حينِ وفاته .

وفي دمشق تفرَّغ إمامُنا ابنُ مالك لنشر ما تعلَّمه وحصَّله ؛ فدرَّس بالجامع الأموي ، والتُّرْبةِ العادليَّة التي كان مِنْ شرطها القراءاتُ والعربيَّةُ ، وتكاثَرَ عليه الطَّلَبةُ مِنْ كلِّ مكان ، وحاز قَصَبَ السَّبْق ، وصار يُضرَبُ به المَثَلُ في دقائق النحوِ وغوامضِ الصرف وغريبِ اللغات ، ويُستصبَحُ به في حلِّ المسائل المُعضِلات ، مع الحفظِ والذكاء والوَرَعِ والدِّيانة ، وحُسْنِ السَّمْت وكمال الصِّيانة ، والتَّحَرِّي لِمَا ينقلُهُ والتحريرِ فيه ، وألَّف مؤلفاتٍ نفيسةً سارت بها الرُّكْبان ، وخَضَعَ لها العلماءُ الأعيان .

وكان كثيرَ المطالعة ، سريعَ المراجعة ، وكان لا يُرىٰ إلا وهو يُصلِّي أو يتلو أو يُصنِّفُ أو يقرأ ؛ حُكِيَ أنَّهُ حَفِظَ يومَ موتِهِ ثمانيةَ أبيات لقَّنه ابنُهُ إيَّاها ، وهـٰذا ممَّا يُصدِّقُ ما قيل : (بقَدْرِ ما تتعنَّىٰ ، تنالُ ما تتمنَّىٰ)[1] .

وبَلَغَ مِنْ هِمَّته واجتهادِهِ في بَذْل العلم ونَشْرِهِ : أنَّهُ كان يجلسُ في وظيفة مشيخة الإقراء بشُبَّاك التُّرْبة العادليَّة ، وينتظرُ مَنْ يحضرُ للأخذ عنه ، فإذا لم يجد أحداً يقومُ إلى الشُّبَّاك ويقولُ : (القراءاتِ القراءاتِ ، العربيَّةَ العربيَّةَ) ، ثمَّ يدعو ويذهبُ ويقولُ : (أنا لا أرىٰ أنَّ ذِمَّتي تبرأُ إلا بهـٰذا ؛ فإنَّهُ قد لا يُعلَمُ أنِّي جالسٌ في هـٰذا المكانِ لذلك)[2] .

---

(١) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٩) ، و« حاشية ابن حمدون على المكودي » (ص١٤) .

(٢) انظر « غاية النهاية » (٢/ ١٨١) .

منزلته العلمية وثناء العلماء عليه

صَرَفَ ابنُ مالك منذُ بدايةِ تحصيله همَّتَهُ إلىٰ إتقان لسان العرب ، حتىٰ بَلَغَ فيه الغايةَ وأَرْبىٰ على المُتقدِّمين ، وكان إماماً في القراءات وعِلَلِها ، صنَّف فيها قصيدةً داليَّةً مرموزةً في قدر « الشاطبيَّة » ، وأُخْرىٰ لاميَّة .

وأمَّا اللغةُ : فكان إليه المُنتهىٰ فِي الإكثار مِنْ نقل غريبها ، والاطِّلاعِ علىٰ وَحْشِيِّها ، وله في ذلك مُؤلَّفاتٌ وضوابطُ شعريَّةٌ تَدُلُّ علىٰ سَعَة علمِهِ في ذلك ؛ قال الصَّفَديُّ : (أخبرني أبو الثناء محمودٌ قال : ذَكَرَ ابنُ مالك يوماً ما انفرد به صاحبُ « المُحكَمِ » عن الأزهريِّ في اللغة) ، قال الصَّفَديُّ : (وهٰذا أمرٌ مُعجِزٌ ؛ لأنَّهُ يُحتاجُ إلىٰ معرفة جميع ما في الكتابين)[1] .

وأمَّا النحوُ والتصريفُ : فكان فيهما بحراً لا يُجارىٰ ، وحَبْراً لا يُبارىٰ .

وأمَّا اطِّلاعُهُ علىٰ أشعار العرب التي يُستشهَدُ بها على النحو . . فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمَّةُ الأعلامُ يتحيَّرون في أمره ، ويتعجَّبون مِنْ أين يأتي بها .

وأمَّا الاطِّلاعُ على الحديث : فكان فيه غايةً ، وكان أكثرُ ما يستشهدُ بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهدٌ . . عَدَلَ إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شيءٌ . . عَدَلَ إلىٰ أشعار العرب .

هٰذا مع ما هو عليه مِنَ الدين والعبادة وكَثْرة النوافل ، وحُسْنِ السَّمْت ، وكمال العقل .

وقد أثنىٰ عليه كبارُ العلماء ، وجلَّىٰ منزلتَهُ مشاهيرُ النبلاء ؛ فقال الإمام

---

(١) الوافي بالوفيات (٣/ ٢٨٦) ، و« المحكم » كتابٌ كبير في اللغة طُبع في عشر مجلدات دون الفهارس .

الحافظ المُؤرِّخُ عَلَمُ الدين البِرْزاليُّ : (كان أوحدَ عصره في عِلْم النحو واللغة ، مع كثرة الدِّيانةِ والصلاح والتعبُّدِ والاجتهاد ، ومعرفةِ القراءات وعِلَلِها ، وإليه انتهىٰ علمُ العربيّة ، ولم يكن في زمانه له نظيرٌ ، وله تصانيفُ مفيدةٌ)[١] .

وقال الإمام المُحقِّقُ قاضي القضاة تاجُ الدين السُّبْكي : (الأستاذ المُقدَّم في النحو واللغة . . . أَخَذَ العربيّةَ عن غير واحد ، وهو حَبْرُها السائرةُ مُصنَّفاتُهُ مسيرَ الشمس ، ومُقدَّمُها الذي تُصغِي له الحواسُّ الخمس ، وكان إماماً في اللغة ، إماماً في حفظ الشواهد وضبطها ، إماماً في القراءات وعِلَلِها)[٢] .

وقال الإمام الفقيه المُحقِّقُ جمال الدين الإِسْنَويُّ : (كان إمامَ وقته في اللغة والنحو والقراءات وحفظِ أشعار العرب ، مُشارِكاً في الحديث والفقه)[٣] .

وقال الإمام الفقيه المُؤرِّخُ الصوفيُّ الأديبُ عفيفُ الدين اليافعيُّ : (إمامُ العربيّة العلَّامة ، تَرْجُمان الأدب ، وحُجَّةُ لسان العرب ، النَّحْويُّ اللغويُّ ، صاحبُ التصانيف ، وواحدُ الزمان في علم اللسان)[٤] .

وقال الإمام المُحقِّقُ المُتفنِّنُ ركنُ الدين بنُ القَوْبَع : (ما خلَّى ابنُ مالكٍ للنحو حُرْمةً)[٥] .

ويُحكىٰ : أنَّ الإمامَ تاجَ الدين عبدَ الرحمـٰن الفَزَارِيَّ المشهورَ بـ(الفِرْكاح)[٦] . . تأسَّف يومَ موتِ ابن مالك تأسُّفاً كثيراً ، فقيل له : أكان

---

(١) المقتفي علىٰ كتاب الروضتين (١/ ٣٠١) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ٦٧) .

(٣) طبقات الشافعية (٢/ ٢٥٠) .

(٤) مرآة الجنان (٤/ ١٧٢ـ ١٧٣) .

(٥) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٨٨) .

(٦) وكان الفِرْكاحُ إماماً كبيراً في العلم ، قيل : بلغ رتبة الاجتهاد ، وكان بينه وبين الإمام النوويِّ ما يكونُ بين الأقران ، رحمهما الله تعالىٰ ورضي عنهما .

الشيخُ جمالُ الدين في النحو مِثْلَكَ في الفقه ؟ فقال : واللهِ ؛ ما أَنْصَفْتُمُوهُ ؛ كان في النحو مثلَ الشافعيِّ في الفقه[1] .

ويُحكىٰ في عُلُوِّ منزلتِهِ : أنَّهُ كان إذا صلَّىٰ في المدرسة العادليَّة ـ وكان إمامَها والمُدرِّسَ فيها ـ . يُشيِّعُهُ الإمامُ الكبير قاضي القضاة شمسُ الدين بنُ خَلِّكانَ إلىٰ منزله ؛ تعظيماً له[2] .

جرح أبي حيان له وردّه

زَعَمَ أبو حيَّانَ أنَّ ابنَ مالك لم يصحبْ مَنْ له البراعةُ في علم اللِّسان ؛ قال : (ولذا تَضعُفُ استنباطاتُهُ وتعقُّباتُهُ علىٰ أهل هـٰذا الشأن ، ويَنفِرُ مِنَ المنازعة والمباحثةِ والمراجعة) ، وقال أيضاً : (وهـٰذا شأنُ مَنْ يقرأُ بنفسه ، ويأخذُ العلم مِنَ الصحف بفهمه ، ولقد طال فَحْصي وتَنْقيري عمَّنْ قرأ عليه واستند في العلم إليه ، فلم أجد مَنْ يذكرُ لي شيئاً مِنْ ذلك)[3] .

وقال أيضاً في بعض المواضع مِنَ « البحر المحيط » : (وكفاه ردّاً نقلُهُ عن جميع النَّحْويِّينَ خلافَ ما قاله ، لـٰكنَّ مَنْ يُعَاني عِلْماً يحتاجُ إلىٰ مُثُوله بين يدَيِ الشيوخ)[4] .

ومِنْ خلالِ ما مرَّ ؛ مِنْ ذِكْرِ شيوخِهِ ، ومنزلتِهِ عندَ كثير مِنْ كبار أهل العلم . . يُعلَمُ بطلانُ كلامه ؛ وقد كفانا الإطنابَ في الردِّ عليه ما قاله بعضُ

---

(١) انظر « تاريخ ابن الوردي » (٢/٢١٦) .

(٢) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/٢٨٦) ، ومع ذلك فإنَّ ابنَ خلكان انتقده بعضهم ؛ لعدم ذكره له في « تاريخه » . انظر « نفح الطيب » (٢/٢٢٨ـ ٢٢٩) .

(٣) نقله المقَّري في « نفح الطيب » (٢/٢٢٩ـ ٢٣٠) مختصراً عن « التذييل والتكميل » (٧/ق١٠٠) .

(٤) البحر المحيط (٥/١٤٩) .

المُحققِّين ؛ وهو الإمامُ الفقيه النَّحويُّ يحيى العَجِيسيُّ : (وليس ذلك منه بإنصاف ، ولا يَحمِلُ علىٰ مثله إلا هوى النفس وسرعةُ الانحراف ؛ فنَفْيُهُ المسندَ عنه والمُتَّبَعَ شهادةُ نفي ، فلا تنفعُ ولا تُسمع . . .

فما ينبغي له أنْ يَغْمَصَهُ ، ولا أنْ يَحُطَّ عليه ، ولا أنْ يقعَ فيما وقع فيه ؛ فإنَّهُ ممَّا يُجرِّئُ علىٰ أمثاله الغبيَّ والنبيه ، والحليمَ والسفيه ، وما هـٰذا جزاءَ السَّلَفِ مِنَ الخَلَف ، والدُّرَرِ مِنَ الصَّدَف ، والجيِّدِ مِنَ الحَشَف . . .

ومِنْ غاية الإحسانِ في هـٰذا الشان . . التصانيفُ التي سارت بها الرُّكْبانُ في جميع الأوطان ، واعترَفَ بحُسْنها الحاضرُ والبادي والدان ، والقاصي والصديقُ والعدوُّ فتلقَّاها بالقَبُول والإذعان ؛ فسامح اللهُ تعالىٰ أبا حيَّانَ ؛ فإنَّ كلامَهُ يُحقِّقُ قولَ القائل : « كما تَدِينُ تُدانُ » ، ورَحِمَ اللهُ تعالى ابنَ مالك ؛ فلقد أحيا مِنَ العلم رسوماً دارسة ، وبيَّن معالمَ طامسة ، وجمع مِنْ ذلك ما تفرَّق ، وحقَّق ما لم يكنْ تبيَّن منه ولا تحقَّق)[١] .

وقيل : إنَّ الإمامَ ابنَ مالكٍ كان لا يُقِيلُ في شيخه ابن الحاجب عَثْرةً ، فسَلَّطَ الله عليه أبا حيَّانَ[٢] ، والله تعالىٰ أعلم .

نبذة من شعره

أُلِينَ للإمام ابن مالكٍ الشِّعْرُ كما أُلِينَ لسيِّدنا داودَ الحديد ، وكان نَظْمُ الشِّعْر عليه سهلاً ؛ رَجَزِه وطويلِهِ وبسيطِهِ وخفيفه وغيرِ ذلك[٣] ، وصَنَّفَ

---

(١) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٣٠ـ ٢٣١) ، وردَّ عليه أيضاً ناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٦/ ٣٠٨٩ـ ٣٠٩٢) بكلام في غاية الإنصاف ، **فراجعْهُ** .

(٢) أورده ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص١٤) .

(٣) ومِنَ الغرائب أنَّ ولده بدر الدين شارحَ « الخلاصة » كان إماماً في مواد النظم؛ من النحو والمعاني والبيان والبديع ، إلا أنَّهُ لم يستطع نظم بيت واحد . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٢٢٥) .

قصائدَ في النحو والصرف واللغة والقراءات ، ونَظَمَ العديدَ مِنَ الضوابط اللغويَّةِ والصَّرْفيَّة ؛ وفي كتابه « نظم الفرائد » الكثيرُ مِنْ ذلك .

فممَّا قاله في نظم لغات (الإِصْبَع)[1] :

تثليثُ با (إِصبَعٍ) معْ شَكْلِ همزتِهِ	بغيرِ قيدٍ معَ (الأُصْبُوعِ) قد نُقِلا

وممَّا قاله في جموع (شيخ)[2] :

شَيْخٌ شُيُوخٌ ومَشْيُوخاءُ مَشْيَخَةٌ	شِيَخَةٌ شِيْخَةٌ شِيخانُ أَشْياخُ

وممَّا نَظَمَهُ فيما جاء علىٰ وزن (فِعِلَّىٰ)[3] :

بـ (فِعِلَّىٰ) زِنِ الجِعِبَّى الجِعِرَّىٰ	والزِّمِجَّىٰ معَ الزِّمِكَّى الكِفِرَّىٰ
والعِبِدَّىٰ معَ القِبِصَّى القِمِصَّىٰ	والقِطِبَّىٰ كذا الجِرِشَّى استقرَّا

ومِنْ أحسنِ شعر ابن مالك : قولُهُ[4] :

إذا رَمِدَتْ عيني تداويتُ منكُمُ	بنظرةِ حُسْنٍ أو بسَمْعِ كلامِ
فإنْ لم أجدْ ماءً تيمَّمتُ باسمِكُم	وصلَّيتُ فَرْضي والدِّيارُ أمامي
وأخلصتُ تكبيري عنِ الغيرِ مُعرِضاً	وقابلتُ أعلامَ السِّوىٰ بسلامِ
ولم أَرَ إلا نورَ ذاتِكَ لائحاً	فهل تَدَعُ الشمسُ امتدادَ ظلامِ

تلاميذه

تخرَّج بالإمام ابنِ مالك الكثيرُ مِنَ الأكابر ، الذين تُعقَدُ علىٰ علمهم الخناصر ، وأجاز كبارَ الأعيان ، الذين يُشارُ إليهم بالبَنَان ، وإليك طائفةً مِنْ أشهرهم :

---

(١) نظم الفرائد (ص٥٤) .

(٢) نظم الفرائد (ص٦٥) .

(٣) نظم الفرائد (ص٧١) .

(٤) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٦) .

ـ الإمام النَّحْوي المقرئ زينُ الدين أبو بكر بنُ يوسف المِزِّيُّ الدِّمَشْقي الحريري الشافعي (ت٧٢٦هـ) ، أخذ العربيَّةَ عن ابن مالك ، وجمعَ عليه القراءاتِ إلىٰ سورة (الحج)[١] .

ـ الإمام النَّحْويُّ الأديب شهابُ الدين أبو بكر بنُ يعقوب بن سالم الرَّحْبي الشاغوري (ت٧٠٣هـ) ، قال الصَّفَديُّ : (كان مِنْ تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك ، وقد جوَّد العربيّة ، وظنَّ أنَّهُ يَلِي مكانَ ابن مالك إذا تُوفِّيَ ، فلمَّا أُخرجت عنه الوظيفةُ . . تألَّم مِنْ ذلك ، وكان « شرحُ التسهيل » للمُصنِّف عنده كاملاً ، فأخذه معه وتوجَّه إلى اليمن غضباً علىٰ أهل دمشقَ ، وبَقِيَ « الشرح » مخروماً بين أَظْهُر الناسِ في هٰذه البلاد)[٢] .

ـ الإمام النَّحْويُّ المقرئ شهابُ الدين أحمدُ بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقي النحَّاس الحنفي (ت٧٠١هـ) ، قرأ على ابن مالك « ألفيةَ ابن مُعْط »[٣] .

ـ الإمام القاضي الكاتب الأديب شهابُ الدين أحمدُ بن محمد بن سلمان ـ أو سليمان ـ ابن غانم الجَعْفَري (ت٧٣٧هـ) ، سمع مِنِ ابن مالك « الألفيّة » و« عمدة اللافظ » ، وتأدَّب به وبابنه بدر الدين[٤] .

ـ الإمام الفقيه المفتي الصالح المُحدِّث علاءُ الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود الدمشقي العطَّار الشافعي (ت٧٢٤هـ) ، يُعتبَر من أجلِّ تلاميذ

---

(١) معرفة القراء الكبار (٢/ ٧٤٩) .

(٢) الوافي بالوفيات (١٠/ ١٦٧) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/ ٤٧٣) .

(٣) انظر « معرفة القراء الكبار » (٢/ ٧٥٣) ، و« الدرر الكامنة » (١/ ١٩٩) .

(٤) انظر « الوافي بالوفيات » (٨/ ١٤ـ١٨) ، و« الدرر الكامنة » (١/ ٣١٤ـ٣١٦) .

الإمام النووي ، قرأ على المُترجَم وروىٰ عنه شيئاً مِنْ كلامه[١] .

ـ الإمام الكبير الحافظ المُحدِّث المُؤرِّخ عَلَمُ الدين أبو محمد القاسمُ بن محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي الدمشقي الشافعي (ت٧٣٩هـ) ، ذَكَرَ في « تاريخه » أنَّ له إجازةً مِنَ المترجم[٢] .

ـ الإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة بدرُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكِنَاني الحموي الشافعي (ت٧٣٣هـ) ، اجتمع له مِنَ الوجاهة وطُولِ العمر ودوامِ العِزِّ . . ما لم يتَّفقْ لأحد غيرِهِ ، وصنَّف كثيراً في عدَّة فنون ، قرأ على ابن مالك « التسهيلَ » وغيرَهُ[٣] .

ـ الإمام النَّحْويُّ المُقرِئ بهاءُ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحَّاس الحلبي المصري (ت٦٩٨هـ) ، شيخ العربيَّة في الديار المصريَّة ، ويُعتبَرُ مِنْ كبار شيوخ أبي حيَّان ، وله مَرْثيَةٌ في شيخه ابن مالك[٤] .

ـ الإمام الفقيه النَّحْويُّ شمسُ الدين محمدُ بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي الحنبلي (ت٧٠٩هـ) ، قرأ النحو على ابن مالك ولازمه حتىٰ بَرَعَ فيه ، وتخرَّج به جماعةٌ ، ويُعَدُّ مِنْ كبار تلاميذ ابن مالك[٥] .

---

(١) انظر « الوافي بالوفيات » (٢٠/ ١٠ـ ١١) ، و« الدرر الكامنة » (٤/ ٤ـ ٦) ، وما سبق في (١/ ٢٤) .

(٢) انظر « المقتفي علىٰ كتاب الروضتين » (١/ ٣٠١) ، و« طبقات الشافعية الكبرىٰ » (١٠/ ٣٨١ـ ٣٨٣) .

(٣) انظر « الوافي بالوفيات » (٢/ ١٥ـ ١٧) ، و« الدرر الكامنة » (٥/ ٤ـ ٧) .

(٤) انظر « أعيان العصر » (٤/ ١٩٤ـ ٢٠١) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٣ـ ١٤) ، وما سيأتي في (١/ ٣٩) .

(٥) انظر « الوافي بالوفيات » (٤/ ٢٢٤) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٢٠٧ـ ٢٠٨) .

ـ الإمام الأديب الكاتب البليغ شهابُ الدين أبو محمد محمودُ بن سلمان بن فهد الحلبي (ت٧٢٥هـ) ، ساد أهلَ عصره في الترسُّل والإنشاء ، واشتغل على ابن مالك ، وروىٰ عنه « الألفيّة » وغيرَها[1] .

ـ الإمام المفتي النحوي شمسُ الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المَرْداوي الحنبلي (ت٦٩٩هـ) ، قرأ النحو على ابن مالك وغيره ، وبَرَعَ فيه وفي اللغة ، ودرَّس وأفتىٰ وصنَّف[2] .

ـ الإمام النَّحْويُّ اللغوي شمسُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن محمد بن عباس ابن جَعْوان الأنصاري الدمشقي الشافعي (ت٦٨٢هـ) ، أخذ النحو عن ابن مالك ، وكان مِنْ كبار أصحابه[3] .

ـ الإمام النَّحْويُّ البلاغي الناقد بدرُ الدين محمدُ بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجيَّاني الدمشقي (ت٦٨٦هـ) ، كان إماماً ذكيّاً فَهِماً ، حادَّ الذِّهْن ، إماماً في النحو ، إماماً في المعاني والبيان والمنطق ، أخذ عن والده المُترجَم ، وشرح « ألفيَّتَهُ » شرحاً مختصراً نفيساً معتمداً[4] .

ـ الإمام النَّحْويُّ الفقيه المفتي زينُ الدين أبو البركات المُنجَّى بن عثمان ابن المُنجَّى التَّنُوخي المَعَرِّي الدمشقي الحنبلي (ت٦٩٥هـ) ، قرأ النحو على ابن مالك حتىٰ بَرَعَ فيه ، وسُئل ابن مالك أنْ يكتب شرحاً على « الألفيَّة » ، فقال : (زينُ الدين بنُ المُنجَّىٰ شرحها لكم)[5] .

---

(١) انظر « الوافي بالوفيات » (٥/ ١٠) ، و« معجم الشيوخ الكبير » (٢/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) .
(٢) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٢٨) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٦١) .
(٣) انظر « الوافي بالوفيات » (١/ ١٦٤) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٢٢٤) .
(٤) انظر « تاريخ الإسلام » (٥١/ ٢٨٣) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٢٢٥) .
(٥) انظر « تاريخ الإسلام » (٥٢/ ٢٧٨ـ ٢٨٠) .

ـ الإمام الفقيه قاضي القضاة الأديب شرفُ الدين أبو القاسم هبةُ الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارِزي الجُهَني الحموي الشافعي (ت٧٣٨هـ) ، جالس ابن مالك وخَدَمَهُ ، وألَّف له ابنُ مالك « الخُلاصة » تكريماً له[١] .

ـ الإمام شيخ الإسلام الحافظ الفقيه المُحقِّق الزاهد الورع محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِي النَّوَوي الدمشقي الشافعي (ت٦٧٦هـ) ، قرأ على ابن مالك بعضَ مُؤلَّفاته ، وقال عنه : (شيخنا جمال الدين بن مالك رضي الله تعالىٰ عنه ، وهو إمامُ أهل اللغة والأدب في هـٰذه الأعصار بلا مدافعةٍ) ، ونَقَلَ عنه مِنْ كتاب « المُثلَّث » شيئاً كثيراً[٢] .

مؤلّفاته

ترك إمامُنا ابنُ مالك لطلاب العربيّة مُؤلَّفاتٍ نفيسةً مُتنوِّعة ؛ قال المجدُ الفِيرُوزابادي : (ومُصنَّفاتُهُ مع كَثْرتها طارتْ في الآفاق بشُهْرتها ، وسارتْ مسيرَ الشمس بحُسْن غُرَّتِها)[٣] .

ومِنْ أهمِّ هـٰذه المؤلفات وأشهرها :

ـ الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، وهو عبارةٌ عن منظومة مع شرح موجز لها ، وقد جمع فيه ضوابطَ مميِّزة للظاء من الضاد .

---

(١) انظر « تاريخ ابن الوردي » (٢/ ٢١٥ـ ٢١٦) ، و« الدرر الكامنة » (٦/ ١٦٧ـ ١٦٩) .

(٢) انظر « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٨/ ٣٩٥ـ ٤٠٠) ، و« المجموع » (٤/ ٩) ، و« تهذيب الأسماء واللغات » (٣/ ٦٢) .

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو (ص٢٧٠) ، هـٰذا ؛ وقد نَظَمَ ابنُ الساكن الطوسيُّ أحدُ تلاميذ ابن مالك مؤلفاتِ شيخه في أبيات عديدة ، وفاته فيها كثيرٌ منها ، فقام بالتذييل عليها الإمامان ابن مكتوم والسيوطي رحمهما الله تعالى . انظر « بغية الوعاة » (١/ ١٣١ـ ١٣٣) .

ـ الإعلام بتثليث الكلام ، وهو كتابٌ صغير المنظر كبير المخبر ، ضمَّنه كثيراً مِنَ الكلمات التي يُنطَقُ بها بالحركات الثلاث .

ـ الإعلام بمُثلَّث الكلام ، وهي منظومةٌ نافت أبياتُها علىٰ (٢٧٠٠) بيتاً ، وقد ألَّفها لوالي حلب الملك الناصر .

ـ إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، وهو أوسعُ مؤلَّفاته اللغويَّة في هٰذا الباب ؛ وهو إكمال تضمَّن زيادة وشرحاً وتقييداً لمنظومته « الإعلام » السابقة .

ـ ألفيَّة ابن مالك= الخلاصة في النحو .

ـ إيجاز التعريف في علم التصريف ، وهو كتابٌ مختصرٌ وافٍ في علم الصرف ، ويظهرُ مِنْ مقدمته أنَّهُ ألَّفه في حلب للملك الناصر .

ـ تحفة المودود في المقصور والممدود ، وهي منظومةٌ هَمْزيَّة في بيان ما يُمَدُّ ويُقصَرُ مِنَ الكلمات ، ونافت أبياتُها علىٰ (١٦٠) بيتاً .

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وهو مِنْ أهم مؤلفات ابن مالك النحويَّة وأشهرِها ، وهو متنٌ واسع جدّاً انبرىٰ علىٰ شرحه كبار أئمَّة العربيَّة ، وهو مختصر « الفوائد النحويَّة » ، وأصلُ « الكافية الشافية » .

ـ الخلاصة في النحو ، وهي « ألفيَّته » الشهيرة التي تُعتبر مُنعطَفاً في علم النحو ، والتي عكف عليها طلاب العربية حفظاً وفهماً ، وعلماؤها تدريساً وشرحاً ، وهي مختصرة مِنَ « الكافية الشافية » ، وقد ألَّفها في حماة لتلميذه البارِزي[1] .

ـ سبك المنظوم وفك المختوم ، وهو متنٌ في النحو نثَرَ به تسهيلاً على

(١) انظر (١/ ٢٥ـ٢٦) .

الطلاب نظمَهُ المُسمَّىٰ بـ « المُؤَصَّل في نظم المُفصَّل » .

ـ شرح التسهيل ، وهو شرحٌ نفيس مُحقَّق لمتنه « تسهيل الفوائد » ، وقد وصل به إلىٰ (باب إعراب الفعل) ، ثم أكمله ابنه بدر الدين ، وقيل : كان « شرحُ التسهيل » كاملاً عند تلميذه شهاب الدين الشاغوري[1] .

ـ شرح الجُزُوليَّة ، و« الجُزُوليَّةُ » مُقدِّمةٌ في النحو لأبي موسى الجُزُولي ، وقد شرحها ابن مالك في حلب عندما كان شابّاً .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وهو عبارةٌ عن تقييدات وتنبيهات مختصرة يُستعان بها علىٰ فهم « العمدة » التي سيأتي الحديثُ عنها بعد قليل .

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، وهو كتاب نفيس بيَّن فيه ابنُ مالك الأوجهَ الإعرابيَّة لبعض الكلمات المشكلة في « صحيح البخاري » ، وهو مِنَ المواد الرئيسة التي اعتمد عليها الإمام السيوطيُّ في كتابه « عقود الزبرجد علىٰ مسند الإمام أحمد » .

ـ عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وهو متنٌ لطيف مختصر في علم النحو .

ـ الفوائد النحويَّة والمقاصد المَحْويَّة[2] ، وهو كتابٌ ضخم جدّاً في علم النحو ، وهو أصلُ كتابه النفيسِ الشهير « تسهيل الفوائد » .

ـ الكافية الشافية ، وهي منظومةٌ واسعة في علم النحو والصرف ، نافت أبياتُها علىٰ (٢٧٥٠) بيتاً ، وهي أصل « الألفيَّة » .

ـ لاميَّة الأفعال ، وهي عبارةٌ عن منظومة لطيفة في (١١٦) بيتاً ، بيَّن فيها

---

(١) انظر ما سبق في (١/ ٣٢) .

(٢) ولهـٰذا الكتاب كلام نفيس سيأتي في كلام الأنبابي . انظر (٥/ ٦٠٠) .

ابنُ مالك أبنيةَ الفعل المُجرَّد والمزيد ، وما يتبع ذلك .

ـ اللاميَّة في القراءات ، وهي قصيدةٌ لاميَّة في علم القراءات حَوَتْ قصيدة « حِرْز الأماني » وزادت عليها .

ـ المالكيَّة في القراءات ، وهي قصيدةٌ داليَّة في علم القراءات ألَّفها ابن مالك علىٰ منوال « حِرْز الأماني » .

ـ المُؤَصَّل في نظم المُفصَّل ، وهو نظمٌ للمتن الشهير « المُفصَّل في صنعة الإعراب » لإمام العربيَّة الزَّمَخْشَري .

ـ المُقدِّمة الأَسَديَّة ، وهي مُقدِّمةٌ لطيفة في علم النحو ألَّفها لابنه تقي الدين الأسد .

ـ نظم الفرائد ، أو نظم الفوائد ، وهو عبارةٌ عن ضوابطَ شعريَّةٍ في علم الصرف واللغة .

ـ الوافية شرح الكافية الشافية ، وهو شرحٌ مختصر لمتنه « الكافية الشافية » .

وفاته وشذرة ممّا قيل في رثائه

بعدَ حياةٍ حافلة في طلب العلم وبَذْلِهِ . . لَفَظَ إمامُنا ابنُ مالك أنفاسَهُ الأخيرة ، وخرجتْ روحُهُ الطاهرة الزكية ؛ وكان ذلك في دمشقَ ليلةَ الأربعاء ثاني عشر شهر شعبان سنة (٦٧٢هـ)[1] ، ودُفن بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ في سفح قاسيونَ .

وقيل في رثائه قصائدُ عديدة ؛ منها مَرْثِيَةٌ للإمام شرف الدين الحِصْني ،

(١) في « البداية والنهاية » (١٣/ ٢٦٧) : (في ثاني عشر شهر رمضان) .

التي قال فيها الأديب الصَّفَدي : (ما رأيتُ مَرْثيَةً في نَحْويٍّ أحسنَ منها على طولها)[1] .

ومن أبياتها[2] :

يـا شتـاتَ الأسمـاءِ والأفعـالِ	بعدَ موتِ ابنِ مالكَ المِفْضالِ
وانحرافَ الحروفِ مِنْ بعدِ ضبطٍ	منـهُ فـي الإنفصـالِ والإتصـالِ
مصـدراً كـانَ للعلـومِ بـإذنِ اللهِ	مِـنْ غيـرِ شبهـةٍ ومِحـالِ
ألَـمٌ إعتـراهُ أَسْكَـنَ منـهُ	حـركـاتٍ كـانـتْ بغيـرِ اعتـلالِ
رَفَعُـوهُ فـي نعشِـهِ فـانتَصَبْنـا	نصبَ تمييزٍ كيفَ سيرُ الجبالِ
أَدْغَمُوهُ في التُّربِ مِنْ غيرِ مِثْلٍ	سـالمـاً مِـنْ تغيُّـرِ الإنتقـالِ
وَقَفُـوا عنـدَ قبـرِهِ ساعـةَ الـدَّفْـ	ـنِ وقـوفـاً ضـرورةَ الإمتثـالِ
ومَـدَدْنـا الأَكُـفَّ نطلـبُ قَصْـراً	مسكناً للنزيلِ مِنْ ذي الجلالِ

ورثاه تلميذُهُ بهاء الدين بن النحَّاس بقوله[3] :

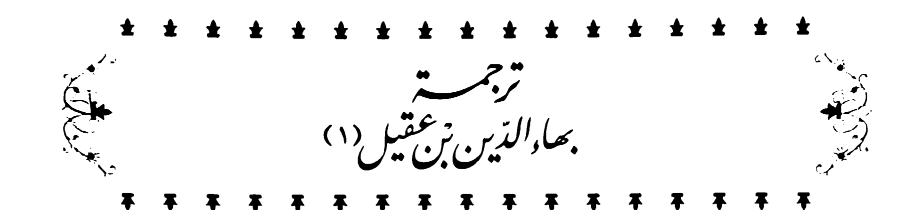
قُلْ لابنِ مالكِ إنْ جَرَتْ بكَ أَدْمُعي	حُمْـراً يُحـاكِيهـا النَّجيعُ القـانِـي
فلقدْ جَرَحْتَ القلبَ حينَ نُعِيتَ لي	وتـدفَّقَـتْ بـدمـائِـهِ أَجْفـانِـي
لكنْ يُهوِّنُ ما أَجُنُّ مِنَ الأَسَى	عِلْمـي بنُقْلَتِـهِ إلـى رضـوانِ
فسقى ضريحاً ضَمَّهُ صَوْبُ الحَيَا	يَهْمِـي بـهِ بـالـرَّوْحِ والـرَّيْحـانِ

رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مستقره ومأواه

(١) الوافي بالوفيات (٣/ ١٨٩) .

(٢) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٨٨ـ ٢٨٩) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٣٤ـ ١٣٥) .

(٣) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٧) .



ترجمة بهاء الدين بن عقيل (1)

اسمه ومولده

هو قاضي القضاة وإمامُ النُّحاة ، المُقرِئُ الفقيه الأصوليُّ المُفسِّر : بهاءُ الدنيا والدين أبو محمَّد عبدُ الله بنُ عبد الرحمـٰن بنِ عبد الله بن محمَّد بن محمَّد ابن عَقِيل ، الطالِبيُّ الهاشمي القرشي ، البالِسيُّ الحلبي أَرُومة(2) ، ثمَّ المصريُّ استقراراً ووفاةً ، الشافعيُّ مذهباً .

وينتهي نسبُهُ : إلىٰ عَقِيل بن أبي طالب ، كما كان يقولُ ذلك عن نفسه ، والبالِسيُّ : نسبة إلىٰ (بالِسَ) ؛ وهي بلدةٌ بالشام بين حلب والرَّقَّة(3) .

وهو شافعيُّ المذهب ، بل إمامٌ وصدر فيه ، كما سيظهرُ مِنْ خلال هـٰذه

---

(1) من مصادر ترجمته : « الوافي بالوفيات » (١٧/ ١٣٢ـ ١٣٤) ، « طبقات الشافعية » للإسنوي (٢/ ١١٠) ، « نزهة النظار » (ص٢٠٩ـ ٢١٠) ، « العقد المذهب في طبقات حملة المذهب » (ص٤٠٩) ، « الذيل على العبر » (ص٢٤٥ـ ٢٤٨) ، « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٣/ ٩٦ـ ٩٨) ، « غاية النهاية » (١/ ٤٢٨) ، « الدرر الكامنة » (٣/ ٤٢ـ ٤٥) ، « رفع الإصر » (١/ ١٩٠) ، « السلوك لمعرفة دول الملوك » (٤/ ٢٣٦، ٣٢٢) ، « ذيل التقييد » (٢/ ٣٦) ، « المنهل الصافي » (٧/ ٩٤ـ ٩٧) ، « بغية الوعاة » (٢/ ٤٧ـ ٤٨) ، « حسن المحاضرة » (١/ ٥٣٧) ، « نيل الأمل في ذيل الدول » (١/ ٤٠٧ـ ٤٠٨) ، « التاريخ المعتبر » (٣/ ٨٢) ، « درة الحجال » (٣/ ٦٥ـ ٦٦) ، « طبقات المفسرين » (ص٢٤٥) ، « الأعلام » (٤/ ٩٦) ، « معجم المؤلفين » (٢/ ٢٥١) .

(2) ويُنسَب أيضاً في بعض المصادر : إلى (الهمذاني) أو (الآمدي) .

(3) انظر « معجم البلدان » (١/ ٣٢٨) .

العُجالة ، خلافاً لِمَا عَلِقَ في أذهان بعض الشيوخ وطلاب العلم أَنَّهُ كان حنبليّاً ، ولعلَّ منشأَ هـٰذا الوهمِ هو الاشتباهُ بينه وبين الإمام المشهورِ صاحبِ الموسوعة « الفنون » أبي الوفاء ابن عَقِيل الحنبلي البغدادي المُتوفَّىٰ سنة (٥١٣هـ) .

وُلِدَ ابنُ عَقيل : يومَ الجمعة في التاسع مِنْ شهر الله المُحرَّم سنة (٦٩٨هـ) ، وذكر الحافظ ابن حجر أَنَّهُ وُلِدَ سنة (٧٠٠هـ) ، ونقل عن خطِّ البدر الزَّرْكَشي أَنَّهُ وُلِدَ سنة (٦٩٤هـ)[1] .

وهو حَمُو الإمامِ المُجدِّد سراجِ الدين أبي حفصٍ عمرَ بنِ رسلان البُلْقينيِّ (ت٨٠٥هـ) ، الذي زوَّجه ابنتَهُ سنة (٧٥٢هـ) ، فأَوْلَدَها الإمامَ الكبير قاضيَ القضاة جلالَ الدين وأخاه بدرَ الدين .

طرف من سيرته العلمية

لعلَّ إمامَنا المُترجَم قرأ في بلدته التي نشأ بها مفاتيحَ العلوم التي يبتدئُ بها صغار الطلبة في ذلك الزمان ، ثمَّ رحل بعد ذلك إلى القاهرة التي كانت في تلك الحقبة تَعِجُّ بأساطين العلم في كافَّة العلوم العقليّة والنقليّة ، وكان في أثناء قدومه فقيراً مُمْلِقاً ، فأقبلَ بكُلِّيَّته على الاشتغال بطلب العلم .

فأخذ القراءاتِ السبعَ : عن الشيخ تقي الدين الصائغ (ت٧٢٥هـ) .

والعربيةَ : عن الإمام علاء الدين القُونَوي (ت٧٢٩هـ) ، وغالبُ قراءته كانت في « الكافية الشافية » لابن مالك ، و« المُقرِّب » لابن عُصْفُور ، ولازم إمامَ العربيّة في وقته أَثِيرَ الدين أبا حيَّانَ (ت٧٤٥هـ) مُدَّةً طويلة تُقدَّرُ تقريباً باثنتي عشرةَ سنةً ؛ فقرأ عليه جميع « التسهيل » لابن مالك في أربع سنين ، ثمَّ

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٤٢) .

« كتابَ سيبويه » في أربع سنين بحثاً بقراءته وقراءة غيره ، ولم يُكمَلِ « الكتاب » علىٰ أبي حيَّان إلا له وللشيخ جمال الدين ابن عَوْسَجة العبَّاسي ، ثمَّ قرأ عليه أيضاً شرحَهُ لـ « التسهيل » المُسمَّىٰ بـ « التذييل والتكميل » بحثاً بقراءته غالباً وقراءة غيره ، ولم يُكمَلْ لغيره أيضاً ، وكان مِنْ أَنْبَهِ وأَنْبَلِ تلاميذه ، وكان أبو حيَّانَ يشهدُ له بالإتقان والمهارة ؛ حتىٰ قال فيه عبارتَهُ الشهيرة : (ما تحتَ أَدِيمِ السماءِ أَنْحىٰ مِنِ ابن عَقِيل)[1] .

وأمَّا الفقهُ : فقرأ فيه « الحاويَ الصغير » على الشيخ علاء الدين القُونَوي ، ثمَّ قرأ عليه « شرحَهُ للحاوي » مِنْ أوله إلىٰ (باب الوكالة) ، ولازمه كثيراً ، وبه تخرَّج وانتفع .

وأخذ عن القُونَوِيِّ أيضاً : الأصولَينِ والخلافَ والمنطق والعَرُوض والمعانيَ والبيان والتفسير ؛ فقرأ في المنطق « المطالع » للسراج الأُرْمَوي مرَّاتٍ بحثاً ، وفي أصول الدين « الطوالع » لناصر الدين البَيْضاوي ، وفي أصول الفقه « مختصر ابن الحاجب » مرَّاتٍ قراءةً وسماعاً ، وانتَخَبَ مِنْ « مختصر ابن الحاجب » مسائلَ أمَّهاتٍ جاءتْ في تسعَ عَشْرَةَ ورقةً ، فحَفِظَها وقرأها عليه ، وسَمِعَ مِنَ « التحصيل » جملةً كبيرة[2] ، وقرأ عليه « تلخيص المفتاح في المعاني والبيان » ، وبَحَثَ عليه مِنَ « الكشَّاف » سورةَ (البقرة) و(آلِ عمران) ، وقرأ عليه « عَرُوضَ ابن الحاجب » بحثاً ، وقرأ عليه « مقدمةَ النسفي في الخلاف » ، ولم يُكمَل له .

ولازمَ أيضاً الشيخَ زينَ الدين الكَتَّاني (ت٧٣٨هـ) ، وقرأ عليه مِنَ « الحاوي » ، ولم يُكمَل له ، وبحث عليه في « التحصيل » .

---

(١) انظر « الذيل على العبر » (ص ٢٤٦) .

(٢) و« التحصيل » للسراج الأرموي اختصر به « المحصول » للإمام الفخر الرازي .

وقرأ علىٰ قاضي القضاة جلالِ الدين القَزْويني (ت٧٣٩هـ) مُؤلَّفَهُ النفيسَ « الإيضاح » مِنْ أوله إلىٰ آخره بحثاً ، وسمع مختصرَهُ الشهيرَ « تلخيص المفتاح » .

وسمع علىٰ مشايخ عصره ؛ منهم : المُحدِّثُ العدلُ شرفُ الدين بنُ الصابوني (ت٧٢٠هـ) ، وقاضي القضاة بدرُ الدين بنُ جماعة (ت٧٣٣هـ) ، والمُحدِّثُ الكبير أبو العباس الصالحيُّ الحجَّار (ت٧٣٠هـ) الذي حدَّث بـ « صحيح البخاري » أكثرَ مِنْ سبعين مرَّة ، والمُحدِّثةُ المسندة ستُّ الوزراء الحنبليّة (ت٧١٦هـ) ، وخلائقُ .

وبعد مُدَّة يسيرة صار يُشارُ إليه بالبَنَان ، وأَذْعَنَ له جميعُ الأفاضل والأعيان ، ووَلِيَ مناصبَ عديدة ، وألقى العلمَ في مدارسَ كثيرةٍ ؛ فدرَّس بالخشَّابيّة ، والقُطْبيّة الكُبْرَىٰ في بعض شهور سنة (٧٢٤هـ) ، والجامعِ الناصري بالقلعة ، وهو أوَّلُ مَنْ تكلَّم به في العلم الشريف في سنة إحدىٰ وثلاثين ، ودرَّس التفسير بالجامع الطُّولُوني بعد شيخه أبي حيَّانَ في ربيعِ الأوَّل سنةَ (٧٤٥هـ) ، فخَتَمَ به القرآنَ تفسيراً في مُدَّة ثلاثٍ وعشرين سنةً ، ثمَّ شَرَعَ في أوَّل القرآن فمات في أثناء ذلك ، وناب في الحكم عن القَزْوِيني بالحُسَينيَّة ، وعن العِزِّ بن جماعةَ بالقاهرة في جُمادى الآخِرة سنةَ (٧٢٨هـ) ، فسار سيرةً حَسَنَةً ، ثمَّ عُزِلَ لحادثة سيأتي الحديث عنها ، وكانت مُدَّةُ نيابتِهِ اثنين وثمانين يوماً ، وأَمْلَىٰ علىٰ أولاد قاضي القضاة الجلالِ القَزْوينيِّ « شرحَهُ على الألفيّة » و« شرحَهُ على التسهيل » ، ودرَّس في آخر عمره بالزاوية الكُبْرىٰ بالجامع العتيق بمصرَ ، وهو المكانُ الذي كان الشافعيُّ يُدرِّسُ فيه .

وممَّا لا ريب فيه مِنْ خلال تدريسه في المدارس السابقة . . أنَّ تلاميذَهُ كثيرون ، إلا أنَّ المصادرَ والمراجع لم تُصرِّحْ إلا بنزرٍ يسيرٍ منهم ؛ ومِنْ

هٰؤلاء : الإمام النَّحْوي شمس الدين بن القطَّان المصريُّ (ت٨١٣هـ) ، والإمامُ الفقيه ناصر الدين بن سلامة المصريُّ الشاذليُّ المعروف بابن بنت الميلق (ت٧٩٧هـ) ، والإمامُ النَّحْوي تاج الدين القَزْوِينيُّ (ت٧٤٩هـ) ، وهو ابن الجلال القَزْوِينيِّ صاحب « التلخيص » ، والإمامُ النَّحْوي المُحقِّق مُحِبُّ الدين بن هشام الأنصاريُّ (ت٧٩٩هـ) ، وهو نجلُ خاتمة النُّحاة الجمال بن هشام ، والإمامُ الفقيه الأديب كمال الدين الدَّمِيريُّ (ت٨٠٨هـ) ، والإمامُ الحافظ الكبير زين الدين العراقيُّ (ت٨٠٦هـ) ، والإمام الكبير المُجدِّد الفقيه الأصولي المُفسِّر سراج الدين البُلْقِينيُّ (ت٨٠٥هـ) ، ولو لم تذكر المصادرُ إلا العراقيَّ والبُلْقِينيَّ . . لكفاه فخراً ومدحاً ، وقد ذكرتُ سابقاً أنَّ المُترجَم زوَّج البُلْقينيَّ ابنتَهُ ، وكَتَبَ له علىٰ بعض تصانيفه : (أَحَقُّ الناسِ بالفتوىٰ في زمانه) ، وقال له أيضاً : (لِمَ لا تكتبُ علىٰ « كتاب سيبويه » شرحاً ؟) ، مع اتِّفاق الناس في ذلك الزمان علىٰ أنَّ ابنَ عَقِيلٍ هو المرجوعُ إليه في علم النحو[1] .

وكان مِنْ أقرانه : كبارُ أئمَّة عصره ، ويكفي أنْ أَعُدَّ منهم : الإمامَ الأصوليَّ المُتفنِّنَ تاجَ الدين السُّبْكيَّ (ت٧٧١هـ) ، وأخاه الإمامَ الفقيه البلاغيَّ الأديب بهاء الدين السُّبْكيَّ (ت٧٧٣هـ) ، وإمامَ الأدب صلاحَ الدين الصَّفَديَّ (ت٧٦٤هـ) ، وقاضيَ القضاة عزَّ الدين بنَ جماعةَ (ت٧٦٧هـ) ، وخاتمةَ النُّحاةِ جمالَ الدين بنَ هشامٍ (ت٧٦١هـ) ، والإمامَ الفقيهَ المُحقِّقَ جمالَ الدين الإِسْنَويَّ (ت٧٧٢هـ) ، والإمامَ الفقيهَ شهابَ الدين بنَ النقيب (ت٧٦٩هـ) ، ولسانَ الصُّوفيَّة عفيفَ الدين اليافعيَّ (ت٧٦٨هـ) ، والإمامَ الحافظ المُؤرِّخَ عمادَ الدين بنَ كثير (ت٧٧٤هـ) .

---

(١) انظر « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٤/ ٣٩ـ ٤٠) .

بين ابن عقيل والعز بن جماعة، وطرف من أخلاقه

كان إمامُنا المُترجَم جواداً كريماً لا يتردَّدُ إلىٰ أحد ، ولا يخلو مِنَ كثير مِنَ الناس يتردَّد إليه ، وفرَّق على الفقراء والطلبة في ولايته مع قِصَرِها نحوَ ستين ألفَ درهم ، وكان القضاةُ قبله أَمَرُوا ألا يكتبَ أحدٌ مِنَ الشهود وصيَّةً إلا بإذن القاضي ، فأَبْطَلَ ذلك وقال : (إلىٰ أنْ يحصلَ الإذنُ قد يموت الرجلُ) ، ووقعتْ في ولايته وصيَّةٌ بمئة وخمسينَ ألفَ درهم ، ففرَّقها كلَّها مِنْ دينار إلىٰ عشرة .

ولا يُلتفَتُ إلىٰ قول قرينه الجمال الإِسْنَويِّ في « طبقاته » : (كان غيرَ محمود التصرُّفات الماليَّة ، وحادَّ المِزاجِ والخُلُق بحيثُ يُؤدِّي به ذلك غالباً إلىٰ ما لا يليقُ)(١) ؛ ولذلك ردَّ عليه ابن قاضي شهبة بقوله : (ما أَنْصَفَ الإِسْنَويُّ ابنَ عَقِيلٍ ، وكلامُهُ فيه تحاملٌ ؛ لأَنَّهُ كان لا يُنصِفُهُ في البحث ، وربَّما خرج عليه ، وله فِي ذلك خبرٌ)(٢) .

وأمَّا خبرُهُ مع القاضي عزِّ الدين بنِ جماعةَ . . فكان سببُهُ : أنَّ القاضيَ عَمِلَ لولده سراج الدين إجلاساً بجامع الأَقْمَر في صفرٍ سنةَ أربع وأربعين ، فحضره أعيانُ المذاهب ، فجرى البحثُ بين القاضي مُوفَّق الدين الحنبلي والشيخِ بهاء الدين بن عقيل حتىٰ أدَّىٰ إلى الخروج إلى الإساءة ، فغضب عزُّ الدين لرفيقه مُوفَّق الدين ، وعَزَلَ الشيخَ ابنَ عقيل عن نيابته ، وولَّاها تاجَ الدين المُنَاويَّ ، ثمَّ تعصَّب صُرْغَتمُش لابن عقيل ، فقرَّره في القضاء وعَزَلَ ابنَ جماعةَ ؛ وذلك

---

(١) طبقات الشافعية (٢/ ١١٠) .

(٢) انظر « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٣/ ٩٨) ، و« الدرر الكامنة » (٣/ ٤٥) .

في يوم الخميس ثامنَ عَشَرَ جمادى الآخرة سنة (٧٥٩هـ) ، فلمَّا أُمسِكَ صُرْغَتمُش أُعِيدَ عزُّ الدين ، فكانتْ مُدَّةُ ولاية ابن عقيل ثمانين يوماً[١] .

بين ابن عقيل والصّلاح الصّفدي

ترجم ابنَ عقيل الإمامُ المُؤرِّخُ الأديب الصلاح الصَّفَديُّ ، وكان ممَّا ذَكَرَهُ : أنَّ المُترجَمَ أجازه روايةَ ما يجوز له مُتلفِّظاً بذلك في المدرسة القُطْبيَّة الكُبْرىٰ داخلَ القاهرة في الثامن والعشرين مِنْ شهر رمضانَ سنةَ (٧٤٥هـ) ، وأنشده مِنْ لفظه لنفسه :

قَسَماً بما أَولَيْتُمُ مِنْ فضلِكُم ... للعبدِ عندَ قوارعِ الأيَّامِ
ما غاضَ ماءُ وِدادِهِ وثنائِهِ ... بل ضاعَفَتْهُ سحائبُ الإنعامِ

ولم يخلُ لقاؤُهما مِنْ علم وفائدة ، كما حدَّث بذلك الصَّفَديُّ بقوله : (أوَّلُ ما اجتمعتُ به في المدرسة الشَّرِيفيَّة بالقاهرة وقد رُحْتُ مع الأمير حسين لوداع الشيخ علاء الدين القُونَويِّ وقد رُسِمَ له بالتوجُّه لقضاء الشام ، وكان ذلك في أوائل دخولي إلى القاهرة ، فالتفتَ إليَّ وقال : مولانا هو الذي حَضَرَ مع الأمير كاتبَ دَرْجٍ مِنَ الشام ؟ قلتُ : نعم ، فقال : يا مولانا ؛ ما تُسأَلُ أنتَ عن مرفوع ولا منصوبٍ ولا مجرور ؟ فقلتُ : بم يرسمُ مولانا ؟ فقال : كيف يُبنىٰ « سَفَرْجَلٌ » مِنْ « عَنْكَبُوت » ، و« عَنْكَبُوتٌ » مِنْ « سَفَرْجَل » ؟ فقلتُ : القاعدةُ في ذلك : أنْ تُحذَفَ الزوائدُ مِنْ كلِّ اسمٍ وتُبنى الصِّيغةُ المطلوبةُ مِنَ الأصول ، فقال : كيف يُقالُ في ذلك ؟ فقلتُ : أمَّا « عَنْكَبُوت » مِنْ « سَفَرْجَل ». . فتقولُ فيه : « عَنكْبَبٌ » ؛ لأنَّ الواوَ والتاءَ زائدتانِ ، وأمَّا

---

(١) انظر « الدرر الكامنة » (٣/ ٤٣) .

« سَفَرْجَل » مِنْ « عَنْكَبُوت » . . فتقولُ فيه : « سَفرَجُول »)[1] .

مؤلّفات

أَلَّف إمامُنا ابنُ عقيل مؤلفاتٍ عديدةً نافعة ، كَتَبَ الله لبعضها النفعَ والذُّيوع والانتشار ؛ ومن هـٰذه المؤلفات :

ـ الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز ، وصل به إلىٰ سورة (النساء) أو (آل عمران) .

ـ الأوهام الواقعة للنووي وابن الرِّفْعة .

ـ تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد ، وهو مختصرٌ مِنَ « الرافعيِّ » ، لم يفته شيءٌ مِنْ مسائله ولا مِنْ خلاف المذهب ، وضمَّ إليه زوائدَ « الروضة » ، ونبَّه فيه علىٰ ما خالف فيه الإمامُ النوويُّ في « أصل الروضة » لـ « الشرح الكبير » بزيادة أو تصحيح ، وهـٰذا الكتابُ مُلخَّصٌ مِنَ « الجامع النفيس » الآتي .

ـ الجامع النفيس في مذهب الإمام محمَّد بن إدريس ، وهو كتابٌ ضخم يجمعُ الخلاف العاليَ والمخصوصَ بمذهب الشافعيِّ ، وقد تتبَّعَ فيه ما لكلِّ مذهب مِنَ الصحابة فمَنْ بعدَهُم مِنَ الأدلَّة كتاباً وسنةً وأقوىٰ قياساً في المسألة ، وتكلَّمَ علىٰ ما يتعلَّقُ بأحاديث تلك المسألة مِنْ تصحيحٍ وتخريج ، ثمَّ ذكر ما تبدَّد في كتب المذهب مِنْ فروعها ، وذكر ما يتعلَّقُ بشيء مِنْ فوائد الأحاديث التي جرىٰ ذكرُها في المسألة ، وتكلَّم أيضاً علىٰ ما يقعُ في كتابَيِ الفقيه ابنِ الرِّفْعة ـ وهما « الكفاية » و« المطلب » ـ ممَّا يُحتاجُ إلى الكلام فيه ، وكذلك كلام النَّوَوي وغيره .

---

(١) الوافي بالوفيات (١٧/ ١٣٤) .

ـ الذخيرة في تفسير القرآن العظيم ، كتب منه نحوَ مجلَّدَينِ .

ـ رسالة علىٰ قول القائل : (أنا مؤمنٌ إن شاء الله) .

ـ شرح ألفيَّة ابن مالك ، وهو مِنْ أنفس كتبه وأشهرها ، وأنفعِ الشروح التي كُتبت على « الألفيَّة » ، وكان قد أملاه في الأصل علىٰ أولاد الجلال القَزْوِيني كما سبق[1] ، وكُتب عليه الكثيرُ مِنَ الحواشي القيِّمة النفيسة[2] ؛ ومنها : « حاشية الإمام السجاعي » المُسمَّاةُ بـ « فتح الجليل » ، وهو كتابنا هـٰذا .

ـ المساعد علىٰ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وهو شرحٌ مزجيٌّ مُتوسِّط نافع ، قَصَدَ به مُؤلِّفُهُ اقتناصَ الشرائد ، واستخراجَ الفوائد ، وهو مِنْ أفضل ما يُبتدأُ به مِنْ شروح « التسهيل » .

ـ مسألة في رفع اليدين ، وهو كتابٌ مُطوَّلٌ ، ثمَّ لخَّصه في كُرَّاس واحد .

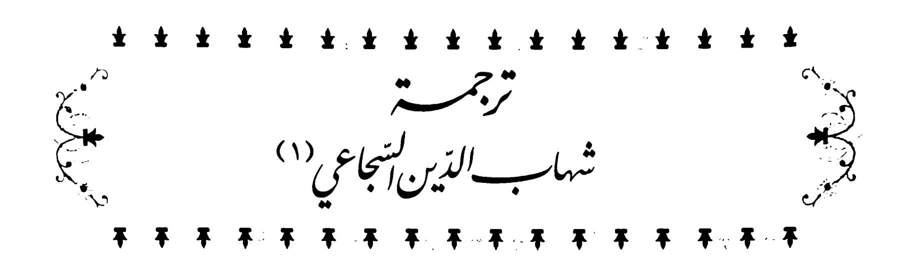
وفــاته

توفِّي إمامُنا ابنُ عقيل بعد رجوعه مِنَ الحجِّ في يوم الأربعاء الثالث والعشرين مِنْ شهر ربيع الأنور سنةَ (٧٦٩هـ) ، ودُفن بالقرب مِنَ الإمام الشافعيِّ .

رحمهما الله تعالى وسقى قبريهما وابل الرّضوان
وأسكنهما برحمته فراديس الجنان

(١) انظر (١/٤٣) .

(٢) انظر ما تقدم في (١/١٨ـ ١٩) .



ترجمة شهاب الدين السجاعي [1]

اسمه وولادته

هو الحَبْرُ الإمام ، والبحرُ الهُمام ، الفقيهُ الأصوليُّ النَّحْويُّ اللُّغَويُّ المُحقِّق ، الأديبُ الشاعر المُتقِن ، المُتكلِّمُ المنطقيُّ الرِّياضيُّ الفَلَكيُّ المُدقِّق ، القائمُ في ديوانِ ملاحظة ربِّهِ ومُراقبتِهِ ، المُتمتِّعُ بدوام أُنسِهِ ومُشاهدتِهِ ، مَنْ ظهرتْ سريرتُهُ ، فحسُنتْ بين العارفين سيرتُهُ ، الساعي مدَّةَ حياتِهِ أحسنَ المَسَاعي : شهابُ الدين أحمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّد بن محمَّد السُّجَاعيُّ ، البَدْراويُّ الأزهريُّ الشافعيُّ ، رحمه الله تعالىٰ .

ووالدُهُ أحمدُ : مِنْ أهل العلم والإتقان والصلاح ، قَدِمَ الأزهرَ صغيراً ، فحضر دروسَ الإمام مصطفى العَزِيزي ، والإمامِ الشمس السَّجِيني ، والإمام عبد ربه الديوي ، والإمام السيِّد عليٍّ الضرير ، فمَهَرَ ودرَّس ، وأفتىٰ وألَّف ، وكان مُلازماً علىٰ زيارة قبور الأولياء والصالحين ، وإحياءِ الليالي بقراءة القرآن ، مع صلاح وديانة وولاية وجَذْب ، وكان له مع الله حالٌ غريب .

والسُّجَاعي : نسبة إلى (السُّجَاعِيَّة) بضمِّ السين وفتحِ الجيم المُخفَّفة وكسرِ العين وفتحِ الياء المُشدَّدة ، كما ضَبَطَها بذلك علي باشا مبارك في

---

(١) من مصادر ترجمته : « المعجم المختص » (ص٤٦ ـ ٥١) ، « رسالة في مؤلفات الإمام السجاعي » لتلميذه علي البَيْسُوسي ، « عجائب الآثار » (١/ ٥٧٠ ـ ٥٧١) ، « الخطط التوفيقية » (١٢/ ٩ ـ ١٢) ، « الأعلام » (١/ ٩٣) ، « معجم المؤلفين » (١/ ٩٧) .

« الخطط التوفيقيّة » ، وضَبَطَها الزَّبيديُّ في « التاج » بكسر السين ، وهي قريةٌ تابعة لمدينة المَحَلَّة الكبرى التي تُعَدُّ أكبرَ مدن محافظة الغربيّة .

وُلد إمامُنا السجاعيُّ : في مصرَ وبها نشأ ، ولم تُشِرِ المصادر التي وقفتُ عليها إلىٰ تاريخ ميلاده ، ولعلَّهُ في الربع الأوَّل مِنَ القرن الثاني عشرَ الهجري ، والله تعالىٰ أعلم .

سيرته العلميّة

نشأ إمامُنا السجاعيُّ في مصرَ في بيت علمٍ ودراية ، وفضلٍ وولاية ، ولعلَّهُ في مرحلة الطفولة أَسْلَمَهُ والدُهُ إلىٰ بعض الكتاتيب أو الجوامع ؛ لإتقان الأساسات التي لا بُدَّ منها في هـٰذه السنِّ المُبكِّرة ؛ كتجويد القرآن الكريم وحفظه ، وتعلُّم القراءة والكتابة وغيرِ ذلك ، ثمَّ بعدَ ذلك دَفَعَ به إلى الأزهر الأَنْوَر ؛ لتلقِّي العلمِ علىٰ كبار الأئمَّة في ذلك الزمان الأَغْبَر ؛ كالإمام المُحقِّق الشمس الحَفْني ، والإمامِ النَّحْوي الشمس البُلَيدي ، والإمامِ الفقيه المُحدِّث النَّحْوي حسن المَدَابغي ، والإمامِ البلاغي المنطقي الشهاب المَلَّوي ، والإمامِ الفَلَكي حسن الجَبَرتي ، وغيرِهِم مِنْ كبار العلماء الفحول ، المُبرِّزين في المعقول والمنقول .

وما لَبِثَ إمامُنا السجاعيُّ ـ بصدق النيَّة ، وصفاء الطَّوِيَّة ، والهِمَّة العَلِيَّة ـ إلا هُنيهةً حتىٰ صار مِنْ كبار العلماء الأماثل ، الذين لا تخلو عنهم المجالس والمحافل ، وتصدَّر لنشر العلم في حياة أبيه الإمام صاحب المناقب ، وتوافد عليه طلبةُ العلم مِنْ كلِّ مكانٍ وجانب ، وخصَّص قسماً كبيراً مِنْ وقته المبارك الميمون ؛ للتأليف والتصنيف في جميع العلوم والفنون ؛ فكَتَبَ رسائلَ كثيرةً ، وتركَ مُؤلَّفاتٍ شهيرةً .

وكان له رحمه الله تعالىٰ مَرَاءٍ عجيبةٌ ، وكان كثيرَ الاجتماع بسيِّدنا المصطفى العدنان صلَّى الله عليه وسلَّم ، وفي بعض المرَّات أشار إليه صلَّى الله عليه وسلَّم بعدم الاشتغال بالدُّنيا ، وإنَّهُ تكفَّل له بالغنىٰ والموتِ على الكتاب والسُّنَّة ، وقَرَأَ عليه السجاعي بعضَ الأوراد .

شيوخه

ذكرتُ سابقاً أنَّ إمامَنا السجاعيَّ قد أخذ العلمَ عن مشاهيرِ علماء عصره ، وقد اتَّسَم جُلُّ هـٰؤلاء الأئمَّة بالتبحُّر والموسوعيَّة ، والتحقيقِ في جميع العلوم النقليَّة والعقليَّة .

وإليك طائفةً مِنْ أبرزهم وأشهرهم :

ـ الإمام المُعمَّر المُحدِّث مُسنِدُ مصرَ الفقيهُ المُحقِّق شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي الجُوهري الأزهري الشافعي (ت١١٨١هـ)[1] ، تصدَّر بالجامع الأزهر للإقراء والتدريس ، وأخذ عنه جملةٌ مِنَ الأكابر ، ومنهم إمامُنا المُترجَم ، وكان له غايةُ العزِّ والرفعة بين أبناء عصره[2] .

ـ الإمام المُعمَّر النَّحْوي البلاغي المنطقي المُتفنِّن شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المَلَّوي المُجِيري الأزهري الشافعي (ت١١٨٢هـ) ، أخذ عن الكبار مِنْ ذوي الإسناد العالي ، وألحق الأحفادَ بالأجداد ، ودُرِّسَ في حياته نحوُ عشرين كتاباً في الأزهر مِنْ تصنيفه ، ونصَّ

---

(١) قوله : (الجُوهري) كذا ضبطه بصري المكناسي في « ثبته » ، كما نقله عنه الكتاني في « فهرسه » (١/٣٠٢) .

(٢) انظر « سلك الدرر » (١/٩٧) ، و« فهرس الفهارس » (١/٣٠٢ـ٣٠٣) .

المُترجَمُ على الأخذ عنه في أكثرَ مِنْ موضع في كتابنا هـٰذا[١] .

ـ والده الإمام الفقيه المُتفنِّن الصالح شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن محمَّد البدراوي السجاعي الأزهري الشافعي (ت١١٩٠هـ) ، قرأ عليه المُترجَم ، ونقل عنه جواباً نافعاً في كتابنا هـٰذا[٢] .

ـ الإمام المُحرِّر الفقيه المفتي الفَلَكي الهندسي بدر الدين حسن بن إبراهيم بن حسن الجَبَرتي الزَّيْلَعي العَقِيلي الحنفي (ت١١٨٨هـ) ، إلىٰ جانب علمه الكبير بالفقه والمعقولات كان له حالٌ كبير مع الله ، لازمه المُترجَم كثيراً ، وأخذ عنه علومَ الهيئة والفلكيَّات والحكمة ، وقرأ عليه « الهدايةَ » و« شرحَها » للقاضي زاده قراءةَ بحثٍ وتحقيق[٣] .

ـ الإمام المُحقِّق الفقيه الحافظ النَّحْوي بدر الدين حسن بن علي بن أحمد المنطاوي المَدَابِغي الأزهري الشافعي (ت١١٧٠هـ) ، صاحبُ الحاشيتَينِ الكبيرتَينِ النافعتَينِ علىٰ « شرح تحرير تنقيح اللباب » و« شرح الأُشْمُوني » ، صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في كتابنا هـٰذا[٤] .

ـ الإمام الفقيه الفَرَضي الحَيْسُوب حسين بن محمد المَحَلِّي الشافعي (ت١١٧٠هـ) ، كان في علم الحساب والفرائض والجبر والمقابلة والمساحة وحلِّ الأعداد . . بحراً لا تُشبِهُهُ البحار ، ولا يُدرَكُ له قرار ، وقد صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في « شرحه للكافي »[٥] .

---

(١) انظر « سلك الدرر » (١/١١٦ـ ١١٧) ، و« فهرس الفهارس » (٢/٥٥٩ ـ ٥٦٠) ، و(٤/٣٧٦ ، ٥٦٦ ، ٥٧٦) من كتابنا هـٰذا .

(٢) انظر « المعجم المختص » (ص٤٦) ، و« عجائب الآثار » (١/٤٨٨) ، و(٢/٤٨٣ـ ٤٨٤) من كتابنا هـٰذا .

(٣) انظر « عجائب الآثار » (١/ ٥٧٠) .

(٤) انظر « فهرس الفهارس » (٢/٥٦١ـ ٥٦٤) ، و(٢/ ٣١١) من كتابنا هـٰذا .

(٥) انظر « عجائب الآثار » (١/ ٣٠٢) ، و« فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي » (ص٨٧) .

ـ الإمام القطب العارف المُسلِّك عبد الوهاب بن عبد السلام بن أحمد العَفيفي المَرْزُوقي المصري الشافعي (ت١١٧٢هـ) ، كان مِنْ كبار سادتنا الشاذليَّة في زمانه ، تلقَّىٰ عنه المُترجَم « الوظيفةَ الزَّرُّوقيَّة » وغيرَها[١] .

ـ الإمام الفقيه النَّحْوي البحر المُتفنِّن عطيَّة الله بن عطيَّة البُرْهاني الأُجْهُوري الأزهري الشافعي (ت١١٩٤هـ) ، قال عنه تلميذه هبة الله البعلي : (سمعتُ منه ما لا أُذُنٌ سمعتْ ، ولا خَطَرَ علىٰ قلب شارحٍ أو مُحَشٍّ) ، صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في كتابنا هـٰذا[٢] .

ـ الإمام شيخ الإسلام المُحقِّق المُحدِّث الفقيه النَّحْوي المُتفنِّن العارف السيِّد شمس الدين ونجم الدين أبو عبد الله وأبو المكارم محمَّد بن سالم بن أحمد الحَفْني ـ أو الحَفْناوي ـ المصري الحُسَيني الخَلْوتي الشافعي (ت١١٨١هـ) ، وقع له مِنَ القَبُول في عصره في جميع الأقطار الإسلاميَّة . . ما لم يحصل لغيره ؛ وذلك بسبب علمه الواسع ، وخُلُقه العظيم ، وأدبه الجم ، وزهده في الدنيا ، صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في كتابنا هـٰذا[٣] .

ـ الإمام المُحقِّق المُحدِّث الفقيه النَّحْوي المُقرِئ المُفسِّر البحر المُتفنِّن السيِّد شمس الدين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد المغربي البُلَيدي الحَسَني المالكي (ت ١١٧٦هـ) ، كان يُقرِئ « تفسير البَيْضاوي » في الجامع الأزهر ،

(١) انظر « سلك الدرر » (٣/ ١٤٣ـ ١٤٤) ، و« الفوائد اللطيفة في شرح ألفاظ الوظيفة » (ص٩) .

(٢) انظر « سلك الدرر » (٣/ ٢٦٥ـ ٢٧٣) ، و« فهرس الفهارس » (٢/ ٧٧٨) ، و(٥/ ٢٧٤ ، ٥٣٤) من كتابنا هـٰذا .

(٣) انظر « سلك الدرر » (٤/ ٤٩ ـ ٥٠) ، و« عجائب الآثار » (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١) ، و(١/ ٣٤١) من كتابنا هـٰذا .

ويحضرُ درسَهَ أكثرُ مِنْ مئتي مُدرِّس ومُفيد ، وهو مِنْ أجلِّ شيوخ إمامنا المُترجَم ، وقد صرَّح بالأخذ والنقل عنه كثيراً في كتابنا هـٰذا[1] .

ـ الإمام المُحقِّق الفقيه النَّحْوي الشاعر الأديب المُتفنِّن جمال الدين أبو الفضل السيِّد يوسف بن سالم بن أحمد الحَفْني ـ أو الحَفْناوي ـ المصري الحُسَيني الخَلْوتي الشافعي (ت١١٧٦هـ) ، كان عديمَ النظير في الحفظ وحُسْنِ التقرير ، مع التحقيق الباهر للعقولِ ، والتدقيقِ المُشتمِلِ علىٰ أصول وفصول ، وألَّف حواشيَ نفيسةً جلُّها مأخوذٌ مِنْ أخيه الشمس ، وقد أخذ عنه السجاعيُّ علوماً كثيرة ؛ ومنها النحو والعروض ، وقال في مقدمة « شرحه للكافي » في العَرُوض : (وقد تلقَّيتُ هـٰذا الفنَّ عن جمع مِنَ الأعلام ، مِنْ أَجَلِّهم شيخُنا الهُمام سيِّدي يوسف الحَفْناوي ، غفر الله له مع أحبَّته المَسَاوي)[2] .

ومِنْ أجلِّ أقرانه وأشهرِهم على الإطلاق : الإمامُ الكبير المُجدِّد خاتمةُ الحُفَّاظ والمُحدِّثين اللُّغوي البحر المُتفنِّن السيِّد أبو الفيض وأبو الوقت محمَّد مُرتضى بن محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزاق الواسطي الزَّبِيدي المصري الحُسَيني الحنفي (ت١٢٠٥هـ) ، كان نادرةَ الدنيا في عصره ومصره ، ولم يأتِ بعد الحافظ ابن حجر وتلاميذه أعظمُ منه اطِّلاعاً ، ولا أوسعُ روايةً وتلماذاً ، ولا أعظمُ شهرة ، ولا أكثرُ منه علماً بهـٰذه الصناعة الحديثيَّة وما إليها ، وقد ذكر المُترجَمَ في « معجمه » ، وكان ممَّا قاله : (أحبَّني في الله وأحببتُهُ ،

---

(١) انظر « سلك الدرر » (٤/ ١١٠ـ ١١١) ، و« عجائب الآثار » (١/ ٣٢٤) ، و(١/ ٤١٩ ، ٢/ ٤٦٥ ، ٣/ ١٤٢) من كتابنا هـٰذا .

(٢) انظر « سلك الدرر » (٤/ ٢٤١ـ ٢٤٤) ، و« عجائب الآثار » (١/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) ، و« فتح الوكيل الكافي » (ص٤٦) .

وتردَّد إليَّ مُدَّةً في مجالس « البخاري » بجامع شيخو ، وكتب عنِّي في « الأمالي » ، وسمع منِّي « جزء ابن شاهد الجيش » ، والعواليَ المرويَّةَ عن أحمدَ عن الشافعيِّ عن مالك عن نافع عن ابن عمرَ المُسمَّاةَ بـ « سلسلة الذهب » ، وغيرَ ذلك)[١] .

ثناء العلماء عليه

أثنىٰ علىٰ إمامنا السجاعيِّ أساطينُ العلماء ، وعَرَفَ له مكانتَهُ كبارُ الفضلاء ؛ فقال في حقِّهِ الإمام المُؤرِّخ الأديب الفقيه المفتي عبد الرحمـٰن الجَبَرتي : (الفقيهُ النبيه العُمْدة الفاضل ، حاوي أنواع الفضائل . . . صار مِنْ أعيان العلماء ، وشارك في كلِّ علم ، وتميَّز بالعلوم العربيَّة)[٢] .

وقال في حقِّهِ الحافظ الكبير محمَّد مُرتضى الزَّبِيدي : (له معرفةٌ باللغة ، وحافظةٌ في الفقه ، وبراعةٌ في التأليف)[٣] .

وقال إمام المعقول والمنقول الأميرُ الكبير في مقدمة « شرحه لأبيات السجاعي في لا سيَّما » : (هي في غاية الحُسن والإتقان ، ناشئة عن تحقيق وتدقيق وإمعان ، كيف وهي لحسَّان الزَّمان ، وبَهْجَة الإخوان ، الشَّيخ أحمد بن الإمام الشَّيخ أحمد السجاعيِّ ؟!)[٤] .

وقال أيضاً في مقدمة « شرحه علىٰ أبيات السجاعي في أنواع المنافاة » :

---

(١) انظر « عجائب الآثار » (٢/ ١٠٤ـ ١١٤) ، و« المعجم المختص » (ص٤٦ ـ ٤٧) ، و« فهرس الفهارس » (٢/ ٥٢٦ـ ٥٤٩) .

(٢) عجائب الآثار (١/ ٥٧٠) .

(٣) المعجم المختص (ص٤٧) .

(٤) شرح الأمير الكبير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٤٣) .

(العـلَّامـة الأديـب ، والفهَّـامـة النِّحْـريـر ، والنظَّـامـة اللبيـب ، والمُعلِّـم المُنير)[1] .

وقال أديب عصره عبد الله الإِدْكاوي في تقريظه علىٰ « شرح السجاعي علىٰ أسماء الله الحسنىٰ » : كان ممَّنْ منحه اللهُ أسرارَها ، وأَظْهَرَ أنوارَها ، فأَوْضَحَ مِنْ معانيها ما خَفِي ، ومَنَحَ طُلَّابَها كنزاً يتنافسُ في مثله كلُّ وَفِي . . أنبلُ الفضلاء ، وأفضلُ النُّبلاء ، أحمدُ الاسم محمودُ الصفات ، عليُّ الفعلِ حَسَنُ القول والذات . . .

وحين لمحتْ عيني ما كَتَبَ ، ممَّا حقُّهُ أن يُرقَمَ بدلَ الحِبْر بالذَّهَب . . عوَّذتُهُ بالله مِنْ عينِ كلِّ حسود ، وعَلِمتُ أنَّهُ إنْ شاء الله تعالىٰ سيسود ، وتطأُ أَخْمَصُهُ أعناقَ الأسود ، وقلتُ :

شَبَّهتُ تأليفَكَ يا سيِّدي … بعقدِ دُرٍّ ربُّهُ رصَّفَهْ
جمَّعتَ فيهِ الدُّرَّ لٰكنَّهُ … دُرٌّ ثمينٌ عزَّ ما أَشْرَفَهْ
أُعِيذُ باللهِ وأسمائِهِ … أَحْمَدَنا الفاضلَ مَنْ أَلَّفَهْ[2]

نبذة من شعره

كان يَجْري الشِّعْرُ علىٰ لسان إمامنا السجاعيِّ عَذْباً رقراقاً سهلاً مِنْ غير تكلُّف ولا تصنُّع ، وقال شعراً بديعاً في موضوعات مختلفة ، ونَظَمَ ضوابطَ كثيرةً في علوم مُتنوِّعة ، وله في كتابنا هٰذا ضوابطُ نَحْويَّةٌ كثيرةٌ في مسائل عديدة تَدُلُّ علىٰ سَعَةِ علمه وإتقانه ؛ ولشهرته في عصره بسهولة نظم الشعر ،

---

(١) شرح الأمير الكبير علىٰ نظم المنافاة (ق/ ٢) .

(٢) انظر « المعجم المختص » (ص٤٧ـ٤٨) .

وجَرَيانِهِ علىٰ لسانه جَرَيانَ الماء النمير . . وَصَفَهُ الإمام الأمير الكبير بـ (حسَّان الزمان) .

وقد أَوْرَدَ له الحافظُ الزَّبيديُّ قطعاً يسيرة مِنْ أشعاره العَذْبة الرقيقة[1] ؛ منها قولُهُ في التحذير مِنَ الاختلاط بالناس :

إنَّ البـلاءَ هـوَ اجتمـاعُ النـاسِ ... كـم أَوْدَعُـوا قلبـاً عظيـمَ البـاسِ
فاحْذَرْ هُدِيتَ مِنَ الوَرَىٰ مُتحذِّراً ... مِـنْ شـرِّهِـم بـاللهِ ربِّ النـاسِ

ومنها قولُهُ في معاتبة العُذَّال :

رامَ العـواذلُ لا نـالـوا مَـرَامَهُـمُ ... مِنِّي السُّلُوَّ عنِ المحبوبِ ذي الكَحَلِ
فقلتُ كلَّا فقالوا هل لذا أَمَدٌ ... فقلتُ لا زلتُ حتىٰ ينقضي أَجَلِي

ومنها قولُهُ في الحبِّ والغرام :

لـي فيكُـمُ وُدٌّ قـديـمٌ والـذي ... يُحيي الخـلائـقَ وهْـوَ حقّاً ربُّنـا
زالَ العَنَـا عنـهُ ونـالَ بحُبِّكُـم ... كلَّ الهناءِ معَ الغِنىٰ ولهُ المُنىٰ

ومنها قولُهُ في حبِّ آل بيت المصطفىٰ صلَّى الله عليه وسلَّم :

لـي فيكُـمُ وُدٌّ قـديـمٌ يُعـرَفُ ... بـاقٍ إلـىٰ يـومِ اللِّقَـا لا يُكسَـفُ
يهـواكُـمُ يـا آلَ بيـتِ محمَّـدٍ ... قلبٌ بكُم يرجو الحوادثَ تُكشَفُ

ومنها في الغَزَل :

غـزالٌ غَـزَانـي بـاللِّحـاظِ البَـواتِـرِ ... وصادَ فؤادي بالخُدُودِ النَّواضِرِ
وجِسْمـيَ أَضْنـاهُ بحُسْـنِ قَـوَامِـهِ ... وإنِّي لَأَخْشىٰ مِنْ سهامِ النَّواظِرِ

---

(١) انظر « المعجم المختص » (ص٤٨ـ٤٩) .

ومِنْ شعره في جواب قصيدةٍ أرسلها له الإمامُ الأديبُ البارع محمَّد بن رضوان السُّيُوطي الصَّلاحي :

أيُّها الشادِنُ الذي صادَ قلبي	بلِحاظٍ قد أوقدتْ نارَ حربِ
وغَزَاني بأَسْهُمِ الطَّرْفِ حقّاً	وأطالَ الهِجْرانَ فازدادَ كَرْبِي
كُنْ عَطُوفاً علىٰ مُحِبٍّ مُعنّىً	ذي وُلُوعٍ وطالبٍ نيلَ قُرْبِ
هل وِصالٌ بهِ دواءٌ لصَبٍّ	ذابَ وَجْداً وهامَ في كلِّ شِعْبِ
ما سوى القُرْبِ يَرْتَجِي يا غزالاً	قد سَبَىٰ بالبَها لهُ كلَّ صبٍّ
هل يجوزُ القتالُ منكُم لعبدٍ	صُبَّ مِنْ عينِهِ الدِّما أيَّ صَبِّ
ليسَ لي في السِّوَىٰ مُرادٌ وإنِّي	ذو غَرَامٍ وذاكَ يا حِبُّ دَأْبِي
تعرفُ الوجدَ يا مُنى القلبِ قطعاً	ثمَّ تُبدي الجَفَا لتُحرِقَ لُبِّي
ضِقْتُ ذَرْعاً مِنَ التَّصابي وإنِّي	طالبٌ للخلاصِ مِنْ شرِّ عَطْبِي

وهي طويلةٌ ؛ ومنها أيضاً :

ليسَ قصدي لنظمِهِ أنْ أُضاهِي	إنَّما قد دعا لذلكَ حُبِّي
لا تُؤاخِذْ بما بهِ مِنْ قُصُورٍ	إنَّ شأنَ الكريمِ غَفْرٌ لذنبِ

تلاميذه

ممَّا لا ريبَ فيه أنَّ لإمامنا السجاعيِّ تلاميذَ كثيرين أخذوا عنه ونهلوا منه ، وخصوصاً أنَّهُ كان مِنْ كبار علماء المعقول والمنقول في زمانه ، ومِنْ مشاهير الأساتذة في الجامع الأزهر ، إلا أنَّ المصادر تَضَنُّ بالتصريح بأسمائهم ، وممَّن وقفتُ عليهم :

ـ الإمام الفقيه المُحدِّث النَّحْوي بدر الدين حسن بن علي الكَفْراوي الأزهري الشافعي (ت١٢٠٢هـ) ، مَهَرَ في الفقه والمعقول ، وتصدَّر ودرَّس وأفتىٰ ، واشتَهَرَ ذِكْرُهُ[١] .

ـ والإمام الفقيه الأديب المُؤقِّت علي بن سعد بن سعد البَيْسُوسي السُّطُوحي المَعْلُوفي الشافعي (ت بعد ١٢٠٠هـ) ، ذكره الزَّبِيدي في « معجمه » ، وكان ممَّا قاله : (صاحبُنا الفقيه الفاضل المُؤقِّت الماهر الأديب ، حضر دروس « الصحيح » بشيخو ، وسمع عليَّ بمنزلي أجزاءً مِنَ الحديث وأشياءَ غيرَها ، ولازم صاحبَنا الشيخ أحمدَ بنَ أحمدَ السجاعيَّ في دروسه كثيراً حتىٰ تَمَهَّرَ وانتسب إليه ، ودرَّس بعد وفاته في موضعه ، وأخذ علم الميقات عن صاحبنا الشيخ عثمان الورداني ، فكمل فيه ، ونَظَمَ عدَّةَ رسائلَ في الميقات ، ونظمُهُ سَلِسٌ ، وخطُّهُ حسن ، وهو ممَّن يَوَدُّنا ويعتقد فينا)[٢] ، وللبَيْسُوسيِّ كتابٌ لطيف ذكر فيه مؤلفاتِ شيخه السجاعي ، وأبياتٌ في تقريظه لكتابنا هٰذا ستأتي أثناء وصف النسخ الخطيّة[٣] .

ـ والإمام الفقيه الصالح شمس الدين محمد بن عبد ربه بن علي ابن الست العَزِيزي المالكي (ت١١٩٩هـ)[٤] ، كان علىٰ قَدَمِ السلف ؛ لا يتداخلُ في

---

(١) انظر « عجائب الآثار » (٢/ ٦١ـ ٦٢) ، و« حلية البشر » (١/ ٤٨١ـ ٤٨٤) .

(٢) المعجم المختص (ص٥٢٧) .

(٣) انظر (١/ ٩٧ـ ٩٨) .

(٤) وسبب تسميته بـ (ابن الست) : أنَّ والدتَهُ كانت سُرِّيَّةً رومية اشتراها أبوه وأولدها إيَّاه ، وكان قد تزوَّج بحرائرَ كثيرةٍ فلم يَلِدْنَ إلا الإناث ؛ حتىٰ قيل : إنَّهُ وُلِدَ له نحوُ ثمانين بنتاً ، فاشترىٰ أمَّ ولده هٰذا ، فولدته ذكراً ولم تلدْ غيره ، ففرح به كثيراً وربَّاه في عزٍّ ورفاهية . انظر « عجائب الآثار » (١/ ٦٠٤) .

أمور الدنيا ، ولا يتفاخرُ في مَلْبَسٍ ، ولا يركبُ دابّة ، ولا يدخلُ بيتَ أميرٍ ، ولا يشتغلُ بغيرِ العلم ومدارسته[١] .

مؤلفاته

اتَّسم إمامُنا السجاعيُّ بالبراعة في التأليف ، كما وصفه بذلك الحافظ الزَّبِيدي ، وألَّف مؤلفاتٍ كثيرةً في علوم مُتنوِّعة ؛ كالفقه والحديث والتصوُّف ، والنحو والبلاغة والعَرُوض واللغة ، والمنطق والفلك والحساب ، وهي عبارةٌ عن رسائلَ وشروحٍ وحواشٍ متفاوتةٍ في الكم ؛ فمنها اللطيف البارع ، ومنها المُتوسِّط الماتع ، ومنها المُطوَّل الجامع .

وقد انتُفع بمُؤلَّفاته في حياته وبعد مماته ، وأَكَبَّ عليها وتأبَّطها الطالبون ، ودرَّسها وكَتَبَ علىٰ كثير منها العلماء المُحقِّقون ؛ كالإمام الأمير الكبير ، وشيوخ الإسلام العطار والباجوري والأنبابي ، وقد أفرد تلميذُهُ عليٌّ البَيْسُوسيُّ رسالةً مستقلَّة في خمس ورقات عدَّد فيها جميعَ مؤلفاته .

وإليك هٰذه المؤلفاتِ علىٰ حسْب ترتيب حروف المعجم :

ـ الإحراز في أنواع المجاز ، وهو شرح لطيف لنظمه البديع في فن المجاز .

ـ إرشاد الغوي لمعنى اللفظ اللغوي ؛ وهو عبارةٌ عن شرح أدعية صديقه الأديب عبد الله الإِدْكاوي .

ـ أزهار رياض رضا التحقيق والتدقيق ، وهو ختم لطيف على « الإقناع » للخطيب الشِّرْبيني .

---

(١) انظر « عجائب الآثار » (١/ ٦٠٤ـ٦٠٥) .

ـ الإعواز في بيان علاقات المجاز ، وهو شرحٌ لطيف علىٰ نظمه في علاقات المجاز المرسل .

ـ بدء الوسائل في حلِّ ألفاظ الدلائل ، وهو عبارةٌ عن حاشية لطيفة علىٰ « دلائل الخيرات » للإمام الجُزُولي .

ـ بلوغ الأرب بشرح قصيدة من كلام العرب ، وهو شرح لقصيدة الشاعر الجاهلي السموءل التي مطلعها :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ   فكــلُّ رداءٍ يــرتــديــهِ جميــلُ

ـ تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام ، وهو شرح لنظمه في ميراث ذوي الأرحام .

ـ تحفة ذوي الألباب فيما يتعلَّقُ بالآل والأصحاب .

ـ الجواهر المنتظمات في عقود المقولات ، وهو شرح لطيف لنظمه في المقولات .

ـ الجوهرة السنية ، وهي عبارة عن منظومة في المَحَالِّ التي تُطلَبُ فيها الصلاةُ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ حاشية على الجامع الصغير للإمام السُّيُوطي .

ـ حاشية على الحصن الحصين للإمام ابن الجزري في الأذكار والدعوات .

ـ حاشية علىٰ شرح الأزهرية للشيخ خالد .

ـ حاشية علىٰ شرح المُناوي علىٰ شمائل الترمذي .

ـ حاشية علىٰ شرح قطر الندىٰ لابن هشام ، وهي حاشيةٌ نافعة شهيرة متداولةٌ بين طلاب العلم .

ـ حاشية علىٰ شرح متن الغاية والتقريب للخطيب الشِّرْبيني ، المُسمَّىٰ بـ « الإقناع في حلِّ ألفاظ أبي شجاع » .

ـ حاشية علىٰ مولد شيخه المَدَابغي .

ـ الدُّرَّة الفريدة في شرح عقيدة السَّنُوسي المُسمَّاةِ بـ « الحَفِيدة » ، و« الحَفِيدةُ » متنٌ لطيف جدّاً في علم العقيدة للإمام السَّنُوسي .

ـ الدُّرَر في إعراب أوائل السُّوَر ، وهو عبارةٌ عن شرح لطيف على الأبيات التي نَظَمَها في إعراب فواتح القرآن الشريف .

ـ رسالة تتعلَّقُ بأدعية أوَّل السنة وآخرِها ويومِ عرفةَ ويوم عاشوراء .

ـ رسالة تتعلَّقُ بأذكار الصباح والمساء وغيرهما .

ـ رسالة في إثبات التصرُّف لأولياء الله تعالىٰ والكرامةِ لهم .

ـ رسالة في آداب الحمَّام .

ـ رسالة في آداب السفر .

ـ رسالة في استخراج عدَّة الأنبياء والرُّسُل مِنِ اسم نبيِّنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ رسالة في إعراب (أرأيت) إذا أُريد بها معنىٰ (أخبرني) .

ـ رسالة في الرد علىٰ عمر الطَّحْلاوي في تكفير والد السجاعي في مجلس الشمس الحَفْناوي .

ـ رسالة في الردِّ علىٰ بعض أهل عصره القائلِ بطهارة الفسيخ .

ـ رسالة في الرسم العثماني .

ـ رسالة في السؤال والردِّ .

ـ رسالة في الفرق بين (الثور) و(التور) و(الطور) .

ـ رسالة في تصريف كلمة (أشياءَ) .

ـ رسالة في جواز الاقتباس مِنَ القرآن أو الحديث .

ـ رسالة في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « العينانِ وِكاءُ السَّهِ ، فمَنْ نام فليتوضَّأْ » .

ـ رسالة في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « صُومُوا لرؤيته ، وأَفْطِروا لرؤيته » ، وهي عبارةٌ عن مناقشة لعشرة احتمالات أَوْرَدها الشهاب القَلْيُوبي في « حاشيته علىٰ كنز الراغبين » أثناء شرحه للحديث .

ـ رسالة في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « في كلِّ أرض نبيٌّ كنبيِّكُم » .

ـ رسالة مُلخَّصة مِنَ « المدخل » للإمام ابن الحاج المالكي .

ـ رسالة مُلخَّصة مِنَ « الفوائد والصِّلات والعوائد » للإمام المُحدِّث شهاب الدين الشَّرْجي الزَّبِيدي .

ـ رسالة مُلخَّصة مِنْ « شمس المعارف الكبرىٰ » لأبي العباس البُوني .

ـ الروض النَّضِير فيما يتعلَّقُ بآل بيت البشير النذير .

ـ السهم القوي في نَحْر كلِّ غبيٍّ غَوِي ، وهي رسالةٌ في الردِّ علىٰ مَنْ أَنْكَرَ كراماتِ الأولياء ، وزيارةَ قبور الصالحين والأصفياء .

ـ شرح الحزب الصغير لسيِّدي القُطْب الدُّسُوقي .

ـ شرح الخصائص الصغرىٰ للإمام السُّيُوطي .

ـ شرح الرسالة المُتضمِّنة بيانَ المجاز والتشبيه والكناية .

ـ شرح القصيدة الزَّيْنبيَّة ، وهي القصيدة البديعة للشاعر الحكيم المُخضْرَم صالح بن عبد القدوس ، والتي مطلعها :

صَرَمَتْ حِبالَكَ بعدَ وصلِكَ زينبُ والــدهــرُ فيــهِ تَصَــرُّمٌ وتَقَلُّــبُ

ـ الشرح الكبير علىٰ صلاة سيدي ابن مَشِيش .

ـ شرح حزب سيِّدي القطب أحمد البدوي .

ـ شرح ديباجة ألفيَّة ابن مالك ، ولم يذكره تلميذه البَيْسُوسي ، وقد تمَّ تحقيقُهُ ونشره في إصدارنا هـٰذا ، فلله الحمد والمِنَّة .

ـ شرح شواهد تلخيص المفتاح للخطيب القَزْويني .

ـ شرح صغير علىٰ منظومته في شروط الإمام والمأموم .

ـ شرح صلاة القطب أحمد البدوي .

ـ شرح على الستين مسألةً للإمام الشهاب أبي العباس الزاهد ، وهي عبارةٌ عن بيان ما لا بدَّ منه مِنَ الفروض الواجبة علىٰ مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه .

ـ شرح على القصيدة المُسمَّاة بـ « الدُّرِّ والترياق في علوم الأوفاق » .

ـ شرح علىٰ بيتي المَقُولات الشهيرَينِ ؛ وهما :

عَدُّ المَقُولاتِ في عَشْرٍ سأَنْظِمُها في بيتِ شعرٍ علا في رُتْبَةٍ فغلا

الجوهرُ الكَمُّ كيفٌ والمضافُ متىٰ أيـنٌ ووضـعٌ لـهُ أنْ ينفعـلْ فُعِـلاَ

ـ شرح علىٰ قصيدة ابن جابر الأندلسي فيما يُقرَأُ بالضاد والظاء .

ـ شرح علىٰ منظومته في آداب البحث .

- شرح لامية الأفعال للإمام ابن مالك .

- شرح لطيف علىٰ ديباجة « الإقناع » للخطيب الشِّرْبِيني .

- شرح لغز لبعض الأفاضل .

- شرح لقط الجواهر في الخطوط والدوائر ، و« لقطُ الجواهر » مُقدِّمةٌ لطيفة لسبط المارديني ، أَوْرَدَ فيها ما يجب استحضارُهُ لِمَنْ أراد الابتداءَ في علم الميقات .

- شرح منظومة الدَّادَسي في علم الميقات .

- شرح منظومته في أحكام الاستحاضة .

- شرح منظومته في الخلاف في اسم الله الأعظم .

- شرح منظومته في أنواع المنافاة .

- شرح منظومته في ضبط أسماء منازل القمر .

- شرح منظومته في علم الفلك ، وهو عبارةٌ عن شرح لطيف علىٰ منظومته التي في الوفق المثلث الخالي الوسط .

- شرح منظومته في مشاهير رسل القرآن .

- شرح نظم الإِخْنائي في أشراط الساعة .

- شرح نظم لبعض العلماء في كيفية العمل بالكسور في علم الميراث .

- شرح نظمه المُتعلِّق باعتراض الشرط على الشرط .

- شرح نظمه المُتعلِّق بأقسام الاسم التسعة .

- شرح نظمه المُتعلِّق بالأصول السبعة المُكفِّرات ، وكان قد نَظَمَها مِنْ كلام البرهان اللَّقَاني .

ـ شرح نظمه المُتعلِّق بدخول المسلم في ملك الكافر .

ـ شرح نظمه في الإخبار بظرف الزمان والمكان .

ـ شرح نظمه في الموجهات .

ـ شرح نظمه في معنى الكلالة .

ـ شرح نظمه في معنى الورود في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ .

ـ شرح نظمه لأحكام (لا سيَّما) ، وقد أورد « النظمَ » كاملاً في كتابنا هـٰذا[1] .

ـ شرح نظمه لأسماء مكَّةَ المُشرَّفة .

ـ شرح نظمه لأقسام الشُّبْهة الثلاثة .

ـ شرح نظمه لشروط تكبيرة الإحرام .

ـ شرح ورد قطب الوجود الإمام الشافعي .

ـ فتح الجليل علىٰ شرح ابن عقيل ، وهو كتابنا هـٰذا .

ـ فتح الحميد بشرح عقيدة التوحيد ، وهو شرحُهُ الكبير علىٰ منظومته في العقيدة المُسمَّاةِ بـ « فريدة التوحيد » .

ـ فتح الرحيم الغفَّار بشرح نظم أسماء حبيبه المختار ، وهو شرحٌ لمنظومته في أسماء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ فتح الرؤوف الرحمـٰن بشرح ما جاء علىٰ (مفعل) مِنَ المصدر واسم الزمان والمكان ، وهو عبارةٌ عن تقييدٍ لطيف لنظم العلامة الفارضي شارح « ألفية ابن مالك » فيما جاء علىٰ (مفعل) مِنَ المصدر واسم الزمان والمكان .

---

(١) انظر (٢/ ١٥١ـ ١٥٣) .

- فتح الرؤوف بشرح نظم ما يتعلَّقُ بالأسماء والأفعال والحروف ، وهو شرحٌ لنظمه المُتعلِّق بالاسم وقَسِيمَيْهِ .

- فتح الرؤوف بما يتعلَّق بمعاني الحروف ، وهو شرحٌ لنظمه في معاني الحروف .

- فتح الغفار بمختصر الأذكار للإمام النووي .

- فتح القادر المعيد بما يتعلَّقُ بقسمة التركة على العبيد ، وهو عبارةٌ عن حاشية علىٰ رسالة الشيخ أحمد الدَّرْدِيري في مخرج القيراط .

- فتح القوي بشرح حزب الإمام النَّوَوي .

- فتح اللطيف القيُّوم بما يتعلَّقُ بصلاة الإمام والمأموم ، وهو شرحُهُ الكبير علىٰ منظومته في شروط الإمام والمأموم .

- فتح المالك فيما يتعلَّق بقول الناس : (وهو كذلك) .

- فتح المجيد بشرح نظم فريدة التوحيد ، وهو شرحُهُ الصغير على « الفريدة » .

- فتح الملك الجليل بشرح قصيدة امرئ القيس الضِّلِّيل ، وهو شرحٌ لطيف لـ « مُعلَّقة امرئ القيس » الشهيرة .

- فتح الملك الوهاب بشرح منظومته في علم الآداب .

- فتح المنَّان بشرح ما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ مِنْ أعضاء الإنسان .

- فتح المنَّان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن ، وهي منظومةٌ في أسماء الرسل الواردين في القرآن .

- فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي ، و« الكافي » متنٌ متينٌ في علم

العَرُوض للإمام الشهاب أبي العباس القِنَائي .

ـ فتح الوهاب المُوفِّق بشرح نظم أشكال المنطق ، وهو شرحٌ لطيف علىٰ نظمه في الأشكال المنطقيَّة .

ـ فتح ذي الصفات العليَّة بشرح الجوهرة السنيَّة ، وهو شرحٌ علىٰ منظومته السابقة في المَحَالِّ التي تُطلَبُ فيها الصلاةُ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ فتح ذي الصفات العليَّة بشرح متن الياسِمِينيَّة ، و« الياسِمِينيَّةُ » أُرْجوزةٌ في علم الجَبْر والمقابلة للإمام أبي محمَّد بن الياسِمِين .

ـ فتح رب الأرباب بشرح ما جاء بالواو والياء مِنْ كلام الأعراب .

ـ فتح رب البريَّات بتفسير خواصِّ الآياتِ السبع المُنجِيات .

ـ الفتوحات العليَّة شرح الصلاة المَشِيشيَّة ، وهو شرحُهُ الصغير علىٰ صلاة سيِّدي عبد السلام بن مَشِيش .

ـ فريدة التوحيد ، وهي منظومةٌ في علم العقيدة .

ـ الفوائد الجليَّة لمَنْ أراد الخلاصَ مِنْ كل بليَّة .

ـ الفوائد اللطيفة في شرح ألفاظ الوظيفة ، وهو شرحٌ نافع على « الوظيفة الزَّرُّوقيَّة » .

ـ الفوائد اللطيفة في تخريج قولهم : (أبو قردان زرع فدَّان) على الطريقة المنيفة .

ـ الفوائد المزهرة بشرح الدُّرَّة المنتضرة ، وهو شرحٌ لنظم المَعْفُوَّات للإمام الشُّرُنْبُلالي .

ـ قصيدة كافيَّة في مدح المصطفىٰ خير البريَّة صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ قلائد النُّحُور في نظم البحور .

ـ القول الأزهر فيما يتعلَّقُ بأرض المحشر .

ـ القول النفيس في إعراب جملة مِنْ كلام إمامنا الشافعي محمَّد بن إدريس ؛ وهي قوله : (قَلَّ مَنْ جُنَّ إلا وأَنْزَلَ) .

ـ القول النفيس فيما يتعلَّقُ بالخُلْع علىٰ مذهب الإمام الشافعي ابن إدريس ، وهو شرحٌ لنظمه في أحكام الخُلْع .

ـ لمعان ضياء النُّحُور بشرح أسماء البحور ، وهو شرحٌ علىٰ منظومته « قلائد النحور » .

ـ مجموع في العَرُوض .

ـ مختصر التحفة السَّنِيَّة بأجوبة الأسئلة المَرْضِيَّة ، و« التحفةُ السنيَّة » للإمام شهاب الدين البِشْبِيشي .

ـ المقصد الأسنىٰ بشرح منظومة أسماء الله الحسنىٰ .

ـ مناسك الحجِّ علىٰ مذهب الإمام الشافعي .

ـ المنح العليَّة فيما يتعلَّقُ بلفظ (البئر) مِنَ الكلم المَرْضِيَّة .

ـ منظومة في المُثلَّث الخالي الوسط ، وهي في علم الفلك .

ـ منظومة في أحكام الاستحاضة .

ـ منظومة في آداب البحث .

ـ منظومة في أسماء الله الحسنىٰ .

ـ منظومة في أسماء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ منظومة في العقود التي تكونُ مِنْ شخصَينِ أو مِنْ شخصٍ واحد ، مع بيان الجائز واللازم منها .

ـ منظومة في المجاز والاستعارة .

ـ منظومة في المَقُولات .

ـ منظومة في حكم صحبة النساء والمُرْدان .

ـ منظومة في شروط الإمام والمأموم .

ـ منظومة في صفات حروف المعجم .

ـ منظومة في ضبط منازل القمر .

ـ منظومة في معاني (العين) .

ـ منظومة في مُهْمَلات البحور في العَرُوض .

ـ المنهج الحنيف في خواصِّ اسمه تعالى اللطيف .

ـ النفحات الربَّانية على الفوائد الشَّنْشُورية ، وهي عبارةٌ عن حاشية علىٰ شرح الإمام الشَّنْشُوري على « المنظومة الرَّحَبِيَّة في علم الفرائض » .

ـ النور الساري علىٰ متن مختصر البخاري لابن أبي جَمْرة .

ـ هداية أولي البصائر والأبصار بمعرفة أجزاء الليل والنهار ، وهو شرحٌ لمنظومة العارف أحمد بن عياد .

وفـــاته

لم يزل إمامُنا السجاعيُّ باذلاً عمرَهُ في التعلُّم والاستفادة ، والتعليم والإفادة . . إلىٰ أنْ لبَّىٰ دعاء إلـٰهه الكريم ، وأجاب نداء مولاه الرحيم ، وكان

ذلك في ليلة الاثنين وقتَ السحر ، في السادسَ عشرَ مِنْ شهر صفر ، سنةَ (١١٩٧هـ) ، ودُفِنَ بجوار والده في القَرَافة الكبرىٰ بتربة المجاورين ، وكان له مشهدٌ عظيم وحضور كبير .

وإلىٰ تاريخ وفاته أشار الأديب الفاضل محمَّد الهِجْرِسي في قصيدة رثاه بها :

غاصَ بحرَ العلومِ واستخرجَ الدُّرَّ ... فأنوارُهُ لنا تَتَوَقَّدْ

ثمَّ لمَّا دعاهُ ربُّ البرايا ... لنعيمٍ بدارِ عدنٍ مُخلَّدْ

وأجابَ النِّدا لهُ أَرَّخُوهُ ... ودَنَتْ جنةُ النعيمِ لأحمدْ

٤٦٠ ٤٥٣ ٢٠١ ٨٣ = ١١٩٧

فعليهِ مِنَ الإلٰهِ سلامٌ ... يتوالىٰ ورحمةٌ تتجدَّدْ

ما بَكَتْ أعينٌ عليهِ وما دا ... مَ بأعلى الجِنانِ يرقىٰ ويصعدْ

ولبعضهم مِنْ قصيدة طويلة :

ثمَّ المَسَرَّةُ والهناءُ لتربةٍ ... قد حلَّ فيها مَنْ زكا إقدامُهُ

قالتْ مُبشِّرةً لهُ يا مرحباً ... بالمُرتضىٰ فلكَ الرِّضا ودوامُهُ

ونعيمُهُ بعدَ الوفاةِ مُؤرِّخٌ ... بَشِّرْهُ في الفردوسِ جلَّ مقامُهُ

٥٠٧ ٩٠ ٣٨١ ٣٣ ١٨٦ = ١١٩٧

فعليهِ رضوانُ المُهَيمِنِ دائماً ... ما امتدَّ بالوَبْلِ الهَطِيلِ غمامُهُ

رحمه الله برحمته ، وأسكنه فسيح جنته
وحشرنا في زمرته



ترجمة شمس الدين الأنبابي (١)

اسمه ومولده

هو الإمامُ البحر الزاخر ، وشيخُ الأوائل مِنْ علماء عصره والأواخر ، شافعيُّ زمانه ، وإمام أوانه ، سعدُ التحقيق ، وسيِّد التدقيق ، مُجدِّدُ المَلَكات والأفهام ، ومُبدِّد الغَلَطات والأوهام ، علامةُ المعقول والمنقول ، وفهّامة الفروع والأصول ، شيخُ الإسلام ، وتاج الأنام : **شمسُ الدين محمَّدُ بنُ محمَّد بن حسين الأَنْبابيُّ** المصريُّ الأحمديُّ الشافعيُّ ، رحمه الله تعالىٰ .

والأنبابيُّ : نسبة إلىٰ (أَنْبابة) بفتح الهمزة ، كما هو ظاهرُ « القاموس » ، ونصَّ علىٰ ضبطها كذلك الصاغانيُّ ، وخالفه علي مبارك في « خططه » فضبطها بكسر الهمزة ، وقد تُكتَبُ النون ميماً أحياناً كما يُلفَظ بها ؛ وهي بلدةٌ في شمال محافظة الجِيزة على الشاطئ الغربي للنيل ، التي تُعَدُّ جزءاً مِنْ مدينة القاهرة الكبرىٰ .

قَدِمَ والدُ إمامِنا المُترجَم إلى القاهرة ، فنشأ بها مباشِراً للأعمال التجاريَّة ، حتىٰ صار مِنْ أعظم تُجَّارها وأعيانها ، وأثناءَ إقامته فيها ظهر نجمُ إمامِنا المُترجَم ؛ وكان ذلك سنةَ (١٢٤٠هـ) .

---

(١) من مصادر ترجمته : « القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي » ، وهو مؤلف مستقل في التعريف به ، وجلُّ ترجمتي هاذه مُستلَّة منه ، « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٧٤ـ ١٤٧٦) ، « الخطط التوفيقية » (٨/ ٨٧) ، « النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر » (ص٥١) ، « الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٣ـ ٣٦٦) ، « الأعلام » (٧/ ٧٥) ، « معجم المؤلفين » (٣/ ٦٣٨) .

نشأته ونبذة من سيرته العلمية

نشأ إمامُنا الأنبابيُّ في القاهرة في كفالة والده الذي كان حريصاً علىٰ بثِّ العلم فيه منذُ نعومة أظفاره ، فألحقه بقُبَّة جامع محمَّد بيك أبي الذهب ، فاشتغل بتعلُّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، ثمَّ أخذ عَقِبَ ذلك في حفظ المتون العلميَّة الشهيرة المتداولة بالجامع الأزهر ، حتىٰ أتىٰ علىٰ جميعها ، وهي خطوة مُهمَّة في ترقِّي طالب العلم وتأسيسه ، وأكبرُ مساعد علىٰ تقوية ذاكرته ، وأهمُّ عامل علىٰ تنمية فطنته .

وفي سنة (١٢٥٣هـ) شَرَعَ في طلب العلم بالجامع الأزهر مُتلقِّياً علىٰ أفاضل علمائه المُحقِّقين ، وأكابر فضلائه المُدقِّقين ؛ كشيخ الإسلام الإمام إبراهيم الباجوري ، والإمام مصطفى البُولاقي ، والإمام إبراهيم السَّقَّا ، وشيخ الإسلام الإمام مصطفى العَرُوسي ، وغيرهم مِنَ الأجلاء الأفاضل ، والفحول الأماثل .

وقد جدَّ في الطَّلَب ، وصمَّم العزمَ لإدراك الأَرَب ؛ فواصلَ الاشتغال ليلَهُ ونهارَهُ ، مُنصَبّاً على المطالعة ، مُكِبّاً على التنقيب والمراجعة ، كَلِفاً بتقييد الشوارد ، مُولَعاً بتعليق فرائد الفوائد ، حريصاً على اقتناء نفائس العلوم واقتناصِ غرائبِها ، ومسامرةِ أبكارها وكواعبها ، بقريحة لا تعرفُ الكَلَل ، وعزيمةٍ لا يعتريها فتورٌ ولا مَلَل ، ولم يَزَلْ ذلك له دَأْباً ودَيْدَناً حتىٰ بَرَعَ وفاق ، وذاع صِيتُهُ في الآفاق ، وأَحْرَزَ قَصَبَ السَّبْق في كلِّ ميدان ، وعلا شأنُهُ علىٰ جميع الأقران ، وأشار إليه أساتذتُهُ الأعلام بأطراف البَنان ، وكان خيرَ وارثٍ لهم في مناهج التعليم ، والسَّيرِ علىٰ سَنَنِهِم الطاهر القويم ، وأقبل عليه الطلبةُ مِنْ كلِّ مكان ؛ للأخذ مِنْ علومه الموسومة بالتحقيق والإتقان .

شيوخه

أخذ إمامُنا الأنبابيُّ عن كبار العلماء ، وأجازه ثُلَّةٌ مِنَ الشيوخ النبلاء ؛ لِمَا رَأَوا فيه مِنْ كمال الأهليَّة ، في العلوم العقليَّة والنقليَّة .

ومِنْ أبرز شيوخه وأشهرهم(١) :

ـ الإمام المُسنِد الفقيه الخطيب المُتكلِّم برهان الدين إبراهيم بن علي بن حسن السَّقَّا المصري الأزهري الشافعي (ت١٢٩٨هـ) ، قرأ عليه بعضَ العلوم ، واستجازه ، فأجازه عن شيوخه الأئمَّة ؛ ثُعَيلِب الضرير ، وحسن القُوَيْسني ، والأمير الصغير ، ومحمَّد الجزائري الحنفي ، ومحمَّد الفَضَالي ، وغيرهم(٢) .

ـ الإمام شيخ الإسلام الفقيه الأصولي المُتكلِّم النَّحْوي المُحقِّق برهان الدين إبراهيم بن محمَّد بن أحمد الباجوري الشافعي (ت١٢٧٦هـ) ، يُعَدُّ مِنْ أبرز شيوخ المُترجَم ، أخذ عنه جملةً وافرة مِنَ العلوم ، ونقل عنه في تقريراته وحواشيه كثيراً مِنْ التحقيقات التي لا توجدُ في مؤلفاته ، وخصوصاً في كتابنا هـٰذا ، وقد استجازه ، فأجازه عن شيوخه الأعلام ، ومِنْ أبرزهم الإمامانِ القُوَيْسني والفَضَالي(٣) .

---

(١) وقد صرَّح ببعض شيوخه في إجازاته لبعض الآخذين عنه . انظر صور إجازاته في المكتبة الأزهرية ضمن مجموع برقم : (٤٨١٨٠) .

(٢) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٥ ـ ٧) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٧٥) .

(٣) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤ ـ ٥) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٧٥) .

ـ الإمام الفقيه الصالح الأديب حسن البَلْتاني الأزهري الشافعي (ت١٢٧٣هـ)، كان فاضلاً ذكياً ، مُحِبّاً لأهل الصلاح ، مُعظِّماً لأرباب النجاح[١] .

ـ الإمام المُسنِد المُحدِّث الرحَّال المُفتي أبو عبد الله محمَّد صالح بن خير الله الرَّضَوي السَّمَرْقَندي البُخاري المدني (ت١٢٦٣هـ) ، كان حافظاً لأحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، عاملاً بالكتاب والسُّنَّة ، واقفاً معهما في سائر أحواله ، وقد أجاز المُترجَم بمرويَّاته عندما رحل إلىٰ مصر[٢] .

ـ الإمام الفقيه المُفتي المُحقِّق المُتفنِّن شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن محمَّد عِلِيش المغربي الأزهري المالكي (ت١٢٩٩هـ)[٣] ، كان شيخَ المالكيَّة في زمانه ، وتخرَّج عليه مِنْ علماء الأزهر طبقاتٌ مُتعدِّدةٌ ، وألَّف تآليفَ كثيرةً في فنون مُتنوِّعة[٤] .

ـ الإمام الفقيه الفَرَضي النَّحْوي المُحقِّق السيِّد مصطفى بن حنفي بن حسن الذَّهَبي المصري الشافعي (ت١٢٨٠هـ) ، تفرَّد في زمانه بالتحقيقات الفائقات ، ولَجَأَ إليه العلماءُ في حلِّ المسائل المشكلات[٥] .

ـ الإمام الفقيه النبيه الصالح السيِّد مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم

---

(١) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (١/ ٣٨٦) .

(٢) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (١/ ٧٣٤ـ ٧٣٥) ، و« فهرس الفهارس » (١/ ٤٣٢) .

(٣) قوله : (عِلِيش) بكسر العين المهملة واللام ، كما ضبطه عليش نفسه في فاتحة كتابه « موصل الطلاب لمنح الوهاب » (ص ٢) .

(٤) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٨٥ـ ١٤٨٩) .

(٥) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٢٥ـ ١٨٢٦) .

البُرُلُّسي البُولاقي المالكي (ت١٢٦٣هـ) ، أخذ علوماً كثيرة عن الإمام الأمير الكبير ، ومِنْ أهمِّها علم الفقه[1] .

ـ الإمام شيخ الإسلام الفقيه المُحرِّر مصطفى بن محمَّد بن أحمد العَرُوسي الأزهري الشافعي (ت١٢٩٣هـ) ، كان عالماً فاضلاً ، أخذ عن أكابر علماء عصره ، حتىٰ بَرَعَ ودرَّس وأفاد ، وتولَّىٰ مشيخةَ الأزهر بعد وفاة الإمام الباجوري[2] .

ـ الإمام الفقيه المُتفنِّن العالم العامل مصطفى المُبلِّط الأزهري الشافعي (ت١٢٨٤هـ) ، كان وليّاً مِنْ أولياء الله ، وبحراً زاخراً في العلوم ، يُعوَّلُ عليه في كلِّ مشكلة فيها[3] .

مشيخته للأزهر الشّريف وقصّته مع اللّورد كرومر

تولَّىٰ هٰذا المنصبَ الجليلَ منذُ إنشائه كبارُ الأئمَّة ؛ كالإمام عبد الله الشرقاوي ، والإمام الشَّنَوَاني ، والإمام حسن العطَّار ، والإمام الباجوري ، وغيرِهِم ، وتولَّى المُترجَم هٰذا المنصبَ مرَّتَينِ بعد شيخه مصطفى العَرُوسي ؛ الأولىٰ سنة (١٢٩٩هـ) ، والثانية سنة (١٣٠٤هـ) ، وهو الشيخُ الحادي والعشرون مِنْ شيوخ الأزهر .

وقد شَهِدَ الأزهرُ في عصره كثيراً مِنَ الأحداث السياسيَّة الهامَّة ؛ كالثورة

---

(١) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٠٥ـ ١٨٠٦) .

(٢) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٠٨ـ ١٨٠٩) .

(٣) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٠٤ـ ١٨٠٥) .

العرابيّة التي كان لإمامنا الأنبابي دورٌ مُشرِّفٌ فيها .

وكذلك الهجمة الشَّرِسة مِنَ الحركة العَبَثِيَّة التي هَدَفَتْ ظاهراً إلىٰ إصلاح العلوم الدِّينيّة التي كانت تُدرَّس في الأزهر ، وما هي في الحقيقة إلا مُقدِّمةٌ لهدمها أو إضعافها ، وكان مِنْ أبرز رُوَّادها الشيخ محمَّد عبده ، وقد وقف إمامُنا الأنبابيُّ سدّاً منيعاً في وجهها .

وكان إمامُنا الأنبابيُّ أثناء تَوَلِّيه لهـٰذا المنصب المبارك يغدو إليه طلبةُ العلم مِنْ كل مكان للأخذ مِنْ علومه الزاخرات ، ويرجعُ إليه الأئمَّة والعلماء في حلِّ العبائر المشكلات ، ولم يشغله هـٰذا المنصبُ عن نشر العلم وبذلِهِ لجميع مَنْ أوىٰ إلىٰ ركنه واستظلَّ بظِلِّه .

وممَّا يَدُلُّ علىٰ عظيم فضل إمامِنا الأنبابيِّ ، ويُبرِزُ بقايا عِزَّة العلماء التي تحلَّىٰ بها الأئمَّة الراسخون. . قصَّتُهُ مع اللورد كرومر المندوبِ البريطاني علىٰ مصرَ ؛ وذلك أنَّهُ رَغِبَ في أنْ يزورَ شيخَ الأزهر ، وكان الشيخ الأنبابيُّ قد جعل إدارةَ الأزهر في داره بحيِّ الظاهر ، فلمَّا كلَّموه في أمر تلك الزيارة . . أنكر أنْ يكونَ للورد معه شأنٌ ، ولمَّا قَبِلَ أنْ يزورَهُ وسُئِلَ كيف يستقبلُهُ . . أبىٰ أنْ يلقاه علىٰ باب الدار ، وصمَّم أنْ يُسلِّمَ عليه وهو قاعد ، فقالوا له : إنَّهُ كبير الإنكليز وقد يجدُ في هـٰذا اللقاء إهانةً له ولقومه ، وخيرٌ مِنْ ذلك أنْ نُجلِسَهُ في غرفة ، ثمَّ يدخلَ الشيخُ عليه فيقفَ هو وينتهيَ الأمر ، فقال : هـٰذه حيلةٌ وأنا أكره الالتواء والتحيُّل ، وسألقاه على الوجه الذي أختارُهُ ، فدعوني وإيَّاه .

وأقبل اللورد كرومر في جبروته وسلطانه ، فاستقبلوه استقبالَ الملوك ؛ ودخل على الشيخ في البَهْوِ وفي يديه قَلَنْسُوتُهُ ، فلم يهتزَّ الشيخُ ولم يقف ، إنَّما ردَّ التحيَّة وصافح اللورد وهو قاعد ، ثمَّ قال لكبير مِنْ كبار المصريِّين كان حاضراً الزيارةَ : قُلْ للورد : إنِّي أحترمُهُ ، ولـٰكنِّي سلَّمتُ عليه قاعداً ؛ لأنَّ

دِيني ينهاني أنْ أقومَ له ، فانحنى اللوردُ وأثنىٰ عليه وشكره ، ثمَّ قال بعد ذلك لمَنْ معه : هـٰذا أوَّلُ شيخٍ رأيتُهُ في مصرَ يُكرِمُ نفسَهُ ويحترمُ دِينَهُ[1] .

تلاميذه

لا شكَّ أنَّ إمامَنا الأنبابيَّ أخذ عنه الكثيرُ مِنَ الطَّلَبة القاطنينَ مصرَ والواردين إليها ، لا سيَّما أثناءَ تَوَلِّيه مشيخةَ الأزهر ورئاسةَ المذهب الشافعي ، ومع لجوء صاحب « الأعلام الشرقية » إلى الاختصار والإيجاز . . فإنَّهُ عَدَّدَ له (٦٤) تلميذاً نهلوا العلمَ منه وانتفعوا به .

وكانتْ منزلتُهُ بين المريدين عظيمةً ؛ لاطِّلاعه الواسعِ على العلوم العقليَّة والنقليَّة ، مع قدرته الكبيرةِ على التوضيح وتذليل العبارة .

ومِنَ القصص الممتعة التي تَدُلُّ على اهتمامه الكبيرِ بمَنِ التفَّ حولَهُ مِنْ طلاب العلم . . ما جرىٰ مع العلامة محمَّد حسنين البُولاقي أثناءَ طلبه العلمَ في الأزهر الشريف ؛ وذلك أنَّهُ كان قد وَقَعَ في نفسه منذُ صغره أنْ يقرأَ القرآن ويحفظَ آداب الدين ، وازداد هـٰذا الميلُ فيه حتىٰ سأل أباه أنْ يُرسِلَهُ إلى الأزهر ، فسَخِرَ منه أبوه ، وأمره ألَّا يُجْرِيَ هـٰذا الأمرَ علىٰ لسانه وألَّا يُخطِرَهُ بباله ـ وكان أبوه مِنْ عظام أمراء البحر في الأسطول المصري ، وكان العرفُ المُتَّبَعُ أنْ يكونَ التعليمُ المَدَنيُّ للخاصَّة ، والتعليمُ الدِّيني للعامَّة ـ فعند ذلك توسَّل إليه بالشيخ الأنبابي شيخِ الأزهر ، فلم يقبلِ الوسيلة ، وأصرَّ الابنُ علىٰ طلبه ، والأبُ علىٰ رفضه ، وزاد علىٰ ذلك أنْ توعَّده بالطَّرْد إنْ أصرَّ علىٰ هـٰذه المَعَرَّة .

---

(١) انظر « مجلة الرسالة » (ص٤٤) العدد (٦٦٥) .

ولٰكنَّ المشاعر الدِّينية كانتْ تَعصِفُ برأس الغلام عَصْفاً شديداً ، فلم يَحفِلْ بوعيد أبيه ، ودخل الأزهر ، وأوىٰ إلىٰ إمامنا الأنبابي ، فآواه وأكرم مَثْواه وأنفق عليه ، إلىٰ أنْ بلغ الغايةَ مِنَ الفقه في الدِّين والتبحُّر في علوم العربيَّة ، ثمَّ ظَفِرَ بشهادة العالِميَّة ، وارتقىٰ إلىٰ كرسيٍّ مِنْ كراسي الأزهر .

وفي ذاتِ يومٍ دعا شيخُ الأزهر الأنبابيُّ أميرَ البحر إلىٰ داره ، فلبَّى الدعوة ، وعَرَضَ عليه أنْ يزورَ الأزهر ، فقَبِلَ العَرْضَ ، وعلىٰ حَلْقة مِنْ حَلَقات الدروس ازدحمَ فيها الطلابُ واصطفَّ حولَها الوقوف . . وَقَفَ الشيخ الأنبابيُّ وسأل أميرَ البحر : أتعرفُ هٰذا العالِمَ الشابَّ يا باشا ؟ فحدَّق الباشا في العالم ، ثمَّ فَغَرَ فاه وقال دَهِشاً : هٰذا ابني محمَّد ؟! فقال الشيخ الأنبابيُّ في لهجة لا تخلو مِنْ تأنيب وتأديب : نعم ، هو ابنُكَ محمَّدٌ يا باشا ، وإنِّي أُناشِدُكَ اللهَ أنْ تقولَ الحقَّ : أيُّكُما أعظمُ قَدْراً عندَ الناس وأرفعُ مكانةً عندَ الله ؟ فلم يَسَعِ الباشا إلا أنْ يقولَ : هو لا شكَّ .

ومنذُ ذلك اليومِ كان الشيخ محمَّد حسنين بن الباشا يغدو إلى الأزهر ويروحُ إلى القصر في عَرَبة فَخْمة يَجُرُّها جوادانِ مُطهَّمان[1] .

وإليك أبرزَ تلاميذه وأشهرَهُم :

ـ الإمام الفقيه المُتبحِّر المحامي السيِّد شهاب الدين أحمد بك بن أحمد بن يوسف الحُسَيني الأزهري الشافعي (ت١٣٣٢هـ) ، تلقَّىٰ مِنَ المُترجَم كتبَ مذهب الإمام الشافعيِّ بصدق رويَّة ، وفضل إمعان ، وجَوْدة حفظ ، ودقَّة نظر ، وشدَّة بحث ، وكمال تدقيق ، حتىٰ أجازه بجميع مرويَّاته واتَّصل سندُهُ به ، وهو صاحبُ الكتاب الفقهيِّ النفيس « مرشد الأنام لبِرِّ أُمِّ الإمام » الذي

---

(١) انظر « مجلة الرسالة » (ص٤٣) العدد (٦٦٥) .

شَرَحَ به قسمَ العبادات مِنْ كتاب « الأم » بأربعة وعشرين مُجلَّداً[1] .

ـ الإمام الفقيه المُفسِّر السيِّد أحمد رافع بن محمَّد بن عبد العزيز الحسيني الطَّهْطَاوي الحنفي (ت١٣٥٥هـ) ، أخذ عن الإمام الأنبابي ، وأفرده بترجمة مُستقِلَّة سمَّاها « القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي »[2] .

ـ الإمام الفقيه النَّحْوي المجاهد أحمد بن عبد الجواد بن عبد اللطيف القاياتي الشافعي (ت١٣٠٨هـ) ، حضر دروسَ الأنبابيِّ الفقهيَّةَ وغيرَها ، وشارك في حرب الإنكليز مع القائد أحمد عرابي[3] .

ـ الإمام الأديب أحمد بن مفتاح بن هارون بن أبي النُّعاس العُمَاري الحنفي (ت١٣٢٩هـ) ، قرأ على المُترجَم علمَ النحو[4] .

ـ الإمام الفقيه المُفسِّر المُتفنِّن حسن الطويل بن أحمد الطويل بن علي الأزهري المالكي (ت١٣١٧هـ) ، كان أحدَ مَنْ تفرَّد في مصرَ بالبراعة في المعقول والمنقول ، وأتقنَ العلوم العديدة مع الزهد والورع وعُلُوِّ النفس[5] .

ـ الإمام الفقيه المُفتي شيخ الإسلام حَسُّونة بن عبد الله النَّوَاوي الأزهري الحنفي (ت١٣٤٣هـ) ، لازم دروسَ الأنبابي ، وتولَّىٰ مشيخةَ الأزهر بعد وفاته[6] .

---

(١) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (١/ ١٣٨) .

(٢) انظر « الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٥) .

(٣) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٠٨٦ـ ١٠٨٧) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٤) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص١٤٧) .

(٥) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص١٢٠ـ ١٢١) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٦) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص٥٦) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

ـ الإمام الفقيه شيخ الإسلام السيِّد علي بن محمَّد بن أحمد البِبْلاوي الحَسَني الإدريسي المالكي (ت١٣٢٣هـ) ، حضر بعضَ دروس الأنبابيِّ ، ودرَّس في الأزهر الشريف ، وكان مُغرَماً باقتناء الكتب ، وعُيِّن لذلك مُوظَّفاً في دار الكتب المصريَّة[1] .

ـ الإمام الفقيه المُفتي الفَلَكي المُتفنِّن محمَّد بخيت بن حسين المُطِيعي الأزهري الحنفي (ت١٣٥٤هـ) ، كان مُفتِياً للديار المصريَّة ، ومِنْ كبار فقهائها ، وكان مِنْ أشدِّ المعارضينَ للحركة العَبَثيَّة التي قام بها الشيخ محمَّد عبده[2] .

ـ الإمام الفقيه أبو الفتوح محمَّد بن خليل الحَفْناوي الهِجْرسي الأزهري الخَلْوتي الشافعي (ت١٣٢٨هـ)[3] .

ـ الإمام القاضي الفقيه الأديب المُؤرِّخ المُتفنِّن الصوفي ناصر الدين يوسف بن إسماعيل بن يوسف النَّبْهاني الحنفي (ت١٣٥٠هـ) ، صاحب الأشعار الرائقة ، والمُؤلَّفات النافعة الفائقة ، لازم دروسَ المُترجَم سنتين في شرحَيِ « الغاية » لابن قاسم الغَزِّي والخطيب الشِّرْبِيني[4] .

---

(١) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص٨١) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٢) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٨٦ـ ١٨٨٧) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٣) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨١٧ـ ١٨١٩) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٤) انظر « حلية البشر » (٣/ ١٦١٦) .

مؤلفات

أَلَّف إمامُنا الأنبابيُّ مُؤلفاتٍ عديدةً نافعة ، وكَتَبَ تقريراتٍ مُحقَّقةً علىٰ غالب الكتب التي درَّسها أو طالعها ، وقد وَرِثَ مِنْ شيخه الباجوريِّ طريقتَهُ في تقريب العلوم وبَسْطِها وتوضيحها ، سواءٌ كان ذلك في دروسه أو مُؤلَّفاته .

ومِنْ هٰذه المُؤلَّفات :

- تقرير أوَّل علىٰ حاشية الصبَّان على الأُشْمُوني .
- تقرير ثان علىٰ حاشية الصبَّان على الأُشْمُوني .
- تقرير علىٰ حاشية أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد على الآجُرُّوميَّة .
- تقرير علىٰ حاشية الأمير على المَلَّوي على الرسالة السمرقنديَّة البيانيَّة .
- تقرير علىٰ حاشية الأمير علىٰ شرح شذور الذهب .
- تقرير علىٰ حاشية الباجوري على السَّنُوسيَّة .
- تقرير علىٰ حاشية الباجوري علىٰ متن السلم المُنَوْرق .
- تقرير علىٰ حاشية البرماوي علىٰ شرح أبي شجاع لابن قاسم الغَزِّي .
- تقرير علىٰ حاشية البناني علىٰ شرح المَحَلِّي علىٰ جمع الجوامع .
- تقرير علىٰ حاشية السجاعي على ابن عقيل ، وهو كتابُنا هٰذا ، ولعلَّهُ كتب ثلاثة تقريرات عليها ، كما سيأتي التنبيه عليه[1] .
- تقرير علىٰ حاشية السجاعي علىٰ شرح قطر الندىٰ .
- تقرير علىٰ حاشية الشرقاوي علىٰ شرح تحرير تنقيح اللباب .

---

(١) انظر (١/١٠٣) .

- تقرير علىٰ حاشية الصبَّان علىٰ شرح ملا حنفي على الآداب العَضُدية .
- تقرير علىٰ شرح الأمير الكبير علىٰ قصيدة (غرامي صحيح) .
- تقرير علىٰ حاشية العطَّار علىٰ شرح الأزهرية .
- حاشية على الرسالة البيانية للصبَّان .
- حاشية علىٰ تجريد البناني علىٰ مختصر السعد على التلخيص .
- حاشية علىٰ رسالة الدَّرْدير البيانية .
- حاشية علىٰ مقدمة إرشاد الساري للقسطلَّاني .
- ختم علىٰ شرح شذور الذهب لابن هشام .
- رسالة صغرىٰ في تحقيق الاستعارة في نحو (زيد أسد) علىٰ مذهب السعد .
- رسالة فيما يتعلَّق بالبسملة في علم الفروع .
- رسالة في إفادة تعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس .
- رسالة في تحقيق الوضع .
- رسالة في دفع الزكاة لمن بلغ ولم يَطُلْ عمره .
- رسالة في رياضة الصبيان وتعليمهم وتأديبهم .
- رسالة في مبادئ النحو العشرة .
- رسالة فيما يتعلَّق بمدخول الباء بعد مادة الاختصاص .
- رسالة كبرىٰ في تحقيق الاستعارة في نحو (زيد أسد) علىٰ مذهب السعد.
- شرح حديث : « ما من أصحابي إلا مَنْ لو شئتُ لأخذتُ عنه » .
- القول السديد في صحَّة نكاح المرأة بلا ولي مع التقليد .
- مختصر رسالة البسملة السابقة .

وفـــاتـه

بعد حياة مليئة بطلب العلم والاستفادة ، ونشرِ العلم والإفادة . . لبَّىٰ إمامُنا الأنبابي نداءَ مولاه الكريم ، وكان ذلك في ليلة السبت الحادي والعشرين مِنْ شهر شوَّال سنةَ (١٣١٣هـ) .

وقد أقبل الناسُ علىٰ جنازته مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنسِلون ، وجاؤوا إليها مِنْ شدَّة فزعهم يَهرَعُون ، وساروا بجُثْمانه الأنور ، حتىٰ وصلوا به إلى الجامع الأزهر ، وصلَّوا عليه فيه ، وهناك تُليت مَرَاثِيه ، عُدِّدت فيها مآثرُهُ الجليلة علىٰ كلِّ ناطق بفِيه ، ثمَّ ساروا به إلىٰ قبره الطيِّب في قَرَافة المجاورين .

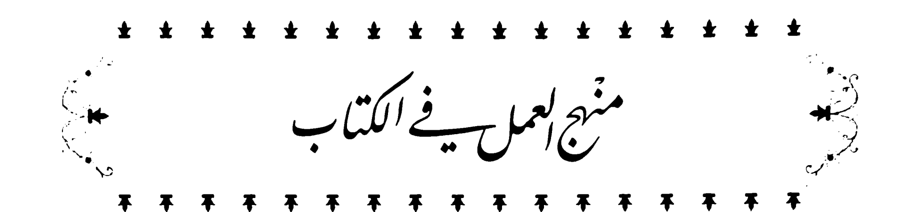
ومِنْ مآثره الخيريَّة التي أَجْراها قبل وفاته : أنَّهُ أَوْقَفَ علىٰ أهل العلم كتبَهُ النفيسةَ التي حازها طولَ حياته في جميع العلوم ، وجعل مقرَّها بشارع الظاهر بالقاهرة[١] .

ومنها : أنَّهُ أوصىٰ بجزء مِنْ ماله يُخرَج مِنْ ثُلُث تركته ؛ ليُنفَقَ في أنواع الخير ووجوه البِرِّ .

صبَّ اللهُ عليه وابلَ الغفران
وأسكنه بفضله وجوده واسعَ الجنان



(١) ثمَّ آلتْ هـٰذه الكتب بعدُ إلى المكتبة الأزهريَّة .



منهج العمل في الكتاب

طُبع « شرح ابن عقيل » طبعاتٍ عديدةً ، وتسابق علىٰ إخراجه الكثيرُ مِنْ المكتبات ودُور النشر ؛ لكونه مِنَ الكتب المعتمدة المتداولةِ بين طلَّاب العلم عموماً والعربيَّة خصوصاً ، وكانتْ عنايتُهُم به خَجُولةً اقتصرتْ مثلاً علىٰ تخريج الأبيات وشرحِها ، أو علىٰ نثر بعض التعليقات غير المُهمَّة والمناسبة ، وأهملوا خطواتٍ رئيسةً مفيدةً للطالب والعالم علىٰ حدٍّ سواء ؛ حاشا طبعة العلامة محمَّد محيي الدين عبد الحميد التي طَرَفْنا بأعيننا في هٰذا العِلْم عليها ، ثمَّ فتحناها فأبصرناها نافعةً في كثير مِنَ الجوانب ، وقد حاولتُ في هٰذا الإصدار استدراكَ كثيرٍ لم يتعرَّضْ له ، رحمه الله تعالىٰ وجزاه عنَّا كلَّ خير .

وأمَّا « حاشيةُ السجاعي » : فطُبعت عدَّةَ طَبَعاتٍ قديمة اقتصرتْ علىٰ تصحيحِ النصِّ فقط ، كما هو العادةُ في تلك الحِقْبة ، وكانتْ هٰذه الحاشيةُ مشهورةً ومتداولةً بين أهل العلم ، واستفادُوا مِنْ تحقيقاتها وعَكَفُوا علىٰ عباراتها ، وأَثْمَرَ ذلك التقريرَ النفيسَ الجامع الذي كَتَبَهُ شيخُ الأزهر الشمسُ الأنبابيُّ رحمه الله تعالىٰ ، وقد طُبع ـ كما هو العادةُ في كثير مِنْ تقريراته ـ نُبَذٌ منه مع « الحاشية » ، ونحن في هٰذا الإصدار أَوْرَدْنا آخِرَ ما طُبِعَ مِنْ تقريراته كاملاً مُحقَّقاً مضبوطاً ، ولله الحمدُ والمِنَّةُ علىٰ ذلك .

وتجلَّتْ أبرزُ مراحلِ عملي في هٰذه الكتب الثلاثةِ في النقاط الآتية :

ـ انتقاءُ أهمِّ ما توفَّر لي مِنَ النسخ الخطيَّة والمطبوعة ، وقد تعنَّيتُ كثيراً في الوصول إلىٰ نسخ « التقرير » ، وخصوصاً نسخةَ المطبعة الخيريَّة التي جاءتْني

مِنْ مصرَ مُتأخِّرةً بعد تمام العمل ، والتي لولاها لكان العملُ ناقصاً مبتوراً ، كما سأبيِّنُهُ في أثناء الوصف[1] .

ـ مقابلةُ النسخ المعتمدة مقابلةً مُتأنِّية ، ثمَّ اعتمادُ نصِّ سليمٍ مُرادٍ للمؤلف أو قريبٍ منه ، ثمَّ انتقاءُ أهمِّ الفروق التي تُضْفي معنىً جديداً ، والتنبيهُ علىٰ ما انتشر وذاع منها ممَّا هو بعيدٌ أو خلافُ الصواب ، وقد اعتمدتُ في حلِّ الفروق علىٰ منهج التلفيق لأسباب عديدة ، وهو مفيدٌ ومناسبٌ في هٰذه الكتب وأمثالِها .

ـ وثَّقتُ كثيراً من روايات الشواهد التي ذكرها المُحشِّي ، كما وثَّقتُ فروق «الألفيّة» التي نُصَّ عليها في الكتب الثلاثة ، وأهملتُ غالباً الفروقَ والمغايراتِ التي لم يُنصَّ عليها ، مع علمي بها وبتوجيهها ، وسوف أذكرها بالتفصيل أثناءَ طباعة « الشرح » لوحده إن شاء الله تعالىٰ .

ـ اعتمدتُ في « تقريرات الأنبابي » علىٰ آخر ما صدر منها ؛ وهي نسخة المكتبة الخيريّة المطبوعةُ سنةَ (١٣٢٤ هـ) ، ورجعتُ إلىٰ إبرازتين أُخْريين ، وقابلتُهُما علىٰ ما توافق مع الإبرازة الأولىٰ ، ونبَّهتُ غالباً علىٰ بعض الفروق والزيادات المهمَّة ، وقارنتُ بينها في بعض المواضع ساكتاً أو مرجِّحاً .

ـ زوَّدتُ الكتبَ وخصوصاً « الشرحَ » و« الحاشية » بالكثير مِنَ التعليقات المفيدة ؛ وهي عبارةٌ عن بيانٍ لقاعدة أو استكمالٍ لها ، أو شرحٍ لمُغلَق ، أو تنبيهٍ علىٰ صواب ، أو تفصيلٍ لمُجمَل ، أو تقييدٍ لمُطلَق ، ورجعتُ في ذلك إلىٰ أهمِّ وأشهرِ المصادر والمراجع النَّحْويَّة .

هٰذا ؛ ولم أُعرِبِ الشواهد وأبياتَ « الألفيّة » ، بل اكتفيتُ غالباً بما أورده

---

(١) انظر (١/١٠٣ـ١٠٤) .

المُحشِّي أو المُقرِّر ، وهو مُغنٍ وكافٍ لمَنْ وصل إلىٰ مرحلة متوسطة في هـٰذا العلم .

ـ أوردتُ فروعاً نحويَّةً كثيرةً لم تتطرَّقْ إليها الكتبُ الثلاثة ، وهي مفيدةٌ ومهمَّة لطلَّاب العلم عموماً والعربيَّةِ خصوصاً .

ـ صحَّحتُ بعضَ الألفاظ أو العبارات أو المسائل ، سواءٌ كان الخطأ أو السهو واقعاً من المؤلف أو الناسخ ، ووضعته غالباً ضمن معقوفين إذا كان خفيّاً غيرَ ظاهر .

ـ خرَّجتُ الأقوالَ والمذاهبَ المنسوبةَ لأربابها أو المطلقةَ عن ذلك ؛ بعَزْوها إلىٰ مصادرها الأصليَّة أو المُختصَّة في عَرْضٍ وتفصيلِ بعض المذاهب ؛ كـ « الإنصاف في مسائل الخلاف » ، و« التبيين عن مذاهب النَّحْويِّين » ، وهي خطوةٌ مهمَّةٌ لطلَّاب الاختصاص ؛ إذ مِنَ المهمِّ إذا مرَّ عليهم : (قال بعضهم) ، أو : (ذهب بعضُ النُّحاة) . . أنْ يعرفوا مَنْ هو صاحبُ هـٰذا القول أو المذهب ، ثمَّ ينسبوه إلى المصدر أو المرجع المعتمدِ في ذلك .

ـ خرَّجتُ ما نسبه الشارحُ والمُحشِّي والمُقرِّرُ إلىٰ بعض الكتب ، سواءٌ في ذلك المخطوطُ منها أو المطبوع ، وقد رجعتُ بفضل الله إلىٰ غالب هـٰذه الكتب ، وخصوصاً المخطوطةَ منها التي تجاوزتِ الستين مصدراً ، وعزوتُ منها إلىٰ ما يُنيفُ علىٰ ثمانِ مئة موضع ، وقد تعنَّيتُ كثيراً في توفيرها ، وأصابني الجهدُ في توثيق وتخريجِ مسائلها ، وخصوصاً ما نسبه المُحشِّي لابن قاسم[1] .

---

(١) وقد خرَّجت بفضل الله غالب ما عُزِيَ إليه ، إلا بعضَ المسائل التي أعتقد أنَّها إمَّا في « نكته على الألفية » ، أو « حاشيته علىٰ نكت السيوطي » ، أو «حاشيته علىٰ شرح الدَّماميني» .

وقد وثَّقتُ بفضل الله مِنْ كتبٍ عديدة مجهولةٍ لدىٰ كثيرين مِنْ أهل الاختصاص ، والحمد والمنة لله علىٰ ذلك .

هٰذا ؛ ولا بُدَّ مِنَ التنبيه : علىٰ أنَّ بعضَ المصادر المخطوطة قد أصابها الخَرْمُ أو الخَلَلُ في بعض المواضع ، فشَفَعْتُها بنسخٍ أخرىٰ خلتْ مِنْ ذلك ، مع التنبيه علىٰ رقمها واسمِ المكتبة الحافظة لها ؛ كما في « فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك » للغَزِّي ، و« حاشيةِ ابن قاسم العبَّادي على الأُشْمُوني » .

وأيضاً : بعضُ المصادر المطبوعة طُبعت تِباعاً غيرَ مكتملةٍ ، فرجعتُ إلىٰ نسخٍ أخرىٰ مخطوطةٍ لاستكمال التخريجِ منها ؛ كما في « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » لأبي حيَّانَ ، و« تعليقِ الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد » للدَّمَامِيني .

ـ خرَّجتُ الشواهدَ والأبياتَ الشعريَّة ؛ بتسمية بحورها ، ونسبتِها إلى الدواوين والمصادر الواردة فيها ، ثمَّ ذِكْرِ الكتب النَّحْويَّة التي استشهدتْ بها ، وقد تَقِلُّ أو تكثرُ علىٰ حسب وُرُودِ الشاهد ، ولا أزيدُ غالباً علىٰ سبعة مصادرَ ، ولم يكنْ هٰذا الذِّكْرُ اعتباطيَّاً ، بل كان لأهمِّ وأشهرِ الكتب في ذلك .

وقد ذكرتُ أثناءَ التخريج أحياناً أهمَّ الروايات لبعض الشواهد ، والخلافَ في نسبة بعضِها ، كما مَزَجْتُهُ بشيء مِنَ الأبيات والقصص الأدبيَّة ؛ حتىٰ يلينَ الذِّهْن ، ويتروَّحَ القلب ، وتأخذَ النفسُ فاصلاً يُجدِّدُ لها النشاطَ والهمَّة ، وقد كان بعضُ أشياخنا ـ جزاهم الله عنَّا كلَّ خير ـ يَمزُجُ الأبياتَ ببعض الأدب ، فكنتُ أجدُ إقبالاً عليه وانصرافاً إليه واستفادةً كبيرةً منه لا أجدُها في غيره ، وهي خطوةٌ مُهِمَّةٌ مفيدة ، وخصوصاً للذين ينظرون إلىٰ علم النَّحْو علىٰ أنَّهُ علمٌ جافٌّ مُمِلٌّ .

ـ خرَّجتُ الأمثالَ والأساليبَ النَّحْويَّة ؛ بعَزْوها إلى المصادر والمراجع ، وقد مَزَجْتُها بشيء مِنَ الأدب كما فعلتُ أثناء تخريج الأبيات .

ـ خرَّجتُ الآياتِ القرآنيَّةَ ؛ بذِكْرِ اسمِ السورة ورقمِ الآية في صلب الكتاب ضمنَ معقوفَينِ ، وحصْرِها ضمنَ مُزهَّرَينِ ، ورسمِها برسم المصحف الشريف برواية حفصٍ عن عاصم ، أو برواية غيرِهِ مِنْ أصحاب القراءات المتواترةِ أو المشهورة ، وعَزْوِها إلىٰ أُمَّاتِ المصادر الموضوعة في القراءات أو توجيهِها ، وقد جاءتْ كثيرةً في كتبنا هـٰذه وخصوصاً « شرحَ ابن عقيل » ؛ لكونها واردةً في سياق إثباتِ القواعد والاستشهادِ عليها .

ولا بُدَّ مِنَ التنبيه : علىٰ أنَّ الشارحَ قد يذكرُ قراءةً فيُتِمُّها المُحشِّي أو يُعلِّقُ عليها ، فأذكرُ التخريجَ حينئذٍ في « الحاشية » ، ومثلُ ذلك يُقالُ فيها مع « التقرير » ، بل في تخريج الأبياتِ أو بعض المسائل .

ـ خرَّجتُ الأحاديثَ والآثارَ ؛ بعَزْوِها إلىٰ أُمَّات المصادر والمراجع الخاصَّة بها ـ وهو مختصرٌ وموجز يتناسبُ مع عملنا هـٰذا ـ ثمَّ شَفَعِها ببعض الكتب النَّحْويَّة التي استشهدتْ بها .

ـ شَكَلْتُ الأبياتَ والأحاديثَ النبويَّةَ شَكْلاً إعرابيّاً وصرفيّاً ، كما ضبطتُ غيرَهُما ممَّا يُشكِلُ أو يُوهِمُ أو يُضفي جمالاً على النصِّ .

ـ ليَّنتُ الكتبَ بوضع علامات الترقيم المناسبة ، وتقسيمِها إلىٰ فقراتٍ ومقاطعَ ، وهي مِنَ المراحل المُهِمَّة التي تُساهِمُ في التوضيح وإزالةِ اللَّبْس والغموض ، وخصوصاً « الشرحَ » المعدودَ مِنَ الكتب المدرسيَّة ، ولم أُضِفْ للأبيات الشعريَّةِ إلا الأقواسَ فقط التي تُحدِّد المثال أو الوزن ؛ لأهمِّيَّتِها وفائدتها .

ـ وشَّيتُها ببعض اللَّمَساتِ الفنيَّة الجماليَّة ؛ ومِنْ ذلك : إضافةُ اللونِ

الأحمر العريض للقولات المشروحةِ وبعضِ التقسيماتِ والعبارات المُهمَّة ، ووضعِ نجمة (❀) بدايةَ كل قولةٍ أساسيَّة ، وحَصْرِ « الألفية » بإطارٍ متناسبٍ مع عدد الأبيات المشروحة .

ـ ترجمتُ للماتن والشارح والمُحشِّي والمُقرِّر تراجمَ مختصرةً أودعتُ فيها كثيراً من الفوائد والفرائد .

ـ أحلتُ جميعَ ما أُشير إلىٰ تقدُّمه أو تأخُّره ، وهي مرحلةٌ مهمَّة تُعين الطالب علىٰ ربط ذيول المسألة واستكمال جميع ما يتعلَّقُ بها .

ـ أوردتُ قبل الشروع في النصِّ المُحقَّقِ « شرحَ الإمامِ السجاعيِّ علىٰ دِيباجة الألفيَّة » ، وهي رسالةٌ مهمَّةٌ قيِّمة آثرتُ إحياءها ؛ لكونها مناسبةً ومتلائمةً ومتناسقةً مع إصدارنا هـٰذا .

ـ ذيَّلتُ عَمَلي هـٰذا ببعض الفهارس العِلْميَّة المُهِمَّة ؛ وهي :

فهرسُ الآيات القرآنية .

فهرسُ أطراف الأحاديث والآثار .

فهرسُ الأشعار والأرجاز .

فهرسُ شواهد « ابن عقيل » .

فهرسُ الضوابط الشعريَّة .

فهرسُ أهمِّ مصادر ومراجع التحقيق .



ولا يَسَعُني بعدَ إتمام هٰذا الجهدِ الكبير . . إلا أنْ أتقدَّمَ بالشكر الجزيل لصاحب (*دارالتقوى*) أخينا لؤي الأحمر ، الذي أَعْتَدَ لي مُتَّكأً ليِّناً أثناءَ التحقيق ؛ مِنْ توفيره وتهيئتِهِ بعضَ المصادر والمراجع الصعبة المَنَال ، وخصوصاً التي جَلَبَها مِنَ المعارض التي سافر إليها ، وصبرِهِ علىٰ بعض مراحل العمل الطويلة التي استنفدتْ مني جهداً ووقتاً ، كما أشكرُ جميعَ الإخوة العاملين في (دار التقوىٰ) ، وكلَّ مَنْ ساهم بإفادتي ببعض التصويبات والملاحظات .

وفي الختام : فإنَّني أسألُ المولى الحنَّان ، أنْ يصرفَ عنَّا لَحْنَ الجَنانِ قبلَ خَطَلِ اللسان ، وأنْ يُجيرَنا مِنْ هول يوم التَّناد ، بجاهِ أفصحِ مَنْ نَطَقَ بالضاد ، وأن يجعلَ أفعالَنا وحركاتِنا مُعرِبةً بشكره ، وأحوالَنا وأقوالَنا ناطقةً بحمده .

وصلّى الله وسلّم على سيّد المرسلين وحبيب ربّ العالمين

حرّر في دمشق الشّام

الأربعاء (١٨) ربيع الأنور (١٤٤٥هـ)

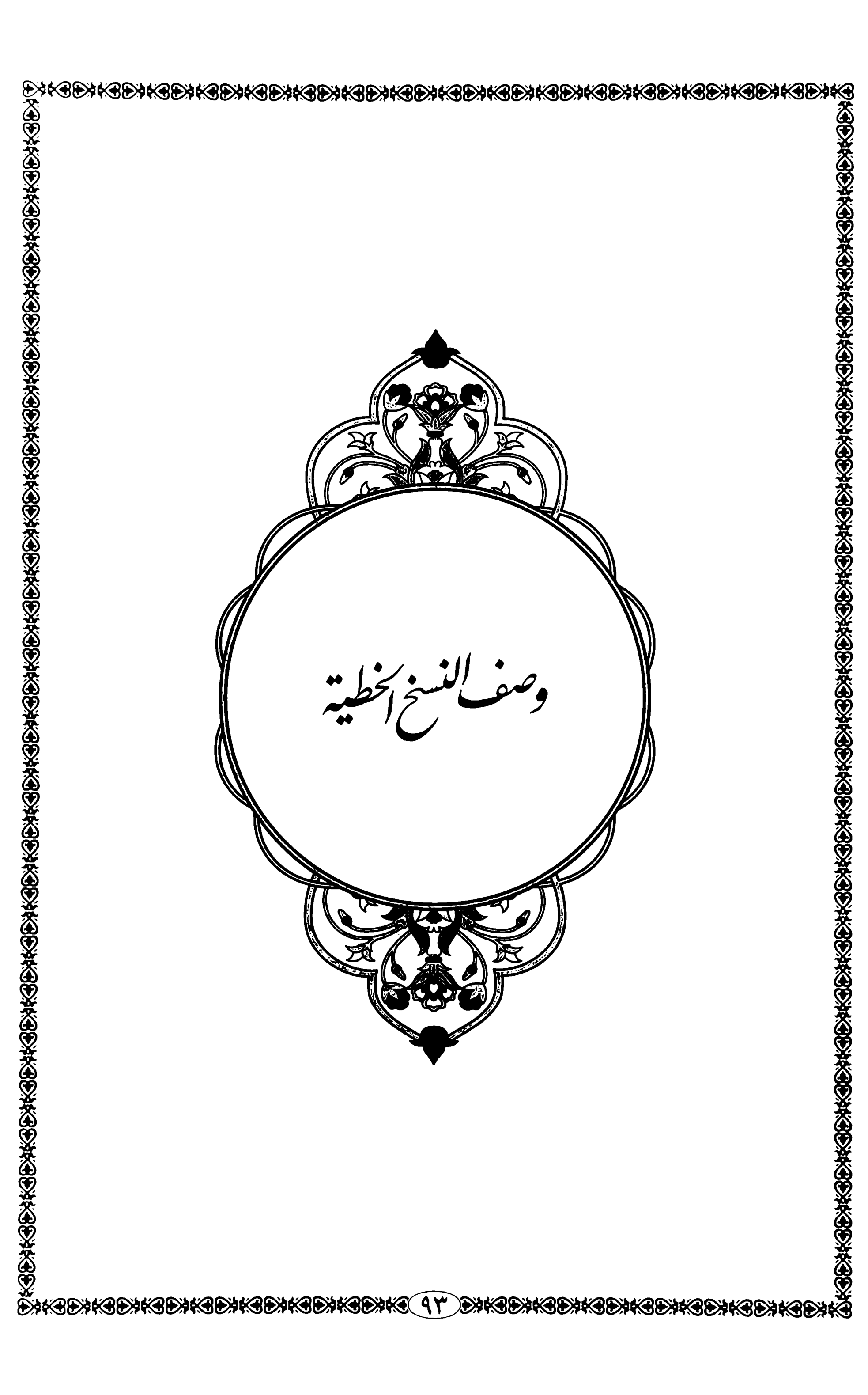
الموافق (٢) تشرين الثّاني (٢٠٢٣م)

وكتبه

المفتقر إلى من هو خير وأبقى

بلال محمّد حاتم السّقّا





وصف النسخ الخطية





❀ وصفُ النسخ الخطِّيَّة لـ « حاشية السجاعي » :

لـ « حاشية السجاعيِّ » عددٌ لا بأس به مِنَ النسخ الخطِّيَّة ، وهي مُودَعة في أكثرَ مِنْ مكتبة ، فاعتمدتُ ولله الحمدُ علىٰ أربع نسخ منها ، وعلىٰ طبعة قيِّمةٍ مُتقنة مُصحَّحة لدى المطبعة الميمنيَّة .

وإليك وصفَ هـٰذه النسخ :

النسخة الأولىٰ

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٩٦٩١٣) ، والخاص : (٦٨٨٠) ، وتقع في : (٢٩٢) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (٩) كلمات تقريباً ، وسقط منها قليل مِنَ الأوراق التي تمَّ استدراكُها مِنَ النسخ الأخرى الآتية ، ويظهرُ اختلاف الخط مِنَ الورقة (١٢١) إلىٰ نهاية الكتاب ؛ ممَّا يدلُّ على اختلاف الناسخ له .

والنسخة عموماً نسخةٌ جيِّدة ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، ومُيِّزت كلمةُ (قوله) باللون الأحمر ، وتناثرتْ بعضُ العناوين والتعليقات اليسيرة في جميع الكتاب .

وعلىٰ طُرَّة الكتاب : وقفٌ باسم محمَّد سحبان الطرابلسي الذي أوقفه علىٰ

رواق المغاربة في الجامع الأزهر ، وكان الفراغ مِنْ نسخها : صباحَ يوم الأربعاء لأيَّام بقيت مِنْ شهر رجب سنةَ (١٢٠٧هـ) ، علىٰ يد أبي النصر إسماعيل المنزلاوي الشافعي الأحمدي الأشعري .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (أ) .

النسخة الثانية

مِنْ مقتنيات جامعة محمَّد بن سعود الإسلاميَّة (الرياض ـ السعودية) ، وهي في الأصل مُصوَّرةٌ عن مكتبة (روضة خيري) التي تعود ملكيَّتُها للأديب المُؤرِّخ أحمد خيري باشا ، وتحمل في الجامعة الرقم : (٩٠٦) ، وتقع في : (٢٦١) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٢) كلمة تقريباً .

وهي نسخة تامَّةٌ جيِّدة ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وعناوينُها باللون الأحمر العريض ، وبعضُ الكلمات ؛ كـ (الحاصل ، أجيب ، فإن قلت ، قلت ، فائدة ، اعلم ، اعترض ، أجاب) . . باللون الأسود كذلك ، ووُضع فراغٌ بسيط بين القولات بدل كلمة (قوله) ، وعلىٰ هامشها عناوينُ مُطَّردةٌ بدايةَ كلِّ فصل وباب ، ونزرٌ يسير مِنَ التعليقات التي استُفيد مِنْ بعضها أثناءَ تحقيق الكتاب ، وهي نسخةٌ مقابلة كما يظهرُ في بعض المواضع مِنْ هامشها .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب ، وتملُّكٌ باسم ناسخه ، وكان الفراغ مِنْ نسخها : يومَ الاثنين في اليوم الأول مِنْ شهر الله المُحرَّم سنةَ (١٢٤٤هـ) ، علىٰ يد محمَّد البيُّومي الشافعي الدَّمَنْهُوري .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (ب) .

النسخة الثالثة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر)، ذات الرقم العام : (٥٣٧٤)، والخاص : (٧٤٥) ، وتقع في : (٢٥١) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٠) كلمات تقريباً ، وسقط منها بعضُ الأوراق مِنْ أماكنَ مُتعدِّدة ، وقد تمَّ استدراكُ بعضها بخطٍّ مغاير مأخوذ مِنْ بعض النسخ ؛ كما في الورقة (١٧١) إلىٰ (١٧٨) ، و(١٨٩) إلىٰ (٢١٠) .

وكُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، ومُيِّزت كلمةُ (قوله) باللون الأحمر العريض ، والعناوينُ وبعضُ الكلمات المُهمَّة باللون الأسود كذلك ، وعلىٰ هامشها بعضُ التعليقات التي تمَّت الاستفادةُ مِنْ كثير منها ، وهي كثيرةٌ مقارنةً مع النسخ الأخرىٰ ، وهـٰذه النسخة عموماً جيِّدةٌ ومتقنة لولا السقطُ السابق .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب منسوباً إلىٰ مؤلفه ، وتملُّكٌ ووقفٌ باسم أحمد بن محمَّد السُّحَيمي ، وأبياتٌ حسنة لتلميذ المُحشِّي عليٍّ البَيْسُوسي في تقريظ « الحاشية » ومؤلفها ؛ وهي :

للهِ دَرُّ حـــواشٍ ضـــاءَ رونقُهـــا	على البدورِ بما أَبْدَتْهُ مِنْ حِكَمِ
فكم بها مِنْ عزيزِ النقلِ مستندٍ	يبدو لناظرِها كالبدرِ في الظُّلَمِ
وكم معادنِ دُرٍّ قد حَوَتْهُ وكم	تحتَ النِّقابِ مِنَ ٱزهارٍ لمُستلِمِ
وقد بدا عِطْرُها في الناسِ مُبتسِماً	يدعو الأنامَ لقَطْفِ الوردِ مِنْ كَلِمِ
وكيفَ لا وإمامُ العصرِ جامعُها	مُحيي العلومِ لدى الإفضاءِ للعدمِ
بحرُ المعادنِ للمحتاجِ مِنْ صغرٍ	نَجْلُ السجاعيِّ ذي الإتقانِ والهِمَمِ
لا زالَ سعـدُ هُـداهُ بـاقيـاً وكـذا	دفعُ الحَسُودِ بخِذْلانٍ مِنَ الحَكَمِ

كما كُتب بيتانِ لطيفان في الحثِّ علىٰ طلب العلم وعُلُوِّ الهِمَّة ؛ وهما :

خَلِيلِيَ لا تَغفُلْ ولا تتركِ الدَّرْسَا ... ولا تُعْطِ طَوْعاً في بَطَالتِكَ النَّفْسَا
ولا تتـركِ التَّكْـرارَ فيمـا حَفِظْتَـهُ ... فمَنْ تركَ التَّكْرارَ لا بُدَّ أنْ ينسىٰ

وكان **الفراغ مِنْ نسخها** : ليلةَ الأحد مِنْ شهر جمادى الأولىٰ سنةَ (١٢٠٣هـ) ، علىٰ يد العلامة السيد عبد المتعال بن عبد الكريم بن أحمد السُّحَيمي الحسني .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ج) .

النسخة الرابعة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، **ذات الرقم العام** : (٤٢) ، **والخاص** : (٢) ، **وتقع في** : (٢٢٨) ورقة ، **وعدد أسطر كل صفحة** : (٢٩) سطراً ، **ومتوسط كلمات السطر الواحد** : (١٢) كلمة تقريباً .

وكُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، ومُيِّزت كلمةُ (قوله) باللون الأحمر ، وجاء بدلها فراغٌ في غالب الكتاب ، **وهي نسخة جيِّدةٌ تامَّة** ، وقع سقطٌ في وسطها استُدرك مِنْ نسخة أخرىٰ ، وهي أيضاً مُعتنىً بها ومقروءةٌ علىٰ بعض العلماء ، كما يظهرُ ذلك مِنْ خلال التعليقات والتصويبات التي وُجدت علىٰ هامشها .

وعلى الطُّرَّة : وقفٌ باسم الأمير حسين مُؤَرَّخٌ بسنة (١٢٠٩هـ) ، وأبياتٌ لتلميذ المُحشِّي عليٍّ البَيْسُوسي التي سبقت في وصف النسخة (ج) ، وكان **الفراغُ مِنْ نسخها** : يوم الأربعاء قبيل المغرب لتسع وعشرين خلت مِنْ شهر جمادى الآخرة سنةَ (١١٩٥هـ) ، **علىٰ يد كاتبها محمَّد الحَفْناوي** .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (د) .

النسخة الخامسة

مطبوعة **المكتبة الميمنيَّة** (القاهرة ـ مصر) ، لصاحبها ومُؤسِّسها العالم النَّحْوي الفقيه المهاجر أحمد البابي الحلبي المصري الأزهري ، الذي له فضلٌ كبير في إمداد وتزويد المكتبة العربيَّة والإسلاميَّة ببحرٍ زاخر مِنَ الكتب العلميَّة المُتنوِّعة القيِّمة والنادرة ، التي لولاه لَمَا عرفتِ النور والضياء ، ولَبَقِيَتْ حبيسةَ رفوف المكتبات والجامعات ، وقد انبثق عن هـٰذه المطبعة بعد وفاته المطبعتان الشهيرتان ؛ مطبعةُ مصطفى البابي الحلبي ، ومطبعةُ عيسى البابي الحلبي المشهورة بـ (دار إحياء الكتب العربية) .

وتقعُ هـٰذه الطبعة في : (٣١٣) صفحة ، **وعلىٰ هامشها** « شرح ابن عقيل » ، ونُبَذٌ لطيفةٌ مِنْ « تقرير العلامة الأنبابي » ، **وكان الفراغُ مِنْ طبعها** : في شهر جمادى الأولىٰ سنةَ (١٣٠٦هـ) .

ولا بدَّ مِنَ التنبيه : إلىٰ أنَّ هـٰذه المطبعةَ وأمثالَها في تلك الحِقْبة . . امتازتْ بالضبط والإتقان ، وتوالىٰ على التصحيح فيها كبارُ العلماء والأدباء ، واعتمدتْ في إخراج إصداراتها علىٰ نسخ كثيرة وإن لم تُصرِّحْ بذلك غالباً ؛ ولذلك يَندُرُ السقطُ والتحريف والتصحيف فيها ، وكم عثرتُ فيها علىٰ زيادات مُهِمَّة في بعض الكتب التي عملتُ بها لم أجدْها في جميع النسخ الخطيَّة التي اعتمدتُها !!

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (هـ) .

ولا بدَّ من التنبيه أيضاً : إلىٰ أنَّهُ وَصَلَني بعد الانتهاء من إخراج الكتاب نسخةٌ من « حاشية السجاعي » من مقتنيات مكتبة جامعة برنستون ذات الرقم (٣٤٩) ، وقد توهَّم بعضهم أنَّها بخطِّ الإمام السجاعي ؛ نظراً إلىٰ تاريخ انتهاء

التأليف الذي وقع في خاتمتها ، وقارنتها بمؤلف من مؤلفات السجاعي التي بخطه ، فوجدتها بعد التدقيق بعيدةً من خطه ، ومع ذلك فقد تمَّ مقابلة قسمٍ منها ، فوجدته مليئاً بتحريفات وتصحيفات يَبعُدُ أنْ يقعَ بها إمامُنا السجاعي رحمه الله تعالىٰ .

❀❀❀

❀وصفُ النسخ الخطِّيَّة لـ « شرح ابن عقيل » :

لـ « شرح ابن عقيل » كمٌّ هائل مِنَ النسخ الخطِّيَّة في كثير مِنَ المكتبات العامَّة والخاصَّة ، وهـٰذه النسخُ تتفاوت جودةً ورداءة ، وطُبع طبعاتٍ عديدةً منذُ عصر إنشاء المطابع القديمة حتىٰ زماننا هـٰذا ؛ وذلك لنفاسته وقيمته واعتمادِهِ في حلقات العلم ودُورِهِ في غالب بلدان العالم الإسلامي .

ولم أُكْثِرْ ها هنا من النسخ الخطيَّة ، بل اعتمدتُ علىٰ ثلاث نسخ نفيسة رأيتُها كافية في عملنا هـٰذا ، وإليك وصفَها وبيانَها :

النسخة الأولىٰ

مخطوطة مكتبة قليج علي (إستانبول ـ تركيا) ، وهي مِنْ محفوظات المكتبة السليمانيَّة ، وتحمل الرقم : (٩٤٦) ، وتقع في : (١٥٨) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٠) كلمات تقريباً .

وهي نسخة تامَّةٌ نفيسة ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وضُبطت أبيات « الألفيَّة » ضبطاً تامّاً ، والشرحُ ضبطاً يسيراً ، ورُمِزَ للأصل « الألفيَّة » بـ(ص) ، ولـ « الشرح » بـ (ش) ، ومُيِّز ذلك باللون الأحمر العريض ، كما مُيِّزت العناوين بذلك .

وتظهرُ نَفَاسةُ هـٰذه النسخة مِنْ خلال التعليقاتِ الكثيرة المُهِمَّة علىٰ هامشها التي استفدتُ مِنْ بعضها ممَّا لم يتعرَّضْ له المُحشِّي والمُقرِّر ، ومِنْ خلال الإشارات العديدة التي تُفِيدُ كونَها مقابلةً مُصحَّحةً .

وعلى الطُّرَّة : اسمُ الكتاب مَعْزُوّاً لمؤلفه ، وأسماءُ المُتملِّكين له ، وختمٌ باسم الواقف للمكتبة المذكورة صدرَ هـٰذا الوصف ، وبعضٌ مِنَ الفوائد النَّحْويَّة .

وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يومَ الجمعة في الثالث مِنْ شهر ربيعٍ الآخر سنةَ (٨٥٤هـ) ، علىٰ يد عمر بن عبد الله المنظراوي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (و) .

النسخة الثانية

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٩٠٥٧٩) ، والخاص : (٥٩٠٠) ، وتقع في : (٢٤٨) ورقة ، وعدد أسطر كلِّ صفحة : ما بين (١٩) و(٢١) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٠) كلمات تقريباً .

ولا يختلفُ وصفُها عن النسخة السابقة ، إلا في متن « الألفيَّة » الذي كُتب بالخطِّ الأحمر ، وفي اختلاف الخطِّ في أكثرَ مِنْ موضع ممَّا يدلُّ علىٰ تعدُّد الناسخين لها .

وهي نسخة مقابلة ومقروءة ، ويظهر ذلك مِنْ خلال الحواشي الكثيرة علىٰ هامشها المنتقاةِ من مصادر هـٰذا العلم ، ومنها «حاشية إمامنا السجاعي» .

وكان الفراغ مِنْ نسخها : يومَ الجمعة السابع مِنْ شهر رجب سنةَ (١٠٩٩هـ) ، علىٰ يد كاتبها العلامة الفقيه الأديب عبد المعطي بن سالم بن

عمر بن عمر الشبلي السِّمِلَّاوي الأزهري الشافعي ، وفي خاتمتها تصريحٌ بسماع الكتاب وقراءته على العلامة إسماعيل الرشيدي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ز) .

النسخة الثالثة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٢٦٥٧٩) ، والخاص : (٢٢٣٤) ، وتقع في : (٢٠٤) ورقات ، وعدد أسطر كلِّ صفحة : (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (٩) كلمات تقريباً .

وهي كذلك لا تختلفُ عن النسخة (و) و(ز) ، إلا في متن « الألفيَّة » الذي جاء ملوَّناً خالياً مِنَ الضبط ، وسقوطِ الطُّرَّة منها .

وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يومَ الجمعة في الثامن مِنْ شهر ربيع الأنور سنةَ (١١٤٨هـ) ، علىٰ يد محمَّد بن عبد الباقي الزُّرْقاني الأزهري المالكي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ح) .

ولا بُدَّ من التنبيه : علىٰ أنَّني رجعت إلى المطبوعة التي علىٰ هامش النسخة (هـ) ، وهي قيِّمة متقنة ، ورمزت لها بـ (هـ) كذلك ، كما رجعتُ إلىٰ نسخة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ، وأثبت بعضَ الزيادات الواردة فيها دون إشارة إليها غالباً .

❀❀❀

❀ وصفُ النسخ الخطِّيَّة لـ « تقريرات الأنبابي » :

لإمامنا الأنبابيِّ ثلاثُ إبرازاتٍ مِنْ تقريراته علىٰ « حاشية السجاعي » ، كما ترجَّح لي أثناءَ مقابلتها والمقارنةِ بينها ، وله مثل هـٰذا الصنيعِ أثناءَ تقريره علىٰ

« حاشية الصبَّان على الأُشْمُوني » ؛ فإنَّهُ كَتَبَ عليه تقريراً أوَّل ، ثمَّ كَتَبَ تقريراً ثانياً ، كما صرَّح بذلك في هٰذا « التقرير »[1] ، وقد اعتمدتُ على الإبرازة التامَّة الكاملةِ التي أُرجِّحُ أنَّها آخرُ ما كتبه ؛ وهي المطبوعة لدى المكتبة الخيريَّة في القاهرة ، كما تمَّ مقابلةُ ما اتَّفق معها مِنَ الإبرازتَينِ الأُخريَينِ ، والتنبيهُ علىٰ بعض الفروق والزيادات ، وحاولتُ الوصولَ إلىٰ نسخ أخرىٰ بكافَّة الوسائل ، فلم يتيسَّرْ لي إلا هٰذه الثلاث ، وإليك وصفَها :

النسخة الأولىٰ

مطبوعة المكتبة الخيريَّة (القاهرة ـ مصر) ، لصاحبها عمر حسين الخشَّاب ، تقع في : (٣١١) صفحة ، وطُبعت لوحدها دون « الشرح » و« الحاشية » ، ولو أُرفِقا معها لتجاوزتْ (٧٥٠) صفحة ، وذُيِّلتْ بفهرس في آخرها ، الذي لولاه لتعنَّى القارئ في الوصول إلىٰ أبحاثها .

وقد طُبعت في شهر شوَّال سنةَ (١٣٢٤هـ) ؛ أي : بعد وفاة المُقرِّر الشمس الأنبابي بإحدىٰ عشرةَ سنةً ، إلا أنَّهُ كُتب في طُرَّة الكتاب : (تقرير العلامة المُحقِّق شمس الدين محمَّد بن محمَّد الأَنْبابي ، أطال الله حياته. . .) ، ممَّا جعلني في حَيْرة أمامَ هٰذا التاريخ ؛ فيحتملُ أنَّهُ سنةَ (١٣٠٤هـ) ، ويحتملُ علىٰ بُعد : أنَّهُ تصرُّفٌ وخطأ مِنْ كاتب الطُّرَّة ، ويحتملُ علىٰ بُعد أيضاً : أنَّ العبارةَ مجازيَّةٌ مقصودٌ بها الدعاءُ له بذُيُوع مؤلفاته وانتشارِها وعدمِ انعدامها وفنائها ، والله تعالىٰ أعلم .

وهٰذه النسخةُ زادتْ على الإبرازتَينِ الآتيتَينِ ما يقاربُ الثُّلُثَ ، وفيها تحقيقٌ

---

(١) انظر (١/٢٠٦ ، ٢/٢١) .

وترجيحٌ لِمَا اعتمده فيهما أو في إحداهما وخصوصاً النسخةَ (ك) ، وهٰذه الإبرازةُ هي التي تمَّ اعتمادُها في إخراج الكتاب .

ورمزتُ لها بـ (ط) .

النسخة الثانية

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٤٦٦٨١) ، والخاص : (٣٤٨٦) ، وتقع في : (١٤١) ورقة ، وعدد أسطر كلِّ صفحة : ما بين (٢٣) و(٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١١) كلمة تقريباً .

وهي إبرازةٌ متوسطة التعليق ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وعلىٰ هامشها عناوينُ الكتاب ونزرٌ يسير مِنَ التعليقات ، وفُصل بين كلِّ تقرير بفراغٍ بدل كلمة (قوله) ، وفيها تحريفٌ وتصحيف وسقطٌ في أكثرَ مِنْ موضع .

وعلى الطُّرَّة : عنوانُ الكتاب منسوباً إلىٰ مؤلفه ، وتملُّكٌ باسم ناسخها محمد بن أحمد الطُّوخي الفَوِّيِّ الحنفي ، وكان الفراغُ مِنْ نسخها : بعد عشاء ليلة الأربعاء في الثالث مِنْ شهر ربيع الأنور سنةَ (١٢٩٣هـ) .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (ي) .

النسخة الثالثة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (١٣٢٢٦٨) ، والخاص : (٨٣٤٧) ، وتقع في : (٨٧) ورقة ، وعدد

أسطر كل صفحة : (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٤) كلمة تقريباً .

وكُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وفُصل بين كلِّ تقرير بفراغ بدل كلمة (قوله) ، وهي إبرازةٌ متقنة مختصرةٌ خاليةٌ عموماً مِنَ التصحيف والتحريف ، إلا أنَّ فيها سقطاً كبيراً ابتدأ مِنَ الورقة (٣٧/ ب) ، تضمَّن : قسماً مِنْ (باب « إن » وأخواتها) ، و(بابَ « لا » النافية للجنس) ، و(« ظن » وأخواتها) ، و(« أعلم » و« أرىٰ ») ، و(الفاعل) ، و(نائب الفاعل) ، وقسماً مِنْ (باب الاشتغال) ، كما أنَّ فيها مخالفةً ظاهرةً للإبرازتَينِ السابقتَينِ ، وقد نبَّهتُ علىٰ كثير مِنْ ذلك أثناء تحقيق الكتاب .

وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يومَ الأحد في التاسعَ عَشَرَ مِنْ شهر رجب سنةَ (١٢٧٣هـ) ، علىٰ يد محمَّد الشريف الزَّوَاوي الشافعي الأزهري الدِّمْياطي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ(ك) .

❀❀❀

❀ وأمَّا بالنسبة لـ« ألفيَّة ابن مالك » : فلم أجدْ أهميَّةً كبيرة في الإكثار مِنْ نسخها ؛ لأنَّها لم تكنْ هي المقصودَ الأصليَّ في الشرح والتعليق ؛ فلذلك اعتمدتُ علىٰ نسخةٍ واحدة ، رأيتُها كافيةً في توثيق وترجيح بعض الألفاظ والعبارات التي تعرَّض لها المُحشِّي أو المُقرِّر .

وهـٰذه النسخة مِنْ مخطوطات مكتبة رئيس الكتاب مصطفىٰ أفندي ، ومِنْ محفوظات المكتبة السليمانيَّة (إستانبول ـ تركيا) ، وتحمل الرقم : (١٠٣٩) ، وتقع في : (٧٢) ورقة ، ويتفاوتُ عددُ أبياتها في كلِّ صفحة بسبب التعليقات الكثيرة التي في هوامشها .

وهي نسخة قيِّمةٌ نفيسة ، كَتَبَها بخطٍّ واضحٍ إمامُ النُّحاة في زمانه جمالُ الدين بنُ هشام الأنصاريُّ ، وفيها ضبطٌ غير مُطَّرِدٍ ومنتظمٍ لبعض الكلمات ، وعلىٰ هامشها بعضُ الفروق المأخوذة مِنْ نسخ أخرىٰ ، وعليها أيضاً كما مرَّ الكثيرُ مِنَ التعليقات المُهِمَّة بخطِّ ابن هشام ، وهي غيرُ مشهورة ومتداولة في كتب النحو ، بل لم أجد علىٰ حسب اطِّلاعي شيئاً منها منسوباً إليه ، ولابن هشام أكثرُ مِنْ تعليق علىٰ « ألفيَّة ابن مالك » ، ولعلَّ أهمَّها وأشهرَها قد فُقد واندثر ؛ وهو الذي ينقلُ منه كثيراً الإمامُ السُّيُوطيُّ في « النكت » ، والشيخُ خالدٌ في « التصريح » ، وغيرُهُما .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب منسوباً إلىٰ مؤلفه ، والكثيرُ مِنَ الفوائد النَّحْويَّة ، وتملُّكٌ بمدينة حلب باسم محمَّد بن عمر بن محمَّد النَّصِيبِي الشافعي مُؤرَّخٌ بسنة (٨٨٣هـ) ، وختمٌ باسم المكتبة الأصليَّة .

وكُتب في خاتمته : (نَجزَتِ « الخُلاصةُ » بحمد الله تعالىٰ وعونه ، علىٰ يد عبد الله بن يوسف بن هشام ، عفا الله تعالىٰ عنهم ، في شهر ربيعٍ الأوَّل مِنْ سنة اثنتين وعشرين وسبعِ مئة) .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ل) ، وقد لا أرمز لها ، بل أقول مثلاً : (كذا في النسخة التي بخط الإمام ابن هشام) .

❀❀❀

❀ وأمَّا بالنسبة لـ « شرح ديباجة الألفية » : فقد اعتمدتُ علىٰ نسخة واحدة ؛ وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٤١٠٧٣) ، والخاص : (٣١٦١) ، وتقع في : (١٤) ورقة ،

وعدد أسطر كل صفحة : (٢١) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (٩) كلمات تقريباً .

وهي نسخةٌ تامَّة جيِّدة ، وخطُّها نسخيٌّ مُعتاد واضح مقروء ، وقد مُيِّزت كلمة (قوله) باللون الأحمر ؛ حتىٰ لا يختلط الكلام ببعضه ، ويسهلَ الرجوعُ إلى القولة المرادة ، ويظهر أنَّها مقروءةٌ ومقابلة من خلال اللحوقات المُصحَّحة وبعضِ التعليقات علىٰ هامشها .

وعندي رسالةٌ لطيفة نسخها إمامنا السجاعي بخطٍّ مستعجل ، وبعد النظر فيها والتدقيق برسم حروفها وإعجامها . . **فإنَّني أُرجِّح** أنَّ مُؤلِّفنا هـٰذا هو بخط مُؤلِّفه الإمام السجاعي رحمه الله تعالىٰ .

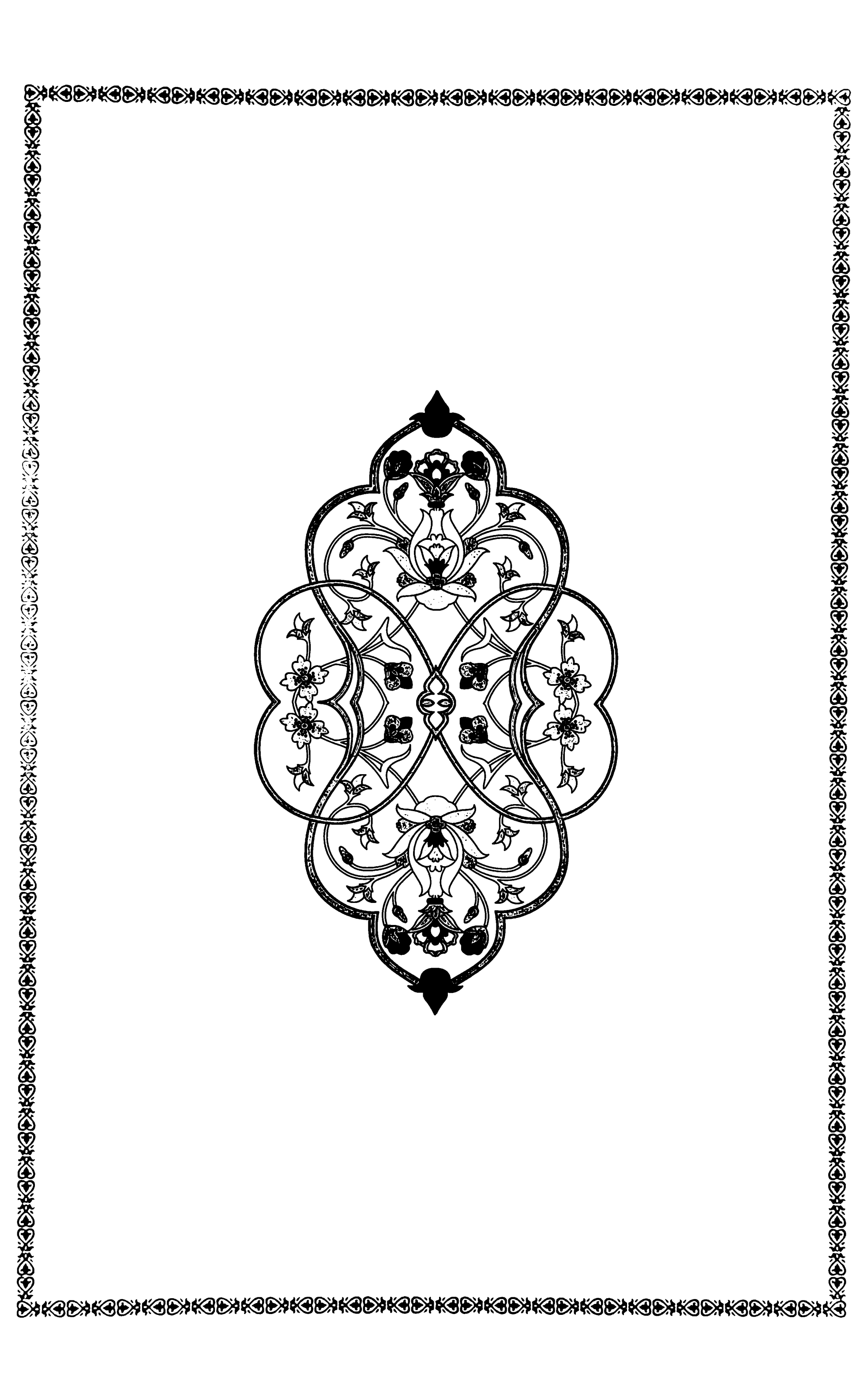
وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب ، ووقفٌ له باسم الحاج عثمان زريق الشامي ، أوقفه علىٰ طلبة العلم بجامع الأفخر المعروف بـ (جامع الفاكهاني) ، الذي آلت مخطوطاتُهُ بعدُ إلىٰ مكتبة الأزهر الشريف .







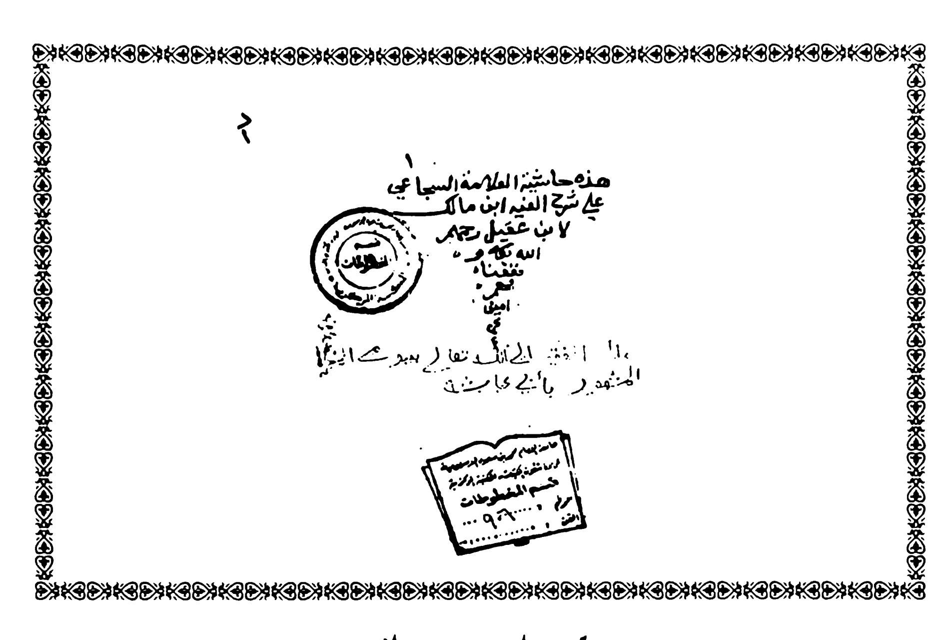
صور من المخطوطات المعتمدة



صور من المخطوطات المعتمدة لكتاب «حاشية السجاعي»

راموز الورقة الأولى من النسخة (أ)

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



هذه حاشية العلامة السجاعي

على شرح ألفية ابن مالك

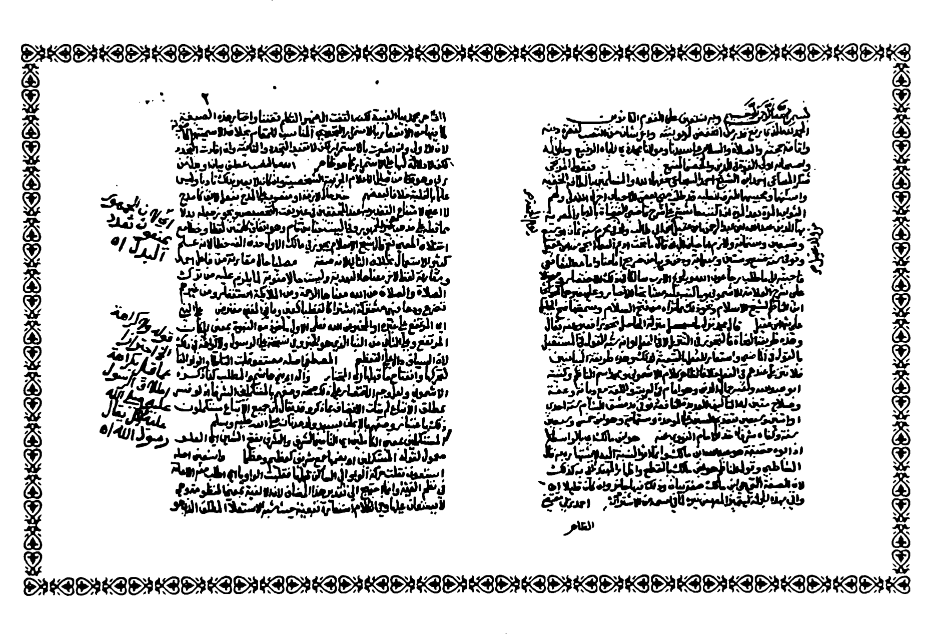
لابن عقيل رحمهم

الله تعالى ونفعنا

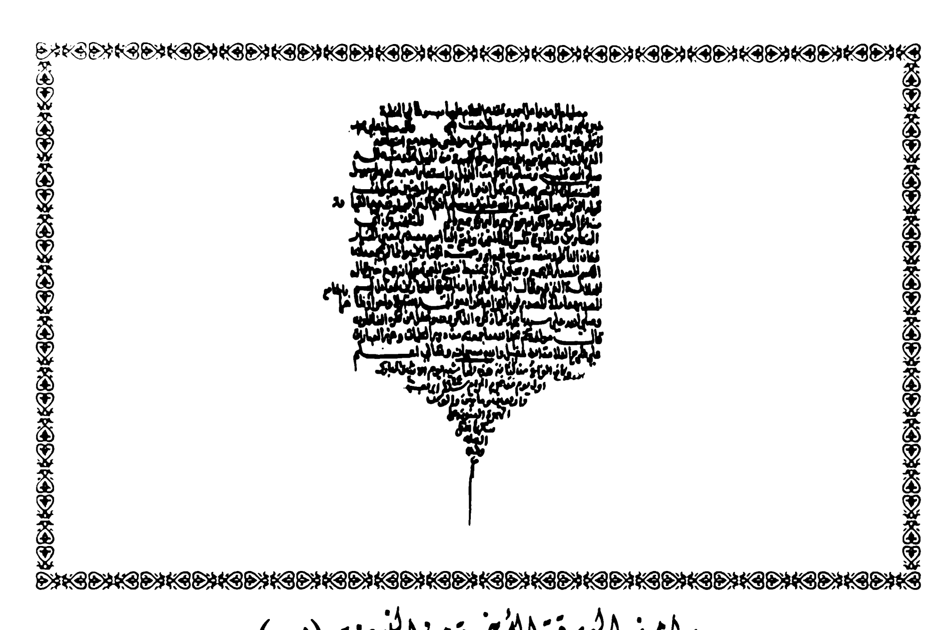
بهم

آمين

راموز ورقة العنوان من النسخة (ب)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ب)



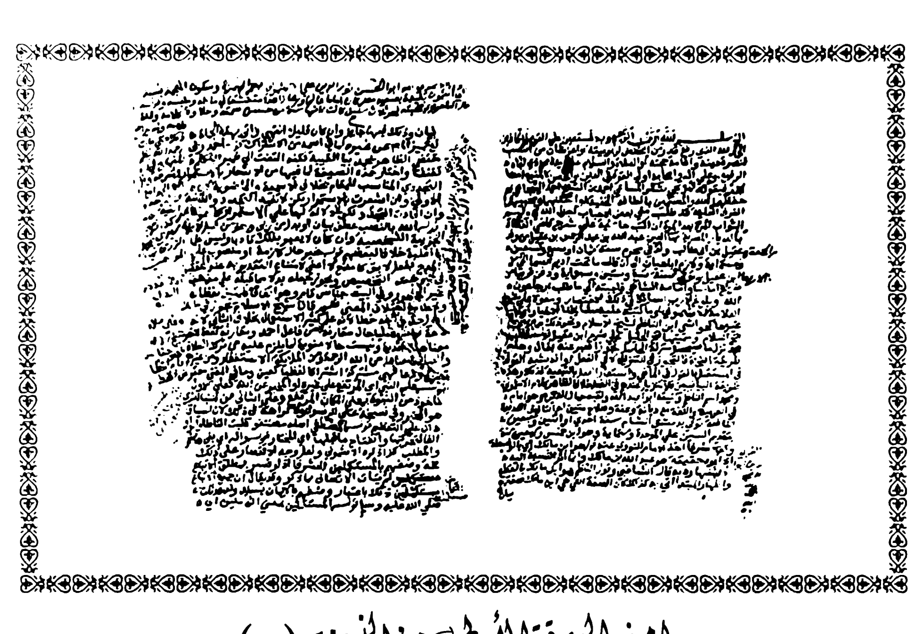
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



راموز ورقة العنوان من النسخة (ج)

راموز الورقة الأولى من النسخة (ج)

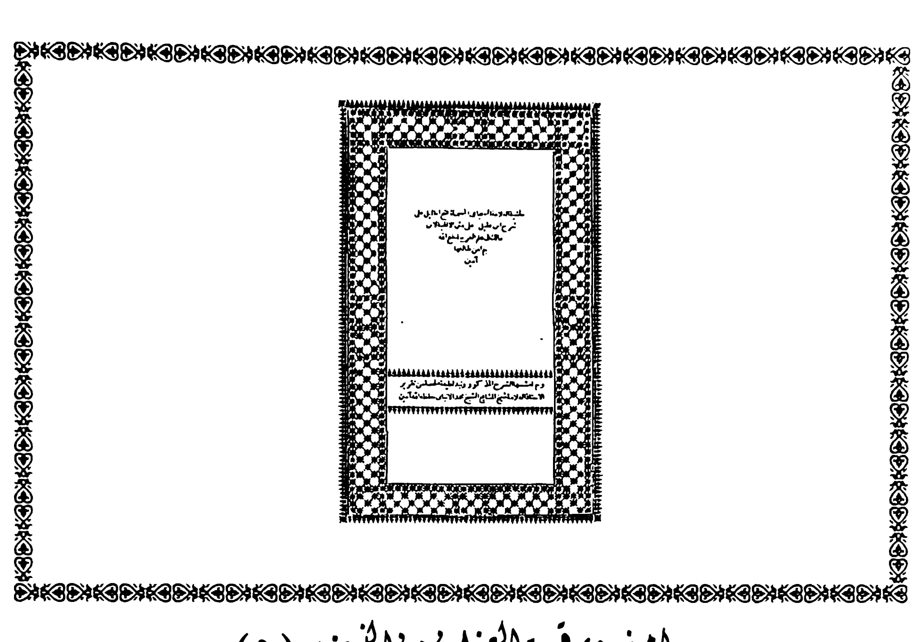
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ج)



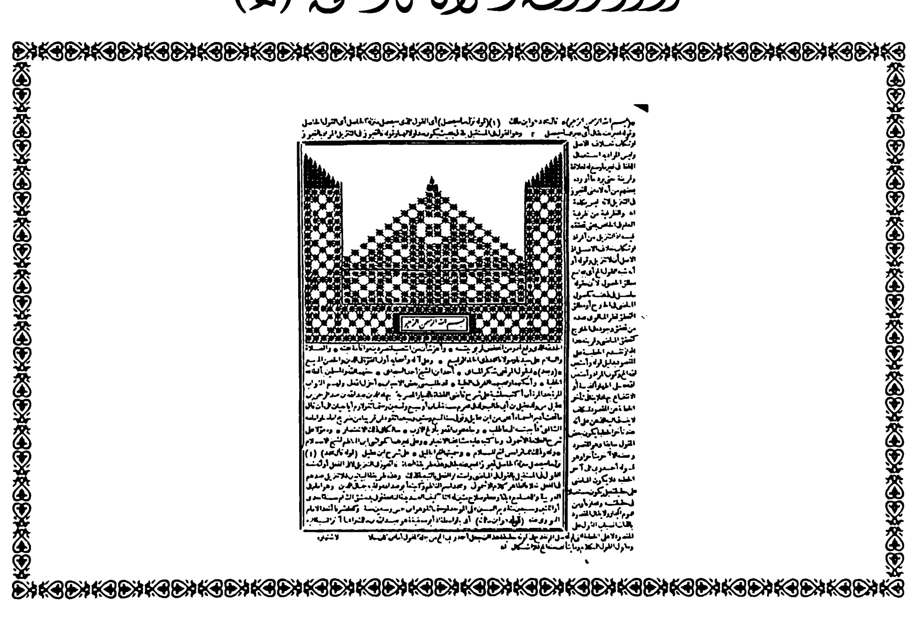
راموز الورقة الأولى من النسخة (د)



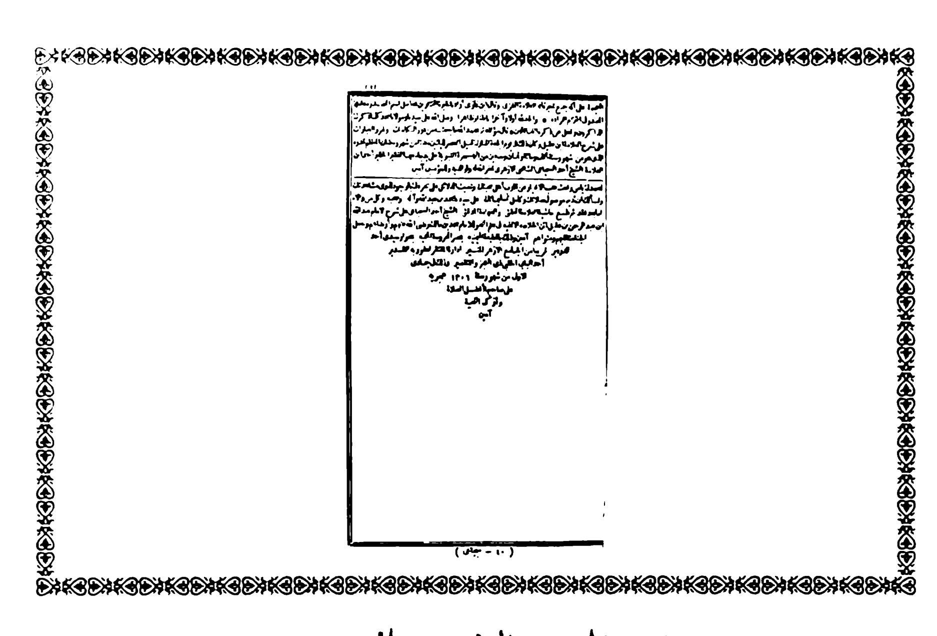
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (د)



راموز ورقة العنوان من النسخة (هـ)



راموز الورقة الأولى من النسخة (هـ)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)



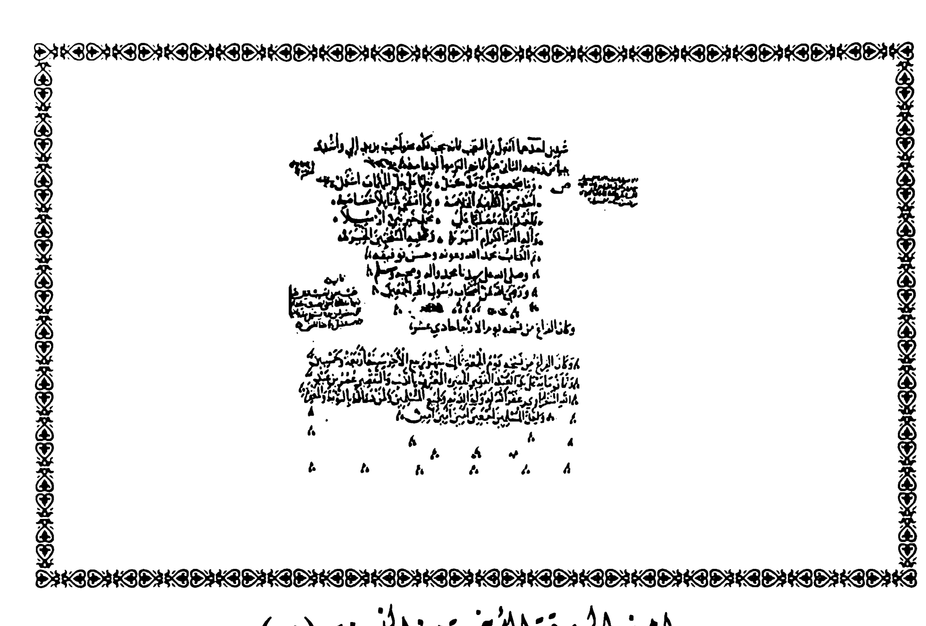
صور من المخطوطات المعتمدة لكتاب « شرح ابن عقيل »



راموز ورقة العنوان من النسخة (و)



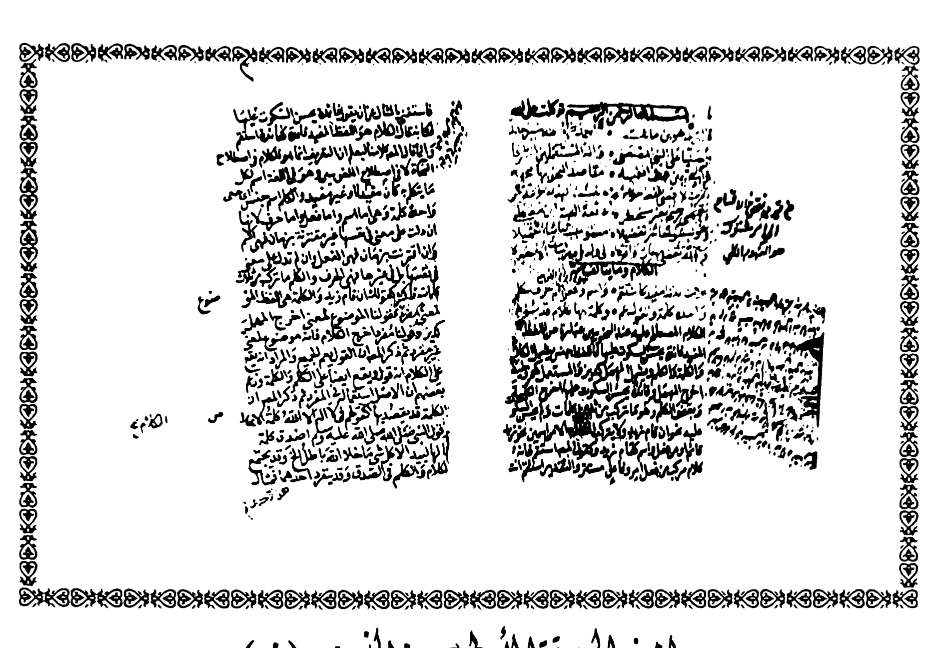
راموز الورقة الأولى من النسخة (و)



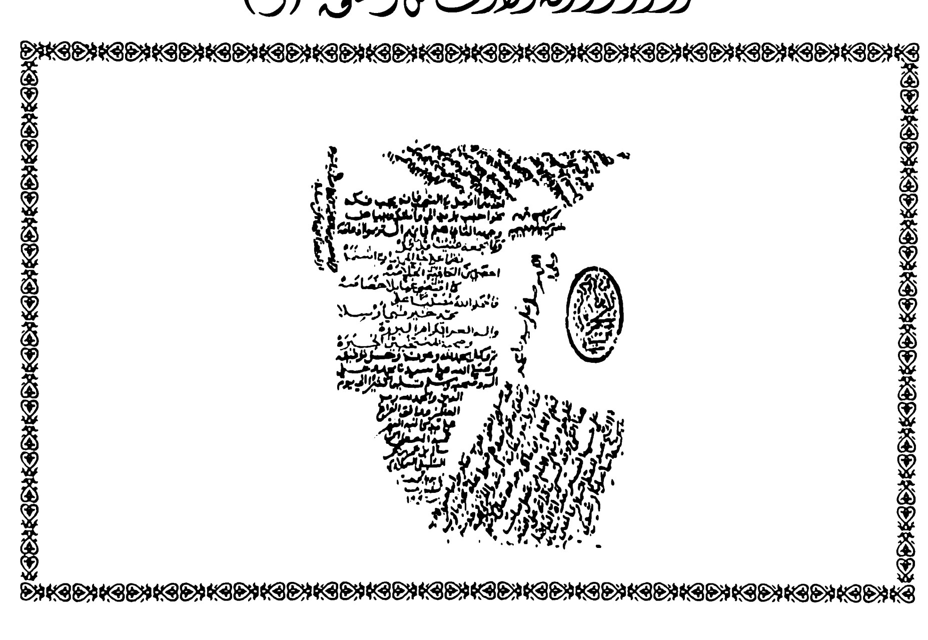
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (و)



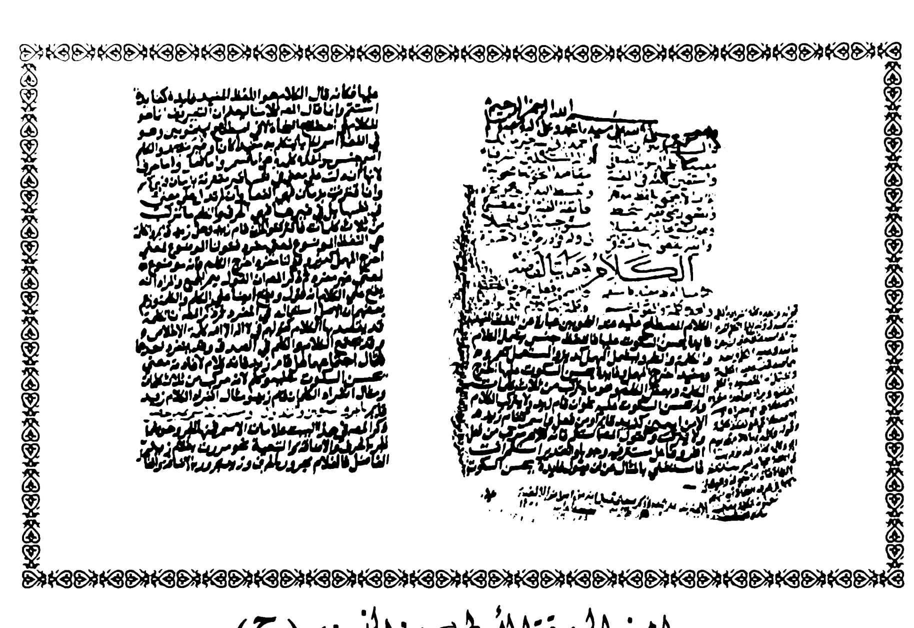
راموز ورقة العنوان من النسخة (ز)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ز)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ز)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ح)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ح)

صور من المخطوطات المعتمدة لكتاب «تقريرات الأنبابي»



تقرير العلامة المحقق شمس الدين محمد بن محمد
الانبابي أطال الله حياته على حاشية
الصبان على شرح ابن عقيل
لألفية الامام ابن مالك
نفع الله بهم
آمين
م

راموز ورقة العنوان من النسخة (ط)

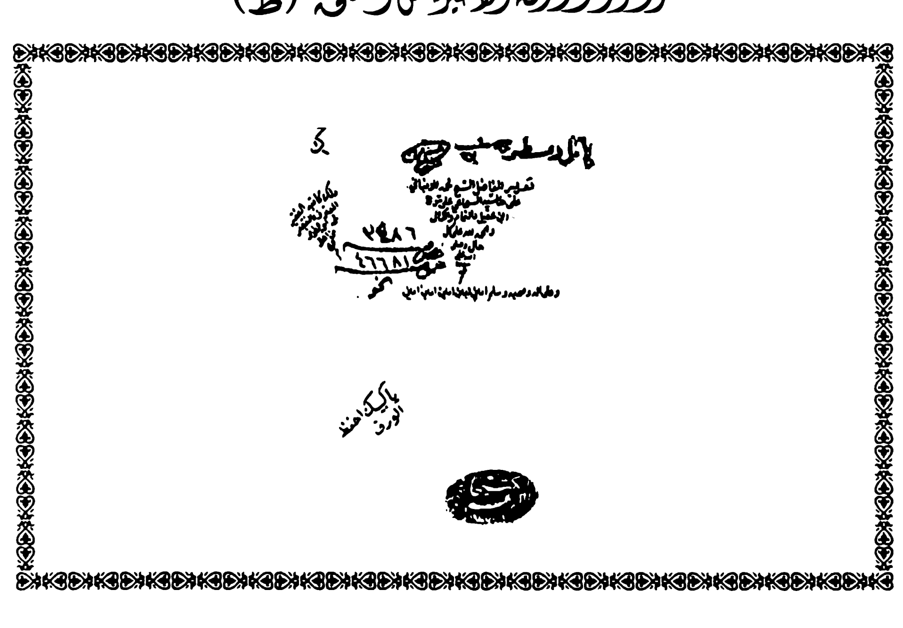
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين (قوله نزل ما سيحصل) أي القول الذي سيحصل منزلة الحاصل أي القول الحاصل
وقوله فعبرت بقال أي عبر عما سيحصل وهو القول في المستقبل بقال بحيث يكون مدلولا
لها وقوله فالتجوز في التنزيل المراد بالتجوز ارتكاب خلاف الاصل وليس المراد به استعمال
اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة حتى يرد ما أورده بعضهم من أنه لا معنى للتجوز
في التنزيل لانه ليس بكلمة اه والظرفية من ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه اذ
التنزيل من أفراد ارتكاب خلاف الاصل اذ الاصل أن لا تنزيل وقوله أو أنه شبه القول الخ
أي بجامع مطلق الحصول لأن مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج أو مطلق
التحقق نظراً لما قوي عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي وقد يتعين المجاز
تقدم الخطبة على المقصود بدليل قوله وأستعين الله الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار
ألفية أو الاتمام بها فلا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود تكلف لا ينساق اليه الذهن على أنه
عند تأخر الخطبة يكون بعض المقول سابقا وهو المقصود وبعضه الآخر متأخرا وهو قوله أحمد
ربي الى آخر الخطبة فلا يكون الماضي على حقيقته بل يكون مستعملا في حقيقته ومجازه أو من
عموم المجاز ولا يقال المقصود باقالات انصباب القول على المقصود لا على الخطبة التي لم
تحصل ثم تمدح في كونه حقيقة هنا ان جعل أحمد ربي الخ من جملة المقول أما ان كان حالا
ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ فلا اشكال وفي الانوار البهية للعلامة الهوري فرض
احتمال التقدم والتأخر في الشطر الاول أعني قال محمد هو ابن مالك لا في الخطبة بتمامها
لكن من البعيد أنه ابتدأ النظم أولا بقوله أحمد ربي الله خير مالك الى آخر الكتاب ثم نظم
بعد ذلك الشطر الاول فلذلك جعلنا احتمال التقدم والتأخر في الخطبة بتمامها كما تقرر وقوله
بالتبعية اللف أي التشبيه أي من غير اشارة أحد المصدرين الآخر وهذا مبني على ما ذهب

راموز الورقة الأولى من النسخة (ط)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ط)



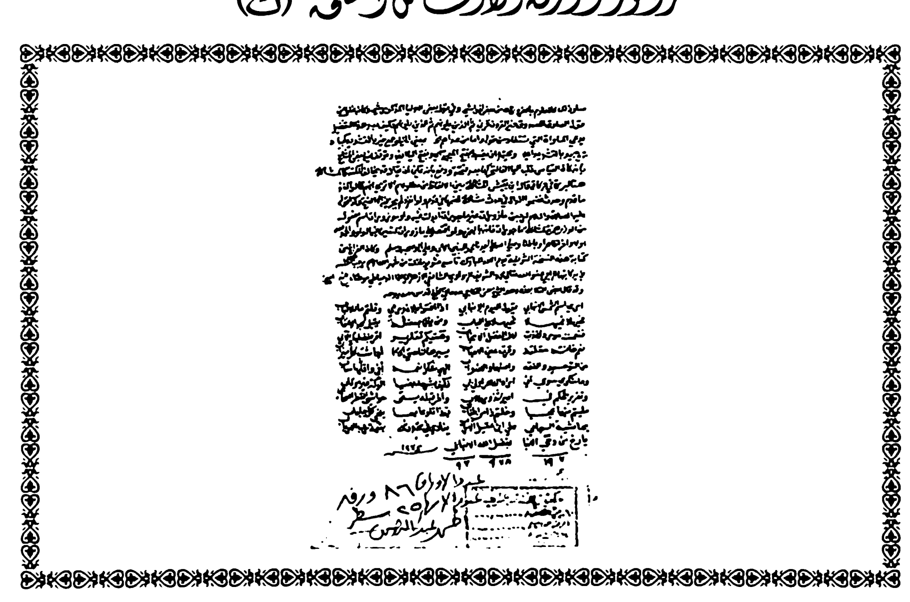


راموز ورقة العنوان من النسخة (ي)

راموز الورقة الأولى من النسخة (ي)

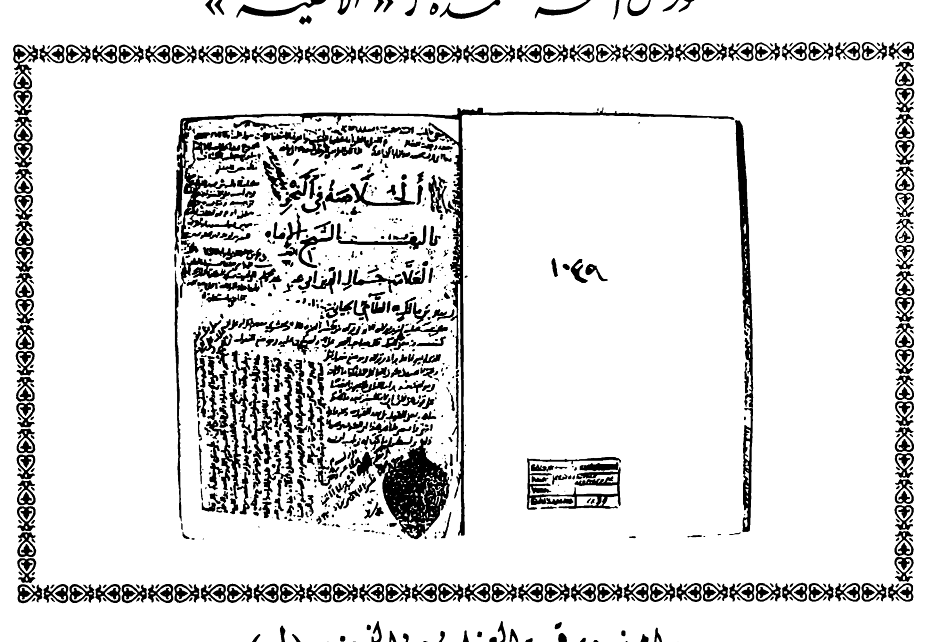
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ي)

راموز الورقة الأولى من النسخة (ك)

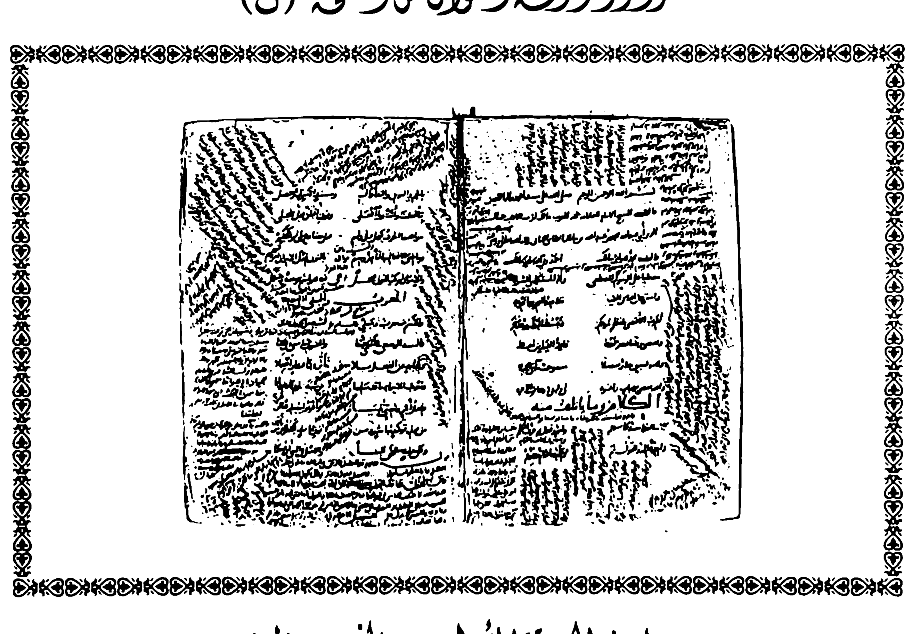


راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ك)

صور من النسخة المعتمدة لـ « الألفية »



راموز ورقة العنوان من النسخة (ل)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ل)



رامُوز الورقة الأخيرة من النسخة (ل)



صور من النسخة المعتمدة لـ « شرح ديباجة الألفية »

راموز ورقة العنوان

راموز الورقة الأخيرة

شرح ديباجة الألفية

تأليف

الإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

(ت ١١٩٧ هـ)

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

دار التقوى
دمشق الشام





الحمدُ لله ربِّ العالمين ، وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدنا ومولانا مُحمَّدٍ ، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّمَ .

وبَعْـدُ :

فيقولُ فقيرُ مولاه الراجي حُسْنَ المَسَاعي ، أحمدُ نجلُ العلَّامةِ الشيخ أحمدَ السُّجاعي :

هـٰذا تعليقٌ لطيف ، وجمعٌ شريف ، علىٰ خُطْبة « ألفيّة الإمامِ الهُمام سيِّدي مُحمَّد بن مالك » ، رحمه الله تعالىٰ ونفعَنا به ، آمين .

١ـ قَـالَ مُحمَّـدٌ هـوَ ابـنُ مـالِـكِ	أَحمَـدُ ربِّـي اللهَ خيـرَ مـالِـكِ

❀ **قوله : (قالَ مُحمَّدٌ)** لم يُردِفِ الحمدلةَ بالبسملة ، بل فَصَلَ بينَهُما بذِكْرِ اسمِهِ ونسبِهِ ؛ دفعاً لحَيْرة الواقِفِ علىٰ منظومته ، وليعتمدَ عليها ؛ لكون الناظمِ من الأئمَّة المشهورينَ ، بالمعرفة والإتقانِ وتقوى المبين .

وأصلُ **(قال)** : (قَوَلَ) بفتح الواو ؛ قُلبتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ **فوزنُهُ** : (فَعَلَ) بالفتح ؛ لانتفاء (فَعُلَ) بالضم ؛ لمَجيئه مُتعدِّياً ، وانتفاءِ (فَعِلَ) بالكسر ؛ لمجيء مضارعِهِ علىٰ (يَفْعُلُ) بالضم ، ويُسمَّىٰ ما ذُكِرَ ونحوُهُ : فعلاً أجوفَ ؛ لخلوِّ ما هو كالجوف له مِنَ الصحَّة .

وإنَّما قُلبتِ الواوُ ألفاً ـ كالياء ـ إذا تحرَّك ما قبلَها ؛ لأنَّ كلّاً منهما كحركتَينِ ؛ لأنَّ الحركاتِ أبعاضُ هٰذه الحروفِ ، ولمَّا كانتا مُتحرِّكتَينِ وكان ما قبلَهُما مفتوحاً . . كان ذلك مثلَ أربعِ حركاتٍ متواليةٍ ، وهو ثقيلٌ ، وقلبُ ما ذُكِرَ ألفاً قياسٌ مُطَّرِدٌ[1] ، والعِلَّةُ حاصلُها دفعُ الثِّقَلِ ، وعَلِمْنا به بالاستقراء .

فإن قلتَ : كان يكفيهم في دفع الثِّقَلِ الإسكانُ معَ ما فيه مِنْ تقليل التغيير .

قلت : أُجِيبَ بجوابَينِ :

الأوَّل : أنَّ الألفَ لمَّا كانتْ أختَ الحروفِ قَلَبُوهُما إليها .

الثاني : أنَّهُم إنَّما امتنعوا منه ؛ كراهةَ أنْ يلتبسَ صيغةُ المُتحرِّكِ بصيغة الساكن ؛ فإنَّهُم لو عَلُّوا نحوَ (بَوَب) بالتحريك ؛ فقالوا : (بَوْب) بالإسكان . . لم يُعلَمْ كونُهُ مِنْ باب (فَرَس) ، أو مِنْ باب (فَلْس) كـ(يَوْم) ، فقَلَبُوها ألفاً ؛ إيذاناً بأنَّها عن حركة .

فإن قلتَ : قد سُمِعَ : (صَيِدَ البعيرُ) و(قَوَدَ) فعلَينِ ، وكذا مصدراهما ؛ نحوُ : (القَوَدِ) ؛ وهو القصاص ، و(الصَّيَد) ؛ يُقال : صَيِدَ : إذا مال إلىٰ جانبِ خَلْفِهِ[2] ، فلم تُقلَبِ الياءُ والواوُ فيهما ألفاً مع تحرُّكِهِما وانفتاحِ ما قبلَهُما .

قلتُ : إنَّ ما ذُكِرَ وَرَدَ شاذّاً ؛ تنبيهاً على الأصلِ الذي هو (فَعِلَ) بكسر العين ، و(فَعَلَ) بفتحها .

---

(١) انظر ما سيأتي في (٥/ ٥٣١) .

(٢) في « كتاب الأفعال » لابن القوطية (ص ٢٤٤) : (خلقة) بدل (خلفه) .

فإن قلتَ : إنَّ (لَيْسَ) أصلُهُ (لَيِسَ) بالكسر ، فلِمَ لمْ تُقلَبْ ألفاً ؟[1] .

أُجِيبَ : بأنَّهُم لمَّا قصدوا إلىٰ أنْ يكونَ (لَيْس) علىٰ أوزان الحروفِ نحوَ (ليت) . . لم يُغيِّروها تغييرَ الفعل ، ولم ينقلوا حركةَ العين ؛ لأنَّهُم التزموا السكونَ ، فصار الكسرُ نَسْياً مَنْسِيّاً .

واعلَمْ : أنَّ الألفَ في الأفعال كلِّها وفي الأسماء المُتمكِّنة : إمَّا أنْ تكونَ زائدةً ، أو منقلبةً ، بخلاف الأسماءِ الغيرِ المُتمكِّنة والحروف ؛ نحوُ (متىٰ) و(مهما) و(بلىٰ) و(إلىٰ) ، وما أَشْبَهَ ذلك ؛ فإنَّها فيها أصليَّةٌ ، هـٰذا حاصلُ ما في « شرح تصريف العِزِّيِّ » للسعد وحواشيه ، مع زيادةِ إيضاحٍ وتصريفٍ في التعبير[2] .

واعلَمْ : أنَّ (قالَ) يجوزُ أنْ يكونَ مُتأخِّراً عن المَحْكِيِّ ؛ فيكونُ التعبيرُ به حقيقةً .

ويجوزُ أنْ يكونَ مُتقدِّماً عليه ، لـٰكن لحُسْنِ ظنِّهِ بربِّهِ ، وإجرائِهِ علىٰ عوائد بِرِّهِ . . نزَّله منزلةَ الواقعِ إذا كان مُستقبلاً مُحقَّقَ الوقوع ؛ كقوله : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل : ١] ؛ لأنَّ علمَهُ تعالىٰ وإرادتَهُ لا تغييرَ في مُتعلَّقِهِما المعلومِ والمُرادِ ، وكثيراً ما يُنزَّلُ المظنونُ منزلةَ المعلومِ سيَّما في الفروع الفقهيَّة .

وحينئذ : شَبَّهَ المظنونَ بالمعلوم ، والمعلومَ المستقبلَ بالواقع ؛ علىٰ جهة الاستعارة التَّبَعِيَّةِ في الهيئة ، تبعاً لاستعارة المصدرِ الماضي له مستقبلاً ، ثمَّ اشتَقَّ منه الفعل ، فكان المعنىٰ : أقولُ قولاً معلومَ الوقوعِ لحُسْنِ ظنِّي كأنَّهُ واقعٌ ؛ فهو مجازٌ علىٰ مجاز تأويلاً ، والمجازُ على المجاز مَنَعَهُ أهلُ

---

(١) سيأتي الحديث عن وزن (ليس) في (٢/ ٣٦٥) ضمن قصة لطيفة .

(٢) انظر « شرح تصريف العزي » (ص١٦٥ـ ١٦٦) ، و« طالع السعد » (ق٣٢٧ـ٣٢٨) .

الأصول[1] ، وجوَّزه أهلُ البيان ، عكسَ الجمعِ بينَ الحقيقة والمجاز ، [ونظيرُهُ][2] : العِلْمُ بمعنى المعلوم ، والمعلومُ بمعنىٰ ما مِنْ شأنه أن يُعلَمَ .

ويجوزُ أنْ يكونَ غيرَ مَحْكِيٍّ به ، بل قُدِّمَ على المقصود ليُحكىٰ به بعدَ تمامِهِ[3] .

فلفظُ (قال) على الأوَّل : حقيقةٌ ، **وعلى الثاني** : مجازٌ علىٰ مجاز بالتأويل ، **وعلى الثالث** : لا حقيقةٌ ولا مجاز ؛ لكونه غيرَ مُستعمَلٍ ، ولا يلزمُ مِنْ كونه غيرَ مُستعمَلٍ بالفعل أنْ يكونَ مُهملاً ؛ لكونه بحيثُ يَدُلُّ على القول[4] ؛ لأنَّ الدَّلالةَ كونُ اللفظِ بحيثُ يُفهِمُ وإن لم يكن بالفعل . انتهىٰ مِنْ « حاشية الشيخ يحيى الشاوي » بالاختصار[5] .

قال شيخُنا العلَّامةُ السيِّدُ البُلَيديُّ : (هي نظائرُ في الجملة ، **والمناسبُ لقوله : « وأستعينُ »** : ما دَرَجَ عليه الشارحُ ـ يعني : الأُشْمُونيَّ ـ مِنْ كونه مجازاً ، **وأمَّا الاحتمالُ الثالثُ** : فمُجرَّدُ توسيعٍ لدائرة الاحتمال ؛ لأنَّهُ بعيدٌ نادر)[6] .

---

(١) الذي في « البحر المحيط » للزركشي (٢/ ١٩٦) : أنَّ المانع هو الإمام الآمدي فقط .

(٢) في الأصل : (ونظير) بدل (ونظيره) .

(٣) قال المرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٢٦٢) : (**ونظيرُهُ** : ما أجازه السِّيرافيُّ في قول سيبويهِ رحمه الله : « هـٰذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربية » ؛ أنْ يكونَ وضعُ كلمةِ الإشارة غيرَ مشير بها إلىٰ شيء ليُشِيرَ بها عند الحاجة والفراغِ من المُشار إليه) .

(٤) وذلك كالأسماء قبل التركيب ؛ لا تخلو عن مدلولها ، لـٰكن لعدم التركيب لا عاملة ولا معمولة . انظر « حاشية الشاوي » (ق/ ٥) .

(٥) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٤ ـ ٥) .

(٦) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٩ ـ ١٠) ، وسيأتي تفصيل وتحقيق في المسألة في كلام المُقرِّر في (١/ ١٧٣ ـ ١٨٦) .

وفي **قوله** : (**قال محمَّدٌ. . .**) إلىٰ آخره . . التفاتٌ مِنَ التكلُّم إلى الغَيْبة علىٰ مذهب الجمهور إنْ رُوعِيَ مُتعلَّقُ الجارِّ في البسملة ، وعلىٰ مذهب السَّكَّاكيِّ إن لم يُراعَ[1] .

❀ **قوله** : (**هوَ ابنُ مالِكِ**) **إن قيل** : في كلامه قطعُ النعتِ إلى الرفع معَ عدمِ تعيُّنِ المنعوتِ بدونه .

فيُجابُ : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ هـٰذا مِنْ قَبيل النعت المقطوع ، **بل إمَّا أنْ يكونَ** مِنْ قَبيل نعتِ النكرة بالجملة ؛ بناءً علىٰ قَصْدِ تنكيرِ (محمَّد) واستعمالِهِ في معنىٰ شخصٍ ما مُسمّىً بهـٰذا الاسم ، **وإمَّا أنْ يكونَ** مِنْ قَبيلِ مَحْضِ الاعتراض ؛ لدفع التوهُّمِ الناشئِ مِنَ الاشتراك العارضِ في (محمَّد) .

فإن قلتَ : هو لا يدفعُ التوهُّمَ الناشئَ مِنَ الاشتراك العارضِ في (مالك) أيضاً ، فتميُّزُ (محمَّد) مُتوقِّفٌ علىٰ تميُّزِ (مالك) أيضاً مع عدم تميُّزِهِ .

قلتُ : التوهُّمُ وإن وُجِدَ في (مالك) أيضاً . . لـٰكنَّ مجموعَ (ابن مالك) دافعٌ للتوهُّم[2] ؛ لأنَّهُ غَلَبَ غلبةً قويّةً على المُصنِّف ؛ بحيثُ لا يُفهَمُ منه عندَ الإطلاق غيرُ المُصنِّف .

ولو سُلِّمَ أنَّهُ مِنْ قَبيل النعتِ المقطوع . . فلا نُسلِّمُ عدمَ التعيُّن حقيقةً ؛ لجواز اشتهارِ المُصنِّف بلفظ (محمَّد) وانصرافِهِ إليه عندَ الإطلاق إذا كان المقامُ للكلام علىٰ ما يتعلَّقُ باللغة ، ولو سُلِّمَ فلا نُسلِّمُ عدمَ كفاية [التعيُّن] ادِّعاءً في جواز القطع[3] .

---

(١) انظر « مفتاح العلوم » (ص١٩٩) ، و« مختصر السعد » (ص٢٤٣ـ ٢٤٤) ، و« عروس الأفراح » (١/ ٢٧٢ـ٢٧٣) .

(٢) قوله : (وإنْ وُجد . . . لـٰكنَّ) سيأتي ما فيه تعليقاً في (١/ ٣٣٦) .

(٣) في الأصل : (التعيين) بدل (التعين) .

ولا يَرِدُ وجوبُ حذفِ المبتدأ عندَ القطع إلى الرفع ؛ لأنَّ محلَّهُ : في نعت المدحِ أو الذمِّ أو الترحُّم ، والنعتُ هنا ليس شيئاً مِنْ ذلك . انتهى « ابن قاسم العبَّادي على المتن »[1] .

فعلىٰ جَعْلِها نعتاً لـ (محمَّد) : محلُّها رفعٌ ، ويجوزُ جَعْلُها حالاً لازمةً منه ، وجَعْلُها مستأنفةً[2] ؛ كأنَّهُ قيل : مَنْ محمَّدٌ ؟ فقال : هو ابنُ مالك ، ويصحُّ جَعْلُها اعتراضيةً بينَ القول ومَقُولِهِ ، فلا محلَّ لها من الإعراب ، وفائدةُ الاعتراض : تمييزُ المُصنِّفِ عن غيره ؛ لما فيه مِنَ الاشتراك .

و(مالكٌ) هٰذا جدُّهُ ؛ إذ أبوه اسمُهُ عبدُ الله ، وإنَّما آثَرَ النسبة إليه ؛ لقصد التفاؤلِ بتملُّكِهِ رقابَ العلوم ، كذا قيل .

قلتُ : ولاشتهاره أيضاً به .

والناظمُ رحمه الله تعالىٰ إمامٌ في اللغة والعربيَّة ، له المُصنَّفاتُ العديدةُ العجيبة نَفَعَ اللهُ بها ، دلَّ ذلك علىٰ إخلاصه في العلم ، قال العلَّامة الخطيبُ : ([كان] النوويُّ رحمه الله تعالىٰ مِنْ تلامذته ، وناهيك بذلك !!) انتهىٰ[3] .

كان مالكيَّ الأصلِ ، ثمَّ تشفَّع ، تُوفِّيَ بدمشق الشام لاثنتي عَشْرةَ ليلةً خَلَتْ مِنْ شعبانَ عامَ اثنَينِ وسبعينَ وستِّ مئة وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً[4] .

---

(١) انظر « حاشية البهوتي » (ص ١٠٦) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤٢) ، وما سيأتي في (١/ ١٨٨ـ ١٨٩ ، ٤/ ٢٩٠ـ ٢٩٤) ، ولابن قاسم « نكت على الألفية » لم أستطع الوصول إليها بعد بحث شديد عنها .

(٢) أي : استئنافاً بيانياً ، كما يدل عليه السياق .

(٣) فتح الخالق المالك (١/ ٩٤) .

(٤) وإلىٰ مُدَّة عمره مع تاريخ وفاته أشار ابن غازٍ في قوله : (من الرجز)

قَـد خُبِـعَ ٱبـنُ مـالـكٍ فـي خُبَعَـا وهْوَ ٱبنُ عِهْ كذا حكىٰ مَنْ قد وَعَىٰ

فـ (خُبِعَ) الأوَّل معناه : وُوري وغُطِّي بالتراب ، و(خُبَعَا) الثاني : رمزٌ لوقت وفاته=

والكثيرُ : حذفُ ألفِ (مالك) خطّاً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ مشتهرٌ كثيرُ الاستعمال ، قال بعضُهُم : (وإثباتُها جيِّد) ، وأمَّا (مالك) آخِرَ البيت : فلا يجوزُ حذفُ ألفِهِ ؛ لأنَّهُ صفةٌ .

وقال الفارِضيُّ نقلاً عن السُّيُوطيِّ : كان رحمه الله غايةً في الدِّين المتين ، وصِدْقِ اللَّهْجة ، وكثرةِ النوافل ، وحُسْنِ السَّمْت ، ورِقَّةِ القلب ، وكمالِ العقل ، وغيرِ ذلك ، وُلِدَ سنةَ ثمانٍ وتسعين وخمس مئة ، وقال الذهبيُّ : سنةَ ستٍّ مئةٍ ، أو إحدىٰ وستِّ مئة ، وتُوفِّيَ بدمشقَ ، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأُمَوِيِّ، ودُفِنَ بسَفْحِ قاسيونَ ، وأنشدوا ساعةَ دَفْنِهِ مَرْثيَةً أوَّلُها[1] : [من الخفيف]

يـا [شتـاتَ] الأسمـاءِ والأفعـالِ بعدَ موتِ ٱبنِ مالكَ المِفْضالِ

انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

وبين قوله : (مالِكِ) و(مالِكِ) : الجناسُ التامُّ اللفظيُّ والخَطِّيُّ ؛ كقوله[3] : [من المتقارب]

إذا مَلِـكٌ لـم يكـنْ ذا هِبَـهْ فـدَعْـهُ فـدولتُـهُ ذاهِبَـهْ

فلا إيطاءَ في كلامه أصلاً ، خلافاً لمَنْ وَهِمَ في ذلك .

= علىٰ حساب الجمل ؛ فالخاءُ بست مئة ، والباء باثنين ، والعين بسبعين ، والألف للإطلاق ، و(عِهْ) : رمزٌ لمُدَّة حياته ؛ فالعين بسبعين ، والهاء بخمسة . انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٨) ، وما سبق في (١/ ٣٨) .

(١) المرثية لشرف الدين الحصني ، وقد أوردت بعضاً منها أثناء ترجمة الناظم . انظر (١/ ٣٩) ، وفي الأصل : (يا ثبات) بدل (يا شتات) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/ ١٣٠ ، ١٣٤) ، و« تاريخ الإسلام » (٥٠/ ١٠٩) .

(٣) البيت لأبي الفتح البستي في « ديوانه » (ص٤٠) ، وانظر « مختصر السعد » (ص٧٤٦ـ ٧٤٧) ، و« عروس الأفراح » (٢/ ٢٨٥) .

❁ **قوله** : (**أَحمَدُ**. . .) إلى آخره : بفتح الميم : مضارعُ (حَمِدَ) بكسرها ؛ كـ (فَهِمَ يَفهَمُ) ، **وكان مُقتضى الظاهر أنْ يقولَ** : (**يحمدُ**) بياء الغَيْبة ، لـٰكن التفتَ مِنَ الغَيْبة إلى التكلُّم[1] .

واختار صيغةَ المضارعِ على الاسميَّة والماضَوِيَّة ؛ لما فيها مِنَ الإشعار بالاستمرار التجدُّديِّ المناسبِ للمقام ، وكلٌّ مِنَ الاسميَّة والماضَوِيَّةِ لا تُفِيدُ ذلك ؛ **فإن الأُولىٰ وإنْ أَشْعرَتْ بالاستمرار** لـٰكن لا تُفِيدُ التجدُّدَ ، **والثانيةَ وإن أفادتِ التجدُّدَ** لـٰكن لا دَلالةَ لها على الاستمرار ، **كما هو ظاهرٌ** .

فالاستمرارُ في (أحمدُ) : مِنْ كونِهِ مضارعاً ، **والتجدُّدُ** : مِنْ كونِهِ فعلاً ، ومعناه : مُجرَّدُ الحصولِ ولو مرَّةً ، لا كما يُتوهَّمُ ، نبَّه عليه ابنُ قاسم ؛ فقولُ الأُشْمُونيِّ : (محامد لا تزالُ تتجدَّدُ)[2] . . صحيحٌ بالنظر لخصوص المقام .

أو يُقالُ : اختار صيغةَ المضارع ؛ لأبلغيَّتها ؛ إذ هي تَصدُقُ بالثناء على الله بجميع صفاتِهِ وببعضها الأعمِّ ، بخلاف الاسميَّةِ ؛ فإنَّها إنَّما تُفِيدُ الثناءَ على الله بصفةٍ واحدة ؛ وهي مالكيَّةُ الحمدِ أو استحقاقُهُ .

وإنَّما ابتدأ القرآنُ بها[3] ؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تعليمٍ ، والمناسبُ له التعيينُ ، فليس أحدُهُما أبلغَ على الإطلاق ، كما حقَّقه ابنُ قاسم[4] .

وإنَّما أسند الحمدَ أوَّلاً إلىٰ لفظ (الربِّ) المُشعِرِ بمعنى التربيةِ التي هي مِنْ

---

(١) وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ جملة (أحمد) حالية ، وانظر ما سيأتي في (١/ ١٩٠) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٣) ، وانظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٩) .

(٣) أي : بالجملة الاسمية .

(٤) انظر « الآيات البينات » (١/ ٢٢ـ ٢٣) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٥) .

جملة النِّعَمِ . . إشارةً إلى الحمد عليها ، وثانياً إلىٰ لفظ الجلالةِ الدالِّ على الذات العَلِيَّةِ ؛ إشارةً إلى الحمد للذات ؛ قصداً إلى استحقاق اللهِ الحمدَ لوصفِهِ ولذاته[1] .

وإنَّما قدَّم الأوَّلَ ؛ لأنَّ الحمدَ في مقابلة النعمةِ واجبٌ ـ بمعنىٰ : أنَّهُ يقعُ واجباً ، لا بمعنىٰ : أنَّهُ يجبُ ابتداءً ـ وما ليس في مقابلةِ نعمةٍ مندوبٌ ، **والأوَّلُ أفضلُ وأكثرُ ثواباً** ، فكان أهمَّ مِنْ هٰذه الجهةِ عنده .

وهٰذه الجملةُ : إمَّا خبريَّةٌ ، أو إنشائيَّةٌ ، والحمدُ حاصلٌ بها علىٰ كلا التقديرَينِ ، كما تقرَّر في مَحَلِّهِ .

و(**اللهَ**) : عطفُ بيانٍ ، أو بدلٌ ، **والأوَّلُ أَوْلىٰ** ؛ لِمَا اشتهرَ أنَّ المُبدَلَ منه في نيَّةِ الطَّرْحِ ، والطرحُ هنا لا يُناسِبُ قصدَ الحمدِ على النعمة ؛ لأنَّهُ يَقتضِي كونَهُ مقصوداً غيرَ مطروحٍ .

وقد يُقالُ : **بل الثاني أَوْلىٰ** ؛ لاقتضائه تَكْرارَ الحمد ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العاملِ ؛ فهو جملةٌ أخرىٰ ، **فليُتأمَّلْ** ، كذا نُقِلَ عن ابن قاسم في بعض كتاباته[2] .

❁ **قوله** : (ربِّي) ، **والربُّ في الأصل** : مصدرٌ بمعنى التربية ؛ وهي تبليغُ الشيءِ إلىٰ كمالِهِ شيئاً فشيئاً ، سُمِّيَ به المالكُ ؛ لأنَّهُ يحفظُ ما يملكُهُ ويُربِّيه ، ولا يُطلَقُ علىٰ غيره تعالىٰ إلا مُقيَّداً ؛ كـ (ربِّ الدار) ، و(ربِّ الدابَّة) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٤١] ، وقولُهُ : ﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ

---

(١) ذكر الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٣٧) أن في عبارة الناظم إشارةً إلىٰ حمد الفعل والذات والصفة ؛ فالأول : (ربي) ، والثاني : (الله) ، والثالث : (خير مالك) .

(٢) انظر « حاشية ابن قاسم على مختصر السعد » (ق/ ٩١ ـ ٩٢) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤٢) .

رَبِّكَ ﴾ [يوسف : ٥٠] ، وما في « الصحيحَين » : « لا يَقُلْ أحدُكُم : ربِّي - أي : لسيِّده - ولْيَقُلْ : سيِّدي أو مَوْلاي »[١] . . فالنهيُ فيه للتنزيه ، ذَكَرَهُ المُناويُّ[٢] .

ويُطلَقُ الربُّ علىٰ خمسةَ عشرَ معنىً جمعتُها في قولي : [من الطويل]

قريبٌ مُحِيطٌ مالكٌ ومُدبِّرٌ   مُرَبٍّ كثيرُ الخيرِ والمُولِي للنِّعَمْ
وخالقُنا المعبودُ جابِرُ كَسْرِنا   ومُصلِحُنا والصاحبُ الثابتُ القَدَمْ
وجامعُنا والسيِّدُ ٱحفَظْ فهٰذهِ   معانٍ أَتَتْ للربِّ فٱدْعُ لمَنْ نَظَمْ

❀ قوله : (اللهَ) عَلَمٌ ؛ أي : اسمٌ للذَّات العَلِيَّة ، وهو جزئيٌّ شخصيٌّ ، لٰكن لا يُعبَّرُ بذلك ؛ تأدُّباً في حقِّهِ تعالىٰ ، وليس عَلَماً بالغلبة التحقيقيَّةِ ولا التقديريَّة ، خلافاً لِمَا في حواشي « الأُشْمُونيِّ »[٣] .

وقولُهُ : (أحمدُ . . .) إلىٰ آخر « الألفيَّة » : في محلِّ نصبٍ بـ (قال) ، وإليه الإشارةُ بقول بعضِهِم[٤] : [من الرجز]

حاجَيْتُكُم معشرَ جمعِ النُّبَلَا   المُعرِبِينَ مُفرداً وجُمَلَا
ما ألفُ بيتٍ غيرَ شطرٍ نُصِبَتْ   بوَتَدٍ منها رُقِيتُم للعُلَا

أي : فإنَّ (قال) وَتَدٌ مفروقٌ صورةً ، وقد قلتُ مُجيباً عن ذلك :

---

(١) صحيح البخاري (٢٥٥٢) ، صحيح مسلم (١٥/٢٢٤٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) شرح الأربعين النووية (ق/ ٣) للمناوي .
(٣) انظر « حاشية المدابغي » (١/ق٥) ، و« حاشية الحفني » (١/ق٥) .
(٤) ألغز بالبيتين ابن غاز ، كما في « الأنوار البهية » (ق/ ٥) ، و« حاشية ابن حمدون على المكودي » (ص١٧) ، وأوردهما الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق٦) دون عزو .

جـوابُـهُ ألفيـةُ ٱبـنِ مـالـكٍ مَحَلُّها نصبٌ بـ (قالَ) فٱعْقِلَا
وٱستَثْنِ شَطْرَها الذي قد بُدِئتْ بــهِ وذاكَ اللُّغــزُ أمــرٌ سَهُــلَا

قال ابنُ قاسمٍ : (قد يُقالُ : لِمَ أتىٰ بجملة الحمد فعليّةً ، وبجملة البسملة محتملةً للفعليّة والاسميّة ؟

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ : أتىٰ بجملة الحمد فعليّةً ؛ لأنَّها أبلغُ كما تقدَّم ، وبجملة البسملة محتملةً ؛ إشارةً إلىٰ حصولِ المقصودِ مِنَ التبرُّك على التقديرَينِ مِنْ غير ظهورِ أبلغيَّةِ أحدِهما في المقصود) انتهىٰ .

❁ قوله : (خيرَ مالِكٍ) بالنصب : بدلٌ مِنْ (ربِّي) ، أو مِنَ (اللهَ) علىٰ مذهب غيرِ الجمهورِ ؛ مِنْ جواز الإبدالِ مِنَ البدل ، قال الشَّنَوَانيُّ : (ولا تهافتَ فيه ؛ لأنَّ قصدَهُ وعدمَهُ باعتبارَينِ)[١] ، وذهب الجمهورُ : إلىٰ منعه في غير بدلِ النداءِ[٢] .

أو منصوبٌ علىٰ أنَّهُ حالٌ لازمةٌ .

قال الشيخُ يحيىٰ : (وقولُهُ : « خيرَ مالك » علىٰ إرادة الجنس ؛ أي : المالِكِينَ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة : ٤١])[٣] .

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/٢) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق٥) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٦) .

(٢) في هامش الأصل : (والمعتمد : أنَّهُ ليس بدلاً ؛ لئلا يلزمَ تعدُّدُ البدل ، وهو ممنوع ، والأحسن : أن يكونَ حالاً مِنْ لفظ الجلالة ؛ أي : حالاً لازمة ؛ أي : ربِّي اللهَ حالةَ كونه خيرَ مالك ، أو أنَّهُ مفعولٌ لفعل محذوف ؛ أي : أمدحُ خيرَ مالك . انتهىٰ) ، وفي جعله حالاً لازمةً إيهامُ تقييدِ الحمد ببعض الصفات ، كما قال ابن قاسم ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُهُ منصوباً بنحو (أمدح) ، وانظر « حاشية ابن قاسم » (ق/٢) ، و« حاشية الصبان » (١/٤٢) ، و(١/١٩٢) .

(٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/٨) .

٢ـ مُصلِّياً على النبيِّ المُصْطفىٰ   وآلِهِ المُستكمِلِينَ الشَّرَفا

❀ **قوله** : (**مُصلِّياً**) حالٌ مُقارِنةٌ مِنْ فاعلِ (أحمدُ) ، ومُقارَنةٌ لفظِ لآخرَ معناها البعديَّةُ ، وليستْ حالاً [مَنْوِيَّةً](١) ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنْ تَرْكِ الصلاةِ(٢) .

والصلاةُ معناها مِنَ الله : الرحمةُ ، **ومِنَ الملائكة** : استغفارٌ ، **ومِنْ غيرهم** : تضرُّعٌ ودعاءٌ ؛ فهي مشتركةٌ اشتراكاً لفظيّاً ؛ كـ (عين) ؛ فالوضعُ فيها مُتعدِّدٌ .

وصوَّب في « المغني » : أنَّها مشتركةٌ اشتراكاً معنويّاً ؛ لأنَّها موضوعةٌ بوضعٍ واحدٍ للعطف ؛ فإن أُضِيفَ إلى الله كان بمعنى الرحمة . . . إلىٰ آخره ، وأطال في بيان ذلك(٣) .

وناقشه الدَّمَامِينيُّ وغيرُهُ في ذلك(٤) ؛ **ومِنْ جملةِ ما ناقشه بعضُهُم** : [قولُهُ](٥) : قد يُمنَعُ أنَّ الاستغفارَ والدعاءَ نفسُ العطف ، **ومنها** : أنَّهُ قال : لو كان معناها الرحمةَ لَمَا حَسُنَ ؛ إذ لا يَحسُنُ تفسيرُ القاصرِ بالمُتعدِّي .

ونُوقِشَ أيضاً : بأنَّ نفيَ الحسنِ ممنوعٌ ؛ إذ لا قُبْحَ في تفسير (مررتُ) بـ (جاوزتُ)(٦) .

---

(١) في الأصل : (معنوية) ، والتصويب من « حاشية الصبان » (١/ ٤٣) .
(٢) وذلك لأنَّ نية الصلاة ليست بصلاة . « صبان » (١/ ٤٣) .
(٣) مغني اللبيب (٢/ ٧٦٤) ، واختاره قبله السهيلي في « نتائج الفكر » (ص٤٧) .
(٤) انظر « حاشية الدماميني على المغني » (ق/ ٢٨٠) .
(٥) في الأصل : (بقوله) بدل (قوله) .
(٦) انظر « حاشية الشُّمُنِّي على المغني » (٢/ ٢٤٥) ، و« حاشية الدسوقي على المغني » (٢/ ٣١٣ـ ٣١٤) .

❁ **قوله** : (**على النبيِّ**) بتشديد الياء ؛ مِنَ النَّبْوة ؛ أي : المكانِ المرتفع ؛ لرفعةِ رُتْبَتِهِ على غيره من الخَلْق ، أو بالهمز مِنَ النَّبَأ ؛ وهو الخبرُ ؛ لأنَّهُ مُخبِرٌ عن الله .

فعلى الأوَّلِ : هو (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) أو بمعنىٰ (فاعل) ، **وعلى الثاني** : بمعنىٰ (فاعلٍ) أو (مفعول) ؛ **ففي كلام الشارح الأُشْمُونيِّ** : احتباكٌ[1] ، وهو نوعٌ حَسَنٌ مِنْ أنواع البديع .

❁ **قوله** : (**المُصْطفىٰ**) **أصلُهُ** : (مُصْتَفَوٌ) ؛ قُلِبتِ التاءُ طاءً ؛ للقاعدة ؛ وهي أنَّ التاءَ متىٰ وقعتْ بعدَ حرفٍ مِنْ حروف الإطباق الأربعةِ . . **تُقلَبْ** طاءً ، وقد أشار إليها بقوله فيما سيأتي : (طا تا افتعالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطبَق)[2] ، والواوُ ألفاً[3] ؛ لتحرُّكها مع انفتاحِ ما قبلَها ؛ على القاعدة أيضاً ؛ أي : المُختار[4] .

وفي نسخة : (على الرسول) قال ابنُ قاسمٍ : (**قد يَرِدُ عليه** : **أنَّهُ** شافعيُّ المذهب ، ومذهبُ الشافعيِّ أنَّ التعبيرَ بـ « الرسول » مكروهٌ ؛ **إلا أنْ يدَّعيَ هو** تقييدَ الكراهة بغيرِ سياقٍ فيه تعظيمٌ ، نظيرُ ما اعتمده بعضُ شيوخِنا مِنْ تقييدِ حُرْمةِ النداءِ بـ « يا محمد » بذلك ؛ حتىٰ أجاز نحوَ : « يا مُحمَّدُ ؛ الشفاعةَ »[5] ، ووقوعُهُ هنا معمولاً للصلاة ، ووصفُهُ بـ « المُصْطفىٰ » . . تعظيمٌ أيُّ تعظيم .

واختار « الرسولَ » على « النبيِّ » ؛ لأنَّهُ أخصُّ ، ولأنَّ الرسالةَ أشرفُ مِنَ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٤) ، وسيأتي تعريف الاحتباك في (٣/ ٥٣٣) .
(٢) انظر (٥/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤) .
(٣) أي : قلبت الواو ألفاً في (مُصْتَفَو) .
(٤) هو تفسير لـ (المصطفىٰ) .
(٥) انظر « حاشية الرملي على الأسنىٰ » (٣/ ١٠٥) .

النُّبُوَّة ، والمُرادُ مِنَ « المُصْطفى » : المُختارُ مِنَ الخَلْق ليدعوَهم إلى الله) انتهىٰ .

❁ **قوله** : (وآلِهِ) قال ابنُ قاسمٍ : (اقتصارُهُ على الآل وتركُ الصَّحْب . . يحتملُ لأنَّهُ يرىٰ رأيَ الشيخِ ابنِ عبد السلام ؛ أنَّهُ لا يُستحَبُّ الصلاةُ إلا علىٰ مَنْ وردتِ الصلاةُ عليه ، وقد وردتْ على الآل دونَ الصَّحْب ، أو لأنَّهُ أراد بالآل أتقياءَ أُمَّتِهِ ، فيشملُ أيضاً الصحبَ وغيرَهُم) انتهىٰ[1] .

واقتصارُ الأُشْمُونيِّ علىٰ أقاربه صلَّى الله عليه وسلَّم مِنْ بني هاشمٍ وبني المُطَّلِب[2] . . لعلَّهُ لأجل قوله : (المُستكمِلِينَ الشَّرَفا) ؛ فإنَّهُ لو فُسِّرَ بالأَتْبَاع لم يتأتَّ الاتِّصافُ بما ذكر ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الأتباعَ مُستكمِلينَ الشَّرَفَ باعتبار الإيمانِ بسيِّد وَلَدِ عدنان[3] ؛ إذ هو علىٰ أكمل الحالات ، فتأمَّلْ .

❁ **قوله** : (المُستكمِلِينَ) جمعُ (مُستكمِل) ؛ أي : الكامِلِينَ ؛ أي : التامِّينَ الشَّرَفَ ؛ فالسينُ ليستْ للطَّلَب ؛ إذ لا يلزمُ مِنْ طَلَبِ الكمالِ حصولُهُ ـ وهو حاصلٌ لهم ـ بل يَقتضِي عدمَ حصولِهِ ؛ لأنَّ الحاصلَ لا يُطلَبُ .

وقد يُقالُ : يصحُّ أنْ يكونَ للطَّلَب ؛ بأنْ يُرادَ بالكمال : الزائدُ علىٰ ما حَصَلَ لهم ؛ إذ الكمالُ مَقُولٌ بالتشكيك .

فـ (الشرفا) على الأوَّل : منصوبٌ على التشبيه بالمفعول ؛ كـ (الحسن الوجهَ) ، وعلى الثاني : منصوبٌ على المفعوليَّة .

و(الشَّرَفا) بفتح الشين[4] ؛ أي : العُلُوَّ ، وبعضُهُم ضبطه بضمِّ الشين

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٥) .

(٣) قوله : (مُستكمِلينَ) كذا في الأصل ، وسيأتي التركيب نفسه والتعليق عليه في (١/ ١٩٧) .

(٤) وهو الرواية المشهورة .

جمعَ (شَرِيف) ؛ كـ (عَظِيمٍ وعُظَمَاءَ) ؛ فيكونُ وصفاً ، ويكونُ معمولُ (المُستكمِلِينَ) محذوفاً ؛ أي : كلَّ مجدٍ ونحوه ، قيل : وهـٰذا الضبطُ أَوْلىٰ ؛ لِمَا في الحذف مِنَ الإيذان [بالعموم] الأنسبِ بمقام المدح[١] .

٣ـ وأستعينُ اللهَ في ألفيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ

❀ قوله : (وأستعينُ اللهَ) ؛ أي : أطلبُ منه الإعانةَ في نَظْمِ ألفيَّةٍ ، وإنَّما احْتَجْنا إلىٰ تقدير هـٰذا المضاف ؛ لأنَّ الألفيَّةَ بمعنى المنظومةِ ، وهي لا يُستعانُ عليها ، وفي تقدير الأُشْمُونيِّ : (قصيدة). . نَظَرٌ[٢] ؛ لأنَّ القصيدةَ عندَهُم ما لم يختلفْ رَوِيُّها ؛ كـ « الشاطبيَّة » و« الهَمْزيَّة »[٣] .

وأصلُ (أَستعِينُ) : (أَستَعْوِنُ) ؛ نُقِلتْ حركةُ الواوِ إلى الساكن قبلَها ، فقُلِبتِ الواوُ ياءً .

ثمَّ إنَّ الإعانةَ وما تصرَّف منها إنَّما جاءتْ مُتعدِّيةً بـ (علىٰ) ، والمُصنِّفُ قد عدَّاها بـ (في) ، فيحتملُ : أنْ يكونَ في الكلام استعارةٌ تبعيَّةٌ ؛ حيثُ شبَّه الاستعلاءَ المُطلَقَ الذي هو مُتعلَّقُ معنى الحرف . . بالظرفيَّة المُطلَقة ، واستعار (في) [بتبعيَّة] ذلك التشبيه[٤] ، كما قيل به في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] .

---

(١) في الأصل : (بالمعمول) ، والتصويب من « حاشية الصبان » (١/ ٤٤) .

(٢) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٥) .

(٣) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٦) : (ويُمكِنُ أن يُقالَ : سمَّاها قصيدةً من حيثُ مشابهتُها للقصيدة في تعلُّق بعضِها ببعض ، وفي كونها من بحرٍ واحد ، فتدبَّرْ) .

(٤) في الأصل : (تبعية) بدل (بتبعية) ، والتصويب مما سيأتي في (١/ ٢٠٠) .

ويحتملُ : أنَّهُ ضمَّن معنىٰ (أستعينُ) : (أستخيرُ)[1] ؛ **إمَّا تضميناً نَحْويّاً** ؛ وهو إشرابُ كلمةٍ معنىٰ كلمةٍ أخرىٰ لتتعدَّىٰ تعديتَها ، **قال شيخُنا** العلَّامة السيِّدُ البُلَيديُّ : (وفي كونه سماعيّاً ، أو مَقِيساً . . **خلافٌ** ، **والراجحُ** : الأوَّلُ ، وفي كونه حقيقةً ، أو مجازاً ، أو مِنْ قَبيل مُستتبَعاتِ التراكيبِ التي تُفهَمُ مِنَ اللفظ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ مستعملاً فيها[2] . . **تَرَدُّدٌ** .

وإمَّا بيانيّاً ؛ بأنْ يُقدَّرَ حالٌ مِنْ فاعل الفعلِ المذكور ، **وهو مُطَّرِدٌ** ، **فيُرجَّحُ** على النَّحْوي ، فيكونُ التقديرُ : « أستعينُ مُستخِيراً في ألفيَّة ») انتهىٰ[3] .

والأوَّلُ أَوْلىٰ لوجهَينِ :

الأوَّلُ : أنَّ الاستخارةَ تَقتضِي التردُّدَ ، والمُصنِّف جازمٌ ؛ لشروعه في الفعل علىٰ وجهٍ خاصٍّ .

الثاني : أنَّ ارتكابَ التجوُّزِ في الحرف أخفُّ منه في الفعل .

ويحتملُ : أنَّهُ عدَّاهُ بـ (في) علىٰ لغةٍ قليلة ، كما أفاده المُعرِبُ والخطيبُ[4] .

واعلَمْ : أنَّ لهم **تضميناً نحويّاً** ، **وتضميناً بيانيّاً** ، وقد تقدَّما ، **وتضميناً عَرُوضيّاً** ؛ وهو توقُّفُ آخِرِ البيتِ على الذي بعدَهُ ، وقد استعمله الناظمُ في

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٧) : (أحسن منه : معنىٰ « أرجو » ونحوِهِ ؛ لِمَا عرفتَ أنَّ الاستخارة قبل الفعل للمُتردِّد) .

(٢) قال السيالكوتي في « حاشيته على المطول » (ص ٥٣٧) : (**مستتبعات التراكيب** : هي المعاني التضمُّنيَّة والالتزاميَّة التي تُفهَم في ضمن المدلولات المطابقيَّة من غير تعلُّق قصد المُتكلِّم بها) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق١٧) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٩) ، فتح الخالق المالك (١/ ٨٦) .

مواضعَ من « الألفيَّة » ؛ كقوله : (إنْ عَرِيا) ؛ فإنَّ قولَهُ : (مِنْ نونِ. . .) إلىٰ آخره مُتعلِّقٌ به[1] .

وتضميناً بديعيّاً ؛ وهو اشتمالُ النَّظْمِ علىٰ بيتٍ أو نصفِهِ مِنْ كلام الغير ، وقد استعمله الناظمُ في قوله : (وأنشدوا : لا أقعدُ الجُبْنَ. . .) إلىٰ آخره[2] ، أفاده الطَّبَلاوِيُّ بخطِّهِ .

والحاصلُ : أنَّ « الألفيَّةَ » قد اشتملتْ علىٰ أقسام التضمين الأربعة[3] .

❁ **قوله : (مقاصدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ)** ؛ أي : فيها[4] ؛ صفةٌ لـ« ألفيَّة » .

استُشكِلَ : بأنَّهُ مُخالِفٌ لقوله الآتي في آخر الكتاب : (علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ) .

وأُجِيبَ بأجوبةٍ ؛ **منها** : أنَّ ما هنا مبنيٌّ على المبالغة ، والآتيَ علىٰ بيان الواقع ، **أو يحتملُ** : [أنَّ] ما هنا علىٰ ما قصده في الابتداء ، والآتيَ علىٰ ما اتَّفقَ له ؛ لوجودِ مانعٍ ممَّا قَصَدَهُ ، أو تغيُّرِ اجتهادِهِ عمَّا قَصَدَهُ ، أو بتقدير المضاف هنا ؛ أي : جُلُّ مقاصدِ النحوِ[5] .

قال بعضُهُم : (**ولا حاجةَ إلىٰ هٰذا كلِّهِ ؛ لأنَّ** « مقاصدُ النحو » صفةٌ لـ« ألفيَّة » المطلوبِ الإعانةُ عليها ، وليس إخباراً بحال « الألفيَّة » حتىٰ يحصلَ

---

(١) انظر (١/ ٣٤٦ـ ٣٤٧) .

(٢) انظر (٣/ ٢٦٤ـ ٢٦٥) .

(٣) بقي أنَّهُ لم يتكلَّم على « الألفية » مِنْ حيثُ عددُ أبياتها ، وقد ذكره في « الحاشية » نقلاً عن السيوطي ؛ فقال : (عِدَّتُها ألفُ بيت ، أو ألفان ؛ بناءً علىٰ أنَّ كلَّ شطر بيت) . انظر (١/ ٢٠٠ـ ٢٠١) .

(٤) **أشار بهٰذا** : إلىٰ أنَّ الباء في (بها) للظرفية ، وسيأتي بعد قليل عن بعضهم أنَّها للسببية .

(٥) وانظر ما سيأتي في (١/ ٢٠١ـ ٢٠٢ ، ٥/ ٥٩٧ـ ٥٩٩) .

التناقضُ ؛ فإنَّهُ إنَّما يكونُ بين قضيَّتَينِ خبريَّتَينِ ، **والحاصلُ** : **أنَّهُ** سأل اللهَ « ألفيَّةً » بهـٰذه الصفة ، ولا يلزمُ أنْ يُعطَىٰ عينَ ما سأل ، أو الباءَ للسببيَّة ، ولا تناقضَ ؛ لأنَّ صغارَ الكُتُبِ تُوصِلُ إلىٰ كبارها) انتهىٰ .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : ما ذَكَرَهُ الإمامُ [القَرَافيُّ] في « الفروق »[1] ؛ مِنْ أنَّ الدعاءَ بالمُحالِ عادةً لا يجوزُ[2] ؛ **فالمَخْلَصُ مِنْ هـٰذا** : تقديرُ المضاف ، **تأمَّلْ** .

قال الحافظُ السُّيُوطيُّ عن مُدرِّسٍ أنَّهُ قالَ : أراد الناظمُ بقوله : (مقاصدُ النحو . . .) إلىٰ آخره كتاباً له في النحو اسمُهُ « المقاصد » ، وإنَّهُ نَظَمَهُ في « الألفيَّة » .

وأقولُ : هـٰذا قولُ مَنْ لا خبرةَ له ؛ **أمَّا أوَّلاً** : فليس للمُصنِّف كتابٌ يُسمَّى « المقاصدَ » ، وقد تتبَّعتُ أسماءَ كُتُبِ ابنِ مالكٍ ، وما ذكره النُّحاةُ والمُؤرِّخونَ ، فلم أَرَ مَنْ ذَكَرَ هـٰذا في أسماء كتبِهِ .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ له كتاباً يُسمَّى « الفوائد » ؛ وهو الذي اختصرَ منه « التسهيلَ » ؛ ولذلك سمَّاه : « تسهيلَ الفوائدِ وتكميلَ المقاصد » ، فإن كان هـٰذا المُدرِّسُ أشار إلىٰ هـٰذا . . فلا يصحُّ ما ادَّعاه ؛ لأنَّ الكتابَ المذكورَ جامعٌ ، ليس في النحو أجمعُ منه ، فكيف يُظَنُّ أنَّ « الألفيَّة » نُظِمَ فيها هـٰذا الكتابُ والذي فيها لا يبلغُ خُمُسَ ما فيه ؟! فإنَّ « الألفيَّةَ » فيها ثُلُثُ ما في « الكافية » أو نصفُها ، و« الكافيةَ » فيها نصفُ ما في « التسهيل » أو أرجحُ قليلاً ، و« التسهيلَ » فيه ما في بعضِ هـٰذا الكتابِ ؛ إمَّا نصفُهُ أو أكثرُ قليلاً

---

(١) في الأصل : (الغزالي) بدل (القرافي) .

(٢) انظر « الفروق » للقرافي (٤/٢٦٨) .

بحسَب الظنِّ ؛ فإنِّي لم أقفْ عليه ، فكيف يُتصوَّرُ أنْ تكونَ « الألفيةُ » التي هي مختصرٌ مِنْ مختصرٍ حاويةً لِمَا في المبسوط الأصليِّ ؟!

وممَّا يزيدُ ما قاله فساداً : أنَّهُ لو كان المُرادُ بـ (مقاصد النحو) اسمَ كتاب . . لكان مفرداً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ ، فلم يكن يجوزُ الإخبارُ عنه بـ (محويَّةْ) ، بل كان يقولُ : (مَحْوِي) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

والمُرادُ بـ (مقاصد النحو) : عِلْمَا الإعرابِ والصَّرْفِ ؛ لاحتواء « المنظومةِ » عليهما ؛ فلا جَرَمَ أراد بـ (النحو) ما يشملُ العِلْمَينِ .

وعلمُ الصَّرفِ : ما يُبحَثُ فيه عن صحَّة الكلمةِ واعتلالِها ونحوِهما ؛ فيُقالُ مثلاً : (ضَرَبَ) : سالمٌ ، و(وَعَدَ) : مُعتلُّ الفاء ، و(قال) : أَجْوفُ ، و(رمىٰ) : ناقصٌ ، و(وَفَىٰ) : لفيفٌ مفروقٌ ، و(شَوَىٰ) : لفيفٌ مقرون ، و(أَخَذَ) : مهموزُ الفاء ، و(سَأَلَ) : مهموزُ العين ، و(قَرَأَ) : مهموزُ اللام ، وهٰكذا ، أفاده الطَّبَلاوِيُّ ، وقد نَظَمْتُ ما اصطلح عليه علماءُ الصرف في ذلك ؛ فقلتُ : [من الطويل]

صحيحٌ ومهموزٌ كذاكَ مُضاعَفٌ ... مثالٌ إذا ما اعتَلَّ فاءً كفا (وَعَدْ)
ومُعتَلُّ عينٍ نحوُ (قالَ) فأجوفٌ ... ومُعتلُّ لامٍ ناقصٌ قُلْ (غَزَا) وَرَدْ
لفيفٌ إذا ما اعتلَّ عيناً ولامُهُ ... وذاكَ هوَ المقرونُ نحوُ (هَوَى الرَّشَدْ)
وبالفَرْقِ صِفْ مُعتَلَّ لامٍ وفائِهِ ... كنحوِ (وَقَىٰ ربِّي مِنَ السُّوءِ والنَّكَدْ)
ومُعتَلَّ فا والعينِ كـ (اليومِ) سَمِّهِ ... بمُعتَلِّ مجموعٍ أَمِنْتَ مِنَ الكَمَدْ
كمُعتَلِّ فا والعينِ واللامِ نحوُ (يا) ... وقد تمَّ أقسامٌ لذي الصَّرْفِ في الأَبَدْ[2]

---

(١) نكت السيوطي (ق/٢٥٧ـ ٢٥٨) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/١٣١ـ ١٣٣) ، وما سيأتي في كلام المُقرِّر (٥/٥٩٩ ـ ٦٠٢) .

(٢) قوله : (نحو : « يا ») ؛ أي : من أسماء حروف المعجم ؛ كـ (ياء) و(باء) =

وقوله : (**بها مَحْوِيَّهْ**) ؛ أي : فيها ؛ **فالباءُ بمعنىٰ (في) الظرفيَّة** ، وهو مِنْ ظرفيَّة المدلول في الدالِّ ؛ لأنَّ (المقاصدَ) معانٍ ، و« الألفيَّة » اسمٌ للألفاظ باعتبار دَلالتِها على المعاني ، **ويصحُّ أنْ تكونَ الباءُ سببيةً** ، وصلةُ (مَحْوِيَّهْ) محذوفةٌ ؛ أي : مَحُوزةٌ للمُشتغِلِ بسببِها .

وأصلُ (مَحْوِيَّهْ) : (مَحْوُوْيَةٌ) ؛ قُلِبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً ؛ لاجتماعها مع الياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون ، [ثمَّ] قُلِبتِ الضمَّةُ كسرةً[1] ؛ لأجل الياء .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ مَنْ أراد الخوضَ في عِلْمٍ مِنَ العلوم على الوجه الأَتَمِّ . . **لا بدَّ أنْ يعرفَ حدَّهُ وموضوعَهُ وغايتَهُ وفائدتَهُ** ؛ ليكونَ علىٰ بصيرةٍ في طَلَبه .

فحدُّ هٰذا العِلْمِ الذي نحن بصَدَدِهِ : عِلْمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمة إعراباً وبناءً .

وموضوعُهُ : الكلماتُ العربيَّة ؛ لأنَّهُ يُبحَثُ فيها عن الحركات الإعرابيَّةِ والبنائيَّة .

وغايتُهُ : الاستعانةُ به علىٰ فَهْمِ كلامِ الله تعالىٰ وكلامِ رسولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، والاحترازُ عن الخطأ في اللِّسان .

وفائدتُهُ : معرفةُ صوابِ الكَلِمِ مِنْ خَطَائه .

وقد تظافرتِ الرواياتُ علىٰ أنَّ أوَّلَ مَنْ وَضَعَ النحوَ : أبو الأسود الدِّئَلِيُّ ؛

= و(تاء) ؛ فالأصل فيها علىٰ مذهب أبي علي الفارسي : (يَوَي) و(بَوَي) و(تَوَي) ، وعند غيره : (يَيَي) و(بَيَي) و(تَيَي) ؛ تحرَّكت العينُ وانفتح ما قبلَها فقُلبت ألفاً ، ثمَّ قُلبت اللام همزةً ؛ لتطرُّفها . انظر « شرح الشافية » للرضي (٣/ ٧٥) ، و« المساعد » (٤/ ٢٣) .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق ، وستأتي مثبتةً في كلام المُحشِّي في (١/ ٢٠٣) .

نسبةً إلىٰ (دِئَل) كـ (عِنَبٍ)[1] ، كما في « القاموس »[2] ، وأنَّهُ أخذه أوّلاً عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله تعالىٰ عنه[3] ، وكان أبو الأسودِ كوفيَّ الدار بصريَّ المنشأ ، ومات وقد أَسَنَّ ، مات سنةَ سبعٍ وستِّين[4] .

قال الكَرْمانيُّ في « شرح صحيح البخاريِّ » : (وأبو الأسود : بفتح الهمزة ، اسمُهُ : ظالمُ ـ بإعجام الظاء ـ ابنُ عمرٍو بن سفيان ، مِنْ سادات التابعين ، وَلِيَ البَصْرةَ ، وهو المشهورُ بـ « الدُّؤَليِّ » ، وفيه اختلافاتٌ ؛

---

(١) واتَّفقوا علىٰ أنَّ أولَ مَنْ وضع التصريف معاذُ بن مسلم الهرَّاء ، وهو تلميذ أبي الأسود رحمهما الله تعالىٰ .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٣٦٢)، وصوَّب الزَّبيدي في « التاج » (٢٨/ ٤٦٤) أنَّهُ منسوبٌ إلىٰ (دُئِل) بضمٍّ فكسر، والنسبة إليه : (دُؤَلي) ، وانظر ما سيأتي في (٥/ ٣٦٧ـ٣٦٨) .

(٣) ورُوي أنه علَّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب ، وقال له : انحُ هـٰذا النحوَ ، فشرع في وضع الأبواب ، وكان ممَّا ذكره أبو الأسود : حكمُ (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) ، ولم يذكر (لـٰكنَّ) ، فأمره سيدُنا عليٌّ رضي الله عنه أن يزيدها ، فزادها .

(٤) وخَلَفَ أبا الأسود خمسةُ نَفَرٍ : عَنْبَسَةُ الفيل ، وميمون الأقرن ، ويحيى بن يَعْمَر العَدْواني ، وولدا أبي الأسود ؛ عطاء ، وأبو الحارث ، ثم خَلَفَ هـٰؤلاء عبدُ الله بن إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، ثمَّ خَلَفَهُمُ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي ، ثمَّ سيبويهِ والكِسَائيُّ ، ثمَّ صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيّاً وبصريّاً ، ثمَّ خَلَفَ سيبويهِ أبو الحسن الأخفشُ الأوسط سعيد بن مَسْعدة ، وخَلَفَ الكسائيَّ الفرَّاء ، ثمَّ جاء بعد ذلك صالحُ بن إسحاق الجَرْمي ، وبكر بن عثمان المازني ، ثمَّ جاء بعدَهُما محمد بن يزيد المُبرِّد ، وجاء بعده أبو إسحاق الزَّجَّاج ، وأبو بكر بن السَّرَّاج ، وابن درستويه ، وأبو بكر محمد بن مَبْرَمان ، ثمَّ جاء بعد هـٰؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السِّيرافي ، وعلي بن عيسى الرُّمَّاني ، ثمَّ أبو الفتح بن جني ، ثمَّ الشيخُ عبد القاهر الجُرْجاني ، ثمَّ الزمخشريُّ ، ثمَّ ابن الحاجب ، ثمَّ ابن مالك ، ثمَّ ابن هشام . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٤ـ٥) .

قيل : بضمِّ الدال وسكونِ الواو ، وبالضمِّ والهمزةِ المفتوحة ، [وبالكسر والمفتوحةِ] ، **قال الأخفشُ** : هو بالضمِّ وكسرِ الهمزة ، إلا أنَّهُم فتحوا الهمزةَ في النِّسْبة استثقالاً للكسرتَينِ وياءِ النسبة ، وربَّما قالوا بضمِّ الدال وفتحِ الواو المقلوبةِ عن الهمزة ، وقال ابنُ الكَلْبيِّ : بكسر الدال وقلبِ الهمزة ياءً) انتهىٰ[1] .

قال الفارِضيُّ : (**وقيل : أَوَّلُ مَنْ وضعَهُ** : نصرُ بنُ عامرٍ الدُّؤَليُّ ، أو عبدُ الرحمنِ بنُ هُرْمُزَ) انتهىٰ[2] .

وقد رأيتُ بخطِّ العلَّامة منصورٍ الطَّبَلاوِيِّ نقلاً عن خطِّ الشهابِ ابن قاسمٍ . . ما نصُّهُ : (**يُحرَّرُ** الموضوعُ والمسائل ، **ويُحرَّرُ قولُهُم** : الموضوعُ : ما يُبحَثُ في العلم عن عوارضه التي تلحقُهُ لذاته أو جزئِهِ . . . إلىٰ آخره . . بالنسبة للنحو ، وكيف كان الإعرابُ والبناءُ والرفعُ والنصبُ ونحوُ ذلك لاحقاً للكلمة والكلامُ للذَّات أو الجزء ؟ وكيف اقتضتْ ذاتُهُما مثلاً ذلك ؟ **إلا أنْ يُرادَ** : اللُّحُوقُ للذات أو غيرِهِ بحسَب الوضعِ أو الاصطلاح) انتهىٰ .

واستمدادُهُ : من الكتاب ، والسُّنَّة[3] ، وكلامِ مَنْ يُوثَقُ بعربيَّته .

وحكمُهُ : الوجوبُ لمَنْ يُرِيدُ قراءةَ شيءٍ مِنْ كلام اللهِ أو كلامِ رسولِهِ ، والندبُ في غير ذلك .

والنَّحْوُ في اللغة يُطلَقُ علىٰ معانٍ خمسة ، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً علىٰ هـٰذا العِلْم ، وأشار إليها بعضُهُم بقوله[4] : [من الوافر]

---

(١) الكواكب الدراري (٧/ ١٤٣ـ ١٤٤) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢) .

(٣) انظر ما سيأتي تحشيةً وتعليقاً في (٣/ ٣٦٠ـ ٣٦١) حول الاحتجاج بالحديث النبوي .

(٤) أورد البيتين ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٥) ، والسيد القِنَاوي في =

نَحَـوْنـا نَحْـوَ دارِكَ يـا حَبِيبِـي وَجَـدْنـا نَحْـوَ أَلـفٍ مِـنْ رَقِيـبِ
وَجَـدْنـاهُـمْ عُـوَاةً نَحْـوَ كلـبٍ تمَنَّـوْا منـكَ نَحْـواً مِـنْ شَـرِيـبِ[1]

٤ـ تُقـرِّبُ الأَقْصـىٰ بلفـظٍ مُـوجِـزِ وتَبسُـطُ البَـذْلَ بـوعـدٍ مُنجَـزِ

❀قوله : (**تُقرِّبُ الأَقْصىٰ**) نسبةُ التقريبِ إليها مجازٌ عقليٌّ ؛ مِنْ إسناد الفعل إلىٰ سببه العاديِّ للمُلابسة ، وإلا فالمُقرِّبُ حقيقةً هو اللهُ تعالىٰ[2] .

و(**الأَقْصىٰ**) ؛ أي : الأبعدَ مِنَ المعاني ، زاد **بعضُهُم** : فالبعيدُ أَوْلىٰ ، **قيل** : (وهـٰذا غيرُ لازمٍ ؛ لأنَّها قد تُقرِّبُ الأبعدَ لشِدَّةِ خفائِهِ اهتماماً به ، ولا تُقرِّبُ البعيدَ) انتهىٰ[3] ، وهو مُسلَّمٌ إن كان اللزومُ عقلياً ، وأمَّا إن كان عُرْفياً فلا ؛ إذ يلزمُ عُرْفاً مِنْ تقريب الأبعدِ تقريبُ البعيد ، أفاده بعضُهُم[4] .

فإن قلتَ : لِمَ تَرَكَ العطفَ في هـٰذا النعتِ وأتىٰ به فيما بعدَهُ ؟

فيُجابُ : بأنَّهُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذا وما بعدَهُ جنسٌ آخَرُ بالنسبة لِمَا قبله ، ففَصَلَ أحدَ الجنسَينِ عن الآخَر ؛ وذلك لأنَّ ما قبلَهُ مُبيِّنٌ لحقيقة المنعوت ،

= « فتح الرحيم الرحمن » (ص١١٧) .

(١) **فالأولىٰ** : بمعنى القصد ، **والثانية** : بمعنى الجهة ، **والثالثة** : بمعنى المقدار ، **والرابعة** : بمعنى المثل والنظير ، **والخامسة** : بمعنى النصيب .

(٢) جعله الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٥٠) من باب الإسناد إلى الآلة ؛ وعليه : فالمُقرِّب حقيقةً هو الله سبحانه وتعالىٰ ، وفي الظاهر المُصنِّف .

(٣) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٣) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق١٠) .

(٤) وانظر ما سيأتي في (١/ ٢٠٣ـ ٢٠٤) .

وهـٰذا وما بعدَهُ مُبيِّنٌ لصفاته ، فقَطَعَ الصفاتِ عن بيان الحقيقة ، وعَطَفَ بعضَها علىٰ بعض ، ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ .

❀ **قوله : (بلفظٍ مُوجَزٍ) يصحُّ كونُ الباءِ للمصاحبة ؛ أي : تُقرِّبُ الأقصىٰ** معَ وَجَازةِ لفظِها ، **ويصحُّ كونُها للسببيَّة ؛ أي : تُقرِّبُ الأقصىٰ بسببِ وَجَازةِ** لفظِها علىٰ خلاف المُعتاد مِنْ بُعْدِ المعنىٰ عندَ وَجَازةِ اللفظ ، **وفيه على التقديرَينِ غايةُ المدحِ للمُصنِّف** ؛ بوصفه بغاية القُدْرةِ والتمكُّنِ مِنَ التعبير ؛ حيثُ يُوضِّحُ المعانيَ بالألفاظ الوجيزةِ التي مِنْ شأنها تبعيدُهُ[1] .

ولا إشكالَ في جَعْلِ الإيجازِ سبباً للإيضاح ؛ فإنَّ فَهْمَ المعنىٰ مِنَ اللفظ الوجيزِ قد يكونُ أقربَ مِنْ فَهْمه مِنَ البسيط ؛ للمبالغة في تهذيب الوجيزِ وحُسْنِ ترتيبه ، ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ .

قال الجلالُ السُّيُوطيُّ : (ولا بِدْعَ في كون الإيجازِ سبباً للفهم ؛ كما في : « رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُهُ » ، دونَ : « وأكرمتُ عبدَ الله » ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ بمعنىٰ « مع » ، قاله ابنُ جماعةَ)[2] .

والمُوجَز : قليلُ الحروفِ كثيرُ المعنىٰ ، **أو لا على التحقيق** ، وهل هو بمعنى الاختصارِ ، أو بينهما فرقٌ ؟ قال ابنُ المُلقِّنِ في « إشاراته » عن بعضهم : (**الاختصارُ** : حذفُ عَرْضِ الكلامِ ، **والإيجازُ** : حذفُ طولِهِ)[3] .

---

(١) أي : تبعيدُ المعنىٰ ، والأنسب أن يقول : (تبعيدها) .

(٢) البهجة المرضية (ص١٦) ، وانظر « المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين » لابن جماعة (ق/ ٤) ، وما سيأتي في (١/ ٢٠٤ـ٢٠٦) .

(٣) الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات (ق/ ١١) ، وفي هامش الأصل : (قوله : « عرض الكلام » : هو تكرير الكلام مرَّةً بعد أخرىٰ ، و« طول الكلام » : هو الإطنابُ ؛ فتَرْكُ التكريرِ اختصار ، وتَرْكُ الإطنابِ إيجازٌ ، قاله ابن قاسم . انتهىٰ) .

قلتُ : لعلَّ هـٰذا الفرقَ اصطلاحٌ لبعضهم ، وإلا فالذي يُفهَمُ مِنَ « المصباح » عدمُ الفَرْق(١) ، **فتأمَّلْ** .

❁ **قوله** : (**وتَبسُطُ البَـذْلَ**) بسكون المعجمةِ ؛ أي : العطاءَ ، قال بعضُهُم : (هو كنايةٌ عن الإتيان فيها بالتراجم والمُترجَمِ له ، أو الإتيانِ فيها بالكلام المقصودِ مِنْ غير تسويفٍ ولا تشويق) .

ويحتملُ : أنْ يكونَ في الكلام استعارةٌ تمثيليَّة ؛ حيثُ شَبَّهَ حالَ « الألفيَّة » في سُرْعة الإتيان فيها بالمقاصد عَقِبَ الترجمةِ بعبارةٍ عذبةٍ يُتوصَّلُ منها إلىٰ تلك المقاصدِ بسهولةٍ . . بحالِ كريمٍ يَعِدُ سائلَهُ ويُوفِيهِ ولا يُماطِلُهُ ، **أو مكنيَّةٌ** ؛ حيثُ شبَّه « الألفيَّة » في سُرْعة إيصال معانيها عندَ سماعِ ألفاظها . . بإنسان يَفِي بما يعدُ تشبيهاً مُضمَراً في النفس علىٰ جهة الاستعارة بالكناية ، وأثبت الوعدَ لها تخييلاً ، والإنجازَ وما بعدَهُ ترشيحاً(٢) .

فائدة(٣)

[في جواز ضبطِ جيم (مُوجز) و(مُنجز) بالفتح والكسر]

نقل شيخُ مشايخِنا العلَّامةُ الشيخُ محمَّدٌ البُدَيريُّ الدِّمْياطيُّ عن العلَّامة المُحقِّق أبي العبَّاس أحمدَ ابن الرصَّاص في « شرحه على المتن » . . ما نصُّهُ : (و« مُوجَز » يجوزُ فيه فتحُ الجيمِ وكسرُها ، وكذلك « مُنجَز » ، **أمَّا الفتحُ** :

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٣٣) .

(٢) سيأتي في (١/ ٢٠٦) في « التقرير » أنَّ بَسْطَ البذل هو التخييل ، والإنجازَ والوعدَ ترشيحان .

(٣) في هامش الأصل : (**قوله** : « **فائدة . . .** » إلىٰ آخره : ليستْ في محلها ، بل محلُّها بعد قوله فيما سيأتي : « خلافاً لبعضهم » قبل « اعلم » في القولة الثانية . انتهىٰ) .

فواضحٌ ، وأمَّا الكسرُ : فهو مِنْ باب « نهارٍ صائم » ، و« نهرٍ جارٍ » ، **تأمَّل**) انتهىٰ[(١)] .

❀**قوله** : (**بوعدٍ مُنجَز**) ؛ أي : سريعِ الوفاء ، وبينَهُ وبين (**موجز**) : الجناسُ اللاحقُ ؛ لبُعْد المخرجِ بين الواو والنون ، لا مضارعٌ ، خلافاً لبعضهم[(٢)] .

واعلَمْ : أنَّ (وَعَدَ) للخير و(أَوْعدَ) للشرِّ عندَ الإطلاق فيهما ، كما ذكره الشهابُ السُّنْدُوبيُّ[(٣)] ، وأمَّا عندَ التقييد : فيُستعمَلُ كلٌّ منهما في الخير والشرِّ .

قال في « المصباح المنير » : (وَعَدَهُ وَعْداً : يُستعمَلُ في الخير والشرِّ ، ويُعدَّىٰ بنفسه وبالباء ؛ فيُقالُ : « وَعَدَهُ الخيرَ » و« بالخير » ، و« شرّاً » و« بالشرِّ » ، وقد أسقطوا لفظَ « الخير » و« الشرِّ » وقالوا في الخير : « وَعَدَهُ وَعْداً وعِدَةً » ، وفي الشرِّ : « وَعَدَهُ وعيداً » ؛ فالمصدر فارقٌ ، و« أَوْعدَهُ إيعاداً » ، وقالوا : « أَوْعدَهُ خيراً » و« شرّاً » بالألف أيضاً ، وأدخلوا الباء مع الألف في الشرِّ خاصَّةً[(٤)] .

والخُلْفُ في الوعد عندَ العربِ كَذِبٌ ، وفي الوعيدِ كَرَمٌ ؛ قال الشاعر[(٥)] : [من الطويل]

وإنِّي وإنْ أَوْعَدتُهُ أو وَعَدْتُهُ ... لَمُخلِفُ إيعادي ومُنجِزُ مَوْعِدِي

---

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/٦) ، والرواية المشهورة : بفتح الجيم ، وكذلك ضُبطت في « الألفية » التي بخط الإمام ابن هشام .
(٢) انظر ما سيأتي في (١/٢٠٧ـ٢٠٩) .
(٣) المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية (ق/٥) .
(٤) فقالوا مثلاً : (أَوْعده بالقتل) .
(٥) البيت لعامر بن الطُّفَيل في « ديوانه » (ص٥٨) .

ويُمكِنُ الفرقُ : بأنَّ الوعدَ حاصلٌ عن كرم وهو لا يتغيَّرُ ، فناسَبَ ألَّا يتغيَّرَ ما نشأ عنه ، والوعيدَ ناشئٌ عن غضب في الشاهد والغضبُ يَسكُنُ ويزولُ ، فناسَبَ أنْ يكونَ كذلك ما حَصَلَ عنه .

وفرَّق بعضُهُم أيضاً بالنسبة لله عزَّ وجلَّ ؛ فقال : الوعدُ حقُّ العبادِ على الله تعالىٰ ، ومَنْ أَوْلىٰ بالوفاء منه تعالىٰ ؟! والوعيدُ حقُّ اللهِ تعالىٰ ؛ فإن عفا فقد أَوْلى الكرمَ ، وإن واخذَ فبالذنب) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

والباءُ في (بوَعْدٍ) : للمصاحبة ، أو السببيَّة ؛ أي : معَ وعدٍ ناجزٍ ؛ أي : لا مطلَ في إعطاء موعودِهِ ولا تأخيرَ ، أو بسببِ ذلك .

فإن قلت : الإعطاءُ بدون وعدٍ أبلغُ في المدح ، فلِمَ قيَّد بالوعد ؟

قلت : كأنَّهُ لأنَّهُ الواقعُ ؛ لأنَّ فَهْمَ المعاني منها لا يحصلُ بمُجرَّد وجودِها ، بل لا بدَّ مِنَ الالتفات إليها وتصوُّرِ ألفاظِها ؛ [فكأنَّها لتهيئتِها للفَهْم منها وتوقُّفِ الفَهْمِ منها علىٰ ذلك] تَعِدُ وعداً ناجزاً ، ذَكَرَهُ ابنُ قاسم[2] .

٥ـ وتَقْتَضِي رِضاً بغيرِ سُخْطِ ... فائقةً ألفيَّةَ ابنِ مُعْطِ

❊ قوله : (وتَقتضِي) ؛ أي : تطلبُ ، وإسنادُ الاقتضاءِ بمعنى الطَّلَب إليها . . مجازٌ ؛ لأنَّ الطالبَ حقيقةً ناظمُها .

ويصحُّ أنْ يكونَ معنىٰ (تَقتضِي) : تستلزمُ ؛ لأنَّ اشتمالَها على المحاسن يستلزمُ الرِّضا ؛ بمعنى اعتقادِ كمالِها في الواقع ؛ فلا عبرةَ بمُعانَدةِ مُعاندٍ .

---

(١) المصباح المنير (٢/٩١٦ـ٩١٧) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/٥٠) ، وما بين المعقوفين زيادة منها .

وقال البُهُوتيُّ : (**الظاهرُ** : أنَّهُ بمعنىٰ : تَدُلُّ ؛ فهو مِنْ قَبيل : « نطقتِ الحالُ بكذا » ؛ أي : دلَّتْ ؛ علىٰ جهة الاستعارة التبعيَّة ، أو المجازِ المُرسَل)[1] .

قال بعضُهُم : (**ويحتملُ** : أنْ يكونَ استعارةً بالكناية ؛ حيثُ شبَّه « الألفيةَ » بعاقلٍ تشبيهاً مُضمَراً في النفس ، وإثباتُ الطَّلَب تخييلٌ) .

ومُتعلِّقُ الفعلِ محذوفٌ ؛ أي : من الله ، أو مِن قارئها .

❁ **قوله** : (رِضاً) بكسر الراء : مصدرُ (رَضِيَ) علىٰ غير قياس ، **والقياسُ** : فتحُها ؛ كما سيُنبِّهُ عليه في (أبنية المصادر) بقوله[2] :

و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) ... كـ (فَرَحٍ) وكـ (جَوىً) وكـ (شَلَلْ)

وأصلُهُ : (رِضَوٌ) ؛ قُلِبتِ الواوُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وحُذفتِ الألفُ ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، والفتحةُ مُقدَّرةٌ علىٰ هٰذه الألف .

والرِّضا : خلافُ السُّخْط ، **وإنَّما صرَّح بقوله** : (بغير سُخْط) مِنْ باب الاحتراس ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّها تطلبُ رضاً ما ولو مِنْ وجهٍ ، **ومثلُهُ** : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

وهو صفةٌ لـ (رضاً) ، أو مُتعلِّقٌ بـ (تَقتضِي) ، **والباءُ** : للمصاحبة ، **والقياسُ** : (السَّخَط) ؛ كـ (الفَرَح) ؛ وهو تغيُّرُ النَّفْسِ وانقباضُها لأخذ الثأر ، فإن أُطلِقَ في حقِّ اللهِ تعالىٰ فالمُرادُ لازمُهُ ؛ وهو إرادتُهُ تعذيبَ المسخوطِ عليه[3] .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٢) .

(٢) انظر (٤/ ٧٦ـ ٧٧) .

(٣) هو ما ذهب إليه الإمام الأشعري ؛ من كونه يرجع إلىٰ صفة ذات ، وذهب القلانسي =

وفي كلامه مِنْ أنواع البديعِ : **المقابلةُ**[1] .

❀ **قوله** : (**فائقة**) اسمُ فاعلٍ مِنْ (فاقَهُ) ؛ أي : عَلَاه بالشرف ، قال ابنُ قاسمٍ : (**فائقةً** ؛ أي : لفظاً ومعنىً) انتهىٰ .

وأمَّا تعليلُ بعضِهِم كونَها فائقةً ما ذُكِرَ بأنَّها مِنْ بحرٍ واحد ، و« ألفيةَ ابنِ مُعْطٍ » مِنْ بَحْرَينِ ـ وهما الرجزُ والسريع ـ . . ففيه نَظَرٌ ؛ لِمَا صرَّح به علماءُ العَرُوضِ ـ ومنهم العلَّامةُ العُمَريُّ في « شرح الكافي » ـ مِنْ أنَّ إدخالَ بحرٍ في بحرٍ غيرُ جائزٍ .

قال : (و« الألفيَّةُ » كلُّها مِنْ بحر الرجز ، وليس شيءٌ منها مِنْ بحر السريع ، وإنَّما اشتبه علىٰ مَنْ أثبتَ فيها شيئاً من السريع ؛ مِنِ استعمال الناظمِ في بعض الأبيات الضربَ الثانيَ المقطوعَ مِنْ أَضْرُبِ الرجز ، وجَعْلِ العَرُوضِ مثلَهُ للتصريع ، فيصيرُ وزنُهُ : « مستفعلُنْ مستفعلُنْ مفعولُنْ » ، ومثلها ، فيشتبهُ بالعَرُوضة الرابعة من السريع ، فلا يُميِّزُ بينهما إلا مَنْ له دُرْبةٌ بهـٰذا الفنِّ) ، ثمَّ قال : (وقد وقع هـٰذا الاشتباهُ للإمام ابنِ المُعطي ، وتبعه بعضُ شُرَّاحه) انتهىٰ .

وقد حُكِيَ : أنَّ الناظمَ قال أوَّلاً :

فـــائقـــةً منهـــا بـــألـــفِ بيـــتِ

= وابن كُلَّاب وابن فُورك : إلىٰ أنه يرجع إلىٰ صفة فعل ؛ أي : تعذيب . انظر هـٰذه المسألة في « الأسماء والصفات » لعبد القاهر البغدادي (٣/ ٣٥٩) ، و« مجرد مقالات الأشعري » (ص ٤٨) .

(١) أي : بين (الرضا) و(السخط) ، كما سيُصرِّح به في (١/ ٢١١) ، **والمشهور** : أنَّ بينَهُما مطابقةً لا مقابلة ؛ لأنَّ المقابلة تكون بالجمع بين أربعة أضداد فأكثر ، والمطابقةَ تكون بالجمع بين ضِدَّينِ فقط . انظر « خزانة الأدب » لابن حجة (١/ ١٢٩) .

فلم يُفتَحْ عليه بشيءٍ مُدَّةً ، [ثمَّ] رأىٰ في منامه قائلاً يقولُ له : كَمِّلْ « ألفيَّتَكَ » ، فقال : ماذا أقولُ ؟ فقال : قُل :

والحـيُّ قـد يَغلِـبُ ألـفَ مَيْـتِ

فعَرَفَ أنَّهُ الإمامُ ابنُ مُعْطٍ ، وأنَّهُ أساء الأدبَ في حقِّهِ ، فرَجَعَ عنه إلىٰ ما ذكر[1] ، وهـٰذا يَقتضِي : أنَّ المُرادَ : تفوقُها مِنْ جهة المعنىٰ والحُكْمِ ، لا مِنْ جهةِ كونِ تلك مِنْ بحرَينِ وهـٰذا مِنْ بحرٍ[2] .

و(فائقة) : منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل (تقتضي)[3] ، أو مرفوعٌ خبرُ محذوفٍ ؛ أي : هي فائقةٌ ، أو مجرورٌ نعتٌ لـ (ألفيَّة) ؛ علىٰ حدِّ : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام : ٩٢] ؛ في النعت بالمفرد بعدَ النعت بالجملة ، والغالبُ العكس ، وأَوْجَبَهُ بعضُهُم ، ولعلَّهُ يُعرِبُ (مبارك) في الآية خبراً لمحذوفٍ[4] .

و(ابن مُعْطٍ) : هو أبو الحسن يحيى بنُ مُعْطِ بن عبد النور الزَّوَاويُّ الحنفيُّ[5] ، سكن دمشقَ طويلاً ، واشتغل عليه خلقٌ كثيرٌ ، ثمَّ سار إلىٰ

---

(١) أورد هـٰذه القصة الملوي في « الأنوار البهية » (ق/٦ـ ٧) ، وابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص٢٣) ، وانظر (١/ ٢١٢) .

(٢) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : المؤلف أو النظم ؛ وهو « ألفية ابن معط » ، والأنسب أن يقول : (وهـٰذه) .

(٣) وهي الرواية المشهورة ، وكذلك ضبطت بخط الإمام ابن هشام ، وانظر كلام المُقرِّر في (١/ ٢١١) .

(٤) انظر « الدر المصون » (٤/ ٣٠٧ـ ٣٠٩ ، ٥/ ٣٧) ، وسيأتي في (١/ ٢١٢) .

(٥) كذا هنا وفيما سيأتي في (١/ ٢١٣) ، وفي أكثر المصادر والمراجع : (أبو الحسين) بدل (أبو الحسن) ، وفي بعضها : (عبد المعطي) بدل (ابن معط) ، وانظر « وفيات =

مصرَ ، وتصدَّر بالجامع العتيقِ لإقراء الأدب إلىٰ أنْ تُوفِّيَ بالقاهرة في سَلْخِ ذي القَعْدة سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وستٍّ مئة ، ودُفِنَ من الغد علىٰ شَفِيرِ الخندق بقرب تُرْبة الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه ، ومولِدُهُ : سنة أربعٍ وستِّينَ وخمسٍ مئة ، كذا ذَكَرَهُ العلَّامةُ البُدَيريُّ[1] .

لـٰكن قال الشيخ يحيىٰ : (إنَّهُ كان مالكيّاً ، وتفقَّهَ بالجزائر : علىٰ أبي موسى الجُزُوليِّ ، ثمَّ تشفَّعَ ؛ كابن مالكٍ وأبي حيَّانَ حينَ الخروجِ من المغرب) انتهىٰ[2] .

ويُمكِنُ الجمعُ بينَ كلامَيْهِما علىٰ تقدير تسليمِهِ : بأنَّهُ تحنَّف آخِراً ، فراجعْهُ[3] .

٦ ـ وهْـوَ بسَبْـقٍ حـائـزٌ تَفْضِيـلَا   مُسْتـوجِـبٌ ثَنـائـيَ الجَمِيـلَا

❁ قوله : (بسَبْقٍ) هو الوصولُ إلى الشيء ، وأصلُهُ : التقدُّمُ في السير ، ثمَّ تُجُوِّزَ به عن كلِّ تقدُّمٍ ، وأشار بهـٰذه الجملة لأمرٍ شرعيٍّ بيَّنه عليه السلام بقوله : « مَنْ سَنَّ سُنَّةً حسنةً كانَ لهُ أجرُها وأجرُ مَنْ يعملُ بها إلىٰ يومِ القيامةِ »[4] .

= الأعيان » (٦/ ١٩٧) ، و« تاريخ الإسلام » (٤٥/ ٣٣١) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢٢/ ٣٢٤) ، ومقدمة الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » (ص١٢) .

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٦) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٦) .

(٣) ذكر جلُّ مَنْ ترجم له أنَّهُ كان حنفيّاً ، وهو مذكورٌ في طبقاتهم ، ووُجد منصوصاً عليه بخط ابن معطٍ نفسه . انظر ما سيأتي تعليقاً في (١/ ٢١٣) .

(٤) رواه مسلم (١٠١٧) عن سيدنا جرير بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه .

قال ابنُ قاسم : (أي : بسبقِ عليٍّ في الزمن والإفادةِ ، لا بزيادة الرُّتْبةِ في العلم ، والمُتبادرُ : تعلُّقُهُ بـ « حائز » ، والباءُ للسببيَّة ، وفيه : أنَّهُ يُفهِمُ حينئذٍ أنَّهُ لا يستحقُّ إلا بمُجرَّدِ السَّبْقِ ، وذلك بالذمِّ أشبهُ ، مع أنَّ المقصودَ مدحُهُ ، فيجوزُ علىٰ بُعْدٍ أنْ يكونَ خبراً آخَرَ لقوله : « وهو » ؛ أي : وهو مُلتبِسٌ بسبقٍ ، ويكونُ الغرضُ مِنْ هـٰذه الجملةِ الإشارةَ إلىٰ فضيلة السَّبْقِ ، ثمَّ الإشارةَ إلىٰ فضيلةٍ أخرىٰ بقوله : « حائزٌ تفضيلا ») انتهىٰ .

❀قوله : (حائزٌ تَفْضِيلَا) حائزٌ : اسمُ فاعلِ (حاز الشيءَ) : إذا استولىٰ عليه وضمَّهُ ، و(التفضيل) : مصدرُ (فضَّلتُهُ علىٰ غيره) ؛ أي : حَكَمتُ له بالفضل ، أو صيَّرتُهُ فاضلاً ، والفضلُ والفَضِيلةُ خلافُ النقصِ والنَّقِيصة .

فإن قلتَ : قد نَسَبَ إليه التفضيلَ الذي هو الحُكْمُ بالفضل أو تصييرُهُ كذلك ، وذلك صفةٌ للمُفضِّل ـ بكسر الضاد ـ لا لابن مُعْطٍ ؛ فلا يكونُ حائزاً له ؛ إذ الشخصُ لا يحوزُ فضيلةَ غيرِهِ .

فالجوابُ عن ذلك : أنَّهُ إذا أُخِذَ المصدرُ الذي هو (التفضيلُ) مِنَ المبنيِّ للمفعول .. كان صفةً له ؛ أي : كونَهُ مُفضَّلاً علىٰ غيره ، أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] .

وأُجِيبَ أيضاً : بأنَّهُ مجازٌ ؛ مِنْ باب إطلاق المُسبَّب وإرادةِ السبب ؛ لأنَّ الفضلَ في العادة سببٌ للتفضيل[2] .

وقال ابنُ قاسمٍ : (تفضيلاً ؛ أي : استحقاقَ التفضيل ، أو نَفْسَهُ ـ أي : منِّي ، أو من غيري ، أو منهما ـ له عليَّ ؛ بقرينةِ حذف المعمولِ المناسب

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٤) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٢) .

للتعميم ، إلا أنَّ قولَهُ : « مُستوجِبٌ ثنائيَ » **يُؤيِّدُ أنَّ المرادَ** : تفضيلاً منِّي)
انتهىٰ .

❋ **قوله** : (**مُستوجِبٌ**) ؛ أي : مُستحِقٌّ أو طالبٌ وجوبَ ذلك ؛ أي : كأنَّهُ طالبٌ لذلك ؛ لأنَّ حالَهُ يَقتضِيهِ . انتهى « ابن قاسم »[١] ؛ فالسينُ والتاء للصيرورة **على الأوَّل** ؛ أي : صار يجبُ له ثَنائي الجميل ؛ علىٰ حدِّ : (استحجرَ الطينُ) ، **وللطَّلَب على الثاني** ، **تأمَّلْ** .

❋ **قوله** : (**الجَمِيلَا**) خصَّص به الثناءَ **إنْ قلنا** : **إنَّهُ حقيقةٌ في غير الجميل** أيضاً ، أو دَفَعَ به احتمالَ إرادةِ المجازِ وحدَهُ أو مع غيره **إنْ قُلْنا** : **إنَّهُ حقيقةٌ في الجميل فقط**[٢] .

٧ـ واللهُ يَقْضِـــي بِهِبــاتٍ وافِــرَهْ لــي ولَــهُ فــي دَرَجـاتِ الآخِـرَهْ

❋ **قوله** : (**واللهُ يَقْضِي**) جملةٌ إنشائيَّةٌ ، **أوردها بصورة الخبر** ؛ **مبالغةً في** رجاء الإجابةِ ؛ حتىٰ كأنَّهُ في الأمور التي تُحكىٰ ويُخبَرُ عنها .

ومعنىٰ (**يَقضِي**) : يحكمُ ويُقدِّرُ ، وإلا فقضاءُ اللهِ عندَ الأشاعرة ـ كما قال في « شرح المواقف » ـ : هو إرادتُهُ الأزليَّةُ المُتعلِّقةُ بالأشياء علىٰ ما هي عليه فيما لا يزالُ ، وذلك لا يناسبُ المضارعَ ، قال : (وتقديرُهُ : إيجادُهُ إيَّاها علىٰ قَدْرٍ مخصوص وتقديرٍ مُعيَّنٍ في ذواتها وأحوالِها) « ابن قاسم »[٣] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٢) .
(٢) وعليه : فتكون الصفة لازمةً .
(٣) انظر « شرح المواقف » (٢/ ٣٩٢) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٥٣) .

❁ قوله : (بهِباتٍ) جمعُ (هِبَة) ؛ وهي العَطِيَّةُ ، وتنوينُها للتكثير والتعظيمِ[1] ؛ ففي (وافِرهْ) مبالغةٌ عظيمة .

❁ قوله : (وافِرَهْ) قال ابنُ قاسمٍ : (صحَّ وصفُ الجمعِ ـ وهو « هباتٍ » ـ بوصف المفردِ ـ وهو « وافِرهْ » ـ لأنَّ جمعَ ما لا يعقلُ يُعامَلُ معاملةَ المفرد في وصفه وفعله ؛ نحوُ : « الجذوعُ انكسرتْ » و« مُنكسِرةٌ » ، وإنَّما لم يُعبِّرْ بنعتِ الجمع ؛ إشارةً إلىٰ أنَّها لتناسُبِها في خواصِّها الجليلةِ كأنَّها نوعٌ واحد .

وأمَّا ما يُقالُ : إنَّهُ وصفَهُ بوصف المفرد ؛ لأنَّهُ جمعُ سلامةٍ وهو للقِلَّة ـ أي : وذلك جائزٌ فيه ـ . . ففيه : أنَّ الغَرَضَ بوصف هـٰذا الجمعِ بهـٰذا الوصف . . الإشارةُ إلى الكَثْرة ؛ لأنَّهُ المناسبُ للمدح ، فكيف يُنظَرُ في وصفه إلىٰ قِلَّتِهِ ويُعامَلُ معاملةَ القليل ؟!) انتهىٰ .

وكتب بعضُ الأفاضلِ بهامشه ما نصُّهُ : (قولُهُ : « الإشارةُ إلى الكَثْرة » لك أنْ تقولَ : حيثُ كان الغَرَضُ ذلك وهو الظاهرُ . . فما النُّكْتةُ في الإتيان بجمع السلامة دونَ جمعِ الكَثْرة ؟

وقد يُقالُ : آثَرَ هـٰذا الجمعَ ؛ إشارةً إلىٰ أنَّ « الهباتِ » وإنْ كَثُرتْ في ذاتها وعَظُمتْ في نفسها . . فهي بالإضافة إلىٰ جَنابِهِ الأقدسِ ، وعطائه الواسعِ الأنفسِ . . قليلةٌ ، فتأمَّل) انتهىٰ .

وقد نَظَمَ الأُجْهُوريُّ القاعدةَ التي أشار إليها الأُشْمُونيُّ[2] ؛ فقال[3] : [من الرجز]

---

(١) انظر ما سيأتي من كلام المُقرِّر في (١/ ٢١٥ـ٢١٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٧) ، وقد أوردت كلامه تعليقاً في (١/ ٢١٦) .

(٣) مواهب الجليل بحل ألفاظ الشيخ خليل (٣/ق٥٣٠) ، وفيه : (الأفصح) بدل (الأكثر) في كلا الموضعين .

وجمــعُ كثــرةٍ لِمَــا لا يعقــلُ   الأكثــرُ الإفــرادُ فيــهِ يــا فُــلُ
وفــي ســواهُ الأكثــرُ المُطــابقــةْ   نحــوُ (هبــاتٍ وافــراتٍ لائقــةْ)

وإنَّما كان الأكثرُ الإفرادَ في الأُولىٰ ؛ لأنَّ عدمَ الاعتناءِ بشأنِ ما لا يعقلُ اقتضىٰ عدمَ النَّظَرِ إليه ، فلم يُطابَقْ ، والعاقل مطلقاً منظورٌ إليه ، فاعتُنِيَ بشأنه في المطابقة .

فإن قيل : يَرِدُ علىٰ ما ذكر جمعُ القِلَّةِ مِنْ غير العاقلِ ؛ فإنَّهُ مُطابَقٌ .

أُجِيبَ : بأنَّهُ لا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ إنَّما طُوبِقَ ؛ جبراً للقِلَّة ، ولئلا يُتوهَّمَ لذلك كونُهُ مفرداً ، فتأمَّلْ[1] .

❁ قوله : (لي ولهُ) كان الأحسنُ أنْ يقولَ ـ كما قال الأُشْمُونيُّ ـ[2] :

والله يَقضِي بالرِّضا والرحمةْ   لــي ولــهُ ولجميــعِ الأُمَّــةْ

قال ابنُ قاسمٍ : (فإن قلتَ : هلَّا قال : « ولجميع المسلمين » : فإنَّ تعميمَ الدعاء أَوْلىٰ وأقربُ للإجابة ، كما دلَّ عليه الحديثُ .

قلتُ : لعلَّهُ عمَّم في اللفظ أو بالقلب دونَ الكتابة ، ويبقى الكلامُ في أنَّهُ : هل يُطلَبُ التعميمُ في الكتابة أيضاً ؟ وهو مَحَلُّ نَظَرٍ) انتهىٰ[3] ، كتب بعضُ الأفاضل : لا يَبعُدُ الطَّلَبُ[4] .

❁ قوله : (في دَرَجاتِ الآخِرَةْ) جمع (دَرَجَة) ؛ وهي المَراقي ؛ قال في

---

(١) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق١٢) .
(٢) شرح الأشموني (١/٧) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/٥٤) ، و« المنح الوفية » (ق/٥) .
(٤) قال الصبان في « حاشيته » (١/٥٤) : (الأقرب : الطلب ، قياساً علىٰ طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام ، فتأمَّلْ) .

« المصباح » : (الدَّرج : المَراقي ، الواحدةُ : « دَرَجَة » ؛ مثلُ « قَصَبٍ وقَصَبَة ») انتهىٰ[1] .

والمُرادُ : مراتبُ الآخرة الحِسِّيَّةُ والمعنويَّةُ ؛ بأنْ يُكثِّرَ الإعطاءَ منها ، واقتصرَ على (الآخرة) ؛ لأنَّها المُهِمُّ عندَ العاقل ، أفاده ابنُ قاسم ، أو لأنَّ ابنَ مُعْطٍ سَبَقَ للدار الآخرة ؛ فالدعاءُ حينئذٍ بالنسبة إليه لا يظهرُ إلا فيها[2] .

تنبيه

[في ذِكْرِ بعضِ ما اشتملتْ عليه الخُطْبةُ مِنَ البدائعِ واللطائفِ]

قد عُلِمَ ممَّا تقدَّم أنَّ هـٰذه الخُطْبَةَ اشتملتْ علىٰ بدائعَ ولطائفَ ؛ فمِنْ ذلك : الجناسُ التامُّ المُتماثِلُ في مطلعها في قوله : (مَالِكِ) و(مالِكِ) ، والجناسُ اللاحقُ في قوله : (مُوجَز) و(مُنجَز) .

ومِنْ ذلك : المجازُ العقليُّ في قوله : (تُقرِّبُ) ؛ أي : في إسناد (تُقرِّبُ) إلىٰ ضمير « الألفيَّة » ؛ [وكذلك] في قوله[3] : (وتَبسُطُ) (وتَقتضِي) .

ومِنْ ذلك : الاحتراسُ اللطيفُ في قوله : (مُنجَز) وصفاً لـ (وعد) ؛ دفعاً لتَوَهُّمِ عدمِ الوفاء به ، أو تَوَهُّمِ تأخيرِ الموعود به ؛ كما في قول التنزيل : ﴿ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ بعدَ قولِهِ : ﴿ بَيْضَآءَ ﴾ مِنْ قوله خطاباً لموسىٰ عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ [النمل : ١٢] ؛ دفعاً لتَوَهُّمِ البَرَصِ مِنْ عموم قولِهِ : ﴿ بَيْضَآءَ ﴾ ، وكما في قول الشاعرِ الداعي لمحبوبته :

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٦٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٣) .

(٣) في الأصل : (وذلك) .

(غيرَ مُفْسِدِها) من قوله[1] : [من الكامل]

فسقىٰ ديارَكِ غيرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الربيعِ ودِيمةٌ تَهْمِي

وفي قول الناظم أيضاً : (بغير سُخْط) : احتراسٌ أيضاً ؛ لما فيه مِنْ دَفْعِ ما قد يُتوهَّمُ ؛ مِنْ طَلَبِها رضاً ما ، بقرينة تنكيرِهِ وإن شابه مقابله .

ومِنْ ذلك : الاستعارةُ المكنيَّةُ التخييليَّةُ في قوله : (وتبسطُ البَذْلَ بوعدٍ مُنجَز) ؛ حيثُ شبَّه « أُرْجُوزتَهُ الألفيَّة » تشبيهاً مُضمَراً في النَّفْس . . بامرأةٍ حسناءَ بجامع المَلاحةِ في الصفات ، ثمَّ أثبتَ شيئاً مِنْ روادف المُشبَّهِ به تخييلاً ؛ وهو بَسْطُ البَذْلِ ؛ أي : العطاء .

كذا وجدتُهُ بخطِّ العلَّامة سيِّدي محمَّد الطَّبَلاويِّ ، رحمه الله تعالىٰ ونفعنا به ، آمين ، واللهُ أعلمُ بالصواب .

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

آمين آمين

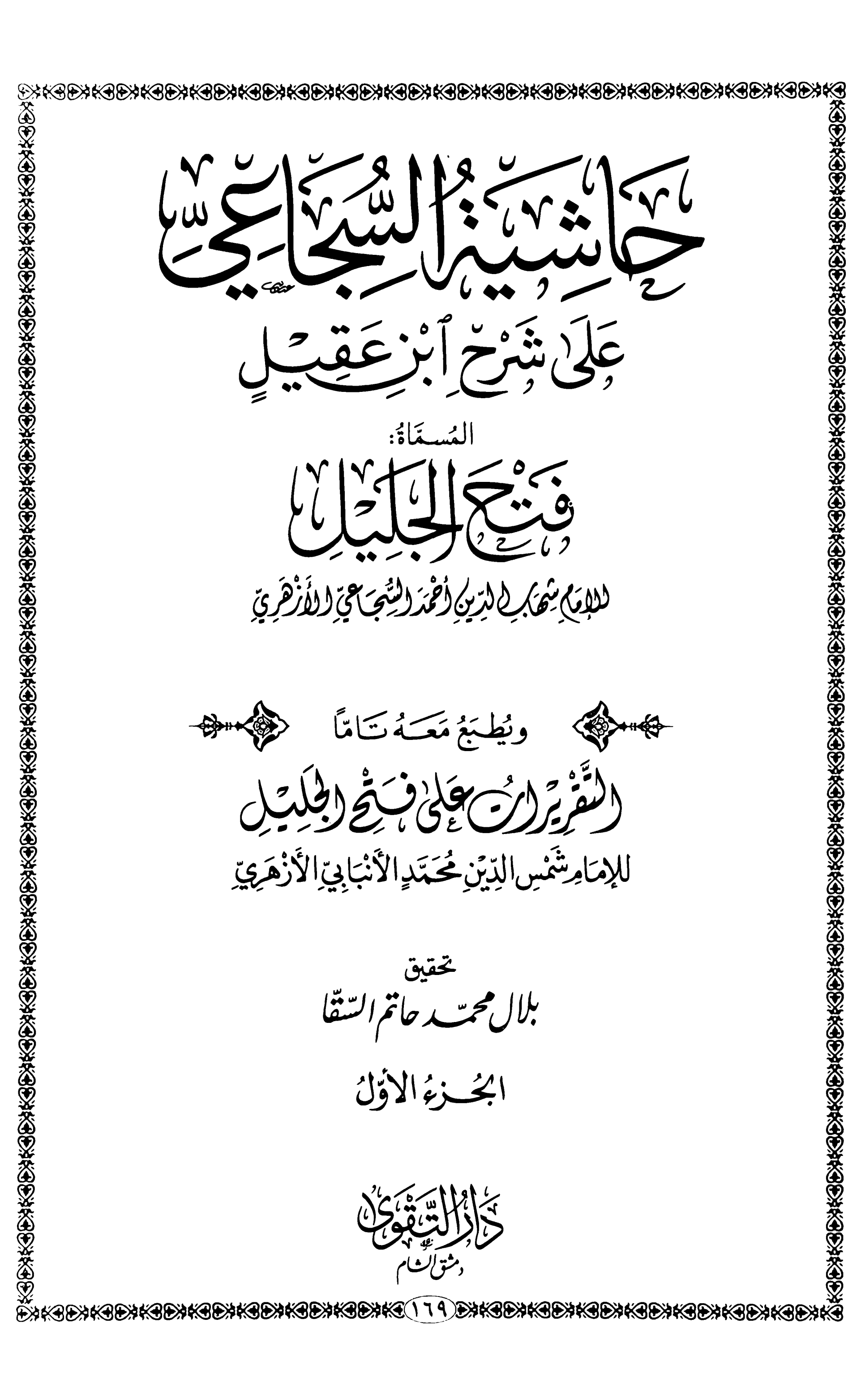
---

(١) البيت لطرفة في « ديوانه » (ص١٠٤) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفي ، ومطلعها :

إنَّ امرأً سَرِفَ الفؤادِ يَرىٰ عسلاً بماءِ سحابةٍ شَتْمي

وفيه : (فسقىٰ بلادَكَ) ، والدعاء فيه لممدوحه قتادة ، وانظر « عروس الأفراح » (١/ ٦١٣) ، و« شرح المختصر » للسعد (ص٤٦٩) .





حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسمّاة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبعُ معهُ تامّاً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمّد حاتم السقّا

الجزء الأول

دار التقوى

دمشق الشام



[خطبة المحشي]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي رَفَعَ قَدْرَ مَنِ انخفضَ لربوبيَّته ، وأعزَّ شأنَ مَنِ انتصبَ لنُصْرة دينِه وإقامةِ حُجَّتِه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ ذي الجاه الرفيع ، وعلىٰ آله وأصحابه أُولي القُوَّة في الدِّين والحِصْنِ المَنيع .

أما بعد :

فيقولُ المُرتجِي شُكْرَ المَساعي ، أحمدُ بنُ الشيخ أحمدَ السُّجاعي[1] ، حفَّهُما اللهُ والمسلمينَ بألطافه الخفيَّة ، وأسكنَهُما ومُحبِّيهما الغُرَفَ العَلِيَّة[2] :

قد طَلَبَ منِّي بعضُ الأحباب ، أَجْزلَ اللهُ لي ولهم الثواب ، المرَّةَ بعدَ المرَّة . . أنْ أكتبَ حاشيةً علىٰ « شرح قاضي القُضاةِ بالدِّيار المصريَّةِ بهاءِ الدين عبدِ الله بنِ عبد الرحمـٰن ابنِ عَقيل » ؛ من ولد عَقيل بن أبي طالب ، وُلد في مُحرَّمٍ سنةَ ثمانٍ ـ أو سبع ـ وتسعينَ وستِّ مئة ، ولازمَ أبا حيَّانَ إلىٰ أنْ قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالَمين ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرف المُرسلِين ، سيِّدِنا مُحمَّدٍ وعلىٰ آله وصحبِهِ أجمعين .

---

(١) يجوز ضبط السين بالوجهين . انظر ما سبق في (١/ ٤٩ـ ٥٠) .

(٢) انظر ما سبق في (١/ ٥٠ ، ٥٢) .

(ما تحتَ أَديمِ السماءِ أَنْحىٰ مِنِ ابن عَقيل)[١] ، وتُوفِّيَ سنةَ تسعٍ وستينَ وسبع مئة ، ودُفِنَ قريباً من ضريح إمامِنا وإمامِهِ الشافعيِّ[٢] .

فأجبتُهُ إلىٰ ما طَلَب ؛ رجاءَ عونِ الله وبلوغِ الأَرَب ، سالكاً في ذلك الاختصار ، ومُعوِّلاً علىٰ « شرح العلَّامة الأُشْمُونيِّ » وما كتبه عليه مشايخُنا الأخيار ، وعلىٰ غيرها ؛ كـ « حواشي ابن الناظم » لشيخ الإسلام[٣] ، ونحوِ ذلك ممَّا تراه مِنْ فَتْحِ السلام .

وسمَّيتُها :

« فتح الجليل على شرح ابن عقيل »



(١) أَديم السماء : وجهها ، وكذا أَديم الأرض ، وهو صعيدها . انظر « الكاشف عن حقائق السنن » (٢/ ٧٢١) ، وما سبق في (١/ ٤٢) .

(٢) فهو شافعيُّ المذهب ، خلافاً لِمَنْ توهَّم أنَّهُ حنبليٌّ ، وقد نبَّهتُ علىٰ ذٰلك في ترجمته . انظر (١/ ٤٠ ـ ٤١) .

(٣) هو قاضي القضاة الإمام الفقيه المجدد زكريا الأنصاري رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه ، وحواشيه هي المُسمَّاة بـ « الدرر السنية علىٰ شرح الألفية » .

ديباجة الناظم

بسم الله الرحمن الرحيم

١ـ قـــالَ مُحمَّـــدٌ . . . .

[شرح ديباجة الناظم]

❀ **قولُهُ** : (**قالَ مُحمَّدٌ**) نزَّل ما سيحصُلُ منزلةَ الحاصلِ تجوُّزاً ، فعبَّر عنه بـ (قال) ، وهٰذه طريقةُ النُّحاة ؛ فالتجوُّزُ في التنزيل لا في الفعل ، . . . . .

❀ **قوله** : (**نزَّل ما سيحصُلُ**) ؛ أي : القولَ الذي سيحصُلُ (**منزلةَ الحاصلِ**) ؛ أي : القولِ الحاصلِ .

وقوله : (**فعبَّر عنه بـ « قال »**) ؛ أي : عبَّر عما سيحصُلُ ـ وهو القولُ في المستقبل ـ بـ (قال) ؛ بحيثُ يكونُ مدلولاً لها .

وقوله : (**فالتجوُّزُ في التنزيل**) **المُرادُ بالتجوُّز** : ارتكابُ خلافِ الأصل ، وليس المُرادُ به استعمالَ اللفظ في غير ما وُضِعَ له لعلاقةٍ وقرينة ؛ حتىٰ يَرِدَ ما أَوْرَدَهُ بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّهُ لا معنىٰ للتجوُّز في التنزيل ؛ لأنَّهُ ليس بكلمة . انتهىٰ .

والظرفيَّةُ : مِنْ ظرفيَّة العامِّ في الخاصِّ ؛ بمعنىٰ تحقُّقِهِ فيه ؛ إذ التنزيلُ من أفراد ارتكابِ خلاف الأصل ؛ إذ الأصلُ أنْ لا تنزيلَ .

أو أنَّهُ شبَّهَ القولَ في المُستقبَلِ بالقولِ في الماضي[1] ، . . . .

وقوله : (**أو أنَّهُ شبَّهَ القولَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : **بجامع مُطلَقِ الحصول** ؛ لأنَّ مقولَهُ حاصلٌ في ذِهْنه كحصول الماضي في الخارج ، **أو مُطلَقِ التحقُّق** ؛ نَظَراً لِمَا قَوِيَ عندَهُ مِنْ تحقُّقِ وجودِهِ في الخارج كتحقُّق الماضي .

وقرينةُ هٰذا المجاز : تقدُّمُ الخُطْبة على المقصود ؛ بدليل قوله : (وأستعينُ اللهَ . . .) إلىٰ آخره .

وكونُ المُرادِ (وأستعينُ اللهَ علىٰ إظهارِ ألفيَّة أو الانتفاعِ بها) ؛ فلا يُنافي تأخُّرَ الخُطْبة عن المقصود . . تَكَلُّفٌ لا ينساقُ إليهِ الذِّهْنُ[2] .

علىٰ أنَّهُ عندَ تأخُّرِ الخُطْبة يكونُ بعضُ المَقُولِ سابقاً ـ وهو المقصودُ ـ وبعضُهُ الآخَرُ مُتأخِّراً ؛ وهو قولُهُ : (أحمدُ ربِّي . . .) إلىٰ آخر الخُطْبة ؛ فلا يكونُ الماضي علىٰ حقيقتِهِ ، بل يكونُ مُستعمَلاً في حقيقته ومجازِهِ ، أو مِنْ عُمُوم المجاز ، **ولا يُقالُ** : **المقصودُ بالذات** : انصبابُ القولِ على المقصود ، لا على الخُطْبة التي لم تَحصُلْ ، فلم تَقدَحْ في كونه حقيقةً .

هٰذا إن جُعِلَ (أحمدُ ربِّي . . .) إلىٰ آخره مِنْ جملة المَقُول ، أمَّا إن كان حالاً ومقولُ القولِ الكلامَ وما يتألَّفُ منه . . . إلىٰ آخره . . فلا إشكالَ .

وفي « **الأنوار البَهِيَّة** » للعلَّامة المَلَّويِّ : فرضُ احتمالَي التقدُّمِ والتأخُّر في

---

(١) سيأتي في (٥/ ٢٢) أنَّ الباءَ من لفظ (المستقبل) يجوز فيها الكسر والفتح ، وأنَّ الأصحَّ فيها الكسر .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤١) .

واستعارَ الفعلَ بالتبعيَّة لذلك ، وهٰذه طريقةُ البيانيِّينَ ، فلا تنزيلَ عندهم في الفعل ، خلافاً لظاهر كلام الأُشْمُونيِّ[1] .

الشطر الأوَّل ـ أعني : (قال محمَّدٌ هو ابنُ مالكٍ) ـ لا في الخُطْبة بتمامها ، لٰكن مِنْ البعيد أنَّهُ ابتدأ النظمَ أوَّلاً بقوله : (أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالك . . .) إلىٰ آخر الكتاب ، ثمَّ نَظَمَ بعد ذلك الشطرَ الأوَّل ؛ فلذلك جَعَلْنا احتمالَيِ التقدُّمِ والتأخُّرِ في الخُطْبة بتمامها ، فتدبَّرْ[2] .

وقوله : (**بالتبعيَّة لذلك**) ؛ أي : للتشبيه ؛ أي : مِنْ غير استعارةِ أحد المصدرَينِ للآخر ، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ ما ذهب إليه عصامُ الدِّين ؛ مِنْ أنَّهُ يُعتبَرُ أوَّلاً التشبيهُ بينَ مُطلَقِ المصدَرينِ ، ثمَّ يسري إلىٰ ما في ضِمْنَيِ الفعلَينِ ، ثمَّ يُستعارُ الفعلُ بالتبعيَّة لذلك[3] ، لٰكنَّ المُحشِّيَ رحمه الله تعالىٰ أَجْمَلَ حديثَ التشبيه .

وقوله : (**فلا تنزيلَ عندَهُم في الفعل**) ؛ أي : في معنى الفعل ، بل الذي عندَهُم إنَّما هو التشبيهُ ، ويتبعُهُ الاستعارةُ في اللفظ ، **بخلاف النُّحاة** ؛ فإنَّ عندَهُم تنزيلاً في معنى الفعل بلا تجوُّزٍ في لفظ الفعل .

وقولُهُ : (**خلافاً لظاهرِ كلامِ الأُشْمُونيِّ**) ؛ أي : فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّ البيانيِّينَ

---

(١) شرح الأشموني المسمىٰ بـ « منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك » (١/ ٤) ، وانظر « شرح الديباجة » (١/ ١٣٣ـ ١٣٤) .

(٢) انظر « الأنوار البهية » (ق/ ٢ـ ٣) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٤١) .

(٣) انظر « الأطول » (٢/ ٢٧٩) ، و« الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية » (ص١٢٦) وما بعدها .

. . . .

مع كونِهم قائلِينَ بالتجوُّز في لفظ الفعلِ يقولون بالتنزيل في معناه ، **هـٰذا تقريرُ كلام المُحشِّي بظاهره .**

وأَوْردَ عليه الناسُ بناءً علىٰ هـٰذا التقريرِ تبعاً للعلَّامة الصبَّانِ . . ما نصُّهُ : (قولُهُ : « فالتجوُّزُ في التنزيلِ لا في الفعل . . . » إلىٰ آخره : تَبِعَ في هـٰذا السيِّدَ الحَفْنيَّ ، **والحقُّ** : ما استظهره الصبَّانُ ؛ مِنْ أنَّ التنزيلَ عندَ النُّحاةِ هو التشبيهُ في كلام البيانيِّينَ ، **غايةُ الأمرِ** : أنَّهُم اختلفوا في التعبير ، وأنَّ التنزيلَ عندَ النُّحاة لا يكفي عن التجوُّز في اللفظ بل يَقتضِيه ، وإلا لَزِمَ أنَّهُم يقولون بحقيقةِ كلِّ لفظٍ استُعمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له لتنزيله منزلةَ ما وُضِعَ له ؛ كـ« الأسد » في الرجل الشجاع المُنزَّلِ منزلةَ الحيوان المفترس ، **وهو في غاية البُعْد ، أو باطلٌ .**

فكلامُ الأُشْمُونيِّ لا غُبارَ عليه ؛ لأنَّ قولَهُ : « أَوْقَعَ الماضيَ مُوقَعَ المستقبل » ؛ أي : مجازاً ، وقولَهُ : « تنزيلاً لمقوله منزلةَ ما حَصَلَ » ؛ أي : تشبيهاً لذلك ، فلا مُسامحةَ في كلامه ، خلافاً لِمَا ادَّعاه السيِّدُ الحَفْنيُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يصحُّ كلامُ الشارح إلا علىٰ ضربٍ مِنَ المُسامحة) انتهىٰ[1] .

وقولُهُم في هـٰذا الإيرادِ : مِنْ أنَّ التنزيلَ عندَ النُّحاةِ هو التشبيهُ في كلام البيانيِّينَ ؛ أي : مِنْ أنَّ النُّحاةَ أرادوا مِنَ التنزيل التشبيهَ ، **وإلَّا فلا يخفىٰ أنَّ التنزيلَ غيرُ التشبيه .**

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٥ـ٦) .

وهٰذا **كلُّهُ** مبنيٌّ علىٰ أنَّ التنزيلَ مُتعلِّقٌ بمعنى الفعل ـ وهو القولُ الذي سيحصُلُ ـ وعلىٰ أنَّ ظاهرَ كلامِ الأُشْمُونيِّ ذلك ، **وليس كذلك** ، بل التنزيلُ مُتعلِّقٌ بالمفعول ، كما هو صريحُ قولِ الأُشْمُونيِّ : (تنزيلاً لمَقُوله منزلةَ ما حصل) ، فعبَّر بالمَقُول ، ولم يُعبِّرْ بالقول ؛ **ولذلك اختار شيخُنا**[1] : أنَّ الحقَّ مع السيِّد الحَفْنيِّ ، وأنَّ اعتراضَ الصبَّانِ عليه لم يُصادِفْ محلّاً .

وحاصلُ المَقامِ أنْ يُقالَ : إنَّ (قال) في كلام المُصنِّفِ ماضٍ ، ومقولَهُ مُستقبلٌ بالنسبة إليه ، وكيف يتعلَّقُ الفعلُ الماضي بالمستقبل بحيثُ يكونُ مفعولَهُ ؟! إذ لا بدَّ مِنْ كون مَقُولِهِ ماضياً أيضاً ، والفعلِ حكايةً عنه ، **فأَشْكل كلامُ المُصنِّف** .

فيُجابُ : **إمَّا بأنَّ في الطَّرَف مجازاً لغوياً** ؛ بأن يُشبَّهَ مُطلَقُ القولِ في المُستقبل بمُطلَق القول في الماضي ، فيَسْري التشبيهُ إلىٰ ما في ضِمْنَي الفعلَينِ ، فيُستعارُ الفعلُ بالتبعيَّة لذلك ، فيكونُ (قال) قد انتقل عن موضعه بالتجوُّز ، وصار في موضع (يقولُ) ، فيتعلَّقُ بالمَقُولِ المُستقبلِ .

وإمَّا بأنَّ في النِّسْبة الإيقاعيَّةِ مجازاً عقليّاً ؛ لمُلابسة ومُناسبةِ التحقُّق ، فيُشبَّهُ المَقُولُ المُستقبلُ بالمَقُول الماضي مِنْ غير استعارةِ أحدِ الفعلَينِ للآخر ، بل يُحكىٰ لمَقُولِ المُستقبلِ بـ (قال) الماضي الذي مدلولُهُ الحَدَثُ الماضي ، فلا تشبيهَ في الحَدَثَينِ ، والفعلُ في موضعه ، وحُكِيَ به مَقُولٌ ماضٍ تنزيلاً .

---

(١) لعلَّ المراد بـ (شيخنا) عند الإطلاق : هو الإمام الباجوري ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . .

علىٰ حدِّ ما ذَكَروهُ في : ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل : ١] ؛ مِنْ أنَّ فيه مجازاً في (أتىٰ) لغويّاً ، أو أنَّ إسنادَهُ للأمر المُستقبل مجازٌ عقليٌّ .

والأُشْمُونيُّ حيثُ قال : (أوقع الماضيَ مُوقَعَ المُستقبل ؛ تنزيلاً لمَقُوله منزلةَ ما حصل) انتهىٰ . . لم يُوافِقْ إحدى الطريقتَين ؛ **طريقةُ البيانيِّينَ** ؛ مِنَ التجوُّز في الفعل بعدَ تشبيهِ أحد الحَدَثَين بالآخَر ، **وطريقةُ النُّحاة** ؛ مِنْ أنَّ المجازَ عقليٌّ في التنزيل .

إلَّا أنْ يُجابَ : بأنَّ مُرادَهُ بالتنزيلِ الذي ذَكَرَهُ ـ وهو تنزيلُ المَقُول ـ التشبيهُ الذي عندَ البيانيِّينَ ، وهو تشبيهُ المصدرِ بالمصدر ، لٰكن علىٰ ضربٍ مِنَ المُسامحة ؛ بأنْ يُقدَّرَ في كلامه مضافٌ ؛ فقولُهُ : (تنزيلاً لمَقُوله) ؛ أي : لقولِ مَقُولِهِ ؛ أي : تشبيهاً لقولِ المَقُولِ بقولِ المَقُولِ الآخَرِ ، **وهٰذا هو مُرادُ السيِّدِ الحَفْنيِّ** .

وبتقرير كلامِ الأُشْمُونيِّ والسيِّد الحَفْنيِّ بهٰذا الوجه . . **يظهرُ أنَّهُ** لا وجهَ لِمَا استظهره الصبَّانُ ؛ مِنْ أنَّ المُرادَ بالتنزيل التشبيهُ ، وما ادَّعاهُ مِنْ أنَّ التنزيلَ لا يكفي عن التجوُّز في اللفظ بل يَقتضِيهِ . . مبنيٌّ علىٰ ما تَوَهَّمَهُ مِنْ أنَّ التنزيلَ هنا في معنى الفعل ، وقد عَلِمْتَ أنَّهُ في مفعوله ، ولا يخفىٰ أنَّ تنزيلَ مفعولٍ منزلةَ مفعولٍ لا يَقتضِي تجوُّزاً في الفعل المُتعلِّقِ بذلك المفعول .

وقولُهُ[١] : (وإلَّا لَزِمَ . . .) إلىٰ آخره : **لا يظهرُ** ؛ للفرق بينَ ما ذَكَرَهُ

---

(١) أي : العلامة الصبَّان .

وما نحن فيه ؛ إذ لفظُ (الأسد) قد شُبِّهَ بمعناه ونُقِلَ للمُشبَّه ، فكان مجازاً ، ولم يلزم نظيرُهُ هنا ؛ لأنَّ لفظَ (قال) لم يقع تشبيهٌ بمعناه ؛ إنَّما المُشبَّهُ مُتعلَّقهُ بمُتعلَّق (يقول)[1] ، وتشبيهُ المُتعلَّق بالمُتعلَّق ـ بالفتح فيهما ـ لا يَستدعِي تجوُّزاً في المُتعلِّقِ ـ بالكسر ـ بل يَستدعِي التجوُّزَ في النِّسْبة .

ودَعْواه أنَّ كلامَ الأُشْمُونيِّ لا غُبارَ عليه بلا مُسامحةٍ . . لا تُسلَّمُ ؛ إذ بقاؤُهُ علىٰ ظاهره ؛ مِنْ أنَّ الفعلَ مجازٌ بسبب تشبيهِ المَقُول بالمَقُول . . لا يصحُّ ؛ إذ تشبيهُ المَقُولِ بالمَقُول لا يُوجِبُ مجازيَّةَ (قال) ، فلا يصحُّ كلامُ الأُشْمُونيِّ إلا بالمُسامحة التي قالها السيِّد الحَفْنيُّ .

إذا تقرَّر هٰذا : فينبغي لنا أنْ نحملَ كلامَ مُحشِّينا علىٰ ذلك ؛ فقولُهُ : (نزَّلَ ما سيحصُلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : المقولَ الذي سيحصلُ منزلةَ المقولِ الحاصلِ ، وقولُهُ : (**فعبَّر عنه بـ « قال »**) ؛ أي : حكاه بـ (قال) ؛ بحيثُ يكونُ متعلَّقاً لها .

وقولُهُ : (**فالتجوُّزُ في التنزيل**) ؛ أي : فارتكابُ خلافِ الأصلِ مُتحقِّقٌ في التنزيل ؛ مِنْ تحقُّقِ العامِّ في الخاصِّ ، فيكونُ تعلُّقُ الفعلِ بالمفعول المذكورِ تعلُّقَ الشيء بغيرِ ما هو له لمُلابسةٍ بينَهُما ، فيكونُ هناك مجازٌ عقليٌّ في الإسناد .

وقولُهُ : (**فلا تنزيلَ عندَهُم في الفعل**) ؛ أي : في مُتعلَّق الفعل ، بل الذي

---

(١) في (ط ، ي) : (متعلق « يقول » بمتعلقه) بدل (متعلقه بمتعلق « يقول ») .

عندَهُم هو تشبيهُ أحدِ المصدرَينِ بالآخَر واستعارةُ الفعل ، بخلاف النُّحاةِ ؛ فإنَّ عندَهُم تنزيلاً في مُتعلَّق الفعل بلا تجوُّزٍ في لفظه .

وقولُهُ : (**خلافاً لظاهر كلام « الأُشْمُونيِّ »**) ؛ أي : فإنَّ ظاهرَها أنَّ هناك تنزيلاً في مُتعلَّق الفعلِ معَ استعارةِ ذلك الفعل ، وقد تقدَّم نصُّ كلامِهِ[1] .

وإنَّما عبَّر **المُحشِّي** بـ (ظاهر) ؛ لإمكان الجوابِ السابقِ الذي أشار إليه السيِّدُ الحَفْنيُّ ، رحم الله الجميعَ رحمةً واسعة .

ولك جوابٌ آخَرُ عن **الأُشْمُونيِّ** ؛ حاصلُهُ : أنَّ قولَهُ : (أَوْقَعَ الماضيَ مُوقَعَ المستقبلِ) ؛ أي : مِنْ حيثُ النِّسْبةُ الإيقاعيةُ ؛ أي : حق النِّسْبة الموجودةِ هنا لـ (يقول) ، لا لـ (قال) ؛ فـ (قال) واقعةٌ مُوقَعَ (يقولُ) من تلك الحيثيَّة ، لا مِنْ حيثُ المدلولُ ، فيكونُ كلامُهُ جارياً علىٰ طريقة النُّحاة ، وكلامُهُ أقربُ إلىٰ هـٰذا .

ثمَّ إنَّهُ قد صرَّحَ ابنُ أبي الربيع مِنَ النَّحْويِّينَ : بأنَّ (أتىٰ) في قوله تعالىٰ : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل : ١] مِنْ وَضْع الماضي موضعَهُ ؛ لأنَّ الأمرَ لمَّا كان مُحقَّقَ الوقوعِ صار كالواقع ومُنزَّلاً منزلتَهُ . انتهىٰ[2] ؛ أي : بدعوىٰ أنَّ للواقع في الماضي فردَينِ ؛ مُتعارَفاً وغيرَ مُتعارَف .

وقال المُصنِّفُ في « شرح كافيته » : (إنَّ التنزيلَ لا مجازَ فيه) ؛ قال :

---

(١) انظر (١/١٧٦) .

(٢) انظر « البسيط » (١/٢٢٣ ، ٢/٨٦٧) .

(لو أشرتَ إلىٰ رجل فقلتَ : « هـٰذا أسدٌ » . . فلك فيه ثلاثةُ أوجهٍ : تنزيلُهُ منزلةَ الأسد مبالغةً بدون التفاتٍ لتشبيه ، وقصدُ التشبيهِ بتقدير « مِثْل » ، وتأويلُ لفظ « أسد » بصيغةٍ وافيةٍ بمعنى الأسديَّةِ ، وهو مجازٌ علىٰ هـٰذا دونَ ما قبلَهُ) انتهىٰ[1] .

وقولُهُ : (بدون التفاتٍ لتشبيه) ؛ أي : بحيثُ لا يكونُ التشبيهُ مُراداً أصلاً ، وقولُهُ : (وتأويلُ لفظ « أسد » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنْ يكونَ استعارةً علىٰ رأي السعد[2] .

فأنتَ ترىٰ تصريحَ النُّحاة بأنَّ التنزيلَ غيرُ التشبيه ، وهو نوعٌ مِنَ المجاز العقليِّ غيرُ النوع المشهورِ عند البيانيِّينَ الذي مشىٰ عليه الخطيبُ كما لا يخفىٰ[3] ؛ إذ ليس في نحو : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ إسنادُ الفعلِ أو معناه إلىٰ مُلابِسٍ له غيرِ ما هو له ؛ أي : غيرِ المُلابس الذي ذلك الفعلُ أو معناه مبنيٌّ له ـ يعني : غيرَ الفاعل في المبنيِّ للفاعل ، وغيرَ المفعول في المبني للمفعول ـ بتأوُّلٍ ؛ أي : مع قرينة ، وإنَّما أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ مُلابسِ فعلٍ آخَرَ بتنزيله منزلةَ ملابسِهِ .

وفي « الشهاب على البيضاويِّ » : (التنزيلُ عند البيانيِّينَ هو الذي تُسكَبُ

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٤٠ـ٣٤١) .

(٢) انظر « المطول » (ص٣٥٨ـ٣٥٩) ، و« المختصر » (ص٥٧٤ـ٥٧٦) .

(٣) انظر « الإيضاح » للقزويني (٥/ ٤٢) .

فيه العبراتُ ، وهو نوعٌ مِنْ خلاف مُقتضى الظاهر ، يُقالُ له : « التنويعُ » ؛ وهو ادِّعاءُ أنَّ للمُسمَّىٰ نوعَينِ : مُتعارَفاً وغيرَ مُتعارَفٍ علىٰ طريقة التخييل ، فيُنزَّلُ ما يقعُ مَوقِعَ شيءٍ بدلاً عنه منزلتَهُ بلا تشبيهٍ ولا استعارة ، فليس هو مجازاً ؛ لذِكْرِ طَرَفَيهِ ؛ كما في[1] : [من الوافر]

تحيَّـــةُ بَينِهِـــم ضَـــرْبٌ وَجِيـــعُ

مُراداً بهما حقيقتُهُما ، ولا تشبيهاً ؛ لأنَّ التشبيهَ يعكسُ معناه ويُفسِدُهُ ، فلا تصحُّ فيه الاستعارةُ ؛ لبنائها عليه ، وقد صرَّح الشيخُ عبدُ القاهر في « دلائل الإعجاز » بذلك) ، ثمَّ نقل عبارتَهُ ، **فراجعْهُ**[2] .

فاستُفِيدَ منه : أنَّ التنزيلَ لا مجازَ فيه عندَ البيانيِّينَ أيضاً ، وأنَّهُ غيرُ التشبيهِ ، وكونُ التنزيلِ مِنَ المجاز العقليِّ عندَهُم . . يُعلَمُ ممَّا نقلناه عن الشيخ عبد القاهر في « رسالتنا الصغرىٰ » في تحقيق الاستعارة في نحو : (زيدٌ أسدٌ)[3] .

ولعلَّ السرَّ في أنَّ النَّحْويِّينَ لم يقولوا بالاستعارة في نحو : ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ . . .﴾ إلىٰ آخره كما يقولُ البيانيُّون : أنَّ المُحوِجَ للتجوُّز عندَهُم هو

---

(١) عجز بيت نسبه شُرَّاح « الكتاب » إلىٰ سيدنا عمرو بن معدي كرب رضي الله عنه ، وصدره : (وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/ ٢٥٧ـ ٢٦٦) .

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٢/ ٦٠ـ ٦١) ، وانظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٧٢) .

(٣) انظر « الرسالة الصغرىٰ في تحقيق الاستعارة » (ق/ ٧) .

اختلافُ الزمن ؛ فاعتبارُ التشبيهِ في الحدث المُقيَّدِ ، ونقلُ الفعلِ مادَّةً وهيئة . . يحتاجُ لوجه لا تكلُّفَ فيه ، وهيهاتَ ذلك !! علىٰ أنَّ المادَّةَ موضوعةٌ للحدث مطلقاً علىٰ ما يظهرُ ، واعتبارُ أنَّ المنقولَ عندَهُم الفعلُ مِنْ حيثُ الهيئةُ فقط . . لا يندفعُ به تكلُّفُهُم ، كما هو ظاهرٌ .

ثمَّ إنَّهُ يردُ علىٰ ما أشار إليه المُحشِّي ـ مِنْ تنزيل المُتعلَّق الذي لا يصحُّ أنْ يتعلَّقَ به الفعلُ منزلةَ المُتعلَّق الذي يصحُّ أنْ يتعلَّق هو به ، أو التجوُّزِ في الفعل ـ . . **أنَّ الكلامَ حينئذ يَقتضِي** : **أنَّهُ يُطلَبُ** منه أنْ يأتيَ بذلك عَقِبَ فراغ الحكاية إن أُرِيدَ الحالُ ، أو بعدَها مُتراخياً إنْ أُرِيدَ الاستقبالُ ، إلا لعذر ، ويلزمُ الكذبُ عندَ التخلُّف ؛ فإنَّ مفعولَ القولِ لحكاية ما هو مغايرٌ له بالذات ، لا بالاعتبار .

قال الرَّضِيُّ : (**الأصلُ في استعمال القول** : أنْ يقعَ بعدَهُ اللفظُ المَحْكيُّ الذي مضىٰ ذِكْرُهُ قبلُ ؛ نحوُ : « قلتُ : زيدٌ قائمٌ » ، والذي هو واقعٌ في الحال ؛ نحوُ : « أقولُ الآنَ : زيدٌ قائمٌ » ، فينبغي أنْ تكونَ الجملةُ الواقعة بعدَ « أقولُ » في هٰذا الكلام مُتلفَّظاً بها بلفظٍ آخَرَ غيرِ ما في هٰذا الكلام ، وإلا لم تكن حكايةً ، وكذا الذي بعدُ ؛ نحوُ : « أقولُ غداً : زيدٌ قائم » ؛ **فالمقصودُ مِنَ الجملة الواقعةِ بعدَهُ** : إيرادُ اللفظِ المُتلفَّظ به في غير هٰذا الكلام ، لا مُجرَّداً ، بل مع المعنى) انتهىٰ[1] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٧٤) .

والتزامُ أنْ يُطلَبَ منه ذلك تعسُّفٌ ؛ علىٰ أنَّ اعتبارَ أنَّ المقولَ هنا للحكاية مُنابِذٌ لتنزيله منزلةَ الماضي ، أو تشبيهِ أحد الحدثَينِ بالآخر .

والذي يظهرُ في الجواب عن هٰذا الإيرادِ . . ينفعُ في دفع ما أحوجَ إلىٰ أحد التأويلَينِ المذكورَينِ ؛ **وذلك الجوابُ** : **هو أنْ تقولَ** : لا يخفىٰ أنَّ مِنَ الكثير الشائع جدّاً أنْ يقولَ الشخصُ : (أنا قلتُ كذا) ، أو (أقولُ) ، مع أنَّهُ لم يقل ذلك إلا في هٰذا الوقتِ في هٰذه الحكايةِ ، فلا يريدُ أنَّهُ حصلَ منه القولُ في الماضي ، أو يحصلُ منه بعدُ ، بل يريدُ أنَّهُ لا يُبالي بنسبة ذلك القولِ إلىٰ نَفْسه ، ولا يخشىٰ مِنِ انتسابه إليه سوءاً ممَّا يتوهَّمُهُ المُتوهِّمُ بحسَب المقام .

وقد يكونُ ما يُتوهَّمُ بحسَب المقامِ ظهورَ تخلُّفِ مضمونِ المقول ، فيُنسَبُ القائلُ إلى الكذب ، أو ظهورَ تناقضٍ في مدلوله أو فسادٍ في تركيبه مثلاً ، فيُنسَبُ القائلُ إلى الخطأ والجهل ، وحينئذٍ : يكونُ مُفادُ الكلامِ تبرئةَ ساحةِ المقول عن تلك الخِصالِ الذميمة ونحوها .

وقد يكونُ ما يُتوهَّمُ بحسَب المقامِ وقوعَ نحوِ ضَرْبِ القائل مِنْ شخصٍ توعَّد كلَّ مَنْ قال ذلك أو يقولُهُ بنحو الضرب ، وحينئذٍ : يكونُ مُفادُ الكلام تبرئةَ ساحةِ القائل عن كونه بحيثُ يقعُ به ذلك مثلاً .

وعلىٰ كلٍّ : لا يُعَدُّ القائلُ كاذباً ؛ لعدم تحقُّق ذلك القولِ منه قبل التكلُّم بهٰذا الكلامِ أو بعدَهُ ، كما لا يخفىٰ ، فما هنا كذلك ؛ وهو تبرئةُ ساحةِ المقولِ عن مخالفته للقواعد ، أو فسادِ تركيبه ، أو نحوِ ذلك .

ولك أنْ تقولَ في الجواب عن هـٰذا الإيرادِ بما ينفعُ في دفع ما أحوجَ إلىٰ أحد التأويلَين : إنَّ الألفاظَ في حالة التأليف قبل تمامِهِ لا يجبُ أنْ تستوفيَ مُقتضياتِها ؛ فإنَّ العبرةَ في المُؤلَّف بحالة الكمالِ ، كما هو ظاهرٌ ؛ فقد يضعُ المُؤلِّفُ حالةَ التأليفِ اسمَ الإشارة قبلَ أنْ يُوجَدَ المُشارُ إليه ، فلا يقصدُ به الإشارةَ حالةَ الوضع ، بل يضعُهُ علىٰ أنَّهُ هو أو غيرُهُ يشيرُ به إذا وُجِدَ المشارُ إليه ، وكذلك قد يضعُ حالَ التأليف لفظَ (قال) ولا يضعُ بعدَهُ شيئاً يَصلُحُ معمولاً له حالَ الوضعِ ، بل يضعُ شيئاً يَصلُحُ إذا مرَّ عليه زمنٌ يُكسِبُهُ صفةَ المُضِيِّ ، فلا يقصدُ تسلُّطَ لفظِ (قال) عليه في الحال ، بل يضعُهُ علىٰ أنَّهُ يتسلَّطُ بعدَ الكمال عندَ قَصْدِ الحكاية منه أو مِنْ غيره عن ذلك الشيءِ بعدَ اكتسابِهِ صفةَ المُضِيِّ ، وقد يضعُ (يقولُ) ليكونَ عندَ الحكايةِ عن ذلك مُشتمِلاً على استحضار الصورةِ العجيبةِ تنشيطاً وترغيباً وتحدُّثاً بتمام هـٰذه النعمةِ .

وقد أشار لبعض ما اشتملَ عليه هـٰذا الجوابُ حُجَّةُ العرب ، وتَرجُمانُ الأدب ؛ أبو محمَّد قاسمٌ المالكيُّ في « شرحه علىٰ هـٰذه الألفية »[1] ، وهو جوابٌ جميل ، لا يحتاجُ عليه كلامُ المُصنِّف إلىٰ شيء مِنَ التأويلَين ، ولا يكونُ عليه قولُهُ : (أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ) مقصوداً لفظُهُ إن جَرَيْنا علىٰ أنَّهُ مِنَ المقول حتىٰ يُتوهَّمَ أنَّهُ لا يحصلُ به الحمدُ فيحتاجَ إلى الجواب بأنَّهُ لا مانعَ مِنِ اعتبار المعنىٰ مع قَصْدِ اللفظِ علىٰ حدِّ : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ

(1) انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٢٦١ـ ٢٦٢) .

و(محمَّدٌ) : اسمُ الناظم، وكُنْيَتُهُ : أبو عبد الله ، ولقبُهُ : جمالُ الدين ، وهو إمامٌ في العربية واللغة ، مع دِيانةٍ وعِفَّةٍ وصلاحٍ مَتين ، له التآليفُ العديدةُ النافعة ،

ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل : ٥١] .

فتدبَّرْ في هٰذا المَقام ؛ فإنَّهُ مِنْ مَزَالِّ الأقدام ، فعلينا وعليك السلامُ ، والحمدُ لربِّنا الفتَّاحِ خِتَام .

❁ قوله : (له التآليفُ العديدةُ النافعة) التي منها هٰذه « الألفيَّةُ » البديعةُ المثالِ ، المُعتنىٰ بها شرحاً وتخميساً ، ومِنْ تخميسِ بعضِهِم لها : قولُهُ :

قلتُ لمَنْ يَسْبِي بطَرْفٍ فاتِكِ ... ووَجْنةٍ حَمْرَا وشَعْرٍ حالِكِ

مَنِ الفتىٰ ونَجْلُ مَنْ يا مالكِي ... قالَ محمَّدٌ هوَ ابنُ مالِكِ

أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ

إلىٰ أنْ قال :

قد وُلِّيَ القَضَا بخطٍّ القاهرهْ ... واللهُ يَقضِي بهِباتٍ وافرَهْ

لي ولهُ في دَرَجاتِ الآخِرَهْ

وقد وُلِّيَ القضاءَ ابنُ مُعْطٍ مرَّتَينِ .

وللعلَّامة الدَّمَامِينيِّ يمدحُ الإمامَ ابنَ مالك[١] : [من الطويل]

حَبَا طالِبِي عِلْمِ اللِّسانِ ٱبنُ مالكٍ ... مَطالِبَ فضلٍ لم تُشَنْ بمَهالِكِ

وكم مِنْ سُعُودٍ للنُّحاةِ رَأَيتُها ... فلم أَرَ سَعْداً مثلَ سَعْدِ ابنِ مالِكِ

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ١٥٦ـ١٥٧) .

تُوفِّيَ بدمشقَ الشامِ سنةَ إحدىٰ ـ أو اثنتين ـ وسبعينَ ـ بتقديم السين على المُوحَّدة ـ وستٍّ مئة وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً[1] ، وكفاه شَرَفاً أَخْذُ الإمامِ النوويِّ عنه[2] .

❀قوله : (هوَ ٱبنُ مالِكِ) ؛ أي : بالواسطة ؛ إذ أبوه حقيقةً هو

والبيتُ الثاني مُضمَّنُ الشطر الثاني مِنْ قول الشاعر[3] :

رأيتُ سُعُوداً مِنْ شُعُوبٍ كثيرةٍ   فلم أَرَ سَعْداً مثلَ سعدِ بنِ مالكِ

❀ قوله : (تُوفِّيَ بدمشقَ الشامِ) ؛ أي : بعدَ أنْ كان بالقاهرة وتشفَّع بها بعدَ أنْ كان مالكياً ، ثمَّ رحل إلى الشام ؛ فهو المالكيُّ أوَّلاً ، الشافعيُّ آخِراً ، الدِّمَشْقيُّ وفاةً[4] .

❀ قوله : (أَخْذُ الإمامِ النوويِّ عنه) ؛ لِمَا أَنَّهُ مُجمَعٌ علىٰ فضله ، ويُقال : إنَّهُ عَنَاهُ بقوله في « المتن » في باب (الابتداء) : (ورجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا) ؛ لأنَّهُ كان عندَهُ تلك الليلةَ[5] .

---

(١) وقد سبق تعليقاً في « شرح الديباجة » (١/ ١٣٦ـ ١٣٧) بيتُ ابن غازٍ في الإشارة إلىٰ مدة عمره مع تاريخ وفاته .

(٢) وقد ترجمته ترجمة موجزة مفيدة ، وذكرت نصَّ الإمام النووي على الأخذ عنه . انظر (١/ ٣٥) .

(٣) البيت لطرفة في « ديوانه » (ص٩٦) .

(٤) ومثل ذلك في « الأنوار البهية » (ق/ ٤) ، والمشهور فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته : أنَّهُ لم يدخل القاهرة لطلب العلم ، بل رحل إلى الشام قادماً من الأندلس ، ثم استقرَّ بها إلىٰ حين وفاته . انظر (١/ ٢٤ـ ٢٦) .

(٥) انظر تحقيق ذلك تعليقاً في (٢/ ٢٧١ـ ٢٧٢) .

عبدُ اللهِ بنُ مالكٍ ، وإنما آثرَ النسبةَ إليه ؛ لاشتهاره به[(١)] .

قال الشاطِبيُّ[(٢)] : (وقولُ الناظم : « هو ابنُ مالك » بالقطع وإظهارِ المبتدأ : أتىٰ به كذلك ؛ لأنَّ الصفةَ التي هي « ابنُ مالك » صفةُ بيانٍ ، وذلك فيها جائزٌ وإن كان قليلاً) انتهىٰ[(٣)] .

❀ **قوله : (بالقطع وإظهارِ المبتدأ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالجملةُ حينئذٍ** : حاليَّةٌ أو استئنافيَّة .

❀ **قوله : (صفةُ بيانٍ)** ؛ أي : لبيانِ المنعوت ، لا لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم ؛ أي : **ومحلُّ وجوبِ حذفِ عاملِ النعت** : إذا كان لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في باب (النعت)[(٤)] .

وفيه : أنَّهُ حيثُ كانتْ صفةَ بيانٍ لم يكنِ المَحَلُّ للقَطْع ؛ لأنَّهُ يُشترَطُ فيه تعيُّنُ المنعوتِ بدون النعت ، كما نصَّ عليه المُصنِّفُ فيما يأتي بقوله : (واقطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يكنْ مُعيَّنا بدُونِها)[(٥)] ؛ فلذا ذهب بعضُهُم إلىٰ أنَّ قولَهُ : (هو ابنُ

---

(١) وقيل : لقصد التفاؤل بتملكه رقاب العلوم . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٦) ، و« شرح الديباجة » (١/ ١٣٦) .

(٢) الشاطبي : هو الإمام الفقيه الأصولي النَّحْوي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المتوفىٰ سنة (٧٩٠هـ) ، صاحب « الموافقات » و« الاعتصام » وغيرِهما من المؤلفات النفيسة ، وهو غير المقرئ الشهير صاحب « المنظومة في القراءات » المتوفىٰ سنة (٥٩٠هـ) .

(٣) المقاصد الشافية (١/ ٧) ، وسيأتي الحديث عن قطع الصفة في (٤/ ٢٨٨ـ ٢٩٤) .

(٤) شرح الأشموني (٢/ ٤٠٠) .

(٥) انظر (٤/ ٢٨٨ـ ٢٩٠) .

وأتىٰ بهٰذه الجملة ؛ ليتميَّز المُصنِّفُ عن غيره ؛ لِمَا في اسمه من الاشتراك .

مالكِ) ليس مِنْ باب قَطْع النعت ، بل هي جملةٌ اعتراضيَّة ، أو نعتٌ لـ (مُحمَّدٌ) بتقدير تنكيره وإن كان بعيداً ، أو حالٌ لازمة مِنْ (محمَّد) .

ويُجابُ : بأنَّهُ يكفي التعيُّنُ الادِّعائيُّ ، فتكونُ للبيان باطناً ، ولا بيانَ بها ادِّعاءً ؛ فمِنْ حيثُ الادِّعاءُ جاز القطعُ ، ومِنْ حيثُ الباطنُ والحقيقةُ لم يُحذَفِ العاملُ .

وقال شيخُنا : (**لا حاجةَ لهٰذه التكلُّفات ؛ لأنَّ الذي يُستفادُ مِنْ هٰذه العبارةِ التي نَقَلَها المُحشِّي عن الشاطبيِّ . . أنَّ القطعَ معَ حذفِ العاملِ هو المشروطُ بكونِ المنعوتِ مُتعيِّناً بدون النعت ، أمَّا مع ذِكْرِ العامل فلا يُشترَطُ ذلك ، ويكونُ قليلاً ، والكثيرُ عدمُ القطع**) انتهىٰ .

والحاصلُ : **أنَّ النعتَ إذا كان للبيان ـ والظاهرُ : أنَّ مثلَهُ ما إذا كان للتعميمِ أو التفصيل ، كما يُفِيدُهُ كلامُ الصبَّان في باب (النعت)[1] ـ . . يجوزُ قطعُهُ معَ ذِكْرِ العامل ، لٰكنَّه قليلٌ ، والكثيرُ عدمُ القطع رأساً ، ولا يجوزُ قطعُهُ معَ حذفِ العامل ؛ لعدم التعيُّن .**

وإذا كان لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم . . جاز قطعُهُ ، ووجبَ حذفُ العامل ، وإنَّما وجبَ حذفُهُ ؛ ليكُونَ حذفُهُ الواجبُ أمارةً علىٰ قَصْدِ إنشاء المدح أو الذمِّ أو الترحُّم .

❃ **قوله** : (**ليتميَّزَ المُصنِّفُ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فليس المقصودُ بيانَ

---

(١) حاشية الصبان (٣/ ١٠٢) .

أحمدُ ربِّي . . . .

❁ قوله : (أحمدُ ربِّي) مُقتضى الظاهرِ : (يحمدُ) بياء الغَيبة ، لٰكنَّهُ التفتَ إلىٰ ضمير المُتكلِّمِ . . . .

نَسَبِهِ حتىٰ يَرِدَ أنَّ في كلام المُصنِّف إلباساً ؛ لإيهامه أنَّ مالكاً أبوه ؛ ففي فَصْله بين (محمَّد) و(ابن) بـ (هو) ، معَ أنَّهُ كان حقُّ (ابن) أنْ يتبعَ (محمدٌ) نعتاً له . . نُكْتةٌ ؛ هي الإشارةُ إلىٰ أنَّ بينَهُ وبين (مالك) واسطةً ؛ وهو أبوه عبدُ الله .

❁ **قوله : (مُقتضى الظاهرِ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا غيرُ صحيح ؛ لأنَّ مُقتضى الظاهرِ : أنْ يُعبِّرَ المُتكلِّمُ عن فِعْله أو قولِهِ بما للمُتكلِّم ؛ فلفظُ (أحمدُ) هو المَقُولُ للمُصنِّف ، فهو الذي يُحكىٰ بـ (قال) ، وشرطُ الالتفاتِ : أنْ يكونَ التعبيرُ الثاني خلافَ مُقتضى الظاهرِ ، كما في « المُطوَّل » و« المُختصر » وغيرِهِما ؛ فلا التفاتَ في نحوِ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم : ٣٠]، ونحوِ : (أنا زيدٌ) ، فاعْرِفْهُ ولا تكنْ أسيرَ التقليد . انتهىٰ « صبَّان »[1] .**

وقد يُقالُ : المُحشِّي رحمه الله بَنَىٰ كلامَهُ ـ كالحَفْنيِّ ـ علىٰ أنَّ جملةَ (أحمدُ . . .) إلىٰ آخره حاليَّةٌ ، كما هو أحدُ وجهَينِ ذَكَرَهُما المُعرِبُ . انتهىٰ « ذهبي » ، ومثلُهُ لبعض الأفاضل[2] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٣٧) ، وانظر « المُطوَّل » (ص١٣١) ، و« المختصر » (ص٢٤٣) .

(٢) المُرادُ غالباً بـ (بعض الأفاضل) إذا أطلق في «التقرير» : الإمام الخضري في « حاشيته=

تفنُّناً .

واختار هٰذه الصيغةَ ؛ لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجدُّديِّ المُناسِبِ للمَقام ، بخلاف الاسميَّةِ والماضَويَّةِ ؛ لأنَّ الأُولىٰ وإن أَشْعَرَتْ بالاستمرار لٰكن لا تُفِيدُ التجدُّدَ ، والثانيةَ وإنْ أفادَتِ التجدُّدَ لٰكن لا دَلالةَ لها على الاستمرار[1] ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (تفنُّناً) ؛ أي : ارتكاباً لفَنَّينِ في التعبير ؛ حيثُ عبَّر عن نفسه أوَّلاً بالاسم الظاهرِ ـ وهو مِنْ قَبيلِ الغَيْبة ـ وثانياً بضمير المُتكلِّمِ .

❀ قوله : (بالاستمرار التجدُّديِّ) ؛ أي : الحاصلِ مِنْ تَجَدُّدِ الحمدِ مرَّةً بعدَ أُخْرىٰ[2] .

❀ قوله : (المُناسِبِ للمَقام) ؛ أي : لحصول المُوافقةِ حينئذٍ بينَ الحمدِ والمحمودِ عليه ؛ وهو التربيةُ المأخوذةُ مِنْ (ربِّي) ؛ لتعليقه الحمدَ به ، فكما أنَّ تربيتَهُ لنا بهٰذه النِّعَمِ لا تزالُ تتجدَّدُ . . كذلك نحمدُهُ بمَحامِدَ لا تزالُ تتجدَّدُ .

❀ قوله : (وإنْ أفادَتِ التجدُّدَ) ؛ أي : بمعنى الحُدُوثِ بعدَ العَدَم ، لا بمعنى الحصولِ مرَّةً بعدَ أُخْرىٰ .

= على ابن عقيل » . انظر « حاشية الخضري » (١/١١) ، و« تمرين الطلاب » (ص٨) .

(١) قوله : (لأنَّ الأُولىٰ . . . لٰكن) وما عُطف عليه : سيأتي الحديث عن هٰذا التركيب في (١/٣٣٦) .

(٢) زاد في (ك) : (فيستشعرُ السامعُ لها بأنَّ المُتكلِّمَ سيحمَدُهُ مرَّةً بعد أخرىٰ ، فيستفيدُ أنَّهُ تعالىٰ أهلٌ لأنْ يُجدِّدَ حمدَهُ دائماً ، وذلك حمدٌ مُستمِرٌّ) .

. . . . اللهَ خيرَ مالِكِ

❀ قوله : (اللهَ) بالنصب : عطفُ بيان ، أو بدلٌ مِنْ (ربِّي) ، وهو مِنْ قَبيل الأعلامِ الجُزْئيَّةِ الشخصيَّةِ وإن كان لا يُعبَّرُ بذلك تأدُّباً ، وليس عَلَماً بالغلبة ، خلافاً لبعضهم[1] .

❀ قوله : (خيرَ) حالٌ لازمةٌ ، أو منصوبٌ على المدح بفعلٍ لائق ؛ كـ (أمدحُ) ، لا (أعني) ؛ لامتناع التقديرِ به عند المُحقِّقين في غير نعتِ التخصيصِ ، ويجوزُ جَعْلُهُ بدلاً ممَّا قبلَهُ علىٰ مذهبِ غيرِ الجمهور .

وفي البيت : جناسٌ تامٌّ ؛ وهو اتِّفاقُ كلمتَينِ لفظاً وخطّاً مع اختلافِ المعنىٰ .

❀ قوله : (حالٌ لازمةٌ) فيه ـ كما قال ابن قاسم ـ : إيهامُ تقييدِ الحمدِ ببعضِ الصِّفات .

❀ قوله : (ويجوزُ جَعْلُهُ بدلاً ممَّا قبلَهُ) هـٰذا الوجهُ ضعيفٌ ؛ لأنَّ بدليَّةَ المُشتقِّ قليلةٌ ، بل مُمتنِعةٌ ، كما يُفِيدُهُ كلامُ ابنِ هشام[2] ، معَ ما فيه مِنْ مخالفة الجمهورِ المانعينَ تعدُّدَ البدلِ إنْ جُعِلَ (خيرَ) ولفظُ (اللهَ) بدلَينِ مِنْ (ربِّي) ، أو مُخالفتِهم في مَنْعِهِمُ الإبدالَ مِنَ البدل إنْ جُعِلَ (خيرَ) بدلاً مِنَ (اللهَ) ، وهو بدلٌ مِنْ (ربِّي) ؛ فقولُ المُحشِّي : (ممَّا قبلَهُ) مُحتمِلٌ لأنْ يُرادَ بـ (ما قبلَهُ) : لفظُ (ربِّي) ، أو لفظُ (اللهَ) ؛ فالأَوْلىٰ : ثاني الاحتمالات ؛ إذ خيرُ الأمورِ الوسط .

---

(١) وانظر ما سيأتي في (٢/ ١٨٧) . (٢) شرح قطر الندىٰ (ص ٢٨٥) .

نعم ؛ قال شيخُ الإسلام : (يجوزُ في « مالك » الأوَّلِ حذفُ ألفِه خطّاً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ كثيرُ الاستعمال ، بخلاف الثاني ؛ لأنَّهُ صفةٌ)[1] .

* قوله : (**نعم ؛ قال شيخُ الإسلام. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فيكونُ فيه حينئذٍ جناسٌ تامٌّ لفظيٌّ لا خَطِّيٌّ ، وهو استدراكٌ لرَفْعِ ما يُوهِمُهُ قوله : (وفي البيت : جناسٌ تامٌّ ؛ وهو اتِّفاقُ كلمتَينِ. . .) إلىٰ آخره ؛ مِنْ أنَّهُ لفظيٌّ خَطِّيٌّ لا غيرُ .

* قوله : (**لأنَّهُ عَلَمٌ كثيرُ الاستعمال**) ؛ أي : ولمَّا كان الخطُّ يُفِيدُ ما يُفِيدُهُ اللفظُ . . أُجْري مُجْراه .

* قوله : (**بخلاف الثاني ؛ لأنَّهُ صفةٌ**) ؛ أي : فيجبُ رسمُ ألفِهِ ؛ لعدم كثرتِهِ كالعلم ، ولا يَرِدُ حذفُها خطّاً مِنْ ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة : ٤] مع قراءته بالألف ؛ لأنَّ المصحفَ العُثْمانيَّ سُنَّةٌ مُتَّبعة .

---

(١) الدرر السنية (١/١٣٣ـ١٣٤) ، وقال السيوطي في « همع الهوامع » (٣/٥٢١) : (وحُذِفت أيضاً ممَّا كَثُر استعمالُهُ من الأعلام الزائدة علىٰ ثلاثة أحرف [أي : وإن لم تكن مقترنة بـ « أل »] ، سواءٌ كانت عربية ؛ كـ « مالك » و« صالح » و« خالد » ، أم أعجميَّةً ؛ كـ « إبراهيم » و« إسماعيل » و« إسحاق » و« هارون » و« سليمان » ، قال أبو حيَّان : وذكر بعضُ شيوخنا : أنَّ إثباتها في نحو « صالح » و« خالد » و« مالك ». . جيدٌ ، وكذا قال أحمد بن يحيىٰ ؛ أنه يجوز الحذف والإثبات ، ولا يحذف ممَّا لم يكثر استعماله ؛ كـ« حاتم » و« جابر » و« حامد » و« سالم » و« طالوت » و« جالوت » و« هاروت » و« ماروت » و« هامان » و« قارون » و« يأجوج » ، وقد حذفت في بعض المصاحف من « هاروت » و« ماروت » و« هامان » و« قارون ») ، والإملاء الحديث الآن جارٍ علىٰ إثباتها مطلقاً .

٢ـ مُصلِّيـاً على النبـيِّ . . . .

❁ قوله : (مُصلِّياً) حالٌ مُقارِنةٌ مِنْ فاعلِ (أحمدُ) ، ومُقارَنةُ لفظِ لآخرَ معناها البعديَّةُ ، وليست حالاً مَنْويَّةً ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنْ تَرْكِ الصلاةِ .

والصلاةُ معناها مِنَ الله : الرحمةُ ، **ومِنَ الملائكة** : الاستغفارُ ، **ومِنَ غيرهم** : تضرُّعٌ ودعاءٌ ؛ فهي مشتركةٌ اشتراكاً لفظيّاً ؛ كـ (عين) ، وما في « المغني » مُعترَضٌ[1] .

❁ قوله : (على النبيِّ) ؛ أي : المُرتفعِ علىٰ غيره ، أو المُخبِرِ عن الله ؛

❁ قوله : (حالٌ مُقارِنةٌ) **الحاليَّةُ تَقتضِي** تقييدَ حمدِهِ بهٰذه الحالة .

وأُجِيبَ : بأنَّها إنَّما تَقتضِي تقييدَ حمدِهِ في هٰذا « المتنِ » بهٰذه الحالة ، لا تقييدَ مُطلَقِ حمدِهِ ، ولا ضررَ في ذلك ، بل هو الواقع .

وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ جملةَ (أحمدُ) إنشائيَّةٌ ، **أمَّا علىٰ أنَّها خبريَّةٌ** : فالمُقيَّدُ بهٰذه الحالةِ هو الحمدُ الذي أَخْبَرَ بأنَّهُ يقعُ منه في المستقبل ، لا حمدُهُ في هٰذا « المتن » الحاصلُ بالإخبار .

---

(١) جعلها في « المغني » (٢/ ٧٦٤) مشتركةً اشتراكاً معنوياً ، وعبارته : (قلت : الصواب عندي : أنَّ الصلاة لغةً بمعنىً واحد ؛ وهو العطف ، ثمَّ العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة ، وإلى الملائكة الاستغفار ، وإلى الآدميِّين دعاءُ بعضِهِم لبعض) ، ونصَّ الباجوري في « تحفة المريد » (ص٣١) : أنَّ التحقيق هو ما جرىٰ عليه ابن هشام ؛ وهي أنْ تكونَ مشتركة اشتراكاً معنوياً ، وانظر ما سبق في « شرح الديباجة » (١/ ١٤٢) .

فعلى الأوَّل : مأخوذٌ مِنَ النَّبْوة ؛ بمعنى المكانِ المرتفعِ ، وعلى الثاني : مِنَ النَّبَأ الذي هو الخبرُ[1] ، وفي نسخة : (على الرسول) ، ولا كراهةَ في ذلك ؛ لأنَّ السِّياقَ دالٌّ على التعظيمِ .

❁ قوله : (المُصْطفىٰ) أصلُهُ : (مُصْتَفَوٌ) ؛ قُلبتِ التاءُ طاءً ، والواوُ

❁ قوله : (وفي نسخة : « على الرسول ») قيل : إنَّ هـٰذه روايةُ المَغارِبة ، والأُولىٰ روايةُ المَشارِقة .

❁ قوله : (ولا كراهةَ في ذلك) ؛ أي : في التعبير بلفظِ (الرسول) الذي لم يُضَفْ إلىٰ لفظِ الجلالة . انتهىٰ « شِبِيني » .

❁ قوله : (لأنَّ السِّياقَ دالٌّ على التعظيمِ) ؛ أي : فحينئذٍ تَنتفِي الكراهةُ ؛ ولذلك قال الشيخُ عَطِيَّةُ الأُجْهُوريُّ في « حاشيته علىٰ هـٰذا الشرح » : (ومذهبُ الشافعيِّ : أنَّ التعبيرَ بلفظ « الرسول » مكروهٌ ، إلَّا أن يُدَّعىٰ تقييدُ الكراهةِ بغيرِ سياقٍ فيه التعظيمُ ، ووقوعُهُ هنا معمولاً للصلاة ووصفُهُ بـ« المُصطفىٰ » . . تعظيمٌ) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (قُلبتِ التاءُ طاءً) ؛ أي : لمُجاوَرتها للصاد المَجْهورة ؛ فإنَّ

---

(١) وعلى الأوَّل : هو (فَعِيل) بمعنىٰ (مفعول) أو (فاعل) ، وعلى الثاني : هو (فعيل) بمعنىٰ (فاعل) أو (مفعول) . انظر ما تقدم في (١/ ١٤٣) .

(٢) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٤) .

ألفاً ؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها[1] ؛ أي : المُختارِ .

❀ قوله : (وآلِهِ) ؛ أي : بني هاشم والمُطَّلِبِ ، كذا ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[2] ، ولعلَّ وجهَ الاقتصارِ علىٰ ذلك : صحَّةُ وصفِهِم بـ (المُستكمِلِينَ الشَّرفا) ؛ إذ

التاءَ حرفٌ مَهْمُوس ، والصادَ حرفٌ مَجْهُور ، فيُناسِبُهُ مَجْهُورٌ ؛ وهو الطاء . انتهىٰ « عَطِيّة » نقلاً عن « الغَزِّيِّ »[3] .

---

(١) هـٰذا التعليل لانقلاب الواو ألفاً ، وأمَّا علَّةُ انقلاب التاء طاء . . فلمجاورتها الصادَ الذي هو من حروف الإطباق . انظر هـٰذه القاعدة في (٥/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٥) ، وقال : (تنبيه : أصل « آل » : أهل ، قُلبتِ الهاءُ همزةً ، كما قُلبت الهمزةُ هاءً في « هَرَاق » ، والأصلُ : « أَرَاق » ، ثمَّ قلبت الهمزة ألفاً ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما في « آدم » و« آمن » ، هـٰذا مذهب سيبويه .

وقال الكسائي : أصلُهُ : « أَوَل » ؛ كـ « جَمَل » ؛ من « آل يؤول » ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وقد صغَّروه علىٰ « أُهَيل » ، وهو يشهد للأوَّل ، وعلىٰ « أُوَيل » ، وهو يشهد للثاني .

ولا يُضاف إلا إلىٰ ذي شرف ، بخلاف « أهل » ؛ فلا يُقال : « آل الإسكاف » ، ولا ينتقض بـ « آل فرعون » ؛ فإنَّ له شرفاً باعتبار الدنيا .

واختُلف في جواز إضافته إلىٰ مضمر ؛ فمنعه الكسائي والنحَّاس ، وزعم أبو بكر الزُّبيدي : أنه من لحن العوام ، والصحيحُ : جوازه) .

(٣) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٤) ، وانظر « فتح الرب المالك » (ق/ ٣) .

لو فُسِّر بمُطلَق الأتباع . . لم يتأتَّ الاتِّصافُ بما ذكر ، وقد يُقالُ : إنَّ جميعَ الأتباعِ مُستكمِلِينَ ذلك باعتبارِ وصفِهِم بالإيمان بسيِّد ولدِ عدنانَ صلَّى الله عليه وسلَّمَ[1] .

❁ قوله : (لم يتأتَّ الاتِّصافُ بما ذكر) ؛ أي : فلم يصحَّ الوصفُ به .

❁ قوله : (وقد يُقالُ : إنَّ جميعَ الأتباعِ مُستكمِلِينَ) كذا في بعض النسخ ، والصوابُ : الرفعُ ؛ لأنَّهُ خبرُ (إنَّ) ، إلَّا أنْ يُقالَ : إنَّهُ جرىٰ علىٰ لغةِ مَنْ يَنصِبُ بها الجزأينِ ، كما في[2] : [من الطويل]

. . . . . . إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وفي بعضٍ آخَرَ بالرفع[3] ، وهو ظاهرٌ .

❁ قوله : (باعتبارِ وصفِهِم بالإيمان) يُفِيدُ : أنَّ الكُفَّارَ فيهم أصلُ الشَّرَف ، وهو كذلك ؛ لأنَّ فيهم شَرَفَ الخِلْقة الآدميَّة ؛ لعمومِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء : ٧٠] . انتهىٰ « ذهبي » .

---

(١) انظر ما سبق في (١/ ١٤٤) .

(٢) جزء بيت لعمر بن أبي ربيعة ، والبيت بتمامه :

إذا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ ... خُطـاكَ خِفافاً إنَّ حُـرَّاسَـنا أُسْـدَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣١٠ـ٣١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٥) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (١/ ١٨٣ـ ١٨٥) .

(٣) جاء مرفوعاً في (أ ، ب ، هـ) .

❀ قوله : (المُستكمِلِينَ) بمعنى : الكامِلِينَ ؛ أي : التامِّينَ الشَّرَفَ ، و(الشَّرَفَا) بفتح الشين ؛ أي : العُلُوَّ ، معمولٌ لقوله : (المُستكمِلِينَ) ،

وبه اندفعَ قولُ العلَّامةِ الشِّيبِينيِّ : (كان الأَوْلىٰ له : حذفُ قولِهِ : « وقد يُقالُ . . . » إلىٰ آخره ؛ ولذلك لم يذكره الشيخُ الصبَّان ؛ وذلك لأنَّهُ يُوهِمُ بحسبِ المفهومِ أنَّ غيرَ أَتْباعه كالكُفَّار عندَهُم أصلُ الشَّرَف) انتهىٰ .

❀ قوله : (بمعنى : الكامِلِينَ) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ السينَ والتاءَ زائدتان ، ويصحُّ جَعْلُهُما للطَّلَب ؛ وذلك لأنَّ جميعَ أتباعِهِ ـ ولو عُصاةً ـ طالبون ـ ولو بحسَبِ حالِهِم ـ الكمالَ في الشَّرَف .

ولا يُقالُ : اعتبارُ لسانِ الحال ربَّما أَدْخلَ الكافر ، فتصيرُ الصفةُ لا مُخصِّصةً ولا لازمةً للأتباع المُرادِ بهم أُمَّةُ الإجابةِ لا أُمَّةُ الدعوة ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّها لازمةٌ .

ويصحُّ جَعْلُهُما للصيرورة ؛ أي : الذين صاروا كامِلِينَ باتِّباعه صلَّى الله عليه وسلَّم .

❀ قوله : (معمولٌ لقوله : « المُستكمِلِينَ ») ؛ أي : فهو منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به ؛ كـ (الحسنِ الوجهَ) ، أو علىٰ نزع الخافض ؛ بناءً على القول بأنَّهُ قياسيٌّ ، أو أنَّهُ تُوُسِّعَ فيه فأُجْرِيَ مُجْرى القياسيِّ ؛ لكَثْرة ما سُمِعَ منه ؛ أي : كَثْرةً لا تُوجِبُ القياسيَّةَ .

٣ـ وأستعيـــنُ اللهَ . . . . . .

أو بضمِّها : جمعُ (شَرِيفٍ)[١] ؛ كـ (عَظِيم وعُظَماءَ)[٢] .

❀ قوله : (وأستعينُ) أصلُهُ : (أَسْتَعْوِنُ) ؛ نُقلتْ حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ، فقُلبت الواوُ ياءً[٣] ؛ أي : أطلبُ منه الإعانةَ في نَظْمِ ألفيّةٍ ، وإنَّما احتيج إلىٰ تقدير هـٰذا المضافِ ؛ لأنَّ الألفيّةَ بمعنى المنظومة ، . . . .

هـٰذا علىٰ ما أشار إليه ؛ مِنْ جَعْلِ السينِ والتاءِ زائدتَينِ ، وكذا علىٰ جَعْلهما للصيرورة ، أمَّا علىٰ جَعْلهما للطَّلَب : فهو مفعولٌ به .

❀ قوله : (أي : أطلبُ منه الإعانةَ) ؛ أي : الإقدارَ على الفعل ، لا المُشاركةَ في الفعل ليَسهُلَ أو ليحصلَ ، التي هي حقيقةُ الإعانةِ ؛ لاستحالتها عليه تعالىٰ ، فشبَّهَ طَلَبَ الإقدارِ بمعنى الاستعانةِ ؛ بجامعِ أنَّ كلّاً طَلَبُ ما يقعُ معه المقدورُ بينَ قدرتَينِ كَسْباً فيهما ، أو كَسْباً في إحداهما وإيجاداً وتأثيراً في الأُخرىٰ ، واستعار الاستعانةَ ، واشتقَّ منها (أستعينُ) .

❀ قوله : (في نَظْمِ ألفيّةٍ) : تقديرُ (نَظْمٍ) لا (إظهارٍ) مثلاً ؛ لأنَّ الخُطْبة قبل التأليفِ ، والمُرادُ : نظمُ المقصودِ حَقٌّ يُطلَبُ الإعانةُ عليه ، وإلا فبعضُ « النَّظْم » قد تقدَّم ؛ وهو ما قبلَ قوله : (وأستعين . . .) إلىٰ آخره .

(١) في هامش (ج) : (قوله : « أو بضمها : جمع شريف » ، وعليه : فيكون وصفاً ثانياً ، ويكون معمولُ « المستكملين » محذوفاً ؛ أي : كلَّ مجد ونحوه) ، وانظر ما سبق في (١/ ١٤٤ـ١٤٥) .

(٢) والمشهور روايةً : هو فتح الشين .

(٣) وذلك لسكونها وكسر ما قبلها .

وهي لا يُستعانُ عليها .

وفي الكلام : استعارةٌ تبعيَّةٌ ؛ حيثُ شبَّهَ الاستعلاءَ المُطلَقَ الذي هو مُتعلَّقُ معنى الحرف[1] ـ لأنَّ الإعانةَ وما تصرَّفَ منها إنَّما تتعدَّىٰ بـ (علىٰ) ـ . . بالظرفيَّة المطلقة ، واستعار (في) بتبعيَّة ذلك التشبيه ، ونَقَلَ في « التمرين » : أنَّ تعديتَهُ بـ (في) لغةٌ قليلة[2] .

❀ قوله : (ألفيَّهْ) قال الجلالُ : (عِدَّتُها ألفُ بيتٍ ، أو ألفانِ ؛ بناءً علىٰ أنَّ كلَّ شطرٍ بيتٌ ، ولا يَقدَحُ ذلك في النسبة كما قيل ـ أي : في نسبة « ألفيَّة »

❀ قوله : (وهي لا يُستعانُ عليها) ؛ أي : بل إنَّما يُستعانُ على الفعل .

❀ قوله : (لأنَّ الإعانةَ . . .) إلىٰ آخره : تعليلٌ لقوله : (وفي الكلام . . .) إلىٰ آخره ، توسَّط بينَ المُشبَّهِ والمُشبَّه به ، وقولُهُ : (إنَّما تتعدَّىٰ بـ « علىٰ ») ؛ أي : إلى المفعول الثاني الذي هو المُستعانُ عليه ؛ نحوُ : ﴿ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ ﴾ [الفرقان : ٤] ، ﴿ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف : ١٨] ، وأمَّا المفعولُ الأوَّلُ الذي هو المُستعانُ به . . فتارةً تتعدَّىٰ إليه بنَفْسها ؛ كما هنا ، وتارةً تتعدَّىٰ إليه بالباء ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ ﴾ [الأعراف : ١٢٨] .

❀ قوله : (ولا يَقدَحُ ذلك) ؛ أي : تعبيرُ المُصنِّفِ بـ (ألفيَّهْ) ، وليس

---

(١) في (هـ) : (معنى « علىٰ ») .

(٢) تمرين الطلاب (ص٩) ، وانظر ما سبق في (١/ ١٤٥ـ١٤٦) .

إلىٰ « ألفَينِ » ـ لتساوي النَّسَب إلى المفرد والمُثنَّىٰ ، كما سيأتي) انتهىٰ[١] .

❀ قوله : (مَقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ) ؛ أي : أغراضُهُ وجُلُّ مُهمَّاتِهِ مجموعةٌ فيها ، وغَلِطَ مَنْ قال : إنَّ (مقاصدُ النحو) اسمُ كتاب نَظَمَهُ في « الألفية »[٢] .

اسمُ الإشارةِ راجعاً إلىٰ كونِ عدَّتها ألفَيْ بيتٍ ، كما هو ظاهِرُهُ .

❀ قوله : (أي : أغراضُهُ) هـٰذا تفسيرٌ بحسَبِ اللغة ، وقولُهُ : (وجُلُّ مُهِمَّاتِهِ) عطفُ تفسيرٍ للمُرادِ ، أشار به : إلىٰ أنَّ مُرادَهُ بالمقاصد : المُهِمَّاتُ التي عبَّر بها في آخِرِ الكتاب ، وأنَّ في كلامه حذفَ مضافٍ ، ودَفَعَ بذلك التنافيَ بينَ ما هنا وقولِهِ آخِرَ الكتاب : (نَظْماً علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ)[٣] ، وصَرَفَ ما هنا إلىٰ ما يأتي دون العكس ؛ بأنْ يُرادَ بالجُلِّ الكلُّ مجازاً ؛ لأنَّ ما يأتي هو المُطابِقُ للواقع ؛ لأنَّهُ تَرَكَ مِنَ المقاصد (بابَ القَسَم) ، و(بابَ التقاء الساكنَينِ) ، وغيرَهُما[٤] .

وقد أُجِيبَ بأجوبةٍ غيرِ هـٰذا ؛ منها : أنَّ ما هنا مبالغةٌ ؛ بمعنىٰ أنَّ « الألفيَّةَ » تكونُ بحيثُ إنَّ مَنْ أتقنها يحصلُ له التهيُّؤُ القريبُ لأنْ يُجِيبَ عن كلِّ مسألةٍ سُئل عنها في النحو .

---

(١) البهجة المرضية (ص١٥) ، وانظر (٥/ ٣٧٠ـ ٣٧١) .

(٢) انظر الكلام حول مؤلفاته في (١/ ٣٥ـ٣٨) ، وما سيأتي في (٥/ ٥٩٩ـ ٦٠٢) .

(٣) انظر (١/ ١٤٧ ، ٥/ ٥٩٧ـ ٥٩٩) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٧) .

والمُرادُ بـ (النحو) : المُرادِفُ لقولنا : (علم العربية) المُطلَقُ على ما يُعرَفُ به أواخرُ الكَلِمِ إعراباً وبناءً ، أو ما يُعرَفُ به ذواتُها صِحَّةً واعتلالاً ،

ومنها : أنَّ ما هنا في حيِّز الطَّلَب ، وما يأتي إخبارٌ بما تيسَّر له ، **لـٰكن يَرِدُ على هـٰذا** : قولُهُ : (وما بجمعه عُنِيتُ . . .) إلىٰ آخره .

❀ **قوله** : (**المُطلَقُ علىٰ ما يُعرَفُ به . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو شاملٌ للنحو والصَّرْفِ فقط ؛ لتخصيص غَلَبةِ الاستعمالِ علمَ العربيَّة بهما وإنْ أُطلِقَ في الأصل علىٰ ما يشمل اثني عَشَرَ علماً ؛ فالنحوُ هنا مُرادِفٌ لعلم العربيَّة بعدَ غَلَبةِ الاستعمال ، لا في الأصل .

❀ **قوله** : (**أواخرُ الكَلِمِ إعراباً وبناءً**) ؛ أي : أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ مِنْ جهةِ الإعراب والبناء ، **وهو اقتصارٌ على الغالب** ، وإلا فيُعرَفُ به أحوالُ غيرِ الكَلِمِ ؛ كالظروف ، والجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، والتي لها محلٌّ ، وكأحكام جملةِ الصِّلَةِ مِنْ حيثُ العائدُ ، وكونُها لا تكونُ إنشائيَّة ، وكذا جملةُ النعت والخبر ، ويُعرَفُ به أحوالُ الكَلِمِ مِنْ غير الإعراب والبناء ؛ كـ (إنَّ) مِنْ جهة كسر همزِها أو فتحِهِ ، وتخفيفِها ، وشروطِ عملها ، وشروطِ عمل بقيَّةِ النواسخ ، وكالعائد مِنْ حيثُ حذفُهُ وعدمُهُ . . . إلىٰ غير ذلك ممَّا لو استُقصي قصا . انتهىٰ « أمير »[1] .

❀ **قوله** : (**أو ما يُعرَفُ به ذواتُها . . .**) إلىٰ آخره : (**أو**) : للتنويع ، وقولُهُ : (**صِحَّةً واعتلالاً**) ؛ أي : وغيرَ ذلك ؛ كالاشتقاق ، والتصغيرِ ، والجمع .

---

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية (ق/ ١) .

٤ـ تُقَرِّبُ الأَقْصىٰ . . . .

لا ما يُقابِلُ التصريفَ ، كما أفاده الحافظُ السُّيوطي[١] .

وأصلُ (**مَحْوِيَّة**) : (مَحْوُوْيَة) ؛ قُلِبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً ؛ لاجتماعها مع الياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون ، ثمَّ قُلِبتِ الضمَّةُ كسرةً ؛ لأجل الياء .

والباءُ في (**بها**) : بمعنىٰ (في) ؛ مِنْ ظرفيَّة المدلولِ في الدالِّ ؛ لأنَّ (المقاصدَ) معانٍ ، و(الألفيَّة) اسمٌ للألفاظ باعتبار دَلالتِها على المعاني[٢] .

❁ **قوله** : (**تُقرِّبُ الأقْصىٰ**) نسبةُ التقريبِ إليها مجازٌ عقليٌّ ؛ مِنْ إسناد الفعلِ إلىٰ سببه العاديِّ للمُلابسة ، وإلا فالمُقرِّبُ حقيقةً هو اللهُ تعالىٰ ، ويلزمُ عُرْفاً مِنْ تقريبِ الأَقْصىٰ ـ أي : الأَبْعدِ ـ تقريبُ البعيد ، وليس اللزومُ عقلياً ؛ فاندفعَ ما لبعضهم .

❁ **قوله** : (**مِنْ ظرفيَّةِ المدلولِ . . .**) إلىٰ آخره ؛ إذ يلزمُ مِنْ ظرفيَّةِ كونِها مَحْويَّةً ظرفيَّتُها ؛ لأنَّ ذلك مِنْ أعراضها .

❁ **قوله** : (**حقيقةً هو اللهُ تعالىٰ**) ؛ أي : وفي الظاهر المُصنِّفُ .

❁ **قوله** : (**فاندفعَ ما لبعضهم**) ؛ أي : مِنْ أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ تقريبها الأَقْصىٰ تقريبُها القاصيَ ؛ لأنَّها قد تهتمُّ بالأَقْصىٰ لشدَّةِ خفائِهِ فتُقرِّبُهُ ولا تُقرِّبُ القاصيَ ؛ علىٰ أنَّهُ يُبعِدُ أو يُزيلُ تَوَهُّمَ احتمالِ اهتمامِها بالأقصىٰ . ظاهرُ قولِهِ

---

(١) البهجة المرضية (ص١٥) .

(٢) ويصح أن تكون سببية ، كما سبق في (١/ ١٥٠) .

❀ قوله : (بلفظٍ مُوجَزٍ) ؛ أي : بسببِ لفظٍ مُوجزٍ ، قال السُّيُوطيُّ : (ولا بِدْعَ في كون الإيجازِ سبباً للفهم[1] ، كما في : « رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُهُ » ، دون : « وأكرمتُ عبدَ الله » ، ويجوزُ أنْ تكونَ الباءُ بمعنىٰ « مع »)[2] .

بعدُ : (وتَبسُطُ البَذْلَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو كالاحتراس[3] .

❀ قوله : (أي : بسببِ لفظٍ مُوجزٍ) ؛ أي : بسبب وَجَازتِهِ .

❀ قوله : (كما في : « رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُهُ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا المثالُ ظاهرٌ علىٰ تفسير الإيجاز بما يأتي له ، أمَّا علىٰ تفسيره : بأنَّهُ أداءُ المعنى المقصودِ بأقلَّ مِنْ عبارة المُتعارَف[4] . . فلا ؛ إذ هـٰذه العبارةُ هي المُتعارَفةُ . انتهىٰ « شِبِيِيني » .

❀ قوله : (ويجوزُ أنْ تكونَ الباءُ بمعنىٰ « مع ») ؛ أي : تُقرِّبُ الأَقْصىٰ مع لفظٍ مُوجز ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ يلزمُ عليه اتِّحادُ المُصاحِب والمُصاحَب ؛ لأنَّ « الألفيَّةَ » عينُ اللفظ المُوجَز .

---

(١) في « البهجة المرضية » : (لسرعة الفهم) .

(٢) البهجة المرضية (ص١٦) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٠) .

(٤) في هامش (ط) : (قوله : « من عبارة المتعارف » : العبارة : بمعنى المُعبَّريَّة ، والإضافةُ بيانيةٌ . انتهىٰ « مؤلف ») .

ويُجابُ : **بأنَّ المعنىٰ** : تفعلُ ذلك معَ وَجَازةِ اللفظِ ؛ **وعليه** : ففي الكلام وضعُ الظاهرِ موضعَ المضمرِ ، والأصلُ : (مع وجازتها) ، فمَحَطُّ الاعتبارِ في المصاحبة هو الوصفُ المُصرَّح به ، نظيرُ ما تقدَّم في السببيّة[1] .

هـٰذا إنْ جُعِلتِ المعيَّةُ حالاً من فاعل (تُقرِّبُ) ، فإنْ جُعِلتْ من (الأَقْصىٰ) . . كان أحدُ المُتصاحِبَينِ المعنىٰ والآخَرُ اللفظَ ، **وعليه** : ففيه إظهارٌ في مَقام الإضمار أيضاً .

وفي كلام بعضِهم : أنَّ قولَهُ : (بلفظٍ مُوجزٍ) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٌ مِنَ (الأقصىٰ) ؛ **علىٰ معنىٰ** : أنَّ الأقصى الواقعَ في كلام غيرِهِ بلفظٍ مُوجزٍ تُقرِّبُهُ هـٰذه « الألفيَّةُ » للفهم ؛ **فلا يَرِدُ الاعتراضُ** : بأنَّهُ قد وُجِدَ في لفظ « الألفيّة » طُولٌ في بعض مواضعِها مع إمكانِ الإيجاز ؛ كقوله : (كذا إذا عاد عليه مُضمَرُ . . .) البيتَينِ ، **مع أنَّ هـٰذا الاعتراضَ قد يُدفَعُ** : بأنَّ الإيجازَ أمرٌ نسبيٌّ ؛ فقد يكونُ مُوجزاً بالنسبة لكلام ، وقد يكونُ فيه طُولٌ بالنسبة لكلامٍ آخَرَ ، أو بأنَّ الحُكْمَ للغالب . انتهىٰ .

وعلىٰ هـٰذا الوجهِ الذي ذَكَرَهُ بقوله : (أنَّ قولَهُ : « بلفظٍ مُوجز » متعلِّقٌ . . .) إلىٰ آخره . . لا يكونُ في الكلام إظهارٌ في مقام الإضمار .

ويحتملُ : أنَّ اللفظَ المُوجزَ هو بعضُ « الألفيّة » الدالُّ على الأقصىٰ ،

(١) انظر (١/ ٢٠٤) .

وتَبسُـطُ البَـذْلَ . . . .

والمُوجِزُ : قليلُ الحروف كثيرُ المعنىٰ ، أو لا على التحقيق .

❁ **قـولـه** : (**وتَبسُـطُ البَـذْلَ**) بـالـذال المعجمـةِ ؛ أي : العطـاءَ ؛ شبَّـه « الألفيَّةَ » في سرعة إيصالِ معانيها عندَ سماع ألفاظِها . . بإنسان يَفِي بما يعدُ علىٰ سبيل الاستعارة المَكْنيَّة ، وإثباتُ الوعدِ تخييلٌ ، ونسبةُ التقريبِ إلى « الألفيَّة » باعتباره ، **ويحتملُ** غير ذلك ، كما هو مُبيَّنٌ فيما كتبناه ثانياً على « الأُشْمُونيِّ »[1] .

❁ **قوله** : (**والمُوجَزُ : قليلُ . . .**) إلىٰ آخره : **ظاهرُهُ** : مُساواةُ الإيجازِ للاختصار ، وهو ما عليه جماعةٌ ، وفي « المصباح » : **أنَّ الإيجازَ** : تقليلُ اللفظِ معَ عُذُوبتِهِ وسهولةِ معناه[2] ؛ فهو أخصُّ مِنَ الاختصار علىٰ هـٰذا .

❁ **قوله** : (**وإثباتُ الوعدِ تخييلٌ . . .**) إلىٰ آخره : **الصوابُ** : أنَّ بَسْطَ البَذْلِ هو التخييلُ ، والإنجازَ والوعدَ ترشيحان ؛ وذلك لأنَّ بَسْطَ البَذْلِ أَقْوى اختصاصاً وتَعَلُّقاً بالكريم مِنْ إنجاز الوعد ، وأَسْبقُ في الذِّكْر ؛ فاللائقُ جَعْلُهُ هو التخييلَ ، سواءٌ جَرَينا علىٰ طريقةِ السَّمَرْقَنْديِّ ؛ مِنْ أنَّ التخييلَ هو الأَقْوى اختصاصاً وتَعَلُّقاً بالمُشبَّه به ، وما سواه ترشيحٌ[3] ، أو علىٰ قول العِصام ؛ أنَّهُ

(١) تقرير الأنبابي على الأشموني والصبان (ق/ ٢٧ـ٢٨) .
(٢) انظر « المصباح شرح المفتاح » (ص٤٥٨ ، ٤٦٤) .
(٣) انظر ما تقدَّم في (١/ ١٥٥) .

والإنجازُ وما بعدَهُ ترشيحٌ ، ويحتملُ غيرَ ذلك .

❁ قوله : (بوعدٍ مُنجَزِ) ؛ أي : سريعِ الوفاء ، وبينَهُ وبين (مُوجَزِ) : الجناسُ اللاحقُ ؛ . . . .

الأَسْبقُ ذِكْراً ، وما سواه ترشيحٌ[1] .

❁ قوله : (والإنجازُ وما بعدَهُ ترشيحٌ) مُرادُهُ بما بعدَ الإنجاز : البَذْلُ والبَسْطُ ؛ فإنَّهُما وإن كانا قبلَهُ في الذِّكْر إلا أنَّهُما بعدَهُ في التعقُّل تبعاً للوجود الخارجيِّ ؛ فإنَّ الإنسانَ يَعِدُ ثمَّ يُنجِزُ ، فيُوسِّع العطاءَ . انتهىٰ « ذهبي » .

وبه يندفعُ قولُ الشِّيبِينِيِّ : (إنَّ الإنجازَ ليس بعدَهُ شيءٌ ، فكان الأَوْلىٰ حذفَ قولِهِ : « وما بعده ») انتهىٰ .

❁ قوله : (ويحتملُ غيرَ ذلك) ؛ أي : بأنْ يُجعَلَ استعارةً مُصرَّحةً ؛ فيُشبَّهُ إفادةُ المعاني ببَذْلِ المال ، والوعدُ ترشيح ، أو تمثيليّةً ؛ بأنْ يُشبَّهَ حالُ « الألفيّة » في كَثْرة إفادتِها المعانيَ بسرعةٍ عندَ سماعها . . بحالِ الكريمِ في كَثْرة إعطائِهِ ووفائِهِ بما يَعِدُ .

❁ قوله رحمه الله : (بوعدٍ مُنجزِ) الباءُ : بمعنىٰ (مع) ، أو سببيَّةٌ ؛ لأنَّ

(١) انظر « السمرقندية » مع « شرحها » للعصام (ص٣٣٤ـ ٣٤٥) .

لبُعدِ المَخْرَج بينَ الواو والنون ، لا مضارعٌ ، خلافاً لبعضهم .

وإنَّما قَيَّدَ بالوعد معَ أنَّ الإعطاءَ بدونه أبلغُ في المدح ؛ لأنَّ فَهْمَ المعاني منها لا يحصُلُ بمُجرَّد وجودِها ، بل لا بدَّ مِنَ الالتفات إليها وتصوُّرِ ألفاظها ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

الوعدَ ببسطِ البَذْلِ سببٌ فيه عادةً ، والأوَّلُ أقربُ .

❀ **قولُهُ** : (**لبُعْدِ المَخْرَج** . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ الواوُ مِنَ الشفتَين ، والنونُ مِنْ طَرَف اللسان .

❀ **قوله** : (**لا مضارعٌ ، خلافاً لبعضهم**) في « شرح بديعيّة ابن معصوم » : أنَّ اللاحقَ يُشترَطُ فيه الاختلافُ بمُتباعِدَي المخرج ، وأنَّ المضارعَ لا يُشترَطُ فيه الاختلافُ بمُتقارِبَي المخرج عندَ الأكثر ، وأنَّ مَنْ فرَّق بينهما واشترطَ فيه الاختلافَ بذلك قليلٌ . انتهىٰ[2] ؛ فعلىٰ كلام الأكثرِ يتخرَّجُ قولُ بعضِهم : إنَّ الجناسَ هنا مضارعٌ .

❀ **قوله** : (**لأنَّ فَهْمَ المعاني منها** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فكأنَّها لتهيُّئها للفهم منها ، وتوقُّفِ الفهمِ على الالتفات إليها . . تَعِدُ وَعْداً ناجزاً .

ويُمكِنُ أنْ يكونَ التقييدُ بالوعد ؛ للإشارة إلىٰ عِزَّةِ معانيها ؛ لأنَّ الموعودَ به تتشوَّفُ إليه النَّفْسُ ، فتكونُ أحرصَ عليه ، ويكونُ هو أعزَّ عليها .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٠) ، وما تقدم في (١/ ١٥٧) في « شرح الديباجة » .

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع (١/ ١٤٠ ، ١٤٤ـ١٤٦) .

٥ـ وتَقتضِي . . . .

والجيمُ في (مُنجز) و(مُوجز) : يصحُّ فتحُها وكسرُها[١] .

❀ قوله : (وتَقتضِي) ؛ أي : تطلُبُ ، وإسنادُ الاقتضاءِ إليها بهـٰذا المعنىٰ مجازٌ ؛ لأنَّ الطالبَ حقيقةً إنَّما هو ناظمُها ، أو : تستلزمُ ؛ لأنَّ اشتمالَها على المحاسن يستلزمُ الرِّضا ؛ أي : اعتقادَ كمالِها في الواقع ، . . . .

❀ قوله : (وكسرُها) ، وحينئذٍ : فيكونُ الإسنادُ فيهما مجازيّاً ؛ مِنْ بابِ الإسنادِ في (نهارُهُ صائمٌ) ، و(نهرٌ جارٍ) .

نعم ؛ أفاد صاحبُ « القاموس » : أنَّ (أَوْجَزَ) يُستعمَلُ لازماً ؛ فيُقالُ : (أَوْجَزَ الكلامُ) ؛ أي : قَلَّ[٢] ، وذَكَرَ في « الصحاح » : أنَّهُ يُقالُ : (كلامٌ مُوجَز ومُوجِز)[٣] ، وحينئذ : فيكونُ الإسنادُ في (مُوجِز) بالكسر حقيقيّاً .

❀ قوله : (أي : تطلُبُ) ، وحينئذٍ : فالمُرادُ بالرِّضا : إمَّا رِضا الطالب ، أو اللهِ ، أو هما .

❀ قوله : (أو : تستلزمُ) ؛ أي : علىٰ سبيل المجاز في الفعل ، ولا مجازَ في الإسناد ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ .

---

(١) والمشهور روايةً : هو فتح الجيم في كليهما ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .
(٢) القاموس المحيط (٢/ ١٩٣) .
(٣) الصحاح (٣/ ٩٠٠) .

أو بمعنىٰ : تَدُلُّ ؛ فهو مِنْ قَبيل : (نَطَقَتِ الحالُ بكذا) ؛ أي : دلَّتْ ، علىٰ جهة الاستعارة التبعيَّةِ ، أو المجازِ المُرسَل[١] .

❀ **قوله** : (رِضاً) بكسر الرَّاء : مصدرُ (رَضِيَ) علىٰ غير قياسٍ ، **والقياسُ** : فتحُها[٢] ، وهو خلافُ السُّخْطِ ، وإنَّما أتىٰ بقوله بعدَ ذلك : (بغير سُخْط) ؛ دفعاً لتوهُّمِ أنَّها تطلبُ رضاً ما ولو بوجه[٣] ، وهو بضمِّ السين

وعلىٰ هـٰذا : **فالمُرادُ بالرِّضا** : رِضا الطالب ؛ لما في استلزامِ اشتمالِ « الألفيَّة » على المحاسن لرِضا المَوْلىٰ عزَّ وجلَّ من الخفاء[٤] ، كما أشار لذلك المُحشِّي بقوله : (أي : اعتقادَ. . .) إلىٰ آخره .

نعم ؛ إنْ أُرِيدَ الاستلزامُ العاديُّ . . صحَّتْ إرادتُهُ .

❀ **قوله** : (**أو بمعنىٰ** : **تَدُلُّ**) ، **والمعنىٰ حينئذٍ** : أنَّها تَدُلُّ علىٰ رِضا الله عن المؤلف ، أو رضا الطالب ؛ أي : أنَّها أَمَارةٌ علىٰ ذلك ؛ لِمَا اشتملتْ عليه من المحاسن ، **والعِبْرةُ في التعدية** : باللفظ غالباً ؛ **فلا يُقالُ** : إنَّ الدَّلالةَ تتعدَّىٰ للمدلول عليه بـ (علىٰ) ، لا بنفسها .

---

(١) وهـٰذا الأخير نسبه المُحشِّي في « شرح الديباجة » إلى البُهُوتي ، ومُتعلَّق الفعل على الجميع محذوفٌ ؛ وتقديره : (من الله) ، أو (من قارئها) .

(٢) وسبق أصل الكلمة في « شرح الديباجة » في (١/١٥٨) .

(٣) ففيه احتراسٌ ، كما سبق في (١/١٥٨) .

(٤) **قوله** : (**من الخفاء**) متعلق بـ (استلزام) .

وسكونِ الخاء ؛ مصدرُ (سَخِطَ) ، وقياسُهُ : فتحُهُما ؛ كـ (الفَرَح)[1] ، وفي كلامه مِنْ أنواع البديع : المقابلةُ بين (الرضا) و(السُّخْط)[2] .

❁ قوله : (فائقة) اسمُ فاعل مِنْ (فاقه) ؛ أي : عَلَاهُ بالشَّرَف ، قال ابنُ قاسمٍ : (فائقة لفظاً ومعنىً) ، وفيه الأوجهُ الثلاثة : النَّصبُ على الحال مِنْ فاعل (تَقتضِي) ، والرَّفعُ على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، . . . .

❁ قوله : (وقياسُهُ : فتحُهُما) ؛ أي : السِّينِ والخاء .

❁ قوله : (لفظاً) ؛ أي : لأنَّها مِنْ بحرٍ واحد ، وتلك من السريع والرَّجَزِ .

وقوله : (ومعنىً) ؛ أي : لأنَّها أكثرُ أحكاماً منها .

❁ قوله : (مِنْ فاعلِ « تَقتضِي ») إنَّما جَعَلَهُ حالاً مِنْ هـٰذا ، دونَ فاعل (تُقرِّبُ) أو (تَبْسُطُ) ؛ لقُرْبِ (تَقتضِي) ، وكذلك لم يَجْعَلْها حالاً من (ألفيهْ) ـ لأنَّها وإن كانتْ نكرةً إلَّا أنَّها تخصَّصتْ بالوصف ـ لبُعْده .

---

(١) فالقياس فيه وفي (رِضاً) : الفتح ؛ لأنَّ فعلَهُما لازم ، وسيأتي تفصيله عند قول الناظم :

و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) كـ (فَرَحٍ) وكـ (جَوىً) وكـ (شَلَلْ)

(٢) المشهور : أنَّ بين (الرضا) و(السخط) مطابقةً لا مقابلة ؛ لأنَّ المقابلة تكون بالجمع بين أربعة أضداد فأكثر ، والمطابقة تكون بين ضِدَّينِ فقط . انظر « خزانة الأدب » لابن حجة (١/ ١٢٩) .

والجرُّ نعتٌ لـ (ألفيَّهْ)[1] .

* **قوله : (والجرُّ نعتٌ لـ « ألفيَّهْ »)** ؛ أي : علىٰ حدِّ : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام : ٩٢] ؛ مِنَ النعت بالمفرد بعدَ الجملة ، وإنْ كان الغالبُ العكسَ ، قال بعضُ الأفاضل : (ومَنْ يُوجِبُهُ وإنْ أَمْكَنَهُ جَعْلُ « مباركٌ » خبراً ثانياً لـ « هٰذا » ، أو خبراً لمحذوف . . كيف يصنعُ في نحو : ﴿ بِقَوۡمٍ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ ﴾ [المائدة : ٥٤] ؟!) انتهىٰ[2] .

ولعلَّهُ يجعلُ الجملةَ حالاً مِنْ ضمير (أَذِلَّة) مُقدَّمةً علىٰ عاملها وصاحبِها ، أو مِنْ (قومٍ) جرياً علىٰ غير الغالب ؛ مِنْ مجيء الحال مِنَ النكرة بلا مُسوِّغٍ ، وهو قياسٌ عند سيبويهِ ؛ علىٰ حدِّ : (صلَّىٰ وراءه رجالٌ قياماً)[3] ، أو يجعلُ (أَذِلَّة) بدلاً مِنْ (قوم) ؛ بناءً علىٰ جواز بدليَّة المُشتقِّ .

وقد حُكِيَ : أنَّ المُؤلِّفَ لمَّا وصل إلىٰ هٰذا المَحَلِّ . . قال : (فائقة منها بألفِ بيتِ) ؛ يعني : أنَّها فائقةٌ عليها بكلِّ بيوتِها ، فوَقَفَ ولم يَستطِعِ الزيادةَ مُدَّةً ، ثمَّ رأىٰ في المنام شخصاً لم يعرفْ أنَّهُ ابنُ مُعْطٍ ، فقال له المُؤلِّفُ : إنِّي أَنظِمُ ألفيَّةً ، فقال : أَسْمِعْني ، فَقَرأَ الأبياتَ ، إلىٰ أنْ قال : (فائقة منها بألفِ بيتِ) ، فقال : كَمِّلْ ، فقال : لم أَستطِعْ ، فقال : أُكمِلُهُ لك ؟ قال : نعم ، فقال : (والحَيُّ قد يَغلِبُ ألفَ مَيْتِ) ، فعَرَفَ أنَّهُ ابنُ مُعْطٍ ، فرَجَعَ عن هٰذا

---

(١) والمشهور رواية : النصب ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام ، وانظر « شرح الديباجة » (١/ ١٦٠) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٧) .

(٣) انظر ما سيأتي في (٣/ ٤١٦) .

❁ قوله : (أَبنِ مُعْطِ) هو أبو الحسن يحيى بنُ مُعْطِ[1] ، قال الشيخُ يحيى الشاويُّ : (كان مالكيّاً ، وتفقَّهَ بالجزائر : على أبي موسى الجُزُوليِّ ، ثمَّ تشفَّعَ ؛ كابن مالكٍ وأبي حيَّانَ حينَ الخروجِ من الغرب) انتهى[2] ، لكن نقل بعضُهُم[3] : أنَّهُ كان حنفيّاً[4] ، ويُمكِنُ الجمعُ : بأنَّهُ تحنَّف بعد ذلك .

مات بالقاهرة سنة ثمانٍ وعشرينَ وستٍّ مئة ، ودُفن على شَفِير الخندق بقُرب تربة الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه ، ومولدُهُ : سنة أربعٍ وستِّينَ وخمسٍ مئة .

الشَّطْرِ وقال : (وهْوَ بسَبْقٍ حائزٌ تفضيلا . . .) إلى آخره[5] .

---

(١) وفي أكثر المصادر والمراجع : (أبو الحسين) بدل (أبو الحسن) ، وفي بعضها : (عبد المعطي) بدل (ابن معط) ، وانظر « وفيات الأعيان » (٦/ ١٩٧) ، و« تاريخ الإسلام » (٤٥/ ٣٣١) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢٢/ ٣٢٤) ، ومقدمة الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » (ص ١٢) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٦) ، وفيه : (ثم تحنَّفَ) بدل (ثم تشفَّع) ، وقد رجعت إلى أكثر من نسخة فوجدتها كذلك ، ولعله خطأ من الناسخ أو المؤلف ، والله تعالى أعلم .

(٣) هو الإمام السيِّد البُدَيري ، كما عزاه المُحشِّي إليه في « شرح الديباجة » (١/ ١٦٠ـ ١٦١) .

(٤) وعلى ذلك جُلُّ مَنْ ترجم له ، كابن خلكان في « وفيات الأعيان » (٦/ ١٩٧) ، والذهبي في « تاريخ الإسلام » (٤٥/ ٣٣١) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢٢/ ٣٢٤) ، واليافعي في « مرآة الجنان » (٤/ ٦٦) ، وهو مذكور في طبقات الحنفية ؛ كـ« الجواهر المضية » (٢/ ٢١٤) ، و« تاج التراجم » (٢/ ١٣٠) ، ووُجد منصوصاً عليه بخطه ، كما في مقدمة الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » (ص ١٢) .

(٥) أورد هـٰذه القصةَ الملويُّ في « الأنوار البهية » (ق/ ٦ـ ٧) ، والمُحشِّي في « شرح =

٦ـ وهْـوَ بسَبْـقٍ حـائـزٌ تَفْضِيـلَا . . . .

---

* قوله : (وهْوَ بسَبْقٍ) ؛ أي : بسببِ سَبْقِهِ عليَّ ؛ فالباءُ للسببيَّة ، وجوَّز ابنُ قاسمٍ جَعْلَ قولِهِ : (بسَبْقٍ) خبراً آخَرَ عن قوله : (هو) ؛ أي : وهو مُتلبِّسٌ بسَبْقٍ ، **ويكونُ الغرضُ مِنْ هـٰذه الجملة** : الإشارةَ إلىٰ فضيلة السَّبْقِ ، ثمَّ الإشارةَ إلىٰ فضيلةٍ أخرىٰ بقوله : (حائزٌ تفضيلا) .

* قوله : (حائزٌ تَفْضِيلَا) حائزٌ : اسمُ فاعلٍ (حاز الشيءَ) بمعنىٰ : ضمَّهُ وجَمَعَهُ ؛ أي : حائزٌ سببَ التفضيل ، أو أنَّهُ مِنْ إطلاقِ المُسبَّبِ وإرادةِ السبب ؛ وذلك لأنَّ التفضيلَ صفةٌ للمُفضِّل ـ بكسر الضاد ـ لا لابن مُعْطٍ ، فكيف يكونُ حائزاً له ؟!

---

* قوله : (أي : بسببِ سَبْقِهِ) ؛ أي : زماناً وإفادةً .

* قوله : (أي : حائزٌ سببَ التفضيل) ؛ أي : فالكلامُ علىٰ تقديرِ مُضافٍ ؛ فيكونُ في الكلام مجازٌ بالحذف ، بخلافِ ما بعدَهُ ؛ فإنَّهُ مجازٌ لغويٌّ ، وهو المُعرَّف : بالكلمة المُستعمَلةِ . . . إلىٰ آخره ، **والمُرادُ بالسَّبَب** : الفضلُ هنا وفيما بعدُ ، **والفضلُ** : هو العُلُوُّ والشَّرَف المُترتِّبُ على السَّبْق ، وليس هو السبقَ حتىٰ ينحلَّ المعنىٰ : (وهو بسببِ سَبْقٍ حائزٌ سَبْقاً) ، ولا معنىٰ له .

* قوله : (مِنْ إطلاقِ المُسبَّبِ) ؛ أي : وهو التفضيلُ .

= الديباجة » (١/ ١٥٩ـ ١٦٠)، وابنُ حمدون في « حاشيته على المَكُودي » (ص٢٣) .

. . . . مُستــوجِــبٌ ثَنَــائــيَ الجَمِيــلَا

٧ـ واللهُ يَقْضِي بِهِباتٍ . . . .

وقد علمتَ جوابَ ذلك .

❁ قوله : (مُستوجِبٌ) ؛ أي : مُستحِقٌّ[1] (ثَنَائيَ الجَمِيلَا) : صفةٌ مُخصِّصةٌ ؛ على القول بأنَّ الثناءَ حقيقةٌ في غيرِ الجميل ، أو دَفْعَ احتمالَ إرادةِ المجاز[2] ؛ على القول بأنَّهُ حقيقةٌ في الجميل فقط .

❁ قوله : (واللهُ يَقْضِي) ؛ أي : يحكمُ ويُقدِّر ، وهـٰذه خبريَّةٌ لفظاً إنشائيَّةٌ معنىً .

❁ قوله : (بِهِباتٍ) جمعُ (هِبَة)؛ وهي العَطِيَّةُ ، وتنوينُها للتنكير . . . . . .

❁ قوله : (وقد علمتَ جوابَ ذلك) يُمكِنُ أنْ يُجابَ أيضاً : بأنَّ الحِيازةَ في كلِّ شيء بحَسَبِهِ ؛ فمعنىٰ حِيازةِ التفضيل : تعلُّقُهُ به علىٰ وجه التعظيم له ، وبأنَّ التفضيلَ مصدرُ المبنيِّ للمفعول .

ولا يَرِدُ علىٰ هـٰذَينِ الجوابَينِ : أنَّهُ لا يلزمُ مِنَ التفضيل له علىٰ غيره أنَّهُ فاضلٌ في نفسه عليه حتىٰ يكونَ فيه كبيرُ مدح ؛ لأنَّ المُرادَ : التفضيلُ ممَّنْ يُعتَدُّ بتفضيله ؛ علىٰ أنَّهُ يُبعِدُ هـٰذا الإيرادَ : قولُ المُصنِّف : (بسبق) .

❁ قوله : (وتنوينُها للتنكير) جريٌ علىٰ طريقةٍ ، وإلَّا فهو للمقابلة ؛ لأنَّها

---

(١) فالسين والتاء علىٰ هـٰذا التفسير للصيرورة ، وإذا كان بمعنىٰ طالب . . فتكونا للطلب . انظر « شرح الديباجة » (١/ ١٦٣) .

(٢) وعليه : تكونُ الصفةُ لازمةً .

. . . . وافِرَهْ

والتعظيمِ.

❁ قوله : (وافِرَهْ) قال ابنُ قاسمٍ : (صحَّ وصفُ الجمعِ ـ وهو « هبات » ـ بالمفرد ؛ لأنَّ جمعَ ما لا يَعقِلُ يُعامَلُ مُعاملةَ المفردِ في وصفه وفعله ؛ نحوُ : « الجذوعُ انكسرتْ » و« مُنكسِرةٌ »[1] ، . . . .

جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، وفي بعض النسخ : (للتكثير)[2] .

وقولُهُ : (والتعظيم) هٰذا يُؤدِّي إلىٰ إلغاءِ قولِهِ : (وافرهْ) الذي معناه : تامَّةٌ ، إلَّا أنْ يُخَصَّ أحدُهُما بالكيف ، والآخَرُ بالكَمِّ ، أو يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (وافرهْ) تصريحٌ بما عُلِمَ من التنوين .

❁ قوله : (صحَّ وصفُ الجمعِ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في أنَّ الكلامَ في

(١) قوله : (لأنَّ جمعَ ما لا يعقل . . .) إلىٰ آخره : هٰذا إذا كان (هبات) جمعَ كثرة ، والذي ذهب إليه سيبويه : أنَّ جمعي السلامة للقلة ، وعبارة « الأشموني » (١/ ٧) : (تنبيه : وصف « هبات » ـ وهو جمع ـ بـ « وافرة » ـ وهو مفرد ـ لتأوُّله بجماعة ، وإن كان الأفصح « وافرات » ؛ لأنَّ « هبات » جمع قِلَّة ، والأفصحُ في جمع القِلَّة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقاً . . المطابقةُ ؛ نحوُ : « الأجذاع انكسرنَ » و« مُنكسِراتٌ » ، و« الهنداتُ ـ والهنود ـ انطلقْنَ » و« مُنطلقاتٌ » ، والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل : الإفراد ؛ نحو : « الجذوعُ انكسرتْ » و« منكسرةٌ ») ، ونَظَمَها علي الأُجْهُوريُّ بقوله : (من الرجز)

وجمعُ كثرةٍ لِمَا لا يعقلُ ... الأفصحُ الإفرادُ فيه يا فُلُ

وغيرُهُ فالأفصحُ المُطابقهْ ... نحوُ (هباتٍ وافراتٍ لائقهْ)

وانظر ما سبق في (١/ ١٦٤ـ ١٦٥) في « شرح الديباجة » .

(٢) وهو كذلك في جميع نسخ الحاشية المعتمدة .

وإنَّما لم يُعبِّرْ بنعتِ الجمع ؛ إشارةً إلىٰ أنَّها لتناسُبِها في خواصِّها الجليلةِ كأنَّها نوعٌ واحد) انتهىٰ .

مُجرَّد الصِّحَّة ، فكلامُهُ رحمه الله توجيهٌ لها ، وإنْ كان الأفصحُ (وافرات) ؛ لأنَّ (هِباتٍ) جمعُ قِلَّةٍ لِمَا لا يعقلُ ، **والأفصحُ فيه** : المطابقةُ كجمع العاقل مطلقاً ؛ نحوُ : (الأجذاعُ انكَسَرْنَ) و(مُنكسِراتٌ) ، و(الهنداتُ والهنودُ انطَلَقْنَ) و(مُنطلِقاتٌ) ، **والأفصحُ في جمع الكَثْرةِ لغير العاقل** : الإفرادُ ؛ نحوُ ما مثَّل به المُحشِّي .

❁ **قوله** : (**وإنَّما لم يُعبِّرْ بنعتِ الجمع . . .**) إلىٰ آخره : توجيهٌ لاختياره عدمَ المطابقةِ التي هي الأفصحُ .

ووُجِّهَ أيضاً : بأنَّ (هِباتٍ) وإن كان جمعَ قِلَّةٍ إلَّا أنَّهُ مُستعمَلٌ في الكَثْرة معنىً بقرينةِ مقامِ الدعاء ، **والأفصحُ في جمع الكَثْرةِ لغير العاقل** : الإفرادُ كما تقدَّم[1] .

علىٰ أنَّ مَحَلَّ الفرقِ بينَ جمع القِلَّةِ والكَثْرة . . فيما إذا وَرَدَ الجمعانِ ؛ كـ (فُلُوس) و(أَفْلُس) ، وإلا فما وَرَدَ يُستعمَلُ فيهما ، ولم يَرِدْ هنا إلا جمعٌ واحد ، فيُستعمَلُ فيهما ، والمناسبُ للمقام هنا : الكَثْرةُ[2] .

---

(١) أي : قبل أسطر .

(٢) ومحلُّهُ أيضاً : في نكرات الجموع ، لا في معارفها . انظر « تقرير الأنبابي على الأمير على الشذور » (ق/٨) ، وهـٰذا الفرق جاء في (ي) .

❁ قوله : (لي ولهُ) كان الأحسنُ أنْ يقولَ ـ كما قال الأُشْمُونيُّ ـ[1] :

واللهُ يَقضِي بـالـرِّضـا والـرحمـهْ ... لــي ولـــهُ ولجميــعِ الأُمَّـــهْ

❁ قوله : (في دَرَجاتِ الآخِرَهْ) جمعُ (دَرَجَة) ، والمُرادُ بها : مراتبُ الآخرة الحِسِّيَّةُ والمعنويَّةُ ؛ بأنْ يُكثِّرَ الإعطاءَ منها ، واقتصرَ على (الآخرة) ؛

❁ قوله : (كان الأحسنُ أنْ يقولَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليسلَمَ مِنِ ارتكاب خلافِ الأفصح ، ولأنَّ التعميمَ مطلوبٌ في الدعاء ؛ لأنَّهُ مِنْ أسباب الإجابة .

❁ قوله : (والمُرادُ بها : مراتبُ الآخرة. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الدَّرَجاتِ حينئذٍ هي نَفْسُ الهبات ؛ فحينئذٍ : يختلُّ الكلامُ إنْ جُعِلتْ (في) بمعنىٰ (مع) ، فيحتاجُ لتخصيص (الدرجات) بالحسِّيَّة و(الهبات) بغيرها ؛ ليندفعَ الاختلالُ .

نعم ؛ إنْ جُعلت (في) بمعنىٰ (مِنِ) البيانيَّةِ. . صحَّ ما قاله .

ثمَّ إنَّ الجارَّ والمجرورَ ـ وهو قولُهُ : (في درجات) ـ لا يصحُّ تعلُّقُهُ بـ (يَقضِي) ؛ لأنَّ القضاءَ أَزَليٌّ ، فليستِ الدرجاتُ ظَرْفاً للقضاء ، بل هي مَقضِيَّةٌ ومحكومٌ بها ، فيكونُ مُتعلِّقاً بمحذوفِ صفةٍ لـ (هِباتِ) .

---

(1) شرح الأشموني (١/٧) ، وانظر ما سبق في (١/ ١٦٥) في « شرح الديباجة » .

لأنَّها المُهِمُّ عندَ العاقل ، أو لأنَّ ابنَ مُعْطٍ سَبَقَ للدار الآخرة ؛ فالدعاءُ بالنسبة إليه لا يظهرُ إلا فيها .

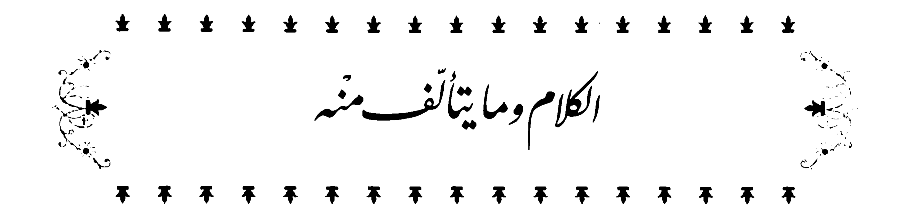
وقد أفردتُ الكلامَ علىٰ هـٰذه الخُطْبةِ بتأليفٍ جمعتُ فيه أنواعَ الدُّرَر ، والمسائلَ الغُرَر ، فارجِعْ إليه إنْ شئتَ ، والله أعلم[1] .

نعم ؛ إنْ أُرِيدَ بـ (يَقضِي) : (يُعطِي) بالفعل ـ كما في « المَلَّويِّ على المَكُوديِّ »[2] ـ . . صحَّ تعلُّقُهُ به ، بل كونُهُ بمعنى الإعطاءِ بالفعل يَقتضِيهِ كونَ الجملةِ دعائيَّةً ، فتدبَّرْ ، والله أعلم .



(١) وقد حقَّقته كاملاً ولله الفضل والمنة ، وجعلتُهُ في بداية كتابنا هـٰذا .

(٢) حاشية الملوي على المكودي (ص٥) .



(الكلامُ وما يتألَّفُ منه)

❁ قوله : (الكلامُ وما يتألَّفُ منهُ) ما : واقعةٌ على (الكَلِم) ، والضميرُ في الصِّلَة : عائدٌ على (الكلام) ؛ فكان الواجبُ إبرازَ الضميرِ عند البَصْرِيِّينَ ؛ لكونها صِلَةً جَرَتْ علىٰ غيرِ مَنْ هي له .

[الكلامُ وما يتألَّفُ منه]

❁ قوله : (على « الكَلِم ») ؛ أي : الكلماتِ العربيّة الثلاثِ ؛ التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، وإنَّما لم يُعبِّرْ بذلك ؛ مُراعاةً لِمَا عبَّر به المُصنِّفُ عنها بعدُ ؛ حيثُ قال : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِمْ) ؛ يعني : أنَّ الكلماتِ التي يتألَّفُ منها الكلامُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وهـٰذا أَوْلىٰ ممَّا مشىٰ عليه المُحشِّي فيما بعدُ ؛ مِنْ حَمْلِ (الكَلِمِ) في كلام المُصنِّف على الكَلِم الاصطلاحيِّ ؛ أي : ثلاث كلماتٍ فصاعداً ولو مِنْ نوعٍ واحدٍ مِنْ أنواع الكلمة[1] ، وليس المُرادُ بـ (الكلم) في عبارة المُحشِّي الكَلِمَ الاصطلاحيَّ ؛ لأنَّ تألُّفَ الكلام مِنَ الكلمات ، لا منه .

❁ قوله : (والضميرُ في الصِّلَة : عائدٌ على « الكلام ». . .) إلىٰ آخره :

---

(١) انظر (١/ ٢٢٥ـ٢٢٧) .

وأُجِيبَ : بأنَّ البَصْريِّينَ فصَّلوا في وجوب إبرازِ الضمير بين ما إذا كان المُتحمِّلُ للضمير وصفاً أو فعلاً ، فأَوْجَبُوهُ في الأوَّل دون الثَّاني ، كذا نقله الراعي في (باب المبتدأ والخبر) ، كما أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

وهٰذه الترجمةُ خبرٌ لمحذوف علىٰ تقدير مضافَينِ ؛

مبنيٌّ علىٰ أنَّ (يتألَّفُ) ما في كلام المُصنِّف مبنيٌّ للفاعل ، وهو المعروفُ ، ويصحُّ أنَّهُ مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل هو الجارُّ والمجرورُ ، وعلىٰ هٰذا : لا يَرِدُ قولُهُ : (فكان الواجبُ إبرازَ . . .) إلىٰ آخره ، لٰكن يُبعِدُ هٰذا لزومُ عدمِ التنبيهِ على المُؤلَّف بفتح اللام .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ البَصْرِيِّينَ . . .) إلىٰ آخره : الذي في « التصريح » و« الهَمْع » : أنَّ الفعلَ كالوصف في الخلاف المذكور[2] ، وحينئذٍ : فيُجابُ : بأنَّهُ جارٍ علىٰ رأي الكُوفيِّينَ ؛ مِنْ عدمِ وجوب الإبرازِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، كما قال في « الكافية »[3] : [من الرجز]

في المذهبِ الكُوفيِّ شرطُ ذاكَ أنْ ... لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ ورأيُهُم حَسَنْ

❁ قوله : (فأَوْجَبُوهُ في الأَوَّل) ؛ أي : سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أم لا ، وقولُهُ : (دون الثاني) ؛ أي : فيجوزُ فيه عدمُ الإبراز معَ أَمْنِ اللَّبْسِ قولاً واحداً .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٦) .
(٢) التصريح على التوضيح (١/ ١٣٩) ، همع الهوامع (١/ ٣٦٧) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ١٦١ـ ١٦٢) .
(٣) الكافية الشافية (١/ ٣٣٨) .

أي : (هٰذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ ما يتألَّفُ منه) ، وحذفُ ذلك جائزٌ عندَ الوضوح ؛ ففي التنزيل : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه : ٩٦] ؛ . . .

❀ **قوله : (أي : « هٰذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ ما يتألَّفُ منه ») يلزمُ علىٰ** هٰذا : أنَّهُ شرحَ الكلامَ وبيَّنه ، وشرحَ الذي يتألَّفُ منه ، وهو كذلك ؛ لأنَّهُ شرحَ الكلامَ وبيَّنه بقوله : (كلامُنا لفظٌ مفيدٌ) ، وشرحَ ما يتألَّفُ منه بتقسيمه إلى اسم وفعلٍ وحرفٍ ، والتقسيمُ مِنْ جملة التعاريف ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له إلمامٌ بفنِّ المنطق ، وشرحَهُ أيضاً بذِكْرِ ما يتميَّز به كلٌّ مِنَ الاسم والفعلِ والحرف ، وبتقسيم الفعلِ إلىٰ أقسامٍ وبذِكرِ علامة كلِّ قِسْمٍ منه .

فالمُراد مِنْ (شَرْحِ) الأوَّل[1] : نوعٌ مخصوصٌ مِنَ الكشف والبيان ؛ وهو الشرحُ بالتعريف ، ومِنْ (شَرْحِ) الثاني : نوعٌ آخَرُ منه ؛ وهو الشرحُ بالتقسيم وذِكْرِ العلامات ، وعلىٰ هٰذا : فتقديرُ (شَرْح) الثاني تقديرُ إعرابٍ .

ويحتملُ أنَّ المُرادَ مِنْ (شَرْحِ) الأوَّل : معنىً يَعمُّهُما ، فيكونُ مُسلَّطاً على المعطوف ، [إلا] أنَّهُ لمَّا كان تحقُّقُهُ للمعطوف مُغايِراً لتحقُّقه للمعطوف عليه . . صرَّح به مع المعطوف إشارةً إلىٰ ذلك ، وعلىٰ هٰذا : فتقديرُ (شَرْحِ) الثاني تقديرُ معنىً .

وعلىٰ كلٍّ : اندفعَ ما يُقالُ : لا حاجةَ لتقديره .

❀ **قوله : (وحذفُ ذلك . . .) إلىٰ آخره ؛** أي : على التدريج ؛ بأنْ حُذِفَ المبتدأُ مع كونه ملحوظاً مُقدَّراً في مكانه لم يقم مَقامَهُ شيءٌ ؛ إذ ليس مِنْ قواعد

---

(١) أي : في كلام السجاعي .

أي : مِنْ أَثَر حافرِ فرسِ الرسولِ ، **ويُقاسُ بذلك** باقي التراجم الآتيةِ ممَّا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ مضافٍ أو أكثرَ ، فلا حاجةَ إلى التصريح بذلك فيما يأتي .

العربيّة حذفُ المبتدأ وإنابةُ الخبر عنه ، ثمَّ خبرُهُ وأُنِيبَ عنه (شَرْحِ) ؛ لأنَّهُ مضافٌ إليه ، وقد قال المُصنِّفُ :

وما يَلِي المضافَ يأتي خَلَفَا عنه في الإِعرابِ إذا ما حُذِفَا

ثمَّ (شَرْحُ) وأُنِيبَ عنه (الكلامِ) المضافُ إليه .

أو دَفْعةً واحدةً ، وعليه : **يحتملُ** : أنَّ (الكلام) نائبٌ عن الخبر فقط ، أو عن الخبر والمضاف إليه ، **ولا يَرِدُ** : أنَّهُ كيف ينوبُ عن الخبر مع أنَّهُ غيرُ مضافٍ إلى (الكلام) ؟ لأنَّهُ مضافٌ إلى المضاف إلى (الكلام) ، والمضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحدِ ؛ فكأنَّ (الكلام) أُضِيفَ إليه الخبرُ ؛ فكأنَّهُ في نيابته عنه نابَ عن المضاف ، وعلىٰ نيابته عنهما معَ كونِهما مُختلِفَي الإعراب رفعاً وجرّاً . . يتعيَّنُ رفعُهُ ، ولا يُمكِنُ جرُّهُ ؛ إذ الجرُّ إنَّما هو بتسلُّط الخبرِ عليه ، وذلك مُقتضٍ لعدم نيابته عنه ؛ علىٰ أنَّهُ يلزمُ إعطاؤُهُ حُكْمَ غيرِ المقصود لذاته معَ إمكانِ إعطائه حُكْمَ المقصود لذاته ، خصوصاً وهو أشرفُ .

ولا إشكالَ في النيابة عن شيئَينِ مُختلِفَي الإعراب ؛ **أَلَا** ترىٰ أنَّ (أمَّا) نابتْ عن (مهما) و(يكن) مع اختلافهما إعراباً رفعاً وجزماً ، وإن كان بين النيابتَينِ فرقٌ .

ولا يحتملُ : **أنَّهُ** نابَ عن المضاف إليه فقط ؛ **لأنَّهُ** غيرُ مقصودٍ لذاته معَ إمكانِ نيابتِهِ عن المقصود لذاته ، ولا أنَّهُ ناب عن المبتدأ ؛ لا وحدَهُ ولا مع

٨ ـ كلامُنا لفظٌ مُفيدٌ كـ (ٱستقِمْ) وٱسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ . . . .

* قوله : (كلامُنا) قال ابنُ هشامٍ : (لا ينبغي أنْ تُجعَلَ هٰذه الإضافةُ للاحتراز ؛ إذ كلُّ ذي فنٍّ إنَّما يتكلَّمُ باعتبارِ اصطلاحِ أهلِ فنِّهِ)[1] .

وردَّهُ ابنُ قاسمٍ : بأنَّ كونَهُ إنَّما يتكلَّمُ بهٰذا الاعتبارِ لا يمنعُ الاحترازَ المذكور ؛ لأنَّ الاصطلاحاتِ قد تتخالفُ ، فيُقصَدُ من التقييد بالإضافة الاحترازُ والتنبيهُ علىٰ ذلك . انتهىٰ .

غيره كلّاً أو بعضاً ؛ إذ ليس مِنْ قواعد العربيّة ذلك .

فعُلِمَ : أنَّ الحذفَ على التدريج أنسبُ بالقواعد ؛ لعدم احتياجه في التطبيق عليها إلىٰ تكلُّفٍ ، وإن كان الحذفُ دَفْعةً واحدةً أقلَّ عملاً .

* قوله : (لا ينبغي) ؛ أي : لا يصحُّ ؛ أخذاً مِنَ التعليل ، خلافاً لمَنْ فَهِمَ أنَّ ردَّ ابنِ قاسمٍ لا يتوجَّهُ عليه ؛ لأنَّ كلامَهُ في الانبغاء ، لا في الصِّحَّة .

نعم ؛ كلامُ ابنِ قاسمٍ مردودٌ مِنْ جهةٍ أُخْرىٰ يأتي بيانُها[2] .

* قوله : (لا يمنعُ الاحترازَ المذكور) فيه : أنَّهُ لا حاجةَ للاحتراز ، كما قاله ابنُ هشامٍ ، خصوصاً وقد نبَّه علىٰ أنَّ التأليفَ في النحو بقوله في الخُطْبة : (مَقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ) ، وكذا يُقالُ في قوله : (فيُقصَدُ مِنَ التقييدِ بالإضافة الاحترازُ) .

---

(١) انظر « نكت السيوطي » (ق/٣) .

(٢) أي : في القولة التالية .

❁ قوله : (الكَلِمْ . . .) إلىٰ آخره : فيه أعاريبُ ؛ . . . .

فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ فائدةَ الإضافةِ : التنبيهُ علىٰ تَخَالُفِ الاصطلاحات في الكلام ؛ إذ الكلامُ عندَ النُّحاة غيرُهُ عندَ الفقهاء واللُّغَويِّين وأهلِ الكلام ، فلو لم تُوجَدِ الإضافةُ لَرُبَّما تُوُهِّمَ أنَّ الكلامَ هو ما ذَكَرَ باتِّفاق ، كما أشار لذلك بقوله : (والتنبيهُ علىٰ ذلك) ؛ أي : علىٰ تَخَالُفِ الاصطلاحات .

نعم ؛ إنْ كان معنىٰ كلامِ ابنِ قاسمٍ : أنَّ اصطلاحاتِ أهلِ الفنِّ الواحدِ قد تتخالفُ ـ فإنَّ النَّحْويِّينَ قد تخالفتِ اصطلاحاتُهُم في تعريف الكلام ؛ فإنَّ بعضَهُم زاد في التعريف قَيْدَ القَصْدِ الذاتيِّ ، وبعضَهُم لا ، وبعضَهُم قَيْدَ التركيبِ ، وبعضَهُم لا ، وبعضَهُم قَيْدَ الوضعِ العربيِّ ، وبعضَهُم لا ، فتكونُ (نا) عبارةً عن المُصنِّف ومَنْ وافقَهُ في هـٰذا التعريف ـ . . صحَّ ما قاله ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (فيه أعاريبُ . . .) إلىٰ آخره : جرىٰ علىٰ أنَّ (الكَلِم) في عبارة المُصنِّف بمعنى الكَلِمِ الاصطلاحيِّ .

والذي استظهرَهُ غيرُ واحدٍ : أنَّهُ بمعنى الكلمات ، وأنَّ الضميرَ في (واحدُهُ) راجعٌ إلى (الكَلِم) بمعنى الكَلِمِ الاصطلاحيِّ على الاستخدام ، أو بمعنى الكلمات ، والتذكيرُ لتأوُّلها بـ (المذكور) ، وعلىٰ هـٰذا : يكونُ المقصودُ بقوله : (واحدُهُ كلمةٌ) : بيانَ أنَّ المُسمَّىٰ في الاصطلاح كلمةٌ هو

منها : أنَّ (الكَلِم) مبتدأٌ ، خبرُهُ ما قبلَهُ .

أحدُ هٰذه الثلاثةِ ، لا غيرُها مِنَ الألفاظ المُهمَلة .

وليس التذكيرُ علىٰ هٰذا الوجهِ اعتباراً بلفظ (كَلِم) ؛ لأنَّ ذلك يتوقَّفُ علىٰ صحَّة مُراعاةِ لفظِهِ ، ومِنْ أين هٰذا ؟! فإنَّ التذكيرَ الواردَ فيه عندَ كونِهِ بمعناه الاصطلاحيِّ يجوزُ أنْ يكونَ باعتبار كونِ معناه جمعاً ، ولو سُلِّمَ أنَّ ذلك لمُراعاة لفظِهِ ـ كما هو صريحُ كلامِ بعضهم ـ . فمِنَ الجائز أنْ يكونَ ذلك عندَ استعمالِهِ في معناه الاصطلاحيِّ ، فلا بدَّ مِنْ دليل .

❀ **قوله : (منها : أنَّ « الكَلِم » مبتدأٌ ، خبرُهُ ما قبلَهُ)** ؛ أي : الكَلِمُ مُنقسِمٌ إلىٰ هٰذه الثلاثة .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ ليس مِنْ تقسيم الكُلِّيِّ إلىٰ جُزْئيَّاته ؛ لأنَّ المَقْسِمَ ـ وهو الكَلِمُ ـ لا يَصدُقُ علىٰ كلِّ قِسْمٍ بمُفرده ، بل علىٰ ثلاثةِ ألفاظ فصاعداً ، ولا مِنْ تقسيم الكُلِّ إلىٰ أجزائه ؛ لأنَّها لو كانتْ أجزاءَهُ لانعدمَ بانعدام بعضِها ؛ مع أنَّهُ يتحقَّقُ بثلاثة ألفاظ وإنْ كانتْ مِنْ نوعٍ واحد .

والجوابُ : إمَّا باختيارِ الأوَّل ، والتقسيمُ : إمَّا باعتبارِ أنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ يَصدُقُ بحسَب وضعِهِ على القليل والكثير ، فيَصدُقُ علىٰ كلِّ قِسْمٍ أنَّهُ كَلِمٌ بحسَب الوَضْع دونَ الاستعمال ، كما قرَّره الجَوْهريُّ ، أو باعتبارِ واحدِهِ ؛ وهو لفظُ (كلمة) ، كما قاله الأُشْمُونيُّ[1] ؛ فكأنَّهُ قال : (واحدُ الكَلِمِ

(١) شرح الأشموني (١/٨ ـ ٩) ، وانظر « الصحاح » (٥/٢٠٢٣) .

ومنها : أنَّ (الكَلِم) مبتدأٌ أوَّلُ ، خبرُهُ جملةُ (واحدُهُ كلمةٌ) ، وقولُهُ : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ) خبرُ محذوفٍ ، وأنَّ في النظم تقديماً وتأخيراً وحذفاً ، والأصل : (الكَلِمُ واحدُهُ كلمةٌ ؛ وهي اسمٌ وفعل وحرف) .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : أنَّ المُرادَ بـ (كلمةٌ) في قوله : (واحدُهُ كلمةٌ) : الماصَدَقُ ؛ أي : الأفرادُ ، والمُرادَ بالكلمة التي تقع مُخبَراً عنها بالاسم. . . إلىٰ آخره : المفهومُ ، وحينئذٍ : يتغايرُ الضميرُ ومرجعُهُ .

اسمٌ. . .) إلىٰ آخره ، ولا شكَّ أنَّ لفظَ (كلمة) يَصدُقُ علىٰ كلٍّ مِنَ الثلاثة باعتبارِ مفهومِهِ لا ذاتِهِ .

أو باختيارِ الثاني ، والمُرادُ : بيانُ أجزائِهِ في الجُمْلة ؛ أي : التي يتركَّبُ مِنْ مجموعها لا مِنْ جميعها ، كما قاله ابنُ قاسمٍ ، أو ما يُسمَّىٰ أجزاءً في العُرْف وإن لم تتوقَّفْ عليها الماهيَّةُ ؛ كشَعَرِ زيدٍ وظُفُرِهِ .

❁ **قوله** : (**ومنها : أنَّ « الكَلِم »**. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الذي أشار إليه الشارحُ فيما يأتي كالمُوضِّح[1] ، ولا يخفىٰ تَكَلُّفُهُ .

❁ **قوله** : (**الماصَدَقُ**) ، والمعنىٰ : أنَّ جزءَ ما صَدَقَ عليه الكَلِمُ واحدٌ ممَّا صَدَقتْ عليه الكلمةُ ؛ فالمُرادُ مِنَ الكَلِمِ : الماصَدَقُ أيضاً ، ويحتملُ أنَّ المقصودَ بالكلمة : لفظُها ، ويُرادُ بـ (واحدُهُ) : مفردُهُ الاصطلاحيُّ ؛ أي : مفردُهُ الاصطلاحيُّ هو لفظُ (كلمة) .

❁ **قوله** : (**المفهومُ**) ؛ أي : لأنَّهُ هو المُنقسِمُ إلى الثلاثة ؛ إذ التقسيمُ :

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٢) ، وانظر (١/ ٢٤٣ـ ٢٤٥) .

قال العلَّامةُ البُهُوتيُّ : (إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا شبهُ الاستخدام)[1] .

و(ثُمَّ) في قوله : (ثُمَّ حرفٌ) : بمعنى الواو .

ضَمُّ قُيُودٍ إلىٰ أمرٍ مُشتَرَكٍ لتخرجَ أقسامٌ ، ولا مشتركَ إلا المفهومُ الكُلِّيُّ .

❁ قوله : (إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا شبهُ الاستخدام) فيه : أنَّهُ استخدامٌ لا شِبْهُهُ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ نَظَرَ لكونه لم يُصرِّحْ بالضمير العائدِ على الكلمة . انتهىٰ « شِيبِيني » ، وفيه : أنَّ المُقدَّرَ كالثابت .

❁ قوله : (بمعنى الواو) ؛ أي : لأنَّهُ لا معنىٰ للتراخي بينَ الأقسام مِنْ حيثُ الانقسامُ المُرادُ في هـٰذا المَقام ؛ إذ نسبةُ كلٍّ واحدٍ منها إلى المَقْسِم كنسبة الآخَرِ إليه ؛ فلا يُقالُ مثلاً : (العددُ زوجٌ ثمَّ فردٌ) .

ويصحُّ إبقاءُ (ثمَّ) علىٰ حالها ، وتكونُ للتراخي الرُّتْبيِّ بينَ الأقسام مِنْ حيثُ ذواتُها ، فأشار بـ (ثمَّ) إلىٰ أنَّ رُتْبَةَ الحرفِ مُنحطَّةٌ عن قَسِيمَيْهِ ، وتَرَكَها في الفعل ؛ لضِيقِ « النَّظْم » ، ولا يَكْفِي في بيان رُتْبَتِها في الشَّرَف ترتيبُها في الذِّكْرِ ؛ لأنَّ المُؤخَّرَ قد يكونُ أشرفَ ؛ بأنْ يُسلَكَ في الترتيب طريقُ التَّرَقِّي مِنَ الأَدْنىٰ إلى الأَعْلىٰ ؛ نحوُ : ﴿ لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الحشر : ٢٠] .

فـ (ثمَّ) أدلُّ على المُراد هنا : وقد تيسَّرتْ مع الحرف ، فاللائقُ أنَّ إتيانَهُ بها معه لذلك ، فلا ينبغي تأويلُها في كلامه بالواو وإن لم يصنعْ مثلَ ذلك في الفعل لضِيقِ « النَّظْم » ؛ علىٰ أنَّ الإتيانَ بـ (ثمَّ) مع الحرف كافٍ في دَفْعِ توهُّمِ

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٨) .

٩ـ واحدُهُ (كَلِمةٌ) والقولُ عَمْ

❁ قوله : (عَمْ) هو كغيره مِنَ الألفاظ المُشدَّدةِ الواقعةِ في الشعر ؛ يجبُ تخفيفُهُ ، ولا يجوزُ الوقفُ عليه بالتشديد ؛ لئلا ينكسرَ الوزنُ ، كما أفاده ابنُ غازٍ[1] .

وهو فعلٌ ماضٍ بمعنىٰ : شَمِلَ ؛ أي : شَمِلَ الثلاثةَ ، ثمَّ يحتملُ : أنَّ المُرادَ : مُطلَقُ الشُّمُول ؛ فلا يستلزمُ انفرادَهُ عنها في مادَّةٍ ، سواءٌ أُرِيدَ : شَمِلَ الثلاثةَ ـ أي : مجموعَها ـ أو شَمِلَ كلَّ واحدٍ منها ، ويحتملُ : أنَّ المُرادَ : شَمِلَها شمولاً مطلقاً ؛ فيستلزمُ ما ذُكر .

سلوكِ طريق الترقِّي حتىٰ يُتوهَّمَ فضلُ الفعلِ على الاسم ؛ فلذلك استُغني عنها مع الفعل .

وكونُ الانقسامِ هو المُرادَ في هـٰذا المَقامِ ولا تراخيَ باعتباره . . يُقالُ عليه : إنَّ ذلك لا يمنعُ مِنْ أنَّ (ثمَّ) منظورٌ فيها لجانب الأقسامِ مِنْ حيثُ ذواتُها ، وذلك كافٍ في صحَّة حَمْلِ (ثمَّ) علىٰ معناها .

وكونُها تُوهِمُ التراخيَ في الانقسام وهو ضارٌّ ، فالعدولُ عن حَمْلها علىٰ ظاهرها إلىٰ جَعْلها بمعنى الواوِ الذي لا إيهامَ فيه أَوْلىٰ . . يُقالُ عليه : إنَّهُ لا أثرَ لهـٰذا التوهُّمِ ؛ لأنَّهُ لا يُعقَلُ هنا تفاوتٌ مِنْ حيثُ الانقسامُ ، فكيف يُتوهَّمُ

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (١/ ١٦٢) ، ونقله عن المَكُودي في « شرحه الكبير على الألفية » .

. . . .

ويصحُّ أنْ يكونَ أفعلَ تفضيلٍ حُذفت همزتُهُ للضرورة ؛ يعني : أنَّ القولَ أعمُّ من الثلاثة .

والأوَّلُ أَوْلىٰ مِنْ حيثُ اللفظُ ، والثاني أَوْلىٰ مِنْ حيثُ المعنىٰ ؛ لإفادته أنَّهُ ينفردُ عنها في المُركَّبِ الإضافيِّ ؛ كـ (غلام زيد) ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ يقتضي المُشاركةَ وزيادةً ، بخلاف جَعْلِهِ فعلاً ، أو اسمَ فاعل ـ وأصلُهُ : (عامٌّ) حُذفتِ الألفُ للضرورة ، أو للتخفيف ؛ كما في (بَرٍّ) وأصلُهُ : (بارٌّ) ـ فإنَّهُ لا يُفيدُ ما ذُكر صريحاً ، بل بمُلاحظةِ أنَّ هنا عاطفاً ومعطوفاً محذوفَينِ .

اعتبارُهُ ؟! علىٰ أنَّ مدارَ الإيهامِ على التعبير بـ (ثمَّ) وإن كانتْ في نَفْس الأمر بمعنى الواو ، إلا أنْ يُدفَعَ هـٰذا : بأنَّ الكلامَ في الإيهام عندَ بيانِ المعنىٰ ، لا في إيهام التعبير بـ (ثمَّ) ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (حُذفت همزتُهُ للضرورة) لا مانعَ مِنْ تخريجه علىٰ نَقْلِ حركةِ الهمزة إلىٰ ما قبلَها بعدَ سَلْبِ حركتِهِ ، ثمَّ حُذفت الهمزةُ ، فتكونُ لامُ (القول) مفتوحةً .

❁ قوله : (لإفادته أنَّهُ ينفردُ عنها) ؛ أي : لأنَّ المعنىٰ أعمُّ مِنْ كلِّ واحدٍ مِنَ الثلاثة ومِنْ مجموعها .

❁ قوله : (بل بمُلاحظةِ أنَّ هنا عاطفاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الذي له دَخْلٌ في إفادة الزيادةِ إنَّما هو ذلك ؛ فلا يُنافي أنَّ هنا أيضاً معطوفاً عليه محذوفاً ؛ أي : عمَّ الثلاثةَ وغيرَها ، ويحتملُ أنَّ التقديرَ : (عمَّ وانفردَ) ، أو (ومنفردٌ)[1] .

---

(١) أي : عامٌّ ومنفردٌ .

واعلَمْ : أنَّ العمومَ بمعنىٰ مُجرَّدِ الشُّمُولِ مِنْ غير زيادةٍ . . خلافُ المُتبادرِ في غالب استعمالاتِهِم ، والمُتبادرُ منه : الشُّمُولُ مع الزيادة ، واللفظُ مصروفٌ إلىٰ ما يُتبادرُ منه ، إلا لقرينة تُصرَفُ عنه ، ولا قرينةَ هنا ، فيُحمَلُ العمومُ في كلام المُصنِّفِ : على الشُّمُول مع الزيادة .

ويُؤخَذُ كونُهُ مطلقاً لا وجهيّاً : مِنْ حذفه مُتعلِّقَ قوله : (عَمْ) ، كما يُؤخَذُ مِنْ حذفه مفعولَهُ : أنَّ المُرادَ عمَّ جميعَ ما مرَّ ذِكْرُهُ مِنَ الكلام والكَلِم والكلمة ، ومِنَ المعلوم : أنَّ حذفَ المعمولِ يُؤذِنُ بقصدِ عموم كلِّ ما يُمكِنُ عمومُهُ ، وممَّا يُمكِنُ عمومُ قولِ المُصنِّفِ : (عَمْ) له : مجموعُ الثلاثة .

فيُعلَمُ حينئذٍ : أنَّ مُرادَ المُصنِّف : عمومُهُ لكلِّ واحد مِنَ الثلاثة ولمجموعها ، ومتىٰ كان المُرادُ مِنْ (عَم) العمومَ المُطلَقَ . . كان المعنىٰ علىٰ جَعْله فعلاً أو اسمَ فاعلٍ : عمَّ ـ أو عامٌّ ـ كلَّ واحدٍ مِنَ الثلاثة ومجموعَها وزادَ ، أو زائدٌ .

واستفادةُ العمومِ المطلقِ علىٰ جَعْله أفعلَ تفضيلٍ . . إنَّما هي علىٰ خلاف المُتبادرِ ؛ بجَعْل العمومِ بمعنىٰ مُجرَّدِ الشُّمُول مِنْ غير زيادة ، وذلك يحتاجُ إلىٰ قرينةٍ كما علمتَ ، ولا قرينةَ في كلام المُصنِّفِ علىٰ ذلك .

فالذي يُفهَمُ مِنْ كلام المُصنِّف علىٰ جَعْل (عَمْ) أفعلَ تفضيلٍ . . أنَّ القولَ يَعُمُّ كلَّ واحدٍ مِنَ الثلاثة ومجموعَها وينفردُ كما أنَّها تَعُمُّ وتنفردُ ، وأنَّهُ أكثرُ عموماً منها ، وليس ذلك مُراداً ، فجَعْلُهُ أفعلَ تفضيل غيرُ سديدٍ ، وبهـٰذا يُعلَمُ

. . . .   وكِلْمــةٌ بهــا كــلامٌ قــد يُــؤَمْ

❀ قوله : (وكِلْمةٌ بها كلامٌ . . .) إلىٰ آخره : (كِلْمةٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغَ الابتداءَ به التنويعُ ، و(كلامٌ) : مبتدأٌ ثانٍ ، وسوَّغه كونُهُ نائبَ فاعلٍ في المعنىٰ ، كذا في « المُعرِبِ »[1] .

وردَّهُ بعضُ مشايخِنا : بأنَّهُم لم يذكروا ذلك من المُسوِّغات ؛ فالأظهرُ والأنسبُ : جَعْلُ المُسوِّغِ فيه إرادةَ الحقيقة ؛ وذلك كقولهم : (تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ) .

ما في كلام المُحشِّي مِنَ الخَلَل ، فتدبَّرْهُ .

❀ قوله : (وسوَّغَ الابتداءَ به التنويعُ) ؛ أي : تنويعُها إلىٰ أنَّها واحدُ الكَلِمِ ـ كما أفاده بقوله : (واحدُهُ كَلِمةٌ) ـ وإلىٰ أنَّها يُقصَدُ بها الكلامُ .

وفيه : أنَّهُ لا حاجة لهٰذا المُسوِّغِ ؛ لأنَّ (كِلْمةٌ) مقصودٌ لفظُها ؛ فهي معرفةٌ ، بل لا يصحُّ اعتبارُهُ ؛ لأنَّ قَصْدَ التنويعِ فرعُ اعتبارِ المعنىٰ .

❀ قوله : (وردَّهُ بعضُ مشايخِنا . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُعرِبَ يستعملُ هٰذا المُسوِّغَ كثيراً[2] ، ويَبعُدُ أنَّهُ مِنْ غيرِ سَنَدٍ .

❀ قوله : (والأنسبُ : جَعْلُ المُسوِّغِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُرادَ بالكلام : ماصَدَقُهُ ، لا حقيقتُهُ وماهيَّتُهُ ؛ لأنَّ الكلمةَ إنَّما أُطلِقتْ في كلام

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٢) .

(٢) انظر « تمرين الطلاب » (ص١٢ـ١٣) .

وجملةُ (قد يُؤَمْ) بمعنىٰ (يُقصَد) : خبرُ الثاني ، والثاني وخبرُهُ خبرٌ عن الأوَّل .

❁ قوله : (الكلامُ المُصطلَحُ عليه. . .) إلىٰ آخره : الاصطلاحُ : اتِّفاقُ طائفةٍ علىٰ أمرٍ بينهم ، وأشار الشَّارح بهٰذا ؛ لبيان المُرادِ من الضمير في قول الناظم : (كلامُنا) .

❁ قوله : (عبارةٌ) ؛ أي : مُعبَّرٌ به (عن اللفظ) المُرادِ به ها هنا : الملفوظُ ؛ وهو الصوتُ المُعتمِدُ علىٰ مقطعٍ ؛ أي : مَخْرجٍ ، قال في « النُّكَت » : (وهو أحسنُ مِنْ قول بعضِهم : « المُشتمِلُ علىٰ بعض الحروف » ؛ لأنَّهُ رُدَّ بنحوِ واوِ العطف ممَّا هو حرفٌ واحد ؛ لأنَّ الشيءَ لا يشتملُ علىٰ نفسه)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُشتمِلَ هو الصوتُ ، وهو أعمُّ من الحرف الواحدِ ؛ فهو مِنِ اشتمالِ الكلِّ علىٰ جزئه المادِّيِّ .

العرب علىٰ ماصَدَقاتِ الكلام ، لا علىٰ حقيقتِهِ ، كما هو معلومٌ مِنْ تتبُّعِ كلامهم .

❁ قوله رحمه الله : (الكلامُ المُصطلَحُ عليه. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لفظُ الكلامِ المُصطلَح عليه مِنْ حيثُ وضعُهُ لمعناه. . عبارةٌ. . . إلىٰ آخره ، وإلَّا ـ بأنْ أُرِيدَ بالكلام مفهومُهُ ـ لم يَستقِمِ الإخبارُ عنه بما بعدَهُ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (فهو مِنِ اشتمالِ الكلِّ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا إنَّما يظهرُ : في

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٠) .

فائدةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها .

قال الشَّنَوَانيُّ : (والمُرادُ هنا : جنسُ ما يُتلفَّظُ به ؛ ليدخلَ في ذلك : كلماتُ الله وكلماتُ الملائكة والجنِّ ؛ إذ هو من جنسِ ما ذُكِرَ وإن لم يصدُقْ عليه أصوات)[1] .

❁ قوله : (فائدةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها) مُرادُهُ بذلك : بيانُ ما يُطلَقُ عليه المُفِيدُ عندَهُم ، لا ذكرُ قيدٍ زائد علىٰ ما في « المتن » ؛ لئلَّا يلزمَ عليه كونُ

قولِ نحوِ قولِكَ : (اشتمل زيدٌ على الياء) مثلاً ، لا فيما نحنُ فيه ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (مِنِ اشتمالِ العامِّ على الخاصِّ) ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : (وهو أعمُّ مِنَ الحرف الواحدِ) .

❁ قوله : (ليدخلَ في ذلك : كلماتُ الله) ؛ أي : القرآنُ قبلَ تلفُّظِنا به ، ومثلُ ذلك : المحذوفاتُ ؛ مِنْ نحوِ مبتدأٍ أو خبر ، وقد يُقالُ : إنَّ إدخالَ المحذوفاتِ لكونها أُجْرِيتْ عليها أحكامُ الألفاظِ بالفعل ؛ كالابتدائيَّة ونحوِها ، بخلاف كلماتِ القرآنِ قبلَ تلفُّظِنا بها .

وقولُهُ : (وكلماتُ الملائكة . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ الصوتَ واللفظَ مِنْ خواصِّ البشر دونَ غيرهم ، وهٰذا إنْ ثبتَ صحَّ ، وإلا فكلماتُ الملائكةِ والجنِّ ألفاظٌ مُحقَّقة ، تأَمَّلْ .

❁ قوله : (مُرادُهُ بذلك : بيانُ ما يُطلَقُ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ ما فَهِمَهُ فيما يأتي ؛ مِنْ أنَّ كلامَ الشارحِ مبنيٌّ علىٰ أنَّ قولَهُ : (كاستَقِمْ) مثالٌ

---

(١) حاشية الشنواني علىٰ شرح الفاكهي للقطر (ق/ ٢٩) ، الفوائد الشنوانية علىٰ شرح الآجرومية (ق/ ١٢) .

فـ (اللفظُ) : جنسٌ يشملُ : الكلامَ ، والكلمةَ ، والكَلِمَ ، ويشملُ : المُهمَلَ ؛ كـ (دَيْز) ، والمُستعمَلَ ؛ كـ (عمرو) ، و(مُفيدٌ) : أَخْرجَ المُهمَلَ ، و(فائدةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها) :

التعريف قاصراً ، تأمَّلْ .

والمُرادُ بـ (السُّكُوت) : سكوتُ المُتكلِّم ، وبحُسْنه : عَدُّ السامعِ إيَّاهُ حَسَناً ؛ بألَّا يحتاجَ في استفادة المعنىٰ مِنَ اللفظ إلىٰ شيءٍ آخَرَ ؛ لكون اللفظِ الصادرِ مِنَ المُتكلِّم مُشتمِلاً على المحكوم عليه وبه .

❋ قوله : (فـ « اللفظُ » : جنسٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ ولهٰذا لم يخرج به الدَّوالُّ وغيرُها[1] ؛ لأنَّ مِنْ شأن الجنسِ عدمَ الإدخالِ وعدمَ الإخراجِ[2] ،

لا تتميمٌ[3] ، والحقُّ : أنَّ الشارحَ جارٍ علىٰ أنَّهُ تتميمٌ ؛ فحينئذٍ : قولُ الشارحِ : (فائدةً يَحسُنُ السكوتُ عليها) بيانٌ لمعنىٰ قولِهِ : (كاستَقِمْ) .

❋ قوله : (قاصراً) ؛ أي : ناقصاً بعضَ القيود ، فيكونُ غيرَ مانعٍ ، وليس المُرادُ أنَّهُ قاصرٌ علىٰ بعض أفرادِ المُعرَّف حتىٰ يكونَ غيرَ جامعٍ .

❋ قوله : (عدمَ الإدخالِ) ؛ أي : عدمَ إدخالِهِ لشيء خَرَجَ عمَّا قبلَهُ ؛ إذ لا شيءَ قبله ، وكذا يُقالُ في قوله : (وعدمَ الإخراجِ) ، بخلاف الفُصُول ؛ فإنَّها تارةً تكونُ للإدخال ، وتارةً تكون للإخراج .

---

(١) الدَّوَال : هي الإشارة ، والخطُّ ، والعُقَد ، والنُّصَب ، ويُطلَق عليها : (الدوال الأربع) .

(٢) في (د) : (الإدخال لا الإخراج) بدل (عدم الإدخال وعدم الإخراج) ، وانظر ما كتب عليه المُقرِّر الأنبابي .

(٣) انظر (١/٢٣٨ـ ٢٤٠) .

أَخْرجَ الكلمةَ ، وبعضَ الكَلِمِ ؛ وهو ما تركَّبَ مِنْ ثلاث كلماتٍ فأكثرَ

وبعضُهُم أخرجَ به ما ذُكر ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ إذا كان بينَ الجنس وفصلِهِ عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ . . جاز أنْ يخرجَ بكلٍّ منهما ما دَخَلَ في عموم الآخَرِ ، فتأمَّلْ .

وبهٰذا اندفعَ ما قيل : إنَّ الصوابَ إسقاطُ (عدم) ؛ لأنَّ الجنسَ شأنُهُ الإدخالُ ، لا عدمُهُ .

* قوله : (جاز أنْ يخرجَ بكلٍّ منهما . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيكونُ كلٌّ منهما جنساً باعتبارِ عمومِهِ ، وفصلاً باعتبارِ خصوصِهِ ، ويُلاحَظُ بالاعتبار الأول مُقدَّماً ، وبالاعتبار الثاني مُؤخَّراً ؛ فالمُفِيدُ باعتبارِ تقديمِهِ يَصدُقُ باللفظ وغيره ، وتخصيصُهُ باللفظ إنَّما جاء مِنْ إجرائه عليه ، وقد اعتبرنا عمومَهُ مُقدَّماً ملحوظاً مفهومُهُ مِنْ حيثُ هو ؛ فكلٌّ منهما له جهةُ عمومٍ هو بها جنسٌ مُقدَّم ، وجهةُ خصوصٍ هو بها فصلٌ مُؤخَّر .

فلا يُقالُ : إنَّ الفصلَ بعدَ إجرائِهِ على الجنس لا يتناولُ ما ليس مِنَ الجنس حتىٰ يخرجَ بالجنس ؛ علىٰ أنَّ الإخراجَ بإجراء الفصلِ عليه لا بعدَهُ ، ولا يُقالُ : إنَّ المُفِيدَ في الاصطلاح المُستدعِيَ للتركيب . . لا يَصدُقُ بنحو الإشارة حتىٰ تخرجَ منه باللفظ ؛ لِمَا عرفتَ مِنْ أنَّهُ متىٰ لُوحِظَ أحدُهُما مُخرَجاً منه اعتُبِرَ مُقدَّماً ، ومتىٰ لُوحِظَ مُخرَجاً به اعتُبِرَ مُؤخَّراً ، مع اعتبارِ جهة العمومِ في الأوَّل والخصوصِ في الثاني ، ومِنْ أنَّ الإخراجَ بالإجراء لا بعدَهُ حتىٰ يُستدعى التركيبُ .

ولم يَحسُنِ السكوتُ عليه[1] ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ) .

ولا يتركَّبُ الكلامُ إلا مِنِ اسمَينِ ؛ ....

❋ قوله : (نحوُ : « إنْ قام زيدٌ ») ، ويُلغَزُ بهـٰذا فيُقالُ : أيُّ كلامٍ إنْ نَقَصَ زاد ، وإنْ زادَ نَقَصَ ؟ أي : إنْ زاد لفظُهُ نَقَصَ معناه ، وبالعكس .

❋ قوله : (ولا يتركَّبُ الكلامُ إلا مِنِ اسمَينِ) اعتُرِض : بأنَّ صُوَرَ الكلامِ ستةٌ : اسمانِ ، فعلٌ واسمٌ ـ ومنه : نحوُ : (يا زيدُ) ؛ لأنَّ (يا) نائبةٌ مَنابَ (أدعو) ، وهو فعلٌ واسمٌ ، وأمَّا المُنادىٰ فهو زائدٌ علىٰ ما يتحقَّقُ به الكلام ـ فعلٌ واسمانِ ، فعلٌ وثلاثةُ أسماءٍ ، فعلٌ وأربعةُ أسماءٍ ، جملةُ القسم وجوابِهِ ، أو الشرطِ وجوابِهِ ، فلا وجهَ للحَصْر .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ مبنيٌّ علىٰ ما حقَّقَهُ بعضُهُم[2] ؛ مِنْ أنَّ الكلامَ اسمٌ للمسند

❋ قوله : (أيُّ كلامٍ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ : الكلامُ اللُّغَويُّ ، أو سمَّاه كلاماً ؛ نَظَراً لحالةِ نقصِهِ ، وعبارةُ بعضِ الأفاضل : (أيُّ قولٍ . . .) إلىٰ آخره[3] .

❋ قوله : (ستةٌ) بَقِيَ عليه : المُركَّبُ مِنِ اسمٍ وجملةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ أبوه قائم) ، أو : (زيدٌ يقومُ أبوه) .

---

(١) قوله : (فأكثرَ) حالٌ حُذف عاملها وجوباً ، والتقدير : (فذهب العددُ أكثرَ) ، أو (اذهبْ بالعدد أكثرَ) ، وشرط هـٰذه الحال : أنْ تكونَ مصحوبة بالفاء أو بـ (ثُم) ، وأن تَدُلَّ على ازدياد أو نقصٍ بتدرُّج ؛ كـ (صاعد) ، و(نازل) ، و(أقل) ، و(سافل) ، وانظر (٣/ ٤٦٠) .

(٢) هو السيِّد الجُرْجاني ، كما في « حاشية الخضري » (١/ ٢٢) ، وانظر « حاشية الجرجاني على شرح الكافية » (١/ ٨) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٦) .

كـ (زيدٌ قائمٌ) ، أو مِنْ فعلٍ واسم ؛ كـ (قام زيدٌ) ، وكقول المُصنِّف : (ٱستَقِمْ) ؛ فإنَّهُ كلامٌ مُركَّب مِنْ فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مُستترٍ ، والتقديرُ : (استقمْ أنت) ، فاستغنىٰ بالمثال عن أنْ يقولَ : (فائدةً يحسنُ السكوتُ عليها) ، فكأنَّهُ قال : . . . .

والمسند إليه ، وما زاد لا دَخْلَ له في حقيقة الكلام ، أو أنَّهُ حَصْرٌ إضافيٌّ ؛ أي : بالنسبة إلى التراكيب الباقية ؛ أي : لا يتركَّبُ مِنْ فعلَينِ ، أو حرفَينِ ، أو فعلٍ وحرف ، أو حرفٍ واسم ، فكأنَّهُ قال : (يَحصُلُ منهما لا مِنْ بقيَّة الأقسام) ، فلا يَضُرُّ وجودُ الكلامِ في مواضعَ أُخَرَ ؛ كما في الشرطيَّة ، وكما في الاسم والجملة ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ أبوهُ) ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (كـ « زيدٌ قائمٌ ») اعترُضَ : بأنَّهُ ثلاثةُ أسماءٍ بالنظر إلى الضمير في (قائم) .

وأُجِيبَ : بأنَّ الوصفَ مع مرفوعه المستترِ في حُكْم المفرد ؛ بدليلِ أنَّ الضميرَ المستترَ فيه لا يَبرُزُ حالَ التثنيةِ والجمعِ ، بخلاف الفعلِ مع مرفوعه المستتر .

❀ قوله : (فاستغنىٰ بالمثال . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ جَعْلِ (كاستقم) تتميماً للحدِّ لا مثالاً ، كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ جعلَهُ مثالاً لا يُستغنىٰ به عن التتميم ؛ لا أنَّهُ مِنْ جملة أجزاء الحد ، . . . .

❀ قوله رحمه الله : (فاستغنىٰ بالمثال . . .) إلىٰ آخره : تفريعٌ علىٰ قوله : (وكقول المُصنِّف : « استقم ») ؛ لأنَّ معناه : أنَّهُ كلامٌ مُركَّبٌ مفيدٌ فائدةً يَحسُنُ السكوتُ عليها .

❀ قوله : (وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ جعلَهُ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُ النظرِ : أنَّ

وهو ظاهرٌ ، أفاده البُهُوتيُّ[1] .

الشارح جعلَهُ مثالاً أَغْنىٰ عن التتميم ، ولم يجعلْهُ تتميماً ؛ إذ التتميمُ مِنْ أجزاء المحدود ، والمثالُ خارج عنه ، فلا يجتمعُ كونُهُ تتميماً وكونُهُ تمثيلاً ، بل هو تمثيلٌ فقط أَغْنىٰ عن التتميم .

ويُدفَعُ هـٰذا النَّظَرُ : بأنَّ جَعْلَهُ مثالاً لا يمنعُ مِنْ كونه تتميماً ؛ إذ لا مُنافاةَ بينَ التتميمِ والتمثيل ، إلا لو كانتْ حقيقةُ التتميمِ مُقيَّدةً بما كان قبلَ التمثيل ، أو كانتْ حقيقةُ التمثيلِ مُقيَّدةً بما كان بعدَ تمام المُمثَّل ، ومِنْ أين لنا ذلك ؟!

فهو تتميمٌ ؛ مِنْ جهةِ الدَّلالةِ به على اعتبار الفائدة التي يَحسُنُ السكوتُ عليها ، وتمثيلٌ ؛ مِنْ جهةِ الإيضاحِ به للمحدود ، معَ جعلِهِ مِنْ أجزاءِ المحدود ؛ بأنْ يُجعَلَ (كاستقم) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ معمولٍ لـ (مُفِيدٌ) علىٰ حذف مضاف ؛ فالحدُّ لم يتمَّ عندَ المخاطب إلا مع الإيضاح لا قبلَهُ .

ولا يُنافي أنَّهُ تتميمٌ : قولُ الشارحِ : (فاستغنىٰ بالمثال. . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المعنىٰ : أنَّهُ استغنىٰ عن تتميمِ الحدِّ بذِكْرِ الفائدةِ التي يَحسُنُ السكوتُ عليها صريحاً. . بتتميمهِ بالمثال المُتضمِّنِ لذلك ؛ علىٰ أنَّ الشارحَ لم يَقُلْ : (فاستغنىٰ بالمثال عن التتميم) ، بل قال : (فاستغنىٰ بالمثال عن أنْ يقولَ. . .) إلىٰ آخره ، بخلاف عبارةِ ابنِ الناظم ؛ حيثُ قال : (فاكتفىٰ عن تتميم الحدِّ بالتمثيل)[2] ؛ فإنَّها لا تُفِيدُ أنَّهُ تتميمٌ إلا بالتأويل .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٧ـ١١٨) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٥) .

. . . .

وحينئذٍ : فيكونُ كلامُ الشارح جارياً علىٰ ما اعتمدوه ؛ مِنْ أنَّهُ لمُجرَّد التمثيل ، تدبَّرْ .

فقولُ هٰذا القائلِ : (هٰذا مبنيٌّ علىٰ جَعْلِ « كاستقم » تتميماً) ؛ أي : وتمثيلاً أيضاً ، وقولُهُ : (لا مثالاً) ؛ أي : لا مُجرَّدَ مثالٍ .

علىٰ أنَّهُ لو مَنَعَ مانعٌ مِنْ كونِهِ تتميماً وتمثيلاً ، وسلَّمْنا ذلك ، والتَزَمْنا أنَّ المُرادَ تتميماً للحدِّ فقط . . فالمُنافاةُ مدفوعةٌ ؛ بحَمْلِ ما قاله الشارحُ على المعنى المُتقدِّم علىٰ ما سبق[1] ، وأنَّ تسميةَ (استقم) علىٰ هٰذا مثالاً باعتبار الصورة[2] .

❁ قوله : (فيكونُ كلامُ الشارح جارياً . . .) إلىٰ أنْ قال : (لمُجرَّدِ التمثيل) ؛ أي : التمثيلِ المُجرَّدِ عن التتميم ؛ لِمَا علمتَ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يصحُّ كونُهُ تتميماً معَ كونِهِ تمثيلاً ؛ ولذا جعله الشارحُ مثالاً أَغْنىٰ عن التتميم ـ بناءً

---

(١) انظر (١/٢٣٩) .

(٢) جاء بدلَ هٰذه القولة في (ك) : (في « الصبان » : أنَّ جَعْلَهُ مثالاً لا يمنعُ مِنْ كونه تتميماً ، ولو سُلِّم فهو تتميمٌ فقط ، لٰكن جَعَلَهُ مثالاً ؛ نظراً لأنَّهُ علىٰ صورة المثال . انتهىٰ .

وهو كلامٌ صحيح ، خلافاً للبُهُوتيِّ وإنْ تَبِعَهُ المُحشِّي ؛ فقولُ المُحشِّي : « فيكونُ كلامُ الشارح جارياً علىٰ أنَّهُ لمُجرَّد التمثيل » . . لا معنىٰ له ، كيف ذلك وقد قال الشارحُ : « فكأنَّهُ قال : هو اللفظُ . . . » إلىٰ آخره ؟! فدَلَّ علىٰ أنَّ « كاستَقِمْ » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ معمولٍ لقوله : « مُفِيدٌ » علىٰ حذف مضاف ، فعليك بالإنصاف . انتهىٰ « شِبِيني ») ، وانظر « حاشية الصبان » (١/٥٨) .

(الكلامُ : هو اللفظُ المُفِيدُ فائدةً ؛ كفائدة « استقمْ ») .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (كلامُنا) ؛ ليُعلَمَ أنَّ التعريفَ إنَّما هو للكلام في اصطلاح النُّحاة ، لا في اصطلاح اللُّغَوِيِّينَ ؛ ....

❁ قوله : (النُّحاة) جمعُ (ناحٍ) ؛ كـ (قاضٍ وقُضاة) .

❁ قوله : (اللُّغَوِيِّينَ) جمعُ (لُغَوِيٍّ) منسوب إلىٰ لغة العرب ؛ وهي[1] : ألفاظٌ وَضَعَها الواضعُ ، يُعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم .

والواضعُ : هو اللهُ تعالىٰ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ خَلَقَ ألفاظاً ووَضَعَها بإزاء المعاني ، وخَلَقَ علماً ضرورياً في أُناسٍ ؛ بأنَّ تلك الألفاظَ موضوعةٌ لتلك

علىٰ أنَّ عبارةَ الشارحِ مُساوِيةٌ لعبارة ابنِ الناظم ؛ حيثُ قال : (فاكتفىٰ عن تتميم الحدِّ بالتمثيل) ـ لا تتميماً فقط ، ولا تمثيلاً فقط ، ولا تتميماً وتمثيلاً .

وهٰذا التفريعُ مِنَ المُحشِّي مبنيٌّ على النَّظَر ، وقد علمتَ دَفْعَهُ ، فافهَمْ .

❁ قوله : (وهي : ألفاظٌ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا لا يظهرُ في نحو قولِهِم : (في كذا لغتانِ) ، و(لغةُ تميم إهمالُ « ما ») . . إلا بتكلُّفٍ ؛ كأنْ يُقالَ : في هٰذه المادَّة لفظانِ موضوعانِ ؛ كلٌّ بهيئةٍ مخصوصة ، ولفظُ تميم الموضوعُ عندَهُم (ما) المُهمَلةُ ، وتفسيرُها باستعمال الألفاظِ لا يظهرُ في نحو قولِهِم : (واضعُ اللغةِ هو اللهُ تعالىٰ أو البشر) ؛ إذ الموضوعُ إنَّما هو الألفاظُ لا استعمالُها .

فينبغي أنْ تُفسَّرَ في كلِّ مقامٍ بما يُناسِبُهُ ، أفاده بعضُ الأفاضل[2] .

---

(١) أي : اللغة عموماً دون تقييد بلغة العرب .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٣) ، و« حاشية الأمير على الشذور » (ص٥) .

وهو في اللغة : اسمٌ لكلِّ ما يُتكلَّمُ به ، مُفيداً كانَ أو غيرَ مُفيد .

المعاني ، وقيل : الواضعُ : البشرُ باصطلاحٍ وتَوَافُقٍ بينهم ، وقيل : بالوقف ؛ لعدم الدليلِ القاطع . انتهىٰ « حلبي »[١] .

❀ قوله : (في اللغة : اسمٌ لكلِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو خاصٌّ بالألفاظ أفادتْ أم لا ، كما هو ظاهرُ قولِ « المصباح » : (**الكلامُ** : عبارةٌ عن أصواتٍ متتابعةٍ لمعنىً مفهومٍ)[٢] ؛ إذ ليس المُرادُ بالمفهوم في كلامه المُفِيدَ ، وإلا لاتَّحدَ مع الاصطلاح النَّحْويِّ ، وحينئذٍ : فإطلاقُ الكلامِ لغةً علىٰ غير اللفظ مجازٌ .

وما في « القاموس » ؛ مِنْ أنَّهُ يُطلَقُ علىٰ غير القول[٣] . . فليس صريحاً في أنَّهُ حقيقةٌ ؛ لأنَّهُ لا يُفرِّق في كلامه بينَ الحقيقةِ والمجاز ، فكلامُ الشَّارحِ

❀ قوله : (أفادتْ أم لا) ؛ أي : أفادتِ الفائدةَ التي يَحسُنُ السكوتُ عليها أم لم تُفِدْها ؛ فلا يُنافِي أنَّهُ لا بدَّ أن يكون مُستعمَلاً ليخرجَ المهملُ ، يَدُلُّكَ علىٰ هٰذا : تأويلُهُ لعبارة « المصباح » .

❀ قوله : (إذ ليس المُرادُ بالمفهوم في كلامه المُفِيدَ) ؛ أي : الفائدةَ التي يَحسُنُ السكوتُ عليها ، بل المُرادُ به : المستعملُ .

---

(١) فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية (ق/٦) ، والمذهب الأوَّل : معتمدُ أبي الحسن الأشعري ، والثاني : معتمد أبي هاشم الجُبَّائي ، والثالث : معتمد ابن جني ، وانظر التفصيل في هٰذه المسألة والتحقيق فيها في « فيض نشر الانشراح » (١/ ٢٤٤ـ٢٥٤) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٤٠) .

(٣) القاموس المحيط (٤/ ١٦٩) .

صحيحٌ لا غُبارَ عليه ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ) ؛ أي : على المُختار ، وقيل : جمعٌ ، وقيل : اسمُ جمعٍ .

❁ قوله : (لا غُبارَ عليه) دَفَعَ به ما يُقالُ : إنَّ كلامَ الشارح يقتضِي : أنَّهُ يشملُ المهملَ ؛ بدليل قولِهِ[1] : (أو غيرَ مفيد) ، فيُخالِفُ ما في « المصباح » ، ويقتضِي أيضاً : أنَّهُ لا يُطلَقُ على الخطِّ والإشارة ونحوِهما ، فيُخالِفُ ما في « القاموس » انتهىٰ .

❁ قوله : (وقيل : جمعٌ) رُدَّ : بأنَّ الغالبَ تذكيرُهُ ؛ نحوُ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر : ١٠] ، ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة : ٤١] ، والغالبُ على الجمع تأنيثُهُ[2] ؛ فكلُّ لفظٍ يصدقُ عليه جمعٌ . يغلبُ تأنيثُهُ علىٰ تذكيره .

❁ قوله : (وقيل : اسمُ جمعٍ) رُدَّ : بأنَّ له واحداً من لفظه يتميَّزُ عنه بالتاء ، واسمُ الجمعِ لا واحدَ له مِنْ لفظه ؛ كـ(قوم) ، و(رَهْط) ، و(إِبِل) ، و(نساء) ، و(طائفة) ، و(جماعة) ، هـٰذا هو الغالبُ .

وقد يكونُ له واحدٌ كذلك معَ كونِهِ ليس مِنْ أوزان الجموع ؛ كـ(صَحْب) و(رَكْب) ، أو منها معَ إجراءِ أحكامِ المفرد عليه ؛ كتصغيره ، والنِّسْبةِ إلىٰ لفظه ، كما جعلوا (رِكَاباً) اسمَ جمعٍ لـ(رَكُوبة) ؛ لأنَّهُم نَسَبُوا إلىٰ لفظه ،

---

(١) أي : قولِ الشارح .

(٢) ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ [الزمر : ٢٠] .

وعلى الأوَّل : فالمُختارُ : أنَّهُ اسمُ جنسٍ جَمْعيٌّ ، لا إفراديٌّ .

والفرقُ بينَ هٰذه الأمورِ : أنَّ الجمعَ : ما دلَّ علىٰ أفراده دلالةَ تَكرارِ الواحد .

واسمَ الجمع : ما دلَّ علىٰ أفراده دلالةَ الكلِّ علىٰ أجزائه ؛ كـ (قوم) و(رَهْط) .

واسمَ الجنسِ الإفراديَّ : ما دلَّ على الماهيَّة المُطلَقة ؛ أي : مِنْ غيرِ دَلالةٍ علىٰ قِلَّةٍ أو كَثْرةٍ ؛ كـ (ماء) و(تراب) .

والجموعُ لا يُنسَبُ إليها .

ونُقِلَ عن الجاميِّ أنَّ (رَكْباً) اسمٌ لجماعة الرُّكْبان مِنْ غير أنْ يُقصَدَ جمعيَّتُهُ علىٰ (راكب) وإنْ وقعتِ المُوافقةُ في الحروف مِنْ غير قصدٍ ، وإنَّما قُلْنا ذلك ؛ لأنَّهُ لو كان جمعَ (راكب) لم يكنْ جمعَ قِلَّة ؛ لأنَّ أوزانَهُ محصورةٌ ، بل جمعَ كَثْرة ، وجمعُ الكَثْرة لا يُصغَّرُ علىٰ لفظه ، بل يُرَدُّ إلىٰ واحده ، وهٰذا لا يُرَدُّ إليه ، بل يُقالُ : (رُكَيب) ، وكذا الحالُ في (جامل) و(باقر) انتهىٰ[1] .

قال عبدُ الحكيم : (وبما ذَكَرَهُ ظَهَرَ : أنَّ اسمَ الجمعِ لا واحدَ له مِنْ لفظه أصلاً وإنْ ظهرتِ المُوافقةُ في الحروف)[2] .

❁ **قوله : (أي : مِنْ غير دَلالةٍ علىٰ قِلَّةٍ أو كَثْرةٍ) فهو لا يَدُلُّ على الفرد**

---

(١) الفوائد الضيائية (٢/ ١٦٨ـ ١٦٩) .

(٢) حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص٣٥٢) .

واحدُهُ : (كَلِمَة)[1] ، وهي : إمَّا اسمٌ ، وإمَّا فعلٌ ، وإمَّا حرفٌ ؛

والجَمْعيَّ : ما دلَّ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنَينِ ؛ كـ (كَلِمٍ) و(تمر) ، ولا تنافيَ

أصلاً وإنِ استُعمِلَ في القليل ؛ لأنَّهُ لا تتمايزُ آحادُهُ في الخارج ، بل مدلولُهُ الماهيَّةُ دائماً تحقَّقتْ في قليل أو كثير .

❀ قوله : (والجَمْعيَّ : ما دلَّ علىٰ أكثرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا وضعاً بل استعمالاً ؛ إذ هو موضوعٌ للماهيَّة ، كما يأتي[2] ، بخلاف الجمعِ واسمِ الجمع .

ثمَّ إنْ كانتْ دلالةُ اسمِ الجنس الجمعيِّ علىٰ آحاده مِنْ قَبيلِ دَلالةِ الكلِّ علىٰ أجزائه ـ كما هو الظاهرُ ، ويُفيدُهُ قولُهُم : الكَلِمُ : ما تركَّب مِنْ ثلاث كلماتٍ فصاعداً ؛ حيثُ اعتبروا التركُّبَ ، وكذا قولُهُم : إنَّ الكلامَ ليس مُؤلَّفاً مِنَ الكَلِم الاصطلاحيِّ ، وإلا فلا فَرْقَ بين الكَلِمِ وغيرِهِ يَقتضِي عدمَ تركُّب الكلام مِنَ الكَلِم وتركُّبَهُ مِنْ ذلك الغيرِ ـ . . لم يكن فرقٌ بينَ القولِ بأنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ جَمْعيٌّ ، والقولِ بأنَّهُ اسمُ جمعٍ ، إلا في أنَّ الدَّلالةَ وضعيَّةٌ على الثاني دونَ الأوَّل .

---

(١) علىٰ وزن (نَبِقة) ، وهي الفُصْحىٰ ولغةُ أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن الكريم ، ويجوز أيضاً : (كِلْمٌ) وواحدُهُ : (كِلْمة) ، و(كَلْمٌ) وواحدُهُ : (كَلْمة) ، ومثلُ هٰذه الكلمة : كلُّ ما كان علىٰ وزن (فَعِلٍ) ؛ كـ (كَبِد) و(كَتِف) ؛ فإنَّهُ يجوزُ فيه اللغاتُ الثلاث ، فإن كان الوسطُ حرفَ حَلْق . . جاز فيه لغةٌ رابعة ؛ وهي إتباع الأوَّل للثاني في الكسر ؛ نحوُ : (فِخِذ) و(شِهِد) ، وانظر « شرح شذور الذهب » (ص٣١ـ٣٢) .

(٢) انظر (١/٢٤٦) .

لأنَّها إنْ دلَّتْ علىٰ معنىً في نَفْسها غيرَ مُقترنةٍ بزمان . . فهي الاسمُ ، . . . . .

في قولهم : (اسم جنس جمعي) ؛ لأنَّهُ وُضِعَ للماهيَّة واستُعمل في الجمع ؛ فهو اسمُ جنسٍ وضعاً وجمعيٌّ استعمالاً ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (دلَّتْ علىٰ معنىً في نَفْسها) لفظُ (في) في المواضع الثلاثةِ للسببيَّة ؛ أي : دلَّتْ علىٰ معنىً بسببِ نَفْسِها ، لا بانضمامِ غيرِها إليها ، وقيل : هي للظرفيَّة ؛ أي : معنىً ثابتٍ في نَفْسها وفي غيرها ؛ أي : حاصلٍ فيه ؛ كـ(مِنْ) في : (أكلتُ مِنَ الرغيف) ؛ فإنَّها تُفِيدُ معناها ـ وهو التبعيضُ ـ في (الرغيف) وهو مُتعلِّقُها ، بخلاف (زيد) مثلاً ، أفاده السُّيُوطيُّ في « الهَمْع »[1] .

وإنْ كانتْ مِنْ قَبيل دَلالة تَكْرارِ الواحد بحرف العطف . . لم يكن فرقٌ بينه وبين القولِ بأنَّهُ جمعٌ ؛ إلا نظيرُ ما ذُكِرَ .

❀ قوله : (واستُعمل في الجمع . . .) إلىٰ آخره : لا تتوهَّمْ مِنْ هـٰذا : أنَّهُ مجازٌ دائماً ؛ لأنَّهُ لا دليلَ علىٰ أنَّ استعمالَهُ دائماً في الأفراد مِنْ حيثُ خصوصُها ؛ بحيثُ يكونُ الخصوصُ مدلولاً له لا لقرينةٍ خارجة عنه حتىٰ يلزمَ أنَّهُ مجازٌ دائماً .

قال العلَّامةُ الصبَّانُ : (وأقولُ : الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّهُ غَلَبَ استعمالُهُ في ثلاثة أفرادٍ فأكثرَ حتىٰ صار حقيقةً عُرْفيَّةً في ذلك ، فاندفعَ التجوُّزُ مِنْ أصله) انتهىٰ[2] ؛ أي : انسدَّ طريقُهُ في أغلب استعمالات (كَلِم) بالكُلِّيَّة ، فلا يُنافي

---

(١) همع الهوامع (١/٢٦) .
(٢) حاشية الصبان (١/٦٣) .

وإن اقترنتْ بزمانٍ . . فهي الفعلُ ، وإن لم تَدُلَّ على معنىً في نَفْسها بل في غيرها . . فهي الحرفُ .

وهـٰذا القيدُ ـ أعني : (دلَّتْ . . .) إلىٰ آخره ـ أخرجَ : الحرفَ علىٰ ما سيأتي[1] ، وقولُهُ : (غيرَ مُقترنةٍ بزمان) يُخرِجُ : الفعلَ ، ولا يَرِدُ علىٰ هـٰذا : (أمسِ) و(الآنَ) و(غداً) ممَّا مدلولُهُ نفسُ الزمان ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ فيها : (مقترنة بزمان) حتىٰ تدخلَ في الفعل ، بل مدلولُها الزمانُ كما عرفتَ .

وكان الأَوْلىٰ : أنْ يزيدَ هنا وفيما سيأتي : (وضعاً) ؛ فيدخلُ في الاسم : ما عَرَضَتْ دَلالتُهُ على الزمان ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، ويخرجُ عنه : ما لم يَدُلَّ عليه من الأفعال ؛ كـ(عسىٰ) و(ليس) .

❀ قوله : (وإن اقترنتْ بزمانٍ) ؛ أي : وضعاً كما تقدَّم ؛ ليخرجَ به : ما دلَّ علىٰ زمانٍ عُرُوضاً ، ويدخلَ فيه : ما انسلخ عن الزمان عُرُوضاً ؛ كـ(عسىٰ) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (بل في غيرها) ؛ أي : فقط ؛ فتخرجُ : أسماءُ الشروط والاستفهامِ وشِبْهُها ؛ أَلَا ترىٰ أنَّكَ إذا قلتَ : (مَنْ أبوك ؟) فقد دلَّتْ علىٰ

أنَّهُ قبل الغَلَبة كان مجازاً علىٰ فَرْض إرادة الأفراد به مِنْ حيثُ خصوصُها .

ولا يَبعُدُ حَمْلُ كلامِ المُحشِّي علىٰ ما قاله العلَّامةُ الصبَّانُ ؛ بأنْ يكونَ معنىٰ قوله : (واستُعمل في الجمع) : وغَلَبَ استعمالُهُ في الجمع بحيثُ صار حقيقةً عُرفيَّةً فيه .

❀ قوله : (وشِبْهُها) ؛ أي : كضمير الغائب ؛ فإنَّهُ دالٌّ علىٰ معنىً في نفسه ـ

---

(١) انظر « ابن عقيل » في هـٰذه الصفحة .

معنىً في غيرها ؛ وهو الاستفهامُ عن الأب ، لـٰكنَّهُ غيرُ قاصرٍ علىٰ ذلك ؟ وكذا الموصولُ ؛ نحوُ : (الذي) ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ معنىً في غيره ؛ وهو الصِّلَةُ ، وليس قاصراً علىٰ ذلك .

واعلَمْ : أنَّ الشَّارحَ تَبِعَ النَّحْويِّينَ في ذلك ، والذي حقَّقه علماءُ الوَضْع : أنَّ الحرفَ له معنىً جزئيٌّ في نَفْسه ؛ ولهـٰذا جَعَلَ علماءُ البيانِ الاستعارةَ فيه تبعيَّةً .

وهو الذات ـ ومعنىً في غيره ؛ وهو التعيينُ القائمُ بالمرجع[1] .

❁ قوله : (لـٰكنَّهُ غيرُ قاصرٍ علىٰ ذلك ؟) ؛ أي : بل مدلولُهُ الذاتُ أيضاً .

❁ قوله : (وكذا الموصولُ) ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ معنىً في غيره ؛ وذلك المعنىٰ هو التعيينُ القائمُ بالصِّلة ، وقولُهُ : (وليس قاصراً علىٰ ذلك) ؛ أي : بل مدلولُهُ الذاتُ أيضاً .

وإنْ أردتَ زيادةً في المقام . . فعليكَ بـ « الأنوار البَهِيَّة في ترتيب الرَّضِيِّ على الألفيَّة » ، وبما كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية السيِّد أبي النجا »[2] .

❁ قوله : (واعلَمْ : أنَّ الشارحَ تَبِعَ النَّحْويِّينَ . . .) إلىٰ آخره : فيه نظرٌ ، بل كلامُ الشارحِ مُحتمِلٌ لكلام النَّحْويِّين ـ بجَعْلِ (في) ظرفيَّةً ـ ولِمَا حقَّقه

---

(١) وكالكاف الاسميَّة ؛ فإنَّهُ دالٌّ على الذات في نَفْسه ، ودالٌّ على الخطاب في المخاطب ، والموصولِ ؛ فإنَّهُ دالٌّ على الذات في نَفْسه ، ودالٌّ على التعيين في صِلَته . انظر « حاشية الشُّرْشِيمي » (ق/ ١٢) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ١٦) ، تقرير الأنبابي علىٰ أبي النجا (ق/ ١٢١ـ ١٢٢) .

والكَلِمُ : ما تركَّبَ مِنْ ثلاث كلماتٍ فأكثرَ ؛ كقولك : (إنْ قام زيدٌ) ، و(هل زيدٌ قائمٌ ؟) .

والكلمةُ : هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ .

❀ قوله : (والكلمةُ : هي اللفظُ . . .) إلىٰ آخره : إن قيل : كيف يصحُّ تعريفُها مع كون التاءِ فيها للوَحْدة وبينهما تنافٍ ؟[1] .

أُجِيبَ : بأنَّ التاءَ ليستْ نصّاً في الوَحْدة ، فيجوزُ تجريدُها عنها ، علماءُ الوَضْعِ ؛ بجَعْلِ (في) سببيَّةً ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه أوَّلاً .

❀ قوله : (ليستْ نصّاً في الوَحْدة . . .) إلىٰ آخره ؛ فمَنْعُ الفاضلِ الهنديِّ في « شرح الحاجبيَّة » التجريدَ مُستنِداً لكون التاءِ نصّاً في الوَحْدة[2] . . غيرُ سديدٍ ؛ إذ لو كانتْ نصّاً فيها لَمَا جاز (كَمْأَة) للجنس ، و(كَمْء) للواحد .

قيل : الدليلُ علىٰ صحَّة التجريد ، وأنَّها ليستْ نصّاً في الوَحْدة . . قولُهُم : (كَلِمتان) و(تَمْرتان) ، وفيه : أنَّ الوَحْدةَ مُعتبرةٌ في مدلولِ مفردِ كلٍّ منهما في نَفْسه ، فلا تُنافي التعدُّدَ الذي هو مدلولُ التثنيةِ مِنْ حيثُ الاجتماعُ .

نعم ؛ لو كان مدلولُ التاءِ الوَحْدةَ بمعنى الانفرادِ وعدمِ الاجتماع مع آخَرَ . . لوجب التجريدُ في التثنية .

❀ قوله : (فيجوزُ تجريدُها عنها) ؛ أي : كأنْ يُرادَ بها تأنيثُ اللفظ .

---

(١) وبناء عليه : كان ينبغي أنْ يقولَ في التعريف : (هي اللفظة) ؛ حتىٰ يخرجَ من التنافي الواقع بين المُعرَّف الذي تاؤه للوحدة ، وبين المُعرِّف الذي يَصلُحُ لكلِّ ملفوظٍ ؛ كلمةً كان أو أكثر ، وقد فصَّل الإمامُ الشَّنَوَانيُّ في هٰذه المسألة في « حاشيته علىٰ شرح القطر » (ق/ ٣٦ـ٣٧) .

(٢) شرح الهندي على الكافية (ق/ ٢) .

فقولُنا : (الموضوعُ لمعنىً) أَخْرجَ المُهمَلَ ؛ كـ (دَيْز) ، وقولُنا : (مفردٍ) أَخْرجَ الكلامَ ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لمعنىً غيرِ مفرد .

ثمَّ ذكرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ ، والمُرادُ : أنَّهُ يقعُ على الكلام أنَّهُ قولٌ ، ويقعُ أيضاً على الكَلِم والكلمة[1] ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّ الأصلَ استعمالُهُ في المفرد[2] .

علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ بينَ الجنسِ والوَحْدة ؛ لجواز اتِّصافِ الجنسِ بالوَحْدة والواحدِ بالجنسيَّة ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ) مبنيٌّ علىٰ جَعْلِ (عم) في كلام الناظم فعلاً ماضياً ، وتقدَّم الكلامُ علىٰ ذلك مُستوفىً[3] .

❁ قوله : (علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ هـٰذه الوَحْدةَ مُغايِرةٌ للوَحْدة التي هي مدلولُ التاء ؛ فإنَّها شخصيَّةٌ لا جنسيَّةٌ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (الكلمةَ) لمَّا نُقلت مِنَ المعنى اللغويِّ الموصوفِ بالوَحْدة الشخصيَّة إلى المعنى الجنسيِّ المُصطلَحِ عليه الموصوفِ بالوحدة الجنسيَّة . . صارتِ التاءُ للوَحْدة الجنسيَّة .

---

(١) زاد في النسخة التي علىٰ هامش (هـ) : (أنه قول) ، والقول ـ كما في « أوضح المسالك » (١/ ١٣) مع « التصريح » (١/ ٢٧ـ ٢٨) ـ : عبارة عن اللفظ المفرد والمُركَّب الدالِّ علىٰ معنىً يصحُّ السكوت عليه أو لا ؛ فهو أعمُّ مِنَ الكلام ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره ، وأعمُّ مِنَ الكَلِم ؛ لانطلاقه على المُركَّب من كلمتَينِ فأكثر ، وأعمُّ مِنَ الكلمة ؛ لانطلاقه على المفرد المُركَّب عموماً مطلقاً ، لا عموماً من وجه .

(٢) وقيل : إنَّ القولَ مرادف للكلام، وقيل : مرادف للكلم. « ياسين على التصريح » (١/ ٢٧).

(٣) انظر (١/ ٢٢٩ـ ٢٣٠) .

ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ الكلمةَ قد يُقصَدُ بها الكلامُ ؛ . . . .

❀ **قوله : (قد يُقصَدُ بها الكلامُ) ؛ أي : مجازاً مرسلاً عندَ النُّحاةِ واللُّغويِّينَ** ، . . . .

❀ **قوله : (أي : مجازاً مرسلاً عندَ النُّحاةِ)** قال الأُشْمُونيُّ : (وهو مجازٌ مهملٌ في عُرْف النُّحاة) انتهىٰ[1] ؛ أي : إنَّهُم لا يستعملونَ الكلمةَ بمعنى الكلام أصلاً ؛ ومِنْ هنا اعتُرِضَ على المُصنِّفِ في ذِكْره ؛ حتىٰ قيل : إنَّهُ مِنْ أمراض « الألفيَّة » التي لا دواءَ لها .

وقد أطالَ ابنُ قاسمٍ في دَفْعِهِ بما حاصلُهُ : أنَّ إهمالَ المعنى المجازيِّ في عُرْفِهِم بتقدير تسليمِ حصولِهِ مِنْ جميعهم . . لا يمنعُ مِنْ ذِكْره ، بل يُؤكِّدُهُ ؛ لأنَّ إهمالَهُ يُوهِمُ انتفاءَهُ ، فيتأكَّدُ التنبيهُ عليه[2] ، وتكونُ (قد) في عبارته للتوقُّع ؛ فإنَّ استعمالَ اللفظِ في المعنى المجازيِّ بصَدَدِ أنْ تدعوَ حاجةٌ إليه فيُرتَكبَ .

أو أنَّهُ أراد بيانَ المعنى اللغويِّ المجازيِّ ؛ لكثرته في نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقيِّ ، وعلىٰ هـٰذا : تكونُ (قد) للتقليل النِّسْبيِّ[3] .

ويصحُّ أنْ تكونَ للتحقيق ، والمضارعُ بمعنى الماضي ؛ استحضاراً للصورة

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١١) .
(٢) انظر « حاشية البهوتي على الأشموني » (ص ١٢٣) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٧٠) .

العجيبة ، ولعلَّ وجهَ العَجَبِ : ما يأتي قريباً ؛ مِنْ أنَّ الجزءَ الذي يُطلَقُ على الكُلِّ لا بدَّ له مِنْ مَزِيَّةٍ ، ولا تظهرُ هنا ، فيُحتاجُ لتكلُّفِ أنْ يُقالَ : محلُّهُ : ما لم يكنِ الجزءُ عامّاً كما هنا ، تأمَّلْ .

لـٰكن قيل : إنَّ هـٰذا الجوابَ قريبٌ مِنَ الإشكال ؛ فإنَّهُ حيثُ لم يكنْ مِنِ استعمالات النُّحاةِ . . فلِمَ ذَكَرَهُ وهو بصَدَدِ استعمالاتِهِم ؟! فذِكْرُهُ مَحْضُ استطرادٍ ، ولم يُفِدْ هـٰذا الجوابُ شيئاً .

وقد قرَّر بعضُهُم أنَّ المُرادَ بالكلمة ماصدقُها لا لفظُها ؛ أي : بعضُ ما يُسمَّىٰ كلمةً يُرادُ به الكلامُ ؛ وذلك البعضُ : كأحرف النداء النائبةِ عن (أدعو) ، وأحرفِ الجواب النائبةِ عنه ؛ كـ (نَعَمْ) في جواب (هل قام زيدٌ ؟) ؛ فلا مجازَ أصلاً ، وهو في غاية الحُسْن ، فيكونُ هو دواءَ الداء ، ما لم يكنِ المُصنِّفُ مُصرِّحاً بخلافه .

❁ قوله : (علاقتُهُ الجُزْئيَّة) اعترضَهُ السيِّدُ البُلَيديُّ : بأنَّ السعدَ نصَّ علىٰ أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ الجزءُ الذي يُطلَقُ اسمُهُ على الكلِّ له مِنْ بين الأجزاء مَزِيدُ اختصاصٍ بالمعنى الذي قُصِدَ بالكلِّ ، وكأنَّ حِكْمة ذلك : ألَّا يكونَ تخصيصُ ذلك الجزءِ بإطلاق اسمِهِ على الكلِّ لغواً ؛ فلا يجوزُ إطلاقُ (اليد) أو (الإِصْبَع) على (الرَّبِيئة) براءٍ مفتوحة فمُوحَّدةٍ مكسورة فتحتيَّةٍ ساكنة فهمزةٍ ؛ وهو مَنْ يجلسُ علىٰ مكانٍ عالٍ لينظرَ القومَ ، والأمرُ هنا ليس كذلك ؛ قال : (إلا أنْ يُحمَلَ كلامُ السعدِ على الجزء الخاصِّ ، وما هنا جزءٌ عامٌّ ؛ لأنَّ الكلمة

. . . .

تَعُمُّ سائرَ أجزاءِ الكلام) انتهىٰ[١] .

ومُحصَّلُ هٰذا الجوابِ : منعُ إطلاقٍ لاشتراطٍ ، هٰذا هو المُتبادرُ .

ويحتملُ علىٰ بُعْدٍ : أنَّ مُحصَّلَهُ : أنَّهُ حيثُ عمَّ كان له مزيدُ اختصاصٍ ؛ لصدقه بجزءٍ بزواله يزولُ الكلُّ ، وعلىٰ كلٍّ يلزمُهُ صحَّةُ نحوِ : (رأيتُ بعضَ إنسان) مُراداً بالبعض الإنسانُ كلُّهُ ، ونحوِ : (رأيتُ عُضْواً) مُراداً بالعضو الذاتُ ؛ لأنَّ كلّاً مِنَ البعض والعُضْو جزءٌ عامٌّ .

وما ذَكَرَهُ السيِّدُ البُلَيديُّ نقله عنه الصبَّان وأقرَّهُ[٢] ، وهو خلافُ ما ذَكَرَهُ في « رسالته البيانيّة » ، ونذكرُهُ وإنْ كان لا يدفعُ الاعتراضَ هنا ؛ قال فيها ما مُلخَّصُهُ : (يُشترَطُ لهٰذه العلاقة أمرانِ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ الكلُّ مُركَّباً تركيباً حقيقيّاً .

والثاني : أنْ يستلزمَ انتفاءُ الجزءِ انتفاءَهُ عرفاً ؛ كـ« الرأس » و« الرقبة » ، أو يكونَ الجزءُ له مزيدُ اختصاصٍ بالمعنى المطلوب مِنَ الكلِّ المُسمَّىٰ باسم الجزء ؛ كـ « العين » في « الرَّبيئة » ، واليدِ في المُعطي ، أو يكونَ أشرفَ مِنْ بقيَّة الأجزاء ؛ كما في إطلاق « القافية » على « البيت » أو « القصيدة ») انتهىٰ[٣] .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/٢٦ـ ٢٧) ، وانظر « المختصر » (ص٥٦٨) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٦٩) .

(٣) الرسالة البيانية (ق/ ٣٢ـ ٣٣) .

وقيل : هو استعارةٌ تصريحيَّة ؛ لأنَّ الكلامَ لمَّا ارتبط بعضُهُ ببعضٍ حصلتْ له بذلك وَحْدةٌ ، فصار شبيهاً بالكلمة .

وعُلِمَ مِنْ قوله : (**كما في إطلاق « القافية »** . . .) إلىٰ آخره : أنَّ التركُّبَ الحقيقيَّ صادقٌ بتركُّب الكلامِ ؛ لاتصال بعضِهِ ببعض في الخارج ، وإنَّما يخرجُ به التركُّبُ الاعتباريُّ في نحو مجموعِ السماء والأرض ، ومجموع المعنيَينِ في التضمين ، فيكونُ الشرطُ الأوَّلُ موجوداً هنا .

وفي إطلاق (القافيةِ) على (البيت) أو (القصيدة) ثَمَّ . . لا يخفىٰ أنَّهُ يصحُّ التمثيلُ بـ (القافية) لأوَّل صور الشرط الثاني ؛ لأنَّهُ يلزمُ مِنِ انتفاء (القافية) انتفاءُ (البيت) أو (القصيدة) .

❁ قوله : (**وقيل : هو استعارةٌ تصريحيَّة** . . .) إلىٰ آخره : علىٰ هـٰذا : يكونُ إطلاقُ الكلمة على الكلام فيه مبالغةٌ ؛ في حُسْنِ صوغِهِ وارتباطِ بعضِهِ ببعض وشدَّةِ تطالبِ أجزائِهِ ، ومدحٌ له ولقائله بذلك ، وفي اقتضاء الحالِ لذلك في نحوِ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون : ١٠٠] . . تأمَّلْ ؛ إذ المَقامُ لذمِّ ذلك القائلِ وكلامِهِ حيثُ لم يُغْنِ عنه شيئاً ؛ حتىٰ كأنَّهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ لا يترتَّبُ عليه الغرضُ . . لم يُفِدْ فائدةَ الكلام ؛ فالوجهُ في نحو : (كلمةُ الإخلاص) : اعتبارُ الاستعارة ، وفي نحوِ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ : اعتبارُ المجاز المُرسَلِ بالعلاقة المذكورة ؛ إذ ذِكْرُ الجزء الشائعِ مُراداً به الكلُّ فيه إشعارٌ بخِسَّة الكلِّ وأنَّهُ بمنزلة الجزء ، وإنْ كان يجوزُ في إطلاق الكلمة على الكلام اعتبارُ علاقةِ اللُّزُومِ أو المُجاورةِ الذِّهْنيَّة .

قال الشَّنَوَانيُّ في « حاشيته على القطر » : (إنَّ الكلمةَ تُطلَقُ لغةً واصطلاحاً مجازاً على الكلام ، وحقيقةً على المفرد ؛ فكلٌّ مِنَ النَّحْويِّينَ واللُّغَويِّينَ لا يُطلِقُ الكلمةَ حقيقةً إلا على اللفظ الموضوع لمعنىً مفردٍ ، ولا تُطلَقُ عندَهُ على الجُمَل المفيدة إلا مجازاً ، فلا فرقَ في الكلمة حقيقةً ومجازاً بينَ النَّحْويِّينَ واللُّغَويِّينَ) انتهىٰ[1] .

* قوله : (وحقيقةً على المفرد) ؛ أي : القولِ المفرد ، كما يَدُلُّ عليه كلامُهُ بعدُ .

* قوله : (فكلٌّ مِنَ النَّحْويِّينَ . . .) إلىٰ آخره : القصرُ بالنسبة للمعنى اللغويِّ إضافيٌّ ؛ أعني : بالإضافة إلىٰ إطلاق الكلمةِ على الكلام ؛ فلا يُنافي أنَّ اللُّغويِّينَ يُطلِقُونَ الكلمةَ على اللفظةِ المُهمَلة ، كما يُعلَمُ مِنْ إطلاق قول العصام : (المعنى اللغويُّ للكلمة هو اللفظةُ) انتهىٰ[2] ؛ أي : سواءٌ كانتْ مستعملةً أو مهملةً ، وفي كلام السيِّد الحَفْنيِّ ما يُفِيدُ الجزمَ بذلك[3] .

ومِنْ هنا يُعلَمُ : أنَّ قولَهُ : (فلا فرقَ في الكلمة حقيقةً . . .) إلىٰ آخره . . ليس علىٰ ظاهره ، بل عدمُ الفرقِ عند النَّحْويِّينَ واللُّغويِّينَ في حقيقة الكلمة . . إنَّما هو مِنْ حيثُ عدمُ صدقِها حقيقةً بالكلام عندهما .

ويُعلَمُ أيضاً : أنَّ إطلاقَ الكلمةِ على اللفظ الموضوعِ لمعنىً مفردٍ بطريق

(١) انظر « حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر » (ق/ ٢٤) .
(٢) حاشية العصام على الجامي (ص١٨) .
(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٢٠) .

كقولهم في (لا إلـه إلا اللهُ) : (كلمةُ الإخلاصِ) .

وبهـٰذا تعلمُ : ردَّ ما قيل : (إنَّ إطلاقَ الكلمةِ على الكلام حقيقةٌ لغويَّةٌ) .

❁ قوله : (كلمةُ الإخلاصِ) ؛ أي : الكلمةُ الدالَّةُ علىٰ إخلاصِ قائلِها ؛ أي : خُلُوصِهِ مِنَ الكفر ، أو خُلُوصِهِ مِنْ دوام العذاب .

الحقيقة لغةً . . ليس كإطلاقها عليه بطريق الحقيقةِ اصطلاحاً ؛ فإنَّ الأوَّلَ مِنْ حيثُ تحقُّقُ المعنى الموضوع له في ذلك ، والثانيَ مِنْ حيثُ إنَّهُ نَفْسُ المعنى الموضوعِ له .

هـٰذا ؛ وفي « ياسين على الفاكهي » : أنَّ معنى الكلمةِ لغةً مُساوٍ لمعناها اصطلاحاً[1] ، وهو موافقٌ لظاهر ما نقله المُحشِّي عن الشَّنَوَانيِّ ، مُخالِفٌ لِمَا يَقتضِيهِ كلامُ العصام ، ويُفِيدُ الجزمَ به كلامُ السيِّد الحَفْنيِّ ، لـٰكنَّهُ بعيدٌ ، فحرِّرْهُ .

❁ قوله : (وبهـٰذا تعلمُ : ردَّ ما قيل . . .) إلىٰ آخره : في « الشِّهاب على البيضاوي » : أنَّهُ اختُلف في إطلاقها عندَ أهلِ اللغة على الكلام ؛ فقيل : حقيقةٌ ، وقيل : مجازٌ مشهور[2] .

❁ قوله : (أي : خُلُوصِهِ مِنَ الكفر . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ الكافرَ يكفي في إسلامه قولُ : (لا إلـه إلا الله) فقط ، مع أنَّهُ ليس كذلك ، بل لا يخرجُ مِنْ كفره إلا بقوله معها : (محمَّدٌ رسولُ الله) ، ولعلَّهُ أراد بها : ما يَعُمُّ الشهادتَينِ .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (١/ ٤٧) .

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٦/ ٣٤٦) .

وقد يجتمعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصدقِ ، وقد ينفردُ أحدُهُما ؛ فمثالُ اجتماعِهِما : (هل قام زيدٌ ؟) ؛ فإنَّهُ كلام ؛ لإفادته معنىً يَحسُنُ السكوتُ عليه ، وكَلِمٌ ؛ لأنَّهُ مُركَّبٌ مِنْ ثلاث كلماتٍ ، ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ : (إنْ قام زيدٌ) ، ومثالُ انفراد الكلامِ : (زيدٌ قائمٌ)[1] .

١٠ـ بالجرِّ . . . .

❁ قوله : (في الصدقِ) ؛ أي : صحَّةِ حَمْلِهِما علىٰ شيءٍ واحد ؛ كما في المثال المذكور[2] ؛ فإنَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ فيه : (« هل زيدٌ قائم ؟ » كلامٌ) ، و(« هل زيد . . . » إلىٰ آخره كلمٌ) . . . وهٰكذا .

❁ قوله : (بالجرِّ) عرَّفُوهُ : بأنَّهُ الكسرةُ التي يُحدِثُها عاملُ الجر ، وأَوْرَدُوا عليه : أنَّ فيه قُصُوراً ودَوْراً ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلعدم تناولِهِ ما ينوبُ عن الكسرة مِنْ فتحة وغيرِها ، وأمَّا الثاني : فلأخذه المُعرَّفَ في التعريف المُقتضِي توقُّفَ كلٍّ على الآخَر .

وأُجِيبَ عن الثاني : بأنَّهُ تعريفٌ لفظيٌّ لمَنْ عَرَفَ الطرفَينِ وجَهِلَ النسبةَ

❁ قوله رحمه الله : (وقد ينفردُ أحدُهُما) ؛ أي : الأحدُ الدائرُ الصادق بكلٍّ منهما .

❁ قوله : (وأُجِيبَ عن الثاني : بأنَّهُ تعريفٌ لفظيٌّ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا الجوابُ لا يظهرُ ؛ إذ التعريفُ اللفظيُّ يُخاطَبُ به مَنْ يعلمُ المُعرَّفَ والتعريفَ

---

(١) فبينهما العموم الوجهي ، وأمَّا الكلمة فتباينهما . « خضري » (١/٢٦) .

(٢) أي: السابق في (١/٢٤٩)، أو الآتي قريباً إذا كان في النسخة التي كتب عليها المحشي : (هل زيدٌ قائمٌ ؟) بدل (هل قام زيدٌ ؟) .

بينهما ، أو يُقال : إنَّ الجرَّ ليس من تمام التعريف ، بل لبيان العامل وتعيينِهِ .

ويُمكِنُ الجوابُ عن الأوَّل : بأنَّهُم جرَوا في ذلك على الأغلب والكثير ، فتأمَّلْهُ .

ويجهلُ وضعَ لفظِ المُعرَّف للتعريف ، كما أفاده بقوله : (لِمَنْ عَرَفَ. . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك كقولك : (البُرُّ : القمحُ) لِمَنْ يعلمُ أنَّ القمحَ هو الحبُّ المخصوصُ ويجهلُ تسميتَهُ بالبُرِّ ، وما هنا ليس كذلك ؛ إذ لو كان المُخاطَبُ عالماً بهٰذا التعريف. . لكان عالماً بالجرِّ ؛ لأنَّهُ مذكورٌ فيه ، فلا يكونُ جاهلاً بوضع اللفظ له .

❁ قوله : (بل لبيان العامل وتعيينِهِ) ليس المُرادُ بيانَهُ وتعيينَهُ للمُخاطَب بهٰذا التعريفِ ، وإلا عاد الإشكالُ ، وللعلَّامة الأمير ما حاصلُهُ : أنَّ المُخاطَبَ مَنْ يعلمُ أنَّ لفظَ (عامل الجرِّ) معناه العواملُ المعروفةُ ، ولا يعلمُ معنىٰ لفظِ الجرِّ ؛ فلا دَوْرَ . انتهىٰ[1] ، والجوابُ بأنَّ التعريفَ لفظيٌّ. . محتاجٌ لأحد هٰذَينِ الجوابَين .

وكونُ المُخاطَبِ عالماً بالطرفَينِ إلا أنَّهُ جاهلٌ بنسبة الكسرة التي يُحدِثُها عاملُ الجرِّ إلىٰ لفظ الجرِّ فقط ؛ كأنْ يُقدِّرَ المخاطبُ مَنْ يقولُ : (أنا أعلمُ الكسرةَ التي يُحدِثُها عاملُ الجرِّ ، ولا أعلمُ الجرَّ لماذا وُضِعَ). . فإنَّ هٰذا لا تتحصَّلُ الماهيَّةُ عندَهُ بذِكْرِ الجنس وضمِّ الفصل إليه ، كما في التعريف المعنويِّ ، بل هي حاصلةٌ عنده مِنْ قبلُ .

❁ قوله : (بأنَّهُم جرَوا في ذلك. . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ التعريفَ

---

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية (ق/ ١٥ـ١٦) .

. . . . . والتنوينِ . . . .

❁ قوله : (والتنوينِ) هو في الأصل : مصدرُ (نوَّنتُ) ؛ أي : أدخلتُ نوناً ، ثمَّ نُقل وجُعل اسماً لنونٍ تلحقُ الآخِرَ لفظاً لا خطّاً لغير توكيد ؛ فقيدُ (لا خطّاً) فصلٌ مُخرِجٌ للنون في نحوِ (ضَيفَنٍ) اسم للطُّفَيلي[1] ، وللنون اللاحقةِ للقوافي المطلقة ، وسيأتي مثالُهُ في كلام الشارح[2] ، و(لغير توكيد) مُخرِجٌ لنون التوكيدِ الثابتةِ في اللفظ دون الخط ؛ نحوُ : ﴿لَنَسْفَعَا﴾ [العلق : ١٥] .

لمطلق الجرِّ الشاملِ للياء والفتحة ، إلا أنَّهُم اقتصروا فيه علىٰ خصوص الكسرة ؛ لأنَّها الأغلبُ والكثير ، وفيه : أنَّ التعاريفَ لا ينبغي النظرُ فيها لمِثْل ذلك ، بل يُشترَطُ فيها : أنْ تكونَ جامعةً مانعة ، إلا أنْ يُقالَ : مقصودُهُ : أنَّ التعريفَ للجرِّ الأغلبِ والكثير ، لا لمُطلَق الجرِّ .

❁ قوله : (مُخرِجٌ لنون التوكيدِ) ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّها تُرسَمُ ألفاً ، كما هو

---

(١) وهـٰذا هو المشهور عند النُّحاة ؛ أنَّ نونَهُ زائدة ووزنَهُ : (فَعْلَن) ، وذهب سيبويه وأبو زيد : إلىٰ أنَّ نونَهُ أصليّة ووزنَهُ : (فَيْعَل) ، قال ابن عصفور في « الممتع » (١/ ٢٧١) : (وأمَّا « ضَيْفَنٌ » : ففيه خلاف ؛ منهم مَنْ جَعَلَ نونَهُ زائدةً ؛ لأنَّهُ الذي يجيء مع الضيف ؛ فهو راجعٌ إلىٰ معنى الضيف ، ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلىٰ أنَّ نونَهُ أصليةٌ ؛ وهو أبو زيد ، وحكىٰ من كلامهم : « ضَفَنَ الرجلُ يَضفِنُ » : إذا جاء ضيفاً مع الضيف ؛ فـ « ضَيْفَنٌ » علىٰ هـٰذا : « فَيْعَل » ، وهـٰذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوىٰ ، ويُقوِّيه أيضاً : أنَّ بابَ النون ألا تكون في مثل هـٰذا إلا أصليةً ، وأيضاً : فإنَّ نونَهُ إذا كانت زائدةً كان وزنُهُ « فَعْلناً » ، و« فَيْعلٌ » أكثرُ من « فَعْلَنٍ ») .

(٢) انظر (١/ ٢٧٨ ، ٢٨٠) .

. . . . والندَا و(أَلْ)

❀ قوله : (والندَا) بضمِّ النون والكسرِ مع المدِّ والقصر ، وكلُّها سماعيَّةٌ ، ما عدا المدَّ مع الكسر ؛ فإنَّهُ قياسيٌّ ؛

مذهبُ الكُوفيِّينَ ، أمَّا علىٰ أنَّها تُرسَمُ نوناً ـ كما هو مذهبُ البَصْريِّينَ ـ . . فهي خارجةٌ بقيدِ (لا خطّاً)[1] ، كما خرجتْ به التي في فعل الجماعة والمُخاطَبة ؛ نحو : (اضربُنْ يا قومِ) ، و(اضربِنْ يا هندُ) ؛ فإنَّها تُرسَمُ نوناً اتِّفاقاً ، وكذا التي في فعل الواحد إنْ خِيفَ لَبْسُ الفعل بالمسند لألف الاثنَينِ ؛ بأنْ وقعتْ بعدَ أمرٍ أو نهي ولم يُصرَّحْ بخطاب الواحد ؛ نحوُ : (اضربَنْ زيداً) ، و(لا تضربَنْ بكراً) .

❀ قوله : (بضمِّ النون . . .) إلىٰ آخره : كسرُها أكثرُ مِنْ ضمِّها ، والمدُّ فيهما أكثرُ مِنَ القصر ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (فإنَّهُ قياسيٌّ) ؛ لأنَّ قياسَ مصدرِ (فاعَلَ) ؛ كـ(نادَىٰ) : (الفِعالُ) و(المُفاعَلَةُ) كما سيأتي[3] .

ووجَّه الرُّودانيُّ لغةَ الضمِّ والمدِّ : بأنَّهُ لمَّا انتفت المشاركةُ في (نادىٰ) كما لا يخفىٰ . . كان في معنىٰ (فَعَلَ) بلا ألفٍ ، فمَنْ ضمَّ ومدَّ لم يُراعِ جهةَ اللفظِ

---

(١) انظر « الدرر السنية » (١/١٤٣) ، و« حاشية الصبان » (١/٧٥) .

(٢) المصباح المنير (٢/٨٢٢) .

(٣) انظر (٤/١٠٢ـ١٠٣) .

فليس القصرُ ضرورةً ، خلافاً لبعضهم .

والمُرادُ به : الدعاءُ بـ (يا) أو إحدىٰ أخواتها ، فلا يَرِدُ نحوُ : ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [يسٓ : ٢٦] . . . .

المُقتضِيةَ للكسر والمدِّ ، بل راعىٰ جهةَ المعنىٰ ؛ لأنَّ المصدرَ المَقِيسَ لـ (فَعَلَ) الدالِّ على الصوت . . (فُعَالٌ) ؛ كـ (صُرَاخ) و(نُبَاح) .

وصرَّح كثيرٌ كالجَوْهَرِيِّ والمُراديِّ : بأنَّ المضمومَ اسمٌ لا مصدر[1] ، ولعلَّ مُرادَهُم : أنَّهُ اسمُ مصدر ؛ فإنَّ بعضَهُم لا يخصُّ اسمَ المصدر بما نقصتْ حروفُهُ عن حروف الفعل ، بل يُطلِقُهُ علىٰ كلِّ ما خالف قياسَ المصدر وإن لم تنقصْ حروفُهُ عن حروف الفعلِ ؛ فلا يُنافي تصريحَهُمُ المذكورَ حينئذٍ ما ذَكَرَهُ المُحشِّي وغيرُهُ ؛ مِنْ أنَّهُ مصدرٌ سماعيٌّ .

ويحتملُ أنَّ مُرادَهُم : أنَّهُ اسمٌ للمعنى الحاصلِ بالمصدر ، فليس بمصدر ؛ بناءً علىٰ أنَّ المصدرَ موضوعٌ للمعنى المصدريِّ .

ويُبعِدُ الأوَّلَ : تخصيصُهُمُ المضمومَ بالذِّكْر ؛ إذ مثلُهُ المكسورُ مع القصر ، إلا أنْ يُقالَ : حِكْمةُ التخصيصِ : دفعُ احتمالِ القياسيَّة ، فحرِّرْهُ .

❁ قوله : (خلافاً لبعضهم) ، إلا أنْ يُحمَلَ علىٰ أنَّ المعنىٰ : أنَّ التزامَ قَصْرِهِ للضرورة .

❁ قوله : (فلا يَرِدُ نحوُ : ﴿ يَٰلَيْتَ ﴾ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (يا) فيه ليستْ للنداء ، بل للتنبيه ، وفيه : أنَّهُ يقتضِي : أنَّ التنبيهَ لا يَقتضِي الاسميَّةَ ،

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٥٠٥) ، توضيح المقاصد (٢/ ١٠٥١) .

ومُسنَـدٍ لـلاسـمِ تمييـزٌ حَصَـلْ

ممَّا دخلتْ عليه (يا) وليس باسم[1] .

قال شيخُ الإسلام : (وحقيقةُ النداء : طَلَبُ الإقبالِ علىٰ وجهٍ مخصوص ، ويُطلَقُ مجازاً : على الصيغة التي يحصلُ بها ذلك ، وعلىٰ كون الاسمِ مُنادىً بتلك الصيغة ، ويصحُّ أنْ يُرادَ هنا كلٌّ منها)[2] .

❁ قوله : (ومُسنَدٍ) ؛ أي : محكومٍ به ؛ مِن اسمٍ أو فعل أو جملة ؛ نحوُ : (أنتَ قائمٌ)، و(قمتَ)، ونحوُ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩].

وحَمَلَ الشارحُ تبعاً لابن الناظم المسندَ على الإسناد إليه[3] ، ولا حاجةَ له ؛ لأنَّ بقاءَهُ علىٰ ظاهره كافٍ ؛ أي : مِنْ علاماتِ اسميَّةِ الكلمة : أنْ يوجدَ معها مسندٌ فتكونَ هي مسنداً إليها ، ولا يُسنَدُ إلا إلى الاسمِ ، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك فمُؤوَّلٌ ،

وليس كذلك ؛ إذ هو يَقتضِي مُنبَّهاً ، والمُنبَّهُ لا يكونُ إلا معنى اسمٍ ، إلا أنْ يُقالَ : يَكْفي في التنبيه مُلاحظةُ المُنبَّهِ عقلاً مِنْ غيرِ تقديرٍ له في نَظم الكلام ؛ لأنَّهُ لا يُذكَرُ بعدَ أداة التنبيه لفظُ المُنبَّه أصلاً ، بخلاف النداء .

❁ قوله : (وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك) ؛ كقولهم : (تسمعُ بالمُعَيدِيِّ

---

(١) فإنَّ (يا) فيها لمُجرَّد التنبيه ، وحرف التنبيه لا يختصُّ بالاسم ، ومثلُهُ : قوله تعالىٰ : ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ في قراءة الكسائي ، وقيل : إنَّ (يا) للنداء ، والمنادىٰ محذوف تقديره : (يا هـٰؤلاء) ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والدعاء . انظر « شرح الأشموني » (١/ ١٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ١٤٨) .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٩) ، وانظر (١/ ٢٨٧) .

ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمَهُ الله تعالىٰ في هـٰذا البيتِ علاماتِ الاسم .

كما أفاده الأُشْمُونيُّ[1] .

❀ قوله : (ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمَهُ الله تعالىٰ في هـٰذا البيتِ علاماتِ الاسم) لا يخفىٰ أنَّ تقييدَ الشارح بـ (البيت) يَدُلُّ علىٰ أنَّ مُرادَهُ بعلامات الاسم :

خيرٌ مِنْ أنْ تراه)[2] .

وقولُهُ : (فمُؤوَّلٌ) ؛ أي : فيُؤوَّلُ (تسمعُ) : بـ (سماعُكَ) .

❀ قوله : (لا يخفىٰ أنَّ تقييدَ الشارح بـ « البيت » . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ هـٰذا لا يدفعُ قولَ البعضِ المذكور ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ الإضافةَ في علامات الاسم للجنس المُتحقِّقِ في البعض ؛ فإنَّها تأتي لِمَا تأتي له اللامُ . انتهىٰ « شيخنا باجوري » .

وممَّا يُؤيِّدُ كلامَ هـٰذا البعضِ : قولُ الشارح : (فمنها كذا ، ومنها كذا . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُفيدُ : أنَّ المُرادَ بالعلامات الجميعُ ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٤) .

(٢) ويُروىٰ أيضاً : (لَأَن ـ أو أنْ ـ تَسمَعَ) ، ويُروىٰ بالنصب دون (أنْ) ، وعليه : فلا إيهامَ ، وهـٰذا التركيبُ مَثَلٌ يُضربُ لِمَنْ خَبَرُهُ خيرٌ مِنْ مَرْآه ، والمُعَيدِيُّ : هو شِقَّةُ بن ضمرة ، والأصلُ تشديد داله ؛ لأنَّهُ مُصغَّرٌ منسوب إلىٰ (مَعَدٍّ) ، وخُفِّفتْ في المثل ؛ استثقالاً للتشديدين ، وتُشدَّدُ في غيره على الأصل ، وكان الكِسَائيُّ يرىٰ فيه التشديدَ ، وللمثل قصة مذكورة في كتب الأمثال . انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٦٦ـ ٢٦٧) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١٢٩) ، و« كتاب سيبويه » (٤/ ٤٤) ، و« تاج العروس » (٨/ ٣٦٠ـ ٣٦١) ، وما سيأتي تعليقاً في (٣/ ١٠ـ ١١) .

العلاماتُ المذكورة فيه ، لا جميعُ العلامات ؛ **فاندفع قولُ بعضِهِم** : إنَّ كلامَ الشارح ظاهرُهُ ذكرُ جميعِ العلامات .

والمُرادُ بالعلامات : الخواصُّ ، قال شيخُ الإسلام : (**والفرقُ بين الخاصَّةِ والتعريف** : أنَّ التعريفَ يطَّردُ وينعكسُ ، والخاصَّةَ تطَّردُ ولا تنعكسُ)[١] .

❀ **قوله** : (**لا جميعُ العلامات**) ؛ **إذ بَقِيَ منها** : الإضافةُ ، وعَوْدُ الضميرِ إليه ؛ كعَوْده علىٰ (أل) الموصولةِ في (أَفْلَحَ المُتَّقي ربَّهُ) ، والجمعُ ، والتصغيرُ ، وإبدالُ اسمٍ صريحٍ منه ؛ نحوُ : (كيف أنتَ ؛ أصحيحٌ أم سقيم ؟) ، وموافقةُ ثابتِ الاسميَّةِ في لفظه ؛ كـ (نَزَالِ) المُوافقِ للفظ (حَذَامِ) الثابتِ الاسميَّة ، أو في معناه ؛ كـ (قَطُّ) و(عَوْضُ) و(حيثُ) ؛ فإنَّها بمعنى الزمنِ الماضي والمستقبلِ والمكان ، وغيرُ ذلك .

❀ **قوله** : (**يطَّردُ**) ؛ أي : يلزمُ مِنْ وجوده الوجودُ ، وقولُهُ : (**وينعكسُ**) ؛ أي : يلزمُ مِنْ عدمه العدمُ ، لٰكنَّ هٰذا عندَ مَنْ لم يُجوِّزِ التعريفَ بالأعمِّ أو الأخصِّ .

❀ **قوله** : (**والخاصَّةَ تطَّردُ . . .**) إلىٰ آخره[٢] : إنْ قلتَ : سيأتي أنَّ الكلمةَ إذا لم تقبلْ هٰذه العلاماتِ لم تكنِ اسماً[٣] ؛ فلزمَ مِنْ عدمها العدمُ ، فكيف تكونُ علامةً ؟!

---

(١) الدرر السنية (١/١٤٢) .

(٢) زاد في (ي) : (أي : فالمُغلَّبُ فيها جانبُ السبب ؛ لأنَّها تُوافِقُهُ في شِقِّ الوجود ، لا الشرطِ ؛ لمخالفتها له في الشِّقَّين) .

(٣) انظر (١/٢٨٧ـ٢٨٨) .

فمنها : الجرُّ ، وهو يشملُ : الجرَّ بالحرف ، والإضافةِ ،

❀ قوله : (والإضافةِ) ظاهرُهُ : أنَّ الإضافةَ هي العاملُ ، وهو ضعيفٌ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ مُرادَهُ : بسبب الإضافة ؛ فيكونُ جارياً على الصحيح ؛ مِنْ أنَّ العاملَ هو المضافُ ، وكذا يُقالُ في قوله : (والتبعيةِ) ؛ إذ الصحيحُ : أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في متبوعه .

قلتُ : لزومُ العدمِ ليس مِنْ حيثُ كونُها علامةً ، بل لأنَّهُ لمَّا انحصرتِ العلاماتُ كلُّها . . كانتْ مُساوِيةً للازِمها ؛ وهو المُعلَم ، والملزومُ المُساوِي يلزمُ مِنْ عدمه العدمُ ؛ كـ (الإنسان) ، و(قابِلِ الكتابة) ، أمَّا كلُّ علامةٍ بخصوصها . . فملزومٌ أخصُّ ، فلا يلزمُ مِنْ عدمها العدمُ ، وهـٰذا هو الذي عَنَاه المُحشِّي ، أفاده بعضُ الأفاضل[1] .

❀ قوله : (وهو ضعيفٌ) ؛ أي : لأنَّهُ إنْ أُريد بالإضافة : كونُ الاسمِ مضافاً إليه . . وَرَدَ عليه : أنَّ هـٰذا هو المعنى المُقتضِي [للإعراب][2] ، والعامل ما به يُتقوَّمُ المعنى المُقتضِي [للإعراب] ، ولا شكَّ أنَّ هـٰذا المعنىٰ مُتقوِّمٌ بواسطةِ المضاف ، فهو الجارُّ نفسُهُ ، وإنْ أُريد بها : النسبةُ التي بينَ المضافِ والمضاف إليه . . وَرَدَ عليه : أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ العاملُ في الفاعل والمفعول أيضاً هو النسبةَ التي بينهما وبين الفعل ، وكذلك يَرِدُ علىٰ كون العاملِ حرفَ الجرِّ : أنَّهُ شريعةٌ منسوخة ، والمضاف يُفيد معناه ، ولو كان

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٩٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٧) .

(٢) في (ط) هنا وفي الموضع الآتي : (للإعراض) .

والتَّبَعِيَّةِ ؛ نحوُ : (مررتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ) ؛ فـ (الغلام) : مجرورٌ بالحرف ، و(زيد) : مجرورٌ بالإضافة ، و(الفاضل) : مجرورٌ بالتَّبَعِيَّة ، وهو أشملُ مِنْ قول غيرِهِ : (بحرف الجر)[1] ؛ لأنَّ هـٰذا لا يتناولُ الجرَّ بالإضافة ، ولا الجرَّ بالتَّبَعِيَّة .

❁ قوله : (وهو) ؛ أي : الجرُّ (أشملُ) ؛ أي : أعمُّ ، وقيل : التعبيرُ بحرف الجرِّ أَوْلىٰ ؛ لأنَّ مِنَ الأسماء ما لا يُعرَفُ إلا بدخول حرف الجرِّ عليه ؛ كـ (علىٰ) و(عن) ؛ إذ الجرُّ لا يظهرُ عليه ، لـٰكن يَرِدُ عليه : نحوُ (مِنْ أنْ تقومَ) ؛ فإنَّ مدخولَ أداةِ الجرِّ فيه ليس باسمٍ ، إلا أنْ يُرادَ : دخولُ الأداةِ مِنْ غير تأويل ، فيخرجُ ما ذُكِرَ ؛ لاحتياجه إلى التأويل .

مُقدَّراً لكان (غلام زيد) نكرةً ، أفاده الرَّضِيُّ[2] .

❁ قوله رحمه الله : (وهو أشملُ) فيه : أنَّ التعبيرَ بحرف الجرِّ لا شمولَ فيه ، والاقترانَ بـ (مِنْ) يمنعُ كونَ أفعلِ التفضيل علىٰ غير بابه .

ويُجابُ : بأنَّ فيه شمولاً لجميع الحروفِ الجارَّة .

❁ قوله : (كـ « علىٰ » و« عن ») مثالانِ للأسماء ؛ وذلك كما في قولك : (نزلتُ مِنْ على السطح) ؛ أي : مِنْ فوقِهِ ، و(جئتُ مِنْ عن يمينِ المِنبَرِ) ؛ أي : مِنْ جانبِ يمينِهِ .

وأَدْخلَ بالكاف : ما إعرابُهُ مَحَلِّيٌّ ، وبقيَّةَ ما إعرابُهُ تقديريٌّ .

---

(١) قال المُصرِّح (٢/ ٢٩) عند قول المُوضِّح : (وليس المُرادُ به حرفَ الجر) : (أي : دخولَ حرف الجر ، كما قدَّره صاحب « المكمل » في عبارة « المفصل » ؛ حيث قال : وأراد بالجر : دخولَ حرف الجر) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٣) .

ومنها : التنوينُ ، وهو علىٰ أربعة أقسامٍ :

تنوينُ التمكينِ ؛ وهو اللاحقُ للأسماء المُعرَبة ؛ كـ (زيد) و(رجلٍ) ، إلا جمعَ المُؤنَّثِ السالمَ[1] ؛ نحوُ : (مُسلِماتٍ) ، وإلا نحوَ : (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ، وسيأتي حكمُهُما[2] .

❁ قوله : (تنوينُ التمكينِ) مِنْ إضافة الدالِّ للمدلول ، ويُسمَّىٰ : تنوينَ الصَّرْف أيضاً .

❁ قوله : (و« رجلٍ ») أشار به : إلىٰ أنَّهُ يدخلُ المعارفَ والنكراتِ ، خلافاً لمَنْ توهَّم أنَّ تنوينَ المُنكَّرِ للتنكير ، ورُدَّ : بأنَّهُ لو كان كذلك لزال بزوال التنكيرِ حيثُ سُمِّيَ به ، واللازمُ باطلٌ ، إلا أنْ يُمنَعَ ؛ بأنَّ تنوينَ التنكيرِ زال وخَلَفَهُ تنوينٌ آخَرُ ؛ علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ بينهما ؛ فهو للتمكين ؛ لكون الاسمِ مُنصرفاً ، وللتنكير ؛ لكونه موضوعاً لشيءٍ لا بعينه .

❁ قوله : (ويُسمَّىٰ : تنوينَ الصَّرْف) مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ على التحقيق ؛ مِنْ أنَّ الصَّرْفَ التنوينُ .

❁ قوله : (علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ بينهما . . .) إلىٰ آخره ، فإذا سُمِّيَ به تمحَّض للتمكين ، كما اختاره الرَّضِيُّ[3] ، ولا يَرِدُ عليه : اختصاصُ تنوينِ التنكير بالمبنيَّات ؛ لأنَّ الذي يختصُّ بها هو المُتمحِّضُ للتنكير .

---

(١) يجوز في (السالم) أن يكون تابعاً لـ (المؤنث) أو لـ (جمع) ، كما سيأتي تعليقاً في (١/٤٠٠) .

(٢) انظر (١/٢٦٨، ٢٧٢ـ٢٧٧) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/٤٥) .

وتنوينُ التنكيرِ ؛ وهو اللاحقُ للأسماء المبنيَّةِ فَرْقاً بينَ معرفتِها ونكرتِها ؛ نحوُ : (مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخَرَ)[1] .

وتنوينُ المُقابلةِ ؛ وهو اللاحقُ لجمع المُؤنَّثِ السالمِ ؛ نحوُ : (مُسلِمات) ؛ فإنَّهُ في مُقابلة النونِ في جمع المُذكَّر السالمِ ؛ كـ (مُسلِمينَ) .

❀ قوله : (للأسماء المبنيَّةِ) ؛ أي : لبعضها ، والمُرادُ بذلك البعضِ : العَلَمُ المختومُ بـ (ويه) ، واسمُ الفعل ، واسمُ الصوت ، وهو قياسيٌّ في الأوَّل ، وسماعيٌّ في الأخيرَينِ .

❀ قوله : (نحوُ : مررتُ بسيبويهِ) هـٰذا مثالُ العَلَمِ المختومِ بـ (ويه) ، ومثالُ اسمِ الفعل : (صهٍ) و(مهٍ) ، ومثالُ اسمِ الصوت : (غاقٍ) .

❀ قوله : (فإنَّهُ في مُقابلة النونِ . . .) إلىٰ آخره : قال الرَّضِيُّ : (معناه : أنَّهُ قائمٌ مَقامَ التنوينِ الذي في الواحد في كونه علامةً لتمام الاسم ، كما أنَّ

❀ قوله : (والمُرادُ بذلك البعضِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلم يدخلْ فيه (هـٰؤلاءِ) حتىٰ يَرِدَ أنَّ تنوينَهُ ليس للتنكير ؛ علىٰ أنَّهُ لو لم يُرِدْ بالبعض ما ذكر لا يدخلُ في التعريف ؛ لخروجه بقوله : (فرقاً . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ هو اسمُ إشارةٍ معرفةٌ لا يعرضُ له التنكيرُ ، فليس لُحُوقُ التنوينِ له للفرق بين حالتي تعريفِهِ وتنكيره .

❀ قوله : (قال الرَّضِيُّ : معناه . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ التنوينَ في جمع المُؤنَّث السالمِ في مقابلة ومناظرةِ النون في جمع المُذكَّر السالمِ ؛ مِنْ

---

(1) ليس المُرادُ بـ (سيبويه) : العَلَمَ النَّحْويَّ المشهور ، بل المُرادُ به : مَنْ تسمَّىٰ بهـٰذا الاسم سواءٌ كان العلمَ المعروفَ أم غيرَهُ .

النونَ قائمةٌ مَقامَ التنوينِ الذي في الواحد في ذلك)[1] ، ومُرادُهُ بالتنوين : ما يشملُ الظاهرَ والمُقدَّر ؛ ليدخلَ في ذلك : ما لا ينصرفُ .

وقيل : معنىٰ كونِهِ في مقابلتها : أنَّ جمعَ المُذكَّرِ السالِمَ زِيدَ فيه حرفانِ ، وفي المُؤنَّث لم يُزَدْ إلا حرفٌ واحد ؛ لأنَّ التاءَ موجودةٌ في مفرده ، فزِيدَ التنوينُ فيه ليُقابِلَ النونَ في جمع المُذكَّر .

ورُدَّ : بأنَّ التاءَ التي في المفرد ليستْ هي التي في الجمع ، ولو سُلِّمَ فهٰذا الجمعُ لا يختصُّ بما في مفرده التاءُ ، بل يكونُ فيما تجرَّد عنها ؛ كـ (هندات)

جهةِ أنَّ كلّاً علامةٌ لتمام الاسم ، كما أنَّ التنوينَ في مفردهما كذلك ، ولا يلزمُ مِنَ المقابلة المذكورةِ كونُ التنوينِ الذي في جمع المُؤنَّثِ في مرتبة النونِ التي في جمع المُذكَّر ، بل هو أحطُّ منها ؛ لسقوطه مع اللام وفي الوقف ، دونها ؛ لأنَّها أقوىٰ وأَجْلَدُ بسبب حركتِها ، كما أفادَهُ الرَّضِيُّ .

❁ قوله : (ومُرادُهُ بالتنوين. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في قوله أوَّلاً وثانياً : (مقامَ التنوين الذي في الواحد) .

❁ قوله : (ليدخلَ في ذلك : ما لا ينصرفُ) ؛ أي : فلا يُقالُ : هٰذانِ الجمعان قد لا يكونُ في واحدهما تنوينٌ ؛ كما في (فاطماتٍ) ، و(الأفضلِينَ) .

❁ قوله : (بل يكونُ فيما تجرَّد عنها. . .) إلىٰ آخره : لك الجوابُ : بأنَّ

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٦) .

وتنوينُ العِوَضِ ، وهو علىٰ ثلاثة أقسامٍ :

عِوَضٌ عن جملة ؛ وهو الذي يلحقُ (إذْ) عِوَضاً عن جملةٍ تكونُ بعدَها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤] ؛ أي : حينَ إذْ بلغتِ الروحُ الحُلْقُومَ ؛ فحُذِفَ (بلغتِ الروحُ الحُلْقُومَ) ، . . . .

و(زينبات) ، وفي المُذكَّر ؛ كـ (إِصْطبلات) ، والحكمُ في الجميع واحدٌ .

❀ قوله : (حينئذٍ) ذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ إضافةَ (حين) و(يوم) إلىٰ (إذ) مِنْ إضافة أحدِ المُترادفَينِ ، وبعضٌ : إلىٰ أنَّها للبيان ؛ أي : يومٌ هو وقتُ كذا .

❀ قوله : (الحُلْقُومَ) بضمٍّ أوَّله : هو الحَلْقُ ، وميمُهُ زائدةٌ[1] ، ويُجمَعُ علىٰ (حلاقيمَ) بالياء ، ويجوزُ حذفُها ، قال الزَّجَّاجُ : (هو موضعُ النَّفَسِ ، وفيه شُعَبٌ تتشعَّبُ منه ، وهو مَجْرى الشرابِ والطعام) ، أفاده في « المصباح »[2] .

التاءَ موجودةٌ في نحو (زينبَ) تقديراً ، ونحوُ (إِصْطَبْلٍ) لعدم العقل . . في حُكْمِ المُؤنَّث ؛ ففيه التاءُ حُكْماً .

---

(١) هو قول الخليل ، ورجَّحه أبو حيَّان واختاره ، ووزنه : (فُعْلُوم) ، وفي قول لابن عصفور : أنَّها أصلية ، ووزنه : (فُعْلُول) ، وانظر « الممتع » (١/ ٢٤٤) ، و« أبنية الأسماء والأفعال » لابن القطاع (ص٢٢٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢٠١) ، والعبارة في « خلق الإنسان » للزجاج (ص٣٠) : (والحُلْقُوم : بعد الفم ، وهو موضع النَّفَس ، وفيه شُعَبٌ تتشعَّب منه الرئة ، يُقال لها : القَصَب ، والرئة يُقال لها : السَّحْر ؛ يُقال : انتفخ سَحْرُهُ : إذا فَرِقَ ، والمريءُ مجرى الطعام) .

وأُتِيَ بالتنوين عِوَضاً عنه[1] .

وقسمٌ يكونُ عِوَضاً عن اسم ؛ وهو اللاحقُ لـ (كلٍّ) عِوَضاً عمَّا يُضافُ إليه[2] ؛ نحوُ : (كلٌّ قائمٌ) ؛ أي : كلُّ إنسانٍ قائمٌ ؛ فحُذِفَ (إنسان) ، وأُتِيَ بالتنوين عوضاً عنه .

❁ قوله : (وهو اللاحقُ لـ « كلٍّ ») اعتُرِض : بأنَّهُ تنوينُ تمكينٍ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لا تنافيَ ؛ لأنَّهُ تنوينُ عوضٍ عن المضاف إليه ، ومع ذلك تنوينُ صَرْفٍ ؛ أي : تَمَكُّنٍ ؛ لأنَّ مدخولَهُ مُعرَبٌ ، بخلافِ (حينئذ) و(يومئذ) ؛ فإنَّ تنوينَهُما عِوَضٌ لا غيرُ ؛ لأنَّ مدخولَهُ ظرفٌ مبنيٌّ ؛ لكونِ (إذ) باقيةً على البناء مع الإضافة للجُمَل ؛ إذ الإضافةُ في الحقيقة إنَّما هي إلىٰ مصادر تلك الجُمَل ، فكأنَّ المضافَ إليه محذوفٌ ، بخلافِ (كل) و(بعض) ، أفادَهُ الطَّبَلاويُّ[3] .

❁ قوله : (إذ الإضافةُ في الحقيقة . . .) إلىٰ آخره : دَفْعٌ لِمَا يُقالُ : إنَّ الإضافةَ مِنْ خواصِّ الأسماء ، فتُعارِضُ شَبَهَ الحرف ، فلا يصحُّ البناءُ .

---

(١) وكُسرت (إذ) علىٰ أصل التخلُّص مِنَ الساكنَينِ ، لا كسرة إعراب بالإضافة ، خلافاً للأخفش ؛ لبقاء افتقارها إلى الجملة معنىً ، وإضافةُ (حين) إليها مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ؛ كـ (شجرِ أراكٍ) ، وفاقاً للدَّمَامِينيِّ ؛ لأنَّ (الحين) مطلق زمن ، و(إذ) زمنٌ مقيَّد بما تُضاف إليه ، ومثلها : (يومئذ) . « خضري » (١/ ٣٠) بتصرف .

(٢) ومثلها أيضاً : كلمة (بعض) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ؛ أي : علىٰ بعضهم .

(٣) العقود الجوهرية في حل الأزهرية (ق/ ١٤) ، والطَّبَلاوي : هو الإمام المُحقِّق منصور الطبلاوي الصغير (ت ١٠١٤هـ) سبطُ الإمام الكبير المُحقِّق شيخ الإسلام ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي الكبير (ت ٩٦٦هـ) .

وقسمٌ يكونُ عِوَضاً عن حرف ؛ وهو اللاحقُ لـ (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ)

❁ قوله : (وهو اللاحقُ لـ « جَوَارٍ ») بفتح الجيم : جمعُ (جارية) ؛ اسمٌ للأَمَة ، وأصلُهُ : وصفٌ للسفينة ، وُصِفتْ به ؛ لجَرْيِها في البحر ، ثمَّ أُطلِقَ على الأَمَةِ تشبيهاً بها في جَرْيِها في أشغالِ مالكِها ، والأصلُ فيها : الشابَّةُ ؛ لخفَّتها ، ثمَّ توسَّعوا حتىٰ سمَّوا كلَّ أَمَةٍ جاريةً وإنْ كانتْ عجوزاً لا تقدرُ على السعي ؛ تسميةً بما كانتْ عليه ، أفاده في « المصباح » انتهىٰ[1] .

فإطلاقُ الجاريةِ على الأمة الشابَّةِ : مجازٌ بالاستعارة ، وعلى العجوز : مجازٌ مرسلٌ مبنيٌّ على المجاز المُتقدِّم ، فهو فيها مجازٌ علىٰ مجاز ، وهـٰذا واقعٌ في كلام العرب ، فاحفظْهُ .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ ما ذُكِرَ باعتبار الأصل ، وإلا فقد صار الآنَ حقيقةً عرفيّةً فيما ذُكِرَ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (و« غَوَاشٍ ») بفتح الغين المعجمة : جمعُ (غاشية) ؛ وهي ما ينزلُ بالشيء ويَغْشاه .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ الإضافةَ إلى الجملةِ كَلاَ إضافةٍ ؛ لأنَّ الإضافةَ في الحقيقة إلى المصدر ، ولا وجودَ له .

❁ قوله : (فهو فيها مجازٌ علىٰ مجاز) لمَنْ يمنعُ بناءَ المجاز على المجاز أنْ يقولَ : لا مانعَ مِنْ كون التوسُّعِ بإطلاقه على العجوز بعدَ أنْ صار حقيقةً عُرْفيّةً في الأَمَة الشابّة ، وليس في كلام « المصباح » الذي ذَكَرَهُ ما يُفِيدُ التوسُّعَ بذلك قبلَ صيرورته حقيقةً .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٣٤) .

ونحوِهِما رفعاً وجرّاً ؛ نحوُ : (هٰؤلاءِ جَوَارٍ) ، و(مررتُ بجَوَارٍ) ؛

❀ قوله : (**ونحوِهِما**) ؛ أي : مِنَ الجموع المُعتلَّةِ الآتية على وزن (فَوَاعِلَ)[1] .

وما ذَكَرَهُ ـ مِنْ أنَّ التنوينَ فيما ذُكِرَ عوضٌ عن حرف ـ مبنيٌّ على أنَّ الإعلالَ مُقدَّمٌ على مَنْعِ الصرف ، وهو المُختارُ[2] ؛ لأنَّ الإعلالَ مُتعلِّقٌ بذات الكلمة ، ومنعَ الصرف حالٌ مِنْ أحوالها ؛ فأصلُهُ : (جَوَارِيٌ) بالضم والتنوين ؛ استُثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذفت ، ثمَّ حُذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنَين ، ثمَّ وُجِدَتْ صيغةُ الجمع الأقصى موجودةً تقديراً ؛ لأنَّ المحذوفَ لِعلَّةٍ كالثابت ؛

❀ قوله : (**أي : مِنَ الجموع المُعتلَّةِ . . .**) إلى آخره : **الأَوْلى** : مِنْ كلِّ اسمٍ منقوصٍ ممنوعٍ مِنَ الصرف وإن لم يكن جمعاً ؛ كـ (قاضٍ) علمَ امرأة ؛ فإنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف للعَلَميّة والتأنيثِ المعنويِّ ، وتنوينُهُ عِوَضٌ عن الياء المحذوفة[3] .

❀ قوله : (**موجودةً**) لا حاجةَ إليه بعدَ قولِهِ : (وُجِدَتْ) .

❀ قوله : (**لأنَّ المحذوفَ لِعلَّةٍ كالثابت**) فيه ردٌّ على الأخفش القائلِ بأنَّ

---

(١) الذي في « حاشية الصبان » (١/٧٧) : (ونحوهما مِنْ كلِّ اسمٍ ممنوع الصرف منقوص ؛ كـ « عَوَادٍ » ، و« أُعَيمٍ » تصغير « أعمىٰ ») ، وليس فيه تقييدٌ بوزن (فواعل) ، وأُعَيم : ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل ، ويلحقه التنوين رفعاً وجرّاً ؛ نحو : (هٰذا أُعَيمٍ) ، و(مررت بأُعيمٍ) ، وأمَّا في حالة النصب فتُرَدُّ الياء ؛ نحو : (أكرمت أُعَيْمِيَ) .

(٢) وهو مذهب سيبويه والجمهور .

(٣) انظر كلام الصبان السابق تعليقاً .

فحُذِفَتِ الياءُ ، وأُتِيَ بالتنوين عِوَضاً عنها .

ولهٰذا لم يُجْرَ الإعرابُ على الراء ، فحُذِفَ تنوينُ الصرف ، ثمَّ خافوا رجوعَ الياء لزوال الساكنَينِ ، فعوَّضوا التنوينَ مِنَ الياء لتنقطع طماعيةُ رجوعها .

تنوينَ نحوِ (جَوَارٍ) تنوينُ تمكينٍ ، فهو منصرفٌ ؛ لأنَّ الياءَ لمَّا حُذفت التحقَ هٰذا الجمعُ بأوزان الآحادِ ؛ كـ (سلام) و(كلامٍ) مُنصرِفَينِ .

ومُحصَّلُ الردِّ : أنَّ الياءَ محذوفةٌ لعِلَّة ، وقد تقرَّر أنَّ المحذوفَ لعِلَّة كالثابت ، فكأنَّها ثابتةٌ ، فهو باقٍ على صيغة مُنتهى الجموع .

* قوله : (ثمَّ خافوا رجوعَ الياء) ؛ أي : فيحصلُ ثِقَلٌ في اللفظ المُستثقَلِ لفظاً بكونه منقوصاً ، ومعنىً بكونه فرعاً .

* قوله : (فعوَّضوا التنوينَ مِنَ الياء . . .) إلى آخره ؛ وذلك لأنَّ (جَوَارٍ) بالتنوين أخفُّ منه بالياء ، والخِفَّةُ اللفظيّةُ مقصودةٌ في غير المنصرف بقدر ما يُمكِنُ ؛ تنبيهاً بذلك على ثِقَلِهِ المعنويِّ بكونه مُتَّصِفاً بالعِلَّة القائمةِ مَقام العِلَّتَينِ .

وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كونِهِ عوضاً عن الياء والحركةِ معاً .

إلا أنْ يُقالَ : لعلَّ المانعَ هو التعليلُ المذكورُ بقوله : (لتنقطعَ . . .) إلى آخره ؛ فإنَّهُ ينتجُ أنَّ التعويضَ عن خصوص الياء ، كما أنَّ قولَهُ الآتيَ : (وعُوِّضَ عنها . . .) إلى آخره . . لا يَرِدُ عليه ما ذكر ؛ لأنَّ التعليلَ المذكورَ ـ وهو قولُهُم : (لئلا يكونَ في اللفظ . . .) إلى آخره ـ . . إنَّما ينتجُ التعويضَ عن خصوص الياء .

. . . .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ منعَ الصرفِ مُقدَّمٌ على الإعلال ؛ فأصلُ (جَوَارٍ) : (جَوَارِيُ) بلا تنوين ؛ استُثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذفت ،

❀ قوله : (وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ منعَ الصرفِ مُقدَّمٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ قال : (كما تشهدُ به لغةُ مَنْ أثبتَ الياءَ حالةَ الجرِّ مفتوحةً) انتهىٰ .

ووجهُ هٰذه الشهادةِ : أنَّهُ لو كان الإعلالُ مُقدَّماً علىٰ منع الصرفِ. . لم تتأتَّ هٰذه اللغةُ ؛ لأنَّ أصلَ (جَوَارٍ) في حالة الجرِّ حينئذٍ : (جَوَارِيٍ) بكسر الياء مع التنوين ، ولا شكَّ في استثقال الكسرةِ على الياء وحذفِها لذلك ، ثمَّ حذفِ الياء لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ حذفِ التنوين لوجود صيغةِ مُنتهى الجموع تقديراً .

فلم يتأتَّ إثباتُ الياء مفتوحةً حالةَ الجرِّ على القول بتقديم الإعلالِ علىٰ منع الصرف ، بخلافه على القول بتقديمِ منعِ الصرف على الإعلال ؛ فإنَّ أصلَ (جَوَارٍ) حينئذٍ في حالة الجرِّ : (جَوَارِيَ) بفتح الياء مِنْ غير تنوين ، والفتحةُ لا تُستثقَلُ على الياء ؛ نَظَراً لخفَّتها ، مع قَطْعِ النَّظَر عن نيابتها عن ثقيل وهو الكسرةُ ؛ فلذلك أُبقيت الفتحةُ علىٰ هٰذه اللغة فلم تُحذَفْ ؛ فعُلِمَ : أنَّ هٰذه اللغةَ لا تتأتىٰ إلا على القول بتقديم منعِ الصرف ، فهي شاهدةٌ له .

وقد عَلِمْتَ مِنْ هٰذا : أنَّهُ يُقالُ في حالة الجرِّ على القول بتقديم منعِ الصرف على الإعلال : (استُثقلت الفتحةُ على الياء لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرةُ) ، ولا يُقالُ : (استُثقلت الكسرةُ) ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ، وقيل : يُقالُ ذلك نَظَراً للأصل .

وأُتي بالتنوين عوضاً عنها ، ثمَّ حُذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنَين ، وكذا يُقالُ في حالة الجر ، وإنَّما كانتِ الفتحةُ حالَ الجرِّ ثقيلةً ؛ لنيابتها عن ثقيلٍ ؛ وهو الكسرةُ ؛ فعلىٰ هـٰذا : يكونُ التنوينُ عِوَضاً عن حركةٍ ـ وهي الضمَّةُ والفتحةُ النائبة عن الكسرة ـ لا عن حرف ، وبذلك صَرَّحَ المُبرِّدُ والزَّجَّاج[1] .

والمُرادُ بالصرف في قولهم : (الإعلالُ مُقدَّمٌ علىٰ منع الصرف) ، أو (منعُ الصرفِ مُقدَّم على الإعلال) . . التنوينُ مع الجرِّ بالكسرة ، أو التنوينُ فقط الذي يتبعُهُ الجرُّ بالكسرة ، فيكونُ منعُ الصرفِ هو عدمَ التنوينِ مع الجرِّ بالفتحة ، أو عدمَ التنوينِ الذي يتبعُهُ الجرُّ بالفتحة .

❀ قوله : (عِوَضاً عن حركةٍ) ؛ أي : وحينئذٍ : فاقتصارُ الشارحِ في تنوين العِوَضِ علىٰ ثلاثة أقسامٍ . . إنَّما هو باعتبارِ المختار ؛ مِنْ أنَّ الإعلالَ مُقدَّمٌ علىٰ مَنْعِ الصرف .

❀ قوله : (وبذلك صَرَّحَ المُبرِّدُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بكونه عِوَضاً عن الحركة ، وهـٰذا لا ينبني إلا علىٰ أنَّ منعَ الصرفِ مُقدَّمٌ على الإعلال ، بخلاف كونِهِ عِوَضاً عن حرف ؛ فإنَّهُ يصحُّ بناؤُهُ علىٰ كلا القولَين ، كما يُفِيدُهُ كلامُهُ .

---

(١) انظر « المقتضب » للمبرد (١/ ١٤٣) ، و« معاني القرآن » للزجاج (٢/ ٣٣٨ـ ٣٣٩) ، و« الممتع » لابن عصفور (٢/ ٥٥٣ ـ ٥٥٥) .

فائدة في ضبط راء (المُبرِّد) : قال السِّيرافي : لمَّا صَنَّفَ المازنيُّ كتابَهُ « الألف واللام » . . سأل المُبرِّدَ عن دقيقه وعَوِيصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قُمْ فأنتَ المُبرِّد ـ بكسر الراء ـ أي : المُثبِتُ للحق ، فغيَّره الكُوفيُّون ، وفتحوا الراء . « المزهر في علوم اللغة » (٢/ ٤٢٧) .

وتنوينُ التَّرنُّم ؛ وهو الذي يلحقُ القوافيَ ....

وقيل : هو عليه أيضاً عوضٌ عن حرف ؛ بأنْ يُقالَ : استُثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذِفَتْ ، ثمَّ وُجِدَ في آخره مَزِيدُ ثِقَلٍ ؛ لكونه ياءً مكسوراً ما قبلها ، فخُفِّفَ بحذف الياء ، وعُوِّضَ عنها التنوينُ ؛ لئلَّا يكونَ في اللفظ إخلالٌ بالصيغة .

❁ قوله : (يلحقُ القوافيَ) جمع (قافية) ، وهي على الأصحِّ :

ثمَّ إنَّ في كلام الرَّضِيِّ أنَّ الزَّجَّاجَ قائلٌ بأنَّ تنوينَ نحوِ (جَوَارٍ) تنوينُ تمكين[1] ، ثمَّ إنَّهُ لو صحَّ كونُهُ عِوَضاً عن الحركة لعُوِّضَ عن حركاتِ نحوِ (حُبْلىٰ) ، بل كان أَوْلىٰ بالتعويض ؛ لأنَّ حركاتِهِ كلَّها يتعذَّرُ ظهورُها ، والتعذُّرُ فوق الثِّقَل .

❁ قوله : (مَزِيدُ ثِقَلٍ) ؛ أي : زيادةُ ثِقَلٍ على الثقل الحاصلِ مِنْ صيغة مُنتهى الجموعِ ؛ فإنَّها ثقيلةٌ ؛ بدليل أنَّها تمنعُ الصرفَ .

❁ قوله : (لكونه ياءً مكسوراً ما قبلها. . .) إلىٰ آخره : تعليلٌ للزيادة ؛ أي : إنَّ صيغةَ مُنتهى الجموع ثقيلةٌ ، وزاد ثِقَلُها هنا بكون آخِرِها ياءً والياءُ ثقيلةٌ ، وكونِ ما قبلَ الآخِرِ كسرةً والكسرةُ ثقيلةٌ في ذاتها وإن كانتْ مناسبةً للياء الثقيلة .

❁ قوله : (وهي على الأصحِّ. . .) إلىٰ آخره ، وقيل : إنَّها الكلمةُ الأخيرةُ مِنَ البيت ، وقيل غيرُ ذلك[2] .

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ١٥٣) .

(٢) انظر ما سيأتي تعليقاً في (١/ ٢٧٨) .

المُطلَقةَ بحرف عِلَّةٍ ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

١ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذلَ والعِتابَنْ وقُولي إنْ أصبتُ لقد أصابَنْ

مِنَ المُتحرِّك قبلَ الساكنَينِ إلى انتهاء البيت[2] .

❀ قوله : (المُطلَقةَ) ؛ أي : التي أُطلِقَتْ عن السكون ؛ فلم تكنْ ساكنةً بل مُتحرِّكةً ، وهي التي بعدَها ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ؛ فقولُهُ : (بحرف عِلَّة) مُتعلِّقٌ بـ(المُطلَقة) ؛ أي : المُطلَقةَ بسببِ وجودِ حرفِ العِلَّة ، و(حرفِ) مفردٌ مضافٌ ، فيَعُمُّ الأحرفَ الثلاثة .

❀ قوله : (أَقِلِّي اللَّوْمَ. . .) إلىٰ آخره : أمرٌ مِنَ الإقلال ، و(اللَّوْمَ) :

❀ قوله : (و« حرفِ » مفردٌ مضافٌ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المفردَ المضافَ إنَّما يَعُمُّ إذا كانتْ إضافتُهُ لمعرفة ، و(حرف) مضافٌ لنكرة .

---

(١) البيت لجَرير الشاعر الأموي الشهير ، وهو في « ديوانه » (ص٥٨) ، وهو مطلع قصيدته المُسمَّاة بـ(الدامغة) التي هجا بها الراعيَ النُّمَيري ، ومن أبياتها : البيتُ الشهير الذي قيل فيه : إنَّهُ أهجىٰ بيت قالته العرب ؛ وهو :

فغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ فلا كعباً بلغتَ ولا كِلابا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٢٧٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٦) ، و« المساعد » (٢/ ٦٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٦٢ـ ١٦٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٦٩ـ ٧٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٤٦ـ٤٧) .

(٢) وهو مذهب الخليل ، وقال الأخفش : هي آخر كلمة في البيت أجمع ، وإنَّما سُمِّيتْ قافيةً ؛ لأنَّها تقفو الكلام ؛ أي : تجيء في آخره ، ومنهم مَنْ يُسمِّي البيتَ قافيةً ، ومنهم مَنْ يُسمِّي القصيدةَ قافيةً ، ومنهم مَنْ يجعلُ حرفَ الرَّوِيِّ هو القافيةَ ، والأصح : قول الخليل . انظر « الكافي في العروض والقوافي » (ص١٤٩) .

فجِيءَ بالتنوين بدلاً مِنَ الألف ؛ لترك الترنُّمِ[1] ، وكقوله[2] : [من الكامل]

هو العَذْلُ ، و(عاذلَ) : مُرخَّم (عاذلة) ، وقولُهُ : (لقد أصابَنْ) مقولُ القول ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ، تقديره : (إنْ أصبتِ لا تعذلي ، وقولي : لقد أصاب) ، والتاءُ في (أصبتِ) : يجوزُ ضمُّها وكسرُها .

والشاهدُ : في كلٍّ مِنْ قوله (العتابن) و(أصابن) ، وقولُ بعضِهِم : إنَّ الشاهدَ في الثاني فقط ؛ لأنَّهُ هو القافية . . غيرُ صحيحٍ ؛ وذلك لِمَا صرَّح به علماءُ العَرُوض ؛ مِنْ أنَّ البيتَ المُلتزَمَ فيه التقفيةُ مُنزَّلٌ كلُّ شطرٍ منه منزلةَ البيتِ الكامل ؛ ولهـٰذا تجري عليه أحكامُ البيتَينِ ؛ مِنْ قبح الإيطاء وغيرِهِ ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (لترك الترنُّمِ) ؛ أي : لأنَّ الترنُّمَ مدُّ الصَّوتِ بمدَّةٍ تُجانِسُ

❁ قوله : (يجوزُ ضمُّها وكسرُها) الأوَّلُ أقربُ ؛ لأنَّهُ لا يتمُّ أمرُها بذلك

---

(١) في (ح) : (للترنم) .

(٢) البيت للنابغة الذُّبْياني الشاعر الجاهلي الشهير ، وهو في « ديوانه » (ص٨٩) ضمن قصيدة يصف بها المُتجرِّدة امرأة النعمان بن المنذر ، ومطلعها :

أَمِـنَ آلِ مَيَّـةَ رائـحٌ أو مُغْتَـدِ ... عَجْـلانَ ذا زادٍ وغيـرَ مُـزوَّدِ

ومن أبياتها :

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ ... فتنـاولَتْـهُ واتَّقَتْـنا بـاليَـدِ

بمُخضَّـبٍ رَخْـصٍ كـأنَّ بَنـانَـهُ ... عَنَـمٌ يكـادُ مِـنَ اللَّطـافـةِ يُعقَـدُ

والبيت الأخير فيه إقواءٌ ، وكثيراً ما كان النابغة يُقْوي في شعره .

وبيت الشارح من شواهد : « توضيح المقاصد » (١/ ٢٧٩) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٣) ، و« المساعد » (٢/ ٦٧٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦٢٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٥٥ـ١٦١) ، وفيه شاهد آخر سيأتي الحديث عنه في (٢/ ٥٩١) .

٢ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا   لمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأَنْ قَدِنْ[١]

الرَّوِيِّ ، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ التنوينَ بدلٌ مِنَ الترنُّم ، وعليه : فالصَّوابُ : أنْ يُقالَ : (تنوين ترك الترنُّم) ، وقيل : يجوزُ أنْ يُقالَ : (تنوين الترنُّم) علىٰ حذف المضاف ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ إبقائه علىٰ حاله مُدَّعِياً أنَّ التَّرنُّمَ يحصلُ بالنون ؛ لأنَّها حرفٌ أَغَنُّ[٢] .

❀ قوله : (أَزِفَ التَّرَحُّلُ) ؛ أي : قَرُبَ الرحيلُ ، ويُروىٰ : (أَفِدَ) بكسر الفاء ؛ بمعنىٰ : قَرُبَ أيضاً ، و(الترحُّلُ) بالرفع : فاعلٌ للفعل قبله ، و(الرِّكاب) : الإبل ، و(لمَّا تَزُلْ) ؛ بمعنىٰ : لم تَزُلْ ، وأصلُهُ : (تزول) ؛ لأنَّهُ مِنْ (زال) التامَّةِ ، فلمَّا حذفَ الجازمُ حركةَ اللام التقىٰ ساكنان ، فحُذفت الواوُ لالتقائهما ، وقولُهُ : (برِحالنا) : جمعُ (رَحْل) ؛ وهو مَسْكَنُ الرجلِ ومنزلُهُ ، (وكأَنْ قَدِنْ) ؛ أي : وكأنْ قد زالتْ .

إلا إذا كان مُصِيباً ، كما هو المعنىٰ على الأوَّل .

❀ قوله : (وهو مَسْكَنُ الرجلِ ومنزلُهُ) فيه : أنَّهُ لا معنىٰ حينئذٍ لانتقالِ الركائبِ بالرِّحال بهٰذا المعنىٰ ؛ إذ المَسكَنُ لا يُنقَلُ ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ بالمَسكَنِ : الخيام التي تُحمَلُ على الإبل ، أو تُجعَلَ الباءُ بمعنىٰ (مِنْ) .

---

(١) في نسخة علىٰ هامش (و) : وقولِهِ :

يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ
مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

والظاهرُ : أنها ليست في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي .

(٢) وهو ما ذهب إليه ابن يعيش في « شرح المفصل » (٥/ ١٥٧) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٣ـ٤٦٤) .

والمعنىٰ : قَرُبَ ارتحالُنا ، لـٰكنَّ إبِلَنا لم تَزُلْ مع عَزْمِنا على الانتقال .

قلت : وقولُ بعضِهِم : (إنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ) . . غيرُ ظاهر ؛ فإنَّ قولَهُ : (أَزِفَ الترحُّل) وإن كان مُفيداً لقرب الرحيلِ حقيقةً . . غيرُ مانعٍ مِنْ أنْ يكونَ استعملَهُ في الرحيل بالفعل مجازاً ، . . . .

❁ قوله : (مع عَزْمِنا على الانتقال) ؛ أي : فكأنَّها قد زالتْ .

❁ قوله : (إنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ) وجهُ الانقطاعِ : أنَّ الاستثناءَ المُتَّصِلَ لا بدَّ أنْ يكونَ المُستثنىٰ مِنْ جِنْس المُستثنىٰ منه ، وأنْ يكونَ حُكْمُ المُستثنىٰ نقيضاً لحُكْم المُستثنىٰ منه ؛ نحوُ : (قام القومُ إلا زيداً) ؛ أي : فإنَّهُ لم يَقُمْ .

والمُنقطِعُ له صورتان :

أنْ يكونَ المُستثنىٰ ليس مِنْ جِنْس المُستثنىٰ منه ؛ نحوُ : (قام القومُ إلا حماراً) .

أو يكونَ مِنْ جنسه ، إلا أنَّ حُكْمَ المُستثنىٰ ليس نقيضاً لحُكْمِ المُستثنىٰ منه ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢] ؛ فإنَّ الخطأَ مِنْ أفراد القتل الأوَّل ، إلا أنَّ الحُكْمَ ليس نقيضاً للحُكْم الأوَّلِ ؛ لأنَّ المعنىٰ : وما ينبغي لمؤمنٍ أن يقتلَ مؤمناً إلا خطأً فيقعُ القتلُ ، ولا تقل : (إلا خطأً فينبغي) ، ليكونَ الاستثناءُ متصلاً ؛ لعدم صحَّة المعنىٰ حينئذ .

وقولُهُ : (قَرُبَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ) . . مِنْ قَبيل الآية ؛ لأنَّ حُكْمَ المُستثنىٰ ليس نقيضاً لحُكْم المُستثنىٰ منه ؛ إذ حُكْمُ المُستثنىٰ منه قُرْبُ

والتنوينُ الغالي ، وأَثْبتَهُ الأخفشُ ؛ وهو الذي يلحقُ القوافيَ المُقيَّدةَ ؛

فدَفَعَ هـٰذا بقوله : (غيرَ . . .) إلىٰ آخره .

و(كأنْ) : مُخفَّفةٌ من الثقيلة ، والشاهدُ : دخولُ التنوين في (قد) .

❁ قوله : (القوافيَ المُقيَّدةَ) ؛ أي : التي يكونُ رَوِيُّها ساكناً غيرَ حرفِ لينٍ .

الرحيل ، وحُكْمُ المُستثنىٰ عدمُ الذهاب بالفعل ، لا عدمُ قُرْبِ الرحيل .

هـٰذا إنِ اعتبرتَ أنَّ الإبِلَ داخلةٌ في المُرتحِلينَ ؛ أي : قَرُبَ ارتحالُنا نحن والإبلُ ؛ إذ العادةُ أنَّ الشخصَ يرتحلُ معَ دابَّتِهِ ، فإنِ اعتبرتَ أنَّ الإبِلَ ليستْ داخلةً في المُرتحِلينَ . . كان مُنقطِعاً بالمعنى الأوَّل والثاني معاً .

وتوجيهُ الاتِّصالِ الذي أشار إليه المُحشِّي : أنَّ المرادَ بقُرْبِ الرحيل : الارتحالُ بالفعل ، فيكونُ حُكْمُ المُستثنىٰ حينئذٍ نقيضاً لحُكْم المُستثنىٰ منه ، والإبِلُ داخلون في المُرتحِلينَ ؛ إذ الغالبُ ارتحالُ القوم معَ دوابِّهِم .

لـٰكن لا يخفاك أنَّ ما سَلَكَهُ المُحشِّي مبنيٌّ على المجاز ، والأصلُ عدمُهُ ، إلا أنْ يُقالَ : قرينةُ الاستثناءِ تُفِيدُ المجازَ ؛ علىٰ أنَّ الأصلَ عدمُ الانقطاع ، أو يُقالَ : مقصودُ المُحشِّي : الردُّ علىٰ هـٰذا البعض ؛ مِنْ حيثُ تعيينُ الانقطاعِ ، معَ أنَّهُ مُحتمَلٌ كالاتِّصال .

وقولُهُ : (فدَفَعَ هـٰذا بقوله : « غيرَ . . ») إلىٰ آخره : ليس مقصودُهُ أنَّهُ دفعَ احتمالَ المجازِ بالاستثناء ، بل المعنىٰ : أنَّهُ دفعَ شمولَ الارتحالِ بالفعل للركائب بقوله : (غيرَ . .) إلىٰ آخره ، فعليك بالتأمُّل والإنصاف ، وتركِ الاعتساف .

كقوله(١) : [من مشطور الرجز]

٣ـ وقاتِمِ الأَعْماقِ خَاوِي المُخْتَرَقِنْ

❀ قوله : (وقاتِمِ الأَعْماقِ . . .) إلىٰ آخره : الواو : واو (ربَّ) ؛ أي : وربَّ مكانٍ قاتِمٍ ؛ أي : مُظلِم ، (الأعماق) : جمع (عُمْق) بفتح العين وضمِّها ؛ ما بَعُدَ مِنْ أطراف المفازة ، و(الخاوي) بالخاء المعجمة ؛ أي : الخالي ، (المُخْتَرَق) ؛ أي : المَمَرِّ الواسعِ المُتخلِّلِ للرياح ، وجوابُ (ربَّ) : قولُهُ في أبياتٍ مِنَ القصيدة : . . . .

❀ قوله : (وجوابُ « ربَّ » : قولُهُ في أبياتٍ مِنَ القصيدة . . .) إلىٰ آخره : مُرادُهُ بالجواب : خبرُ مجرورِها .

---

(١) البيت للشاعر الأموي رؤبة بن العجاج أشهر الشعراء الرُّجَّاز ، وهو مطلع قصيدة في « ديوانه » (ص١٠٤) يصف بها المفازة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/١١) ، و« شرح الرضي » (١/٤٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/٢٨٠) ، و« مغني اللبيب » (١/٤٦٣) ، و« المقاصد الشافية » (١/٤٥) ، و« شرح الأشموني » (١/١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/١٣٦ـ ١٥٥) ، و« خزانة الأدب » (١/٧٨ـ ٩٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/٤٧ـ٥٢) .

وقوله : (المُختَرَقِنْ) قال الشيخ خالد في « التصريح » (١/٣٦) نقلاً عن المُوضِّح : (والمشهورُ : تحريكُ ما قبلَهُ ـ أي : ما قبلَ التنوينِ الغالي ـ بالكسرة ؛ كما في « صهٍ » و« يومئذٍ » ، واختار ابن الحاجب الفتحَ ؛ حملاً علىٰ حركةِ ما قبلَ نون التوكيد ؛ كـ « اضْرِبا » ، وقال : وهو أشبهُ ؛ قياساً علىٰ ما له أصلٌ في المعنىٰ ، ثم قال المُوضِّح : وسمعت بعض العصريِّين يُسكِّنُ ما قبلَهُ ويقول : الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهـٰذا خلافُ ما أجمعوا عليه) .

. . . .

(تَنَشَّطَتْهُ كلُّ . . .) إلىٰ آخره ، كما أفاده بعضُهُم ، خلافاً لِمَا في « العَيْنيِّ » ؛

❀ قوله : (تَنَشَّطَتْهُ كلُّ . . .) إلىٰ آخره : لفظُهُ : (تَنَشَّطَتْهُ كلُّ مَعْلاةِ الوَهَقْ)[1] ؛ أي : تناولتْ هـٰذا المكانَ القاتمَ بحسن السَّدَادِ في السَّيْر . . كلُّ مَعْلاةِ الوَهَق ؛ أي : كلُّ ناقةٍ يعلوها الوَهَقُ ؛ أي : الحبلُ الذي تنقادُ به ، وقيل : المَعْلاة : هي الناقةُ التي تُبعِدُ الخَطْوَ في السير ، و(الوَهَقُ) : المبادرةُ في السيرِ ؛ فالمعنىٰ : كلُّ ناقةٍ تُباعِدُ خطواتِها ؛ لشِدَّة المبادرة في السير ، والضميرُ في (تَنَشَّطَتْهُ) : عائدٌ على (القاتم) ، كما أشرنا إليه .

وتمامُ قولِهِ : (وقاتِمِ الأعماق . . .) إلىٰ آخره : (مُشتبِهِ الأعلامِ لمَّاعِ الخَفَقِنْ) ، و(مُشتبِه) ؛ أي : مُختلِط ، و(الأعلام) : جمعُ (عَلَم) ؛ وهو ما يُهتدىٰ به في الطريق ، و(لمَّاعِ الخَفَقِن) ؛ أي : كثيرِ لَمَعانِ السَّراب ؛ وهو ما تراه نصفَ النهار كأنَّهُ ماءٌ .

وفي « عبد الحكيم » : (« الخَفْقُ » بالسكون : الاضطرابُ ؛ يُقال : « خَفَقَتِ [الرايةُ] والقلبُ والسَّرابُ »[2] : إذا اضطربتْ ، حُرِّك للضرورة ، والمُرادُ به : السَّرابُ الخافق ؛ نعت بالمصدر ، والمعنىٰ : رُبَّ مفازةٍ مُظلِمةِ الأطرافِ خالية المَمَرِّ لم يسكنها أحدٌ ولا يتميَّز فيها أعلامٌ لظلمتها أو لغمومها

---

(١) في المصادر والمراجع : (مِغْلاة) بدل (معلاة) ، والناقة المِغْلاة : هي التي تغلو في السير ؛ أي : تزيد فيه .

(٢) في (ط) و« عبد الحكيم » : (الدابَّة) بدل (الراية) ، ولعلَّ الصواب ما أثبت كما في « الصحاح » (٤/١٤٦٩) ؛ لأنَّ خَفْق الدابّة ضُراطُها .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّ التنوينَ كلَّهُ مِنْ خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنَّما هو تنوينُ التمكينِ والتنكيرِ والمقابلةِ والعِوَض ، وأمَّا تنوينُ التَّرنُّمِ والغالي : فيكونان في الاسم والفعلِ والحرفِ .

مِنْ أنَّ الجوابَ محذوفٌ[1] .

❀ قوله : (وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : الجوابُ عن ذلك : أنَّ إطلاقَ اسمِ التنوين علىٰ هـٰذَينِ مجازٌ ؛ أي : علىٰ سبيل المُشاكلة ، فلا يَرِدَانِ على الناظم .

واعلَمْ : أنَّهُ بَقِيَ مِنْ أقسام التنوينِ :

تنوينُ الحكاية ؛ كأنْ تُسمِّيَ رجلاً بـ (عاقلة) ؛ فإنَّكَ تحكي هـٰذا اللفظَ المُسمَّىٰ به بتنوينه .

وتنوينُ الضرورة ؛ وهو تنوينُ صرفِ ما لا ينصرفُ ، . . . .

لمَّاعةُ السَّراب)[2] .

❀ قوله : (محذوفٌ) ؛ أي : قَطَعْتُهُ ، أو [جُبْتُهُ] ، أو نحوُ ذلك ، كما في « العَيْنيِّ »[3] .

❀ قوله : (كأنْ تُسمِّيَ رجلاً) ، وبالأَوْلىٰ ما إذا سمَّيتَ امرأةً .

❀ قوله : (وهو تنوينُ صرفِ ما لا ينصرفُ) الأَوْلىٰ : حذفُ (صرف) ، إلا أنْ تُجعَلَ الإضافةُ للبيان .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ١٥٤) .

(٢) حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص٤٨٨ـ ٤٨٩) .

(٣) المقاصد النحوية (١/ ١٥٤) ، وفي (ط) : (جثته) بدل (جبته) ، والمثبت من « المقاصد » .

ومِنْ خواصِّ الاسم : النداء[1] ؛ نحوُ : (يا زيدُ) .

وهٰذا كثيرٌ .

وتنوينُ المُناديٰ ؛ كقوله[2] : [من الوافر]

سـلامُ اللهِ يـا مطـرٌ عليهـا

ثمَّ إذا نُوِّنَ ما لا ينصرفُ للضرورة . . عاد الجرُّ بالكسرة ؛ لأنَّهُ إنَّما امتنع تبعاً له ، وقد عاد فيعودُ ، وهٰذا ظاهرٌ على القول بأنَّ تنوينَ الضرورةِ تنوينُ الصرف ، أمَّا على القول بأنَّهُ تنوينٌ آخَرُ أُتي به لمُجرَّد الضرورة ـ وهو الراجحُ ـ . فقيل : لا يُجَرُّ بالكسرة ، بل بالفتحة معَ التنوينِ الضروريِّ ، وقيل : يُجَرُّ بالكسرة ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ بصورة تنوينِ الصرف .

❁ قوله : (وهٰذا كثيرٌ) منه : ما في قول امرئِ القَيْس[3] : [من الطويل]

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزةٍ

❁ قوله : (وتنوينُ المُناديٰ) عطفٌ علىٰ قوله : (تنوينُ صرف ما لا ينصرف) ؛ فهو مِنْ تنوين الضرورة ؛ فتنوينُ الضرورةِ قسمانِ ؛ فقولُهُ في النظم

---

(١) وليس المُرادُ به دخولَ حرفِ النداء كما سبق في (١/ ٢٦١ـ ٢٦٢) ؛ لأن (يا) تدخل في اللفظ علىٰ ما ليس باسم ، بل المراد : كون الكلمة مناداةً ؛ أي : مطلوباً إقبالُها بحرف مخصوص ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ١٩) .

(٢) سيأتي تخريجه في (٤/ ٤٥٣ـ ٤٥٤) .

(٣) ديوان امرئ القيس (ص١١) ضمن معلقته الشهيرة ، وعجزه : (فقالتْ لكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي) ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/ ١٣٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٦٨٧) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٥٠ـ ١٨٥١) .

والألفُ واللام ؛ نحوُ : (الرجل) .

والإسنادُ إليه ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) .

فمعنى البيتِ : حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ عن الفعل والحرفِ بالجرِّ ، والتنوينِ ،

وتنوينُ الشذوذ ؛ كما حُكِيَ : (هٰؤلاءٍ قومُكَ) .

فجملةُ أقسامِهِ عشرةٌ ، جَمَعَهَا بعضُهُم في قوله[1] : [من البسيط]

أقسامُ تنوينِهِمْ عَشْرٌ عليكَ بها ... فإنَّ تقسيمَها مِنْ خيرِ ما حُرِزَا

مَكِّنْ وعَوِّضْ وقابِلْ والمُنَكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أوِ ٱحْكِ ٱضْطَرِرْ غالٍ وما هُمِزَا

❀ قوله : (حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ) أشارَ به : إلىٰ أنَّ (للاسم) مُتعلِّقٌ بـ (حصل) الواقعِ نعتاً لـ (تمييزٌ) ، و(بالجر . . .) إلىٰ آخره خبرٌ عن المبتدأ الذي هو (تمييز) .

الآتي : (اضْطَرِرْ) تحتَهُ فَرْدانِ ؛ حتىٰ تتمَّ العشرةُ ، ومُرادُهُ بـ (ما هُمِزَا) : الشاذُّ ؛ أي : التنوينُ المَأْتِيُّ به فيما هُمِزَ ؛ كـ (هٰؤلاءٍ) ، وقولُهُ : (زِدْ) تكملةٌ ، ولا يَبعُدُ أنَّهُ إشارةٌ لتنوين التناسُبِ ؛ كما في قراءة بعضِهِم : ﴿سَلَٰسِلَاً﴾ بالتنوين [الإنسان : ٤][2] ، ويُجعَلُ تنوينُ الضرورةِ الشاملُ للقسمَينِ واحداً .

❀ قوله : (أشارَ به : إلىٰ أنَّ « للاسم » مُتعلِّقٌ بـ « حصل » الواقعِ نعتاً . . .) إلىٰ آخره : مَحَطُّ الإشارةِ : هو خصوصُ تَعَلُّقِ قولِهِ : (للاسم)

---

(١) أورد البيتين السيوطي في « الأشباه والنظائر » (٢/ ٢٦٤) ، والغزي في « فتح الرب المالك » (ق/ ٩) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢ـ٣٣) .

(٢) سيأتي التعليق عليها في (٤/ ٦٩٦) .

والنداءِ ، والألفِ واللامِ ، والإسناد إليه ؛ أي : الإخبارِ عنه .

وهٰذا أحدُ أعاريبَ في البيت[1] ، ويلزمُ عليه : تقديمُ معمولِ الصفة ـ أعني : (للاسم)[2] ـ على الموصوف ؛ وهو (تمييزٌ) ، والصفةُ لا تتقدَّمُ علىٰ موصوفها ، فمعمولُها أَوْلىٰ بالمنع .

وأُجيبَ : بأنَّ المعمولَ ظرفٌ ، فيُتوسَّعُ فيه ، أو أنَّ ذلك ضرورةٌ[3] .

بـ (حصل) ، وأمَّا قولُهُ : (الواقع نعتاً . . .) إلىٰ آخره . . فليس مِنْ جملة المُشارِ إليه .

والظاهرُ : أنَّ كلامَ الشارح حَلُّ معنىً ، لا حَلُّ إعرابٍ ، وإلا فيُستفادُ منه حينئذٍ : أنَّ (تمييز) فاعلٌ بـ (حصل) ، وهو لا يصحُّ في كلام المُصنِّف .

أو يُقالُ : إنَّ الشارحَ أشار إلىٰ أنَّ قولَهَ : (حصلَ للاسم) محكومٌ به ، وأنَّ قولَهُ : (تمييزٌ . . . بالجرِّ . . .) إلىٰ آخره محكومٌ عليه ؛ فيكونُ فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (تمييزٌ) مبتدأٌ ، و(بالجرِّ) مُتعلِّقٌ به ، و(حصل) خبرٌ ، و(للاسم) مُتعلِّقٌ به .

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٨٣) : (والمعنىٰ عليه : التمييز الحاصل بالجر وما عُطِفَ عليه . . كائنٌ للاسم ، ومنها : أن يكون الخبر الجملة و« للاسم » متعلق بـ« تمييز » ، و« بالجر » متعلق بـ « حصل » ، ومنها : أن يكون الخبر « بالجر » ، والجملة صفة لـ « تمييز » ، و« للاسم » متعلق بـ« حصل » ، وأوصلها أرباب الحواشي إلىٰ سبعين وجهاً أو أكثر ، وفي كثير منها نَظَرٌ يُعلم بالتأمُّل فيما كتبوه) .

(٢) للاسم : هو معمول الصفة كما ذكر ، والصفة : هي (حصل) الجملةُ .

(٣) أو يُقالُ : إنه جرىٰ به علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ الذين يُجوِّزون تقديمَ معمول الصفة وإن كان الناظم يقول بخلافه ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ١١٥١ـ١١٥٢) .

واستَعْمَلَ المُصنِّفُ (أل) مكانَ (الألفِ واللامِ) ، . . . .

❀ **قوله : (واستَعْمَلَ المُصنِّفُ « أل » مكانَ « الألفِ واللامِ » . . .) إلىٰ آخره : التعبيرُ بـ (أل) مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ ثُنائيُّ الوضعِ وهمزتُهُ همزةُ قطعٍ وُصِلَتْ** لكثرة الاستعمال ؛ فلا يَحسُنُ علىٰ هـٰذا غيرُ التعبير بـ (أل) .

وعلى القول بأنَّهُ ثُنائيٌّ وهمزتُهُ همزةُ وصلٍ زائدةٌ مُعتَدٌّ بها في الوضع . . يجوزُ أنْ يُعبَّرَ بـ (أل) ؛ نَظَراً للاعتداد بها في الوضع ، وهو الأَقْيسُ ، وأنْ يُعبَّر بـ (الألف واللامَ) ؛ لكونها زائدةً ، وقد استعمل سيبويهِ في « كتابه » العبارتَينِ[1] .

ويلزمُ علىٰ هـٰذا الوجه : تقديمُ معمولِ المصدر عليه ، وسهَّله كونُهُ ظرفاً ، وتقديمُ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ ، وهو ممنوعٌ .

نعم ؛ الأصحُّ : جوازُهُ ، كما يأتي قريباً[2] .

❀ **قوله : (فلا يَحسُنُ علىٰ هـٰذا غيرُ التعبير بـ « أل »)** ؛ أي : لأنَّ ما وُضِعَ علىٰ أكثرَ مِنْ حرف يُعبَّرُ عنه بلفظه ، بخلاف ما وُضِعَ علىٰ حرفٍ واحد .

❀ **قوله : (زائدةٌ)** لبيان الواقع ؛ لأنَّ هَمَزاتِ الوصل كلَّها زائدةٌ ، وقولُهُ : (مُعتَدٌّ بها في الوضع) ؛ أي : بأنْ جَعَلَها الواضعُ جزءاً مِنَ الموضوع وإن كانتْ زائدةً ؛ فالاعتدادُ بها كالاعتداد بهمزة نحوِ (استَمَعَ) ؛ حيثُ لا يُعَدُّ

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال « الكتاب » (١/ ٣٧٢ ، ٣/ ٣٢٥) .
(٢) انظر (١/ ٣٠٠) .

وعلى القول بأنَّ المُعرِّفَ اللامُ وحدَها : لا يَحسُنُ إلا التعبيرُ بـ (الألف واللام) ، أفاده المُرَاديُّ[1] .

واعلَمْ : أنَّ (أل) في كلام الناظم بقطع الهمزةِ ؛ لنقلها إلى الاسميَّة والإخبارِ عنها مُراداً لفظُها ، . . . .

رُباعيّاً ، بل خُماسيّاً ؛ اعتباراً بالهمزة .

❁ قوله : (وعلى القول بأنَّ المُعرِّفَ اللامُ وحدَها . . .) إلىٰ آخره : كلامُ الشارحِ المُفِيدُ أنَّ الأصلَ هو التعبيرُ بالألف واللامِ لا بـ (ألْ) . . مبنيٌّ علىٰ هـٰذا القول ؛ وعليه : فالواضعُ لم يجعلِ الهمزةَ جزءاً مِنَ الموضوع ، وإنَّما أتىٰ بها لمُجرَّد التوصُّل إلى النُّطْق به .

❁ قوله : (والإخبارِ عنها) ؛ أي : معنىً ؛ إذ كلُّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنه في المعنىٰ .

---

(١) توضيح المقاصد (١/ ٢٨٥) ، الجنى الداني (ص١٩٣) ، والحاصل : أنَّ في المسألة ثلاثةَ مذاهبَ :

المذهبُ الأوَّل : أنَّ المُعرِّفَ الألفُ واللام ، والهمزةُ همزةُ قطع ، وهو مذهب الخليل واختيارُ الناظم .

والثاني : أنَّ المُعرِّفَ الألفُ واللام ، والهمزةُ همزةُ وصل ، وهو مذهبُ سيبويه .

والثالثُ : أنَّ المُعرِّفَ اللامُ وحدَها ، وإليه ذهب أكثر المُتأخِّرين ، ونسبه بعضهم إلىٰ سيبويه ، ونقل الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٢٨٣) مذهباً رابعاً : وهو أنَّ المُعرِّفَ الهمزةُ فقط ، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المُبرِّد ؛ فالأقوال أربعةٌ ؛ قولان ثنائيان ، وقولان أحاديان ، وسيأتي مزيد بيان للمسألة في (٢/ ١٦٩ـ ١٧٠) في (باب المعرف بأداة التعريف) .

وقد وَقَعَ ذلك في عبارة بعضِ المُتقدِّمينَ ؛ وهو الخليلُ ، واستَعْمَلَ (مسند) مكانَ (إسناد) .

أفاده في « شرح الجامع »[1] .

وهي في كلامه شاملةٌ : للمُعرِّفة ؛ كـ (الفرس) ، والزائدةِ ؛ كـ (الحارث) و(طِبْتَ النفسَ) ، والموصولةِ ، ودخولُ هٰذه على المضارعِ ضرورةٌ كما سيأتي[2] ، أمَّا الاستفهاميّةُ : فإنَّها تدخلُ على الفعل ؛ نحوُ : (أل فعلتَ ؟) بمعنىٰ : (هل فعلت ؟) ، ولم يَستثنِها ؛ لنُدْرتها .

❀قوله : (واستَعْمَلَ « مسند » مكانَ « إسناد ») تقدَّم أنَّهُ لا يحتاجُ إلىٰ ذلك ، . . . .

❀ قوله : (ودخولُ هٰذه على المضارعِ ضرورةٌ) ؛ أي : علىٰ غيرِ مذهب الناظمِ القائلِ بأنَّ دخولَها عليه اختيارٌ ؛ فلا تختصُّ عندَهُ بالاسم ، فلا تَصلُحُ علىٰ رأيه مِنْ علاماته ، لٰكنَّهُ لم يَستثْنِها ؛ لقِلَّتها وإن لم تتوقَّفْ علىٰ سماع .

❀ قوله : (لنُدْرتها) ؛ أي : والنادرُ كالعدم ؛ فقد صرَّحوا بأنَّهُ لا يَرِدُ نقضاً ، فلا حاجةَ إلى استثنائه .

❀ قوله : (تقدَّم أنَّهُ لا يحتاجُ إلىٰ ذلك. . .) إلىٰ آخره : كلامُ الشارحِ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (مُسنَدٍ) اسمُ مفعولٍ أقامه الناظمُ مُقامَ المصدرِ ، وحَذَفَ صِلَتَهُ ؛ وهي (إليه) ، ولم يجعلْ (للاسم) صِلَتَهُ ؛ لئلا يلزمَ جَهْلُ مَنْ له التمييزُ ،

---

(١) السراج المنير في شرح الجامع الصغير (ق/ ٦) .

(٢) أي : علىٰ قول الجمهور ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلىٰ جوازه اختياراً ، ووافقهم الناظم ، إلا أنَّهُ قال بقِلَّته . انظر (٢/ ١٢٧ـ ١٣٠) ، وما كتبه العلامة الأنبابي .

بل يصحُّ إبقاءُ (مُسندٍ) بحاله[١] ؛ علىٰ أنَّهُ لو أُريد بـ (مسندٍ) كونُهُ مصدراً لا يحتاجُ إلىٰ تأويله بـ (إسناد) ؛ إذ مصدرُ المزيد يُستعمَلُ ميمياً ؛ نحو : (مُدخَل) بضم الميم ؛ فإنَّهُ يصحُّ جعلُهُ مصدراً أو اسمَ مكان أو زمانٍ ، كما أفاده البُهُوتيُّ[٢] .

❁ قوله : (بتا « فعلْتَ ») بقصر (تا) ؛ لأنَّ ما كان مِنْ حروف الهِجاءِ مختوماً بألفٍ يجوزُ قصرُهُ ومدُّهُ بالإجماع ، كما قاله الحافظ في « الهَمْع »[٣] ،

ولا مُتنازَعاً فيه ؛ لأنَّ المُصنِّفَ لا يراه في المعمول المُتوسِّطِ كالمُتقدِّم[٤] .

❁ قوله : (علىٰ أنَّهُ لو أُريد بـ « مسندٍ » . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لم يُجعَلْ مِنْ أوَّل الأمر مصدراً ؛ لعدم شهرته ، بل حُمِلَ على المشهور ؛ وهو كونُهُ اسمَ مفعول ، وانتقلَ منه لغيره لعلاقةٍ وقرينة ؛ إذ يجوزُ الاستعمالُ في أحد معاني المشترك بمُلاحظةِ علاقةٍ بينَهُ وبين معنىً آخَرَ مِنْ معانيه ، كما هو معلومٌ مِنْ فنِّ البيان .

❁ قوله : (مِنْ حروف الهِجاءِ) ؛ أي : مِنْ أسماءِ حروفِ الهجاء .

---

(١) انظر (١/ ٢٦٢) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١٢٨ـ ١٢٩) .

(٣) همع الهوامع (١/ ٨٨) .

(٤) انظر ما سيأتي في (٣/ ١٧٩ ، ٤/ ٣٤٣) .

فقِسْ علىٰ هـٰذا جميعَ ما يأتي مِنْ أمثاله ، ولا تُقلِّدِ المُعرِبَ وغيرَهُ ممَّنْ يقولُ : (للضرورة) في نحو ذلك[1] .

واعلَمْ : أنَّ الشاطِبيَّ ذَكَرَ أنَّ ما لم يُضَفْ مِنْ أسماء هـٰذه الحروفِ مُنوَّنٌ ؛ علىٰ حدِّ : (شربتُ ما) بالقصر[2] .

ورُدَّ عليه : بأنَّ فيه إِجْحافاً ؛ فالصوابُ ـ كما قال الأستاذُ أبو عبد الله الصغيرُ ـ : عدمُ تنوينِها ؛ لأنَّها مبنيَّةٌ لوضعها وضعَ الحروف ، . . . .

---

* قوله : (ولا تُقلِّدِ المُعرِبَ. . .) إلىٰ آخره : **يُمكِنُ حَمْلُ كلامِ المُعرِبِ وغيرِهِ : علىٰ أنَّ المعنىٰ** : أنَّ التزامَ لغةِ القَصْرِ للضرورة ؛ **علىٰ أنَّهُ لا يخفىٰ عليك** أنَّ كلامَ الحافظِ في « الهَمْع » إنَّما هو في خصوص أسماءِ حروفِ الهجاء ، لا مطلقاً ، ونحوُ ما هنا ليس مِنْ قَبِيلها ؛ فالاستدلالُ بكلام « الهَمْع » علىٰ جواز القصر فيه. . غيرُ موافقٍ ، فالقصرُ فيه ضرورةٌ ـ كما قاله المُعرِبُ وغيرُهُ ـ لا لغةٌ .

* قوله : (مِنْ أسماء هـٰذه الحروفِ) ؛ أي : الأسماءِ الموضوعةِ علىٰ حرفَينِ ؛ نحوُ : (يا) و(ما) و(تا) بالقصر .

* قوله : (ورُدَّ عليه : بأنَّ فيه إِجْحافاً) ؛ أي : بحذف ألفِهِ اللَّيِّنة ، لـٰكن سيأتي للصبَّان عندَ قولِ « المتن » : (وما بتا وألفٍ قد جُمِعا). . أنَّهُ يتعيَّنُ التنوينُ عندَ عدمِ الإضافة ، وعدمِ دخول (أل) عليها ، وعدمِ الوصل بنيَّة

---

(١) انظر « تمرين الطلاب » (ص١٣) .

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٥٧) .

وقد علمتَ ما في ﴿طه﴾ [طه : ١] ونحوِهِ من الفواتح ، أفاده ابنُ غازٍ[١] ، فتنبَّهْ لهٰذا ؛ فإنَّهُ كثيراً ما يُغلَطُ فيه .

الوقف[٢] ، وهو يُنافي ما هنا[٣] .

وقد يُقالُ : إنْ قُلْنا : إنَّها مُختصرةٌ مِنَ الممدودة . . نُوِّنتْ ، كما عليه الشاطِبيُّ ، فيُقدَّرُ إعرابُها على الألف المحذوفةِ للتنوين ؛ لأنَّ حَذْفَها لعِلَّةٍ تصريفيَّة ، فهي كالثابتة ، بخلاف الهمزةِ المحذوفةِ للقصر .

نعم ؛ إنْ تُرِكَ التنوينُ للوصل بنيَّة الوقف . . جاز .

وإنْ قُلْنا : إنَّها وُضِعتْ كذلك ابتداءً . . لم تُنوَّنْ ؛ لبنائها ؛ للشَّبَه الوَضْعيِّ ، كما عليه غيرُهُ .

❁ قوله : (وقد علمتَ ما في ﴿طه﴾ ونحوِهِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عَلِمتَهُ في كلام ابنِ غازٍ المنقولِ عنه هٰذه العبارةُ ، وقد ذَكَرَ هٰذه العبارةَ عند قول المُصنِّف في باب (الإبدال)[٤]: (ذو اللِّينِ فا تا في « افتعالٍ » أُبدلا . . .) البيتَينِ .

ومُرادُهُ بـ (ما في ﴿طه﴾ ونحوِهِ من الفواتح): أنَّ (طا) و(ها) في ﴿طه﴾ ، و(ها) و(يا) في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم : ١] ، ونحوَها . . ثُنائيَّةٌ غيرُ منوَّنة ؛

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٣٨٥) ، وانظر « الأجوبة المرضية » (ص١٦٧ـ١٧٠) .

(٢) انظر (١/ ٤٥٦) ، وليس فيه نقل عن الصبان .

(٣) زاد في (ك) : (وفي ظنِّي أنَّهُ نقله عن الشاطبي . انتهىٰ « شِبِيني ») .

(٤) قوله : (وقد ذَكَرَ) ؛ أي : ابنُ غازٍ .

. . . . ويا (ٱفْعَلِي)   ونـــونِ (أَقْبِلَــنَّ) فِعْــلٌ يَنْجَلِــي

ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ الفعلَ يمتازُ عن الاسم والحرف : بتاء (فعلْتَ) ، والمُرادُ بها : تاءُ الفاعل ؛ وهي المضمومةُ للمُتكلِّم ؛ نحوُ : (فعلْتُ) ، والمفتوحةُ للمُخاطَب ؛ نحوُ : (تباركْتَ) ، والمكسورةُ . . . .

❁ قوله : (ويا « ٱفْعَلِي ») بالقصر ؛ لما تقدَّم[1] ، وإنَّما لم يقل : (وياءِ الضمير) أو (ياءِ المتكلم) ؛ لأنَّهُما يشتركُ في لَحاقهما الاسمُ والفعل والحرف ؛ نحوُ : (مَرَّ بي أخي فأكرمَني) ، كما أشار إليه الشارحُ[2] .

❁ قوله : (والمُرادُ بها : تاءُ الفاعل ؛ وهي المضمومةُ. . .) إلىٰ آخره : قال البُهُوتيُّ : (الروايةُ : بفتح التاءِ ، والدِّرايةُ تَقتضِي : الضبطَ بالضم والفتحِ والكسرِ ، وهٰذه طريقةُ المُحققِّين ، وخالف المُعرِبُ والأُشْمُونيُّ الروايةَ

لأنَّها موضوعةٌ وَضْعَ الحروف ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه عندَ قولِ المُصنِّف في باب (المعرب والمبنـي) : (وٱرفعْ بواو وبيا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ. . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وخالف المُعرِبُ والأُشْمُونيُّ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُعرِبَ لم يُخالِفِ الدِّرايةَ ؛ حيثُ قال : (و« فَعَلْتِّ » ـ بتثليث التاء ـ : مضافٌ إليه) انتهىٰ .

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ٢٩٣) .

(٢) انظر (١/ ٢٩٧) .

للمُخاطَبة ؛ نحوُ : (فعلْتِ)[1] .

ويمتازُ أيضاً : **بتاء** (أَتَتْ) ، **والمُرادُ بها** : تاءُ التأنيثِ الساكنةُ ؛ نحوُ : (نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ)[2] ، **فاحترَزْنا بـ** (**الساكنة**) : مِنَ اللاحقة للأسماء ؛

والدرايةَ ؛ فقيَّداها بالضم ، ولعلَّهُما نَظَرا للأعرف والأشرف ، وذلك هو المُتكلِّمُ والضمُّ)[3] .

❁ **قوله** : (**الساكنةُ**) قال الشَّنَوَانيُّ : (إنَّما سُكِّنتْ ؛ للفرق بينَ تاءِ الأفعال وتاءِ الأسماء ، ولم يُعكَسْ ؛ لئلا ينضمَّ ثِقَلُ الحركة إلىٰ ثِقَلِ الفعل)[4] .

ومُرادُهُ : الساكنةُ أصالةً ؛ **ليدخلَ فيه** : ما تحرَّكت لعارض ؛ نحوُ :

❁ **قوله** : (**هو المُتكلِّمُ**) راجعٌ للأعرف ، **وقولُهُ** : (**والضمُّ**) راجعٌ للأشرف .

---

(١) وبهٰذه العلامة والتي تليها رُدَّ على الفارسي وأبي بكر بن شُقَير اللذَينِ ذهبا إلى اسمية (ليس) و(عسىٰ) ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٢٣) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص٣١) .

(٢) وبهٰذه العلامة رُدَّ علىٰ جماعة من الكُوفيِّينَ ـ ومنهم الفرَّاء ـ الذين ذهبوا إلىٰ أنَّ (نعم) و(بئس) اسمان ؛ مُستدلِّينَ بدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بُشِّر ببنت : (واللهِ ؛ ما هي بِنِعْمَ الولدُ) ، وقولِ آخَرَ وقد سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمارٍ بطيء السير : (نِعْمَ السيرُ علىٰ بئسَ العَيْرُ) ، وأوَّله الجمهور : بأنه علىٰ حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مُقامهما ، والتقدير : (ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه : نعم الولد) ، و(نعم السير علىٰ عَيرٍ مَقُولٍ فيه : بئس العير) ، وانظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٣٠ـ٣٢) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٤١) .

(٣) حاشية البهوتي على الأشموني (ص١٣١ـ ١٣٢) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ١٥) ، و« تمرين الطلاب » (ص١٣) .

(٤) حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر (ق/ ١٢٤) .

فإنَّها تكونُ مُتحرِّكةً بحركة الإعراب ؛ نحوُ : (هـٰذه مُسلِمةٌ) ، و(رأيتُ مُسلِمةً) ، و(مررتُ بمُسلِمةٍ) ، ومِنَ اللاحقة للحرف ؛ نحوُ : (لاتَ) و(رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) ، وأمَّا تسكينُها مع (رُبَّ) و(ثمَّ) : فقليلٌ ؛ نحوُ : (رُبَّتْ) و(ثُمَّتْ) .

ويمتازُ أيضاً : بياء (ٱفعلِي) ، والمُرادُ بها : ياءُ الفاعلةِ ، وتلحقُ : فعلَ الأمرِ ؛ نحوُ : (اضْرِبي) ، والفعلَ المضارع ؛ نحوُ : (تَضْرِبِينَ) ، ولا تلحقُ الماضيَ .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (يا ٱفْعَلِي) ، ولم يَقُلْ : (ياء الضمير) ؛ لأنَّ هـٰذه تدخلُ فيها ياءُ المُتكلِّمِ ، وهي لا تختصُّ بالفعل ، بل تكونُ فيه ؛ نحوُ : (أَكْرَمَني) ، وفي الاسم ؛ نحوُ : (غلامِي) ، وفي الحرف ؛ نحوُ : (إنِّي) ، بخلاف ياء (افْعَلِي) ؛ فإنَّ المُرادَ بها : ياءُ الفاعلة علىٰ ما تقدَّم ، وهي لا تكونُ إلا في الفعل .

﴿ قَالَتُ اُمَّةٌ ﴾ [الأعراف : ١٦٤] في قراءة وَرْشٍ بالنَّقْل[1] .

* قوله : (والمُرادُ بها : ياءُ الفاعلةِ) ؛ أي : المُخاطَبةِ ؛ فهو مِنْ باب إطلاق الأخصِّ وإرادةِ الأعمِّ .

---

* قوله : (مِنْ باب إطلاق الأخصِّ) ؛ وهو ياءُ (افْعَلِي) ؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالأمر ، وقولُهُ : (وإرادةِ الأعمِّ) ؛ وهو ياءُ الفاعلة ، سواءٌ كانتْ لاحقةً للأمر أو للمضارع .

---

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٨٣) .

وممَّا يُميِّزُ الفعلَ : نونُ (أَقبِلَنَّ) ، والمُرادُ بها : نونُ التوكيدِ ؛ خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً ؛ فالخفيفةُ : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق : ١٥] ، والثقيلةُ : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف : ٨٨] .

فمعنى البيتِ : يَنجلِي الفعلُ بتاء الفاعلِ ، وتاءِ التأنيثِ الساكنة ، وياءِ الفاعلة ، ونونِ التوكيد .

❀ قوله : (والمُرادُ بها : نونُ التوكيدِ) ؛ فهو مِنْ إطلاق الخاصِّ وإرادةِ العامِّ .

❀ قوله : (يَنجلِي الفعلُ بتاء . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ أنَّ (بتا) مُتعلِّقٌ بـ (ينجلي) الواقعِ خبراً عن قوله : (فِعْلٌ) ، والمُسوِّغُ للابتداء به التنويعُ ؛ لأنَّهُ نوعٌ مِنَ الكلمة ، وقد نوَّعه إلىٰ ماضٍ ومضارعٍ وأمر ، وقولُ الأُشْمُونيِّ : (المُسوِّغُ قصدُ الجنس)[1] . . مُعترَضٌ .

❀ قوله : (مِنْ إطلاق الخاصِّ) ؛ وهو نونُ (أَقْبِلَنَّ) ؛ فإنَّهُ خاصٌّ بنون التوكيدِ الثقيلةِ في خصوص (أَقْبِلَنَّ) ، وقولُهُ : (وإرادةِ العامِّ) ؛ وهو نونُ التوكيدِ مطلقاً ؛ خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً في أيِّ فعلٍ قابلٍ لها .

❀ قوله : (لأنَّهُ نوعٌ مِنَ الكلمة . . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ التنويعَ هنا : باعتبارِ كونِهِ نوعاً مِنَ الكلمة ، وكونِهِ مُنوَّعاً إلى المضارع والماضي والأمر .

❀ قوله : (مُعترَضٌ) ؛ أي : بأنَّ العلاماتِ لا تُميِّزُ إلا ما كان في الخارج ، والجنسُ هو الماهيَّة الذِّهْنيَّة ، وهي لا توجدُ خارجاً على التحقيق ، ولا في ضِمْن الفرد .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٦) .

نعم ؛ لو قُلْنا بهـٰذا ، وكان المُرادُ الجنسَ في ضِمْنِ بعض الأفرادِ . . لَمَا وَرَدَ هـٰذا الاعتراضُ .

ولا يُقالُ : لو قُلْنا بوجودها في ضِمْنِ الفَرْد وكان المُرادُ ذلك . . لكان حاصلُهُ أنَّ المُتميِّزَ هي الأفرادُ ؛ لأنَّ الحُكْمَ علىٰ شيءٍ باعتبار شيءٍ آخَرَ حُكْمٌ في الحقيقة على الشيء الآخَرِ ؛ فإذاً : لا دَخْلَ للجنس في التسويغ ، كما ادَّعاه بعضُ الأفاضل[1] .

لأنَّا نقولُ : كونُ المُتميِّزِ حينئذٍ هو الأفرادَ لا يَقتضِي أنَّهُ لا دَخْلَ لقصد الجنسِ في التسويغ ، إلا لو اقتضىٰ أنَّ الجنسَ ليس بمبتدأ حينئذٍ والمبتدأَ هو الأفرادُ ، وليس كذلك كما لا يخفىٰ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ المبتدأَ في قول المُصنِّف : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِم) . . هو الكَلِمُ لا الكلمةُ وإن كان المُنقسِمُ حقيقةً هو الكلمةَ علىٰ ما مشىٰ عليه الأُشْمُونيُّ هناك[2] ؛ فكأنَّهُ قال : (وماهيَّةُ الفعلِ تَنجلِي بقبولها لتلك العلامات بشرطِ التحقُّق في الفرد) ، فكونُ الجنسِ في ضِمْن بعضِ الأفراد ملحوظٌ عندَ الحُكْم ، والحُكْمُ في كلام المُصنِّفِ حينئذٍ بمجموع العلامات ـ أعني : ببعضها ـ . . غيرُ مُعيَّن .

وجَعَلَ المُعرِبُ المُسوِّغَ كونَهُ قَسِيماً للمعرفة[3] ؛ أي : الاسمِ والحرف ،

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٩) .
(٣) تمرين الطلاب (ص١٣) .

١٢ـ سِوَاهُما الحرفُ كـ (هَلْ) و(في) و(لَمْ) فِعْلٌ مضارعٌ يَلِي (لم) . . . .

واعتُرِضَ ما تقدَّم : بأنَّهُ يلزمُ عليه تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ .

وأُجيبَ : بما تقدَّم في قوله : (تمييزٌ حَصَلْ)[١] .

❀ قوله : (سِوَاهُما الحرفُ) سوىٰ : مبتدأٌ ، و(الحرفُ) : خبرٌ ،

ومُحصَّلُهُ : أنَّهُ لمَّا ذُكر فيما مرَّ قَسِيماً للاسم والحرف ، ثمَّ أُتي بقسيمَيهِ مُعرَّفَينِ إشارةً لِمَا مرَّ . . فُهِمَ أنَّهُ هنا القَسِيمُ المُتقدِّمُ أُشِيرَ به إلىٰ ما مرَّ أيضاً ، فلا إيهامَ فيه لذلك ؛ فما قاله بعضُ الأفاضل ؛ مِنْ أنَّ مُرادَ المُعرِبِ أنَّ المُسوِّغَ التنويعُ ؛ أي : كونُهُ نوعاً مِنَ الكلمة ، وأنَّ قولَهُ : (المعرفة) بيانٌ للواقع لا شرطٌ في التسويغ[٢] . . محلُّ نَظَرٍ ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ) ؛ أي : وهو ممنوعٌ ؛ لأنَّ الخبرَ الفعليَّ لا يتقدَّمُ على المبتدأ فكذا معمولُهُ ، لـٰكنَّ الأصحَّ : جوازُهُ ؛ لأنَّ المنعَ في الخبر لئلَّا يُتوهَّمَ كونُ المبتدأِ فاعلاً ، وذلك مُنتفٍ مع معموله .

وكونُ الأصحِّ جوازَهُ يَقتضِي : أنَّ ما صرَّحوا به في باب الاشتغال ؛ مِنِ امتناعِ النصب في نحو : (زيدٌ أنتَ تضربُهُ) للزوم الفصلِ حينئذٍ بأجنبيٍّ . . خلافُ الأصحِّ ، ويكونُ الأصحُّ حينئذٍ أنَّ مِثْلَ هـٰذا الفصلِ لا يضرُّ ؛ لكونه ليس بأجنبيٍّ مَحْضٍ ، بل بما له تعلُّقٌ بالعامل لعملِ ذلك الفاصلِ في العامل ، أو

(١) انظر (١/ ٢٨٧ـ٢٨٨) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥) .

ويجوزُ العكسُ ؛ بناءً علىٰ أَنَّهُ مُتصرِّفٌ ، وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ لأنَّ الحرفَ مُخبَرٌ عنه في المعنىٰ .

ثمَّ إنَّ فائدةَ قولِهِ : (سواهُما الحرفُ) بعدَ ذِكْرِهِ الاسمَ وعلامتَهُ ، والفعلَ وعلامتَهُ . . التمهيدُ لتقسيمه إلى الأقسام الثلاثة ؛ فسَقَطَ ما قيل : إنَّهُ لم يُفِدْ أمراً زائداً علىٰ ما سبق .

وهـٰذا التعريفُ للكلمة ؛ كأنَّهُ قال : (الحرفُ : كلمةٌ سواهما) ، فلا تَرِدُ

لكون محلِّ المنعِ عند تأخُّرِ الفاصل والمعمول ، ولا يخلو هـٰذا الأخيرُ عن ضعف ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (بناءً علىٰ أَنَّهُ مُتصرِّفٌ) راجعٌ للأصل ، لا للعكس .

❁ قوله : (ثمَّ إنَّ فائدةَ قولِهِ : سواهُما . . .) إلىٰ آخره : لك جوابٌ آخَرُ : بأنَّهُ علىٰ حذف مضافَينِ ؛ أي : سوىٰ قابِلَيْ علاماتِهما ؛ ففيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ علامةَ الحرفِ مُجرَّدُ عدمِ قَبُول علاماتِهما ، وهـٰذا لم يُعلَمْ ممَّا تقدَّم .

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ : عُلِمَ منه : أنَّ مُجرَّدَ هـٰذا العدمِ علامةٌ على الحرفيَّة ، فما أشار إليه بهـٰذه العبارةِ معلومٌ أيضاً .

نعم ؛ نَفْسُ الإشارةِ لم تحصلْ إلا بهـٰذه العبارة .

❁ قوله : (بعدَ ذِكْرِهِ الاسمَ وعلامتَهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وبعدَ قولِهِ : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِمْ) المُفِيدِ أنَّ كلاًّ منها غيرُ الآخَرَين .

❁ قوله : (وهـٰذا التعريفُ للكلمة . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ تقديرَ قولِهِ : (سواهما الحرف) : (الحرفُ : كلمةٌ سواهما) ، وليس تقديرُهُ :

الجملةُ ، وهو تعريفٌ بالأعمِّ الجائزِ ذلك عند المُتقدِّمين ؛ لإفادته التمييزَ في الجملة ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ لنا كلماتٍ لا تقبلُ العلاماتِ التسعَ وليست بحروف ؛ كـ (نَزَالِ) وأخواتِهِ ، و(قطُّ) .

❁ **قوله** : (كـ « يَشَمْ ») بفتح الشين : مضارعُ (شَمِمتُ الطِّيبَ) ونحوَهُ؛ بالكسر مِنْ باب (عَلِمَ يَعلَمُ) ، وهٰذه هي **الفُصْحىٰ** ، وفيه لغةٌ أخرىٰ . . . .

(الحرفُ : لفظٌ سواهما) ؛ **فلا يَرِدُ** : أنَّهُ شاملٌ للجملة ؛ لأنَّها لا تقبلُ شيئاً مِنْ علامات الاسمِ والفعلِ ؛ علىٰ أنَّ في كونها لا تقبل شيئاً مِنْ علامات الاسم نَظَراً ؛ لأنَّها تقبلُ الجرَّ محلّاً بالمضاف إنْ قلنا : إنَّ الجرَّ في كلامه شاملٌ للظاهر وغيرِهِ لا خاصٌّ بالظاهر ، علىٰ ما يُفِيدُهُ كلامُ المُحشِّي هناك[١] .

❁ **قوله** : (**وهو تعريفٌ بالأعمِّ**) هٰذا ينفعُ في دَفْعِ إيرادِ الجملة أيضاً .

❁ **قوله** : (**مِنْ باب « عَلِمَ يَعلَمُ »**) لا يُوافِقُهُ في المصدر ؛ **فالأَوْلىٰ** : أنَّهُ مِنْ باب (فَرِحَ يَفرَحُ) ، قاله بعضُ الأفاضل[٢] ، وفي « القاموس » (« شَمِمْتُهُ » بالكسر « أَشَمُّهُ » بالفتح ، و« شَمَمْتُهُ أَشُمُّهُ » بالضمِّ « شَمّاً ») انتهىٰ[٣] .

---

(١) انظر (١/٢٥٧ـ٢٥٩ ، ٢٦٦) .

(٢) انظر « شرح الأشموني » (١/١٨) ، و« حاشية الخضري » (١/٣٧) .

(٣) القاموس المحيط (٤/١٣٤) .

مِنْ باب (نَصَرَ يَنصُرُ) ، ومع كونِ الأُولىٰ هي الفُصْحىٰ : فهي المُستحسَنةُ في البيت ؛ لِمَا يلزمُ على اللغةِ الثانيةِ مِنْ سِنادِ التوجيهِ الذي هو عيبٌ من عيوب القافية[1] .

قال العلَّامةُ الفارِضيُّ في « شرحه » : (ويجوزُ أنْ يكونَ « يَشَم » مضارعَ « شامَ البرقَ يَشَامُهُ » : إذا رآه ، ومثَّل به الشيخُ ـ يعني : الناظمَ ـ على هيئته التي يكونُ فيها مجزوماً ؛ فقال : « كيَشَم » ؛ أي : كقولك في « يشامُ » مجزوماً : « يَشَم » على الحكاية ؛ كما تقولُ في « ينالُ » مجزوماً : « يَنَلْ ») انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (وماضيَ الأَفْعالِ) مِنْ إضافة الخاصِّ للعام إنْ أُرِيدَ مطلقُ

فهو على اللغة الأُولىٰ مِنْ باب (سَمِعَ يَسمَعُ) ، فما اعترضَ به وقع فيه .

❁ قوله : (مِنْ سِنادِ التوجيهِ) ؛ وهو اختلافُ حركةِ ما قبلَ الرَّوِيِّ المُقيَّد[3] .

---

(١) وسِناد التوجيه : هو أن يكون قبل حرف الروي المُقيَّد فتحةٌ مع ضمة أو كسرة ، وكان الأخفشُ لا يراه سِناداً ؛ لكثرته في أشعار العرب . انظر « الكافي في العروض والقوافي » (ص١٦٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤) .

(٣) انظر التعليق السابق قبل قليل .

. . . . . . بـالتـا مِـزْ وَسِـمْ   بالنُّونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِمْ

الأفعال ، أو مِنْ إضافة الصفةِ للموصوف إنْ أُرِيدَ به نوعٌ خاصٌّ منها ، وهو مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (مِزْ) .

* قوله : (بالتا) أل فيه : للعهد الذِّكْريِّ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ للجنس ؛ لدخول التاءِ الخاصَّةِ بالأسماء فيه . انتهىٰ « ياسين »[1] .

* قوله : (إنْ أمرٌ فُهِمْ) فيه دورٌ ؛ لأخذه الأمرَ في تعريف فعل الأمر .

وأُجِيبَ : بأنَّه تعريفٌ للأمر الاصطلاحيِّ بالأمر اللغويِّ ، أو بأنَّ المُرادَ بالأمر الثاني : ماصَدَقُهُ ؛ أي : أفرادُهُ ، وبالأَوَّل : مفهومُهُ .

* قوله : (فُهِمْ) ؛ أي : مِنَ اللفظ ؛ أي : مِنْ صيغته ؛ فلا يَرِدُ المضارعُ

---

* قوله : (مِنْ إضافة الصفةِ للموصوف) الأَوْلىٰ : جَعْلُ الإضافةِ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ لأنَّ إضافةَ الصفةِ للموصوف سماعيَّةٌ لا يُقاسُ عليها .

* قوله : (للعهد الذِّكْريِّ) ؛ أي : التاءِ المُتقدِّمةِ بنَوْعَيْها ؛ استعمالاً للمُشترَك في مَعْنَيَيْهِ .

* قوله : (أو بأنَّ المُرادَ بالأمر الثاني . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الجوابُ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ العلامةَ لا تُميِّزُ الماهيَّةَ الذِّهْنيَّة ، بل الأفرادَ ، والذي يظهرُ : أنَّ جوابَهُ معكوسٌ ؛ فقولُهُ : (بالأمر الثاني) صوابُهُ : (الأوَّل) ، وقولُهُ : (وبالأوَّل) صوابُهُ : (وبالثاني) ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٠) .

يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ الحرف يمتازُ عن الاسم والفعل : بخُلُوِّهِ عن علامات الأسماء وعلاماتِ الأفعال .

ثمَّ مَثَّلَ بـ (هل) و(في) و(لم) مُنبِّهاً علىٰ أنَّ الحرفَ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ : مُختصٌّ ، وغيرُ مُختصٍّ ، فأشار بـ (هل) : إلىٰ غير المُختصِّ ؛ وهو الذي يدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ ؛ نحوُ : (هل زيدٌ قائمٌ ؟) ، و(هل قام زيدٌ ؟) .

وأشار بـ (في) و(لم) : إلى المُختصِّ ؛ وهو قسمانِ : مُختصٌّ بالأسماء ؛ كـ (في) ؛ نحوُ : (زيدٌ في الدار) ، ومُختصٌّ بالأفعال ؛ كـ (لم) ؛ نحوُ : (لم يَقُمْ زيدٌ)[1] .

المقرونُ بلام الأمر ؛ لأنَّ دلالتَهُ مِنَ اللام لا مِنَ الصيغة .

ويدخلُ في كلامه : ما استُعمِلَ مِنْ صِيَغِ الأمر في غير الأمر مجازاً ؛ كالإباحة ؛ نحوُ : (جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ) ، والتهديدِ ؛ نحوُ : ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت : ٤٠] ؛ لأنَّ استعمالَ اللفظِ في معنىً مجازيٍّ لا يمنعُ فهمَ المعنى الحقيقيِّ منه ، فتأمَّلْ .

---

(١) واعلَمْ : أنَّ حقَّ غيرِ المُختصِّ ألَّا يعملَ شيئاً ، وأنَّ المُختصَّ بالأسماء يعملُ فيها الجرَّ ؛ نحوُ : ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ ﴾ [الذاريات : ٢٢] ، أو يعملُ فيها النصبَ والرفعَ ؛ كـ (إنَّ) وأخواتها ، وقد يكونُ مُختصّاً بها ولا يعمل ؛ كلام التعريف ، وأنَّ المختصَّ بالأفعال يعمل فيها الجزم ؛ كـ (لم) ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ٣] ، أو يعملُ فيها النصبَ ؛ نحوُ : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج : ٣٧] ، وقد يكونُ مُختصّاً بها ولا يعمل ؛ كـ (قد) والسين و(سوف) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٤٣) .

ثمَّ شَرَعَ في تبيينِ أنَّ الفعل ينقسمُ إلىٰ ماضٍ ومضارع وأمر ، فجَعَلَ علامةَ المضارع : صِحَّةَ دخولِ (لم) عليه ؛ كقولك في (يَشُمُّ) : (لم يَشُمَّ) ، وفي (يضربُ) : (لم يضربْ) ، وإليه أشار بقوله : (فعلٌ مضارعٌ يَلِي « لم » كـ « يَشَمْ ») .

ثمَّ أشارَ إلىٰ ما يُميِّزُ الفعلَ الماضيَ بقوله : (وماضيَ الأفعالِ بالتا مِزْ) ؛ أي : مَيِّزْ ماضيَ الأفعال بالتاء ، والمُرادُ بها : تاءُ الفاعل ، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ ، وكلٌّ منهما لا يدخلُ إلا علىٰ ماضي اللفظ ؛ نحوُ : (تباركتَ يا ذا الجلالِ والإكرام) ، و(نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) ، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ)[1] .

ثمَّ ذَكَرَ في بقيَّة البيت أنَّ علامةَ فعلِ الأمر : قَبُولُ نونِ التوكيد ، والدَّلالةُ

❀ قوله : (أي : مَيِّزْ) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ (مِزْ) في كلام المصنف فعلُ أمرٍ مِنْ (مازَ يَمِيزُ) مِنْ باب (باع) ؛ بمعنى : افصِلْهُ عن غيره .

---

(١) ذهب ابن هشام في « الأوضح » (١/ ٢٨) تبعاً للناظم في « شرح الكافية الشافية » (١/ ١٦٧) . . إلىٰ أنَّ (تبارك) لا يلحقُهُ تاءُ التأنيث الساكنةُ ، و(نعم) و(بئس) لا يلحقُهما تاءُ الفاعل ، ونقل الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٤٥) عن الشهاب البجائي في « شرحه على الآجُرُّوميَّة » . . أنَّ (تبارك) يقبل التاءين ؛ تقولُ : (تباركتَ يا أللهُ) ، و(تباركتْ أسماءُ الله) ، ثمَّ عقَّبه بقوله : (وهـٰذا إن كان مسموعاً فذاك ، وإلا فاللغةُ لا تثبت بالقياس) ، وردَّهُ الشَّنَوَانيُّ نقلاً عن ابن جماعة ـ كما في « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ٤٥) ـ بقوله : (لا نُسلِّمُ أنَّهُ قياسٌ في اللغة ؛ لجواز أنْ يكونَ ذلك مِنْ قَبيل الاستقراء ، وما ذكره محقق له ، ولو سُلِّم فلا نُسلِّمُ أنَّ القياسَ في اللغة مُمتنعٌ ، ولو سُلِّم أنَّهُ مُمتنعٌ لـٰكن لا يمتنعُ مطلقاً ، بل في المدلولات ، أمَّا في الأحكام ـ كما هنا ـ فلا يمتنعُ) .

على الأمرِ بصيغته[1] ؛ نحوُ : (اضرِبَنْ) و(اخرُجَنَّ) ، فإن دلَّتِ الكلمةُ على أمر ولم تقبلْ نونَ التوكيدِ . . فهي اسمُ فعلٍ ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله :

١٤ـ والأمرُ إنْ لم يَكُ للنُّونِ . . . .

❀ قوله : (والأمرُ . . .) إلىٰ آخره : (الأمرُ) : مبتدأ ، خبرُهُ : (هو اسمٌ) ، وجوابُ الشرط : محذوفٌ دلَّ عليه الخبرُ ، وغَلِطَ مَنْ قال : (إنَّ قولَهُ : « هو اسمٌ » جوابُ الشرط ، وحُذفت منه الفاءُ) ؛ إذ القاعدةُ : أنَّهُ متى

❀ قوله : (وغَلِطَ مَنْ قال : إنَّ قولَهُ : « هو اسمٌ » جوابُ الشرط . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ لا وجهَ لارتكاب الضرورة ـ وهي حذفُ الفاء ـ مع إمكانِ حَمْلِ الكلامِ على الجائز اختياراً ؛ وهو الوجهُ الأوَّل ؛ لأنَّ حذفَ الجوابِ جائزٌ في الاختيار إذا كان فعلُ الشرطِ ماضياً لفظاً ، أو معنىً ، كما هنا ، فكيف يُعدَلُ عنه إلى الاضطرار ؟!

وأمَّا تجويزُ صاحبِ « المغني » في قول ابنِ مُعْطٍ : [من الرجز]

اللفظُ إنْ يُفِدْ هوَ الكلامُ

أنْ يكونَ (هو الكلامُ) جواباً حُذِفتْ فاؤُهُ للضرورة ، وجملةُ الشرطِ وجوابِهِ خبرَ (اللفظ) ، وأن يكونَ خبراً والجوابُ محذوفاً . . فلأنَّ الضرورةَ لازمةٌ له علىٰ كلِّ حال[2] ؛ إذ جملةُ (هو الكلامُ) إنْ جُعِلتْ جواباً . . كان فيه

---

(١) أي : يُشترَطُ اجتماعُ كلتا العلامتَينِ في اللفظ حتىٰ يصدُقَ عليه أنَّهُ فعل أمر .

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٨١٢ـ٨١٣) ، وانظر « الدرة الألفية » (ص١٧) .

اجتمع مبتدأٌ وشرطٌ وكان المبتدأُ مُقدَّماً : فإن لم يقترنْ ما بعدَهُ بالفاء ، ولم يكن صالحاً لأنْ تُباشِرَهُ الأداةُ . . كان خبراً وجوابُ الشرطِ محذوفاً ، وإنِ اقترنَ بالفاء أو كان صالحاً لأنْ تُباشِرَهُ الأداةُ . . جُعِلَ جوابَ الشرط ، وكان الخبرُ محذوفاً .

ثمَّ إنَّ في الكلام حذفَ مضافٍ ، تقديرُهُ : (ومُفهِمُ الأمرِ) ؛ فالمُرادُ : الأمرُ اللغويُّ ؛ وهو الطلبُ ، وإنَّما احتيج إلىٰ هـٰذا ؛ ليندفعَ التنافي بين قوله : (والأمرُ) ، وقولِهِ بعدُ : (هو اسمٌ) ، ولا يَرِدُ عليه لامُ الأمر ؛ فإنَّها دالَّةٌ على الطلب وضعاً لـٰكنَّها مُفتقِرةٌ إلىٰ ما تدخلُ عليه ، والكلامُ إنَّما هو فيما

ضرورةُ حَذْفِ الفاء ، أو خبراً . . كان فيه ضرورةُ حَذْفِ الجواب ؛ إذ شرطُ حذفِهِ اختياراً : مُضِيُّ فعلِ الشرط لفظاً أو معنىً ، وبهـٰذا يندفعُ ما للصبَّان[1] .

❋ قوله : (كان خبراً وجوابُ الشرطِ محذوفاً) ؛ أي : إن كان فعلُ الشرطِ ماضياً لفظاً أو معنىً ، وإلاَّ فيجوزُ جَعْلُهُ جواباً ، والخبرُ محذوفٌ ؛ لأنَّ الضرورةَ حينئذ لازمةٌ علىٰ كلِّ حال ، كما تقدَّم عن « المغني »[2] .

❋ قوله : (جُعِلَ جوابَ الشرط ، وكان الخبرُ محذوفاً) الصحيحُ ـ كما في « المغني » ـ : أنَّ الخبرَ هو مجموعُ الشرطِ وجوابِهِ[3] ، لا محذوفٌ .

❋ قوله : (ومُفهِمُ الأمرِ . . .) إلىٰ آخره ، ولا يصحُّ أنْ يُرادَ مِنَ الأمر : الأمرُ الاصطلاحيُّ الذي هو الصِّيغةُ ؛ لأنَّهُ يُنافي قولَهُ : (إن لم يكُ للنون مَحَل فيه) ؛ لأنَّهُ متىٰ كان اصطلاحيّاً قَبِلَ النونَ .

(١) حاشية الصبان (١/ ٩٣) .

(٢) انظر (١/ ٢٠٧) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٨١٣) .

. . . . مَحَـلْ   فيهِ هُوَ ٱسمٌ نحوُ (صَهْ) . . . .

دلَّ علىٰ ذلك استقلالاً .

❀ قوله : (مَحَلْ) ؛ أي : حُلُولٌ ؛ فهو مصدرٌ ، أو مكانُ حُلُولٍ ؛ فهو اسمُ مكانٍ ؛ فـ (فيه) على الأوَّل : مُتعلِّقٌ به ، وعلى الثاني : بمحذوف ؛ أي : أعني : فيه ؛ لأنَّ أسماءَ المكان لا تعمل .

❀ قوله : (نحوُ) بالرفع : خبرُ محذوفٍ تقديرُه : (وذلك نحوُ) ، وبالنصب : مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ؛ أي : أعني ، أو : انحُ .

❀ قوله : (صَهْ) بسكون الهاء ، وكان الأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بنحو (نَزَالِ) و(دَرَاكِ) ؛ لأنَّ اسميةَ ما ذكره معلومةٌ مما تقدَّمَ ؛ لأنَّهما يقبلانِ التنوينَ .

❀ قوله : (أو مكانُ حُلُولٍ) لعلَّ المُرادَ بمكان الحُلُول : الحرفُ الأخير الذي يصحُّ أنْ تتصلَ به النونُ ، أو المكانُ التخييليُّ .

❀ قوله : (وعلى الثاني : بمحذوف) لا حاجةَ لتعلُّقه بمحذوفٍ ؛ لأنَّ الظرفَ ممَّا يَكْفيه رائحةُ الفعل ، فيجوزُ تعلُّقُهُ باسم المكان .

❀ قوله : (مفعولٌ لفعلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مفعولٌ به ، أو مطلقٌ ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ، وقد يُقالُ : هو مفعولٌ به علىٰ كلِّ حالٍ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (مثل) ، لا بمعنى الحَدَث على الثاني حتىٰ يكونَ مفعولاً مطلقاً .

❀ قوله : (وكان الأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بنحو « نَزَالِ » . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ المقصودَ : بيانُ اسمِ الفعل ، وليس كذلك ، بل المقصودُ : بيانُ نَفْيِ

. . . . و(حَيَّهَلْ)

فـ (صَهْ) و(حيَّهَل) : اسمانِ وإن دلَّا على الأمر ؛ لعدم قَبُولِهما نونَ التوكيد ؛ فلا تقولُ : (صَهَنَّ) ، ولا (حَيَّهَلَنَّ) ، . . . .

❁ قوله : (و« حَيَّهَلْ ») معناه : أَقْبِلْ ، ويتعدَّىٰ بـ (علىٰ) ، أو : قَدِّمْ ، يتعدَّىٰ بنفسه ، أو : عَجِّلْ ، ويتعدَّىٰ بالباء ؛ ومنه : (إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَل بعُمَرَ)[1] .

واللامُ في (حَيَّهَلْ) يحتملُ : أنْ تكونَ ساكنةً في كلام الناظم ، وأنْ تكونَ مفتوحةً مُنوَّنةً ، وبلا تنوينٍ ، كما أفاده الغَزِّيُّ ، والاحتمالُ الثاني بعيدٌ ؛ لِمَا فيه مِنَ الوقف على المنصوب المُنوَّنِ بصورة المرفوع والمجرور .

فعليَّةِ الأمر عمَّا انتفىٰ فيه جزءُ علامةِ فعل الأمر ؛ وهو قَبُولُ النون ، والتمثيلُ لِمَا انتفتْ فعليَّتُهُ بواضحِ الاسميَّةِ . . أَوْلىٰ مِنَ التمثيل بما هو خَفِيُّها .

❁ قوله : (يحتملُ : أنْ تكونَ ساكنةً في كلام الناظم) ؛ أي : ساكنةَ الأصل ، وكذا قولُهُ : (وأنْ تكونَ مفتوحةً . . .) إلىٰ آخره ، وإلا فهي ساكنةٌ الآنَ في كلام الناظم علىٰ كلِّ حال .

❁ قوله : (لِمَا فيه مِنَ الوقف على المنصوب المُنوَّنِ) الأَوْلى : المفتوح المُنوَّن ؛ إذ هي مبنيَّةٌ معَ التنوين .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٢٦٣٨) ، وأحمد في « فضائل الصحابة » (٣٤٠) ، والحاكم في « المستدرك » (٣/ ٩٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٩/ ١٨٠) من كلام سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

واعلَمْ : أنَّهُ كما ينتفي كونُ الكلمةِ الدالَّةِ على الطَّلَب فعلَ أمرٍ عندَ انتفاءِ قَبولِ النون . . ينتفي كونُ الكلمةِ الدالَّةِ علىٰ معنى المضارع فعلاً مضارعاً عندَ انتفاءِ قَبولِ (لم) ؛ كـ (أَوَّه) بمعنىٰ : أتوجَّعُ ، و(أُفٍّ) بمعنىٰ : أتضجَّرُ ، وينتفي كونُ الكلمةِ الدالَّةِ علىٰ معنى الماضي فعلاً ماضياً عندَ انتفاءِ قَبول التاءِ لغير عارضٍ ؛ كـ (هيهاتَ) بمعنىٰ : بَعُدَ ، و(شتَّانَ) بمعنى : افترقَ ؛ فهٰذه أيضاً أسماءُ أفعالٍ ، قال ابنُ غازٍ : ولو شاء التصريحَ بالثلاثة لقال :

وما يَكُنْ منها لِذي غيرِ مَحَلْ فأسمٌ كـ (هيهاتَ) و(وَيْ) و(حَيَّهَلْ)[1]

فإنِ انتفىٰ قَبُولُ الفعلِ التاءَ لعارض ؛ كما في (أفعل) في التعجُّب ، و(ما عدا) و(ما خلا) و(حاشا) في الاستثناء ، و(حبَّذا) في المدح . . فإنَّها

❀ قوله : (منها) ؛ أي : مِنَ الكلمات الدالَّةِ علىٰ معاني الأفعالِ الثلاثة ، وقولُهُ : (لِذِي) ؛ أي : لهٰذه العلاماتِ المذكورةِ للفعل .

ولا يخفىٰ أنَّ مَرجِعَ ضمير (منها) الذي بيَّنَّاه لا يكادُ يُفهَمُ مِنْ كلام المُصنِّف لو أتىٰ بهٰذا البيت ، ولا يفهمُ ما يَصلُحُ له إلا عالمٌ بحُكْمِ أسماءِ الأفعال ؛ مِنْ أنَّها دالَّةٌ علىٰ معاني الأفعال ؛ فقد أَحْسَنَ المُصنِّفُ حيثُ لم يُصرِّحْ بالثلاثة علىٰ هٰذا الوجه ، وكان الأحسنُ أنْ يقولَ :

وما نأىٰ عنها على الأفعالِ دَلْ فأسمٌ كـ (هيهاتَ) و(وَيْ) و(حَيَّهَلْ)

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ١٨٧) .

وإنْ كانتْ (صَهْ) بمعنى : (اسكُتْ) ، و(حيَّهلْ) بمعنىٰ : (أَقْبِلْ) ؛ **فالفارقُ بينهما** : قَبُولُ نونِ التوكيدِ وعدمُهُ ؛ نحوُ : (اسْكُتَنَّ) و(أَقْبِلَنَّ) ، ولا يجوزُ ذلك في (صه) و(حَيَّهل) .

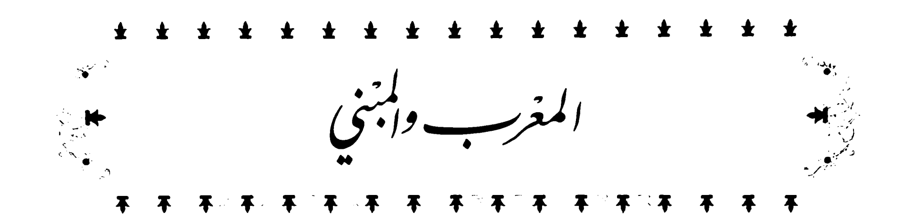
أفعالٌ ماضيةٌ مع أنَّها لا تقبلُ التاءَ ، لـٰكن عدمُ قَبُولِ التاءِ عارضٌ نَشَأَ مِنِ استعمالها في التعجُّب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماءِ الأفعال ؛ فإنَّها غيرُ قابلةٍ التاءَ لذاتها .

* **قوله : (وإنْ كانتْ « صَهْ » بمعنى : « اسكُتْ »** . . .) إلىٰ آخره . . جَرْيٌ على الصحيح ؛ مِنْ أنَّ مدلولَ اسمِ الفعلِ هو الفعلُ ، كما سيأتي بيانُهُ[1] ، واللهُ تعالىٰ أعلم .

. . . .

* * *

(١) انظر (٤/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥) .



(المُعرَبُ والمَبْنيُّ)

❁ قوله : (المُعرَبُ والمَبْنيُّ) قال بعضُهُم : (أي : مِنَ الاسم) ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ تكلَّم في هـٰذا الباب أيضاً على المعرب والمبنيِّ مِنَ الأفعال ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ذِكْرَهُما هنا استطراديٌّ .

[المعربُ والمَبْنيُّ]

❁ قوله : (مِنَ الأفعال) ؛ أي : بقوله : (وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا وأَعْربُوا مضارعاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وعلى المبنيِّ مِنَ الحروف بقوله : (وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبِنَا) ؛ فالمُرادُ : المعربُ مِنَ الكلمة ، والمبنيُّ منها .

❁ قوله : (استطراديٌّ) ؛ أي : ومحلُّ ذلك : بابُ إعرابِ الفعل الآتي ، وعلامةُ كونِهِ استطرادياً : أنَّهُ بيَّن وجهَ الإعرابِ في الاسم وسببَهُ ، والبناءِ فيه كذلك ، بخلاف الفعل ؛ فإنَّهُ ذَكَرَ المعربَ منه والمبنيَّ مِنْ غير تعرُّضٍ لسبب الإعرابِ فيه والبناء ، وهـٰذا ظاهرٌ في أنَّ ذِكْرَهُما في هـٰذا الباب ليس للذَّات .

وقد يُقالُ : إنَّ بابَ إعرابِ الفعل الآتيَ إنَّما هو لبيان أنَّ رفعَ المضارعِ بكذا ونصبَهُ بكذا وجزمَهُ بكذا ، ودعوىٰ أنَّ المُصنِّفَ أهملَ الكلامَ في المعرب

والمعربُ والمبنيُّ : مُشتقَّانِ مِنَ الإعراب والبناء .

وللإعراب مَعانٍ في اللغة ؛ منها : الإبانةُ ، والتحسينُ ، والإزالةُ ، وأمَّا اصطلاحاً : ففيه مذهبانِ :

والمبني مِنَ الفعل في موضعه لذِكْرِهِ هنا استطراداً . . تحتاجُ إلىٰ بيانِ أنَّ موضعَ ذلك هو ما يأتي ، دونَ هـٰذا الموضع .

❁ قوله : (والمعربُ والمبنيُّ : مُشتقَّانِ . . .) إلىٰ آخره : المعربُ الذي هو مِنْ أوصاف الاسمِ يجوزُ أنْ يكونَ مُشتقّاً مِنَ الإعراب بمعنى الإبانةِ أو الإزالة ، والمعربُ حينئذٍ اسمُ مكانٍ ؛ لأنَّهُ لصلاحيَته للإعراب صار محلّاً لإبانة المعاني المُعتورةِ عليه مِنَ الفاعليَّة والمفعوليَّةِ والإضافة ، وإزالةِ التباسِ بعضِها مع بعض ، أو بمعنى التحسين ؛ لأنَّهُ وَقَعَ عليه التحسينُ بإزالة الالتباسِ ؛ فهو علىٰ هـٰذا اسمُ مفعولٍ ، أو لأنَّهُ لصلاحيَته لذلك صار محلّاً له ؛ فهو اسمُ مكانٍ .

ولا يصحُّ اشتقاقُهُ مِنَ الإعراب بالمعنى الاصطلاحيِّ بمعنىٰ (ما جيء به . . .) إلىٰ آخره ، كما هو واضحٌ ، ولا بمعنىٰ (تغييرِ أواخرِ الكَلِم . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المُغيَّرَ ـ بصيغة اسم المفعول ـ حقيقةً هو الآخِرُ لا الاسمُ ؛ إنْ أُبقي التغييرُ علىٰ ظاهره ، ففي جعله صفةً للاسم علىٰ هـٰذا تسامحٌ ، فإنْ أُوِّل بـ (التغيُّر) وَرَدَ عليه : أنَّ التغيُّرَ وإن كان معنىً مصدرياً إلا أنَّ تغيُّرَ الآخِرِ ليس معنىً [اصطلاحيّاً] حتىٰ يكونَ الإعرابُ مصدراً[1] ، فلا يجوزُ الاشتقاقُ منه أصلاً إلا باعتبار النسبةِ إليه باعتبار تحقُّقِهِ فيه ؛ كما في قولهم : (ليلٌ مُقمِرٌ) ؛

---

(١) في (ط) : (حديثاً) بدل (اصطلاحيّاً) .

. . . .

أحدُهُما : أنَّهُ لَفْظِيٌّ ، واختاره الناظمُ ، **وعرَّفه في « التسهيل » : بأنَّهُ ما جِيءَ به لبيان مُقتضى العامل ؛ مِنْ حركةٍ ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف**[1] .

والثاني : أنَّهُ مَعْنويٌّ[2] ، واختاره كثيرونَ[3] ، **وعرَّفوه : بأنَّهُ تغييرُ أواخرِ الكَلِمِ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً** .

أي : ذو قمرٍ باعتبار تحقُّقِهِ فيه ، وحينئذٍ : يكونُ القياسُ كسرَ الراء لا فتحَها .

ولا يخفىٰ أنَّ التغيُّرَ صفةٌ للآخِرِ ، لا للاسم المُعرَب ، فبعدَ تقييدِ التغيُّر بالآخِرِ لا يصيرُ صفةً للاسم ، كما حقَّقه السيِّدُ الشريفُ في تعريف الدَّلالة .

نعم ؛ إنَّهُ يستلزمُ وصفاً اعتباريّاً للاسم ؛ وهو كونُهُ بحيثُ يتغيَّرُ آخرُهُ ، إلا أنَّهُ ليس معنى الإعرابِ الاصطلاحيِّ ، ففي جَعْله صفةً للاسم علىٰ هـٰذا تسامحٌ .

والمبنيُّ الذي هو مِنْ أوصاف الاسمِ أيضاً . . **لا يجوزُ اشتقاقُهُ مِنَ البناء بالمعنى اللغويِّ** الذي هو (وضعُ شيءٍ . . .) إلىٰ آخره ، **ولا مِنَ البناء بالمعنى الاصطلاحيِّ** بمعنىٰ (ما جيء به . . .) إلىٰ آخره ، كما هو واضحٌ ، ولا بمعنىٰ (لزومِ آخِرِ الكلمة . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ لازمٌ لا يُشتقُّ منه اسمُ المفعول .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٧) ، **ويُعرَّف أيضاً** : بأنَّهُ أَثَرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٣) .

(٢) وتكون الحركاتُ دلائلَ عليه .

(٣) ومنهم ابن يعيش في « شرح المفصل » (١/ ١٩٧) ، والجزولي في « مقدمته » (ص٧) ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، كما في « شرح الأشموني » (١/ ١٩) .

والبناءُ في اللغة : وَضْعُ شيءٍ علىٰ شيء علىٰ صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ ، وفي الاصطلاح : عرَّفه في « التسهيل » : بأنَّهُ ما جِيءَ به لا لبيان مُقتضى العامل ؛ مِنْ شَبَهِ الإعراب[1] ، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلُّصاً مِنْ سكونَينِ[2] ؛ فعلىٰ هٰذا : هو لفظيٌّ .

وقيل : هو معنويٌّ ، وعليه : فيُعرَّفُ : بأنَّهُ لُزُومُ آخِرِ الكلمةِ حركةً أو سكوناً لغير عاملٍ أو اعتلالٍ .

وإنَّما قدَّم المُصنِّفُ المعربَ على الإعراب الآتي في قوله : (والرفْعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا) ؛ ضرورةَ تقدُّمِ المحلِّ على الحالِّ ؛ إذ الإعرابُ

نعم ؛ في « موادِّ الجامي » : أنَّ (المبنيَّ) مُشتقٌّ مِنَ (البناء) بالمعنى المصدريِّ المقصودِ منه قرارُ المبنيِّ وعدمُ تغيُّره ، بعدَ نقله مِنْ معناه الحقيقيِّ إلىٰ صوغ الكلمةِ في قالب هيئةٍ لا يتغيَّرُ ؛ لمناسبة اشتمالِهِ علىٰ ما هو الغرضُ مِنَ المعنى الحقيقيِّ ؛ أعني : القرارَ وعدمَ التغيُّر ؛ وذلك لأنَّهُ شُبِّهَ صوغُهُ في قالب هيئةٍ لا يتغيَّرُ بالبناء .

❁ قوله : (حركةً أو سكوناً) ؛ أي : أو حرفاً ، أو حَذْفاً .

❁ قوله : (وإنَّما قدَّم المُصنِّفُ المعربَ على الإعراب. . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ لم يتكلَّمْ على البناء ، وهو كذلك ، وقولُهُ فيما يأتي : (والأصلُ

---

(١) قوله : (مِنْ شَبَه) يجوزُ أن يُقرَأَ أيضاً : (مِنْ شِبْه) بكسر فسكون ، كما أفاده الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٩٩) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٠) .

١٥ـ والِاَسْـمُ منـهُ مُعـرَبٌ ومَبْنِـي   لشَبَـهٍ مِـنَ الحُـرُوفِ مُـدْنِـي

يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ الاسمَ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ :

عَرَضٌ لا بدَّ له مِنْ محلٍّ يقومُ به ؛ وهو المعرب ، وأيضاً : فلا يُهتدىٰ إلىٰ معرفة الحُكْم بقَبول الأَثَرِ إلا بعدَ معرفة القابل ، كما أفاده بعضُ المُحقِّقينَ[1] .

❀ قوله : (والِاَسْمُ منهُ مُعرَبٌ) ؛ أي : بعضُهُ معربٌ على الأصل ، ومنه ـ أي : وبعضُه الآخَرُ ـ مبنيٌّ علىٰ خلاف الأصل ، أفاده الأُشْمُونيُّ[2] .

وهـٰذا الحَصْرُ مأخوذٌ مِنْ قرينةٍ خارجيَّةٍ ، وإلا فالعبارةُ لا تُفِيدُ ذلكَ ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ لا واسطةَ بينَهُما على الصحيح ، وأنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ ـ . . . .

في المبنيِّ أنْ يُسكَّنا ، ومنه ذو فتح . . .) إلىٰ آخره[3] . . تَكَلُّمٌ على المبنيِّ ، لا على البناء وإنْ لَزِمَ .

❀ قوله : (مِنْ قرينةٍ خارجيَّةٍ) ؛ وهي قولُهُ : (ومُعرَبُ الأسماءِ . . .) إلىٰ آخره ، بعدَ جَعْلِهِ البناءَ لشبه الحرف .

❀ قوله : (وأنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ) ؛ أي : كـ (زيدْ ، بكرْ)[4] ، واسمَيْ (جئتَنا) ، وكـ (أنت) ، و(هو) .

---

(١) عزاه الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٩٦) إلى ابن قاسم العبادي .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٠) .

(٣) انظر (١/ ٣٦٠ـ٣٦٨) .

(٤) في النسخ : (زيد وبكر) ، والمثبت من « شرح الرضي » (١/ ٥٣) ، ومثل ذلك في الموضعين الآتيين .

كفواتح السور[1] ـ لا تخرجُ عنهما ، خلافاً لابن عُصْفُورٍ ؛ فإنَّهُ اختار أنَّها قسمٌ ثالثٌ ؛ لا معربٌ ولا مبنيٌّ[2] ، . . . .

وقولُهُ : (لا تخرجُ عنهما) ؛ إذ بعضُها معربٌ ـ وهو ما سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحرف ؛ كـ(زيد) ـ وبعضُها مبنيٌّ ؛ وهو ما أَشْبَهَ الحرفَ شَبَهاً مُدنِياً ؛ كاسمَيْ (جئتَنا) ، و(أنتَ) ، و(هو) ، علىٰ ما يأتي .

وقولُهُ : (فإنَّهُ اختار أنَّها قسمٌ ثالثٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اختار أنَّ الأسماءَ قبلَ التركيب . . . إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ المُرادَ بها في كلام ابنِ عُصْفُورٍ وكلامِ الناظمِ وغيرِهِ . . المذكورُ بعَدٍّ[3] ؛ نحوُ : (زيدْ ، بكرْ) ؛ لا نحوُ اسمَيْ (جئتَنا) و(أنت) و(هو) .

وحينئذٍ : فتحصَّل : أنَّ في نحوِ (زيدْ ، بكرْ) ، لا نحوِ اسمَيْ (جئتَنا) و(أنت) و(هو) . . ثلاثةَ مذاهبَ :

---

(١) أي : إذا اعتبرناها من المتشابه ، أمَّا إنْ جُعلت أسماءً للسور أو للقرآن مثلاً . . فليستْ مِنْ هـٰذا القَبيل ، بل هي مبتدأٌ ، أو خبر ، أو مفعولة لمحذوف ، أو مجرورة بحرفِ قسمٍ مُقدَّر .

(٢) أورده المرادي في « توضيح المقاصد » (١/٢٩٧) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/٤٢) : (وقولُ ابن عصفور : « إنَّ الأسماءَ قبل التركيب لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ » . . ليس قولاً بالواسطة ؛ لإمكان حَمْلِهِ علىٰ أنَّ المُرادَ : غيرُ معربة بالفعل ، فيوافق قولَ الزمخشري في الأعداد المسرودة : « إنَّها معربةٌ حكماً » ؛ أي : قابلةٌ له إذا رُكِّبت ؛ لسلامتها من شبه الحرف ، وتأثُّرها بالعوامل إذا دخلت عليها) .

(٣) أي : الذي يُذكَرُ معدوداً ، وفي (ي) : (المركوز) بدل (المذكور) .

ومذهبُ الناظمِ وغيرِهِ : أنَّها مبنيَّةٌ ؛ لشَبَهِها بالحروف المهملة في أنَّها ليست عاملةً ولا معمولةً[1] .

قلتُ : قال بعضُ مشايخِنا : (هٰذا الخلافُ لفظيٌّ ؛ فإنَّ مَنْ يقولُ : « إنَّها معربةٌ » معناه : أنَّها قابلةٌ للإعراب ، كما أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء كذلك) ، تأمَّلْ .

وأصلُ (مَبْنِيٍّ) : (مَبْنُوْيٌ) ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغمت ، وقُلبتِ الضمةُ كسرةً[2] .

الأوَّلُ : الإعرابُ ؛ بمعنى السلامة مِنْ شَبَهِ الحرف ، وهٰذا هو المأخوذُ أوَّلاً مِنْ كلام المُحشِّي .

الثاني : مذهبُ ابنِ عُصْفُور .

الثالثُ : مذهبُ الناظمِ وغيرِهِ .

❁ قوله : (ومذهبُ الناظمِ وغيرِهِ) المُرادُ : غيرٌ مخصوصٌ .

❁ قوله : (هٰذا الخلافُ لفظيٌّ) ؛ أي : الخلافُ بينَ الأقوالِ الثلاثة ، وقولُهُ : (قابلةٌ للإعراب) ؛ أي : فلا يُنافي أنَّها ليستْ معربةً بالفعل ؛ أي : ليس موجوداً فيها أَثَرُ العامل ، وقولُهُ : (كما أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء كذلك) ؛ أي : مُرادُهُ : أنَّها قابلةٌ للبناء ؛ فلا يُنافي أنَّها ليستْ مبنيَّةً بالفعل ؛ فحينئذٍ : ترجعُ الأقوالُ إلى القول بالواسطة ، هٰذا ما يُفهَمُ مِنْ « حواشي المُؤلِّف على

---

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٢١٦) .

(٢) فوزنُ (مَبْنِيٍّ) : (مَفْعُولٌ) .

. . . .

. . . .

القطر » نقلاً عن بعضِ مشايخه[١] .

لٰكن يَرِدُ علىٰ هٰذا الجمع : أنَّ القائلَ بأنَّها مبنيَّةٌ يقولُ : إنَّها مبنيَّةٌ بالفعل ؛ بدليلِ تعليلِ البناء بمُشابهةِ الحروفِ المُهمَلة في أنَّها ليستْ عاملةً ولا معمولة .

ويحتملُ : **أنَّ مُرادَهُ بالخلاف** : الخلافُ بين القولِ بأنَّها معربةٌ والقولِ بأنَّها مبنيَّةٌ ، وقولُهُ : (كما أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء كذلك) ؛ أي : أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء يقولُ بقَبُول الإعراب ؛ **فالخلافُ لفظيٌّ بينهما** ؛ لاتِّفاقهما علىٰ أنَّها مبنيَّةٌ بالفعل وقابلةٌ للإعراب ، **إلا أنَّ الأوَّلَ** راعىٰ ما بالقابليَّة فسمَّاها معربةً ، **والثانيَ** راعىٰ ما بالفعل فسمَّاها مبنيَّةً .

وفيه : أنَّ مَنْ يقول بأنَّها معربةٌ يقولُ بأنَّها سالمةٌ مِنْ شَبَه الحرفِ وقابلةٌ للإعراب ؛ بمعنىٰ أَثَرِ العامل ، وحينئذٍ : فلا يجتمعُ مع القول بالبناء ، والخلافُ اللفظيُّ إنَّما هو بينَ مَنْ يقولُ : إنَّها لا معربةٌ ولا مبنيَّة ، وبينَ مَنْ يقولُ : إنَّها معربةٌ ، هٰذا وقد كَتَبَ السيِّدُ الحَفْنيُّ علىٰ قولِ الأُشْمُونيِّ : (وبعضُهُم : إلىٰ أنَّها معربةٌ حُكْماً) : (أي : قابلةٌ للإعراب ؛ فالخلافُ بينَهُ وبين ما قبلَهُ لفظيٌّ) ؛ يعني بـ (ما قبلَهُ) : قولَ بعضِهِم : إنَّها موقوفةٌ ؛ أي : لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ ؛ قال : (فإنَّ الأوَّلَ ـ أي : مَنْ يقولُ بالوقف ـ لا ينفي قَبُولَها للإعراب ، والثانيَ لا ينفي كونَها غيرَ معربةٍ ولا مبنيَّةٍ بالفعل ؛ فالخلافُ

---

(١) حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر (ص٩) .

أحدُهُما : المعربُ ؛ وهو ما سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحرف .

والثاني : المبنيُّ ؛ وهو ما أَشْبَهَ الحرفَ ، وهو المَعْنِيُّ بقوله : (لشَبَهٍ مِنَ الحروفِ مُدْني) ؛ أي : لشَبَهٍ مُقرِّبٍ مِنَ الحروف ؛ فعِلَّةُ البناءِ مُنحصِرةٌ

❀ قوله : (أي : لشَبَهٍ مُقرِّبٍ مِنَ الحروف) ؛ لقوَّتِهِ ، والاحترازُ بذلك

بينهما إنَّما هو في التسمية وعدمِها) انتهىٰ[1] .

أي : إنَّ الأوَّلَ لم يُسمِّها مُعربةً ؛ لكونه أراد الإعرابَ بالفعل ، والثانيَ سمَّاها معربةً ؛ لكونه أراد الإعرابَ حُكْماً ؛ فلا خلافَ في الحقيقة ، قال الصبَّانُ : (وكلامُهُ هـٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ القولَينِ مُتَّفِقانِ علىٰ أنَّها معربةٌ بالمعنى المُصطلَحِ عليه في المعرب ؛ وهو ما سَلِمَ مِنْ شَبَه الحرف ، فرجعَ الخلافُ إلىٰ قولَينِ فقط : كونُها مبنيَّةً ؛ لشَبَهِها بالحرف ، وكونُها معربةً ؛ لسلامتها مِنْ شَبَهه) انتهىٰ[2] .

وهـٰذا ـ أعني : قولَهُ : (فرجعَ الخلافُ . . .) إلىٰ آخره ـ إنَّما يتفرَّعُ لو كان المُعرَبُ اصطلاحاً لا خلافَ فيه ، فمِنَ الجائزِ أنْ يرجعَ الخلافُ بينَ الأقوالِ الثلاثة . . إلىٰ كونها مبنيَّةً لشَبَهها بالحرف ؛ اعتباراً بالشَّبَه الإهماليِّ ، وكونِها معربةً لسلامتها مِنْ شَبَهِهِ ؛ لعدم الاعتبارِ بالشَّبَه الإهماليِّ ، وعدمِ اعتبارِ طَلَبِ العامل في معنى المعرب اصطلاحاً ، وكونِها واسطةً لاعتبارِ طَلَبِ العامل في معنى المعربِ اصطلاحاً ، وعدمِ اعتبارِ الشَّبَه المذكور .

وأنْ يرجعَ الخلافُ بينها إلىٰ كونها مبنيَّة وكونِها واسطةً ؛ بأنْ يكونَ

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق٣٨ ـ ٣٩) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ١١٠) .

عندَ المُصنِّف رحمه الله تعالىٰ في شَبَهِ الحرف[1] .

ثمَّ نوَّع المُصنِّفُ وجوهَ الشَّبَهِ في البيتَينِ اللذَينِ بعدَ هٰذا البيت ، وهٰذا قريبٌ مِنْ مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ ؛ حيثُ جَعَلَ البناءَ مُنحصِراً في شَبَهِ الحرف

منَ الشَّبَه الضعيفِ ؛ وهو الذي عارضه شيءٌ مِنْ خواصِّ الاسم ؛ كـ (أيّ) ؛ فإنَّها مِنَ الموصولات ، وأُعرِبتْ في بعض أحوالها ؛ للزومها الإضافةَ .

❀ قوله : (أبي عليٍّ الفارسيِّ) هو الحسن بنُ أحمدَ ، مات سنةَ سبعٍ وسبعينَ وثلاثِ مئة ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « المُزهِر »[2] .

أصحابُ القولَينِ الآخَرَينِ جميعاً ممَّنْ يَعتبِرُ في معنى المعرب اصطلاحاً طلبَ العامل .

❀ قوله : (فإنَّها مِنَ الموصولات) ؛ أي : فهي مشابهةٌ للحرف ،

---

(١) أي : كما يفيده قوله : (لشبه . . .) إلىٰ آخره ، مع قوله : (ومعربُ الأسماء . . .) إلىٰ آخره ، كما قرَّره الشارح ، وهٰذا هو المُختار ، وعليه ابن جني والزجَّاجي وغيرهم ، خلافاً لمن يجعلُ بناءَ اسم الفعل لشَبَهِ الفعل ، ونحوِ (حَذَامِ) لشَبَهِ شِبْهِ الفعل ؛ وهو (نَزَالِ) ، والمنادىٰ لوقوعه موقعَ الضمير ، واسمِ (لا) للتركيب ؛ إذ كلُّ هٰذه ترجعُ لشبه الحرف مباشرةً ؛ كاسم الفعل الآتي في « المتن » ، وكاسم (لا) ؛ فإنَّهُ بُني لتضمُّنه معنىٰ (مِنِ) الاستغراقيَّة ، لا للتركيب ، أو بواسطة ؛ كـ (حَذَامِ) ؛ فإنَّهُ أَشْبه مشبه الحرف ـ وهو (نَزَالِ) ـ وزناً وعدلاً وتعريفاً ، وقيل : لتضمُّنه معنىٰ هاء التأنيث ؛ فهو من الشبه المعنويِّ بلا واسطة ، وكالمنادىٰ ؛ فإنَّهُ أَشْبه ضميرَ (أدعوك) إفراداً وتعريفاً وخطاباً ، وهو مشبه لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب في نحو (ذلك) ، وجعل ابنُ الناظم بناءَ المنادىٰ لتضمُّنه معنىٰ كاف الخطاب ؛ فهو مِنَ الأوَّل . « خضري » (١/ ٤٢) .

(٢) المزهر في علوم اللغة (٢/ ٤٦٦) .

أو ما تَضَمَّنَ معناه ، . . . .

❁ **قوله : (أو ما تَضَمَّنَ معناه)** ؛ وذلك بأنْ يُؤدَّىٰ بالاسم معنىً حقُّهُ أنْ يُؤدَّىٰ بالحرف ، وهـٰذا يُقالُ له : شَبَهٌ معنويٌّ ؛ فهو داخلٌ في قوله : (في شَبَه الحرف) ، فإمَّا أنْ يُخَصَّ بغيرِ ما تضمَّن المعنىٰ[1] ، أو يُجعَلَ مِنْ باب عطف الخاصِّ على العامِّ ، أفاده بعضُ الأعلام .

قلت : الأظهرُ : حَمْلُ (شَبَه الحرف) في كلامه على الشَّبَه الوَضْعيِّ ،

وقولُهُ : (وأُعرِبتْ في بعض أحوالها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فقد عارضَ شبهَها للحرف لزومُها الإضافةَ التي هي مِنْ خواصِّ الاسم ، إلا أنَّهُ عند إضافتها لفظاً ، وكونِ صدر صِلَتِها ضميراً محذوفاً . . نزل ما أُضيفت إليه منزلةَ صدر الصِّلَةِ ، فكانتْ كأنَّها غيرُ مضافة ، فمَنْ نَظَرَ إلىٰ ذلك بنىٰ ، ومَنْ نَظَرَ إلى الحقيقة أعربَ .

❁ **قوله رحمه الله : (أو ما تَضَمَّنَ معناه)** ما : مصدريَّةٌ ، والضميرُ في (تضمَّن) : راجعٌ للاسم الذي هو فاعلُ المصدر في قوله : (في شَبَهِ الحرف) ، والضميرُ في (معناه) : راجعٌ لـ (الحرف) ؛ أي : منحصراً في مشابهةِ الاسمِ الحرفَ ، أو في تضمُّنِهِ معناه .

❁ **قوله : (فإمَّا أنْ يُخَصَّ بغيرِ ما تضمَّن المعنىٰ)** ؛ وذلك الغيرُ : هو الشَّبَهُ في الوضع ، والشَّبَهُ في الافتقار ، والشَّبَهُ في النِّيابة عن الفعل وعدمِ التأثُّرِ .

❁ **قوله : (قلتُ : الأظهرُ . . .)** إلىٰ آخره : فيه علىٰ هـٰذا : أنَّهُ يلزمُ عليه

---

(١) نائب فاعل (يُخَصُّ) : يعود إلىٰ (شبه الحرف) ؛ فيكونُ من عطف المغاير ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣) .

وقد نصَّ سيبويهِ رحمه الله علىٰ أنَّ عِلَّةَ البناءِ كلَّها ترجعُ إلىٰ شَبَهِ الحرف ،

وقولِهِ : (أو ما تضمَّن معناه) على الشَّبَه المعنويِّ ، و(أو) بمعنى الواو ؛ فقُرْبُ المذهبَينِ إنَّما هو باعتبار ظاهر اللفظ ؛ حيثُ كان مذهبُ الناظم : عِلَّةُ البناء هي شَبَهُ الحرف ، ومذهبُ الفارسيِّ : شَبَهُ الحرف أو ما تضمَّن . . . إلىٰ آخره ، وأمَّا بحسَب المعنىٰ فليس إلا مذهبٌ واحدٌ .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّهُ لا يَرِدُ على الحصر : الإضافةُ إلىٰ مبنيٍّ[1] ؛ لأنَّها مُجوِّزةٌ للبناء لا مُوجِبةٌ ، والكلامُ في المُوجِبِ ، فتدبَّرْ .

* قوله : (وقد نصَّ سيبويهِ) هو لقبُ إمامِ النَّحْو ، واسمُهُ : عمرٌو ، ومعناه بالفارسيَّة : رائحةُ التُّفَّاح ، قيل : إنَّ أمَّهُ كانت تُرَقِّصُهُ بذلك في صِغَره ، وقيل : كان مَنْ يَلْقاه لا يزالُ يَشَمُّ منه رائحةَ التُّفَّاح[2] ، وقيل : لُقِّب بذلك للطافته ؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِنْ لطيف الفواكه ، والإضافةُ في لغة العَجَم مقلوبةٌ ؛ لأنَّ (السِّيبَ) هو التُّفَّاح ، و(ويه) رائحتُهُ ، والتقدير : (رائحة التُّفَّاح) .

القُصُورُ في كلام الفارسيِّ ؛ علىٰ أنَّ قولَهُ[3] : (وأمَّا بحسَبِ المعنىٰ فليس إلا مذهبٌ واحدٌ) . . لا يصحُّ ، كيف وهو نصفُ مذهب ؟! فالمَصِيرُ إلى الأوَّل الذي في كلام بعضِ الأعلام .

---

(١) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، وسيأتي في (٣/ ٦٣٣ـ ٦٣٦) .

(٢) عبارة « المزهر » (٢/ ٤٢٧) : (. . . رائحة الطيب ، فسُمِّي بذلك) ، وزاد قولاً آخر ؛ وهو أنَّهُ كان يعتاد شمَّ التفاح .

(٣) أي : قولَ المُحشِّي .

وممَّن ذَكَرَهُ ابنُ أبي الربيع[1] .

١٦ـ كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ . . . .

مات بـ (شِيرازَ) ـ وقيل : بـ (البيضاء) ـ سنةَ ثمانينَ ومئةٍ وعمرُهُ اثنتانِ وثلاثونَ سنةً ، وقيل : نَيَّفَ على الأربعينَ ، وقيل : مات بـ (البَصْرة) سنةَ إحدىٰ وستِّينَ ، وقيل : سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ، وقيل : بـ (ساوةَ) سنةَ أربعٍ وتسعينَ .

وجملةُ مَنْ لُقِّبَ بهـٰذا اللقب أربعةٌ ، كما أفاده في « المُزهِر »[2] .

❁ قوله : (كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ) ؛ أي : المنسوبِ إلى الوَضْع ، وقدَّمه على المعنويِّ ؛ تقديماً للأوضح ـ وهو الحِسِّيُّ ـ ليترقَّىٰ منه إلى المعنويِّ ، أو اهتماماً به ؛ لكونه في مَظِنَّةِ المَنْع[3] .

❁ قوله : (سنةَ إحدىٰ وستِّين) ؛ أي : بعدَ المئة ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

❁ قوله : (لكونه في مَظِنَّةِ المَنْع) ؛ ولذلك قال أبو حيَّانَ : (لم أَقِفْ علىٰ

---

(١) انظر « التعليقة علىٰ كتاب سيبويه » (١/ ٣٥٤ ، ٣/ ٣٤١) ، و« البسيط » (١/ ١٧٣) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٩٤ـ ٩٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٢٩٨) .

(٢) المزهر (٢/ ٤٢٧ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢) .

(٣) قوله : (مَظِنَّة) هو بكسر الظاء ، وكان القياسُ يقتضي الفتحَ ؛ لأنَّ مضارعه مضموم العين ، ومَظِنَّةُ الشيء : موضعه الذي يُظَنُّ كونُهُ فيه . انظر « شرح الجارَبَرْدي على الشافية » (١/ ٣١٧) .

❁ قوله : (في أسمَيْ « جِئْتَنا ») ؛ أي : كالشَّبَه . . . .

هـٰذا الشَّبَهِ إلا لهـٰذا الرجل)[1] ؛ يعني : الناظمَ .

وقال سيبويهِ : (لو سُمِّيَ بباء « اضْرِبْ » مثلاً . . أُعرِبتْ مع الإتيان بهمزة الوصل)[2] ، وقال غيرُهُ : (أُعرِبتْ مع الإتيان بالحرف الذي قبلَها)[3] ؛ فيُقالُ : (جاء اَبٌ) ، أو : (رِبٌ) ، فلو أَوْجبَ الشَّبَهُ الوضعيُّ البناءَ . . لكانت هـٰذه الباءُ أَوْلىٰ .

ورُدَّ ما قاله أبو حيَّانَ : بأنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يَحفَظْ .

وما قاله سيبويهِ وغيرُهُ لا يَرِدُ على الناظم ؛ لأنَّ المُعتبَرَ أصلُ وضعِ اللغة ، بخلافِ باب التسمية ؛ فيُعرَبُ ما سُمِّيَ به ولو كان حرفاً واحداً ؛ لشرفها وعُرُوضِ وَضْعِها ؛ ولذا عبَّر بـ (الوَضْعيِّ) دون (اللفظيِّ) وإن كان هو الأنسبَ بمقابلة (المعنويِّ) ، فأشار الناظمُ إلىٰ عدم وُرُودِ ما ذُكِرَ بتقديمه .

وكما أنَّ المُعتبَرَ في هـٰذا الشَّبَهِ كونُهُ بأصل وَضْعِ اللغة . . كذلك المُعتبَرُ فيه كونُ الوَضْع قصديّاً لا تبعيّاً ، كما يُعلَمُ مِنْ تجويزهم الحكايةَ ، وجعلِهِم الإعرابَ مُقدَّراً في نحو : (« ما » حرفُ نفي) ، فتنبَّهْ .

---

(١) منهج السالك (ص٦) .
(٢) الكتاب (٣/ ٣٢١ـ٣٢٣) .
(٣) قاله المازني . انظر « ارتشاف الضرب » (٢/ ٩٠٠) .

. . . .

أو الوضعِ الكائنِ في اسمَيْ هـٰذا اللفظِ ، وأشارَ بقوله : (نا) مِنْ (جئتَنا) : إلىٰ ما هو التحقيقُ ؛ وهو أنَّ وضعَ الحرفِ المُختصِّ به إنَّما هو إذا كان ثاني الحرفَينِ حرفَ لِينٍ ، وأمَّا مَنْ أطلقَ الوضعَ علىٰ حرفَينِ وأثبتَ به شَبَهَ الحرفِ . . فليس إطلاقُهُ بسديدٍ ، كما ذكره أبو إسحاقَ الشاطِبيُّ[1] ، وهو غيرُ المُقرئ[2] .

❁ قوله : (أو الوضعِ الكائنِ في اسمَيْ . . .) إلىٰ آخره : يُشِيرُ : إلىٰ صحَّة كونِ الجارِّ والمجرور مُتعلِّقاً بمحذوفٍ نعتاً لـ (الوضعيِّ) ، ويلزمُ عليه نعتُ النعتِ معَ وجودِ المنعوت مِنْ غير مُقتضٍ ، وجوازُهُ مطلقاً مذهبُ سيبويهِ والجمهور ، وهو أحدُ مذاهبَ أربعةٍ ، كما في « شرح بانت سعاد » للناصريِّ[3] .

وقولُهُ : (في اسمَيْ هـٰذا اللفظ) ؛ أي : في اسمَيْ مُسمَّىٰ هـٰذا اللفظ ؛ وهو (جئتَنا) المُستعمَلُ في معناه ؛ كما في (جئتَنا يا زيدُ) ؛ فلا يُقالُ : إذا قُصِدَ لفظُ (جئتَنا) كانتِ التاءُ و(نا) بمنزلة الزاي مِنْ (زيد) ، لا اسمَينِ .

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٧٥ـ ٧٦) .

(٢) وقد سبق التنبيه علىٰ ذلك تعليقاً في (١/ ١٨٨) .

(٣) والمذهبُ الثاني : أنَّ مِنْ خواصِّ الوصف ألا يقبل الوصفَ ، وإن كثُرت الصفات كانت للأول ، فإن لم يكن مذكوراً كان مُقدَّراً ، وذهب إليه جماعةٌ منهم ابنُ جني ، والمذهبُ الثالث : الجوازُ إذا دلَّ دليلٌ علىٰ جموده ، وذهب إليه السُّهَيليُّ ، والمذهبُ الرابع : عدمُ الجواز فيما يعمل عملَ الفعل ، والجوازُ في غيره ، ومال التفتازانيُّ إلى المذهب الثالث . انظر « اللؤلؤ الرطب المحلي جِيد قصيدة كعب » للناصري (١/ ق٣٥) .

. . . .

ثمَّ إنَّ الإضافةَ علىٰ معنى اللام ، **لا علىٰ معنىٰ** (مِنْ) ، كما قاله الرُّودانيُّ ، **ولا علىٰ معنىٰ** (في) ، كما قاله بعضُ الأفاضل[1] .

أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) يُشترَطُ فيها صحَّةُ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، وقولُ الرُّودانيِّ : (محلُّ اشتراطِ ذلك فيها إذا كان المضافُ إليه جنساً للمضاف ؛ كـ « بابِ ساجٍ ») . . **يَرِدُ عليه** : أنَّهُ لا معنىٰ لهـٰذا الاشتراط حينئذٍ ؛ إذ كلُّ جنسٍ لشيء يصحُّ الإخبارُ به عن ذلك الشيء ؛ إذ هو أعمُّ والشيءُ أخصُّ .

وأمَّا الثاني : فلأنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ (في) يُشترَطُ فيها أنْ يكونَ المضافُ إليه ظرفاً للمضاف ؛ نحوُ : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] ، والالتفاتُ إلىٰ ظرفيَّة الجزءِ في الكلِّ الاعتباريَّة . . **تكلُّفٌ** .

علىٰ أنَّهُ ليس كلَّما كان المضافُ إليه ظرفاً كانتِ الإضافةُ علىٰ معنىٰ (في) ، بل حتىٰ يُقصَدَ النصُّ على الظرفيَّة ؛ فقولُكَ : (مشارع مصرَ) إذا قصدتَ مُجرَّدَ النسبة[2] . . كانتْ إضافتُهُ علىٰ معنى اللام ، كما في « الأمالي الحاجبيَّة »[3] ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ قُصِدَ هنا النصُّ على الظرفيَّة لا النسبةِ اللاميَّة . . قلنا : مِنْ شروطها : أنْ يكونَ المضافُ دالاًّ على الحدث ، وليس هنا كذلك ؛

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣) .

(٢) قوله : (مشارع) كذا في (ط) ، والذي في « شرح الرضي » (٢/ ٢٠٦) : (مصارع) ، ولعلَّ المُقرِّر أبدله تفاؤلاً ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٨٧ ، ٢/ ٥٦٣) .

وإنَّما أَثَّرتْ مُشابهةُ الاسمِ للحرف حتىٰ بُني ، ولم تُؤثِّرْ مُشابهةُ الحرفِ للاسم حتىٰ يُعرَبَ ؛ لأنَّ الحرفَ ثَبَتَ استغناؤُهُ عن الإعراب ، فلو أُعرِبَ كان الإعرابُ ضائعاً .

❀ **قوله** : (**والمعنويِّ**) ؛ أي : وكالشَّبَه المعنويِّ ؛ وهو أنْ يكونَ الاسمُ قد تضمَّن معنىً مِنْ معاني الحروف ، **لا بمعنىٰ : أنَّهُ حلَّ محلّاً هو للحرف** ؛

فالإضافةُ في نحو (غلام الدار) ليستْ علىٰ معنىٰ (في) ، بل علىٰ معنى اللام ، كما أفاده العلَّامة ياسينُ[1] .

❀ **قوله** : (**مشابهةُ الحرفِ للاسم**) ؛ أي : في الوضع علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كـ (سوف) ، أو أربعةٍ ؛ كـ (لعلَّ) ، أو خمسةٍ ؛ كـ (لـٰكنَّ) .

❀ **قوله** : (**لأنَّ الحرفَ ثَبَتَ استغناؤُهُ. . .**) إلىٰ آخره ، وأيضاً : الوضعُ علىٰ ثلاثةٍ فأكثرَ لا يَخُصُّ الاسمَ ، بل هو للفعل المبنيِّ أيضاً .

❀ **قوله** : (**قد تضمَّن**) ؛ أي : زيادةً علىٰ معناه الأصليِّ الموضوعِ له أوَّلاً وبالذات .

❀ **قوله** : (**لا بمعنىٰ : أنَّهُ حلَّ محلّاً هو للحرف**) ؛ أي : بحيثُ يكونُ الحرفُ منظوراً إليه جائزَ الذِّكْر لكون الأصل في الموضع ظهورَهُ ، وإنَّما نفى

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢٢٩) .

١٧ـ وكنيابةٍ عنِ الفعلِ بلَا تأثُّرِ . . . .

كتضمُّن الظرفِ معنىٰ (في) ، والتمييزِ معنىٰ (مِنْ) ، بل بمعنىٰ : أنَّهُ خَلَفَ حرفاً في الدَّلالة علىٰ معناه ؛ أي : أدَّىٰ به معنىً حقُّهُ أنْ يُؤدَّىٰ بالحرف لا بالاسم .

❃ قوله : (وكنيابةٍ) ؛ أي : وكالشَّبَه الثَّابتِ في نيابةٍ ، ويُسمَّىٰ هـٰذا : شَبَهاً استعماليّاً .

وأشار إلى الشَّبَه الافتقاريِّ بقوله : (وكافتقارٍ أُصِّلَا) ؛ أي : افتقارٍ إلىٰ جملةٍ مُتأصِّلٍ ؛ فخَرَجَ بالمُتأصِّل : نحوُ : ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ لأنَّ (يوم) مُستغْنٍ عن الجملة في بعض التراكيب ،

التضمُّنَ بهـٰذا المعنىٰ ؛ لأنَّهُ بهـٰذا المعنىٰ لا يَقتضِي البناءَ .

❃ قوله : (بل بمعنىٰ : أنَّهُ خَلَفَ حرفاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بحيثُ صار الحرفُ مطروحاً غيرَ منظورٍ إليه ، وغيرَ جائزِ الذِّكْر مع الاسم .

❃ قوله : (إلىٰ جملةٍ) ؛ أي : أو ما قام مَقامَها ؛ كالوصف في (أل) الموصولةِ ، أو عُوِّضَ عنها ؛ كالتنوين في (إذاً) .

ولعلَّهُ أخذ التقييدَ بالجملة مِنْ جَعْل تنوين (افتقارٍ) للتعظيم لا للتنويع ؛ لأنَّ النوعَ كما يتحقَّقُ بالافتقار إلى الجملة يتحقَّقُ بغيره .

❃ قوله : (مُستغنٍ عن الجملة في بعض التراكيب) ؛ تقول : (هـٰذا يومٌ مباركٌ) .

وكـاْفتقـارٍ أُصِّـلَا . . . .

وخَرَجَ بالافتقار إلىٰ جملةٍ : الافتقارُ إلىٰ مفرد ؛ نحوُ : (سبحانَ الله) ، و﴿ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر : ٥٥] ؛ فالأَوَّلُ : منصوبٌ على المصدريَّة ، والثاني : على الظرفيَّة ، أفاده الفارِضيُّ[١] .

❁ قوله : (وكاْفتقارٍ أُصِّلَا) ؛ أي : وكشَبَهِ ذي افتقارٍ مُؤَصَّل ، والمعنىٰ : كشَبَهِ الاسمِ الحرفَ في الافتقار المذكورِ ، نظيرُ ما سبق .

و(أُصِّلا) : نعتٌ لـ (افتقار) ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل يعودُ إلى (افتقار) ، والألفُ فيه : للإطلاق ، ولو جُعِلَتْ ضميراً عائداً علىٰ (نيابةٍ) و(افتقار) . . لصحَّ واستغنىٰ عن قوله : (بلا تأَثُّرٍ) المَسُوقِ لإخراج المصدر النائبِ عن فعله ؛ لأنَّ نيابتَهُ عنه عارضةٌ في بعض التراكيبِ دونَ بعض ؛ ولذلك كان معرباً ، أفاده المُعرِبُ[٢] .

❁ قوله : (وكشَبَهِ ذي افتقارٍ) الأَوْلىٰ : حذفُ (ذي) ، وتكونُ الإضافةُ علىٰ معنىٰ (في) ، كما فيما قبلَهُ .

❁ قوله : (لأنَّ نيابتَهُ عنه عارضةٌ . . .) إلىٰ آخره ، بخلاف اسمِ الفعل ؛ فإنَّ نيابتَهُ عنه مُتأَصِّلةٌ ؛ حقيقةً في المُرتجَل ؛ كـ (آمين) ، وتنزيلاً في المنقول ؛ كـ (وراءَكَ) ؛ لأنَّ نقلَ كلمةٍ لمعنىً بمنزلة إحداثِ كلمةٍ لمعنىً ،

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٤) .

ذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذَينِ البيتَينِ وجوهَ شَبَهِ الاسمِ الحرفَ في أربعةِ مواضعَ :

فالأَوَّلُ : شَبَهُهُ له في الوَضْع ؛ بأنْ يكونَ الاسمُ موضوعاً علىٰ حرفٍ واحد ؛ كالتاء في (ضربتُ) ، أو علىٰ حرفَينِ ؛ كـ (نا) في (أَكْرَمْنا) ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (في اسمَيْ « جئتَنا ») ؛ فالتاءُ في (جئتَنا) اسمٌ ؛ لأَنَّهُ فاعل ، وهو مبنيٌّ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الحرفَ في الوَضْع ؛ في كونه علىٰ حرفٍ واحد ، وكذلك (نا) اسمٌ ؛ لأَنَّهُ مفعولٌ ، وهو مبنيٌّ ؛ لشَبَهه الحرفَ في الوَضْع ؛ في كونه علىٰ حرفَينِ .

والثاني : شَبَهُهُ له في المعنىٰ ، وهو قسمانِ ؛ أحدُهُما : ما أَشْبَهَ حرفاً موجوداً ، والثاني : ما أَشْبَهَ حرفاً غيرَ موجود .

فمثالُ الأَوَّل : (متىٰ) ؛ فإنَّها مبنيَّةٌ ؛ لشَبَهها الحرفَ في المعنىٰ ؛ فإنَّها تُستعمَلُ للاستفهام ؛ نحوُ : (متىٰ تقومُ ؟) ، وللشرط ؛ نحوُ : (متىٰ تَقُمْ أَقُمْ) ، وفي الحالتَينِ هي مُشبِهةٌ لحرفٍ موجود ؛ لأنَّها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط كـ (إنْ) .

ومثالُ الثاني : (هنا) ؛ فإنَّها مبنيَّةٌ ؛ لشَبَهها حرفاً كان ينبغي أنْ يُوضَعَ

❀ قوله : (في الوَضْع ؛ في كونه علىٰ حرفٍ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ قولَهُ : (في كونه . . .) إلىٰ آخره بدلٌ من قوله : (في الوضع) بإعادة العاملِ ، وقد رأيتُ بعضَهُم جعلَ (في) للسببيَّة ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (هنا) المُرادُ به : أسماءُ الإشارة ؛ فهو مِنْ ذِكْرِ الخاصِّ وإرادة العامِّ .

فكانتْ نيابةُ المنقول بمنزلة الأصليَّة بهـٰذا الاعتبار .

فلم يُوضَعْ ؛ ....

❀ قوله : (فلم يُوضَعْ) أُورِدَ عليه : أنَّهُم صرَّحوا بأنَّ اللامَ العهديَّةَ موضوعةٌ لأنْ يُشارَ بها إلىٰ معهودٍ ذهناً ؛ فقد وضعوا للإشارة حرفاً .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ، ولم يضعوا لها حرفاً بل اسماً ؛

❀ قوله : (لأنْ يُشارَ بها إلىٰ معهودٍ ذهناً) ؛ أي : فقولُكَ : (الرجل) مثلاً إذا كانتْ (أل) فيه للعهد . . في معنىٰ قولك : (المُشارُ إليه والمُومَأُ إليه عقلاً) بقرينةٍ هي العهدُ العِلْميُّ أو الذِّكْريُّ أو الحضوريُّ ، كما أنَّ قولَكَ : (هـٰذا) مُشِيراً إلىٰ شخصٍ . . في معنىٰ قولك : (المُشارُ إليه والمُومَأُ إليه حسّاً) بقرينةٍ هي الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ؛ أي : حركةُ نحوِ اليد إلىٰ جهةِ المُراد باسم الإشارة ، فالداخلُ في معنى اسمِ الإشارة هو الإشارةُ ؛ بمعنى الكونِ مُشاراً إليه حسّاً ، وأمَّا نَفْسُ الإشارةِ الحِسِّيَّةِ التي هي الحركةُ المخصوصةُ . . فليستْ داخلةً ، كما هو ظاهرٌ .

ولا يخفىٰ أنَّ (أل) العهديَّةَ يُدَلُّ بها علىٰ معهودٍ ذِهْناً ، لا موضوعةٌ للإشارة ؛ بمعنىٰ أنَّ الإشارةَ معنىً لها وُضِعَتْ بإزائه ، والكلامُ في الوضع للإشارة بحيثُ تكونُ الإشارةُ معنىً وُضِعَ الحرفُ بإزائه ؛ فـ (أل) العهديَّةُ إنَّما وُضعتْ للمُتعيِّن المعهودِ ذِهْناً عند السامع مِنْ حيثُ تعيُّنُهُ وعهدُهُ ذهناً عنده ، لا للإشارة العقليَّةِ بالقرينة العقليَّةِ التي هي العهدُ ؛ أي : كونُ الشيءِ معهوداً عند السامع ، فالجوابُ الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي ينبغي أنْ يُبنىٰ على التسليم الجَدَليِّ ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : الإشارةُ الحِسِّيَّةُ) ؛ أي : بأنَّ المُرادَ

وذلك لأنَّ الإشارةَ معنىً مِنَ المعاني ، فحقُّها أنْ يُوضَعَ لها حرفٌ يَدُلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي (ما) ، وللنهي (لا) ، وللتمنِّي (ليت) ، وللترجِّي (لعلَّ) ، ونحو ذلك ، فبُنِيَتْ أسماءُ الإشارة ؛ لشبهها في المعنىٰ حرفاً مُقدَّراً .

والثالثُ : شَبَهُهُ له في النِّيابة عن الفعل وعدمِ التأثُّرِ بالعامل ؛ وذلك كأسماء الأفعال ؛ نحوُ : (دَرَاكِ زيداً) ؛ فـ(دراكِ) مبنيٌّ ؛ لشَبَهه بالحرف ؛

حيثُ قالوا : (اسمُ الإشارةِ : ما وُضع لمُسمّىً وإشارةٍ حِسِّيَّةٍ إليه) .

❀ قوله : (لأنَّ الإشارةَ معنىً مِنَ المعاني) بيانُ ذلك : أنَّ الإشارةَ نسبةٌ بينَ المُشِيرِ والمُشارِ إليه ، والتنبيهَ نسبةٌ بينَ المُنبِّهِ والمُنبَّه ، وما كان كذلك لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، فحقُّهُ أنْ يُؤدَّىٰ بالحرف ، لا بالاسم أو الفعل ؛ لأنَّ كلّاً منهما مُستقِلٌّ بالمفهوميَّة ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (شَبَهُهُ له في النِّيابة عن الفعل) ؛ أي : شَبَهُ الاسمِ له ؛ أي : للحرف .

وحاصلُهُ : أنَّ أسماءَ الأفعالِ تعملُ نيابةً عن الأفعال ولا يعملُ غيرُها فيها ، فأَشْبهَتْ (ليت) و(لعلَّ) مثلاً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُما نائبتانِ عن (أتمنَّىٰ) و(أترجَّىٰ)

بالإشارة التي لم يُوضَعْ لها حرفٌ . . الإشارةُ الحِسِّيَّة ؛ وهي ما كانتْ بشيءٍ مِنَ الجوارح والأعضاء ؛ كاليد والرأس ، والإشارةُ بـ(أل) ليستْ كذلك .

وقد عَلِمْتَ أنَّ هـٰذا الجوابَ مبنيٌّ علىٰ تسليمِ أنَّ (أل) موضوعةٌ للإشارة العقليَّةِ جَدَلاً ، وأنَّ اسمَ الإشارة لم يتضمَّنْ هـٰذه الإشارةَ الحِسِّيَّة ، بل تضمَّنَ الإشارةَ بمعنى الكون مُشاراً إليه حِسّاً .

❀ قوله : (نائبتانِ عن « أتمنَّىٰ » و« أترجَّىٰ ») ؛ أي : مُفِيدتانِ معناهما ،

في كونه يعملُ ولا يعملُ فيه غيرُهُ ، كما أنَّ الحرفَ كذلك .

ولا يدخلُ عليهما عاملٌ ؟

❁ قوله : (ولا يعملُ فيه غيرُهُ) ظاهرُهُ : أنَّ العاملَ قد يدخلُ عليها ولا يعملُ ، مع أنَّ العواملَ اللفظيّةَ لا تدخلُ على أسماء الأفعال اتّفاقاً ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ولا يدخلُ عليها عاملٌ) ، وأمَّا قولُ زهيرٍ[1] : [من الكامل]

دُعِيَتْ نَزَالِ . . . .

لا قائمتانِ مَقامَهُما ؛ كما في نيابة (يا) عن (أدعُو) .

❁ قوله : (ظاهرُهُ : أنَّ العاملَ . . .) إلىٰ آخره : دخولُ العامل على المعمول طَلَبُهُ له ؛ فالدخولُ والعملُ مُتلازِمانِ إنْ لم يكونا بمعنىً ، فلا يُتوهَّمُ دخولٌ بلا عملٍ .

نعم ؛ هٰذا تأويلٌ للدخول بغير ما يتبادرُ منه ، وكلامُ المُحشِّي مبنيٌّ على المُتبادر .

❁ قوله : (مع أنَّ العواملَ اللفظيّةَ . . .) إلىٰ آخره : التقييدُ باللفظيّة لأجل قوله : (اتفاقاً) .

❁ قوله : (وأمَّا قولُ زهيرٍ : دُعِيَتْ . . .) إلىٰ آخره : لفظ البيتِ :

فلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

و(دُعِيَتْ نَزَالِ) ؛ أي : دعا الناسُ بعضُهُم بعضاً بهٰذه اللَّفْظة ،

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمىٰ (ص١١٦) ، ولفظ البيت تاماً في « التقرير » ، وانظر « شرح المفصل » (٣/ ٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٠٢) .

واحترَزَ بقوله : (بلا تأثُّرٍ) : ممَّا ناب عن الفعل وهو مُتأثِّرٌ بالعامل ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ؛ فإنَّهُ نائبٌ مَنابَ (اضْرِبْ) ، وليس بمبنيٍّ ؛ لتأثُّره بالعامل ؛ فإنَّهُ منصوبٌ بالفعل المحذوف ، بخلاف (دَرَاكِ) ؛ فإنَّهُ وإن كان نائباً عن (أَدْرِكْ) فليس مُتأثِّراً بالعامل[1] .

فمِنَ الإسناد إلى اللفظ ؛ أي : دُعِيتْ هٰذه الكلمةُ[2] ، أفاده في

---

(١) قوله : (فإنَّهُ وإن كان . . . فليس) هٰذا تركيبٌ شائع في كتب العلماء ؛ قال السعدُ في « شرح المفتاح » و« الكشاف » : (كلُّ مبتدأ عُقِّب بـ« إن » الوصليَّة يُؤتىٰ في خبره بـ« إلا » الاستدراكيَّة أو « لٰكن » ؛ مثل : « هٰذا الكتابُ وإنْ صغُر حجمُهُ لٰكن كثُر علمُهُ » ؛ وذلك لِمَا في المبتدأ باعتبار تقييده بـ« إن » الوصليَّة من المعنى الذي يصلح الخبرُ استدراكاً له ، واشتمالاً علىٰ مقتضىٰ خلافه) ، وقال أيضاً في موضع آخر : (والفاء في خبر المبتدأ المقرونِ بـ« إنِ » الوصليَّة . . شائعٌ في عبارات المُصنِّفين ؛ مثلُ : « زيدٌ وإن كان غنيّاً فهو بخيلٌ ») ، ووجَّهَهُ : علىٰ أنْ يُجعَلَ الشرطُ عطفاً علىٰ محذوف ، والفاء جوابه ، والشرطية خبر المبتدأ ، وإن جعل الواو للحال علىٰ ما يراه الزمخشري ، والشرط غير محتاج إلى الجزاء . . فلشبه الخبر بالجزاء ؛ حيث قُرِنَ بالمبتدأ الشرط ، وقال علاء الدين البسطامي في « حاشية المطول » : (ما قُرن بـ« إلا » أو « لٰكن » في مثل ما ذُكِرَ . . قائمٌ مَقَام الخبر وليس بخبر ، والتقدير : « هٰذا الكتاب وإن صَغُرَ حجمُهُ لا يقلُّ علمُهُ ، وإنَّما يقلُّ علمُهُ لو لم يكثُرْ علمُهُ ، لٰكن كثُر علمُهُ » . . . وهٰذا ـ أي : طَيُّ المُقدِّمة الواقعة في مَعرِضِ الخبر مع ساقتها ـ . . غيرُ مختصٍّ بما ذكر ، بل هو جارٍ في باب الشرط ؛ يعتبرون طيَّ الجزاء مع ما يتبعه ، ويقيمون المُقدِّمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مُقامَهُ ، ويعتمدون علىٰ وضوح المُراد ؛ كقولهم : « إن كان زيدٌ فقيراً لٰكنَّهُ ليس ببخيل » ؛ فالتقدير : « إنْ كان زيدٌ فقيراً فلا عيب له ، وإنَّما يكون عيباً إذا كان بخيلاً ، لٰكنَّهُ ليس ببخيل) . « داده جونكي علىٰ شرح العزي » (ص١٧٠ـ١٧١) .

(٢) وعليه : فيكون (نزال) نائبَ فاعل مرفوعاً بضمةٍ مقدرة علىٰ آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ : أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعل وأسماءَ الأفعال.. اشتركا في النِّيابة مَنابَ الفعل ، لكنَّ المصدرَ مُتأثِّرٌ بالعامل ، فأُعرِبَ لعدم مُشابهتِهِ الحرفَ ، وأسماءَ الأفعالِ غيرُ مُتأثِّرةٍ بالعامل ، فبُنِيَتْ لمُشابهتها الحرفَ ؛ في أنَّها نائبةٌ عن الفعل وغيرُ مُتأثِّرةٍ به .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، والمسألةُ خلافيَّةٌ[1] ، وسنذكرُ ذلك في (باب أسماء الأفعال)[2] .

والرابعُ : شَبَهُ الحرفِ في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : (وكافتقارِ

« التصريح »[3] .

❀ قوله : (مبنيٌّ علىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب) ؛ أي : وهو الصحيحُ .

و(لُجَّ في الذُّعْر) ؛ أي : الخوفِ ، واللَّجَاجُ في الأمر : المُلازمةُ له ؛ فالمعنىٰ : ووَقَعَ اللَّجَاجُ في الذُّعْر ؛ أي : وقعتِ المُلازمةُ للخوف ؛ بأنْ أحاط العدوُّ ولازمَ القتال .

---

(١) كونها لا محلَّ لها من الإعراب هو قول الأخفش ، وهو الصحيحُ كما نصَّ عليه المحشي ، وذهب سيبويه والجمهور : إلىٰ أنها في محلِّ نصبٍ بأفعالٍ مضمرة ، وآخرون : إلىٰ أنها مرفوعةٌ بالابتداء أَغْنىٰ مرفوعُها عن الخبر ، فإن قلت : ما عِلَّةُ البناء علىٰ هٰذَين ؟ قلت : يرجع لِمَا في « النكت » عن ابن جني أنَّها بُنيت ؛ لتضمُّن أكثرِها معنىٰ لام الأمر ، وحُمِلَ الباقي عليه . « خضري » (١/ ٤٦) .

(٢) انظر (٤/ ٥٦٤ـ٥٦٥ ، ٥٨٢) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٥٠) .

أُصِّلا) ؛ وذلك كالأسماء الموصولةِ ؛ نحوُ : (الذي) ؛ فإنَّها مفتقرةٌ في سائر أحوالِها إلى الصِّلَة ، فأشبهتِ الحرفَ في مُلازمة الافتقارِ ، فبُنِيَتْ .

وحاصلُ البيتَينِ : أنَّ البناءَ يكونُ في ستة أبوابٍ : المُضمَراتِ ، وأسماءُ الشرط ، وأسماءُ الاستفهام ، وأسماءُ الإشارة ، وأسماءُ الأفعال ، والأسماءُ الموصولة .

❀ قوله : (في ستة أبوابٍ) ؛ أي : وهي مُتفرِّقةٌ علىٰ وجوهِ الشَّبَهِ الأربعةِ المذكورةِ ؛ فالمُضمَراتُ مبنيَّةٌ : للشَّبَه الوَضْعيِّ ، وأسماءُ الشرطِ والاستفهامِ والإشارةِ : للشَّبَه المعنويِّ ، وأسماءُ الأفعالِ : للشَّبَه الاستعماليِّ ، والأسماءُ الموصولاتُ : للشَّبَه الافتقاريِّ ، كذا في « حاشية العلَّامة شيخِ شيوخِنا ابن الميِّت »[1] .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ المُضمَراتُ كلُّها ليستْ مبنيَّةً للشَّبَه الوضعيِّ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (إذِ المُضمَراتُ كلُّها ليستْ مبنيَّةً للشَّبَه الوضعيِّ) ؛ أي : لأنَّهُ لم يُشبِهِ الحرفَ منها شَبَهاً وضعيّاً إلا ما كان علىٰ حرفٍ ، أو حرفَينِ ثانيهما حرفُ لِينٍ ، ولـٰكن حُمِلَ الباقي كـ(نحنُ) علىٰ ما تقدَّم ؛ لأكثريَّته ، كما في « التسهيل »[2] ، فكان الشَّبَهُ وضعيّاً في الجميع تحقيقيّاً في البعض الأكثر ، وكَأَنِّياً في الباقي الأقلِّ[3] ، وهـٰذا مَلْحَظُ شيخ الشيوخ ، فاندفع عنه نَظَرُ المُحشِّي .

---

(١) إرشاد السالك النبيل إلىٰ ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل (ق/ ٢٧) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٢٩) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٦٦) .

(٣) في (ك) : (بالأصالة . . . وبالحمل) بدل (تحقيقياً . . . وكأنياً) .

❁ **قوله : (ومُعرَبُ الأسماءِ) الإضافةُ بمعنىٰ (مِنْ) ، وضابطُها موجودٌ ؛** وهو أنْ يكونَ بين المضاف والمضافِ إليه عمومٌ وخصوصٌ وَجْهيٌّ ، أفاده ياسينُ[1] .

❁ **قوله : (وضابطُها موجودٌ . . .) إلىٰ آخره** : لم يذكروا هـٰذا الضابطَ في (باب الإضافة) ، **بل الضابطُ الذي ذَكَرُوهُ هناك** : أنْ يكونَ المضافُ بعضاً ، مع صحَّةِ الإخبار بالمضاف إليه عنه[2] ؛ فإن فُقِدَ الأمرانِ ؛ كـ (ثوب زيد) ، أو أحدُهُما ؛ كـ (يوم الخميس) و(يد زيد)[3] . . فليستْ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، بل هي في هـٰذه الأمثلة علىٰ معنىٰ لامِ المِلْك ، أو لامِ الاختصاص ، **والمُرادُ بالبعض** : ما يَعُمُّ الجزئيَّ والجزءَ ، لا الجزئيَّ فقط ؛ لئلَّا يلزمَ استدراكُ الأمرِ الثاني .

ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّ العلَّامةَ ياسينَ قد أخذ الضابطَ الذي ذَكَرَهُ ممَّا هو مُقرَّرٌ ؛ مِنْ أنَّهُ لا تصحُّ إضافةُ الشيءِ إلىٰ مُساوِيه ؛ كـ (أسدِ غَضَنْفَر) ، **ولا إلىٰ أعمَّ منه مطلقاً** ؛ كـ (أحدِ اليومِ) و(أَرَاكِ الشجر) ، **ولا إلىٰ نَفْسه** ، وما وَرَدَ مِنْ نحو : (سعيدِ كُرْزٍ) . . مُؤوَّلٌ بما يجعلُهُ مِنْ إضافة الشيءِ إلىٰ ما يُباينُهُ .

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٩) .

(٢) انظر (٣/ ٥٨٧) .

(٣) المثال الأوَّل فُقد فيه البعضيَّة ، والثاني فُقد فيه صحة الإخبار بالمضاف إليه .

وأنَّ إضافةَ الشيءِ إلىٰ ما يُباينُهُ : إنْ كانتْ إضافةَ ما يدلُّ علىٰ حَدَث إلىٰ ظرفه . . فهي علىٰ معنىٰ (في) ، وإلا فهي علىٰ معنى اللام ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ لأنَّ (من) التي الإضافةُ علىٰ معناها هي التبيينيَّةُ ، وشرطُها : أنْ يصحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المُبيَّن ؛ نحوُ : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

وأنَّ إضافةَ الأعمِّ مطلقاً إلى الأخصِّ ؛ كـ (شجرِ أَرَاكٍ) . . علىٰ معنى اللام ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ فإنَّ ذلك يقتضِي : أنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) هي إضافةُ الأعمِّ مِنْ وجه ، وقد صرَّح بذلك الجامي ، لـٰكنَّهُ قيَّد ذلك بما إذا كان المضافُ إليه أصلاً للمضاف ؛ كما في نحو : (خاتَمِ حديدٍ) ، وإلا كانت الإضافةُ علىٰ معنى اللام ؛ كما في نحو : (فضَّةُ خاتَمي خيرٌ مِنْ فضَّةِ خاتَمِكَ)[1] .

ويُعلَمُ مِنْ كون الإضافةِ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) هي إضافةَ الأعمِّ مِنْ وجه إلى الأخصِّ . . أنَّ قولَ بعضِهِم في بيانها : لا بدَّ أنْ يكونَ الثاني جنساً للأوَّل . . علىٰ معنىٰ : أنَّهُ جنسٌ له باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، ويُعلَمُ أيضاً منه : أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ الأوَّلُ جنساً للثاني ؛ أي : باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ صحَّةَ الإخبار بالثاني عن الأوَّل باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ (مِنَ) التي الإضافةُ علىٰ معناها تبيينيَّةٌ مَشُوبةٌ بتبعيض ، ومَنْ

(١) الفوائد الضيائية (١/ ٤٤٧) .

وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ هٰذا النوعِ ـ كما ذكروا في (باب الإضافة) ـ صِحَّةَ حَمْلِ الثاني على الأوَّل ؛ كـ (خاتَمِ حديدٍ) ، وهٰذا غيرُ ظاهرٍ هنا إلا بتكلُّفٍ ؛ فالأحسنُ : أنْ يكونَ مِنْ إضافةِ الصفةِ للموصوف ، أفاده شيخُنا الحَفْناويُّ[1] .

يقولُ : إنَّ نحوَ (يدِ زيدٍ) علىٰ معنىٰ (مِنْ) . . لا يقولُ بلزوم ذلك ، ويجعلُ هٰذا الضابطَ أغلبياً .

❀ قوله : (وهٰذا غيرُ ظاهرٍ هنا) ؛ أي : لأنَّ (معربُ) مفردٌ و(الأسماءِ) جمعٌ ، وقولُهُ : (إلا بتكلُّفٍ) ؛ أي : بأنْ تُجعَلَ (أل) في (الأسماء) جنسيَّةً ، فتُبطِلَ معنى الجَمْعيَّة ، فيصحَّ حَمْلُهُ علىٰ (معرب) الذي هو للماهيَّة في ضِمْنِ فردٍ واحد ، لا للقليل والكثير ؛ بدليلِ أنَّهُ يُثنَّىٰ ويُجمَعُ اصطلاحاً .

وقولُهُ : (فالأحسنُ : أنْ يكونَ مِنْ إضافة الصفةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ إضافةَ الصفةِ للموصوف سماعيَّةٌ ؛ علىٰ أنَّهُ يلزمُ وصفُ الجمعِ بالمفرد ؛ فيُحتاجُ إلىٰ تأويل (المُعرَب) بـ (المُعرَبات) ، أو تُجعَلَ (أل) في (الأسماء) جنسيَّةً ؛ فهٰذا هروبٌ مِنْ تكلُّفٍ إلىٰ شذوذ وتكلُّف .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِهِ : عدمُ صحَّة الحملِ هنا إلا بتكلُّف ، وصحَّتُهُ مِنْ غير تكلُّفٍ في (خاتمِ حديدٍ) .

ووجهُهُ : أنَّهُ يصحُّ لك أنْ تقولَ : (الخاتمُ حديدٌ) إذا أردتَ خاتماً مُعيَّناً ،

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق ٣٩) .

. . . . ما قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ كـ (أرضٍ) و(سُمَا)

❀ **قوله : (ما قدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ) ما** : واقعةٌ على الاسم ؛ أي : اسمٌ قد سَلِمَ . . . إلىٰ آخره ؛ **فاندفع ما قيل** : إنَّ التعريفَ شاملٌ للحرف ؛ إذ الشيءُ لا يُشبِهُ نفسَهُ .

لا كلَّ خاتم ، ولا يصحُّ هنا أنْ تقولَ : (المعربُ الأسماءُ) إذا أردتَ مُعيَّناً ؛ لاختلاف المبتدأ والخبر إفراداً وجمعاً ، وكذا إن أردتَ جميعَ المعربات ؛ لأنَّ جميعَها ليس هو الأسماءَ .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أنَّ الضابطَ الذي ذَكَرَهُ ياسينُ موجودٌ هنا مِنْ غير تكلُّفٍ ، مع أنَّهُ ليس هناك شيءٌ يصدقُ عليه معربٌ بالإفراد وأسماءٌ بالجمع ، فلم توجدْ صورةُ الاجتماع .

فإن قلتَ : الاختلافُ بالإفراد والجمعِ لا يُنظَرُ إليه ؛ لعُرُوضه ، أو لإمكانِ أن يُقالَ : إنَّ (أل) في الأسماء جنسيَّةٌ ، فتُبطِلُ معنى الجمعيَّة ، فتأتي حينئذٍ صورةُ الاجتماع .

قلت : حينئذٍ يصحُّ الحملُ بهٰذا الاعتبار ، فلا يصحُّ ما أفاده كلامُهُ ؛ مِنْ وجود الضابطِ الذي ذَكَرَهُ ياسينُ بلا تكلُّفٍ ، وعدمِ صحَّةِ الحمل إلاَّ بتكلُّف .

والحقُّ : أنَّهُ لا يَضُرُّ في صحَّةِ الإخبارِ الاحتياجُ إلى التأويل ؛ ولذا كانتْ إضافةُ عدد إلىٰ عدد ـ كـ (ثلاث مئة) ـ علىٰ معنىٰ (مِنِ) اتِّفاقاً ، معَ احتياجِ صحَّةِ الإخبار إلىٰ تأويل (مئة) بـ (مئات) ، كما نصَّ عليه الصبَّانُ في (باب

يُرِيدُ : أنَّ المعربَ خلافُ المبنيِّ ، وقد تقدَّم أنَّ المبنيَّ ما أشبهَ الحرفَ[1] .

وإضافةُ (شَبَه) إلى (الحرف) : مِنْ إضافة المصدرِ لمفعوله بعدَ حذف فاعلِهِ ؛ أي : شَبَهِ الاسمِ الحرفَ ، وهي للعهد الخارجيِّ ؛ لأنَّ الإضافةَ تأتي لِمَا تأتي له اللامُ ، والمعهودُ خارجاً هو الشَّبَهُ المُدْني ؛ أي : الذي لم يُعارَضْ بشيء من خواصِّ الأسماء ؛ فلا يَرِدُ نحوُ (أيٍّ) ؛ فإنَّها إنَّما أُعرِبتْ وإنْ أشبهتِ الحرفَ ؛ لكون الشَّبَهِ عارضَهُ لزومُ الإضافة كما مرَّ[2] .

❀ قوله : (خلافُ المبنيِّ) مُرادُهُ به : الخلافُ اللُّغَويُّ ؛ وهو مُطلَقُ المُنافِي ؛ إذ المُرادُ به : الضِّدُّ ، وليس مُرادُهُ به المُصطلَحَ عليه ؛ لأنَّ الخلافَينِ

الإضافة)[3] ؛ علىٰ أنَّ هـٰذا الشرطَ ليس مُتَّفقاً عليه ؛ فقد نَقَلَ في « الهَمْع » عن ابن كَيْسانَ والسِّيرافيِّ : أنَّ إضافةَ الجزءِ للكُلِّ ـ كما في (يدِ زيدٍ) ـ علىٰ معنىٰ (مِنْ)[4] .

ويُمكِنُ أنَّ المُحشِّيَ أشار بتنظيره في كلام ياسينَ : إلىٰ عدمِ وجودِ الضابط الذي ذَكَرَهُ هنا ؛ فإنَّهُ مِنَ البيِّن أنَّهُ إذا لم يصحَّ الحملُ لم يتحقَّقْ هـٰذا الضابط ؛ إذ لا يُمكِنُ أنْ يتصادقَ أمرانِ علىٰ شيءٍ واحد ولا يصحَّ حملُ أحدِهِما على الآخر ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (إذ المُرادُ به : الضِّدُّ) فيه : أنَّ الضِّدَّينِ قد يرتفعانِ ، وهـٰذا إنَّما

---

(١) انظر (١/ ٣٢١) .
(٢) انظر (١/ ٣٢٢) .
(٣) حاشية الصبان (٢/ ٣٥٩) .
(٤) همع الهوامع (٢/ ٥٠١) .

فالمُعرَبُ : ما لم يُشبِهِ الحرفَ ، وينقسمُ إلىٰ صحيحٍ ؛ وهو ما ليس آخرُهُ حرفَ عِلَّةٍ؛ كـ (أرضٍ) ، وإلىٰ مُعتلٍّ ؛ وهو ما آخرُهُ حرفُ عِلَّةٍ ؛ كـ (سُماً) .

و(سُماً) : لغةٌ في (الاسم) ، وفيه ستُّ لغاتٍ : (إُسمٌ) بضمِّ الهمزة وكسرِها، و(سِمٌ) بضمِّ السين وكسرِها، و(سِماً) بضمِّ السين وكسرِها أيضاً[1] .

يُمكِنُ اجتماعُهُما ؛ كـ (القيام) و(الضحك) ، والضِّدَّانِ لا يُمكِنُ فيهما ذلك ، والمعربُ والمبنيُّ لا يجتمعان معاً في كلمة .

❀ قوله : (كـ « سُماً ») بوزن (هُدىً) .

❀ قوله : (وفيه ستُّ لغاتٍ) أَوْصَلَها بعضُهُم إلىٰ عشرة ، ونَظَمَها الفارِضيُّ فقال[2] : [من الخفيف]

ثَلِّثِ البَدْءَ في (سِماً) وكذا (اَسمٌ) و(سُمٌ) عاشرُ اللُّغاتِ (سَمَاءُ)

وبعضُهم إلىٰ ثمانيةَ عشرَ ، وجمعها في قوله[3] : [من البسيط]

---

(١) قوله : (بضمِّ السين وكسرِها) قال المولى العصام : (هٰذه العبارة تُرىٰ ولا تُقرأُ ؛ فهي كالإعجام) ، وقال محمَّد الكردي : (لا بأس في القراءة ؛ لجواز كون القيد اتفاقيّاً لا احترازيّاً) . انظر « حل أسرار الأخيار » (ص٤٤) ، وسيأتي إعراب (أيضاً) في (٢/ ٥٩٠ـ ٥٩١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥) .

(٣) البيت للطبلاوي الصغير ، كما في « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٣٩) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق٢٣) برقم : (٣٩٧٠٤) ، وقبله :

في (الاسمِ) عشرُ لغاتٍ مَعْ ثمانيةٍ بنَقْلِ جَدِّيَ خيرِ الناسِ أكملِها

وينقسمُ المُعرَبُ أيضاً : إلىٰ مُتمكِّنٍ أَمْكَنَ ؛ وهو المُنصرِفُ ؛ كـ (زيد) و(عمرو) ، وإلىٰ مُتمكِّنٍ غيرِ أَمْكَنَ ؛ وهو غيرُ المُنصرِفِ ؛ نحوُ : (أحمدَ) و(مساجدَ) و(مصابيحَ) ؛ فغيرُ المُتمكِّنِ هو المبنيُّ ، والمُتمكِّنُ هو المعربُ ، وهو قسمانِ : مُتمكِّنٌ أمكنُ ، ومُتمكِّنٌ غيرُ أمكنَ .

(سِماً) (سُماةٌ) (سِمٌ) (أُسِمٌ) وزِدْ (سُمةً) كـذا (سُمـاءٌ) بتثليـثٍ لأوَّلِهـا

❀ قولُه : (مُتمكِّنٍ) ؛ أي : في باب الاسميَّة ، أو فيها وفي الإعراب ؛ فلم يُشبِهِ الحرفَ حتىٰ يُبنىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصرف ، وقولُهُ : (أَمْكَنَ) ؛ أي : منصرفٍ .

❀ قوله : (وهو قسمانِ : مُتمكِّنٌ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا معلومٌ ممَّا سبق .

يُناسِبُ القولَ بالواسطة ، وهو غيرُ مُتأتٍّ هنا[1] ؛ إذ لا واسطةَ بين المعرب ـ بمعنىٰ ما سَلِمَ مِنْ شَبَه الحرف ـ وبين المبنيِّ ؛ بمعنىٰ ما أَشْبَهَ الحرف ، وإلا ارتفعتِ السلامةُ وعدمُها ، والنقيضان لا يرتفعان عقلاً ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُما مِنْ قَبيل الضِّدَّينِ اللذَينِ لا يرتفعان ؛ كالحركة والسكون .

❀ قوله : (أي : في باب الاسميَّة) ؛ أي : متمكِّنٍ فيها بإعرابه ، فلم يُشبِهِ الحرفَ حتىٰ يُبنىٰ ، وقولُهُ : (أو فيها وفي الإعراب) ؛ أي : متمكِّنٍ في الاسميَّة بإعرابه ، وفي الإعراب بتنوينه ، فلم يُشبِهِ الحرفَ حتىٰ يُبنىٰ ، ولا الفعلَ حتىٰ يُمنَعَ مِنَ الصرف ، وهـٰذا إنَّما يُذكَرُ في معنىٰ (مُتمكِّن أمكن) ، لا في معنىٰ (مُتمكِّن) فقط .

---

(١) في (ط) : (مناسب) بدل (متأت) .

١٩ـ وفعــلُ أمــرٍ ومُضِــيٍّ بُنِيــا وأَعْـربُـوا مضـارعـاً إنْ عَـرِيَـا

❁ قوله : (بُنِيا) ألفُهُ : للتثنية ؛ إنْ رُفع (مُضِيّ) لحذف المضاف ـ وهو (فِعْلُ) ـ وإقامتِهِ مُقامَهُ ، وللإطلاق ؛ إن جُرَّ ؛ لأنَّ الضميرَ حينئذٍ راجعٌ لـ (الفعل) .

❁ قوله : (وأَعْربُوا) الضميرُ : للعرب ، أو للنُّحاة ، (مضارعاً) ؛ أي : فعلاً مضارعاً ؛ أي : نطقتْ به العربُ مُعرَباً ، أو أطلقتِ النُّحاةُ عليه اسمَ المُعرَبِ . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[١] .

❁ قوله : (إنْ عَرِيَا) بمعنىٰ : خلا ، ومضارعُهُ : (يَعْرَىٰ) مِنْ باب (تَعِبَ يَتعَبُ)[٢] ـ وأمَّا (عَرَا) بفتحها : فمعناه : نَزَلَ ، ومضارعُهُ : (يَعْرُو)[٣] ـ ومِنْ باب (قَعَدَ)[٤] .

❁ قوله : (إنْ رُفع « مُضِيّ ») ؛ أي : أو جُرَّ ، مع ملاحظة المحذوفِ الذي هو (فِعْلُ) قبل (مُضِيّ) ؛ مِنْ بابِ حذف المضاف وإبقاءِ عمله لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه .

---

(١) المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية (ق/ ١٥) .

(٢) ومصدره : (عُرْيٌ) .

(٣) فهو مِنْ باب (عدا) ، وعليه : فالمصدر هو : (عَرْوٌ) .

(٤) وعليه : فالمصدر هو : (عُرِيٌّ) ؛ وقوله : (ومن باب « قعد ») معطوفٌ علىٰ قوله : (من باب « تعب ») .

٢٠ـ مِنْ نونِ توكيدِ مُباشِرٍ ومِنْ نونِ إناثٍ . . . .

❁ قوله : (مُباشِرٍ) ؛ أي : ولو تقديراً ؛ كقوله[1] : [من المنسرح]

لا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفعَهْ

فإنَّ أصلَهُ : (تُهِينَنْ) بنون التوكيدِ الخفيفة .

❁ قوله : (ومِنْ نونِ إناثٍ) هٰذا أشملُ مِنْ تعبيرِ غيرِهِ بـ (نون النِّسْوة) ؛ لشموله مَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ ؛ كالكُتُب والأُتُنِ ، والمُرادُ : نونُ الإناث أصالةً وإن استُعملتْ في الذكور ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُم ويَرْجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

(الدَّهْناءُ) و(دارِينُ) : اسما موضعَينِ ، و(العِياب) : الأَوْعِيةُ ، و(بُجْرَ الحقائب) : مُمتلِئِيها .

❁ قوله : (بنون التوكيدِ الخفيفة) ؛ أي : وحُذِفتْ لالتقاء الساكنَينِ ، وبقي الفعلُ مبنيّاً على الفتح في محلِّ جزمٍ بـ (لا) الناهية .

❁ قوله : (« الدَّهْناءُ » و« دارِينُ » : اسما موضعَينِ . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) سيأتي تخريجه في (٤/ ٦٠٥) .

(٢) أورد البيت صدر الدين البصري في « الحماسة البصرية » (٢/ ٢٦٢) ، ونسبه إلىٰ أعشىٰ هَمْدان يهجو لصوصاً ، ونُسب إلى الأحوص الأنصاري وجرير ، كما في « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤١) ، والشاهد : في قوله : (ويَرجِعْنَ) ؛ فإنَّهُ استعمل النون في الذكور تحقيراً لهم ؛ بدليل عطفه علىٰ (يَمُرُّون) صدر البيت ، وسيأتي هٰذا البيت في (٣/ ٢٣٧ـ ٢٣٩) مقترناً مع شاهد آخر .

❁ **قوله** : (كـ« يَرُعْنَ ») بفتح الياء ؛ مِنْ (راعَني الشيءُ رَوْعاً) مِنْ باب (قال) ؛ **بمعنىٰ** : أَفْزعَني ؛ **فأصلُهُ** : (يَرْوُعْنَ) بوزن (يَقْتُلْنَ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ـ وهو الراء ـ ثمَّ حُذِفتِ الواوُ ؛ لاجتماعها ساكنةً مع العين بعدَها .

والمعنىٰ : أنَّ النِّسْوةَ يُخِفْنَ مَنْ فُتِنَ بهنَّ ؛ لأنَّهُنَّ حبائلُ الشيطان ، وقد أخرج ابنُ عساكرَ عن ابن عمرَ رضي الله عنهما : أنَّ إبليسَ لقيَ موسىٰ عليه الصلاةُ والسلامُ ، فقال : يا موسىٰ ؛ إنَّ لكَ عليَّ حقّاً : إيَّاك أنْ تُجالِسَ امرأةً ليستْ بمَحرَمٍ ؛ فإنِّي رسولُها إليك ورسولُكَ إليها . انتهىٰ[1] .

(**الدَّهْنا**) ـ بالقصر والمدِّ ، لٰكنَّهُ في البيت بالقصر فقط ؛ للضرورة ـ : اسمُ موضعٍ ببلاد تميم ، و(**دارِين**) بكسر الراء : اسمُ موضعٍ في ساحل البحر يُؤتىٰ منه بالطِّيب ، ولعلَّهُ في الأصل : جمعُ (دار) اسمَ فاعل ، و(**العِيابُ**) : جمعُ (عَيْبة) ؛ وهي ما يُجعَلُ فيه الثيابُ ويُحمَلُ خلفَ الراكب ، و(**بُجْرَ**) : جمعُ (بَجْراءَ) ؛ وهي المُمتلِئةُ ، و(**الحقائب**) : جمعُ (حَقِيبة) ؛ وهي في الأصل : العَجِيزةُ كما في « المصباح » ؛ قال : (ثمَّ سُمِّيَ ما يُحمَلُ مِنَ القُماش على الفرس خلفَ الراكبِ حقيبةً مجازاً ؛ لأنَّهُ محمولٌ على العَجُز) انتهىٰ[2] .

---

(١) تاريخ دمشق (٦١/١٢٧ـ١٢٨) ، ورواه ابن أبي الدنيا في « مكايد الشيطان » (٤٤) .

(٢) المصباح المنير (١/١٩٧) .

لمَّا فَرَغَ مِنْ بيان المُعرَب والمبنيِّ من الأسماء . . شَرَعَ في بيان المعرب والمبنيِّ من الأفعال .

فذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء . . . .

❀ **قوله : (فذَهَبَ البَصْريُّونَ)** لم يتقدَّمْ ما يتفرَّع هـٰذا عليه ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفَ الفاء[1] .

❀ **قوله : (أصلٌ في الأسماء)** ؛ أي : لأنَّ الاسمَ ليس له ما يُغنيه عن الإعراب ؛ لأنَّ معانيَهُ مقصورةٌ عليه ، والمضارعُ يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ

والمُرادُ : بـ (الحقائب) هنا : العيابُ ؛ سُمِّيتْ (حقائبَ) ؛ لحملها على العَجُز ؛ أي : يَرجِعْنَ مُمتلِئةً عِيابُهُم مِنْ أمتعة الناس ؛ فـ (الحقائبُ) إظهارٌ في محلِّ الإضمار .

❀ **قوله : (فكان الأَوْلىٰ : حذفَ الفاء)** في النسخ التي بأيدينا : بالواو لا بالفاء .

❀ **قوله : (لأنَّ معانيَهُ)** ؛ أي : المعانيَ المُتوارِدةَ عليه ؛ كالفاعليَّة والمفعوليَّةِ والإضافة . . (مقصورةٌ عليه) ؛ أي : على الاسم ؛ لا تحصلُ إلا بلفظه ، فتعيَّنَ إعرابُهُ طريقاً لبيانها ، ويصحُّ أنَّ الضميرَ في (عليه) راجعٌ للإعراب ؛ أي : لأنَّ معانيَ الاسمِ مقصورةٌ على الإعراب ؛ لا يَحصُلُ بيانُها بغيره .

❀ **قوله : (والمضارعُ يُغنيه عن الإعراب . . .) إلىٰ آخره** ؛ ولذا كان

---

(١) وهـٰذا بناء على النسخة التي حشَّىٰ عليها ، وإلا ففي النسخ التي وقفت عليها : (ومذهب البصريين) ، وسيُنبِّه علىٰ ذلك أيضاً العلَّامة الأنباني .

مكانَهُ ؛ كما في نحو : (لا تُعْنَ بالجَفاء وتمدحُ عَمْراً) ؛ فإنَّهُ يحتملُ المعانيَ الثلاثةَ في : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَن) ، ويُغني عن الإعراب في ذلك وضعُ الاسمِ مكانَ كلٍّ مِنَ المجزوم والمنصوبِ والمرفوعِ ؛ فيُقالُ : (لا تُعْنَ بالجَفاء ومدحِ عمرو) ، و(لا تُعْنَ بالجَفاء مادحاً عمراً) ، و(لا تُعْنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرو) انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

الإعرابُ فيه فرعاً .

ولا يخفىٰ أنَّ التعبيرَ بالفعل له دواعٍ مُهتَمٌّ بها في العربيَّة غايةَ الاهتمام ، والتعبيرَ بالاسم له دواعٍ أُخرىٰ كذلك ، والنَّحْويُّونَ وإن لم يبحثوا عنها يعترفون بها ؛ إذ ليس في الكون أحدٌ يسعُهُ إنكارُها ، فكيف يسوغُ النَّظَرُ إلىٰ مُجرَّد أنَّهُ لو وُضِعَ اسمٌ مكانَ المضارع لزال اللَّبْسُ فيُقالَ : إنَّ المضارعَ يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ ؟!

فالحقُّ : أنَّ المضارعَ لا يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ ؛ لأنَّهُ لو وُضِعَ مكانَهُ اسمٌ لفاتتْ أغراضُهُ المُهِمَّةُ التي هي مَطمَحُ نَظَرِ البلغاء عندَ اقتضاءِ المقام لها ؛ علىٰ أنَّ نحوَ : (لا يضرب زيدٌ) يحتملُ النفيَ والنهي ، ويتميَّزُ ذلك بالإعراب ، ولا يُغنيه عنه وضعُ اسمٍ مكانَهُ ، وقِسْ نحوَ : (لتضرب) ؛ فإنَّ اللامَ تكونُ للأمر وغيره ، غايةُ الأمر : أنَّ تواردَ المعاني المُفتقِرةِ إلى الإعراب على الاسم . . كثيرٌ جدّاً ، بخلاف المضارع ، والله أعلم .

❁ **قوله : (لا تُعْنَ) : بصيغة المجهول على المشهور ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ**

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٤) .

فرعٌ في الأفعال ؛ فالأصلُ في الفعلِ البناءُ عندهم ، وذهب الكوفيُّون : إلىٰ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ وفي الأفعال ، والأوَّلُ هو الصحيحُ ، ونَقَلَ ضياءُ الدِّين بنُ العِلْجِ في « البسيط » : أنَّ بعضَ النَّحْويِّينَ ذَهَبَ إلىٰ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء[١] .

❀ قوله : (فرعٌ في الأفعال) عبَّر بالجمع ؛ نَظَراً لأفراد الفعلِ المضارع ، أو أنَّ (أل) للجنس ، وعلىٰ كلٍّ : يندفعُ ما يُقالُ : إنَّ المعربَ من الأفعال هو المضارعُ وحدَهُ علىٰ ما سيأتي[٢] ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (ابنُ العِلْجِ) بكسر العين المُهمَلة ، و« البسيطُ » : اسمُ كتابٍ .

❀ قوله : (أصلٌ في الأفعال. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا القولُ أضعفُ الأقوال ، وقد علَّلوه بوجوده في الفعل مِنْ غير سبب ، فهو لذاته ، بخلاف

(تهتمَّ) ، بخلاف الذي بمعنىٰ (تَقصِدْ) ؛ فمبنيٌّ للفاعل .

❀ قوله : (عبَّر بالجمع ؛ نَظَراً. . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إليه[٣] ؛ لأنَّ القولَ بأصالة الإعراب وفرعيَّتِهِ لم يُنظَرْ فيه لنوعٍ مخصوص ، بل يَعُمُّ جميعَها ، فإذا علمتَ أصالتَهُ أو فرعيَّتَهُ. . فما أتىٰ منها علىٰ أصله لا يُسأَلُ عنه ، وما خالفه سُئِلَ عنه ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر « التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين » (ص١٥٣ـ١٥٥) ، و« التذييل والتكميل » (١/ ١٢٢ـ١٢٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٢ـ٣٠٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٦٢ـ٦٣) .

(٢) انظر (١/ ٣٥٣ـ٣٥٤) .

(٣) في (ي ، ك) : (عبارة بعضهم : قيل : إنَّما جمع « الأفعال » في المواضع الثلاثة ؛ نظراً لأفراد المضارع ، وليس بشيء) بدل (لا حاجة إليه) .

الاسم ، وهو تعليلٌ باطل ؛ لأنَّ سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المعاني المختلفةِ المحتاجةِ في تمييزها إلى الإعراب .

❁ **قوله** : (**وهو تعليلٌ باطل ؛ لأنَّ سببَ الإعرابِ**) **لا يُقالُ** : لا بطلانَ ؛ لأنَّ تواردَ المعاني موجودٌ أيضاً في الماضي ؛ نحوُ : (ما صام زيدٌ واعتكفَ) ؛ **يحتملُ** : (ما صامَ وما اعتكف) ، و(ما صام وقد اعتكف) ؛ أي : مُعتكِفاً ، و(ما صام ولٰكن اعتكف) ، فلو كان السببُ تواردَ المعاني . . لأُعرِبَ هـٰذا أيضاً ، وإذا كان السببُ مطعوناً فيه . . فهو حينئذٍ لذاته .

لأنَّا نقولُ : هـٰذه المعاني لا يتوقَّفُ تمييزُها في الماضي على الإعراب ؛ لإمكانِ تمييزِها معه بالأدوات الدالَّةِ عليها كما سمعتَهُ ، بخلاف الاسم والمضارعِ ؛ فإنَّهُ لا تمييزَ في الاسم إلا بالإعراب ، ولا تمييزَ في المضارع مع وجوده إلا بالإعراب أيضاً ، فلا طَعْنَ في هـٰذا السبب .

وقد يُقال : لم نعتبرْ هـٰذا التوقُّفَ ؛ علىٰ أنَّ المضارعَ كذلك ؛ كأنْ يُقالَ : (لا تُعْنَ بالجفاء ولا تمدحْ عَمْراً) ، و(لا تُعْنَ بالجفاء وأنتَ تمدحُ عَمْراً) علىٰ أنَّ الواو حاليَّةٌ ، و(لا تُعْنَ بالجفاء ولـٰكن تمدحُ عمراً) .

❁ **قوله** : (**لأنَّ سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المعاني . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن لم تكنْ تلك المعاني مدلولةً للكلمة المعربةِ ؛ أَلاَ ترىٰ أنَّ النهيَ عن الفعلَينِ ، أو عن المصاحبة ، أو عن الأوَّل . . معنىً في الحرف ؛ فبإعراب المضارعِ يتميَّزُ معنىٰ ذلك الحرفِ فيتبعُهُ معنى المضارع ؛ فجزمُ (تمدح) دليلٌ علىٰ كون الواوِ للعطف ، ونصبُهُ دليلٌ علىٰ كونها للمصاحبة ، ورفعُهُ دليلٌ علىٰ

والمبنيُّ مِنَ الأفعال ضربانِ :

أحدُهُما : ما اتُّفِقَ علىٰ بنائه ؛ وهو الماضي ، وهو مبنيٌّ على الفتح ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) و(انطلقَ) ، ما لم يتَّصِلْ به واوُ جمعٍ ؛ فيُضَمُّ ، أو ضميرُ رفعٍ مُتحرِّك ؛ فيُسكَّنُ .

والثاني : ما اختُلِفَ في بنائه والراجحُ أنَّهُ مبنيٌّ ؛ وهو فعلُ الأمر ؛ نحوُ : (اضْرِبْ) ، وهو مبنيٌّ عندَ البَصْريِّينَ ، ومعربٌ عندَ الكُوفيِّينَ[1] .

---

* قوله : (مبنيٌّ على الفتح) ؛ أي : لفظاً ؛ كما في المثالَينِ المذكورَينِ ، أو تقديراً ؛ كما في نحو : (ضَرَبُوا) ، وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركةٍ مع أنَّ الأصلَ في المبنيِّ أنْ يُسكَّنَ ؛ لأنَّهُ أَشْبَهَ المضارعَ في وقوعه صفةً وصِلَةً وخبراً وحالاً وشرطاً ، وإنَّما كانتْ فتحةً ؛ لثِقَلِ الضمِّ والكسر مع ثِقَلِ الفعل .

* قوله : (ومعربٌ عندَ الكُوفيِّينَ) ؛ لأنَّهُ عندَهُم مُقتطَعٌ من المضارع المجزومِ ؛ فأصلُ (اضربْ) مثلاً عندَهُم : (لِتَضْرِبْ) ؛ فحُذِفَتِ اللامُ ،

كونها للاستئناف .

* قوله : (لأنَّهُ أَشْبَهَ المضارعَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والمضارعُ معربٌ ، والأصلُ في الإعراب الحركةُ ، فاستحقَّ الماضي أنْ يبعدَ عمَّا هو الأصلُ في البناء إلىٰ ما هو الأصلُ في الإعراب .

* قوله : (في وقوعه صفةً . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ الواقعَ صفةً

---

(١) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٢٧ـ٤٤٥) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص١٧٦ـ١٨٠) ، و« التذييل والتكميل » (١/ ٦٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٥) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ١٧١) .

والمعربُ مِنَ الأفعال : هو المضارعُ ، ولا يُعرَبُ إلا إذا لم تتَّصِلْ به نونُ التوكيد ، أو نونُ الإناث .

فمثالُ نونِ التوكيدِ المُباشِرةِ : (هل تَضْرِبَنَّ ؟) ، والفعلُ معها مبنيٌّ على الفتح ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ الخفيفة والثقيلة .

فإن لم تتَّصِلْ به لم يُبْنَ ؛ وذلك كما إذا فَصَلَ بينَهُ وبينَها ألفُ اثنَينِ ؛ نحوُ : (هل تَضْربانِّ ؟) ، وأصلُهُ : (هل تَضْربانِنَّ ؟) ؛ فاجتمعتْ ثلاثُ نوناتٍ ،

ثمَّ التاءُ خوفَ الالتباس بغير المجزوم عندَ الوقف ، ثمَّ أُتي بالألف ؛ فهو عندَهُم مجزومٌ بلام الأمر تقديراً .

* قوله : (هل تَضْربانِّ ؟) بتشديد النون ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ دخولُ الخفيفةِ في فعل الاثنَينِ ، وكذا جماعةُ النساء ، وسيأتي الكلامُ علىٰ ذلك في قول الناظم[1] :

ولـم تقـعْ خفيفـةٌ بعـدَ الألِـفْ   لكـنْ شـديـدةٌ وكسـرُهـا أُلِـفْ

وصِلَةً وخبراً وحالاً . . هو الجملةُ ، لا الفعلُ وحدَهُ ، لكن لمَّا كان المقصودُ بالذات مِنَ الجملة هو الفعلَ اعتبروه ، أو المُراد : وقوعُهُ كذلك صورةً .

* قوله : (وكذا جماعةُ النساء) ؛ أي : الفعلُ المسند لجماعة النساء ؛ فإنَّهُ لا يُؤكَّدُ بالخفيفة ؛ لوجوب الإتيان بألفٍ قبلَ نون التوكيد ، كما قال المُصنِّفُ[2] :

وألفــاً زِدْ قبلَهـــا مُـــؤكِّـــدَا   فعـلاً إلـىٰ نـونِ الإنـاثِ أُسنِـدَا

---

(١) انظر (٤/٦٠٢) .

(٢) انظر (٤/٦٠٣) .

فحُذِفَتِ الأُولىٰ ـ وهي نونُ الرفع ـ كراهةَ توالي الأمثالِ ؛ فصار : (هل تضربانٍّ ؟) .

وكذلك يُعرَبُ الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينَهُ وبينَ نون التوكيدِ واوُ جَمْعٍ ، أو ياءُ مُخاطَبةٍ ؛ نحوُ : (هل تَضْربُنَّ يا زيدونَ ؟) ، و(هل تَضْربِنَّ يا هندُ ؟) ، وأصلُ (تَضْربُنَّ) : (تَضْربُونَنَّ) ؛ فحُذِفَتِ النونُ الأولىٰ لتوالي الأمثالِ كما سَبَقَ ؛ فصار : (تضربُونَّ) ؛ فحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ الساكنَينِ ؛ فصار : (تَضْربُنَّ) ، وكذلك (تَضْربِنَّ) أصلُهُ : (تَضْربِينَنَّ) ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ (تَضْربُونَنَّ) .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وأَعْربوا مضارعاً إنْ عَرِيا مِنْ نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ) ، ....

---

* قوله : (لتوالي الأمثالِ) ؛ أي : وهو ممنوعٌ عندَهُم .

وأُورِدَ عليه : نحوُ : (النساءُ جُنِنَّ) ؛ فإنَّ فيه ثلاثَ نوناتٍ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الممنوعَ توالي الأمثالِ الزوائدِ علىٰ أصل الكلمة ، و(جُنِنَّ) ليس كذلك ؛ إذ الزائدُ فيه الأخيرةُ فقط ، والنونانِ قبلَها مِنْ أصل الكلمة ، بخلافِ نحوِ : (تَضْربانِّ) ؛ فإنَّ الأُولىٰ فيه للرفع والأُخْريَينِ للتوكيد ؛ فالثلاثُ زوائدُ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] .

* قوله : (فحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ الساكنَينِ) إنْ قلتَ : لا حاجةَ لحذفها ؛ لأنَّ التقاءَ الساكنَينِ علىٰ حَدِّهِ .

---

(١) حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر (ق/ ١٤٤) .

فشَرَطَ في إعرابه أنْ يَعْرَىٰ مِنْ ذلك ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إذا لم يَعْرَ منه يكونُ مبنياً ؛ فعُلِمَ : أنَّ مذهبَهُ أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يُبنىٰ إلا إذا باشرتْهُ نونُ التوكيد ؛ نحوُ : (هل تَضْربَنَّ يا زيدُ ؟) ، فإن لم تُباشِرْهُ أُعرِبَ ، وهٰذا هو مذهبُ الجمهور .

قلتُ : ممنوعٌ ؛ إذِ الالتقاءُ الذي علىٰ حدِّهِ شرطُهُ : أنْ يكونَ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ والثاني مُدغَماً في كلمةٍ واحدة ؛ نحوُ : (دابّة) ، والواو هنا بمنزلةِ كلمةٍ أُخرىٰ ، وما هي فيه بمنزلةِ كلمةٍ أُخرىٰ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (فشَرَطَ في إعرابه أنْ يَعْرَىٰ مِنْ ذلك . . .) إلىٰ آخره : قال الأُشْمُونيُّ : (والضَّابطُ : أنَّ ما كان رفعُهُ بالضمة : إذا أُكِّد بالنون بُني ؛ لتركُّبه معها ، وما كان رفعُهُ بالنون : إذا أُكِّد بالنون لم يُبنَ ؛ لعدم تركُّبِهِ معها) انتهىٰ[1] .

وقد نَظَمْتُ هٰذا الضابطَ فقلتُ : [من الرجز]

مـا كـانَ ذا رفـعٍ بضمَّـةٍ إذا	أَكَّـدْتَـهُ بـالنُّـونِ فـالبِنـا خُـذَا
وأَعْـرِبَـنَّ مـا بنـونٍ رُفِعَـا	وذا عـنِ العُـرْبِ أتـىٰ فـاَستمِعَـا

❀ قوله : (وما هي فيه بمنزلةِ كلمةٍ أُخْرىٰ) فيه : أنَّهُ لا تكلُّمَ لنا علىٰ ما هي فيه ؛ إذ الساكنان هما الواوُ ونونُ التوكيد ؛ جُعِلتِ الواوُ كلمةً أو جزءاً ممَّا قبلَها ، وفي بعض النسخ : (وما بعدَها بمنزلةِ كلمةٍ أخرىٰ)[2] .

❀ قوله : (لعدم تركُّبِهِ معها) ؛ أي : لأنَّ العربَ لم تُركِّبْ ثلاثةَ أشياءَ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٥) .

(٢) وسقط من (ج) قوله : (وما هي فيه . . .) ، وأشار في هامش (د) : إلىٰ أنَّ الأَوْلىٰ : (وما بعدها) ، كما هو في بعض النسخ التي ذكرها المُقرِّر .

وذَهَبَ الأَخْفَشُ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ مع نون التوكيد ، سواءٌ اتَّصلتْ به نونُ التوكيد أو لم تتَّصِلْ ، ونُقِلَ عن بعضهم : أنَّهُ معربٌ وإن اتَّصلت به نونُ التوكيد[1] .

❁ قوله : (الأَخْفَشُ) ذَكَرَ السُّيُوطيُّ في « المُزْهِر » : أنَّ المُلقَّبَ بذلك من النُّحاة أحدَ عشرَ نَحْوِيّاً ؛ منهم : الأخفشُ الكبيرُ ؛ أبو الخطَّاب عبدُ الحَميدِ بنُ عبدِ المجيدِ ، أحدُ شيوخِ سيبويهِ .

❁ قوله رحمه الله : (وذَهَبَ الأَخْفَشُ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : على الفتح ولو تقديراً عندَ الإسنادِ إلىٰ واو الجماعة أو ياءِ المخاطبة ، مَنَعَ مِنْ ظهوره حركةُ المناسبة .

كذا قيل ، وكيف يكونُ مبنيّاً على الفتح عندَهُ مع أنَّ نونَ الرفع موجودةٌ في المسند إلىٰ ألف الاثنَينِ أو واوِ الجماعة أو ياءِ المخاطبة تقديراً ، والمحذوفُ لعِلَّة كالثابت ؟! فكيف يُجامِعُ البناءُ الإعرابَ ولو مُقدَّراً ، أو علامتَهُ كذلك ؟! ودعوىٰ أنَّ النونَ حينئذٍ انسلختْ عن كونها إعراباً أو علامةَ إعرابٍ. . تَعسُّفٌ لا داعيَ إليه .

فالوجهُ : أنَّهُ يبنيه مع كلٍّ مِنَ الثلاثة علىٰ حذف النونِ ، فلا تكونُ محذوفةً لتوالي الأمثال ، فهـٰذا هو الأقربُ في حَمْل مذهبِهِ ، والله أعلم .

❁ قوله رحمه الله : (ونُقِلَ عن بعضهم : أنَّهُ معربٌ. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنَّهُ في المباشرة مُقدَّرٌ ، مَنَعَ من ظهوره حركةُ التمييزِ بين المسند

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (١/١٢٦ـ١٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/٣٠٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٣٤ـ ٢٣٥) .

ومثالُ ما اتَّصلتْ به نونُ الإناث : (الهنداتُ يَضْرِبْنَ) ، والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون .

ونَقَلَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ في بعض كتبه : أَنَّهُ لا خلافَ في بناء الفعلِ المضارع مع نون الإناث[1] ، وليس كذلك ، بل الخلافُ موجودٌ ، وممَّنْ نقله الأستاذُ أبو الحسن بنُ عُصْفُورٍ في « شرحه للإيضاح »[2] .

ومنهمُ : الأخفشُ الأوسط ؛ أبو الحسن سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ ، تلميذُ سيبويهِ ، مات سنة عشرٍ ومئتَينِ ، وقيل : بعدَها .

ومنهمُ : الأخفشُ الأصغرُ ؛ أبو الحسنِ عليُّ بنُ سليمانَ ، مِنْ تلامذةِ المُبرِّد وثعلبٍ ، مات سنةَ خمسَ عَشْرةَ وثلاثِ مئة[3] .

❁ قوله : (ابنُ عُصْفُورٍ) بضمِّ أوَّله[4] .

للواحد والمسندِ للجماعة .

---

(١) عزاه المرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٦) إلىٰ « شرح الكافية الشافية » ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٧٣) إلىٰ « شرح التسهيل » .

(٢) وممَّنْ قال بإعرابه : ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسُّهيلي ، وذهب هٰؤلاء : إلىٰ أنَّهُ معرب بإعرابٍ مُقدَّر مَنَعَ من ظهوره شبهُهُ الماضيَ في صيرورة النون جزءاً منه . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٣٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٣٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٧٣) .

(٣) المزهر (٢/ ٤٥٣ـ٤٥٤) ، والأخفش إذا أُطلق في كتب النحو.. فالمُراد به : الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة .

(٤) وابن عُصْفُور : هو أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) حامل لواء العربية في الأندلس . انظر « بغية الوعاة » (٢/ ٢١٠) .

٢١ـ وكـــلُّ حـــرفٍ مُستحِـــقٌّ للبِنـــا . . . .

* قوله : (وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبِنا) أُورِدَ عليه : أنَّهُ لا يلزمُ مِنَ الاستحقاق الوجودُ .
وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : مُستحِقٌّ للبناء القائمِ به ، أو أنَّ الواضعَ حكيمٌ يُعطي

---

* قوله : (لا يلزمُ مِنَ الاستحقاق الوجودُ) ؛ أي : فكلامُهُ لا يُفِيدُ بناءَ الحروفِ بالفعل ، وفيه : أنَّ المُصنِّفَ ليس بصدد ذلك ، إنَّما هو بصدد بيانِ المُعرَب والمبنيِّ اصطلاحاً .

ويُفهَمُ ممَّا قاله الجاميُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لم يعتبرْ أحدٌ حصولَ الإعرابِ بالفعل في معنى المعربِ اصطلاحاً[١] .. أنَّهُ لا يُعتبَرُ حصولُ البناءِ بالفعل في معنى المبنيِّ اصطلاحاً ؛ فقولُ المُصنِّف : (وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبنا) .. بمعنىٰ : (وكلُّ حرفٍ مبنيٌّ اصطلاحاً) ، فتنبَّهْ .

* قوله : (للبناء القائمِ به) ؛ أي : فتكونُ (أل) في قوله : (للبِنا) للعهد الحُضُوريِّ ؛ أي : للبناء الحاضرِ فيه والقائمِ به ؛ فيكونُ كلامُهُ مُفيداً لبناءِ كلِّ حرفٍ واستحقاقِهِ بناءَهُ الحاصلَ له .

وأُجِيبَ أيضاً : بأنَّ حصولَ البناء بالفعل يُعلَمُ مِنْ قوله فيما سَبَقَ : (ومبني لشَبَهٍ مِنَ الحروف مُدْني) ، وإنَّما الغَرَضُ هنا بيانُ استحقاقِهِ له ، وقد علمتَ اندفاعَ الإيراد مِنْ أصله .

---

(١) الفوائد الضيائية (١/ ٥٩) .

. . . .   والأصـلُ فـي المبنـيِّ أنْ يُسكَّنـا

الأشياءَ ما تستحقُّهُ ؛ ولهٰذا قال الشارح : (الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ) .

❁ **قوله : (والأصلُ في المبنيِّ أنْ يُسكَّنا) الأصلُ** : بمعنى الراجحِ أو المُستصحَبِ ؛ مبتدأٌ ، و(**أن يُسكَّنا**) : في تأويل مصدرٍ ؛ خبرُهُ ؛ أي : الأصلُ في المبنيِّ تسكينُهُ ، فأطلقَ الناظمُ التسكينَ وأراد به السكونَ ؛ مِنْ إطلاق الملزوم وإرادةِ اللازم ؛ لكونه عبارةَ النُّحاة ، ولأنَّ وصفَ الكلمة السكونُ ، لا التسكينُ ؛ إذ هو فعلُ الفاعل ، ولأنَّهُ يُشعِرُ بإزالةِ حركةٍ موجودة .

وإنَّما كان السكونُ هو الأصلَ ؛ لخِفَّته ، أو لأنَّ الأصلَ في الإعراب الحركةُ ؛ فالمُناسِبُ : أنْ يكونَ الأصلُ في ضِدِّهِ ـ وهو البناء ـ السكونَ .

❁ **قوله : (بمعنى الراجحِ . . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : لا بمعنى الغالبِ ؛ إذ ليس غالبُ المبنيَّاتِ ساكناً .

❁ **قوله : (أو المُستصحَبِ)** ؛ أي : لأنَّ الأصلَ عدمُ الحركاتِ عندَ وَضْعِ المفردات ، فيُستصحَبُ .

❁ **قوله : (ولأنَّ وصفَ الكلمة . . .) إلىٰ آخره** : فيه : أنَّ قولَهُ : (أنْ يُسكَّنا) في تأويل مصدرٍ مبنيٍّ للمفعول لكون الفعل كذلك ؛ أي : كونُهُ مُسكَّناً ، فصحَّ كونُهُ وصفاً للكلمة .

٢٢ـ ومنهُ ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضَمْ كـ (أينَ) (أمسِ) (حيثُ) . . . . .

❀ قوله : (ومنهُ) أشارَ به : إلىٰ عدم الانحصارِ فيما ذَكَرَهُ ؛ لأنَّ مِنَ المبنيِّ ما بُني علىٰ نائب المذكورات ؛ كبناء الأمر على الحذف ، وبناءِ اسم (لا) والمُنادىٰ على الحرف .

❀ قوله : (كـ « أينَ » « أمسِ » « حيثُ ») فيه نشرٌ علىٰ ترتيبِ اللَّفِّ .

وبُنِيَ (أينَ) ؛ لشَبَهه بالحرف في المعنىٰ ؛ وهو (الهمزة) إن كان

❀ قوله : (أشارَ به : إلىٰ عدم الانحصارِ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا إشارةَ فيه لذلك ، بل في الكلام تقديرٌ ؛ أي : (ومنه ذو كسر . . .) إلىٰ آخره ، ولو سُلِّمَ عدمُ التقديرِ ، واعتُبر أنَّ الثلاثةَ المذكورةَ بعدَ (مِنْ) بعضٌ . . لكان البعضُ الآخَرُ الساكنَ .

❀ قوله : (لأنَّ مِنَ المبنيِّ ما بُني علىٰ نائب المذكورات . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ ألقابَ البناء كألقاب الإعرابِ شاملةٌ للأصول والنوائب ؛ فالضمُّ هو الضمَّةُ وما ناب عنها ، والفتحُ هو الفتحةُ وما ناب عنها . . . وهٰكذا ، كما أنَّ الرفعَ هو الضمَّةُ وما ناب عنها ، والنصبَ هو الفتحةُ وما ناب عنها . . . وهٰكذا ، وليس الضمُّ هو الضمةَ ، والفتحُ هو الفتحةَ . . . وهٰكذا ، غايةُ الأمر : أنَّ المُصنِّفَ ذكر في الإعراب أصولَهُ وما ناب عنها ، بعدَ ذِكْرِ الأنواع الشاملةِ للأصول والنوائب ، ولم يذكر في البناء إلا الأنواعَ الشاملةَ للأصول والنوائب .

. . . .

استفهاماً ، و(إن) إن كان شرطاً .

وبُني (أمسِ) عندَ الحجازيِّينَ ؛ لتضمُّنه معنىٰ حرف التعريف ؛ لأنَّهُ معرفةٌ بغير أداةٍ ظاهرةٍ ، وإنَّما يُبنىٰ عندَهُم بشروط : أنْ يُرادَ به مُعيَّنٌ ، وألَّا يكونَ ظرفاً ، وألَّا يُضافَ ، ولا يدخلَ عليه (أل) ، ولا يُكسَّرَ ، ولا يُصغَّرَ ، فإن فُقِدَ شرطٌ أُعرِبَ وصُرِفَ إجماعاً ؛ كما إذا استُعمل ظرفاً ، وقد نَظَمتُ هٰذه الشروطَ فقلتُ : [من الطويل]

و(أمسِ) ٱبنِهِ إنْ قد أردتَ مُعيَّناً ... ولم يكُ ظرفاً ثمَّ جَمْعاً مُكسَّرَا

وليسَ مُضافاً ثمَّ غيرُ مُعرَّفٍ ... وسادسُها ألاَّ يكونَ مُصغَّرَا

❁ قوله : (كما إذا استُعمل ظرفاً) يَقتضِي : أنَّهُ في هٰذه الحالة معربٌ إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو مبنيٌّ إجماعاً وإنْ نُوزِعَ في حكاية الإجماع ، كما في « حاشية المؤلف على القطر »[1] ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ التشبيهَ في مطلق الإجماعِ وإن كان في الأوَّل إجماعاً على الإعراب ، وفي الثاني على البناء ، أو التشبيهَ في الإجماع على الإعراب معَ فَقْدِ أحد الشروط أيضاً فيما إذا استُعمل ظرفاً ، ويُؤخَذُ مِنْ هٰذا شرطٌ سادس لكون البناء عندَ الحجازيِّين فقط ؛ وهو ألَّا يكونَ ظرفاً ، كما أشار لذلك في النظم .

والحاصلُ : أنَّهُ يُشترَطُ للبناء المُختلَفِ فيه ستةُ شروطٍ ، فإن فُقِدَ واحدٌ منها لم يكنِ البناءُ مختلفاً فيه ، بل يكونُ معرباً باتِّفاقٍ ؛ فيما إذا فُقِدَ واحدٌ من

(١) حاشية السجاعي على شرح القطر (ص١١) .

والساكنُ (كمْ) . . . .

وبُني (حيثُ) ؛ للافتقار اللازمِ إلىٰ جملة .

❁ قوله : (والساكنُ « كمْ ») ؛ أي : مثالُهُ : (كم) ، وفي التعبير بـ (كم) لُطْفٌ ؛ لاحتمال التمثيلِ والإشارةِ إلىٰ كثرة أمثلة الساكنِ ؛ لكونه الأصلَ .

وبُني (كم) ؛ لتضمُّن (كم) الاستفهاميَّةِ معنى الهمزة ، والخبريَّةِ معنىٰ (ربَّ) التي للتكثير .

واعلَمْ : أنَّ ما بُني مِنَ الأسماء على السكون فيه سؤالٌ واحدٌ : لِمَ بُني ؟ وما بُني منها علىٰ حركةٍ فيه ثلاثةُ أسئلةٍ : لِمَ بُني ؟ ولِمَ حُرِّكَ ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ كذا ؟ وما بُني من الأفعال أو الحروفِ على السكون لا يُسأَلُ عنه ، وما بُني منها علىٰ حركةٍ فيه سؤالان : لِمَ حُرِّك ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ كذا ؟

وللبناء على الحركة أسبابٌ : منها : التقاءُ الساكنَينِ ؛ كـ (أين) ،

الخمسة المُصرَّح بها قبلَ النظم ، سواءٌ كان ظرفاً أو لا ، ومبنيّاً باتِّفاقٍ علىٰ ما فيه ؛ إنْ فُقِدَ الشرطُ السادس المشار إليه قبلَ النظم بقوله : (كما إذا استُعمِلَ ظرفاً) ؛ فإنَّهُ إذا كان ظرفاً مُستوفِياً للشروط الخمسة . . يُبنىٰ باتِّفاقٍ علىٰ ما فيه[1] .

---

(١) زاد في (ي) : (وهـٰذا ممَّا يُؤخَذ من « حاشية الخضري ») ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٥٦) .

ومنها : كونُ الكلمةِ علىٰ حرفٍ واحد ؛ كبعض المُضمَرات .

وأسبابُ البناء على الفتح : منها : طَلَبُ الخِفَّة ؛ كـ (أينَ) ، ومجاورةُ الألف ؛ كـ (أيّانَ) ، والإتباعُ ؛ نحوُ (كَيْفَ) ؛ بُنِيَتْ على الفتح ؛ إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأنَّ ما بينَهُما ساكنٌ غيرُ حصينٍ .

وأسبابُ البناءِ على الكسرِ : منها : كونُهُ الأصلَ عندَ التقاء الساكنَينِ ؛ كـ (أمسِ) ، ومجانسةُ العملِ ؛ كـ (باء الجر) ، والإتباعُ ؛ نحوُ : (ذِهِ) و(تِهِ) بالكسر في الإشارة للمُؤنَّثة .

وأسبابُ البناء على الضم : منها : ألَّا يكونَ للكلمة حالَ الإعراب[1] ؛ نحوُ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] بالضم ، ومنها : مشابهةُ

❁ قوله : (والإتباعُ ؛ نحوُ « كيفَ ») إن قيل : لِمَ مثَّل للإتباع بـ (كيف) ، ولطَلَب الخِفَّة بـ (أين) ، مع أنَّهُما علىٰ حدٍّ سواءٍ ؟

قُلْنا : الأسبابُ قد تتعدَّد ؛ فكلٌّ مِنْ (كيف) و(أين) يصلُحُ مثالاً لهما ، إلا أنَّ وجهَ التخصيص : أنَّ همزةَ (أين) لمَّا كانتْ ثقيلةً ناسَبَ أن يُمثَّلَ بها لطَلَب الخِفَّة ، بخلاف كاف (كيف) ؛ فإنَّها خفيفةٌ ، فناسَبَ أنْ يُمثَّلَ بها للإتباع .

❁ قوله : (نحوُ : « ذِهِ » . . .) إلىٰ آخره : حُرِّكَ ؛ لشَبَه المعربِ الذي هو العَلَمُ في التعيين ، وكُسِرَ ؛ لِمَا ذَكَرَهُ .

---

(١) اسم (يكون) ضمير مستتر يعود على (الضم) .

الغايات[1] ـ أي : الظروفِ المُنقطِعةِ عن الإضافة ؛ كـ (قبلُ) و(بعدُ) ـ وذلك نحوُ : (يا زيدُ) ؛ فإنَّهُ أَشْبَهَ (قبلُ) و(بعدُ) ؛ قيل : مِنْ جهةِ أنَّهُ يكونُ مُتمكِّناً في حالةٍ أخرىٰ ، وقيل : مِنْ جهةِ أنَّهُ لا تكونُ له الضمَّةُ حالةَ الإعراب ، ومنها : الإتباعُ ؛ كـ (مُنْذُ) .

❀ قوله : (قيل : مِنْ جهةِ أنَّهُ يكونُ مُتمكِّناً . . .) إلىٰ آخره : الملحوظُ في القول الأوَّل : جهةُ كونِهِ مُتمكِّناً بقطع النَّظَرِ عن كون الضمَّةِ ثابتةً له حالَ الإعراب أو لا ، والملحوظُ في الثاني : كونُ الضمَّةِ ليستْ ثابتةً له حالَ الإعراب ، فهما مُتغايرانِ .

وأمَّا قولُ السِّيرافيِّ : (مِنْ جهة أنَّهُ إذا نُكِّرَ أو أُضيف أُعربَ)[2] . . فهو عينُ القولِ الأوَّل ، لا فرقَ بينهما إلا بالإجمال والتفصيلِ ، كما قاله السيِّدُ الحَفْنيُّ ، وتبعه العلَّامة الصبَّانُ[3] ، ولذلك أسقطَهُ المُحشِّي ، لـٰكنَّ الظاهرَ : أنَّ قولَ السِّيرافيِّ أخصُّ منه لا عينُهُ ؛ وذلك لأنَّ السِّيرافيَّ قد اعتبر حالةَ النداء ؛ حيثُ قال : (إذا نُكِّرَ أو أُضيفَ) ، وصاحبَ القولِ الأوَّل قد اعتبر حالةَ التمكُّنِ الصادقةَ بإعرابه في غير النداء .

❀ قوله : (لا تكونُ له الضمَّةُ حالةَ الإعراب) ؛ أي : وهو منادىً ، بل إمَّا

---

(١) وسُمِّيَتْ بذلك ؛ لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غايةً في النطق ، وإنما لم يُسمَّ (كلٌّ) و(بعضٌ) بذلك ؛ لوجودِ ما هو عوضٌ عن المضاف إليه ؛ وهو التنوين . « صبان » (١/ ١٢٣) .

(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٨) .

(٣) حاشية الحفني (١/ق٤٧) ، حاشية الصبان (١/ ١٢٤) .

الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ ؛ إذ لا يَعتورُها ما تفتقرُ في دَلالتها عليه إلىٰ إعراب ؛ نحوُ : (أخذتُ مِنَ الدراهم) ؛ فالتبعيضُ مُستفادٌ مِنْ لفظ (مِنْ) بدون الإعراب .

والأصلُ في البناء : أنْ يكونَ على السكون ؛ لأنَّهُ أخفُّ مِنَ الحركة ، ولا يُحرَّكُ المبنيُّ إلا لسببٍ ؛ كالتخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ ، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً ؛ كـ (أينَ) ، و(قامَ) ، و(ضَرَبَ) ، و(إنَّ) ، . . . .

❁ قوله : (لا يَعتورُها) مضارعُ (اعْتَوَرَهُ) بمعنىٰ : تَوَارَدَ وتَدَاولَ عليه .

❁ قوله : (ما تفتقرُ) ؛ أي : مَعانٍ تفتقرُ . . . إلىٰ آخره .

❁ قوله : (التقاء الساكنَينِ) اعتُرِضَ : بأنَّ شرطَ البناء ألاَّ يكونَ تخلُّصاً من سكونَينِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ ذلك فيما إذا كان في كلمتَينِ ؛ نحوُ : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة : ١] ، بخلاف الكلمةِ ؛ كما هنا .

❁ قوله : (و« قامَ » ، و« ضَرَبَ ») مثَّلَ للفعل بمثالَينِ ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ

الفتحةُ ؛ وذلك في حالة تنكيره أو إضافتِهِ ، أو الكسرةُ ؛ وذلك في حالة الاستغاثة به باللام ، وتقييدُ هـٰذا القولِ بالكون منادىً لا يُفِيدُ تقييدَ القولِ الأوَّل به ؛ إذ الداعي هنا تصحيحُ عدمِ ثبوت الضمَّة له في حالة الإعراب ، بخلاف كونِهِ له حالةَ تمكُّن .

❁ قوله : (فيما إذا كان في كلمتَينِ) ؛ أي : لأنَّ المُقتضِيَ للحركة حينئذٍ : مُجرَّدُ التخلُّصِ ، وهو مُنتفٍ عند فصلِهما ، بخلاف الكلمةِ ؛ فإنَّ الحركةَ فيها لازمةٌ .

وقد تكونُ كسرةً ؛ كـ (أمسِ) ، و(جَيْرِ) ، وقد تكونُ ضمَّةً ؛ كـ (حيثُ) ، وهو اسمٌ ، و(منذُ) ، وهو حرفٌ[1] ، وأمَّا السكونُ : فنحوُ : (كمْ) ، و(اضْرِبْ) ، و(أَجَلْ) .

وعُلِمَ ممَّا مثَّلْنا به : أنَّ البناءَ على الكسر والضمِّ لا يكونُ في الفعل ،

لا فرقَ بينَ كونِهِ صحيحاً أو مُعلّاً .

❁ قوله : (و« جَيْرِ ») بفتح الجيم وسكونِ التحتيَّة : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نَعَمْ) ، قاله ابنُ الناظم[2] .

❁ قوله : (و« منذُ » ، وهو حرفٌ) زاد ابنُ الناظم : علىٰ لغةِ مَنْ جَرَّ بها[3] ، واحترز بذلك : عن لغةِ مَنْ رَفَعَ بها ؛ فإنَّها حينئذٍ اسمٌ .

❁ قوله : (و« أَجَلْ ») بفتح الهمزة والجيم : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نعم) .

❁ قوله : (لا يكونُ في الفعل) ؛ أي : لثِقَلِهِ مع ثِقَلِ الضمِّ والكسر ، فتمثيلُ بعضِهِم بنحوُ (شِ) للفعل المبنيِّ على الكسرِ ، وبنحو (رُدُّ) ـ بضم

❁ قوله : (لا فرقَ بين كونِهِ صحيحاً أو مُعلّاً) ؛ أي : بالمعنى الصَّرْفيِّ .

❁ قوله : (شِ) هو أمرٌ مِنْ (وَشَىٰ) ؛ كـ (وَعَىٰ) ؛ يُقالُ : (وَشَى الثوبَ) : إذا زيَّنَه ، وأصلُهُ : (اِوْشِي) ؛ حُذفت واوُهُ ، كما حُذِفتْ مِنَ المضارع المبدوءِ بالياء ؛ نحو (يَشِي) ؛ لوقوعها بين عدوَّتَيْها ؛ الياءِ

---

(١) زاد في الطبعة التي حقَّقها العلامة محمد محيي الدين : (إذا جررتَ به) ، وهي غير متناسبة مع كلام المحشي .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٦) .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٦) .

بل في الاسم والحرف ، وأنَّ البناءَ على الفتح أو السكونِ يكونُ في الاسم

الدال إتباعاً للراء ـ للمبنيِّ على الضم . . غيرُ صحيح ؛ إذ الأوَّلُ مبنيٌّ على حذف حرفِ العِلَّةِ[1] ، والثاني مبنيٌّ على سكونٍ مُقدَّرٍ .

وقد عُلِمَ مِنْ هٰذا كلِّهِ : أنَّ ألقابَ البناءِ : ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، وسكونٌ ، ويُسمَّى أيضاً : وَقْفاً ، وأمَّا ألقابُ الإعراب : فهي أيضاً أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ ، وهٰذا ما عليه البَصْريُّونَ ؛ فلا تُستعمَلُ

والكسرة ، ثمَّ همزةُ الوصل ؛ لتحرُّك ما بعدَها ، ثمَّ بُنِيَ على حذف آخره كما يُجزَمُ المضارع ، فبَقِيَ منه حرفٌ واحد ؛ وهو عينُ الكلمة ، وهٰكذا كلُّ فعلٍ مُعتلِّ الفاء واللام .

---

(١) وقد جمع ابن مالك أفعال الأمر التي جاءت على حرف واحد مع بيان كيفية الإسناد إليها بقوله : (من البسيط)

إنِّـي أقـولُ لمَـنْ تُـرجـىٰ شفـاعتُـهُ ... قِ المُستجيـرَ قِيـاهُ قُـوهُ قِـي قِيـنَ
وإنْ صـرفـتَ لـوالٍ شُغْـلَ آخـرَ قُـلْ ... لِ شُغْـلَ هـٰذا لِيـاهُ لُـوهُ لِـي لِيـنَ
وإنْ وشىٰ ثوبَ غيري قلتُ في ضَجَرٍ ... شِ الثوبَ وَيْكَ شِياهُ شُوهُ شِي شِينَ
وقُـلْ لقـاتـلِ إنسـانٍ علـىٰ خطـأٍ ... دِ مَـنْ قتلـتَ دِيـاهُ دُوهُ دِي دِيـنَ
وإنْ هُـمُ لـم يَـرَوا رأيـي أقـولُ لهـم ... رَ الـرأيَ وَيْـكَ رَيَـاهُ رَوْهُ رَيْ رَيـنَ
وإنْ هُـمُ لـم يَعُوا قـولي أقولُ لهـم ... عِ القـولَ منِّي عِياهُ عُـوهُ عِـي عِيـنَ
وإنْ أمـرتَ بـوَأْيٍ للمُحِـبِّ فقُـلْ ... إِ مَـنْ تُحِـبُّ إِيَـاهُ أُوهُ إِي إِيـنَ
وإنْ أردتَ الـوَنَـىٰ وهْـوَ الفُتُورُ فقُـلْ ... نِ يـا خليلـي نِيَـاهُ نُـوهُ نِـي نِيـنَ
وإنْ أبـىٰ أنْ يفـيْ بـالعهـدِ قلـتَ لـهُ ... فِ يـا فـلانُ فِيـاهُ فُـوهُ فِـي فِيـنَ
وقُـلْ لسـاكـنِ قلبـي إنْ سـواكَ بـهِ ... جِ القلبَ منِّي جِياهُ جُوهُ جِي جِينَ

وانظر « حاشية الخضري على ابن عقيل » (١ / ٥١) .

والفعلِ والحرف .

٢٣ـ والرفعَ والنصبَ ٱجْعَلَنْ إعرابًا   لٱسمٍ وفعلٍ نحوُ (لن أَهابًا)
٢٤ـ والِٱسْمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ كما   قد خُصِّصَ الفعلُ . . . . . .

حركاتُ الإعرابِ مكانَ حركات البناء ، وعكسُهُ(١) .

وقد جوَّزَ الكُوفيُّونَ ذلك ؛ فيُسمُّون الرفعَ ضمّاً ، ونحوَ ذلك(٢) ، أفاده ابنُ الميِّت(٣) .

❁ قوله : (لن أَهابًا) مضارعُ (هابَهُ) ؛ بمعنىٰ : خافه .

❁ قوله : (والِٱسمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ) الباءُ داخلةٌ على المقصور ، وهو عربيٌّ جيِّدٌ ؛ . . . .

❁ قوله : (الباءُ داخلةٌ على المقصور ، وهو عربيٌّ جيِّدٌ) فيه : أنَّهُ لا حاجةَ لهٰذا الكلامِ هنا ؛ لأنَّهُ مِنَ الكثير الغالب ؛ كما قال(٤) : [من الرجز]

والبـاءُ بعـدَ الاختصـاصِ يَكثُـرُ   دخولُها على الذي قد قَصَرُوا

---

(١) قال ابن الميت في « الإرشاد » (ق/ ٣٣) في تعليل ذلك : (لأنَّهنَّ قسمة ، والقسمة تنفي الشركةَ ؛ لأنَّ السببَ مختلف ؛ إذ السببُ الذي جُلب به الإعراب هو العامل ، والبناء بخلافه ، فلمَّا اختلف السببُ اختلف المُسبَّب) .

(٢) وذلك بسبب المشابهة الواقعة في الصورة . « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٣٣) .

(٣) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٣٣) .

(٤) البيتان لعلي الأجهوري ، كما في « حاشية الشرقاوي علىٰ تحفة الطلاب » (١/ ٩٦) ، و« حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (١/ ٦) .

بأنْ يَنجَزِمَا . . . .

فلا قلبَ في عبارة الناظم ، خلافاً لِمَا ادَّعاه بعضُهُم ، فلا يوجدُ الجرُّ في الفعل .

❁ قوله : (بأنْ يَنجَزِمَا) ؛ أي : بالجزم ؛ فأَطْلَقَ الناظمُ المصدرَ المُنسبِكَ ـ

وعكسُهُ مُستعمَلٌ وجَيِّدُ ذَكَرَهُ الحَبْرُ الهُمامُ السيِّدُ

فالمُناسِبُ : كتابةُ هٰذا علىٰ قول الشارح : (وأمَّا الجرُّ فيختصُّ بالأسماء)[١] .

نعم ؛ قد يُقالُ : ذِكْرُهُ هنا إنَّما هو للردِّ علىٰ مَنِ ادَّعى القلبَ في عبارة الناظم .

❁ قوله : (فلا قلبَ في عبارة الناظم) ؛ أي : وإن تضمَّن معنىً لطيفاً ؛ وهو المبالغةُ في دعوى اختصاصِ الجرِّ بالاسم ؛ حتىٰ كأنَّ الاسمَ مقصورٌ عليه .

❁ قوله : (فأطلقَ الناظمُ المصدرَ المُنسبِكَ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ

(١) قال الدسوقي في « حاشيته علىٰ شرح الرسالة العضدية » (ص٥) : (دخولُ الباءِ على المقصور جائزٌ كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلَّامتَينِ السعد والسيِّد ، والخلافُ بينهما إنَّما هو في الغالب في الاستعمال ؛ فذهب السعدُ : إلىٰ أنَّ الغالبَ فيه دخولُها على المقصور ، وذهب السيِّدُ : إلىٰ أنَّ الغالبَ فيه دخولُها على المقصور عليه ، وأمَّا قولُ بعضهم : « والباءُ بعدَ الاختصاصِ . . . » البيتين . . فليس بجيِّد ؛ لأنَّ هٰذا مذهبُ السعدِ لا السيِّدِ) انتهىٰ بتصرف .

٢٥ـ فَٱرفَعْ بضمٍّ . . . .

وهو الانجزامُ ـ وأرادَ ملزومَهُ ؛ لأنَّهُ المستعملُ في اصطلاحهم .

❀ قوله : (فَٱرفَعْ بضمٍّ) ؛ أي : رفعاً مُصوَّراً بضمٍّ ؛ لأنَّ مذهبَهُ : أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ[1] ، . . . .

لهٰذا ؛ إذ الانجزامُ هو وصفُ الفعل ، بخلاف الجزم ؛ فإنَّهُ وصفُ الفاعل ؛ فهٰذا التعبيرُ مِنَ المُصنِّف إشارةٌ إلىٰ تأويلِ ما وَقَعَ في كلام القوم مِنَ التعبير بالجزم .

❀ قوله : (أي : رفعاً مُصوَّراً بضمٍّ) ؛ أي : بضمَّةٍ ، وكذا يُقال فيما بعدُ ؛ فالمُصنِّفُ اختصر الأسماءَ الثلاثة ، كما أشار إلىٰ ذلك الشارحُ نفعنا الله به ؛ فتصويرُ الرفعِ بالضمِّ مِنْ تصوير النوعِ بصنفه ، وليس المُرادُ بالضمِّ الضمَّةَ وما ناب عنها حتىٰ يكونَ مِنْ تصوير الشيء بتمامه ؛ لأنَّ الكلامَ الآن في الأصل ، وسيأتي الكلامُ على النائب في قوله : (وغيرُ ما ذُكر ينوبُ . . .) إلىٰ آخره[2] .

ثمَّ إنَّ معنىٰ كونِ الباء للتصوير : أنَّها للتعدية مُتعلِّقةً بخاصٍّ مِنْ مادَّة التصوير ، أو ما يُؤدِّي معناه ؛ كالتفسير ، والقرينةُ هنا علىٰ هٰذا الخاصِّ مذهبُ الناظم ؛ فلا يُقالُ : هٰذا معنىً مُستحدَثٌ للباء ، أو لا قرينةَ علىٰ هٰذا الخاصِّ .

---

(١) وقد سبق بيانه في (١/ ٣١٤ـ٣١٥) .

(٢) انظر (١/ ٣٧٤) وما بعدها .

أو لا مُنافاةَ بينَ جَعْلِ هـٰذه الأشياءِ إعراباً وجَعْلِها علاماتِ إعرابٍ ؛ لأنَّها إعرابٌ مِنْ حيثُ عمومُ كونِها أثَراً جَلَبَهُ العاملُ ، وعلاماتُ إعرابٍ مِنْ حيثُ الخصوصُ .

❁ قوله : (أو لا مُنافاةَ. . .) إلىٰ آخره[1] : إشارةٌ إلىٰ جوابٍ آخَرَ ؛ أي : أو رفعاً مُعلَّماً بضمٍّ ، ولا منافاةَ. . . إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (بين جَعْلِ هـٰذه الأشياءِ إعراباً) ؛ أي : كما هو مذهبُ الناظم ، وقولُهُ : (وجَعْلِها علاماتِ إعرابٍ) ؛ أي : كما هو ظاهرُ قولِهِ : (فٱرفَعْ بضمٍّ. . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المُتبادرَ منه : أنَّ الضمَّ وأخواتِهِ علاماتُ إعرابٍ ، والمعنىٰ : (فارفَعْ مُعلَّماً بضمٍّ. . .) إلىٰ آخره .

وكلامُهُ يَقتضِي : أنَّ القائلَ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ يُجوِّزُ جَعْلَ هـٰذه الأشياءِ علاماتٍ مِنْ حيثُ خصوصُها ؛ بمعنىٰ : أنَّ وجودَها علامةٌ علىٰ وجود الإعرابِ ؛ مِنْ تعليم الكُلِّيِّ بوجود جزئيِّه ، ولا مانعَ مِنْ ذلك ، وإن كان المشهورُ أنَّ القائلَ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ يقولُ : (مرفوعٌ ورَفَعَهُ كذا) ، والقائلَ بأنَّهُ معنويٌّ يقولُ : (مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ كذا) .

ثمَّ إنَّ قولَ المُصنِّفِ : (والرفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ إعرابًا) لا يقتضي : أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ ، بل هو جارٍ على المذهبَينِ ؛ لأنَّ الرفعَ وأخواتِهِ إعرابٌ علىٰ كليهما ؛ لأنَّها أنواعُهُ قطعاً ، والخلافُ إنَّما يظهرُ في الضمَّة وأخواتِها ؛ فعلىٰ

---

(١) في جميع نسخ الحاشية ما عدا (هـ) : (ولا منافاة) ، وعليها كتب المقرر في (ي ، ك) ؛ فقال بعدها مباشرة : (الأنسب : التعبير بـ « أو ») .

. . . . وانْصِبَنْ فتحاً وجُرْ   كسراً كـ (ذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرْ)

❀ قوله : (فتحاً وجُرْ كسراً) فتحاً وكسراً : منصوبان على الظرفيَّة الاعتباريَّة ؛ أي : وقتَ فتحٍ وكسر ، وهـٰذا أحسنُ مِنْ نصبهما على الحال ، أو علىٰ نزع الخافض ؛ لأنَّ نصبَهُما كذلك مقصورٌ على السماع .

❀ قوله : (كـ « ذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرْ ») المعنىٰ : أنَّ العبدَ إذا عَلِمَ أنَّ الله

أنَّهُ لفظيٌّ : هي نَفْسُ الإعراب ؛ أي : الأصليِّ دون النائب ، وعلىٰ أنَّهُ معنويٌّ : علاماتُهُ ، فالعبارةُ إنَّما تقتضي ما ذُكر لو قال المُصنِّفُ : (والضمةَ والفتحةَ اجْعَلَنْ إعرابًا) .

❀ قوله : (وهـٰذا أحسنُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ ليس المعنىٰ عليه ، بل المعنىٰ على النصب علىٰ نَزْع الخافض ، ولا يَبْعُدُ ـ كما قال الصبَّانُ ـ : أنَّ محلَّ كونِهِ سماعيّاً : إذا لم يُصرَّحْ بالخافض في نظير المنصوب [بحذفه][1] .

لـٰكن يَرِدُ عليه : أنَّ النصبَ علىٰ نزع الخافض فيه قُبْحُ إجراءِ الفعلِ الذي لا يتعدَّىٰ بنفسه مُجْرىٰ ما يتعدَّىٰ بنفسه ، ولعلَّ هـٰذا وجهُ كونِهِ سماعيّاً ، والتصريحُ المذكورُ لا يدفع ذلك القُبْحَ ؛ اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : بل يدفعُهُ ؛ لأنَّ فيه تنبيهاً على الحرف ، فكأنَّهُ عُدِّيَ به .

❀ قوله : (مِنْ نصبهما على الحال) ؛ أي : مُؤوَّلَينِ باسم الفاعل .

---

(١) حاشية الصبان (١/١٢٦) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

٢٦ـ وٱجْزِمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِرْ ... ينوبُ نحوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، والجزمُ .

يذكرُهُ يَسُرُّهُ ذلك . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (جَا أَخُو) بالقصر ؛ لأنَّ الهمزتَينِ إذا اتَّفقتا في الحركة يجوزُ حذفُ إحداهما ؛ كما قُرِئَ به في السبع[2] ؛ فقولُ بعضِهِم : (بالقصر للضرورة) ، أو (علىٰ لغةٍ قليلة) . . ممنوعٌ .

❀ قوله : (نَمِرْ) بفتح النون وكسر الميم : اسمٌ لأبي قبيلةٍ مِنْ قبائل العرب .

❀ قوله : (أنواعُ الإعرابِ) هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهِم : (ألقابُهُ) ؛

❀ قوله : (هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهِم : « ألقابُهُ » . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ عبَّر بالأَوْلَويّة لا بالصَّوابيّة ؛ للإشارة إلىٰ صحَّةِ عبارةِ هٰذا البعضِ بتقديرِ مضافٍ ؛ أي : ألقابُ أنواعِ الإعراب ؛ فلا يَرِدُ ما ذكر ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّها ألقابٌ لمُطلَقِ الإعراب ، لا لأنواعه .

وهٰذا التقديرُ لا يقتضِي : أنَّ لكلِّ نوعٍ ألقاباً ؛ لأنَّ مقابلةَ الجمعِ بالجمعِ تَقتضِي القسمةَ آحاداً ؛ فالألقابُ مُوزَّعةٌ على الأنواع .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧) .

(٢) قرأ قالون والبزي وغيرهما قوله تعالىٰ : ﴿ جَا أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ٣٤] بإسقاط الهمزة الأولى . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٥٠٧) .

فأمَّا الرفعُ والنصبُ : فيشتركُ فيهما الأسماءُ والأفعال ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ) ، و(إنَّ زيداً لن يقومَ) .

وأمَّا الجرُّ : فيختصُّ بالأسماء ؛ نحوُ : (بزيد) .

لأنَّ حقَّ الألقابِ لمُساواةِ كلٍّ منها البقيّةَ والمُلقَّبَ . . أنْ يُطلَقَ كلٌّ منها على البقيّة ؛ كأن يُقالَ : (الرفعُ : النصبُ) ، وعلى المُلقَّب ؛ كأن يُقالَ : (الإعرابُ : الرفعُ) ، وكلٌّ منهما مُمتنِعٌ ؛ لاستلزام الأوَّلِ حَمْلَ الشيءِ علىٰ مُباينه ، والثاني حَمْلَ الأخصِّ على الأعمِّ ؛ فثَبَتَ : أنَّ هٰذه الأمورَ أنواعٌ داخلةٌ تحتَ الإعراب ، وهو جنسٌ لها ، لا أنَّها ألقابٌ له وهو مُلقَّبٌ بها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (وأمَّا الجرُّ : فيختصُّ بالأسماء . . .) إلىٰ آخره : أَدْخَلَ الباءَ على المقصور عليه ، والناظمُ أدخلها على المقصور ، وهو الأَوْلىٰ ، وعلىٰ كلِّ حالٍ : ليس في هٰذا الكلامِ تَكْرارٌ مع قوله فيما مرَّ : (بالجرِّ والتنوينِ) ؛ لأنَّهُ ذُكِرَ ثَمَّ لبيانِ تعريف الاسم ، وهنا لبيانِ أنَّهُ نوعٌ خاصٌّ بالاسم مِنْ أنواع الإعراب . انتهىٰ « زكريَّا »[2] .

❁ قوله : (وكلٌّ منهما مُمتنِعٌ . . .) إلىٰ آخره : مُقتضاه : أنَّ التعبيرَ بـ(الأنواع) هو الصوابُ لا الأَوْلىٰ فقط ، ولعلَّ هٰذا التفاتٌ لظاهر تعبيرِ بعضِهِم بـ(ألقاب الإعراب) .

❁ قوله : (وهنا لبيانِ أنَّهُ نوعٌ . . .) إلىٰ آخره ، فإن قيل : كان يكفيه هنا

---

(١) الدرر السنية (١/١٦٣) .

(٢) الدرر السنية (١/١٦٣) .

وأمَّا الجزمُ : فيختصُّ بالأفعال ؛ نحوُ : (لم يضربْ) .

والرفعُ يكونُ بالضمَّة ، والنصبُ يكونُ بالفتحة ، والجرُّ يكونُ بالكسرة ، والجزمُ يكونُ بالسكون ، وما عدا ذلك يكونُ نائباً عنه ؛ كما نابتِ الواوُ عن الضمَّة في (أَخُو) ، والياءُ عن الكسرة في (بَنِي) مِنْ قوله :

❁ قوله : (وأمَّا الجزمُ : فيختصُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ ليكونَ كالعِوَض مِنَ الجرِّ .

❁ قوله : (في « بَنِي ») ؛ أي : لأنَّهُ مُلحَقٌ بجمعِ المُذكَّرِ السالمِ .

وحاصلُ ما أشار إليه الناظمُ أوّلاً وآخِراً : أنَّ علاماتِ الإعراب قسمانِ : أصولٌ ، وفروعٌ .

فالأصولُ أربعةٌ : الضمةُ للرفع ، والفتحةُ للنصب ، والكسرة للخفض ، والسكون للجزم .

والفروعُ نائبةٌ عن هٰذه الأصول ، وهي عشرةٌ ؛ ثلاثةٌ تنوبُ عن الضمة ؛ وهي : الواوُ ، والألف ، والنون ، وأربعةٌ عن الفتحة ؛ وهي : الألفُ ، والكسرة ، والياء ، وحذفُ النون ، واثنتانِ عن الكسرة ؛ وهما : الفتحة ، والياء ، وواحدةٌ عن السكون ؛ وهي : حذفُ الحرفِ نوناً كان أو حرفَ عِلَّة .

ذِكْرُهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ نوعٌ مِنْ أنواع الإعراب ، والاختصاصُ قد عُلِمَ ممَّا هناك .

فالجوابُ : أنَّهُ صرَّح بذلك ؛ للمقابلة في قوله : (كما قد خُصِّصَ الفعلُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ليكونَ كالعِوَض مِنَ الجرِّ) ، ولم يكنْ عِوَضاً ؛ لأنَّ الجرَّ أشرفُ منه ؛ لأنَّهُ عدميٌّ والجرَّ ثبوتيٌّ .

(جا أَخُو بَنِي نَمِر) ، وسيذكرُ بعدَ هـٰذا مواضعَ النِّيابةِ .

٢٧ـ وٱرفَعْ بـواوٍ وٱنصِبَـنَّ بـالأَلِـفْ   وٱجرُرْ بياءٍ . . . .

---

* قوله : (مواضعَ النِّيابةِ) ، وهي سبعةٌ : الأسماءُ الستَّة ، والمُثنَّىٰ وما أُلحق به ، وجمعُ المذكَّرِ السالمُ وما أُلحق به ، وجمعُ المؤنثِ السالمُ وما أُلحقَ به ، والاسمُ الذي لا ينصرفُ ، والأمثالُ الخمسةُ[1] ، والمضارعُ المُعتلُّ . انتهى « ابن الميِّت »[2] .

* قوله : (وٱرفَعْ بواوٍ) ، وفي نسخة : (فٱرفَعْ) ، وهي أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ مُفرَّعٌ علىٰ ما قبلَهُ ، وقضيَّةُ هـٰذا وقضيَّةُ كلام الشارح أَوَّلاً : أنَّ هـٰذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف ، لـٰكنَّهُ صَحَّحَ بعد ذلك أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مُقدَّرة عليها ، وكأنَّهُ نَظَرَ أوَّلاً إلى الصورة الظاهرة ، وثانياً إلى الصورة المعنويَّة .

---

* قوله : (لأنَّهُ مُفرَّعٌ علىٰ ما قبلَهُ) لعلَّ الأظهرَ : أنَّ الفاءَ تفصيليَّةٌ لا تفريعيَّة ؛ لأنَّهُ تفصيلٌ لقوله : (وغيرُ ما ذُكر ينوبُ . . .) إلىٰ آخره ، والواوَ تُوهِمُ أنَّهُ أجنبيٌّ منه معطوفٌ علىٰ قوله : (فارفَعْ بضمٍّ . . .) إلىٰ آخره ، مع أنَّهُ ليس كذلك .

* قوله : (لـٰكنَّهُ صَحَّحَ بعد ذلك أنَّها معربةٌ . . .) إلىٰ آخره : لا غبارَ علىٰ صنيع الشارح ؛ حيث جارى المُصنِّفَ أوَّلاً في المشهور ، ثمَّ ذكر الصحيحَ ؛

---

(١) تحتمل في (أ) : (والأفعال) بدل (والأمثال) .

(٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٣٥) .

ومُلخَّصُ ما ذكروا في إعرابها : عشرةُ مذاهبَ ، بيَّنها المُراديُّ وغيرُهُ ، قال : (وأَقْواها مذهبانِ ؛ أحدُهُما ـ وهو مذهبُ سيبويهِ والفارسيِّ وجمهورِ البَصْريِّينَ ـ : أنَّها معربةٌ بحركات مُقدَّرة . . . إلىٰ آخره ، والثاني : أنَّها معربةٌ بالحروف)[1] .

قال الناظم في « تسهيله » : (إنَّ الأوَّلَ أصحُّها)[2] ، وفي « شرحه » : (إنَّ الثانيَ أسهلُها وأبعدُها عن التكلُّف)[3] .

فقولُ المُحشِّي : (وكأنَّهُ نَظَرَ أوَّلاً . . .) إلىٰ آخره . . لا حاجةَ إليه ؛ علىٰ أنَّهُ إنَّما يظهرُ هٰذا التوجيهُ إذا وَقَعَ في كلامه التنافي ولم يكن في المسألة خلافٌ ، وما هنا ليس كذلك ، وهو يَصلُحُ أنْ يكونَ توجيهاً للخلاف .

❁ قوله : (إنَّ الأوَّلَ أصحُّها) ؛ أي : لأنَّ الحركاتِ هي الأصلُ في الإعراب ، فمتىٰ أمكنتْ لا يُعدَلْ عنها ، ولا يُمكِنُ تمشيةُ كلامِ الناظم هنا علىٰ هٰذا المذهبِ ؛ لأنَّهُ في الإعراب بالنيابة ، كما قال سابقاً : (وغيرُ ما ذُكر ينوبُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وأبعدُها عن التكلُّف) ؛ أي : بخلاف الأوَّلِ ؛ فإنَّ فيه تكلُّفَ

---

(١) الكلام في « توضيح المقاصد » (١/٣١٣ـ٣١٤) ، وأمَّا المذاهب العشرة : فإنَّهُ أفاض في ذكرها وبيانها في كتابه « شرح التسهيل » (ص٩٤ـ٩٦) ، وانظر « تمهيد القواعد » (١/٢٥٣ـ٢٥٨) ، و« همع الهوامع » (١/١٣٦ـ١٣٨) .

(٢) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٨ ـ ٩) .

(٣) شرح التسهيل (١/٤٣) .

شَرَعَ في بيان ما يُعرَبُ بالنِّيابة عمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، والمُرادُ بالأسماء التي سيصفُها: الأسماءُ الستَّةُ ؛ وهي : (أبٌ) ، و(أخٌ) ، و(حمٌ) ، و(هنٌ) ، و(فُوهُ) ، و(ذو مالٍ) .

فهٰذه تُرفَعُ بالواو ؛ نحوُ : (جاء أبو زيد) ، وتُنصَبُ بالألف ؛ نحوُ : (رأيتُ أباه) ، وتُجرُّ بالياء ؛ نحوُ : (مررتُ بأبيه) .

❁ قوله : (ما مِنَ الأَسْما أَصِفْ) بالقصر للضرورة[1] ؛ لعدم اتِّفاق الهمزتَينِ في الحركة ، وقد تنازعه الأفعالُ الثلاثةُ[2] ، فأَعْمَلْنا الأخيرَ ، وأَضْمَرْنا فيما قبلَهُ ضميرَهُ وحَذَفْناهُ ؛ لكونه فضلةً ، ولا يجوزُ كونُهُ معمولاً للأوَّل أو الثاني ؛ لوجوب إبرازِ الضمير فيما بعدُ ، كما سيأتي في بابه[3] .

❁ قوله : (أَصِفْ) بفتح الهمزة وكسر الصاد : مضارعُ (وَصَفَ) بمعنىٰ : ذَكَرَ .

تقديرِ الحركاتِ مع أنَّهُ مُستغنىً عنها بنَفْس الحروف[4] ؛ لأنَّها مُوفِّيةٌ بفائدة الإعراب ؛ وهي بيانُ مقتضى العامل ، فلا معنىٰ لإلغائها .

---

(١) قوله : (بالقصر) ؛ أي : بقصر همزة (الأسماء) .

(٢) قوله : (وقد تنازعه) ؛ أي : تنازع لفظَ (ما) .

(٣) انظر (٣/ ١٨٥ـ ١٩١) .

(٤) قوله : (عنها) ؛ أي : عن الحركات ؛ أي : عن تقديرها ، ويحتملُ : أنَّ (تقدير) استفاد التأنيث من المضاف إليه ، وعليه : فلا إشكال .

والمشهورُ : أنَّها معربةٌ بالحروف ؛ فالواوُ : نائبةٌ عن الضمَّة ، والألفُ : نائبةٌ عن الفتحة ، والياءُ : نائبةٌ عن الكسرة ، وهـٰذا هو الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وٱرفع بواوٍ. . .) إلىٰ آخر البيت ، والصحيحُ : أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الواو والألفِ والياء ؛ فالرفعُ : بضمَّةٍ مُقدَّرة على الواو ، والنصبُ : بفتحةٍ مُقدَّرة على الألف ، والجرُّ : بكسرةٍ مُقدَّرة على الياء[1] ؛ فعلىٰ هـٰذا المذهبِ الصحيح : لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ .

٢٨ـ مِنْ ذاكَ (ذو) . . . .

---

* قوله : (بحركاتٍ مُقدَّرةٍ) ؛ أي : وأُتْبِعَ فيها ما قبلَ الآخِرِ للآخر .

* قوله : (مِنْ ذاكَ) ؛ أي : الذي أَصِفُهُ من الأسماء ، قال بعضُهُم : (وإنَّما أشار إليه بإشارةِ البعيد ؛ لأنَّها ألفاظٌ تنعدمُ بمُجرَّد النطقِ بها ؛ فهي بمنزلة البعيد) انتهىٰ .

والمجرورُ : خبرٌ مُقدَّم[2] ، و(ذو) : مبتدأٌ مُؤخَّر مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ على الواو مَنَعَ من ظهورها الثِّقَلُ ؛ فهو غيرُ مرفوع بالواو ؛ لأنَّ شرطَ إعرابِهِ بها الإضافةُ إلى اسمِ الجنسِ ، ولأنَّهُ بمعنى اللفظ ، لا بمعنىٰ (صاحبٍ) .

---

* قوله : (أي : وأُتبِعَ فيها ما قبلَ الآخِرِ للآخر) ؛ أي : إشعاراً بأنَّ ما قبلَ الآخِرِ كان في غير حالةِ الإضافة محلاًّ للإعراب ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا

---

(١) سبق قريباً عن المرادي أنَّ في المسألة عشرةَ مذاهب .

(٢) هو علىٰ ما ذهب إليه بعضهم ؛ من أنَّ الخبر هو المجرور فقط ، وقيل : هو الجار فقط ، وقيل : هو المجموع . انظر « حاشية الصبان » (١/٣١٨) .

. . . . إنْ صُحْبةً أَبَانَا و(الفـمُ) حيـثُ الميـمُ منـهُ بـانَـا

قال في « شرح العُمْدة » : (جَعَلَ أوَّلَها « ذو » ؛ لأنَّهُ مُختصٌ بملازمة الإعرابِ للحروف ، وجَعَلَ « فو » قرينَ « ذو » في الذِّكْر ؛ لتساويهما في لزوم الإضافة والإعراب بالحروف ، إلا أنَّ « ذو » لا تُضافُ لياء المُتكلِّم ، و« فو » تُضاف إليها ؛ فلهـٰذا انحطَّ عن رتبة « ذو » وأُخِّر عنه ، و« الأبُ » و« الأخُ » و« الحَمُ » مستويةٌ في الإعراب بالحروف إذا أُضِيفَتْ لغير ياء المتكلم ، فَقَرنَ بينها بالذكر قبل « الهنِ » وأَخَّر « الهنَ » ؛ لأنَّ إعرابَهُ بالحروف قليلٌ) انتهىٰ من « التصريح »[1] .

❁ قوله : (إنْ صُحْبةً أَبَانَا) مفعولٌ لمحذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكورُ ؛ لأنَّ (إنْ) لا يَلِيها إلا الفعلُ ظاهراً أو مُقدَّراً ، . . . .

﴿كَبِيرًا﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف : ٧٧] .

❁ قوله : (ظاهراً أو مُقدَّراً) ؛ أي : لا رتبةً ؛ بأنْ يُجعَلَ مفعولاً مُقدَّماً للفعل المُتأخِّر عنه ؛ وذلك لأنَّ تقديمَ المفعولِ يفصلُ بينها وبين الفعل لفظاً ، وكونُ رتبتِهِ التقديمَ لا يُصيِّرُهُ مُقدَّراً بعدَها فاصلاً لها مِنَ الاسم تقديراً ، أمَّا المحذوفُ فيفصلُها منه تقديراً ، وفَرْقٌ بين التَّلُوِّ الرُّتْبيِّ والتقديريِّ ؛ ولذا أجاز الكسائيُّ : (هل زيدٌ رأيتَهُ ؟) ، دون : (هل زيداً رأيتَ ؟) بلا ضميرٍ ،

(١) التصريح على التوضيح (١/٦١-٦٢) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ » لابن مالك (١/١٢١-١٢٣) ، وقد عرَّفت بـ « العمدة » و« شرحها » أثناء ترجمة الماتن . انظر (١/٣٧) .

أي : مِنَ الأسماء التي تُرفَعُ بالواو وتُنصَبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء . . (ذو) و(فَمٌ) ، ولـٰكن يُشترَطُ في (ذو) : أنْ تكونَ بمعنىٰ (صاحبٍ) ؛ . . . . .

واشتراطُهُم كونَ الشاغل ضميراً أكثريٌّ لا كُلِّيٌّ ، أو الضميرُ مُقدَّرٌ ؛ علىٰ حدِّ : (أفحكمُ الجاهليّةِ يبغون) انتهىٰ « ياسين »[1] .

واعلَمْ : أنَّ أصلَ (ذو) عندَ سيبويهِ : (ذَوَيٌ) بوزن (فَعَلٍ) مُحرَّكاً ، وعند الخليل : (ذَوْوٌ) بواوين أُولاهما ساكنةٌ بوزن (فَعْل) بالإسكان ، ثمَّ حُذِفتْ لامُها ؛ لتطرُّفها وللتخفيف ، وبقيتِ الواوُ حرفَ إعراب[2] .

❁ قوله : (أنْ تكونَ بمعنىٰ « صاحبٍ ») ؛ أي : مضافةً إلى اسمِ الجنسِ ؛

خلافاً لِمَا في « الصبَّان »[3] .

❁ قوله : (واشتراطُهُم كونَ الشاغل ضميراً . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّهُ لا يُشترَطُ ما ذُكر ، فيصدقُ بنفي الموضوع ؛ أي : عدم وجودِ شاغل أصلاً ، ولو قال : (واشتراطُهُم وجودَ الشاغل وكونَهُ ضميراً أكثريٌّ . . .) إلىٰ آخره . . لكان أَوْضَحَ ؛ إذ لا شاغلَ هنا ، ولذا أَوَّلنا عبارتَهُ ، وأمَّا الجوابُ عنه : بأنَّ لفظَ (كون) في كلامه مصدرُ (كان) التامَّةِ بمعنىٰ (وجود) ، و(ضميراً) حالٌ مِنَ (الشاغل) . . فلا يخفىٰ ما فيه .

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٢٤) ، وقولُهُ : (أفحكمُ) بالرفع : قرأ به كذلك ابن وثَّاب وأبو رجاء وأبو عبد الرحمـٰن ، وهو مبتدأ ، و(يبغون) خبره ، وعائد المبتدأ محذوف تقديره : (يبغونه) ، وانظر « الدر المصون » (٤/ ٢٩٥) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « التذييل والتكميل » (١/ ١٦١ـ١٦٣) ، و« شرح التسهيل » لناظر الجيش (١/ ٢٧٨) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ١٢٨) ، وانظر « المساعد » (١/ ٤١٣) .

نحوُ : (جاءَني ذو مالٍ) ؛ أي : صاحبُ مالٍ ، وهو المُرادُ بقوله :

لأنَّهُ ذُكِرَ وُصْلةً إلى الوصف به ؛ لأنَّكَ لا تقولُ : (مررتُ برجلٍ مالٍ) مثلاً ، وشذَّ إضافتُهُ إلى الضمير ؛ كقوله[1] : [من مجزوء الرمل]

إنَّمـــا يَعـــرِفُ [ذا] الفَضْـــلِ مِـــنَ النـــاسِ ذَوُوهُ

❀ قوله : (جاءَني ذو مالٍ) أصلُهُ : (ذُوُ مالٍ) بواوٍ مضمومة للرفع وذالٍ مضمومة للإتباع ، ثمَّ سُكِّنتِ الواوُ ؛ لاستثقال الضمة عليها .

وتقولُ في النصب : (رأيتُ ذا مال) ، أصلُهُ : (ذَوَ مالٍ) بواوٍ مفتوحة للنصب وذالٍ مثلِها ، ثمَّ قُلِبتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❀ قوله : (ثمَّ قُلِبتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها. . .) إلىٰ آخره ، وقيل : ذهبتْ حركةُ الذال ، ثمَّ حُرِّكتْ إتباعاً لحركة الواو ، ثمَّ قُلبت الواوُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، قيل : وهٰذا أَوْلىٰ ؛ ليتوافق النصبُ مع الرفع والجرِّ في الإتباع .

ولا يُشترَطُ في قلب الواوِ أو الياءِ ألفاً لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما[2] . . أصالةُ فتحِ ما قبلَهُما ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُم صرَّفوا نحوَ (إجازة) بما قالوه ؛ مِنِ انقلاب الواوِ ألفاً ، مع أنَّ الفتحةَ قبلَها عارضةٌ ؛ إذ الأصل : (إِجْوَازة)[3] ؛

---

(١) البيت لأبي العتاهية في « ديوانه » (ص٤٢٣) ، وأنشده الأصمعي ولم يعزه إلىٰ أحد ، كما في « شرح التسهيل » لابن مالك (٣/٢٤٢) ، وانظره مع « شرح المفصل » (١/١٥٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٨١٥) .

(٢) (أو) هنا للتنويع ؛ لذلك عاد الضمير مُثنّىً في قوله : (لتحركهما) و(قبلهما) ، وسيأتي نحوه ، ولن أُنبِّهَ عليه .

(٣) علىٰ (إِفْعالة) .

(إنْ صُحْبةَ أبانا) ؛ أي : إنْ أَفْهمَ صُحْبةَ[1] ، ....

وتقولُ في الجر : (مررتُ بذي مالٍ) ، أصلُهُ : (بذِوِ مالٍ) بواو مكسورةٍ للجرِّ وذالٍ مكسورةٍ للإتباع ، ثمَّ قُلِبتْ ياءً ؛ لاستثقال الكسرةِ عليها ، أفاده ابنُ الناظم[2] .

نقلت حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ، ثمَّ قُلبت ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها الآن .

نعم ؛ يُشترَطُ أصالةُ حركتِهما ، كما قال المُصنِّفُ : (مِنْ ياءٍ أَوْ واوٍ بتحريك أَصُلْ) ، فما قيل : يَرِدُ علىٰ هـٰذا القول : أنَّ حركةَ الذالِ عليه عارضةٌ ؛ للإتباع ، فلا تُوجِبُ قلبَ الواو المُتحرِّكةِ ألفاً ؛ لاشتراط أصالةِ فتحِ ما قبلَها . . من باب الاشتباه ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (ثمَّ قُلِبتْ ياءً ؛ لاستثقال الكسرةِ عليها) فيه نَظَرٌ ؛ إذ استثقالُ

---

(١) فائدة : قال السُّهيلي في كتابه « التعريف والإعلام » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] : هو يونس بن متىٰ ، أضاف (ذا) إلى (النون) ؛ وهو الحوت ، وقال سبحانه في سورة (نون) : ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم : ٤٨] ، وبينهما فرق ؛ وذلك أنَّهُ حين ذُكِرَ في معرض الثناء عليه . . قيل : (ذا النون) ، ولم يقل : (صاحب النون) ، والإضافةُ بـ(ذو) أشرفُ من الإضافة بـ(صاحب) ؛ لأنَّ قولك (ذو) يُضاف إلى التابع ، و(صاحب) يُضاف إلى المتبوع ؛ تقولُ : (أبو هُرَيرةَ صاحبُ النبيِّ) ، ولا تقولُ : (النبيُّ صاحبُ أبي هُرَيرةَ) إلا علىٰ وجه ما ، وأمَّا (ذو) فإنَّك تقولُ فيها : (ذو الملك) ، و(ذو العرش) ، و(ذو القرنين) ؛ فتجدُ الاسمَ الأوَّلَ متبوعاً غير تابع ؛ ولذلك سُمِّيت أقيالُ حِمْير بالأذواء ؛ نحوُ : (ذو يَزَن) . « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٢٤ـ ٢٥) .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٨ـ ١٩) .

واحتَرَزَ بذلك : مِنْ (ذو) الطائيَّةِ ؛ فإنَّها لا تُفهِمُ صُحْبةً ، بل هي بمعنى (الذي) ؛ فلا تكونُ مثلَ (ذي) بمعنىٰ (صاحب) ، بل تكونُ مبنيَّةً ، وآخرُها الواوُ رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (جاءني ذو قامَ) ، و(رأيتُ ذو قامَ) ، و(مررتُ بذو قامَ) ، . . . .

ومثلُهُ يُقالُ في بقيَّة الأسماء الستة ، وهو مبنيٌّ على الصحيح مِنْ أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مُقدَّرة .

❀ قوله : (واحتَرَزَ بذلك : مِنْ « ذو » الطائيَّةِ) صحَّ الاحترازُ عنها معَ أنَّها مبنيَّةٌ والكلام في المعربات ؛ لأنَّ الكلامَ مع المُبتدِئِ الذي لا يُفرِّقُ بين المعرب والمبنيِّ ، فإذا سمع لفظَ (ذو) توهَّم أنَّها المبنيَّةُ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ .

وقال الشاويُّ : (إنَّما احترزَ عنها ؛ لأنَّ لها حالةَ إعراب ؛ إذ فيها وجهانِ ؛ الإعرابُ والبناءُ)[1] .

الكسرةِ على الواو لا يُوجِبُ قلبَها ياءً ، بل يُوجِبُ تسكينَها ، كاستثقال الضمَّة عليها ، والذي ذَكَرَهُ غيرُ واحد : أنَّ قلبَ الواوِ ياءً لسكونها بعدَ كسرة ؛ كما في (مِيزان) ، ولعلَّهُ أرادَ : أنَّ قلبَ الواوِ ياءً لاستثقال الكسرة عليها مِنْ حيثُ ما يترتَّبُ عليه[2] ؛ وهو حذفُ الكسرة ، وصيرورةُ الواوِ ساكنةً بعد كسرة .

❀ قوله : (وقال الشاويُّ . . .) إلىٰ آخره : كأنَّ مُحصَّلَ كلامِهِ : أنَّهُ قيد ليكون كلامُهُ في المعرب إجماعاً احترازاً مِنْ محلِّ الخلاف ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/١٠٩) ، و(ذو) الطائيَّةُ سيأتي الحديث عنها في (٢/٩٢ـ١٠١) .

(٢) أي : على الاستثقال .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٤ـ فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فحَسْبِيَ مِنْ ذو عندَهُم ما كَفَانِيَا

❀ قوله : (فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ لمنظور بن سُحَيم قالها في امرأته حين حَلَقَ شَعَرَها ، ورفعَتْهُ إلى الوالي ، فجلده واعتقله ، فدفع جُبَّتَهُ وحمارَهُ إليه ، فأطلقه ، وأوَّلُها :

ذهبتُ إلى الشيطانِ أَخطُبُ بِنْتَهُ فأَدْخلَها مِنْ شِقْوَتي في حِبالِيَا
فـأَنْقَـذَنـي منهـا حمـاري وجُبَّتِي جزى اللهُ خيراً جُبَّتِي وحِمارِيَا
ولستُ بهاجٍ في القُرىٰ أهلَ منزلٍ علىٰ زادِهِم أَبْكِي وأُبْكِي العَوَالِيَا

❀ قوله : (إلى الشيطانِ) هو أبو زوجتِهِ .

❀ قوله : (مِنْ شِقْوَتي) ؛ أي : مِنْ أجلِ شَقَاوتي .

❀ قوله : (في القُرىٰ) بضمِّ القاف : جمعُ (قَرْية) ، كما وجدتُهُ مضبوطاً بالقلم ، وإن كان يَحتمِلُ أنَّهُ بالكسر و(في) للسببيَّة .

❀ قوله : (علىٰ زادِهِم) مُتعلِّقٌ بـ(هاجٍ) ، و(علىٰ) : للتعليل ، ويحتملُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بـ(أَبْكي) ، و(أَبْكي) : حالٌ ، والظاهرُ : أنَّهُ مِنْ جملة المنفيِّ ، و(العَوَالِيا) : هم الفقراء ، ولعلَّ (أُبْكي) الثاني بضمِّ الهمزة .

---

(١) الشاهد مع الأبيات الآتية دون الأوَّل في « حماسة أبي تمام » (٣/ ١٥٥ـ ١٥٦) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٩٩) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٥١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٦٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٣٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٤٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٤٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٨٦ـ١٨٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٥٠ـ٢٥٣) .

وعِرْضِيَ أَبْقىٰ ما ٱدَّخرتُ ذَخِيرةً ... وبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كطَيِّ رِدائِيَا

فإمَّا كِرامٌ مُعسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ ... وإمَّا لِئامٌ فٱدَّخرتُ حَيائِيَا

فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ. . . . .

إلىٰ آخره .

* قوله : (ما ٱدَّخرتُ ذَخِيرةً) الظاهرُ : أنَّ (ما) مصدريّةٌ[1] ، وأنَّ المُرادَ بالذَّخِيرة : العِرْضُ .

* قوله : (فإمَّا كِرامٌ مُعسِرُونَ. . .) إلىٰ آخره : بكسر همزةِ (إمَّا) فيه وفيما بعدَهُ ، وهو حرفُ تفصيلٍ لإجمالِ أهلِ المنزلِ المذكورينَ أوَّلاً ، و(كرامٌ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف ؛ أي : فهُمْ إمَّا كرامٌ. . . إلىٰ آخره ، وما بعدَهُ عطفٌ عليه ، وقولُهُ : (فإمَّا كرامٌ مُوسِرُونَ. . .) إلىٰ آخره : حقُّ الروايةِ : بالواو ، لا بالفاء[2] ، كما لا يخفىٰ .

ثمَّ إنَّ المعنىٰ : أنَّ أهلَ منزلِ زوجتي إن كانوا كراماً مُعسِرينَ عن فِدَائي مِنَ الوالي ؛ حين جَلَدَني واعتقلني لمَّا رفعَتْني له بعدَ حَلْقِي لشَعَرها ، ولم يُطلِقْني حتىٰ دفعتُ له جُبَّتي وحماري. . عَذَرْتُهُم ، وإن كانوا لِئاماً ادَّخرتُ حيائي ، وإن كانوا كراماً مُوسِرينَ ولم يَفْتدُوني. . فالذي حَصَلَ لي ؛ مِنْ جَلْدي واعتقالي ، ودفعِ جُبَّتي وحماري. . حَسْبي وكافيَّ في مُفارقتهم وعدمِ الاجتماعِ

(١) لعله أراد : مصدرية ظرفية ، وجعلها التبريزي نكرةً موصوفة . انظر « شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٥٢) .

(٢) في جميع النسخ ما عدا (أ) : (وإما) بالواو ، كما هو حقُّ الرواية .

وكذلك يُشترَطُ في إعراب (الفمِ) بهٰذه الأحرف : زوالُ الميمِ منه ؛ نحوُ : (هٰذا فُوهُ) ، و(رأيتُ فاهُ) ، و(نظرتُ إلىٰ فِيهِ) ، وإليه أشار بقوله : (والفمُ حيثُ الميمُ منهُ بانَا) ؛ أي : انفصلتْ منه الميمُ ؛ أي : زالتْ منه ، فإن لم تَزُلْ منه أُعرِبَ بالحركات ؛ نحوُ : (هٰذا فمٌ) ، و(رأيتُ فماً) ،

❁ قوله : (حيثُ الميمُ منهُ بانَا) حيثُ : مستعملةٌ في المكان الاعتباريِّ ؛ وهو التركيبُ ، والمعنىٰ : في تركيبٍ فارقَتْهُ فيه الميمُ ؛ فلا حاجةَ إلىٰ دعوى استعمالِ (حيثُ) في الزمان علىٰ رأيٍ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

وبين (بان) و(أبان) : الجناسُ الناقص ؛ كقوله[2] : [من مجزوء الكامل]

طَـرْفِـي وطَـرْفُ النجـمِ فيـ ـــكَ كـلاهُـمـا ساهٍ وساهِـرْ

❁ قوله : (فإن لم تَزُلْ منه أُعرِبَ بالحركات) ، وفيه حينئذٍ عشرُ لغات :

بهم ؛ بسبب الذي ثَبَتَ ووقعَ عندَهُم مِنْ رَفْعِ الزوجةِ لي إلى الوالي ؛ لأنَّ ما وَقَعَ منها يُنسَبُ لهم ، فكأنَّهُ واقعٌ منهم ؛ فـ (مِنْ) في قوله : (مِنْ ذو عندَهُم) : للتعليل مُتعلِّقٌ بـ (كَفَاني) .

---

(١) انظر « حاشية البهوتي » (ص ١٧٨) ، وقوله : (علىٰ رأي) هو قول الأخفش ، كما في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٣) ، وحَمَل عليه قول الشاعر : (من المديد)

للفتــىٰ عقــلٌ يعيــشُ بــهِ حيـثُ تَهْـدِي ساقَـهُ قَـدَمُـهْ

(٢) البيت للبهاء زهير في « ديوانه » (ص١٢٥) ، والشاهد : في قوله : (ساهٍ) و(ساهر) ؛ حيث وقع فيهما الجناس الناقص ، والبهاء زهير من المولدين ، وعلوم البلاغة يُستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولدين ؛ لأنَّها راجعةٌ إلى المعاني ، ولا فرقَ فيها في ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمرٌ راجع إلى العقل . انظر « شرح عقود الجمان » للسيوطي (ص ٣) .

و(نظرتُ إلىٰ فمٍ) .

٢٩ـ (أَبٌ) (أَخٌ) . . . .

نَقْصُهُ ، وقَصْرُهُ ، وتضعيفُهُ مُثلَّثَ الفاء فيهنَّ ، والعاشرةُ : إتباعُ فائِهِ لميمه ، وفُصْحاهُنَّ : فتحُ فائِهِ منقوصاً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من البسيط]

نَقْصٌ وقَصْرٌ وتضعيفٌ مُثلَّثةً   فيهنَّ فاءٌ وإتباعٌ لميمٍ حَسَنْ

❁ قوله : (أبٌ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأ ، والمُرادُ لفظُهُ ؛ فهو معرفةٌ ؛

ويَحتمِلُ الكلامُ غيرَ ذلك ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (نَقْصُهُ) مُرادُهُ بالنَّقْص : حذفُ اللامِ وجَعْلُ الإعرابِ على الميم ، كما هو المُرادُ به متىٰ أُطلِقَ في هٰذا الباب ، وقولُهُ : (وقَصْرُهُ) ؛ أي : إعرابُهُ بحركاتٍ مُقدَّرة على الألف في الأحوال الثلاثة ؛ كما في (فتىً) .

فقولُ الشارح : (أُعرِبَ بالحركات) ؛ أي : ظاهرةً أو مُقدَّرة ، والتقديرُ في القصر بلغاته الثلاث ، والظهورُ فيما عداه ؛ فإطلاقُ الشارحِ أَوْلىٰ مِنْ تقييد الأُشْمُونيِّ الحركاتِ بالظاهرة[2] .

❁ قوله : (وتضعيفُهُ) ؛ أي : في حالة نَقْصِهِ ، وكذا الإتباعُ ، ثمَّ إنَّ فيه

---

(١) شرح الأشموني (١/٢٨) .

(٢) شرح الأشموني (١/٢٨) .

. . . . . . (حَمٌ) كذاكَ و(هَنُ)

فلا حاجةَ إلىٰ قَيْدِ الشُّهْرة .

وأصلُ هـٰذه الأسماءِ : (أَبَوٌ) و(أَخَوٌ) و(حَمَوٌ) ؛ فوزنُها : (فَعَلٌ) بالتحريك ، ولاماتُها واواتٌ ؛ بدليل تثنيتِها بالواو ؛ تقولُ : (أَبَوَانِ) و(أَخَوَانِ) و(حَمَوَانِ) ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وقيل : وزنُها (فَعْلٌ) بالإسكان[1] ، ورُدَّ : بسماع قَصْرِها ، وبجَمْعها علىٰ (أَفْعال) .

❁ قوله : (حَمٌ) الحَمُ : أقاربُ الزوج ، وقد يُطلَقُ علىٰ أقارب الزوجة .

❁ قوله : (و« هَنُ ») مبتدأٌ محذوفُ الخبر ؛ أي : كذاك ؛ فهو مِنْ عطف الجُمَل ، وهو كنايةٌ ، ومعناه : الشيءُ ؛ تقول : (هـٰذا هَنُك) ؛ أي :

لغاتٍ أُخْرىٰ زيادةً على العشرة .

❁ قوله : (فلا حاجةَ إلىٰ قَيْدِ الشُّهْرة) ؛ أي : التي ادَّعاها المُعرِب[2] .

❁ قوله : (بسماع قَصْرِها) ؛ أي : لأنَّ قَصْرَها يُوجِبُ فتحَ العين ؛ إذ لا مُقتضِيَ لقلب اللام ألفاً إلا تحرُّكُها مع انفتاحِ ما قبلَها[3] .

❁ قوله : (وبجَمْعها علىٰ « أَفْعال ») ؛ أي : لأنَّ ما كان علىٰ (فَعْلٍ)

---

(١) وهو مذهب الفرَّاء ، كما في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٢٠) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٦) .

(٣) قوله : (لا مقتضيَ لقلب اللام) كذا من دون تنوين لاسم (لا) ، وهو كقوله : (لا مانعَ لما أعطيتَ) . انظر ما سيأتي تعليقاً في (٢/ ٦٠٦) .

. . . .   والنَّقْصُ في هٰذا الأخيرِ أَحْسَنُ
٣٠ـ وفي (أبٍ) وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وقَصْرُها . . . .

شَيْئُك ، ذَكَرَهُ في « الصحاح »[(١)] .

وفي « المصباح » : (الهنُ : كنايةٌ عن اسم الإنسان ؛ تقولُ : « جاء هَنٌ » ، وفي المُؤنَّثة : « هَنَةٌ » ، ويُجعَلُ أيضاً كنايةً عن اسم الجنس ، ويُكْنىٰ بهٰذا الاسم عن الفَرْج من الرجل والمرأة) انتهىٰ مُلخَّصاً[(٢)] .

❀ قوله : (والنَّقْصُ) ؛ أي : الإعرابُ بالحركات الظاهرة .

❀ قوله : (وقَصْرُها) ؛ أي : إعرابُها بالحركات المُقدَّرة على الألف في

الصحيحِ العين الساكنِها لا يُجمَعُ علىٰ (أَفْعال) ، بل علىٰ (أَفْعُل) ، كما سيأتي في قول الناظم[(٣)] :

لـ (فَعْلٍ) اسماً صحَّ عيناً (أَفْعُلُ)

لٰكنَّ هٰذا لا ينهضُ ردّاً على الفرّاء القائلِ بالقول الثاني إلا في (حم) ، لا في (أب) و(أخ) ؛ لأنَّ مذهبَهُ : أنَّ ما علىٰ (فَعْل) بالسكون وفاؤُهُ همزةٌ . . يجوزُ جمعُهُ علىٰ (أَفْعال) و(أَفْعُل) .

❀ قوله : (كنايةٌ عن اسم الإنسان) ؛ أي : بدلاً عن اسم الإنسان ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ؛ فـ (عن) مُتعلِّقةٌ بمحذوف ، لا بـ (كناية) حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ

---

(١) الصحاح (٦/٢٥٣٦) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٨٢) .

(٣) انظر (٥/ ٢٧٣ ، ٢٧٥) .

الأحوال الثلاثة ؛ كـ (عصاً) ، وأَفْردَ هنا وأتىٰ بصيغة الجمعِ فيما بعدُ[1] ؛ إشعاراً بجواز الأمرَين ، إلا أنَّ الأكثرَ : عودُ لفظِ (ها) إلىٰ جمع الكَثْرة ، و(هنَّ) إلىٰ جمع القِلَّة .

وقوله : (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) يُفِيدُ : أنَّ النقصَ شهيرٌ ، وهو كذلك ، ولا يُنافيه قولُهُ : (وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ) ؛ لأنَّ الشُّهْرةَ ضدُّ الخفاء ؛ فلا تُنافي النُّدْرةَ[2] .

كنايةٌ عن نَفْس الإنسان أو الجنس ، لا عن اسمهما .

❁ قوله : (إلىٰ جمع الكَثْرة) ؛ أي : الذي هو ما فوقَ العشرة ، وجمعُ القِلَّة : ما كان من ثلاثةٍ إلىٰ عشرةٍ بإدخال الغاية ، وممَّا جرىٰ على الأكثر : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [التوبة : ٣٦][3] .

❁ قوله : (لأنَّ الشُّهْرةَ ضدُّ الخفاء ؛ فلا تُنافي النُّدْرةَ) ؛ فالمُرادُ بشُهْرة

---

(١) أي : في قوله : (ونقصهنَّ) .

(٢) التي هي قلة الاستعمال ، وقال الصبَّان في « حاشيته » (١/ ١٣١) بعد هـٰذا الكلام : (و« أَشْهَرُ » : أفعل تفضيل شاذٌّ ؛ لأنَّهُ إمَّا من « شُهِرَ » المبنيِّ للمجهول ، أو « أَشْهَرَ » الزائدِ على الثلاثة) .

(٣) فـ (منها) عائد على (اثنا عشر) ، و(فيهنَّ) عائد علىٰ (أربعة) .

يعني : أنَّ (أباً) و(أخاً) و(حَماً) تَجْري مَجْرىٰ (ذو) و(فمٍ) اللَّذَينِ سَبَقَ ذِكْرُهُما ؛ فترُفَعُ بالواو ، وتُنصَبُ بالألف ، وتُجَرُّ بالياءِ ؛ نحوُ : (هـٰذا أبوه) و(أخوه) و(حَمُوها) ، و(رأيتُ أباه) و(أخاه) و(حَمَاها) ، و(مررتُ بأبيه) و(أخيه) و(حَمِيها) ، وهـٰذه هي اللغةُ المشهورةُ في هـٰذه الثلاثةِ ، وسيذكرُ المُصنِّفُ في هـٰذه الثلاثة لغتَينِ أُخْرَيَينِ .

وأمَّا (هَنٌ) : فالفصيحُ فيه : أنْ يُعرَبَ بالحركات الظاهرةِ على النون ، ولا يكونَ في آخره حرفُ عِلَّةٍ ؛ نحوُ : (هـٰذا هَنُ زيدٍ) ، و(رأيتُ هَنَ زيدٍ) ، و(مررتُ بهَنِ زيدٍ)[1] ، وإليه أشار بقوله : (والنَّقْصُ في هـٰذا الأخيرِ أحسنُ) ؛ أي : النقصُ في (هَنٍ) أحسنُ مِنَ الإتمام ، والإتمامُ جائزٌ ، لـٰكنَّهُ قليلٌ جدّاً ؛ نحوُ : (هـٰذا هَنُوهُ) ، و(رأيتُ هَنَاهُ) ، و(مررتُ بهَنِيهِ) .

وأنكر الفرَّاءُ جوازَ إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويهِ الإتمامَ عن العرب ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظْ[2] .

❀ قوله : (وهو محجوجٌ) ؛ أي : مُقامٌ عليه الحُجَّةُ بما ذُكِرَ .

---

(١) زيد في نسخة أشار إليها الخضري في « حاشيته » (١/ ٦٢) : (و« مَنْ تعزَّىٰ بعَزاء الجاهلية فأَعِضُّوهُ بهَنِ أبيهِ ولا تَكْنوا ») ، وكتب عليها فقال : (وقوله : « تعزَّىٰ » ؛ أي : انتسب بانتساب الجاهليّة ؛ بأنْ يقولَ : « يا لفلان » ، « فأَعِضُّوهُ » ؛ أي : قُولُوا له : اعضُضْ علىٰ هنِ أبيكَ الذي انتسبت إليه ، « ولا تَكْنُوا » ؛ أي : لا تذكروا الهنَ الذي هو كنايةٌ عن الذَّكَر ، بل صَرِّحُوا باسمه) ، وهـٰذا الشاهد حديث نبوي رواه النسائي في « الكبرىٰ » (٨٨١٣) ، وأحمد (٥/ ١٣٦) من حديث سيدنا أُبي بن كعب رضي الله عنه .

(٢) انظر « الكتاب » (٣/ ٣٦٠) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣١٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٦١) .

وأشار المُصنِّفُ بقوله : (وفي « أبٍ » وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ . . .) إلىٰ آخر البيت : إلى اللغتَينِ الباقيتَينِ في (أبٍ) وتالِيَيْهِ ؛ وهما (أَخٌ) و(حَمٌ) ؛ فإحدى اللغتَينِ : النَّقْصُ ـ وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ ـ والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ والخاءِ والميم ؛ نحوُ : (هـٰذا أبُهُ) و(أخُهُ) و(حَمُها) ، و(رأيتُ أبَهُ) و(أخَهُ) و(حَمَها) ، و(مررتُ بأبِهِ) و(أخِهِ) و(حَمِها) ، وعليه قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٥ـ بـأَبِـهِ ٱقتـدىٰ عَـدِيٌّ فـي الكَـرَمْ
ومَـنْ يُشـابِـهْ أَبَـهُ فمـا ظَلَـمْ

❀ قوله : (بأَبِهِ ٱقتدىٰ عَدِيٌّ . . .) إلىٰ آخره : (عَدِيٌّ) : هو ابنُ حاتِمٍ الطائيِّ ، كان من الصحابة[2] .

النقص : وضوحُهُ بحيثُ يكونُ مسموعاً مِنَ العرب ، ومع ذلك هو نادرٌ ، لـٰكن أنتَ خبيرٌ بأنَّ المُتبادرَ : أنَّ مَنْشَأَ الشُّهْرةِ كثرةُ الاستعمال ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ[3] .

وحينئذٍ : فالأَوْلى : الجوابُ بأنَّ النُّدْرةَ في كلام المُصنِّف نسبيَّةٌ ؛ أي : إنَّ

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٨٢) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٤٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/٣١٧) ، و« أوضح المسالك » (١/٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/١٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/١٨٨ـ١٩٠) .

(٢) وكان يُعَدُّ مع أبيه وأمه وأخته من أجواد العرب ، وسيترجمه المُقرِّر ترجمةً موجزة في (٣/٦٩ـ٧٠) .

(٣) شرح الأشموني (١/٢٩) .

وهٰذه اللغةُ نادرةٌ في (أبٍ) وتالِيَيْهِ ؛ ولهٰذا قال : (وفي « أبٍ » وتالِيَيْهِ يَندُرُ) ؛ أي : يَندُرُ النقصُ .

واللغةُ الأُخْرىٰ في (أبٍ) وتالِيَيْهِ : أنْ يكونَ بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (هٰذا أباهُ) و(أخاهُ) و(حَمَاها) ، و(رأيتُ أباهُ) و(أخاهُ) و(حَمَاها) ، و(مررتُ بأباهُ) و(أخاهُ) و(حَمَاها) ، . . . .

والشاهد في البيت : جرُّ الأوَّل بالكسرة ، ونصبُ الثاني بالفتحة ، وهو مُقتبَسٌ مِنَ المَثَل السائر : (مَنْ أَشْبَهَ أباهُ فما ظَلَمَ)[1] ، قيل : فما ظَلَمَ في وَضْع الشَّبَهِ في موضعه ، وقيل : فما ظَلَمَ أبوه حين وَضَعَ زرعَهُ حيثُ أدَّىٰ إليه الشَّبَه ، وقيل : الصوابُ : فما ظَلَمَ أَمَّهُ ؛ أي : حيثُ لم تَزْنِ ؛ بدليل مجيءِ الولدِ علىٰ مُشابَهةِ أبيه ، لٰكن يُبعِدُهُ تذكيرُ الضميرِ العائدِ على المُؤنَّث المعلومِ من المقام .

النقصَ نادرٌ بالنسبة للإتمام والقصر ، وهٰذا لا يُنافي أنَّهُ كثيرٌ في ذاته .

❋ قوله : (مَنْ أَشْبَهَ أباهُ فما ظَلَمَ) ينبغي التنبُّهُ إلىٰ أنَّ الكلامَ في مُشابهةٍ للشخص فيها دخلٌ ؛ كالمُشابهة في الكرم .

❋ قوله : (وقيل : الصوابُ : فما ظَلَمَ أَمَّهُ) ؛ أي : لأنَّ الظُّلْمَ إنَّما يُعقَلُ مِنْ جهتها ؛ إذ هي التي يحصلُ منها تضييعُ الشَّبَهِ بسبب زِناها .

❋ قوله : (لٰكن يُبعِدُهُ تذكيرُ. . .) إلىٰ آخره : يحتملُ أنَّ مُرادَ هٰذا القائلِ : أنَّ الأصلَ : (فما ظَلَمتْ أمُّهُ) ، ثمَّ حُذف المضافُ ـ وهو (أم) ـ

---

(١) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٢٤٤) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٣٠٠) .

وعليه قولُ الشاعر[1] : [من مشطور الرجز]

٦ـ إنَّ أَبَـاهـا وأَبَـا أبـاهـا
قد بَلَغَا في المَجْدِ غايَتَاها

❀ قوله : (إنَّ أَبَاها . . .) إلىٰ آخره : (المجد) : العِزُّ والشَّرَف .

والشاهدُ فيه : استعمالُ (الأب) مقصوراً في الألفاظ الثلاثة ؛ فهي معربةٌ بحركات مُقدَّرةٍ ، خلافاً لمَنْ قَصَرَهُ على الثالث ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه التلفيقُ في

وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ فارتفع ارتفاعَهُ ، ثمَّ حُذفت التاء[2] ؛ لكون الفاعلِ حينئذٍ مُذكَّراً ، فلا يَرِدُ عليه ما ذَكَرَهُ المُحشِّي ، لٰكن تُنظَرُ عبارةُ هٰذا القائل .

❀ قوله : (خلافاً لمَنْ قَصَرَهُ على الثالث . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ أراد :

---

(١) المشطوران لأبي النجم العِجْلي في « ديوانه » (ص٤٥٠) ضمن قصيدة يتغزَّل فيها بمحبوبته ريَّا ، ومن أبياتها المشهورة :

واهـاً لـريَّـا ثـمَّ واهـاً واهـا
هـيَ المُنـىٰ لـو أنَّنـا نِلْنـاهـا
يـا ليـتَ عَيْنـاهـا لنـا وفـاهـا
بثمـنٍ نُـرضِـي بـهِ أبـاهـا
إنَّ أبـاهـا . . . .
قـد بَلَغَـا . . . .

وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٤٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣١٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٤٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٩٠ـ١٩٤) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٩٣ـ ١٩٤) .

(٢) أي : من الفعل (ظَلَم) .

اللغة الواحدة ، أفاده بعضُ شيوخِنا .

قال العَيْنيُّ : (واستعمل المُثنَّىٰ بالألف في حالةِ النصب ؛ فقال : « غايتاها » ، وكان القياسُ : أنْ يقولَ : « غايتيها ») انتهىٰ[1] .

وبعضُهُم جَعَلَ الألفَ للإطلاق ؛ فيكونُ الضميرُ عائداً على (المجد) ، وأُنِّث باعتبار كونِهِ صفةً ، ولعلَّ الأقربَ : جَعْلُهُ من استعمال المُثنَّىٰ في المفرد ، وهو كثيرٌ في كلامهم ، تأمَّلْ .

الشاهد في الثالث فقط صراحةً ؛ فلا يُنافي أنَّهُ في الأوَّلَينِ بقرينة الثالث ، وحينئذٍ : لا يلزمُ عليه التلفيقُ بين لغتَينِ .

ثمَّ إنَّ احتمالَ أنَّ البيتَ مِنَ الإتمام ـ وهو الإعرابُ بالحروف ـ والألفَ في (أباها) الثالثِ للمُشاكلة ، فيكونُ مجروراً بياءٍ مُقدَّرة مَنَعَ منها ألفُ المُشاكلة . . لا يمنعُ الصراحةَ .

❃ قوله : (جَعَلَ الألفَ للإطلاق) صوابُهُ : للإشباع ؛ لأنَّ الإطلاقَ في الآخِر ، وهنا الألفُ ليستْ في الآخِر .

❃ قوله : (فيكونُ الضميرُ عائداً على « المجد ») هو عائدٌ على (المجد) علىٰ كلِّ حال .

---

(١) المقاصد النحوية (١/١٩٣) ، وقال الصبَّان في « حاشيته » (١/١٣٢) : (والمُرادُ بالغايتَينِ : المبدأ والمنتهىٰ ، كما قيل ، أو غايةُ المجد في النسب ، وغايةُ المجد في الحسب) .

فعلامةُ الرفعِ والنصبِ والجرِّ حركةٌ مُقدَّرة على الألف ، كما تُقدَّرُ في المقصور ، وهـٰذه اللغةُ أشهرُ من النقص .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ : أنَّ في (أبٍ) و(أخٍ) و(حمٍ) ثلاثَ لغاتٍ ؛ أشهرُها : أنْ تكونَ بالواو والألفِ والياءِ ، والثانيةُ : أنْ تكونَ بالألف مطلقاً ، والثالثةُ : أنْ تُحذَفَ منها الأحرفُ الثلاثة ، وهـٰذا نادرٌ .

وأنَّ في (هنٍ) لغتَينِ ؛ إحداهُما : النَّقْصُ ، وهو الأشهرُ ، والثانيةُ : الإتمامُ ، وهو قليلٌ .

٣١ـ وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ . . . .

❁ قوله : (ذا الإعرابِ) ؛ أي : بالأحرف الثلاثةِ في الكلمات الستِّ ،

❁ قوله : (في الكلمات الستِّ) ؛ أي : مجموعِها ؛ إذ الشرطُ الأوَّلُ لا يجري في (ذو) و(الفم) بلا ميمٍ[1] .

أو يُقالُ : إنَّهُ نَظَرَ لمجموع الشرطَينِ ، ؛ فإنَّ (ذو) و(الفم) بلا ميمٍ يجري فيهما الشرطُ الثاني ؛ وذلك لأنَّ (ذو) تُضافُ عندَ المُبرِّد للضمائر ، فأشار إلى اعتبارِ هـٰذا الشرطِ علىٰ هـٰذا القول ؛ ليُفِيدَ أنَّهُ لا بُدَّ عليه مِنْ إضافتها لغير الياء ، و(الفمَ) بلا ميمٍ يُضافُ للضمائر ؛ فلا بُدَّ مِنْ بيان إضافتِهِ لغير الياء .

(١) لأنهما ملازمان للإضافة ؛ فاشتراطه تحصيل حاصل .

والمَقامُ صارفٌ عن رجوع اسمِ الإشارة إلىٰ أقرب مذكورٍ ؛ وهو (القصرُ) ، والمثالُ شاهدُ صدقٍ علىٰ ذلك .

❁ قوله : (والمَقامُ صارفٌ عن رجوع اسمِ الإشارة. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلا اعتراضَ على المُصنِّف ؛ بأنَّ كلامَهُ يُوهِمُ أنَّ اسمَ الإشارة راجعٌ لأقرب مذكور ؛ وهو (القصرُ) ، معَ أنَّ الواقعَ أنَّهُ لا يُشترَطُ فيه هـٰذه الشروطُ ، بل الشروطُ إنَّما هي للإعراب بالحروف ، وسيأتي قريباً كلامٌ يتعلَّقُ بذلك[1] .

وقد يُقالُ : لا حاجةَ لهـٰذا الكلامِ بعدَ بيانِ المُصنِّف اسمَ الإشارة بالإعراب ؛ إذ القصرُ الذي هو أقربُ مذكورٍ ليس بإعراب حتىٰ يُتوهَّمَ رجوعُ اسمِ الإشارة إليه ، فإن كان المُرادُ أنَّهُ يستلزمُ الإعرابَ فيقتضي كونُهُ أقربَ ذِكْراً رجوعَ اسمِ الإشارة إليه باعتبار أنَّهُ يستلزمُ الإعرابَ وإن لم يكنْ هو في نَفْسه إعراباً . . ففيه أنَّ اعتبارَ استلزامِهِ الإعرابَ تكلُّفٌ ، ولا يتبادرُ بسبب ذلك الاستلزامِ رجوعُ اسمِ الإشارة إليه لقربه ذِكْراً ، بل المُتبادرُ رجوعُهُ إلى الإعراب المُصرَّحِ به وإن بَعُدَ ذِكْراً ، كما لا يخفىٰ .

قال العلَّامة الشِّيبِينيُّ : (ثمَّ إنَّ هـٰذه الشروطَ كما تُشترَطُ للإتمام تُشترَطُ للغةِ القصر في « الأب » وتالِيَيْهِ ، فلا يجري فيها قصرٌ عندَ عدمِ شرطٍ مِنْ هـٰذه الشروط ، خلافاً لِمَا وقع للصبَّان ؛ مِنِ استظهار القصر عندَ عدمِ الإضافة ، مُستنِداً لكونهم أَطْلَقُوا في القصر ، ولم يُقيِّدوه بوجود الشروطِ التي مِنْ جملتها الإضافةُ ، كيف وقد شَهَرُوا القصرَ عن النقص ، معَ أنَّهُ عندَ عدم الإضافةِ

---

(١) انظر الكلام الآتي في هـٰذه القولة .

. . . . لا لِلْيا كـ (جَا أَخُو أبيكَ ذا ٱعْتِلَا)

ذَكَرَ النَّحْويُّونَ لإعراب هـٰذه الأسماءِ بالحروف شروطاً أربعةً :

❀ قوله : (لا لِلْيا) لا : عاطفةٌ علىٰ مجرورٍ مُتعلِّقٍ بـ (يُضَفْنَ) ، والتقديرُ : (أن يُضفْنَ لجميع الأسماءِ ظاهرِها ومُضمَرِها لا للياء)[1] ، واللامُ في قوله : (لليا) : عهديَّةٌ ، والمعهودُ ياءُ المُتكلِّم ، ولم يُحتَجْ لتقييدها لإخراج ياءِ المخاطبة ؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالفعل ؛ نحوُ : ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي﴾ [مريم : ٢٦] .

❀ قوله : (ذا ٱعْتِلَا) حالٌ من المضاف ، لا من المضاف إليه ؛ لعدم

لا شكَّ في نُدْرة القصر ندرةً قويَّةً بالنسبة للنقص ، مع أنَّ المُصنِّفَ قد صرَّح فيما تقدَّم بخلافه) انتهىٰ[2] .

قال السيِّدُ الذهبيُّ : (وقد يُقالُ : هـٰذه الشروطُ بالنسبة للإتمام شروطُ صحَّةٍ ، وبالنسبة للقصر شروطُ أَشْهرِيَّةٍ على النقص) .

فتحصَّل : أنَّهُ عندَ توفُّرِ الشروطِ يصحُّ الإتمام ، ويكونُ أشهرَ مِنَ القصر ، وهو أشهرُ مِنَ النقص ، وعندَ عدم توفُّرها يمتنعُ الإتمامُ ، ويبقى القصرُ والنقص ، ويكونُ النقصُ أشهرَ من القصر .

❀ قوله : (لجميع الأسماءِ ظاهرِها ومُضمَرِها لا للياء) المُناسِبُ : (لغير الياء لا للياء) ؛ لأنَّ شرطَ العطف بـ (لا) ألَّا يصدقَ المعطوفُ عليه على المعطوف ؛ فلا يُقالُ : (جاءني شخصٌ لا امرأةٌ) ، بل : (جاءني رجلٌ لا امرأة) .

---

(١) في النسخ ما عدا (د) : (الأشياء) بدل (الأسماء) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٣٤) .

أحدُها : أنْ تكونَ مضافةً ، واحتَرَزَ بذلك : مِنْ ألَّا تُضافَ ؛ فإنَّها حينئذٍ تُعرَبُ بالحركات الظاهرةِ ؛ نحوُ : (هٰذا أبٌ) ، و(رأيت أباً) ، و(مررتُ بأبٍ) .

الثاني : أنْ تُضافَ إلىٰ غيرِ ياءِ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (هٰذا أبو زيدٍ) ، و(أخوه) ، و(حَمُوهُ) ، فإنْ أُضِيفَتْ إلىٰ ياء المُتكلِّمِ . . أُعرِبَتْ بحركاتٍ مُقدَّرة ؛ نحوُ : (هٰذا أبي) ، و(رأيتُ أبي) ، و(مررتُ بأبي) ، ولم تُعرَبْ بهٰذه الحروف ، وسيأتي ذِكْرُ ما تُعرَبُ به حينئذٍ[1] .

الثالثُ : أنْ تكونَ مُكبَّرةً ، واحتَرَزَ بذلك : مِنْ أنْ تكونَ مُصغَّرة ؛ فإنَّها حينئذٍ تُعرَبُ بالحركات الظاهرة ؛ نحوُ : (هٰذا أُبَيُّ زيدٍ) و(ذُوَيُّ مالٍ) ، و(رأيتُ أُبَيَّ زيدٍ) و(ذُوَيَّ مالٍ) ، و(مررتُ بأُبَيِّ زيدٍ) و(ذُوَيِّ مالٍ) .

الرابعُ : أنْ تكونَ مُفردةً ، واحتَرَزَ بذلك : مِنْ أن تكونَ مجموعةً أو مُثنَّاة ، فإنْ كانت مجموعةً أُعرِبَتْ بالحركات الظاهرة ؛ نحوُ : (هٰؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ) ، و(رأيتُ آباءَهُم) ، و(مررت بآبائِهم) ، وإن كانتْ مُثنَّاة أُعربت إعرابَ المُثنَّىٰ ؛ بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ؛ نحوُ : (هٰذانِ أَبَوا زيدٍ) ، و(رأيتُ أَبَوَيهِ) ، و(مررت بأَبَوَيهِ) .

شرطِهِ ، و(اْعتلا) بكسر التاء : مصدرُ (اعتلىٰ يَعْتلي) بمعنىٰ : علا ، وقَصَرَهُ للوقف ؛ لوقوعه قافيةً ؛ فلا ضرورةَ إلىٰ دعوى الضرورة .

❀ قوله : (وقَصَرَهُ للوقف) فيه : أنَّ الممدودَ إذا وُقِفَ عليه يكونُ بسكون

---

(١) قوله : (ولم تُعرب . . .) زيادة في النسخ ما عدا (و) .

ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ مِنْ هـٰذه الأربعةِ سوى الشرطَينِ الأوَّلَينِ ، وأشار إليهما بقوله : (وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضفْنَ لا لليا) ؛ أي : شرطُ إعرابِ هـٰذه الأسماءِ بالحروف أنْ تُضافَ إلىٰ غيرِ ياءِ المُتكلِّم ؛ فعُلِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ إضافتها ، وأنَّهُ لا بُدَّ أنْ تكونَ إضافتُها إلىٰ غير ياء المُتكلِّم .

ويُمكِنُ أنْ يُفهَمَ الشرطانِ الآخَرَانِ مِنْ كلامه ؛ وذلك أنَّ الضميرَ في قوله : (يُضَفْنَ) راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُها ، وهو لم يَذكُرْها إلا مفردةً مُكبَّرةً ؛ فكأنَّهُ قال : (وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضافَ أبٌ وأخواتُهُ المذكورةُ إلىٰ غير ياء المُتكلِّم) .

واعلَمْ : أنَّ (ذو) لا تُستعمَلُ إلا مضافةً ، ولا تُضافُ إلىٰ مضمرٍ ،

❀ قوله : (ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ) ؛ أي : صريحاً ؛ فلا يُنافي قولَهُ فيما سيأتي : (ويُمكِنُ أنْ يُفهَمَ. . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (لا تُستعمَلُ إلا مضافةً) فشرطُ الإضافةِ في كلام الناظمِ ينصرفُ إلىٰ ما هو مُحتاجٌ إليه ؛ وهو ما عدا (ذو) ؛ بدَلالة العقل .

الهمزة ، لا بحذفها وإبقاءِ الألفِ التي قبلَها ؛ كما هنا ، فلا بدَّ مِنَ القول بالضرورة ، فحَرِّرْ[1] .

ثمَّ ظَهَر : أنَّ المُحشِّيَ جرىٰ علىٰ طريقة بعض القُرَّاء ؛ وهو حمزةُ .

❀ قوله : (وهو ما عدا « ذو ») ؛ أي : و(الفمَ) بلا ميم .

---

(١) يجوز أن يُضبط : (فحُرِّرَ) ، ويكون موصولاً بما بعده .

❁ قوله : (إلى اسمِ جنسٍ) ؛ أي : نكرةٍ أو معرفةٍ ، ومن الثاني : ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [البقرة : ١٠٥] ، وإنَّما اختصَّتْ بذلك ؛ لأنَّ سببَ وَضْعِها التوصُّلُ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وإضافتُها لغيرِ ما ذُكِرَ شاذَّةٌ ؛

❁ قوله : (لأنَّ سببَ وَضْعِها التوصُّلُ بها إلى الوصف. . .) إلىٰ آخره : تدبَّرْ هـٰذا الكلامَ ؛ فإنَّهُ لا وصفَ بالمال في (ذو مال) حتىٰ يُتوصَّلَ إليه بـ(ذو) ، إلا أنْ يُقالَ : كأنَّها أفادتْ أنَّ المالَ يُشتقُّ منه : مُتموِّلٌ ، فكأنَّهُ قيل في (أنتَ ذو مال) : (أنتَ مُتموِّلٌ) ، وهـٰذا وصفٌ جاء مِنْ (ذو) ؛ إذ المُتموِّلُ صاحبُ المال ، فلولاها لما أُوِّلَ .

وأمَّا الضميرُ والجملةُ والعَلَمُ. . فليستْ كذلك ، والمُشتقُّ لا يحتاجُ للتأويل بالمُشتقِّ حتىٰ يُؤتىٰ بـ(ذو) لذلك ؛ فلا يُقالُ : (أنتَ ذو عالِمٍ) ؛ بمعنىٰ : أنَّكَ عالمٌ ، فإن أردتَ : أنتَ صاحبُ شخصٍ آخَرَ عالمٍ. . فاتَ ما قُصِدَ بها مِنْ إرجاعِ ما ليس مُشتقّاً إلىٰ ما كونُهُ مُشتقّاً . انتهىٰ « شيخنا » .

وفي كلام بعض الأفاضل : أنَّ الجملةَ تَصلُحُ بنَفْسها للوصف بها ؛ فهي كالمُشتقِّ لا تحتاجُ للتوصُّل[١] .

والللائقُ في بيان معنىٰ هـٰذه العبارةِ والله أعلم : أنْ يُقالَ : معنىٰ قوله : (التوصُّلُ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس). . التوصُّلُ بها إلىٰ نسبةِ معنىٰ أسماءِ الأجناس التي تقعُ صفةً في الجملة ، نسبةً كالنسبة بالوصف مِنْ حيثُ

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٦٥) .

نحوُ : (أنا اللهُ ذو بَكَّةَ) ، ونحوُ : (اذهَبْ بذي تَسْلَمُ) .

حاصلُ المعنىٰ في الجملة ؛ إذ قولُكَ مثلاً : (جاءني رجلٌ فاضلٌ) . . معناه : جاءني رجلٌ صاحبُ فضلٍ مِنْ حيثُ قيامُ الفضلِ به ، و(جاءني رجلٌ مُكرَمٌ) بصيغة اسم المفعول . . معناه : جاءني رجلٌ صاحبُ إكرامٍ مِنْ حيثُ وقوعُ الإكرامِ عليه ، وقِسْ .

والفرقُ بينَ الضميرِ والعَلَم وبين أسماءِ الأجناس : أنَّ كلّاً منهما لا يقعُ صفةً بوجه ، بخلاف أسماءِ الأجناس ؛ فإنَّها تقعُ صفةً في الجملة ، كما أشرنا إليه ؛ تقولُ : (هـٰذا المالُ) ، و(هـٰذا الرجلُ) ، وأمَّا كونُ (ذو) كأنَّها أفادتْ أنَّ (المال) مُؤوَّلٌ بـ (مُتموَّل) ، و(الرجل) بـ (مُترجِّل) ، فهما حينئذٍ بمعنىٰ : (صاحب مال) ، و(صاحب رجل) . . . وهـٰكذا . . فلا يخفىٰ ما فيه ؛ فإنَّها لا تُشعِرُ بذلك أصلاً ؛ علىٰ أنَّهُ لا يُسلَّمُ الفرقُ حينئذ بين العَلَمِ وغيره ، فتنبَّهْ .

❀ **قوله : (نحوُ : « أنا اللهُ ذو بَكَّةَ »)** ؛ أي : ممَّا أُضيف فيه (ذو) إلى العَلَم .

❀ **قوله : (ونحوُ : اذهَبْ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : ممَّا أُضيف فيه (ذو) إلىٰ جملةٍ ؛ أي : اذهبْ بطريقٍ صاحبِ سلامة .

ثمَّ إنَّهُ يحتملُ : أنَّ (ذي) في المثال اسمُ إشارةٍ لـ (الطريق) مثلاً ، والباءَ للظرفيَّة ، و(تسلم) مجزومٌ في جواب (اذهبْ) ؛ أي : اذهبْ في هـٰذا الطريقِ تسلمْ .

ظاهرٍ غيرِ صفةٍ ؛ . . . .

❀ قوله : (ظاهرٍ) احترزَ به : عن الضمير العائدِ لاسم الجنس[1] ؛ فإنَّهُ لا يُعامَلُ معاملتَهُ ، وإلا فاسمُ الجنسِ لا يكونُ إلا ظاهراً .

❀ قوله : (غيرِ صفةٍ) المُرادُ بها : ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ معنىً وذاتٍ ، وإنَّما لم تُضَفْ إليها ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنْ وَضْعها كما علمتَ التوصُّلُ إلى الوصف بأسماء الأجناسِ ، وإذا كان المضافُ إليه وصفاً لم يُحتَجْ إليها ،

❀ قوله : (المُرادُ بها : ما أُخِذَ مِنَ المصدر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا ما دلَّ علىٰ معنىً ؛ كالعِلْم والكرم ؛ فإنَّها تُضافُ إلىٰ ذلك ؛ كـ (جاءني رجلٌ ذو عِلْم) .

❀ قوله : (لم يُحتَجْ إليها) فيه : أنَّ هـٰذا مُسلَّمٌ إذا أُريد ثبوتُ مدلولِ الوصف للموصوف ، دون ما إذا أُريد ثبوتُهُ لمصحوبه ؛ كقولك : (أنتَ ذو عالِمٍ) ؛ أي : صاحبُ شخصٍ آخرَ غيرِكَ عالِمٍ ؛ إذ الظاهرُ : جوازُ هـٰذه الإضافةِ ، ولا مانعَ منها . انتهىٰ « شِيبِيني » .

وفيه : أنَّهُ حينئذٍ يفوتُ ما قُصِدَ بـ (ذو) ؛ مِنْ إرجاع ما ليس مُشتقّاً إلىٰ [ما] كونُهُ مُشتقّاً ، كما تقدَّم في كلام شيخنا ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ عندَ إرادةِ هـٰذا المعنىٰ : إن كان المُرادُ الوصفَ بصُحْبة المُشتقِّ . . يُؤتىٰ بالوصف الصريح ؛ فيُقالُ : (أنتَ صاحبُ عالِمٍ) ، وإن كان المُرادُ الوصفَ بعالِمِيَّة الصاحبِ . . يُؤتىٰ بالسببيِّ ؛ فيُقالُ : (أنتَ عالمٌ صاحبُكَ) ، بلا ضرورةٍ حينئذٍ إلى الإتيان

---

(١) في هامش (ج) : (قوله : « عن الضمير العائد لاسم الجنس » ؛ أي : نحوُ : « المالُ جاء ذَوُوه » ؛ أي : صاحبوه) .

نحوُ : (جاءني ذو مالٍ) ؛ فلا يجوزُ : (جاءني ذو قائمٍ) .

٣٢ـ بالألفِ ٱرفَعِ المُثنَّىٰ و(كِلَا) إذا بمُضمَـــرٍ . . . .

وهـٰذا القيدُ لا بدَّ منه في إخراج الصفات ؛ لأنَّها أسماءُ أجناسٍ ، خلافاً لِمَا ببعض حواشي « الأُشْمُونيِّ » .

❀ قوله : (بالألفِ ٱرفَعِ المُثنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : مِنَ المُثنَّىٰ : قولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

أَتَـانَـا عُبيـدِ اللهِ فـي صَحْـنِ دارِهِ . . . .

لأنَّ (أَتَانا) مُثنَّىٰ (أَتَانٍ) ؛ وهي أنثى الحُمُرِ ، مضافٌ إلىٰ (عُبيد الله) .

ومنه أيضاً[2] : [من الطويل]

لقـد قـالَ عبـدَ اللهِ قـولاً عَـرَفتُـهُ

بـ (ذو) ؛ فيُقتصَرُ فيها علىٰ ما وَرَدَ ، كما أفاده السيِّدُ الذهبيُّ .

❀ قوله : (خلافاً لِمَا ببعض حواشي « الأُشْمُونيِّ ») ؛ أي : مِنْ أنَّ قولَهُ : (غيرِ صفة) لبيان الواقع ؛ إذ اسمُ الجنسِ لا يكونُ صفةً .

(١) وعجز البيت : (وفار قَنا زيدٍ وفار قَنا عمرٍو) ، و(فار) : فعل ماضٍ ، و(قَنَا) فاعلٌ ، و(زيد) : مضاف إليه، وانظر « الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب » (ص٣٣).

(٢) صدر بيت أورده ابن هشام في « ألغازه » (ص٥٩) ، وعجزه : (أتانا أبي داودَ في مَرْتَعٍ خِصْبِ) ، وقولُهُ : (عبد الله) كذا في النسخ بحذف الألف خطّاً ، وفيه زيادة في الإلغاز والمعاياة ، وقوله : (أبي داود) مخفوض بإضافة (أتانا) المُثنَّىٰ إليه ، وهـٰذا الشطر كالشاهد السابق .

بفتح الدال ؛ لأنَّهُ مرفوعٌ بالألف المحذوفةِ لالتقاء الساكنَينِ .

والمُرادُ[1] : المُثنَّىٰ مطلقاً ؛ أُضِيفَ إلىٰ ظاهرٍ أو مضمر أو لم يُضَفْ ، وسواءٌ كان تثنيةَ مُفرَدٍ مُذكَّرٍ ؛ كـ (الزيدَينِ) ، أو مُؤنَّثٍ ؛ كـ (الهندَينِ) ، أو صفةٍ ؛ كـ (المسلمَينِ) و(المسلمتَينِ) ، أو جمعِ تكسيرٍ ؛ كـ (الجِمالَينِ) ، أو اسمِ جمع ؛ كـ (الرَّكْبَينِ) .

وللمُثنَّىٰ شروطٌ ، جَمَعَها بعضُهُم في قوله[2] : [من الرجز]

شرطُ المُثنَّىٰ أنْ يكونَ مُعْرَبَا ... ومُفرَداً مُنكَّراً ما رُكِّبَا
مُوافِقاً في اللفظِ والمعنىٰ لهُ ... مُماثِلٌ لم يَغْنَ عنهُ غيرُهُ

فلا يُثنَّى المبنيُّ ، وأمَّا نحوُ (ذان) و(اللَّتان) : فليس بمُثنّىً حقيقةً[3] .

ولا المجموعُ علىٰ حدِّهِ .

ولا الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد[4] .

---

* قوله : (لهُ مُماثِلٌ) ؛ أي : ثانٍ في الوجود ، ويُمكِنُ الاستغناءُ عن هٰذا الشرطِ بما قبلَهُ ؛ لأنَّ ما لا ثانيَ له لم يُوافِقْ شيئاً في معناه .

---

(١) أي : بالمُثنَّىٰ في قوله : (بالألف ارفع المثنىٰ) .

(٢) أورد البيتين الأمير في « حاشيته علىٰ شرح الأزهرية » (ق/ ٣٥) ، وذيَّل عليهما بقوله :

ولم يكنْ كلاًّ ولا بعضاً ولا ... مُستغرِقاً في النفي نِلْتَ الأملَا

وانظر ما سيأتي بعد قليل في كلام المُحشِّي والمُقرِّر .

(٣) وإنما جاءا علىٰ صورته ؛ ولأجل ذلك أُعْرِبا إعرابه ولم يُبْنيا .

(٤) أي : الجمع الذي لا مفرد علىٰ وزنه ؛ وهو(مفاعل) ؛ كـ (مساجد) ، و(مفاعيل) ؛ كـ (مصابيح) .

ولا يُثنَّى العَلَمُ باقياً على عَلَميَّتِهِ ، بل إذا أُريد تثنيتُهُ نُكِّر .

ولا المُركَّبُ تركيبَ إسنادٍ اتّفاقاً ، ولا تركيبَ مزجٍ على الأصحِّ(١) ، وأمَّا المُركَّبُ تركيبَ إضافةٍ : فيُستغنى بتثنية المضافِ عن تثنية المضاف إليه .

ولا مُختلِفا اللفظِ ، وأمَّا نحوُ (الأبوَينِ) للأب والأم : فمِنْ باب التغليب(٢) .

ولا مُختلِفا المعنى ؛ فلا يُثنَّى الحقيقةُ والمجاز(٣) .

ولا ما يُستغنى بتثنية غيرِه عنه ؛ فلا يُثنَّى (سواءٌ) ؛ للاستغناء بتثنيةِ (سِيٍّ) عنه(٤) .

ولا ما لا ثانيَ له في الوجود ؛ فلا يُثنَّى الشمسُ ولا القمرُ ، وأمَّا قولُهُم : (القمران) : فمِنْ باب التغليب .

واشتراطُ اتِّفاقِ المعنى مُغنٍ عن اشتراطِ ألَّا يكونَ لفظَ (كلٍّ) و(بعضٍ) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (مُغنٍ عن اشتراطِ ألَّا يكونَ لفظَ « كلٍّ » . . .) إلى آخره ؛ وذلك أنَّكَ إذا قلتَ : (الكُلَّان) أو (البَعْضان) . . كان المُرادُ : كُلَّينِ أو بعضَينِ مِنْ جنسَينِ أو نوعَينِ ؛ حتى تتأتَّى التثنيةُ ؛ إذ لو كانا مِنْ جنسٍ واحد أو نوعٍ

---

(١) فيبقى العلمُ الإسناديُّ والمزجي على لفظه ، ويُضاف إليه (ذَوَا) في الرفع ، و(ذَوَيْ) في النصب والجر .

(٢) انظر التغليب وأحكامه في « مغني اللبيب » (٢/ ٨٦٤ ـ ٨٦٦) .

(٣) وأمَّا قولُهُم : (القلم أحد اللسانَينِ) . . فشاذٌّ .

(٤) فقالوا : (سِيَّان) ، ولم يقولوا : (سواءان) .

. . . . مُضافاً . . . . .

❁ قوله : (مُضافاً) حالٌ مُؤكِّدةٌ ؛ لأنَّ (كلا) متىٰ وُصِلَ بمُضمرٍ لا يكونُ إلا مضافاً إليه .

واحد . . لاستغنىٰ بلفظ (كلٍّ) و(بعض) ؛ لأنَّ الأوَّلَ لاستغراق الأفراد ، والثانيَ يَصدُقُ بالقليل والكثير ، فلا داعيَ للتثنية إلا عندَ اختلافِ الجنس مثلاً ، وحينئذٍ : يلزمُ اختلافُ المعنىٰ وقد شَرَطْنا اتِّفاقَهُ ، فافهم . انتهىٰ « ذهبي » .

لا يُقالُ : المُرادُ بالاتِّفاق في المعنىٰ : ألَّا يكونَ المعنيانِ للفظٍ مشتركٍ اشتراكاً لفظيّاً ؛ كـ (عين) ، وألاَّ يكونَ أحدُهُما حقيقيّاً والآخَرُ مجازيّاً ، كما يَدُلُّ لذلك كلامُهُم في مُحترَز هـٰذا الشرطِ ، وليس المُرادُ به كونَ مدلولِ اللفظَينِ المُرادِ تثنيتُهُما واحداً ؛ إذ الاتِّفاقُ بهـٰذا المعنىٰ ليس موجوداً أصلاً ؛ أَلَا ترى (الزيدَينِ) ؟ فإنَّ كلَّ ذاتٍ مُغايِرةٌ للأخرىٰ .

لأنَّا نقولُ : لا مانعَ مِنْ أن يُرادَ بهـٰذا الشرطِ الاتِّحادُ في النوع ؛ فخرج : نحوُ (عينٍ) و(أسد) الحقيقيُّ والمجازي ، و(كلٌّ) و(بعض) .

❁ قوله : (حالٌ مُؤكِّدةٌ) رُدَّ : بأنَّ الاتِّصالَ بالضمير يشملُ : الاتِّصالَ القَبْليَّ في نحو : (زيدٌ وعمرٌو هما كلا الرجلَينِ) ، والبَعْديَّ في نحو : (زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائمٌ) ، وحينئذٍ : فلا بدَّ مِنْ قوله : (مُضافاً) ؛ لإخراج الاتِّصال القَبْليِّ ؛ فتكونُ مُؤسِّسةً لا مُؤكِّدة[1] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/١٤١) .

. . . . وُصِــــلَا

٣٣ـ (كِلْتا) كذاكَ . . . .

❀ قوله : (وُصِلَا) الألفُ : للإطلاق ؛ أي : وارفعْ بالألف (كلا) إذا وُصِلَ بمُضمرٍ حالَ كونِهِ مُضافاً إلىٰ ذلك المضمرِ ؛ حملاً على المُثنَّى الحقيقيِّ .

❀ قوله : (« كِلْتا » كذاكَ) ؛ أي : كـ (كلا) في ذلك ، وهما اسمانِ مُلازِمانِ للإضافة ، ولفظُهُما مفردٌ ومعناهما مُثنّىً ؛ ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبارُ المعنىٰ فيُثنَّىٰ ، واعتبارُ اللفظ فيُفرد ، إلا أنَّ الثانيَ أكثرُ ، وبه جاء القرآنُ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣][1] .

لـٰكنَّ المُحشِّيَ نَظَرَ : إلىٰ أنَّ وَصْلَ الشيء بشيء يَقتضِي بحسَب الذَّوْقِ والعُرْفِ تأخُّرَ الشيءِ الثاني .

---

(١) وقد اجتمعا في قول الشاعر : (من البسيط)

كلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهُما قــد أَقْلَعَـا وكـلا أنفَيْهِمـا رابـي

فإنَّهُ قال أوّلاً : (أَقْلَعا) على المعنىٰ ، وثانياً : (رابي) على اللفظ ، وقال ابن هشام في « المغني » (١/ ٢٨١) : (وقد سُئِلتُ قديماً عن قول القائل : « زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائم » ، أو « كلاهما قائمان » ؛ أيُّهما الصواب ؟ فكتبت : إن قُدِّر « كلاهما » توكيداً . . قيل : « قائمان » ؛ لأنَّهُ خبرٌ عن « زيد » و« عمرو » ، وإن قُدِّر مبتدأً فالوجهان ، والمختارُ : الإفرادُ ، وعلىٰ هـٰذا : فإذا قيل : « إنَّ زيداً وعَمْراً » ؛ فإن قيل : « كليهما » . . قيل : « قائمان » ، أو « كلاهما » . . فالوجهان) .

. . . . . . (ٱثنانِ) و(ٱثنتانِ) كـ (ٱبنَينِ) و(ٱبنتَينِ) يَجْرِيانِ

٣٤ـ وتَخلُفُ اليا في جميعِها الأَلِفْ جرّاً ونصباً بعدَ فتحٍ قد أُلِفْ

ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنَّ ممَّا تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات : الأسماءَ الستَّةَ ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها ، ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالى رحمةً واسعة المُثنَّىٰ ، وهو ممَّا يُعرَبُ بالحروف .

فلمَّا كان لـ (كلا) و(كلتا) حظٌّ من الإفراد وحظٌّ من التثنية . . أُجرِيا في إعرابهما مُجْرى المفردِ تارةً ومُجْرى المُثنَّىٰ تارةً ، وخُصَّ إجراؤُهما مُجْرى المُثنَّىٰ بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأنَّ الإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات ، والإضافةَ إلى الضمير فرعُ الإضافة إلى الظاهر ؛ لأنَّ الظاهرَ أصلُ المضمر ، فجُعِلَ الفرعُ معَ الفرع والأصلُ معَ الأصل ؛ للمُناسبة . انتهىٰ « أُشْمُوني »(١) .

❁ قوله : (« ٱثنانِ » و« ٱثنتانِ ») بالمُثلَّثة : اسمانِ مِنْ أسماء التثنية ، وليسا بمُثنَّيَينِ حقيقةً .

❁ قوله : (وتَخلُفُ اليا . . .) إلىٰ آخره : (اليا) : فاعلٌ ، و(الألف) : مفعولٌ .

. . . .

(١) شرح الأشموني (١/ ٣٣) .

وحدُّهُ : لفظٌ دالٌّ على اثنَينِ ، بزيادةٍ في آخِرِهِ ، صالحٌ للتجريد وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه .

فيدخلُ في قولنا : (لفظٌ دالٌّ على اثنَينِ) : المُثنَّىٰ ؛ نحوُ : (الزيدان) ،

❁ قوله : (وحدُّهُ : لفظٌ) ؛ أي : اصطلاحاً ؛ وأمَّا لغةً[1] : فمعناه : المعطوفُ ؛ مِنْ (ثَنَّيتُ العُودَ) : إذا عطفتَهُ .

❁ قوله : (دالٌّ على اثنَينِ) ؛ أي : وضعاً ، والمُرادُ بقوله : (لفظٌ دالٌّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنَ المعربات ؛ فلا يَرِدُ : (أنتما) ونحوُه ؛ لأنَّهُ مِنَ المضمرات .

❁ قوله : (وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه) بالجرِّ عطفاً علىٰ قوله : (للتجريد) ؛

❁ قوله : (إذا عطفتَهُ) ؛ أي : كثيراً ؛ أخذاً مِنَ التضعيف .

❁ قوله : (أي : وضعاً) ؛ أي : ليدخلَ نحوُ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ؛ ممَّا استُعمل في الكَثْرة ؛ فإنَّ دلالتَهُ علىٰ أكثرَ مِنَ اثنَينِ ليستْ بحسَب الوضع ، بل بحسَب القرينةِ ؛ وهي قولُهُ بعدُ : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٤] ؛ أي : مُزدجِراً ممنوعاً وهو كليلٌ ضعيفٌ ؛ فإنَّ انقلابَ البصرِ مُزدجِراً كليلاً لا يحصلُ مِنْ مرَّتَينِ فقط ؛ فتعيَّن أنْ يكونَ المُرادُ بـ (كرَّتَينِ) : التكثيرَ لا اثنَينِ فقط .

❁ قوله : (أي : مِنَ المعربات. . .) إلىٰ آخره : لا يليقُ حذفُ قيدٍ مِنَ التعريف ؛ فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ .

---

(١) قوله : (لغةً) ؛ أي : في اللغة ؛ فهو مفعولٌ به علىٰ نزع الخافض ، وهو مُنتقضٌ بأمور مِنْ جهة الصناعة ، وقد نصَّ ابن هشام علىٰ أنَّهُ ليس علىٰ ثقة أنَّهُ مسموعٌ عن العرب . انظر « الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية » (ص٢٤٠) .

والألفاظُ الموضوعةُ لاثنَين ؛ نحوُ : (شَفْع) ، وخَرَجَ بقولنا : (بزيادةٍ) : نحوُ : (شَفْع) ، وخَرَجَ بقولنا : (صالحٌ للتجريد) : نحوُ : (اثنانِ) ؛ فإنَّهُ لا يَصلُحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقولُ : (اثْنٌ) ، وخرجَ بقولنا : (وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه) : ما صَلَحَ للتجريد وعَطْفِ غيرِهِ عليه ؛ كـ (القَمَرَينِ) ؛ فإنَّهُ صالحٌ للتجريد ؛ فتقولُ : (قمرٌ) ، ولٰكن يُعطَفُ عليه مُغايِرُهُ لا مِثْلُهُ ؛ نحوُ : (قمرٌ وشمس) ، وهو المقصودُ بقولهم : (القَمَرَينِ) .

أي : وصالحٌ لعَطْفِ مثلِهِ عليه .

قلتُ : هٰذا يُفِيدُ : أنَّ اللفظَ الذي يَدُلُّ على الاثنَينِ ـ وهو المُثنَّى ـ صالحٌ لعطف مثلِهِ عليه مع أنَّهُ ليس بمُرادٍ ، كما يَدُلُّ عليه كلامُه بعدُ .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ قولَهُ : (صالحٌ لعطف. . .) إلىٰ آخره صفةٌ لـ (لفظٌ) بدون قيده ؛ وهو قولُهُ : (دالٌّ على اثنين. . .) إلىٰ آخره ، فيرجعُ الأمرُ إلىٰ أنَّ المُرادَ بذلك المفردُ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (كـ « القَمَرَينِ ») قال ابنُ هشام : (الذي أَراهُ : أنَّ النَّحْويِّينَ يُسمُّون هٰذا النوعَ مُثنّىً ؛ لعدم ذِكْرِهِم له فيما حُمِلَ على المُثنَّى) انتهىٰ[1] ، والذي صرَّح به جمعٌ منهمُ المُرَاديُّ : أنَّ ذلك مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ[2] .

❁ قوله : (ويُمكِنُ الجوابُ. . .) إلىٰ آخره : الأسهلُ أنْ يُقالَ : المُرادُ : وعطفِ مثلِهِ عليه؛ أي : بعدَ التجريد ، وهو بعدَهُ مفردٌ . انتهىٰ « شيخنا باجوري » .

---

(١) شرح اللمحة البدرية (١/٣٠٨) .

(٢) توضيح المقاصد (١/٣٢٥) .

وأشار المُصنِّفُ بقوله : (بالألف ارفَعِ المُثنَّىٰ و« كلا ») : إلىٰ أنَّ المُثنَّىٰ يُرفَعُ بالألف ، وكذلك شِبْهُ المُثنَّىٰ ؛ وهو كلُّ ما لا يَصدُقُ عليه حدُّ المُثنَّىٰ ، وأشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (و« كلا ») ؛ فما لا يَصدُقُ عليه حدُّ المُثنَّىٰ ممَّا دلَّ على اثنَينِ بزيادةٍ أو شِبْهِها . . فهو مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ ؛ فـ (كلا) و(كِلْتا) ، و(اثنانِ) و(اثنتانِ) . . مُلحَقةٌ بالمُثنَّىٰ ؛ لأنَّها لا يَصدُقُ عليها حدُّ المُثنَّىٰ .

❀ قوله : (ممَّا دلَّ على اثنَينِ بزيادةٍ) ؛ نحوُ : (القَمَرَينِ) ، وقولُهُ : (أو شِبْهِها) ؛ كما في (اثنَينِ) و(كلا) .

❀ قوله : (نحوُ : « القَمَرَينِ ») ؛ أي : و(اثنينِ) و(اثنتينِ) ، والزيادةُ فيهما ظاهرةٌ ، و(كلتا) ؛ فإنَّ ألفَها زائدةٌ للتأنيث ، وتاءَها بدلٌ عن اللام واواً أو ياء ؛ فأصلُها : (كِلْوا) بكسر الكاف وسكونِ اللام ، أو : (كِلْيا) كذلك ، وإنْ قيل بالعكس ، وأصلُها علىٰ هـٰذا : (كِلْتَوٌ) أو (كِلْتَيٌ) ؛ قُلِبَتِ الواوُ أو الياء ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❀ قوله : (كما في « اثنَينِ » و« كلا ») فيه : أنَّ (اثنَينِ) فيه زيادةٌ ـ كما قال الشارحُ ـ لا شِبْهُها ؛ فالأَوْلىٰ : الاقتصارُ علىٰ (كلا) ؛ لأنَّ ألفَها أصليَّةٌ مُبدلةٌ مِنَ اللام التي هي واوٌ أو ياء ؛ فأصلُها : (كِلَوٌ) بكسر الكاف وفتحِ اللام وتحريكِ الواو ؛ قُلِبَتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، أو : (كِلَيٌ) كذلك[1] .

---

(١) وهـٰذا مذهب البَصْريِّينَ ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّ ألفَ (كلا) و(كلتا) للتثنية ؛ فـ(أو) في قوله : (واو أو ياء) : لحكاية الخلاف ضمنَ المذهب البَصْري . انظر « التذييل والتكميل » (١/ ٢٦٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٥١) .

ولـٰكن لا يُلحَقُ (كلا) و(كِلْتا) بالمُثنَّىٰ إلا إذا أُضيفا إلىٰ مُضمَرٍ ؛ نحوُ : (جاءني كلاهما) ، و(رأيتُ كلَيْهما) ، و(مررت بكلَيْهما) ، و(جاءَتْني كِلْتاهما) ، و(رأيتُ كِلْتَيْهما) ، و(مررت بكِلْتَيْهما) ، فإن أُضيفا إلىٰ ظاهرٍ كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (جاءني كلا الرَّجُلَينِ) و(كِلْتا المَرْأتَينِ) ، و(رأيتُ كلا الرجلَينِ) و(كِلْتا المرأتَينِ) ، و(مررتُ بكلا الرجلَينِ) و(كِلْتا المرأتَينِ)[1] ؛ فلهـٰذا قال المُصنِّفُ : (و« كلا » إذا بمُضمَرٍ مُضافاً وُصِلا) .

ثمَّ بيَّن أنَّ (اثنَينِ) و(اثنتَينِ) يَجْرِيانِ مَجْرى (ابنَينِ) و(ابنتَينِ) ؛ فـ(اثنانِ) و(اثنتانِ) مُلحَقانِ بالمُثنَّىٰ كما تقدَّم ، و(ابنانِ) و(ابنتانِ) مُثنّىً حقيقةً .

ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنَّ الياءَ تَخلُفُ الألفَ في المُثنَّىٰ والمُلحَقِ به في حالَتَيِ الجرِّ والنصب ، وأنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلا مفتوحاً ؛ نحوُ : (رأيتُ الزيدَينِ كلَيْهما) ، و(مررتُ بالزيدَينِ كلَيْهما) ، واحترَزَ بذلك : مِنْ ياء الجمع ؛ فإنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلا مكسوراً ؛ نحوُ : (مررتُ بالزَّيدِينَ) ، وسيأتي ذلك[2] .

---

* قوله : (وسيأتي ذلك) لعلَّ مُرادَهُ : أنَّهُ يأتي في شرح قوله : (ونونُ مجموع) ، وفي قوله : (ونونُ ما ثُنِّي. . .) إلىٰ آخره ، . . . .

. . . .

---

(١) ويُعرَبُ (كلا) و(كلتا) في هـٰذه الحال بالحركات المقدرة على الألف التي مَنَعَ من ظهورها التعذُّرُ .

(٢) انظر كلام المُحشِّي مع المُقرِّر .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ : أنَّ المُثنَّىٰ وما أُلحِقَ به يُرفَعُ بالألف ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياء ، وهـٰذا هو المشهور ، والصحيحُ : أنَّ الإعرابَ في المُثنَّىٰ والمُلحَقِ به بحركةٍ مُقدَّرة على الألفِ رفعاً ، والياءِ نصباً وجرّاً[1] .

وما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنْ أنَّ المُثنَّىٰ والمُلحَقَ به يكونانِ بالألف رفعاً والياءِ نصباً وجرّاً . . هو المشهورُ في لغة العرب ، ومِنَ العرب مَنْ يجعلُ المُثنَّىٰ والمُلحَقَ به بالألف مطلقاً ؛ رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ فيقولُ : (جاء الزيدانِ كلاهما) ، و(رأيتُ الزيدانِ كلاهما) ، و(مررتُ بالزيدانِ كلاهما)[2] .

---

(١) وأمَّا ما سُمِّي بالمُثنَّىٰ ـ كـ (مُحمَّدَينِ) و(حَسَنَينِ) ـ : ففي إعرابه وجهان : أحدُهُما : إعرابه قبل التسمية به ؛ أي : بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ، والثاني : أنْ يلزمَ الألفَ ويُمنع من الصرف ، وقيَّده الناظم في « تسهيله » بألَّا يتجاوز سبعة أحرف ، وإلا لم يجز لزومُ الألف ومَنْعُ صرفه ؛ كـ (اشْهِيبَابَيْنِ) تثنية (اشْهِيباب) ؛ وهي السنة المجدبة . انظر « شرح الأشموني » (١/ ٣٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٤٤) .

(٢) وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرىٰ ، وأنكرها المُبرِّد ، وهو محجوجٌ بما نقله الأئمَّة ، وجُعِلَ منه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] ، وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم الذي رواه أبو داود (١٤٣٩) ، والترمذي (٤٧٠) من حديث سيدنا طلق بن علي رضي الله عنه : « لا وِتْرانِ في ليلة » ، والإعراب علىٰ هـٰذه اللغة يكونُ بحركات مقدَّرة على الألف كالاسم المقصور ، وبعضُ مَنْ يُلزِمُهُ الألفَ يُعرِبُهُ بحركاتٍ ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح ؛ فيقول : (جاء الزيدانُ) ، و(رأيتُ الزيدانَ) ، و(مررت بالزيدانِ) ، وهي لغة قليلة جدّاً ، والظاهر علىٰ هـٰذه اللغة : منعُ صرفِهِ إذا انضمَّ إلىٰ زيادة الألف والنون عِلَّةٌ أخرىٰ ؛ كالوصفية في نحو (صالحان) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٣٣ـ٣٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٤٣) .

٣٥ـ وٱرفَعْ بواوٍ وبيا ٱجرُرْ وٱنصِبِ   سالِمَ جَمْعِ . . . .

لـٰكنَّهُ لم يذكر ذلك هناك أبداً .

❀ قوله : (وبيا) بالقصرِ ؛ لِمَا تقدَّم[١] ، متعلِّقٌ بـ (ٱجرُرْ) ، ومُتعلِّقُ قولِهِ : (وٱنصِبْ) بكسر الصاد محذوفٌ ؛ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، والتقدير : (واجرُرْ بـ « يا » ، وانصِبْ بـ « يا ») ؛ فهو مِنْ باب الحذف ، لا التنازعِ ؛ لأنَّ الناظمَ لا يراه في المُتأخِّر .

❀ قوله : (سالِمَ جَمْعِ) تنازعَ فيه ثلاثةٌ ؛ وهي : (ٱرفَعْ) ، و(ٱجْرُرْ) ، و(ٱنصِبْ) ، فأعملَ الأخيرَ ؛ لقُرْبه ، وأعملَ الآخَرَينِ في ضميره ، وحُذِفَ ؛ لأنَّهُ فضلةٌ ، وإضافةُ (سالمَ) إلىٰ (جمع) من إضافة الصفة لموصوفها ، أو الإضافةُ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، وشرطُها موجودٌ .

❀ قوله : (لـٰكنَّهُ لم يذكر ذلك . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ : أنَّ اسمَ الإشارةِ راجعٌ للجمع ؛ أي : الكلامُ عليه[٢] .

❀ قوله : (لا يراه في المُتأخِّر) ؛ أي : في العامل المُتأخِّرِ عن المعمول ، ولو قال : (في المُتقدِّم) ـ أي : المعمولِ المُتقدِّم ـ . . لكان أَوْلىٰ ؛ لأنَّ المُتنازَعَ فيه إنَّما هو المعمولُ لا العاملُ ، كما هو ظاهرٌ[٣] .

❀ قوله : (وشرطُها موجودٌ) ؛ إذ بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ .

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

(٢) قوله : (أي) هي تفسير لمرجع الإشارة التي في « الشرح » ؛ أي : سيأتي الكلامُ عليه .

(٣) انظر ما سيأتي في (٣/ ١٧٩) .

. . . .

والعِلَّةُ في جمع الوصفِ بالواو : إلحاقُهُ بواو الجماعة في الفعلِ ؛ بجامعِ الدَّلالة على الجمعيَّة ، وكانت واوُ الفعل أصلاً ؛ لكونها اسماً وواوِ الوصف حرفاً ، والعَلَمُ لتأويله بالمُسمَّىٰ كالوصف ، كما أفاده الشاويُّ[1] ؛ فالأصلُ

نعم ؛ علىٰ ما صرَّح به الجاميُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ الثاني أصلاً للأوَّل ؛ كما في نحو : (خاتمِ فضَّةٍ) ، وإلا كانتْ علىٰ معنى اللام ؛ كما في نحو : (فضَّةِ خاتمٍ)[2] ؛ تكونُ الإضافةُ هنا علىٰ معنى اللام ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ)[3] .

❀ قوله : **(بجامعِ الدَّلالة على الجمعيَّة)** فيه : أنَّ هـٰذا الجامعَ موجودٌ في العَلَم ، وأيضاً : دَلالتُهُ على الجمعيَّة إنَّما هي فرعُ إلحاقِ العلامة له ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : بجامعِ دَلالةِ كلٍّ علىٰ حَدَث ، والصحَّةِ تارةً ، والإعلالِ أُخْرىٰ ، والمُشابِهُ له في ذلك إنَّما هو الوصف ؛ أي : فلمَّا كان الوصفُ كالفعل معنىً وصِحَّةً وإعلالاً ، ودلَّ على الجماعة معَ الفعلِ بالواو . . ناسبَ أنْ يُجمَعَ الوصفُ بالواو ؛ لتكونَ فيه كالواو في أصله الذي هو الفعلُ .

❀ قوله : **(والعَلَمُ لتأويله بالمُسمَّىٰ كالوصف)** ؛ أي : فاشتراطُ العَلَميَّةِ ليس لذاتها ، بل لأجل التأويلِ بالوصف ؛ فحينئذٍ : لا تُنافي التنكير .

ولا يُقالُ : التأويلُ بالمُسمَّىٰ مُمكِنٌ في اسم الجنسِ الجامدِ ؛ فيُؤوَّلُ

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٣٠) .

(٢) سبق تخريج كلام الجامي في (١/ ٣٤٠) .

(٣) سيأتي الحديث عن معاني الإضافة وشروطها في (٣/ ٥٨٦ـ ٥٩١) .

في الجمع بالواو والنونِ : هو الوصفُ ، ذَكَرَهُ شيخُنا السيِّدُ السند البُلَيديُّ[1] .

واحترَزَ بالسالم : عن المُكسَّر ؛ وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ واحدِهِ ؛ كـ (هند وهُنُود) ، ونحوِ ذلك .

(رجلٌ) : بـ (مُسمّىً برجل) .

لأنَّا نقولُ : ليس المدارُ علىٰ مُطلَق الإمكانِ ، بل علىٰ قَصْدِ المُتكلِّمِ لذلك التأويلِ لزوماً ؛ بحيثُ لا ينفكُّ عنه ذلك ؛ لوجودِ ما يدعو إليه حينَ الجمعيَّة ، وهو تَنافي العَلَميَّة والجمعيَّة، فلا توجدُ الصفةُ التأويليَّةُ إلا حينئذٍ، وهـٰذا موجودٌ في العَلَم دونَ اسمِ الجنسِ الجامد؛ لعدم الاضطرارِ فيه إلى التأويل حتىٰ يقصدَهُ المُتكلِّم.

أو يُقالُ : إنَّ التأويلَ بـ (المُسمَّىٰ) أنسبُ بالعَلَم مِنِ اسم الجنسِ الجامد .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّهُ لا حاجةَ لجوابه الآتي في الاعتراض على اشتراط العَلَميَّةِ في مفردِ هـٰذا الجمع[2] .

ثمَّ إنَّ هـٰذا الكلامَ يجري في المُثنَّىٰ ، فكان يلزمُ بمُقتضىٰ هـٰذا : ألَّا يُثنَّىٰ إلا العَلَمُ أو الصفةُ ، معَ أنَّهُ ليس كذلك ، فلعلَّ ما ذُكِرَ حكمةٌ ، والمدارُ كلُّهُ على السماع ، أو يُقالُ : لم يوجدْ ما يُغني عن تثنية غيرِهما ، بخلافِ الجمع ؛ فإنَّهُ يُغني عنه جمعُ التكسير .

❀ قوله : (كـ « هند وهُنُود ») الأنسبُ : (كـ « زيدٍ وزُيُود ») ؛ لأنَّ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق ٦٧ـ٦٨) .

(٢) انظر (١/ ٤٢١) .

. . . . (عامرٍ) و(مُذنِبِ)

ذَكَرَ المُصنِّفُ قسمَينِ يُعرَبانِ بالحروف ؛ أحدُهُما : الأسماءُ الستة ، والثاني : المُثنَّىٰ ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما ، ثمَّ ذَكَرَ في هٰذا البيتِ القسمَ الثالث ؛ وهو جمعُ المُذكَّرِ السالمِ وما حُمِلَ عليه[1] ، وإعرابُهُ بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً .

وأشار بقوله : (« عامرٍ » و« مُذنِبِ ») : إلىٰ ما يُجمَعُ هٰذا الجمعَ ؛ وهو قسمانِ : جامدٌ ، وصفةٌ .

❀ قوله : (عامرٍ) أشار به : إلى العَلَم الشَّخْصيِّ ؛ لأنَّ العَلَمَ الجنسيَّ يُستعمَلُ استعمالَ أسماء الأجناس ، أفاده المَنُوفيُّ .

❀ قوله : (ثمَّ ذَكَرَ في هٰذا البيتِ) ؛ أي : وما عُطِفَ عليه ؛ لأنَّهُ لم يذكر في هٰذا البيت ما حُمِلَ عليه ، بل فيما بعدَهُ .

الكلامَ في المُذكَّر ، إلا أنْ يُحمَلَ : علىٰ ما إذا سُمِّي به مُذكَّر .

❀ قوله : (لأنَّ العَلَمَ الجنسيَّ . . .) إلىٰ آخره : يُستثنىٰ منه : التوكيدُ ؛ كـ (أجمعون) ؛ لأنَّهُ في الأصل وصفُ أفعلِ تفضيل .

❀ قوله : (أي : وما عُطِفَ عليه) الأَوْلىٰ : (وما ذُكِرَ بعدَهُ) .

---

(١) قوله : (السالم) الأَوْلىٰ : جرُّهُ صفةً لـ (المذكر) ؛ لأنَّ المفرد هو الذي سَلِمَ بناؤه في الجمع من تغيير التكسير ، وأمَّا تغييرُهُ في (قاضُونَ) و(مُصطفَونَ) . . فللإعلال ، ويصحُّ رفعُهُ صفةً لـ (جمع) ، لٰكن باعتبار واحده . « خضري » (١/ ٧١) ، وانظر « حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر » (ص٢٣) .

فيُشترَطُ في الجامد : أنْ يكونَ عَلَماً ، . . . .

❀ قوله : (أنْ يكونَ عَلَماً) اعترِضَ : بأنَّ العَلَمَ إذا جُمِعَ أو ثُنِّيَ زال منه معنى العَلَميَّةِ ؛ لأنَّ العَلَمَ يَدُلُّ على الوَحْدة ، والتثنيةَ والجمعَ يَدُلَّانِ على التعدُّد ، وهما مُتنافِيانِ ؛ فلا معنىٰ لذلك الاشتراطِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ ما ذُكِرَ مِنَ العَلَميَّة شرطٌ للإقدام على الحُكْم ، وزوالَ معنى العَلَميَّة شرطٌ لثبوت ذلك الحُكْم بالفعل ، وهـٰذا هو الجوابُ عن لغزِ الدَّمامينيِّ المشهور[1] .

❀ قوله : (فلا معنىٰ لذلك الاشتراطِ) هـٰذا ظاهرٌ في الجمع ، دون المُثنَّىٰ ؛ إذ لا يُشترَطُ في مفرده أنْ يكونَ عَلَماً أو صفة ، وكذا يُقالُ في قوله : (وأُجِيبَ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (شرطٌ للإقدام على الحُكْم) إنَّما اشتُرِط للإقدام على الجمعيَّة ذلك الشرطُ ؛ لأنَّ جمعيَّةَ غيرِ الوصف تَستدعِي التأويلَ بـ (المُسمَّىٰ) ، والتأويلُ به في غير العَلَمِ غيرُ مألوف ، والعَلَميَّةُ مُجامعةٌ للإقدام الذي هو المشروطُ حقيقةً وإن لم تُجامِعْ تحقُّقَ الجمعيَّة .

---

(١) ونَظْمُ هـٰذا اللغز ـ كما في « تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد » (١/ ٢٣٥) ـ : (من الطويل)

أَيَا علمـاءَ الهنـدِ لا زالَ فضلُكُـم	مَدَى الدهرِ يبدو في منازلِ سَعْدِهِ
أَلَمَّ بكم شخصٌ غريبٌ لتُحسِنوا	بـإرشـادِهِ عنـدَ السـؤالِ لقصـدِهِ
وهـا هـو يُبـدِي مـا تعسَّـرَ فهمُـهُ	عليـه لتَهـدُوهُ إلـىٰ سُبْـلِ رُشْـدِهِ
فيسـألُ مـا أمـرٌ شـرطتُـم وجـودَهُ	لحُكْـمٍ فلـم تقـضِ النُّحـاةُ بـردِّهِ
فلمَّا وَجَدْنا ذلكَ الأمرَ حاصلاً	منعتُـم ثبـوتَ الحُكْـمِ إلا بفَقْـدِهِ =

لمُذكَّرٍ ، عاقلٍ ، ....

❀ قوله : (لمُذكَّرٍ) ؛ أي : في المعنىٰ لا في اللفظ ؛ فلو سمَّيتَ رجلاً بنحو (زينبَ) و(سُعْدىٰ) . . قلتَ : (زينبون) و(سُعْدَون) ، كما أنَّك إذا سمَّيتَ مؤنثاً بنحو (زيدٍ) . . جمعتَهُ بالألف والتاء ؛ فقلتَ : (زيدات) .

❀ قوله : (عاقلٍ) لا يَرِدُ عليه أسماءُ الله وصفاتُهُ ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على

❀ قوله : (لا في اللفظ . . .) إلىٰ آخره : الحُكْمُ بأنَّ لفظَ (زينب) مُؤنَّثٌ باعتبار حالةِ كونِهِ علمَ مُؤنَّثٍ ، وإلا فهو باعتبار وضعِهِ لمُذكَّر ليس بمُؤنَّثٍ ؛ إذ ليس فيه علامةُ تأنيث ، ولا يصحُّ عودُ الضمير عليه مُؤنَّثاً ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (لا يَرِدُ عليه أسماءُ الله وصفاتُهُ) الأَوْلىٰ : ذِكْرُ الكلامِ على

= وهٰذا لعَمْري في الغرابةِ غايةٌ ... فهل مِنْ جوابٍ تُنعِمُونَ بسَرْدِهِ

وأورد هٰذا اللغزَ أيضاً الإمامُ الحَفْنيُّ في « حاشيته على الأشموني » (١/ق ٦٠) ، وشيخ الإسلام العطَّار في « حاشيته علىٰ شرح الأزهرية » (ص٦٦) ، وأجاب بعض الفضلاء كما في « حاشية العطار » :

أَيَا مَنْ علىٰ أَفْراسِ أفكارِهِ غَدَا ... يَصِيدُ عزيزَ الشاردات بجِدِّهِ

فهاكَ جواباً للسؤالِ مُوشَّحاً ... يفوقُ فريدَ الدُّرِّ في نَظْمِ عِقْدِهِ

قدِ اشترطُوا في مفردٍ عَلَميَّةً ... لجمعٍ علىٰ نهجِ المُثنَّىٰ وحَدِّهِ

فلمَّا رَأَوْا تعريفَ ذاكَ مُحقَّقاً ... أَبَوْا جمعَهُ إلا بإثباتِ ضِدِّهِ

ويدفعُ ذا الإشكالَ أنَّ شيوعَهُ ... لصحَّةِ جمعٍ لا غنىٰ عن وجودِهِ

وتعريفُهُ شرطٌ لإقدامِ حاذقٍ ... عليهِ فلا تستغربوا شرطَ فقدِهِ

وانظر « حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني » (١/ق٦٨) ، و« حاشية الصبان » (١٤٥/١) .

خالياً مِنْ تاءِ التأنيثِ ، ومِنَ التركيب .

السماع ؛ لكونها توقيفيَّةً ؛ فلا يُقالُ : (اللهُ رحيمونَ) قياساً علىٰ ما ورد ؛ كـ (وارثون)[1] .

والمُرادُ بالعاقل : العاقلُ حقيقةً ، أو تنزيلاً ؛ ليدخلَ نحوُ : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف : ٤] ؛ لمَّا وَصَفَها بصفاتِ مَنْ يعقلُ جمعها جمعَهُ ، أو يُقالُ : هـٰذا ليس بجمعٍ حقيقةً ، بل مُلحَقٌ به ، كما أفاده شيخُ الإسلام[2] .

❁ قوله : (خالياً مِنْ تاءِ التأنيثِ) قيَّد بها ؛ لأنَّ المُؤنَّثَ بالألف ؛ كـ (حُبْلىٰ) و(حمراءَ) عَلَمَينِ لمُذكَّرٍ . . يُجمَعُ هـٰذا الجمعَ ؛ بحذف المقصورةِ وقلبِ الممدودةِ واواً ؛ فيُقال : (حُبْلَون) و(حَمْراوُون) .

❁ قوله : (ومِنَ التركيب) ؛ أي : المَزْجيِّ ؛ كـ (معدي كَرِبَ) ، وأجاز

الصفات عندَ قول الشارح : (أنْ تكونَ صفةً لمُذكَّرٍ عاقل)[3] ، وكذا يُقالُ في قوله[4] : (والمُرادُ بالعاقل : العاقلُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (بحذف المقصورةِ) ؛ أي : ولا لَبْسَ ؛ إذ بقاءُ فتحِ ما قبلَها دافعٌ له .

---

(١) قال الدماميني في « تعليق الفرائد » (١/ ٢٣٩) : (ولا يخفىٰ أنَّ معنى الجَمْعيَّة في أسماء الله ممتنعٌ ، وما وَرَدَ منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم ، يُقتصَرُ فيه علىٰ وُرُوده ولا يُتعدَّىٰ ؛ فلا يُقالُ : « الله رحيمون » قياساً علىٰ ما وَرَدَ) .

(٢) الدرر السنية (١/ ١٨٥) .

(٣) انظر (١/ ٤٢٦) .

(٤) أي : قول المحشي في هـٰذه الصفحة .

فإن لم يكن عَلَماً لم يُجمَعْ بالواو والنون ؛ فلا يُقالُ في (رجل) : (رَجُلون) .

بعضُهُم جمعَهُ كما سيأتي[١] ، أو الإسناديِّ ؛ كـ (بَرَقَ نحرُهُ) بالاتِّفاق ، وأمَّا الإضافيُّ : فإنَّهُ يُجمَعُ أولُ المتضايفَينِ ويُضافُ للثاني ؛ فيُقالُ في نحوِ : (غلام زيد) عَلَماً و(عبد الله) : (غِلْمانُ زيدٍ) و(عِبَادُ الله) ، وأجاز الكُوفيُّونَ جمعَهُما معاً .

قلت : لعلَّهُ مُقيَّدٌ بما يتأتَّىٰ فيه ذلك ؛ ليخرجَ نحوُ : (عبد الله) ، قال في « النُّكَت » : (والتحقيقُ : أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ هـٰذا الشرط ؛ لأنَّه شرطٌ لصحَّة مُطلَقِ الجمع بل والتثنيةِ ، ولا خصوصيَّةَ له بهـٰذا الجمع)[٢] .

❀ قوله : (« غِلْمانُ زيدٍ » و« عِبَادُ الله ») الأَوْلىٰ : (غلامو زيدٍ) و(عَبْدو الله) ؛ لأنَّ الكلامَ في السالم لا في المُكسَّر وإن كان الحُكْمُ عامّاً كما أشار له آخِراً .

❀ قوله : (قلت : لعلَّهُ مُقيَّدٌ . . .) إلىٰ آخره : مِثْلُهُ للفاضل الرُّودانيِّ ؛ حيث قال : (لا أظنُّ أنَّ أحداً يجترئُ علىٰ مِثْل ذلك فيما فيه الإضافةُ إلى الله تعالىٰ ، إنَّما اللهُ إلـٰهٌ واحد) انتهىٰ[٣] .

قال بعضُ الأفاضل : (ومِنْ هـٰذا يؤخذ ما اختاره الأميرُ ؛ مِنْ أنَّ إطلاقَ المذهبَينِ لا يَحسُنُ ، بل إن انفرد المضافُ إليه جُمِعَ الصدرُ فقط قولاً واحداً ؛ كـ « عبيد زيد » ، وإن تعدَّد كلٌّ منهما ؛ كـ « عبد زيد » المكي و« عبد زيد »

---

(١) انظر (١/٤٢٦) .
(٢) نكت السيوطي (ق/٣٨) .
(٣) انظر ما سيأتي تعليقاً في (١/ ٤٢٦ـ٤٢٧) .

نعم ؛ إذا صُغِّرَ جاز ذلك ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ ورُجَيلُونَ)[1] .

وإن كان عَلَماً لغير مُذكَّرٍ لم يُجمَعْ بهما ؛ فلا يُقالُ في (زينبَ) : (زينبونَ) ، وكذا إن كان عَلَماً لمُذكَّرٍ غيرِ عاقل ؛ فلا يُقالُ في (لاحقٍ) اسمَ فرس[2] : (لاحقون) ، وإن كان فيه تاءُ التأنيث فكذلك لا يُجمَعُ بهما ؛ فلا يُقالُ في (طَلْحةَ) : (طَلْحون) ، وأجاز ذلك . . . .

❀ قوله : (نعم ؛ إذا صُغِّرَ) استدراكٌ علىٰ قوله : (فإن لم يكن علماً) ، وإنَّما جُمِعَ حينئذ ؛ لأنَّهُ في معنى الوصف ؛ فهو داخلٌ في قول الناظم : (ومُذنِبٍ) ؛ بأن يُرادَ بنحو (مُذنب) : ما هو وصفٌ ولو حُكْماً ، أفاده ابنُ قاسمٍ .

❀ قوله : (وأجاز ذلك) ؛ أي : جمعَ (طلحةَ) ونحوِهِ بالواو والنون .

المصري و« عبد زيد » الشامي مثلاً . . فالوجهُ : جمعُهُما ؛ كـ « عبيد الزيود ») انتهىٰ[3] ، فتأمَّلْهُ .

❀ قوله : (فهو داخلٌ في قول الناظم : « ومُذنِبٍ » . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (فهو داخلٌ في قول الناظم : « وشِبْهِ ذينِ ») ؛ بأنْ يُرادَ بـ (شِبْهِ مُذنِب) : ما هو وصفٌ ولو حُكْماً .

---

(١) زاد في النسخة المطبوعة علىٰ هامش (هـ) : (لأنه وصف) ، والأنسبُ مع كلام المُحشِّي حذفها .

(٢) وهو لسيدنا معاوية رضي الله عنه ، كما سيُصرِّح بذلك المحشِّي في (٢/ ١٠) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٧٢) ، و« حاشية الأمير علىٰ شرح الشذور » (ص٢٤) .

الكُـوفيُّـونَ[1] ، وكـذلـك إذا كـان مُـركَّبـاً ؛ فـلا يُقـالُ فـي (سِيبـوَيـهِ) : (سِيبَوَيْهُونَ) ، وأجازَهُ بعضُهُم .

ويُشترَطُ في الصفة : أنْ تكونَ صفةً لمُذكَّرٍ ، عاقلٍ ، خاليةً مِنْ تاءِ التأنيثِ ،

❀ قوله : (سِيبَوَيْهُونَ)، ومنهم مَنْ يحذفُ (ويه)؛ فيُقالُ : (سِيبَوْنَ)[2] .

❀ قـولـه : (وأجـازَهُ بعضُهُـم) ؛ أي : جمـعَ المُـركَّـبِ الـذي نحـوُ (سيبويهِ) ؛ وهو المَزْجيُّ ، ولا يَرِدُ عليه : الإسناديُّ ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ اتِّفاقاً ، ولا الإضافيُّ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يُجمَعُ منه إلا الجزءُ الأوَّل .

❀ قوله : (خاليةً مِنْ تاءِ التأنيثِ) ؛ أي : الموضوعةِ له وإن استُعمِلتْ في غيره ؛ ليصحَّ إخراجُ : (علَّامةٍ) ؛ فإنَّ تاءَهُ لتأكيد المبالغة ، لا للتأنيث .

❀ قوله : (لأنَّهُ لا يُجمَعُ اتِّفاقاً) ؛ أي : فلا يُقالُ فيه : (وأجازه بعضُهُم) ، وقولُهُ : (ولا الإضافيُّ) ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يُجمَعُ منه. . . إلىٰ آخره ؛ أي : كما هو مذهبُ البَصْريِّينَ[3] ، وحينئذٍ : فلا يُقالُ فيه أيضاً :

---

(١) واختلف الكُوفيُّون فيما بينهم في جمع مثل : (طَلْحة) و(حَمْزة) ممَّا هو علىٰ (فَعْلَةَ) ؛ فقال جمهورُهُم : تُحذَف التاء فقط ؛ فيقال : (طَلْحون) و(حَمْزون) ، وذَهَبَ ابن كيسان : إلىٰ فتح العين ؛ فقال : (طَلَحُون) و(حَمَزُون) ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٣٤ـ٣٧) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٢٢٠)، و« التذييل والتكميل » (١/ ٣١٢ـ٣١٣)، و« تعليق الفرائد » (١/ ٢٣٧).

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (١/ ٣٠٦) ، و« تعليق الفرائد » (١/ ٢٣٣) .

(٣) وجوَّز الكوفيُّون جمع الجزأين ، قال الرُّوداني : لا أظنُّ أحداً يجترئ علىٰ ذلك في نحو : (عبد الله) إنما الله إلـٰهٌ واحد ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٧٢) مُعقِّباً : (ومن هنا يُؤخذ ما اختاره الأمير : مِنْ أنَّ إطلاقَ المذهبَينِ لا يَحسُنُ ، بل إن انفرد المضافُ إليه. . جُمع الصدر فقط قولاً واحداً ؛ كـ« عبيد زيد » ، وإن تعدَّد كلٌّ=

ليستْ مِنْ بابِ (أَفْعَلِ فَعْلاءَ) ، ولا مِنْ بابِ (فَعْلانِ فَعْلَىٰ) ، ولا ممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث .

فخَرَجَ بقولنا : (صفةً لمُذكَّر): ما كان صفةً لمُؤنَّث ؛ فلا يُقالُ في (حائضٍ): (حائضُونَ) ، وخَرَجَ بقولنا : (عاقلٍ) : ما كان صفةً لمُذكَّر غيرِ عاقلٍ ؛

❁ قولُهُ : (أَفْعَلِ فَعْلاءَ) ، وقولُهُ : (فَعْلانِ فَعْلَىٰ) يُقرَأُ : بكسر لام (أَفْعَل) ونونِ (فَعْلان) ؛ لإضافتهما إلىٰ ما بعدَهُما . انتهىٰ « مَنُوفي »[1] ، والإضافةُ فيهما لأدنىٰ مُلابسةٍ ؛ أي : (أفعلِ) الذي مُؤنَّثُهُ علىٰ (فَعْلاء) ، و(فعلانِ) الذي مُؤنَّثُهُ علىٰ (فَعْلىٰ) ، ومثلُ هـٰذا ما يأتي .

قال شيخُنا السيِّدُ: (وها هنا تنبيهٌ مُهِمٌّ ؛ وهو أنَّ الميزانَ؛ كـ « فعل » و« يفعل »، و« فاعل » و« مفعول ». . مِنْ قَبيل عَلَمِ الجنس ؛ فلا يقبلُ « أل »)[2] .

(وأجازه بعضُهُم) المُشعِرُ بالتضعيف .

❁ قوله : (لإضافتهما إلىٰ ما بعدَهُما) ؛ أي : فأبطلتِ الإضافةُ ما فيهما مِنَ العَلَميَّة ووزنِ الفعل في الأوَّل ، والزيادةِ في الثاني ، فجُرَّا بالكسرة ، وأمَّا (فَعْلاء) و(فَعْلىٰ) بفتح الفاء فيهما . . فغيرُ مصروفَينِ ؛ للألف الممدودةِ في الأول ، والمقصورةِ في الثاني .

= منهما ؛ كـ « عبد زيد » المكي ، و« عبد زيد » البصري مثلاً . . فالوجه : جمعُهُما ؛ كـ « عبيد الزيود ») .

(١) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٦١) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق ٦٨) ، وكذلك تأتي الحال بعده ، وإذا اجتمع مع العلميَّة عِلَّةٌ أُخرىٰ في الكلمة . . فإنَّها تُمنَعُ من الصرف ؛ نحوُ : (فَعْلَةَ) ، و(أَفعِلَةَ) ، و(فَعْلانَ) ، و(فَعْلاءَ) ، ونحوها ، وانظر ما سيأتي في (٥/ ٢٦٨ـ٢٦٩) .

فلا يُقالُ في (سابقٍ) صفةً لفرسٍ : (سابقُونَ) ، وخَرَجَ بقولنا : (خاليةً مِنْ تاء التأنيث) : ما كان صفةً لمُذكَّرٍ عاقل ، ولـٰكنْ فيه تاءُ التأنيث ؛ نحوُ : (علَّامة) ؛ فلا يُقالُ فيه : (علَّامونَ) ، وخَرَجَ بقولنا : (ليستْ مِنْ بابِ « أَفْعَلِ فَعْلاءَ ») : ما كان كذلك ؛ نحوُ : (أحمر) ؛ فإنَّ مؤنثَهُ (حمراءُ) ؛ فلا يُقالُ فيه : (أَحْمرُونَ) ، وكذلك ما كان مِنْ بابِ (فَعْلانِ فَعْلىٰ) ؛ نحوُ : (سَكْران وسَكْرىٰ) ؛ فلا يُقالُ : (سَكْرانُونَ) ، وكذلك إذا استوىٰ في الوصف المُذكَّرُ والمُؤنَّث ؛ نحوُ : (صَبُورٍ) و(جَرِيح) ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (رجلٌ صَبُورٌ) و(امرأةٌ صَبُور) ، و(رجلٌ جَرِيحٌ) و(امرأةٌ جَرِيح) ؛ فلا يُقالُ في جمع المُذكَّر السالمِ : (صَبورُونَ) ، ولا (جَرِيحُونَ) .

وأشار المُصنِّفُ رحمه الله إلى الجامد الجامعِ للشروط التي سَبَقَ ذِكْرُها . . بقوله : (عامرٍ) ؛ فإنَّهُ عَلَمٌ لمُذكَّرٍ عاقلٍ ، خالٍ مِنْ تاء التأنيث ، ومِنَ التركيب ؛ فيُقالُ فيه : (عامِرُونَ) .

وأشار إلى الصفة المذكورة أوّلاً بقوله : (و« مُذْنِب ») ؛ فإنَّهُ صفةٌ لمُذكَّرٍ عاقل ، خاليةٌ مِنْ تاء التأنيث ، . . . .

❁ قوله : (« سابقٍ » صفةً لفرسٍ) خَرَجَ به : نحوُ : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ . . ﴾ الآيةَ [الواقعة : ١٠] ؛ لأنَّهُ وصفٌ للعقلاء .

❁ قوله : (نحوُ : « صَبُورٍ » و« جَرِيح ») الأوَّلُ : بمعنىٰ (فاعل) ، والثاني : بمعنىٰ (مفعول) ، فإن جُعِلا عَلَمَينِ لمُذكَّرٍ جُمعا هـٰذا الجمعَ .

. . . .

ليستْ مِنْ بابِ (أَفْعَلِ فَعْلاءَ) ، ولا مِنْ بابِ (فَعْلانِ فَعْلىٰ) ، ولا ممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ؛ فيُقالُ فيه : (مُذنِبون) .

٣٦ـ وشِبْـهِ ذَيْـنِ وبـهِ (عِشْـرُونَـا) . . . .

❀ قوله : (مِنْ بابِ « أَفْعلِ فَعْلاءَ ») ؛ أي : بفتح فاء (فَعْلاءَ) ، أمَّا إذا ضُمَّتْ فتُجمَعُ ؛ كـ (أَفْضلِ فُضْلىٰ) ؛ فيُقالُ : (أفضلُون) .

❀ قوله : (وشِبْهِ ذَيْنِ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (عامر) و(مُذنِب) ، وقولُهُ : (وبه) مُتعلِّقٌ بـ (أُلحِقَ) ، والهاءُ راجعةٌ إلى الجمع السالم .

❀ قوله : (وبهِ « عِشْرُونَا » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا شروعٌ فيما أُلحِقَ بالجمع ؛ وهو أربعةُ أنواع : أسماءُ جموع ؛ كـ (عِشْرينَ) و(أُولي) ، وجموعٌ لم تستوفِ الشروطَ ؛ كـ (أَهْلِينَ) و(عالَمِينَ) ، وجموعٌ جُعِلَتْ أعلاماً ؛ كـ (عِلِّيِّينَ) ، وجموعُ تكسيرٍ ؛ كـ (أَرَضِينَ) و(سِنِينَ) .

والمُرادُ بـ (باب « عِشْرِينَ ») : الجاري علىٰ سَنَنِهِ وطريقتِهِ مِنْ أسماء الأعدادِ المُعربةِ بالواو أو الياء والنون .

❀ قوله : (أمَّا إذا ضُمَّتْ فتُجمَعُ ؛ كأَفْضلِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا خارجٌ أيضاً بالمدِّ ؛ إذ لا مدَّ في (فُضْلىٰ) ؛ لعدم وجودِ الهمزة .

❀ قوله : (وجموعٌ لم تستوفِ الشروطَ) صادقٌ بجموع التكسير ؛ كـ (أَرَضِينَ) ، إلا أنْ يُجعَلَ كـ (أَهْلِينَ) تقييداً ، أو يُقيَّدَ ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ .

❀ قوله : (مِنْ أسماء الأعدادِ المُعربةِ . . .) إلىٰ آخره: قد يشملُ : (مِئِينَ)، مع أنَّهُ مِنْ باب (سِنِينَ) ؛ فالمقصودُ : أسماءُ العُقُودِ إلى (التسعينَ) ، ويُدفَعُ

. . . . وبـــابُـــهُ أُلحِـــقَ و(الأَهْلُـــونَـــا)

٣٧ـ (أُولُو) و(عالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) و(أَرَضُونَ) شَذَّ . . . .

❀ قوله : (أُلحِقَ) خبرُ المبتدأ ؛ وهو (عِشْرونا) وما عُطف عليه ، قال المُعرِبُ : (وكان حقُّهُ أنْ يقولَ : « أُلْحِقَا » بالتثنية ، ولـٰكنَّهُ أَفْردَ علىٰ إرادة : ما ذُكِرَ)[1] .

❀ قوله : (و« أَرَضُونَ » شَذَّ) ؛ أي : قياساً لا سماعاً ؛ فإنَّه فاشٍ ، وتخصيصُ (أَرَضِينَ) بالشُّذُوذ ؛ لخروجه مِنْ (باب سِنِينَ) ؛ فحقُّهُ أنْ يُذكَرَ

الشُّمُولُ : بأنَّ المُحشِّيَ احترز عن ذلك بقوله : (الجاري علىٰ سَنَنِهِ وطريقتِهِ) ؛ فـ(مِنْ) في قوله : (مِنْ أسماء الأعداد . . .) إلىٰ آخره : تبعيضيَّةٌ .

❀ قوله : (أي : قياساً لا سماعاً) أمَّا كونُهُ شذَّ قياساً : فلعدم استيفائِهِ شروطَ جمعِ المُذكَّر السالم ، فجمعُهُ بالواو أو الياء والنون مُخالِفٌ للقياس ، وأمَّا كونُهُ لم يَشُذَّ سماعاً : فلأنَّهُ كثُرَ استعمالُهُ ، كما أفاده المُحشِّي ، والشاذُّ سماعاً : هو ما نَدَرَ وقوعُهُ .

❀ قوله : (وتخصيصُ « أَرَضِينَ » بالشُّذُوذ . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّ نكتةَ تصريحِهِ بالشذوذ في (أَرَضِينَ) : الإشارةُ إلىٰ أنَّهُ وإن كان جمعَ تكسيرٍ لاسمِ جنسٍ مُؤنَّثٍ غيرِ عاقل ؛ كـ(سِنِينَ) . . مُخالِفٌ له في كون مفردِهِ لم تُحذَفْ لامُهُ ، ولم يُعوَّضْ عنها هاءُ التأنيث .

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٨) .

. . . .

ووجهُ الإشارةِ : أنَّ الشذوذَ عن الشيء معناه : الخروجُ عنه والمخالفةُ له ، فكان ينبغي حينئذٍ أنْ يذكرَهُ بعدَ باب (سِنِينَ) ؛ إلا أنَّهُ قدَّمه للضرورة .

لٰكن لا يخفىٰ ما في هٰذا الكلام مِنَ الغرابة والبُعْد ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (وإنَّما خصَّ « أَرَضِينَ » وبابَ « سِنِينَ » بالتنصيص علىٰ شذوذهما قياساً ـ حيثُ عبَّر فيما قبلَهُما بالإلحاق صريحاً في البعض وتقديراً في الباقي ، وفيهما بالشذوذ تصريحاً في « أَرَضِينَ » وتقديراً في « سِنِينَ » وبابِهِ ـ معَ أنَّ جميعَ المُلحَقاتِ شاذَّةٌ قياساً ـ [علىٰ ما فيه بالنسبة لِمَا سُمِّيَ به من الجموع] ـ لشِدَّة شذوذِهما ؛ لكونه مِنْ أربعة أوجه ؛ لأنَّ كلّاً منهما جمعُ تكسيرٍ ، ومفردُهُ مُؤنَّثٌ ، وغيرُ عاقل ، وغيرُ عَلَم وغيرُ صفة)[1] .

وقولُنا : (معَ أنَّ جميعَ المُلحَقاتِ شاذَّةٌ قياساً) ؛ أي : لأنَّ القواعدَ تَقتضِي : أَلَّا تُرفَعَ أصالةً بالواو وتُنصَبَ وتُجَرَّ أصالةً بالياء ؛ فإنَّ هٰذا الحُكْمَ بمُقتضى القواعدِ حُكْمُ جمعِ المُذكَّر السالم المُستوفي للشروط الباقي علىٰ جمعيَّته أصالةً ، وهٰذه بعضُها ليس بجمعٍ أصلاً ، وبعضُها جمعٌ لم يستوفِ الشروطَ ، وبعضُها غيرُ باقٍ علىٰ جمعيَّته علىٰ فَرْض استيفائِهِ الشروطَ ؛ فكلٌّ منها لا يستحقُّ هٰذا الإعرابَ أصالةً بمُقتضى القواعدِ ؛ فمعنىٰ شذوذِها : أنَّ إعرابَها ذلك الإعرابَ علىٰ خلاف الأصل ، وأنَّها لا تستحقُّهُ بالأصالة بمُقتضى القواعد .

ثمَّ إنَّ كونَ بابِ (سنينَ) شاذّاً قياساً . . لا يُنافي أنَّهُ اطَّردَ فيه الجمعُ بالواو

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٥٠) .

بعدَهُ ، لٰكنَّهُ قدَّمَهُ ؛ لضرورة النظم ، وهو بفتح الراء ، وقد تُسكَّنُ ضرورةً ، و(شذَّ) : حالٌ منه ، أو خبرٌ عنه ، أو خبرٌ عن قوله : (أَهْلُونَ) وما عُطف عليه .

❀ قوله : (و« السِّنُونَا ») بكسر السين : مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : شذَّ .

أو الياء والنون ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ معنى اطِّرادِ ذلك فيه : أنَّهُ لا يُقتصَرُ فيه علىٰ ما سُمع وإن كان هٰذا البابُ شاذّاً ؛ أي : مُخالفاً لقياسِ الجمعِ بالواو أو الياء والنون بطريق الأصالةِ ؛ إذ لم يستوفِ شروطَ ذلك ؛ وهي شروطُ جمعِ المُذكَّر السالم ؛ فهو محمولٌ ومُلحَقٌ بجمع المُذكَّر السالم وإن لم يُقتصَرْ فيه علىٰ ما سُمِعَ ؛ فهو مُطَّرِدٌ ومَقِيسٌ ؛ أي : يُقاسُ فيه ما لم يُسمَعْ منه علىٰ ما سُمِعَ منه وإن كان شاذّاً بالمعنى الذي سَمِعْتَهُ .

وحينئذٍ : فليس البابُ لضبطِ ما سُمِعَ ـ كما قيل ـ حتىٰ يقتضيَ أنَّهُ قد سُمِعَ جمعُ جميعِ أفرادِ هٰذا الباب بالواو أو الياء والنون ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (وقد تُسكَّنُ ضرورةً) ؛ أي : كما في قوله[1] : [من الطويل]

---

(١) بيت مجهول النسبة استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٨٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ١٨٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ١٧١) ، وفيها وفي « شرح التسهيل » : (هَدَاد) بدل (سدوس) ، وانظر « شرح شذور الذهب » (ص٨٦) .

٣٨ـ وبابُهُ ومِثْلَ (حِينٍ) قد يَرِدْ   ذا البـابُ وهْـوَ عنـدَ قـومٍ يَطَّـرِدْ

أشار المُصنِّفُ رحمه الله بقوله : (وشِبْهِ ذَيْنِ) : إلىٰ شِبْهِ (عامِرٍ) ؛ وهو كلُّ عَلَمٍ مُستجمِعٍ للشروط السابقِ ذِكْرُها ؛ كـ (مُحمَّدٍ) و(إبراهيمَ) ؛ فتقولُ : (مُحمَّدونَ) و(إبراهِيمُونَ) ، وإلىٰ شِبْهِ (مُذنِبٍ) ؛ وهو كلُّ صفةٍ اجتمعَ فيها الشروطُ المذكورةُ ؛ كـ (الأَفْضلِ) و(الضَّرَّابِ) ونحوِهِما ؛ فتقولُ : (الأَفْضلُونَ) و(الضَّرَّابُونَ) .

وفي « شرح العُمْدة » للمُصنِّف ما مُلخَّصُهُ : أنَّ (عالَمِينَ) و(أَهْلِينَ) مُستوِيانِ في الشُّذوذ ، وأنَّ (أَرَضِينَ) و(سِنِينَ) أَشَذُّ منهما ، أفاده السُّنْدُوبيُّ[1] .

ثمَّ قال[2] : (وبَقِيَ مِنَ المُلحَق بجمع المُذكَّر السالم وليس جمعاً : ما أخبر اللهُ تعالىٰ به عن نفسه تعظيماً ؛ نحوُ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٨] ، ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر : ٢٣] ، ﴿ وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥١] ، أفاده الناظمُ في « شرح العُمْدة »)[3] .

❁ قوله : (ومِثْلَ « حِينٍ » قد يَرِدْ ذا البابُ) ؛ أي : بابُ (سَنَة) ،

لقد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذ قامَ مِنْ بَنِي   سَدُوسٍ خطيبٌ فوقَ أعوادِ مِنْبَرِ

---

(١) المنح الوفية (ق/ ٢٢) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ١١٩) .

(٢) أي : السندوبي .

(٣) المنح الوفية (ق/ ٢٢) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ١٢٠) .

وأشار بقوله : (وبه عِشْرون. . .) إلىٰ آخره : إلىٰ ما أُلحِقَ بجمع المُذكَّرِ السالمِ في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمعُ المُذكَّرِ السالمُ : هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد ، ووُجِدَ في الواحد الشروطُ التي سَبَقَ ذِكْرُها ؛ فما لا واحدَ له مِنْ لفظه ، أو له واحدٌ غيرُ مُستكمِلٍ للشروط . . فليس بجمعِ مُذكَّرٍ سالم ، بل هو مُلحَقٌ به .

فـ (عِشْرُونَ) وبابُهُ ـ وهو (ثلاثُونَ) إلىٰ (تسعِينَ)[1] ـ مُلحَقٌ بجمعِ المُذكَّر السالم ؛ لأنَّهُ لا واحدَ له[2] ؛ إذ لا يُقالُ : (عِشْرٌ) ، وكذلك

و(مثلَ) : حالٌ من (ذا) ، أو صفةٌ لمحذوف ؛ أي : وُرُوداً مثلَ وُرُودِ (حِينٍ) .

❀ قوله : (إذ لا يُقالُ : « عِشْرٌ ») ؛ لأنَّهُ لو كان جمعاً لَزِمَ صحَّةُ انطلاقِ

❀ قوله : (لأنَّهُ لو كان جمعاً لَزِمَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بناءً على الراجح ؛ مِنْ أنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثٌ مِنْ مفرده ، وعلىٰ ما هو الظاهرُ ؛ مِنْ أنَّ الاستعمالَ فيها علىٰ حَسَب ما وُضِعَ له ، فلا يَرِدُ : أنَّهُ يُمكِنُ أنَّهُ اختصَّ في الاستعمال بما يُستعمَلُ هو فيه الآن وغَلَبَ غلبةً تقديريَّةً في ذلك ، وإن كانتِ (الثلاثونَ) بمُقتضىٰ أصلِ الوَضْعِ تستحقُّ أنْ تُطلَقَ علىٰ (تسعةَ) أو (ستةَ) ،

---

(١) وهي المُسمَّاة بـ (ألفاظ العُقُود) ، والعُقُود : نوعٌ من الحساب يكون بأصابع اليد ، يُقال له : حساب اليد ، وقد أُلِّفتْ فيه كتب وأراجيزُ ؛ فمثلاً أشاروا إلى الثلاثين : بعَقْد الإبهام إلىٰ طرف السبَّابة ؛ أي : جمع طرفَيْهما كقابض الإبرة ، وكانوا لا يعقدون إلا في الرقم الذي يكون ترتيبه عاشراً ؛ كـ (عشرين) و(ثلاثين) و(أربعين) إلى (التسعين) ، وانظر « خزانة الأدب » (٦/ ٥٣٨) .

(٢) أي : لا مِنْ لفظه ولا من معناه ، وزاد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (من لفظه) .

(أَهْلُونَ) مُلحَقٌ به ؛ لأنَّ مفردَهُ وهو (أهلٌ) ليس فيه الشروطُ المذكورة ؛ لأنَّهُ اسمُ جنسٍ جامدٌ ؛ كـ (رجل) ، وكذلك (أُولو) ؛ لأنَّهُ لا واحدَ له مِنْ لفظه ، . . . .

(ثلاثينَ) مثلاً على (تسعةَ) ؛ لأنَّ المفردَ على تقدير جَمْعيَّةِ ما ذُكِرَ ثلاثةٌ ، و(عشرينَ) على (ثلاثين)[1] ؛ لأنَّ المفردَ على تقدير ما ذكر عشرةٌ ، وذلك باطلٌ .

❋ قوله : (ليس فيه الشروطُ) ؛ فليس بعَلَمٍ ولا صفةٍ ، ولا يَرِدُ على كونه غيرَ صفة : قولُهُم : (الحمدُ لله أهلِ الحمد) ؛ لأنَّهُ بمعنى (المُستحِقِّ)[2] ، لا بمعنى (ذي القرابة) الذي الكلامُ فيه .

❋ قوله : (لأنَّهُ لا واحدَ له) ؛ فهوَ اسمُ جمعٍ لـ (ذي) ، وقيل : جمعٌ له على غير لفظه ؛ قال تعالى : ﴿ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ ﴾ [النمل : ٣٣] ، ﴿ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ ﴾ [التوبة : ١١٣] .

وقِسِ الباقيَ ، والله أعلم .

---

(١) قوله : (وعشرين) معطوفٌ على (ثلاثين) ؛ أي : ولَزِمَ صحةُ انطلاق (عشرين) على (ثلاثين) .

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « بمعنى المستحق » فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إن نُظِرَ للَّفْظِ فهو جامدٌ على كلِّ حال ، أو للمعنى فهو في معنى المشتقِّ على كلِّ حال ، فما الفارق الداعي إلى كون الذي بمعنى « القريب » غيرَ صفة ، والذي بمعنى « المستحق » صفةً ؟! إلا أن يختارَ الثاني ويُقالَ : « القريبُ » بمعنى ذي القرابة مُلحَقٌ بالجامد ؛ لغلبة الاسميَّة عليه ، فتأمَّلْ) ، وهـٰذا الإشكال للإمام الصبَّان في « حاشيته » (١/١٤٩) ، وزاد بعده : (ثمَّ رأيتُ الرُّوداني ذَكَرَ : أنَّ « أهلاً » الوصفَ لم يستوفِ جمعَهُ الشروط ؛ لأنَّهُ لا يقبل التاء ، ولا يدلُّ على التفضيل) .

و(عالَمُونَ) : جمع (عالَمٍ) ، و(عالَمٌ) كـ (رجلٍ) ؛ اسمُ جنسٍ جامدٌ ،

قال السُّنْدُوبيُّ : (وكتابتُهُ بالواو ـ أي : بعدَ الهمزة ـ لمُناسبتها للضمَّة رفعاً ، وللفرق بينه وبين « إلى » الجارَّةِ ـ أي : في الرَّقْم ـ نصباً وجرّاً)[1] .

❀ قوله : (و« عالَمٌ » كـ « رجلٍ »...) إلىٰ آخره ؛ فهو غيرُ عَلَمٍ ولا صفةٍ ؛ فيكونُ (العالَمون) جمعاً غيرَ مُستوفٍ للشروط ، وقيل : اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه ؛ لأنَّ (العالَم) عامٌّ فيما سوى الله ، ....

❀ قوله : (وكتابتُهُ بالواو...) إلىٰ آخره : يلتبسُ معَ كتابته بالواو بـ (أَوْ لَوْ) المُركَّبةِ مِنْ (أو) و(لو)[2] .

❀ قوله : (لمُناسبتها للضمَّة) هـٰذا التعليلُ إنَّما يُقالُ في قلب الياءِ واواً ، لا في جَلْبِ واوٍ جَلْباً بحتاً ؛ علىٰ أنَّهُ لا حاجةَ للتقييد بقوله : (رفعاً) ؛ إذ المناسبةُ للضمَّة في الأحوال الثلاثةِ إن أراد ضمَّةَ الهمزة لا اللام ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : (إنَّما أتىٰ بالواو في حالة الرفع ؛ حملاً علىٰ حالتَي النصبِ والجرِّ) .

❀ قوله : (لأنَّ « العالَم » عامٌّ...) إلىٰ آخره ؛ أي : وإذا كان كذلك

---

(١) المنح الوفية (ق/ ٢١) .

(٢) قوله : (المُركَّبة) ؛ أي : فيما لو جاء (أو) و(لو) مقترنين ، ويحتمل : أنَّهُ أراد بـ (المُركَّبة) التسمية بهما ، وهو أنسب مع لفظ التركيب ، وعليه : يجب وصل (أو) بـ (لو) ، والله تعالىٰ أعلم ، وهـٰذا ما اعتمده المُقرِّرُ في هـٰذه الإبرازة ، والقولة في (ي) مخالفة لها ، ولفظها : (لا يُقالُ : يلتبس مع كتابته بالواو... لأنَّا نقولُ : اللَّبْسُ مدفوعٌ بكتابة الألف آخِراً فيما نحن فيه . نعم ؛ قد يُقالُ : هو مُلتبِسٌ بـ « أَوَّلوا » فعل أمر وماضٍ من التأويل ، فتفطَّنْ) ، وعلىٰ هامشها تعليقاً على الاستدراك : (يُقال : هم لم يبالوا باللَّبْس ؛ لعدم استعمال هـٰذا الفعل كثيراً) ، وسقطت القولة برمتها في (ك) .

و(العالَمون) خاصٌّ بمَنْ يعقلُ .

ورجَّح في « الكشاف » كونَهُ جمعاً لـ (عالَمٍ) ؛ فقال : (العالَمُ : اسمٌ لذوي العِلْم مِنَ الملائكة والثَّقَلَينِ ، وقيل : كلُّ ما عَلِمَ الخالقُ به من الأجسام والأعراض .

فإن قلتَ : لمَ جُمِعَ ؟

قلتُ : ليشملَ كلَّ جنسٍ ممَّا سُمِّيَ به .

فإن قلتَ : فهو اسمٌ غيرُ صفة ، وإنَّما يُجمَعُ بالواو والنون صفاتُ العقلاء أو ما في حُكْمها من الأعلام .

فلا يكونُ مفردَ (العالَمِينَ) ، وإذا لم يكن له مفردٌ فهو اسمُ جمعٍ .

* قوله : (اسمٌ لذوي العِلْم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اسمٌ لكلِّ صِنْفٍ مِنْ ذلك ؛ بحيثُ يُطلَقُ عليه علىٰ سبيل البدل .

* قوله : (ليشملَ كلَّ جنسٍ) ؛ أي : كلَّ صِنْفٍ مِنْ أصناف ذوي العِلْم ؛ أي : ليَعُمَّ ذلك عموماً شُمُوليّاً ، بخلاف العمومِ في المفرد ؛ فإنَّهُ بدليٌّ ؛ كـ (رجل ورجال) ؛ فالأفرادُ التي يُطلَقُ عليها (رجلٌ) هي الأفرادُ التي يُطلَقُ عليها (رجال) ، إلا أنَّ عمومَ الأوَّلِ للأفراد بدليٌّ ، والثاني شُمُوليٌّ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ الجمعَ مُساوٍ للمفرد بالنظر لكونِ الأفرادِ التي يُطلَق عليها (عالَمٌ) هي التي يُطلَق عليها (عالَمُون) ، وإلا لَزِمَ أنَّ كلَّ جمعٍ كذلك ، وهو ظاهرُ البطلان ، بل الجمعُ هنا أعمُّ مِنَ المفرد ، كما هو الشرطُ فيه .

وبهٰذا تعلمُ : أنَّهُ لا صحَّة لقول المُحشِّي : (ولا يَضُرُّ . . .) إلىٰ آخره .

و(عِلِّيُّونَ) : اسمٌ لأَعْلى الجنَّةِ[1] ، وليس فيه الشروطُ المذكورة ؛ لكونه

قلتُ : ساغ ذلك لمعنى الوصفيَّةِ فيه ؛ وهي الدَّلالةُ علىٰ معنى العِلْم) انتهىٰ[2] .

ولا يَضُرُّ كونُ الجمعِ علىٰ هـٰذا مُساوِياً لمفرده ؛ لأنَّ المحذورَ إنَّما هو كونُ الجمعِ أقلَّ أفراداً من المفرد .

❁ **قوله : (اسمٌ لأَعْلى الجنَّةِ) ، وقيل : اسمُ كتاب ؛ بدليل قولِهِ تعالىٰ :**

❁ **قوله : (وقيل : اسمُ كتاب ؛ بدليل . . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : وحينئذٍ : فلا يصحُّ ما ادَّعاه الشارح ؛ مِنْ أنَّهُ اسمٌ لأعلى الجنَّة ؛ **فظَهَرَ قولُ المُحشِّي :** (وأُجِيبَ. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكن يلزمُ صاحبَ هـٰذا القولِ : أنَّ (كتاب) في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين : ١٨] . . مصدرٌ بمعنى الكتابة ، والكلامُ علىٰ حذف مضاف ـ أي : إنَّ كتابةَ أعمالِ الأبرار ـ حتىٰ تصحَّ الظرفيَّةُ في الآية .

---

(١) وفي إعراب المجموع المُسمَّىٰ به خمسةُ أوجه : **الأوَّلُ** : كإعرابه قبل التسمية به ؛ أي : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، **والثاني** : إعرابُهُ كـ(غِسْلِينٍ) في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون مُنوَّنةً ، **والثالثُ** : إجراؤه مُجْرىٰ (عَرَبُونٍ) في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنوَّنةً ، **والرابعُ** : إجراؤه مُجْرىٰ (هارونَ) في لزوم الواو والإعراب على النون غيرَ مصروف للعلمية وشبه العُجْمة ، **والخامسُ** : لزوم الواو وفتح النون ، وهـٰذه الأوجه مترتبةٌ كلُّ واحدٍ منها دون ما قبله ، وشرطُ جَعْلِهِ كـ(غِسْلِينٍ) وما بعده : ألَّا يتجاوز سبعة أحرف ، وإلا تعيَّن الوجهُ الأوَّل ؛ كـ(اشْهِيبَابِينَ) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٤١) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٦٥ـ١٦٦) .

(٢) الكشاف (١/ ١١) .

لِمَا لا يعقلُ ، و(أَرَضُونَ) : جمعُ (أَرْضٍ) ، و(أرضٌ) اسمُ جنسٍ جامدٌ مُؤنَّثٌ ، و(السِّنُونَ) : جمعُ (سَنَة) ، و(سَنَة) اسمُ جنسٍ مُؤنَّثٌ .

﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۞ كِتَٰبٌ ﴾ [المطففين : ١٩ـ٢٠] .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : مَحَلُّ كتاب .

وقيل : جمعُ (عِلِّيٍّ) بالتشديد ؛ اسمُ مَلَكٍ ؛ فيكونُ جمعاً حقيقةً .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ علىٰ حذفِ مضافٍ ؛ أي : لفي حِفْظِ عِلِّيِّينَ ؛ أي : ملائكةٍ ، اسمُ كلِّ واحدٍ منهم (عِلِّيٌّ) .

❁ قوله : (و« أرضٌ » اسمُ جنسٍ جامدٌ) ؛ أي : فهو غيرُ صفةٍ ، ولا عَلَمٍ ، وقولُهُ : (مُؤنَّثٌ) هو مانعٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّهُ غيرُ مُذكَّر ؛ بدليل تصغيرِهِ علىٰ (أُرَيضة) .

❁ قوله : (جمعُ « سَنَة ») أصلُهُ : (سَنَوٌ) أو (سَنَهٌ) ؛ لقولهم في الجمع : (سَنَوات) و(سَنَهات) ، . . . .

❁ قوله : (وقيل : جمعُ « عِلِّيٍّ » بالتشديد . . .) إلىٰ آخره : يُشكِلُ علىٰ هـٰذا : أنَّهُ لا معنىٰ للظرفيّة في الآية ، فيُحتاجُ في دَفْعه إلىٰ تقدير مضاف ، كما أشار إليه المُحشِّي بقوله : (وأُجِيبَ . . .) إلىٰ آخره .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّهُ سقط الإشكالُ المُجابُ عنه بهـٰذا الجوابِ مِنْ كلامه ، نفعنا الله به .

❁ قوله : (« سَنَوٌ » أو « سَنَهٌ ») أو : للتخيير ، لا للشكِّ كما قيل ؛ لثبوتِ أصالةِ كلٍّ منهما بدليل ، وكأنَّ مَنْ جعلها للشكِّ رأى احتمالَ مجيءِ أحدِ الجمعَينِ وأحدِ الفعلَينِ على القياس والآخَرِ علىٰ خلافه مُبهَماً ، فجاء الشكُّ ،

فهٰذه كلُّها مُلحَقةٌ بالجمع المُذكَّرِ ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أنَّها غيرُ مُستكمِلةٍ للشروط .

وأشار بقوله : (وبابُهُ) : إلىٰ باب (سَنَة) ؛ وهو ما حُذِفَتْ لامُهُ[1] ، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث ، ولم يُكسَّرْ ؛ . . . .

وفي الفعل : (سانَيْتُ) و(سانَهْتُ) .

❀ قوله : (وهو ما حُذِفَتْ لامُهُ) ؛ أي : اسمٌ ثلاثيٌّ حُذِفَتْ لامُهُ .

❀ قوله : (ولم يُكسَّرْ) ؛ أي : لم يُغيَّرْ تغييراً يُؤدِّي إلى الإعرابِ بالحروف .

لٰكنَّ مجيءَ كلٍّ على القياس فتكونُ المادَّةُ مُتعددةً . أقربُ مِنْ ذلك جدّاً ، فلا شكَّ .

❀ قوله : (وفي الفعل : « سانَيْتُ » و« سانَهْتُ ») ؛ أي : والفعلُ المُسندُ إلى التاء يَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها .

ولا يُقالُ : (سانيتُ) يَدُلُّ علىٰ أنَّ الأصلَ الياءُ لا الواو .

لأنَّا نقولُ : أصلُهُ : (سانَوْتُ) ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ ثلاثة .

❀ قوله : (أي : اسمٌ ثلاثيٌّ) قيل : إنَّ ما أَخْرجُوهُ بهٰذا القيدِ يخرجُ بقيد الحذف .

❀ قوله : (إلى الإعرابِ بالحروف) صوابُهُ : (بالحركات) ، كما في كثير من النسخ[2] .

---

(١) في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه) ، والمثبت من جميع النسخ المعتمدة ، وعليها كتب المحشي .

(٢) في (ب ، هـ) : (بالحركات) على الصواب ، ونُبِّهَ في هامش (ج ، د) على =

كـ (مائة ومِئِينَ) ، . . . .

❀ قوله : (كـ « مائة ») إنَّما رُسِمَتِ الهمزةُ فيه ألفاً وإن كان القياسُ رسمُها ياءً ؛ لئلَّا يلتبسَ بصورة (منه) إذا لم تُنقَطْ ، أفاده بعضُهُم[١] .

❀ قوله : (و« مِئِينَ ») بكسر الميم ؛ لأنَّ ما كان مِنْ هـٰذا البابِ مفتوحَ الفاءِ . . تُكسَرُ فاؤُهُ في الجمع ؛ كـ (سِنِينَ) ، ومكسورَها ؛ نحوُ (مِئة) . . لا يُغيَّرُ في الجمع ، ومضمومَها : كـ (ثُبَة) . . في جمعه وجهان ؛ الضمُّ ،

❀ قوله : (إنَّما رُسِمَتِ الهمزةُ فيه ألفاً . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ لا تُرسَمُ الياءُ مع الهمزة ، وهو خلافُ المعروف[٢] ، فليُحرَّرْ .

❀ قوله : (تُكسَرُ فاؤُهُ في الجمع) ؛ أي : على الأفصح فيه وفيما بعدَهُ ، وحُكِيَ : (سُنُونَ) و(مُؤُونَ) بالضمِّ ؛ ففي جمعِ مفتوحِ الفاء ومكسورِها لغتانِ ، والأفصحُ : الكسرُ ، وأمَّا اللغتانِ اللتانِ في جمع مضمومِها . . فهما علىٰ حدٍّ سواءٍ ، كما يُؤخَذُ مِنْ قول السُّيُوطيِّ في « جمع الجوامع » : (وكسرُ فاءٍ كُسرتْ أو فُتحت في مفردٍ . . أشهرُ مِنْ ضمِّها ، وساغا إنْ ضُمَّت) انتهىٰ[٣] ، وكذا يُؤخَذُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ[٤] .

= الصواب نقلاً عن الإمام الباجوري .

(١) انظر « همع الهوامع » (٣/ ٥١٧) ، و« المطالع النصرية » (ص٣٠٢) .

(٢) في (ي ، ك) : (فتكون كتابتها فيما بأيدينا من النسخ خطأً من الكاتبين) بدل (وهو خلاف المعروف) .

(٣) انظر « جمع الجوامع » المطبوع مع « الهمع » (١/ ١٧٠) ، وفيه : (وشاعا) بدل (وساغا) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ٣٧) .

و(ثُبَة وثُبِينَ) ، وهـٰذا الاستعمالُ شائعٌ في هـٰذا ونحوِهِ ، فإنْ كُسِّرَ ؛ كـ (شَفَة وشِفَاهٍ) . . لم يُستعمَلْ كذلك إلا شذوذاً ؛ كـ (ظُبَة) ؛ . . . .

والكسر ، أفاده في « التصريح »[1] ، وقد نَظَمتُ ذلك فقلتُ : [من البسيط]

في الجمعِ تُكسَرُ فا ما كانَ مُفردُهُ محذوفَ لامٍ ومفتوحاً كنحوِ (سَنَهْ)

والكسرَ أَبْقِ بهِ إنْ مفردٌ كُسِرَا واْضمُمْ أوِ اْكْسِرْ لذي المضمومِ نحوُ (ثُبَهْ)

❁ قوله : (و« ثُبَة ») هي الجماعةُ ، وأصلُهُ : (ثُبَوٌ) ، وقيل : (ثُبَيٌ) ، والأوَّلُ أَقْوىٰ ؛ لأنَّ ما حُذِفَ من اللامات أكثرُهُ واوٌ ، وقال في « التصريح » : (ولم يقع جمعُ « ثُبَة » في التنزيل إلا بالألف والتاء ؛ نحوُ : ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء : ٧١])[2] .

❁ قوله : (فإنْ كُسِّرَ ؛ كـ« شَفَة ». . .) إلىٰ آخره : مُحترَزُ قولِهِ : (لم يُكسَّرْ) ، وأصلُ (شَفَة) : شَفَهٌ ؛ حُذِفتِ اللامُ ـ وهي الهاء ـ وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث ؛ أي : قُصِدَ تعويضُها .

❁ قوله : (لم يُستعمَلْ كذلك إلا شذوذاً) ؛ أي : قياساً واستعمالاً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ (بابَ سِنينَ) شاذٌّ ؛ لأنَّهُ شاذٌّ في القياس لا الاستعمالِ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (كـ « ظُبَة ») قال في « التصريح » : (بكسر الظاء المعجمة

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٧٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٧٤) .

فإنَّهُم كسَّروه علىٰ (ظُبىً) ، وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ؛ فقالوا : (ظِبُونَ وظِبِينَ) .

وأشار بقوله : (ومثلَ « حِينٍ » قد يَرِدْ ذا البابُ) : إلىٰ أنَّ (سنينَ) ونحوَهُ قد تلزمُهُ الياءُ ويُجعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقولُ : (هـٰذه سنينٌ) ، و(رأيتُ سنيناً) ، و(مررت بسنينٍ) ، وإن شئتَ حذفتَ التنوينَ ، وهو أقلُّ مِنْ إثباته .

واختُلِفَ في اطِّراد هـٰذا ، والصحيحُ : أنَّهُ لا يَطَّرِدُ ، وأنَّهُ مقصورٌ على السماع ، ومنه : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « اللهمَّ ؛ اجعَلْها عليهم سنيناً كسنينِ يوسفَ » ....

وفتح المُوحَّدة : طَرَفُ السيفِ أو السهمِ ، وأصلُها : « ظِبَوٌ » ؛ لقولهم : « ظَبَوْتُهُ » : إذا أصبتُهُ بالظِّبَة)[1] ، ونُقِلَ عن « القاموس » الضمُّ[2] ؛ فحينئذٍ : يجوزُ في ظاءِ « ظبة » الضمُّ والكسر) .

❁ قوله : (علىٰ « ظُبىً ») بالضم[3] .

❁ قوله : (« ظِبُونَ » و« ظِبِينَ ») بكسر أوَّلِهما .

❁ قوله : (بكسر أوَّلِهما) ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ أوَّلَ المفردِ مكسورٌ لا غيرُ ، لا علىٰ ما نُقِلَ عن « القاموس » ؛ إذ لا يتعيَّنُ عليه الكسرُ ، كما يُؤخَذُ

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٧٥) .

(٢) القاموس المحيط (٤/ ٣٥١) .

(٣) ويُجمَعُ أيضاً : علىٰ (ظُباة) و(أَظْبٍ) ، كما في « القاموس » (٤/ ٣٥١-٣٥٢) .

في إحدى الروايتَينِ[1] ، ومثلُهُ : قولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

٧ـ دَعَانِيَ مِنْ نجدٍ فإنَّ سِنينَهُ لَعِبْـنَ بنـا شِيبـاً وشَيَّبْنَنـا مُـرْدَا

❁ قوله : (في إحدى الروايتَينِ) ، والروايةُ الأخرىٰ : (كسِنِي يوسفَ) بسكون الياء مُخفَّفةً[3] ، ولا يجوزُ تشديدُها ؛ إذ لا مُقتضِيَ له .

❁ قوله : (دَعَانِيَ مِنْ نجدٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اتْرُكاني مِنْ ذِكْرِ نجدٍ ؛ يُخاطِبُ به الشاعرُ خليلَهُ ، ومِنْ عادة العربِ خطابُ الواحدِ بصيغة المُثنَّىٰ ؛

مِنَ الضابط المُتقدِّمِ .

---

(١) رواه أحمد في « المسند » (٢/ ٥٢١) ، والدارقطني في « السنن » (١٦٩٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) البيت للشاعر الإسلامي الصِّمَّة القُشَيري في « ديوانه » (ص٧٨) ضمن قصيدة يَحِنُّ فيها إلىٰ نجد ، وكان مِنْ خبره : أنَّهُ خطب ابنة عمِّهِ ، فاشتطَّ عمُّهُ في المهر عليه ، وبخل عليه أبوه بالجِمَال ، فزُوِّجت مِنْ غيره ، فغضب مِنْ عمِّهِ وأبيه وخرج إلىٰ طبرستان ، فأقام بها مُدَّةَ حياته إلىٰ أن مات بها ؛ فلهـٰذا تارة يحنُّ إلىٰ نجد ؛ لأنَّها موطنه وبها أحبَّاؤه ، وتارةً يذمُّها ؛ لِمَا لاقاه مِنْ طمع عمِّهِ وبُخْلِ أبيه ، ومطلعُ القصيدة :

خليليَّ إنْ قابلتُما الهَضْبَ أو بدَّىٰ لكـم سَنَـدُ الـوَدْكـاءِ أنْ تَبكِيـا جَهْـدَا
سلا عبدَ الاَعلىٰ حيثُ أَوْفىٰ عَشِيَّةً خُزَازىٰ ومدَّ الطَّرْفَ هل آنَسَ النَّجْدَا
فما مِنْ قِلىً للنجدِ أصبحتُ ها هنا إلـىٰ جبـلِ الأَوْشـالِ مُستخبِيـاً بَـرْدَا
ولـٰكـنَّ حـاجـاتِ الفتـىٰ قُـذُفٌ بـه إذا لـم يجـدْ مِـنْ أنْ يُطـالِبَهـا بُـدَّا

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٥٧) ، و« المساعد » (١/ ٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ١٩٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢١٦ـ٢٢٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٦٢ـ٦٥) .

(٣) رواها البخاري (١٠٠٦) ، ومسلم (٦٧٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

الشاهدُ فيه : إجْراءُ (السِّنينِ) مُجْرى (الحِينِ) ؛ في الإعراب بالحركات وإلزامِ النونِ مع الإضافة(١) .

٣٩ـ ونـونُ مجمـوعٍ ومـا بـهِ ٱلتَحَـقْ فـــٱفْتَـــحْ . . . .

كما في قول امرئ القيس(٢) : [من الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حبيبٍ ومَنْزِلِ . . . .

و(نجد) بفتح النون وسكون الجيم : اسمٌ للبلاد التي أَعْلاها تهامةُ واليمنُ ، وأسفلُها العراقُ والشام ، وأولُها مِنْ ناحية الحجاز ذاتُ عِرْقٍ إلىٰ ناحية العراق ، و(شِيباً) بكسر الشين : جمعُ (أَشْيبَ) .

والشاهدُ : في (سِنِينَهُ) ؛ حيثُ أعربَهُ بالحركة الظاهرةِ على النون ، وهو جمعُ (سَنَة) ، ومعناها : العامُ مطلقاً ، وتُطلَقُ أيضاً : على العامِ المُجدِبِ ؛ ومنه : ما في الحديث .

❀ قوله : (ونونُ مجموعٍ) قال البُهُوتيُّ : (يحتملُ : رفعُهُ على الابتداء ، ولا يضرُّ اقترانُ الخبرِ بالفاء ؛ لأنَّها زائدةٌ ، ولا كونُ الخبر طَلَبيّاً ، ولا عدمُ ذِكْرِ الرابط ؛ لأنَّهُ يجوزُ حذفُهُ ، وليس ذلك مُختصّاً بالضرورة ، خلافاً لظاهر كلام أبي البقاء ، أو معمولٌ لـ« افتح » بعدَهُ وإن قُرِنَ بالفاء التي تمنعُ مِنْ عملِ

. . . .

---

(١) قوله : (الشاهدُ فيه . . .) إلى آخره : زيادةٌ من نسخة العلامة محمد محيي الدين .

(٢) ديوان امرئ القيس (ص٨) ، وعجز البيت : (بسِقْطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخُولِ فَحوْمَلِ) ، وهـٰذا البيت هو مُفتتَحُ مُعلَّقتِهِ الشهيرة .

. . . . وقَلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ
٤٠ـ ونـونُ مـا ثُنِّـيَ والمُلحَـقِ بـهْ بعكسِ ذاكَ ٱستعملُوهُ . . . .

مدخولِها فيما قبلَهُ ؛ لأنَّها زائدةٌ . انتهى « ابن قاسم »)[١] .

❀ قوله : (وقَلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ) ؛ أي : معَ الياء ؛ إذ لم يُحفَظْ ذلك بعدَ الواو ، ويَبعُدُ أنْ يجوزَ ؛ لإفراطه في الثِّقَلِ .

❀ قـولـه : (بعكـسِ ذاكَ) ؛ أي : النـونِ (ٱستعملُـوهُ) ، قيـل : هـٰذا لا يتمشَّىٰ على العكس اللُّغَويِّ

❀ قوله : (لا يتمشَّىٰ على العكس اللُّغَويِّ) ؛ أي : وهو مطلقُ التبديلِ والقَلْب ؛ بأنْ يُجعَلَ السابقُ لاحقاً واللاحقُ سابقاً ؛ وذلك لأنَّهُ إن كان المُرادُ عكسَ نَفْسِ النون بهـٰذا المعنىٰ . . فلا يصحُّ ؛ إذ هي حرفٌ واحد لا يتأتَّىٰ فيه تقديمٌ ولا تأخير .

وإنْ نُظِرَ لنون المُثنَّىٰ مع نون الجمع . . فلا يصحُّ أيضاً ؛ إذ لم تتقدَّم إحداهما على الأُخْرىٰ حتىٰ يأتيَ العكسُ بهـٰذا المعنىٰ .

وإن كان المُرادُ أنَّ التركيبَ المُشتمِلَ علىٰ حُكْمِ نونِ المُثنَّىٰ يكونُ بعكس التركيبِ المُشتمِلِ علىٰ حُكْمِ نونِ الجمع . . فلا يصحُّ أيضاً ؛ لأنَّ عكسَ التركيبِ الأوَّلِ في نون الجمع بالنسبة لنون المُثنَّىٰ . . أنْ يُقالَ : (فافتحْ نونَ

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص٢٠٤ـ ٢٠٥) ، والمشهور روايةً : النصب علىٰ أنَّهُ مفعولٌ به مُقدَّم لقوله : (افتح) .

. . . . فـاْنتبِـهْ[1]

حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلحِقَ به : الفتح ، وقد تُكسَرُ شذوذاً ، . . . .

ولا المنطقيِّ ؛ لأنَّ المُرادَ : أنَّ هـٰذا القسمَ مَنْ كَسَرَ فيه أكثرُ ممَّن فَتَحَ ، والأوَّلَ مَنْ فَتَحَ فيه أكثرُ ممَّنْ كَسَرَ ، ولو قال :

ونـونَ مـا ثُنِّـيْ ومـا بـهِ ٱلتَحَـقْ فـاْكسِـرْ وقَـلَّ مَـنْ بفتحِـهِ نَطَـقْ

لَسَلِمَ مِنْ ذلك ، أفاده البُهُوتيُّ[2] .

❀ قوله : (فاْنتبِهْ) ؛ أي : للفرق بين النونَين .

مُثنّىً وما به التَحَقْ) ، وعكسَ التركيبِ الثاني : (مَنْ بكسره نَطَق قَلَّ) ، وهـٰذا ليس بمُرادٍ .

وإن كان المُرادُ عكسَ جميعِ حروفِ التركيب . . فهو ظاهرُ البُطْلان أيضاً .

❀ قوله : (ولا المنطقيِّ) ؛ أي : وهو تبديلُ جُزْأَيِ القضيَّةِ معَ بقاءِ الصِّدْق والكيفيَّة والكَمِّ ، إلا الموجبةَ الكُلِّيَّةَ ؛ فعوَّضُوها الموجبةَ الجزئيَّة ؛ وذلك لأنَّهُ

---

(١) قال ابن هشام : (في البيتين إسهابٌ ؛ فإنَّهُ جمع معناهما في بيت من « الكافية » ؛ فقال :

والنـونُ فـي جمـعٍ لـهُ فتـحٌ وفـي تثنيـةٍ كسـرٌ وعكـسٌ قـد يَفِـي

وكانت « الألفيَّةُ » أَوْلىٰ بهـٰذا البيت ؛ لأنَّها مبنيَّةٌ على الاختصار) . « نكت السيوطي » (ق/٣٩) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٢٠٥ـ٢٠٦) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٨ ـ عَـرَفْنـا جعفـراً وبَنِـي أبيـهِ وأَنْكَـرْنـا زَعـانِـفَ آخَـرِيـنِ

❀ قوله : (عَرَفْنا جعفراً . . .) إلىٰ آخره : (جعفرٌ) و(بنو أبيه) :

إن كان المُرادُ عكسَ نَفْسِ النونِ وحدَها ، أو أنَّ إحدى النونَينِ عكسٌ للأُخْرىٰ . . فلا يصحُّ ؛ إذ العكسُ المنطقيُّ لا يكونُ إلا في القضيَّة ، وذلك ليس بقضيَّة .

وإنْ أُرِيدَ العكسُ للتركيب المُشتمِلِ علىٰ حُكْمِ نونِ الجمع . . فهو صحيحٌ ، إلا أنَّهُ لا عُلْقةَ له بنون المُثنَّىٰ والمقصودُ معرفةُ حُكْمِ نونِ المُثنَّىٰ .

وإن كان المُرادُ عكسَ التركيبِ المُشتمِلِ علىٰ نونِ الجمع لٰكنْ معَ إبدالِ نون الجمعِ بنون المُثنَّىٰ . . فهو غيرُ مُرادٍ أيضاً ؛ لأنَّ العكسَ حينئذٍ هو أنْ يُقالَ

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤٧٥) ضمن قصيدة يخاطب بها فضالة أحد بني عَرين بن ثعلبة ، وقد كان فضالةُ قد أوعده بالقتل ؛ لهجوه خالَهُ غسانَ السَّلِيطي ، ومطلع القصيدة :

عَـرِيـنٌ مِـنْ عُـرَيـنـةَ ليـس منَّـا بَـرِئْـتُ إلـىٰ عُـرَيـنـةَ مِـنْ عَـرِيـنِ
قُبَيِّلَــةٌ أنــاخَ اللُّــؤْمُ فيهــا فليـسَ اللُّـؤْمُ تـارِكَهُـم لحيـنِ
أتُــوعِــدُنــي وراءَ بنــي ريــاحٍ كـذبـتَ لَتقصُـرَنَّ يـداكَ دونـي

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٧٢) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٦٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٠١) ، و« المساعد » (١/ ٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٧ـ٢٣٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٦ـ٩) .

أولادُ ثعلبِ بنِ يربوعٍ ، و(الزعانفُ) : جمعُ (زِعْنِفَة) بكسر الزاي والنون ؛ وهو القصيرُ ، وأراد بهم : الأدعياءَ الذين ليس أصلُهُم واحداً ، وقيل : هم الفِرَقُ بمنزلة زعانف الأَدِيم ؛ أي : أطرافِهِ ، و(آخَرِينِ) : جمعُ (آخَرَ) بفتح الخاء ؛ بمعنىٰ : مُغايِرٍ .

قلتُ : والشاهدُ فيه : كسرُ نونِ (آخَرِينِ) ، لٰكن قد استشهد علماءُ العَرُوضِ بهٰذا البيت على الإِصْرافِ الذي هو اختلافُ حركةِ الرَّوِيِّ المُطلَق[1] ؛ قالوا : فالنونُ فيه مفتوحةٌ وفي البيت قبلَهُ مكسورةٌ ؛ وهو قولُهُ : [من الوافر]

عَـرِيـنٌ مِـنْ عُـرَينـةَ ليـسَ مِنَّـا ... بَـرِئْـتُ إلـىٰ عُـرَينـةَ مِـنْ عَـرِيـنِ

في التركيب الأوَّلِ : (بعضُ المفتوحِ نونُ المُثنَّىٰ) ؛ لأنَّ قولَهُ : (ونونَ مجموعٍ . . .) إلىٰ آخره قضيَّةٌ كليَّةٌ ؛ إذ المقصودُ الحكمُ علىٰ جميع نونات المجموع ، وعكسُها موجبةٌ جزئيَّةٌ ، وعكسَ التركيبِ الثاني : (مَنْ نَطَقَ بالكسر بعضُ القليلِينَ) .

واختار الصبَّانُ أنَّ العكسَ هنا لغويٌّ ؛ بمعنىٰ مُطلَقِ المخالفة في الحُكْم ؛ وذلك لأنَّ الكثيرَ هنا قليلٌ هناك ، والقليلَ هنا كثيرٌ هناك ؛ فالعكسُ لغويٌّ قطعاً[2] ، خلافاً للشيخ الحَفْنيِّ والمُحشِّي التابعَينِ للبُهُوتيِّ[3] .

---

(١) وممَّن ذكره الدَّمَامِينيُّ في « العيون الغامزة » (ص٢٤٦) ، وجعله بعضُهُم من الإقواء ، وانظر « نقد الشعر » لجعفر بن قدامة (ص٧٠) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ١٦٠) .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٦٧)، وسبق تخريج كلام البُهُوتي في (١/ ٤٤٧) ، =

وقولُهُ[1] : [من الوافر]

٩ـ أكُـلَّ الـدَّهْـرِ حِـلٌّ وٱرتحـالٌ   أَمَـا يُبقِـي علـيَّ ولا يَقِينِـي

وحينئذٍ : فلا شاهدَ فيه ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُما روايتانِ ، وهـٰذه الأمورُ يكفي فيها الاحتمالُ .

و(عَرِين) بوزن (أَمِير) : اسمُ قبيلةٍ ، و(عُرَينةُ) بضم العين : بطنٌ مِنْ بَجِيلةَ .

والمعنىٰ : تبرَّأتُ مِنْ عَرِينَ مُنتهِياً إلىٰ عُرَينةَ .

❋ قوله : (أكُلَّ الدَّهْرِ) ؛ أي : أفي كلِّ الدهر حِلٌّ ـ بكسر الحاء ـ أي : حُلُولٌ ، وارتفاعُهُ بالابتداء ، خبرُهُ ما قبلَهُ ، أو بالظرف قبلَهُ ؛ للاعتماد ، و(لا يَقِيني) ؛ أي : لا يحفظُني الدهرُ ؛ فالضميرُ عائدٌ على (الدهر) كالضمير في (يُبقِي) ، وقولُهُ : (ماذا تبتغي) ؛ أي : تطلُبُ ، وجملةُ (وقد جاوزتُ . . .) إلىٰ آخره : حاليَّةٌ .

ثمَّ رأيتُ شيخَنا كتَبَ بهامش « الصبَّان » ما نصُّهُ : (لا شكَّ أنَّ النونَ

= وزاد في (ك) بعد (للبهوتي) : (انتهىٰ ، فتأمَّل جدّاً) .

(١) البيتان لسُحَيم بن وَثِيلٍ الرِّياحي ، كما في « المقاصد النحوية » (١/ ٢٣٠) ، وقيل : لأبي زُبيد الطائي ، وقيل : البيت الأول للمُثقِّب العَبْدي ، والثاني لسُحَيم ، وجاءا في « ديوان جرير » في خاتمة القصيدة السابقة ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٨٥) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٧) ، و« أوضح المسالك » (ص٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ١٩٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٧ـ٢٣٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٦٥ـ ٧٠) .

ومـــاذا تبتغـــي الشُّعَـــراءُ مِنِّـــي وقـــد جـــاوزتُ حـــدَّ الأربعيـــنِ

وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لِمَنْ زَعَمَ ذلك .

والشاهدُ : في كسر نونِ (الأربعينِ) .

واعتُرِضَ عليه : بأنَّهُ يحتملُ أنْ تكونَ الكسرةُ كسرةَ إعرابٍ بالإضافة علىٰ لغةِ مَنْ أَعْرَبَ ذلك بالحركة .

ويُجابُ : بما تقدَّم ؛ مِنْ أنَّ هـٰذه الأمورَ يكفي فيها الاحتمالُ[1] .

❀ قوله : (وليس كسرُها لغةً) الذي جَزَمَ به الناظمُ في « شرح الكافية » وحكاه في « التسهيل » : أنَّهُ لغةٌ[2] ،

لا عكسَ لها منطقيٌّ ؛ إذ ليستْ قضيَّةً يتبدَّلُ طَرَفاها وتُقلَبُ معَ بقاءِ الصدق والكيف والكمِّ . . . إلىٰ آخره ، وليستْ شيئَينِ جُعِلَ أحدُهُما موضعَ الآخَرِ مطلقاً حتىٰ يكونَ لغويّاً) .

وهـٰذا ظاهرٌ ، والمُحشِّي ـ يعني : الصبَّانَ ـ أجاب بما يُؤخَذُ مِنْ عِلَّة المنع ؛ وهو أنَّ الكَثْرةَ حَلَّتْ محلَّ القِلَّة ، والقِلَّةَ حلَّتْ محلَّ الكَثْرة .

❀ قوله : (هـٰذه الأمورَ يكفي فيها الاحتمالُ) ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّهُ مثالٌ لا شاهدٌ ؛ فلا يُقالُ : قد صرَّحوا بأنَّ الشاهدَ لا يكفي فيه الاحتمالُ ، لـٰكن يُعكِّرُ علىٰ ذلك تعبيرُهُ بالشاهد ، وكذا يُقال فيما يأتي .

---

(١) انظر (١/ ٤٥٠) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٠) ، والذي حكاه في « التسهيل » (ص١٣) أنه ضرورة .

وحقُّ نونِ المُثنَّىٰ والمُلحَقِ به : الكسرُ، وفتحُها لغةٌ، ومنهُ: قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٠ـ علىٰ أَحْوَذِيَّينَ ٱستقلَّتْ عَشِيَّةً فمـا هِـيَ إلا لمحـةٌ وتَغِيـبُ

وقال ابنُ الناظم : (إنَّهُ ضرورةٌ)[2] ، وتَبِعَهُ المُوضِّحُ[3] .

❀ قوله : (علىٰ أَحْوَذِيَّينَ . . .) إلىٰ آخره : تثنيةُ (أَحْوَذِيٍّ) بالياء المُشدَّدة ؛ وهو الخفيفُ في المشي لحِذْقه ، وقيل : الراعي المُشتهِرُ بالرعاية الحافظُ لِمَا وَلِيَ ، وأراد بهما : جناحَيْ قَطَاةٍ يصفُها بالخِفَّة ، وضميرُ (استقلَّت) : للقَطَاة ؛ أي : ارتفعتْ في الهواء ، و(عشيةً) : بالنصب على الظرفيَّة ، وقولُهُ : (فما هي إلا لمحةٌ) ؛ أي : ما مسافةُ رؤيتِها إلا مقدارُ لمحةٍ ، و(إلا) : بمعنىٰ (غير) ، و(تغيبُ) : معطوفٌ علىٰ قوله : (هي لمحةٌ) فهي جملةٌ فعليةٌ عُطفتْ على اسميةٍ ، والمعنىٰ : تغيبُ بعدها .

❀ قوله : (معطوفٌ علىٰ قوله : « هي لمحةٌ ») المُناسِبُ : علىٰ قوله : (ما هي إلا لمحةٌ) .

---

(١) البيت لسيدنا حُميد بن ثور الهلالي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٥٥) ضمن قصيدة يصف بها قطاةً ، وكان مِنْ أبرع الناس في وصفها ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٣) ، و« المساعد » (١/ ٣٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٠٢ـ٢٠٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٢ـ ٢٢٥) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٧) .

(٣) أوضح المسالك (١/ ٦٧) ، وتبعه أيضاً المُراديُّ في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٧) ، وقوله : (المُوضِّح) هو بتشديد الضاد المكسورة ؛ بناءً علىٰ أنَّ اسم كتابه « توضيح المسالك » ، ويجوز أن يُقرأ بالتخفيف ؛ بناءً علىٰ أنَّ اسمه « أوضح المسالك » ، والأوَّل أشهر .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف رحمه الله تعالىٰ : أنَّ فتحَ النونِ في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة ، وليس كذلك ، بل كسرُها في الجمع شاذٌّ ، وفتحُها في التثنية لغةٌ كما قدَّمْناه[1] .

وهل يختصُّ الفتحُ بالياء ، أو يكونُ فيها وفي الألف ؟ قولان ، وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : الثاني .

ومِنَ الفتح معَ الألف : قولُ الشاعرِ[2] : [من مشطور الرجز]

١١ـ أعرفُ منها الجِيدَ والعَيْنانَا

والشاهدُ : في فتحِ نونِ (أَحْوَذِيَّينَ) .

❀ قوله : (أعرفُ. . .) إلىٰ آخرِهِ : (الجِيدَ) بكسر الجيم : العُنُق ، و(العَيْنان) : بالنصب عطفاً على (الجِيدَ) ؛ فليستِ الألفُ فيه للإعراب ، بل هي التي تلزمُ المُثنَّىٰ في جميع أحواله ، وهـٰذا محلُّ الشاهد ، والألفُ الأخيرةُ : للإطلاق .

❀ قوله : (بالنصب عطفاً علىٰ « الجِيدَ ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ قد قرَّر أنَّ فتحَ النون بعدَ الألف ظاهرُ كلامِ الناظم ، والألفُ التي الكلامُ

---

(١) انظر (١/ ٤٤٧، ٤٥٢) .

(٢) قال العيني في « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٥) : (قيل : إنَّ قائلَهُ لا يُعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل : قائله هو رؤبة بن العجَّاج ، وهو أيضاً غير صحيح ، والصحيح : ما قاله أبو زيد : أنشدني المفضل لرجل من بني ضبَّة هلك منذ أكثر من مئة سنة) ، وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٤) ، و« شرح المفصل » (٣/ ١٩١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٥ـ٢٢٧) ، و« النوادر في اللغة » لأبي زيد الأنصاري (ص ١٦٨) .

ومَنْخِرَينِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا

و(مَنْخِرَينِ): بفتح الميم وكسر الخاء، ويجوزُ ضمُّهُما وفتحُهُما، و(ظَبْيان): اسمُ رجلٍ لا تثنيةُ (ظَبْيٍ) على الصحيح ؛ فالأصلُ : (ومَنْخِرَينِ أَشْبَهَا مَنْخِرَيْ ظَبْيانَ)،

فيها ألفُ الرفعِ ، لا الألفُ التي تلزمُ المُثنَّىٰ ؛ لأنَّ كلامَنا في باب النِّيابة ، والمُناسِبُ له : أنْ يكونَ (العينانا) مبتدأً خبرُهُ محذوف ؛ أي : كذلك ، فيكونُ البيتُ جارياً علىٰ لغةِ إعرابِ المُثنَّىٰ بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ؛ وحينئذٍ : فلا تلفيقَ مِنْ هٰذه الجهة .

وقال الدَّمَامِينيُّ : (في قوله : « ومنخرين » بالياء : دَلالةٌ علىٰ أنَّ أصحابَ تلك اللغةِ لا يُوجِبونَ الألفَ ، بل تارةً يستعملون المُثنَّىٰ بالألف مطلقاً ، وتارةً يستعملونه كالجماعة) انتهىٰ[1] ، وعليه : لا تلفيقَ مِنْ هٰذه الجهةِ أيضاً ، لٰكن قد علمتَ ما فيه ، وعلىٰ قياسه لا تلفيقَ بين لغتَينِ على احتمالِ كسرِ نون « منخرَينِ » ؛ فيُقالُ : إنَّ مَنْ يفتحُ النونَ لا يُوجِبُهُ ، بل تارةً يفتحُها ، وتارةً يكسرُها كالجماعة ، وحينئذٍ : لا تلفيقَ في البيت أصلاً ، فتفطَّنْ .

❁ قوله : (ويجوزُ ضمُّهُما وفتحُهُما) ؛ أي : وكسرُهُما ، وطيِّئٌ تقولُ : (مُنْخُور) ؛ كـ (عُصْفُور) ، أمَّا (مِنْخَر) بكسر الميم وفتحِ الخاء . . فلم يوجدْ في كتب اللغة ، كما قاله السيِّدُ الحَفْنيُّ[2] ، والمَنخِرُ : هو خَرْقُ الأنفِ ، وأصلُهُ : موضعُ النَّخير ؛ أي : الصوتِ من الأنف .

❁ قوله : (أَشْبَهَا مَنْخِرَيْ ظَبْيانَ) ؛ أي : في الكِبَر ، أو القُبْح ، أو

---

(١) تعليق الفرائد (١/ ١٩٧) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق٦٧) .

وقد قيل : إنَّهُ مصنوعٌ ، فلا يُحتَجُّ به[1] .

ثمَّ حُذف المضافُ ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَهُ ، فانتصبَ انتصابَهُ .

❁ قوله : (مصنوعٌ) ؛ أي : مِنْ كلام المُولَّدينَ ، والصحيحُ ـ كما نقله العَيْنيُّ ـ : أنَّهُ مِنْ شعر العرب ، وأنَّهُ لرجلٍ من ضبَّةَ[2] .

الحُسْن ، ويحتملُ : أَشْبَهَا نَفْسَ الرَّجُل في العِظَم أو اللطف ، أو الحسن أو القُبْح ؛ فلا حاجةَ لحذف المضاف ، لٰكنَّ الأقربَ الأوَّلُ ، وربَّما يَدُلُّ لكون مُرادِ الشاعرِ الذمَّ قولُهُ قبلَ هٰذا البيت[3] :

إنَّ لسَلْمىٰ عندَنا ديوانَا

أخبرني فُلانُ عن فُلانَا[4]

كانتْ عَجُوزاً عمَّرتْ زمانَا

فهْيَ تَرَىٰ سَيِّئَها إحسانَا

---

(١) وهناك لغةٌ ثالثة ؛ وهي ضمُّ النون مع الألف ؛ كقول الشاعر : (من مشطور الرجز)

يا أَبَتَا أرَّقني القِذَّانُ

فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنانُ

والقِذَّان : جمع (قُذَذٍ) ؛ وهو البرغوث ، ومنه قول سيدتنا فاطمة رضي الله عنها : (يا حَسَنانُ ، ويا حُسَيْنانُ) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١/ ٢٤١) ، و« تعليق الفرائد » (١/ ١٩٧ـ١٩٨) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٢٢٥) ، وانظر « تخليص الشواهد » (ص٨٠) ، وقد ذكرت نصَّ كلام العيني قبل قليل .

(٣) أورد الأبيات أبو زيد في « النوادر في اللغة » (ص١٦٨) ، ونسبها ـ كما سبق تعليقاً ـ إلىٰ رجل من ضبَّة .

(٤) في كثير من المصادر والمراجع : (أَخزىٰ فلاناً وابنَهُ فلانا) .

٤١ـ ومـا بتـا وألـفٍ قـد جُمِعَـا . . . .

❁ قوله : (وما بتا) بالقصر ، ومِنْ غيرِ تنوين ، كما تقدَّم مُستوفىً عن ابن غازٍ وغيرِه[١] .

❁ قوله : (قد جُمِعَا)؛ أي : تحقَّقتْ جمعيَّتُهُ بما ذُكر ، فهو وصفٌ للجمع[٢]؛ فسَقَطَ ما يُقالُ : الذي جُمِعَ بالألف والتاء هو المفردُ وهو لا يُعرَبُ

أَعرِفُ. . . . .

إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ومِنْ غيرِ تنوين) ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّها وُضِعَتْ هٰكذا ابتداءً وليستْ مختصرةً مِنَ الممدود ، فتُبنىٰ حينئذٍ للشَّبَه الوضعيِّ ولا تُنوَّنُ ، هٰذا ما جرىٰ عليه ابنُ غازٍ تبعاً لشيخه أبي عبد الله الصغير ، والذي جرىٰ عليه الشاطِبيُّ : أنَّ هٰذه الحروفَ يجبُ تنوينُها ؛ بناءً علىٰ قَصْرِها من الممدود ؛ كـ (شربتُ ماً) بالقصر[٣] ؛ فيُقدَّرُ إعرابُها على الألف المحذوفةِ لالتقائها معَ التنوين ؛ لأنَّ حذفَها لعِلَّةٍ تصريفيَّةٍ ، فهي كالثابتة .

نعم ؛ إنْ تُرِكَ التنوينُ للوصل بنيَّة الوقفِ . . جاز .

❁ قوله : (فهو وصفٌ للجمع ؛ فسَقَطَ . . .) إلىٰ آخره : يصحُّ إيقاعُ

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

(٢) أي : الذي وقع عليه لفظ (ما) في قوله : (وما بتا) .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (١/ ٥٧ ، ١٧٥) ، وأوجب الراعي أيضاً في « الأجوبة المرضية » (ص١٦٧) التنوينَ ، وخطَّأ من يحذفه .

هـٰذا الإعرابَ !!

وقدَّم التاءَ على الألف ؛ لضرورة النظم .

وهـٰذا الجمعُ مَقِيسٌ في خمسة أمورٍ :

الأَوَّلُ : ما فيه تاءُ التأنيثِ مطلقاً .

الثاني : ما فيه ألفُ التأنيثِ كذلك .

الثالثُ : مُصغَّرُ مُذكَّرٍ ما لا يعقلُ ؛ كـ (دُرَيهِمٍ) .

الرابعُ : عَلَمُ مُؤنَّثٍ لا علامةَ فيه ؛ كـ (زينبَ) .

الخامسُ : وصفُ غيرِ العاقل ؛ كـ ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٠٣] .

(ما) على المفرد ؛ أي : المفردُ الموصوفُ بأنَّهُ ضُمَّ إليه غيرُهُ بحيثُ صار جمعاً بالفعل ، ولا شكَّ أنَّهُ يُعرَبُ هـٰذا الإعرابَ[١] .

❁ قوله : (ما فيه تاءُ التأنيثِ مطلقاً) ؛ أي : عَلَماً أو لا ، مُؤنَّثاً أو لا ، أُبدلت تاؤُهُ في الوقف هاءً أو لا .

❁ قوله : (ما فيه ألفُ التأنيثِ كذلك) ؛ أي : مطلقاً ؛ مقصورةً أو ممدودةً .

❁ قوله : (وصفُ غيرِ العاقل) ؛ أي : بشرطِ : أنْ يكونَ مُذكَّراً ،

---

(١) قوله : (ولا شكَّ) يحتملُ : أنَّ الواوَ زائدة ؛ لتكون الجملة خبراً عن قوله : (المفردُ الموصوف) .

ونَظَمَها الشاطِبيُّ فقال[1] : [من الرجز]

وقِسْهُ في ذي التا ونحوِ (ذِكْرىٰ) و(دِرْهـمٍ) مُصغَّـرٍ و(صَحْـرَا)
و(زينبٍ) ووصفِ غيرِ العاقلِ وغيـرُ ذا مُسلَّـمٌ للنـاقـلِ

ويُستثنىٰ مِنَ الأوَّل : أربعةُ أسماءٍ لا تُجمَعُ هـٰذا الجمعَ وإن كان فيها التاءُ ؛ وهي : (امرأة) ، و(أَمَة) ، و(شاة) ، و(شَفَة) ؛ استُغنِيَ بتكسيرها عن تصحيحها .

وكذا يُقالُ فيما يأتي في « النَّظْم » .

❀ قوله : (في ذي التا) ؛ أي غيرِ ما يأتي ، وكذا نحوُ (ذِكْرىٰ) ، و(صحراءَ) .

وكذا يُستثنىٰ ممَّا فيه تاءُ التأنيث : (فُلانةُ) ، و(فُلَةُ) بالفاء لغة فيها ، و(أُمَّة) بالتشديد ، و(مِلَّة) .

وممَّا فيه ألفُ التأنيث : ما كان فيه عَلَماً لمُذكَّرٍ عاقل ، كما صرَّحوا به ؛ فاندفعَ توقُّفُ بعضِ الأفاضل بقوله : (وانظر : هل يُعمَّمُ فيه ؛ كما فيه التاءُ ـ حتىٰ إذا كان عَلَماً لمُذكَّر كـ« زكريَّاءَ » جُمِعَ ـ أم لا ؟) انتهىٰ[2] .

ومِنْ نحو (زينبَ) : بابُ (حَذَامِ) في لغةِ مَنْ بناه .

❀ قوله : (بتكسيرها) ؛ أي : مجموعِها ، وإلا فـ (امرأة) لا تُجمَعُ

(١) المقاصد الشافية (٦/ ٤٦٢) .
(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٨١) .

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام على الذي تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات . . شَرَعَ في ذِكْرِ ما نابتْ فيه حركةٌ عن حركة ؛ وهو قسمانِ :

أحدُهُما : جمعُ المؤنثِ السالمُ ؛ نحوُ : (مُسلِمات) ، وقيَّدْنا بـ (السالم) ؛ احترازاً عن جمع التكسير ؛ وهو ما لم يَسلَمْ فيه بناءُ واحدِهِ ؛ نحوُ : (هُنُود) ، وأشار إليه المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ بقوله : (وما بتا وألفِ

ومِنَ الثاني : (فَعْلاءُ أَفْعَلَ) ، و(فَعْلَىٰ فَعْلانَ) ؛ لمَّا لم يُجمَعْ مُذكَّرُهُما بالواو والنون . . لم يُجمَعْ مُؤنَّثُهُما بالألف والتاء .

وأفاد الناظمُ : أنَّ ما عدا الخمسةَ مقصورٌ على السماع ، وهو كذلك ، خلافاً لبعضهم[1] .

❀ قوله : (يُكسَرُ في الجرِّ . . .) إلىٰ آخره : سَكَتَ عن الرفع ؛ لأنَّهُ داخلٌ في الكُلِّيَّة التي قدَّمها في قوله : (فٱرفَعْ بضَمٍّ) ، وإنَّما ذَكَرَ الجرَّ وإن كان كالرفع فيما ذكر ؛ ليُبيِّنَ أنَّ النصبَ محمولٌ عليه ؛ ولذا قدَّمَهُ ؛ لأنَّ النصبَ تابعٌ له . انتهىٰ « ياسين »[2] .

❀ قوله : (مَعَا) ؛ أي : جميعاً .

جمعَ تكسير .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٦٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٨١) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٣٤) .

قد جُمِعَا) ؛ أي : جُمِعَ بالألف والتاء المَزِيدتَين[1] ؛ فخَرَجَ : نحوُ : (قُضَاة) ؛ فإنَّ ألفَهُ غيرُ زائدةٍ ، بل هي منقلبةٌ عن أصل ؛ وهو الياءُ ؛ لأنَّ أصلَهُ : (قُضَيَة)[2] ، ونحوُ : (أبيات) ؛ فإنَّ تاءَهُ أصليَّةٌ .

والمُرادُ منه : ما كانتِ الألفُ والتاءُ سبباً في دَلالته على الجمع ؛ نحوُ : (هِنْدات) ، فاحتَرَزَ بذلك : مِنْ نحو : (قُضَاة) و(أبيات) ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما جمعٌ مُلتبِسٌ بالألف والتاء ، وليس ممَّا نحن فيه ؛ لأنَّ دَلالةَ كلِّ واحدٍ منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنَّما هو بالصِّيغة ؛ فاندفع بهـٰذا التعريفِ الاعتراضُ على المُصنِّف بمثل (قُضَاة) و(أبيات) ، . . . .

❁ قوله : (لأنَّ أصلَهُ : « قُضَيَة ») ؛ فقُلِبَتِ الياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❁ قوله : (سبباً في دَلالته. . .) إلىٰ آخره : أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ الباءَ في كلامِ الناظم للسببيَّة ، وأنَّ (ما) واقعةٌ على الجمع ؛ أي : والجمعُ الذي كانتِ الألفُ والتاءُ سبباً في جمعيَّتِهِ .

❁ قوله : (فاندفعَ بهـٰذا التعريفِ الاعتراضُ. . .) إلىٰ آخره : يحتملُ : أنَّ مُرادَهُ بالتعريف : مصدرُ (عرَّف) بمعنىٰ : بيَّن ووضَّح ؛ أي : بهـٰذا التبيينِ الذي ذكرتُهُ ؛ مِنْ أنَّ الباءَ للسببيَّة ، و(ما) واقعةٌ على الجمع .

---

(١) ولم يُعبِّر الناظم بـ(جمع المؤنث السالم) ؛ ليتناول ما كان منه لمُذكَّرٍ ؛ كـ(حمَّامات) ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد ؛ كـ(بنات) و(أخوات) ، وأُجيب عمَّنْ عبَّر به : بأنَّهُ صار عَلَماً في اصطلاحهم علىٰ ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين . انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٦٣) .

(٢) في (و) : (وهو الواو. . . قُضَوَة) بدل (وهو الياء. . . قُضَيَة) ، ولعلَّ الصواب ما أثبت ، كما جرىٰ عليه المُحشِّي .

وعُلِمَ أَنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ أنْ يقولَ : (بألفٍ وتاءٍ مَزِيدتَينِ) ؛ فالباءُ في قوله : (بتا) مُتعلِّقةٌ بقوله : (جُمِعَ) .

وحُكْمُ هـٰذا الجمعِ : أنْ يُرفَعَ بالضمَّة، ويُنصَبَ ويُجَرَّ بالكسرة؛ نحوُ : (جاءني هِنْداتٌ)، و(رأيتُ هِنْداتٍ) ، و(مررتُ بهِنْداتٍ) ، فنابتْ فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ مبنيٌّ في حالة النصب[1] ، وهو فاسدٌ ؛ إذ لا مُوجِبَ لبنائه .

ويحتملُ : أنَّ مُرادَهُ : التعريفُ المُصطلَحُ عليه ؛ يعني : أنَّ ما عرَّف به المُصنِّفُ جمعَ المُؤنَّثِ السالمَ ، لـٰكن تُجعَلُ الباءُ بمعنىٰ (عن) ؛ أي : فاندفع عن هـٰذا التعريفِ بسبب التبيينِ المُتقدِّمِ الاعتراضُ. . . إلىٰ آخره ، تأمَّلْ ، ثمَّ رأيتُ في كثير من النسخ : (فاندفعَ بهـٰذا التقدير)[2] ، وعليه : فلا إشكالَ .

❀ قوله : (وعُلِمَ أَنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ أنْ يقولَ : بألفٍ وتاءٍ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ هو نَفْسُهُ قد قرَّرَ كلامَ الناظم فيما سَبَقَ بذلك ، فيُعترَضُ عليه حينئذٍ بذلك ، ويُجابُ : بأنَّهُ نظَرَ بما ذَكَرَ أوَّلاً إلىٰ ظاهر كلام الناظم ، وهنا إلى التحقيق ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (يعني : أنَّ ما عرَّف به المُصنِّفُ) المُناسِبُ : حذفُ (أنَّ) ، كما لا يخفىٰ ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في كثيرٍ من النسخ[3] .

---

(١) قاله الأخفش ، وجوَّز الكُوفيُّونَ نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشامٌ فيما حُذِفتْ لامُهُ ، ومنه : قولُ بعض العرب : (سمعتُ لغاتَهُم) ، ومحلُّ هـٰذا القول : ما لم يُرَدَّ إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصب بالكسرة ؛ كـ (سنوات) و(عِضَوات) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٠) .

(٢) هو كذلك في النسخ الخطية ، وفي (هـ) : (التقرير) بالراء ، وكلاهما جائز ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) وقد جاء كذلك في (هـ) .

٤٢ـ كذا (أُولاتُ) . . . .

* قوله : (كذا « أُولاتُ ») ؛ أي : مثلُ ما جُمِعَ بألفٍ وتاء في أنَّهُ يُكسَرُ في الجرِّ وفي النصب . . (أُولاتُ) ؛ وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِنْ لفظه ، بل مِنْ معناه ؛ وهو (ذاتُ) انتهى « ابن قاسم »[1] ، وقد زادوا في رسم (أُولات) واواً ؛ فرقاً بينها وبين (الَّات) جمعِ (التي) ؛ فإنَّها تُكتب بلامٍ واحدة .

* قوله : (فإنَّها تُكتب بلامٍ واحدة) إنْ ثبتَ هـٰذا فمُسلَّمٌ ، ولا يُنافيه قولُ المُصنِّف : (وقد تُزادُ لازماً كـ « اللَّاتِ ») ؛ لأنَّ مُرادَهُ : زيادتُها لفظاً لا خطّاً وإن كان خلافَ المُتبادر ، وإلا فالفرقُ حاصلٌ بكتابة اللامَينِ في (اللَّات) ؛ فتكونُ حكمةُ الإتيانِ بالواو حينئذٍ هي الحَمْلَ علىٰ مُذكَّره ؛ وهو (أُولو) ، كما في « الشافية » و« شرحها »[2] .

لا يُقالُ : الحقُّ كتابتُها بلامٍ واحدة ؛ قال العلَّامةُ الشاطِبيُّ في « الرائيَّة »[3] : [من البسيط]

لامُ (الَّتي) (الَّـئِ) و(الَّـتِي) وكيفَ أتى ٱلْـ ... لَذِي معَ (الَّيْلِ) فٱحْذِفْ وٱصدُقِ الفِكَرَا

(١) انظر « تنوير الحالك » (ق/٨) .

(٢) الشافية في علمي التصريف والخط (ص١٠٥) ، وانظر « شرح الشافية » للركن الأستراباذي (٢/ ١٠٢٤) .

(٣) عقيلة أتراب القصائد (ص٢٤) ، وهي للشاطبيِّ القارئ المشهور ، لا الشاطبي النحوي صاحب « المقاصد الشافية » ، وقد نُبِّه علىٰ ذلك في (١/ ١٨٨) .

. . . . والذي ٱسماً قد جُعِلْ . . . .

❁ قوله : (والذي ٱسماً قد جُعِلْ) ؛ أي : اسماً مفرداً بعدَ أنْ كان جمعاً ، أو اسماً عَلَماً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ (جُعِل) بمعنىٰ : صُيِّر ، و(أَذْرِعات) لم يكن غيرَ اسم ثمَّ صار اسماً .

وكلامُهُ شاملٌ لجَعْله عَلَمَ مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ ، كما لـ « ابن عقيل على التسهيل »[1] .

لأنَّا نقولُ : كلامُ الشاطِبيِّ في خطِّ المصحف ، وهو لا يُقاسُ عليه ؛ كخطِّ العَرُوضيِّين[2] ، ثمَّ رأيتُ في كلام بعضِهِم[3] أنَّ صاحبَ « الهَمْع » ذَهَبَ إلىٰ أنَّ (اللَّات) في غير المصحف يُكتَبُ بلامٍ واحدة .

❁ قوله : (وكلامُهُ شاملٌ لجَعْله عَلَمَ مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ) قال العلَّامةُ الصبَّانُ : (لٰكنَّ محلَّ جوازِ منعِهِ التنوينَ ـ كما في اللغتَينِ الأخريَينِ ـ : إذا جُعِلَ عَلَمَ مُؤنَّث ، فإن جُعِلَ عَلَمَ مُذكَّر . . لم يُمنَعِ التنوينَ ؛ لفقد التأنيث ، وإنَّما لم يُجعَلْ مِنَ التأنيث اللفظيِّ ؛ لأنَّ ما فيه تاءُ التأنيث ، والمانعُ مِنَ

(١) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٢٥) .

(٢) جاء في (ك) بدل (لا يقال : الحق. . . العروضين) : (ثمَّ ظهر : أنَّ الحقَّ كتابتُها. . . واصدُقِ الفِكَرا) ، وهٰذا فيه مخالفة ظاهرة ، ولعل الصواب ما أثبت من (ط ، ي) ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) لعلَّهُ يقصد نصراً الهُوريني . انظر « المطالع النصرية » (ص٣١٣) .

. . . . كـ (أَذْرِعـاتٍ) فيـه ذا أيضـاً قُبِـلْ

---

* قولـه : (كـ « أَذْرِعـاتٍ ») بـذالٍ مُعجَمـةٍ وراءٍ مكسـورة ، كمـا فـي « الصحاح »[1] ، وقد تُفتَحُ ، كما في « القاموس »[2] ، . . . .

الصرف هو هاءُ التأنيث ، كما سيأتي في قول المُصنِّف : « كذا مُؤنَّثٌ بهاءٍ مطلقًا ») انتهىٰ[3] .

وفيه : أنَّ اللغةَ الأخيرةَ صرَّح الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ فيها بأنَّ أصحابَها يقفون عليه بالهاء ، فيكونُ مُؤنَّثاً بها[4] ، فلا حاجةَ للتقييد بالنسبة لهٰذه اللغةِ بكونه عَلَمَ مُؤنَّثٍ ، فقوله : (وإنَّما لم يُجعَلْ . . .) إلىٰ آخره . . غيرُ مُسلَّمٍ علىٰ إطلاقه ، ثمَّ ظَهَرَ : أنَّهُ لا يَرِدُ ما ذَكَرَ إلا إنْ عُلِمَ أنَّ التقييدَ بذلك إنَّما هو اجتهاديٌّ ، لا لوقوف عليه مِنْ كلام أهل اللغتَينِ ، وإلا فمِنَ الجائز أنْ يكونَ قد وَقَفَ علىٰ ذلك مِنْ كلامهم ؛ بأنْ سُمِعَ منهم التنوينُ عند كونِهِ عَلَمَ مُذكَّر ، ويكونُ قلبُ التاءِ هاءً في الوقف إنَّما هو عندَ كونِهِ عَلَمَ مُؤنَّث ، فحرِّرْهُ .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ قولِ الصبَّان : (فإنْ جُعِلَ عَلَمَ مُذكَّر . . لم يُمنَعِ التنوينَ) : أنَّ الإعرابَ حينئذٍ علىٰ ما هو عليه حتىٰ في اللغة الأخيرة ، فيكونُ مُنوَّناً مع كون جرِّهِ ونصبِهِ بالفتحة ، لٰكنَّهُ اتَّكل علىٰ ما هو معلومٌ ؛ . . . .

---

(١) الصحاح (٣/ ١٢١١) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢٢) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ١٦٤) ، وانظر (٤/ ٦٦٥ ، ٦٧١) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ٤١) .

أشار بقوله : (كذا « أُولاتُ ») : إلىٰ أنَّ (أُولات) تَجْري مَجْرىٰ جمعِ المُؤنَّثِ السالم ؛ في أنَّها تُنصَبُ بالكسرة ، وليستْ بجمعِ مُؤنَّثٍ سالمٍ ، بل هي مُلحَقةٌ به ؛ وذلك لأنَّها لا مفردَ لها مِنْ لفظها .

ثمَّ أشار بقوله : (والذي ٱسماً قد جُعِلْ) : إلىٰ أنَّ ما سُمِّيَ به مِنْ هـٰذا الجمعِ والمُلحَقِ به ؛ نحوُ : (أَذْرِعاتٍ) . . يُنصَبُ بالكسرة كما كان قبلَ التسميةِ به ، ولا يُحذَفُ منه التنوينُ ؛ نحوُ : (هـٰذه أذْرِعاتٌ) ، و(رأيتُ

وهي قريةٌ مِنْ قرى الشام ، وأصلُها : جمعُ (أَذْرِعَة) ، و(أَذْرِعَة) جمعُ (ذِراعٍ) ، أفاده المصريُّ[1] .

❀ قوله : (تَجْري مَجْرىٰ) بفتح الميم ؛ لأنَّهُ مأخوذٌ مِنَ الثُّلاثي ، بخلافِ ما إذا كان مِنْ (أَجْرىٰ) ؛ فإنَّ ميمَهُ تُضَمُّ .

❀ قوله : (والمُلحَقِ به) بالجرِّ ؛ أي : وما سُمِّيَ به مِنَ المُلحَق به .

❀ قوله : (ولا يُحذَفُ منه التنوينُ) قال المُرَاديُّ : (وإنَّما نُوِّنَ على اللغة

مِنْ عود الجرِّ بالكسرة عندَ عودِ التنوين .

❀ قوله : (جمعُ « ذِراعٍ ») ؛ أي : في لغة مَنْ ذكَّره ، كما قاله المُصرِّحُ[2] ؛ لقول المُصنِّف :

فـي ٱسـمٍ مُـذكَّـرٍ رُبـاعـيٍّ بمَـدْ　　ثـالِـثٍ (ٱفْعِلَـةُ) عنهـمُ ٱطَّـرِدْ

❀ قوله : (بخلافِ ما إذا كان مِنْ « أَجْرىٰ » . . .) إلىٰ آخره : لا مانعَ منه

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٤١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٨٤) .
(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٨٢) .

أَذْرِعاتٍ) ، و(مررتُ بأذرعاتٍ) ، هٰذا هو المذهبُ الصحيح ، وفيه مذهبانِ آخَرانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ يُرفَعُ بالضمَّة ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالكسرة ، ويُزالُ منه التنوينُ ؛ نحوُ : (هٰذه أَذْرِعاتُ) ، و(رأيتُ أَذْرِعاتِ) ، و(مررتُ بأَذْرِعاتِ) .

والثاني : أنَّهُ يُرفَعُ بالضمَّة ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالفتحة ، ويُحذَفُ منه التنوينُ ؛ نحوُ : (هٰذه أَذْرِعاتُ) ، و(رأيتُ أَذْرِعاتَ) ، و(مررتُ بأَذْرِعاتَ)[1] .

ويُروىٰ قولُهُ[2] : [من الطويل]

المشهورةِ مع أنَّ حقَّهُ منعُ الصرفِ للتأنيث والعَلَميَّة ؛ لأنَّ تنوينَهُ ليس للصرف ،

ها هنا ؛ فتُضَمُّ الميمُ ؛ لأنَّ مصدرَهُ الميميَّ بوزن اسمِ مفعولِهِ ، ويُقرأ

---

(١) فالمذهبُ الأوَّلُ : راعى الجمعية فقط ، والمذهبُ الثاني : راعى الجمعيَّة وراعى العَلَميَّة والتأنيث ، فحذف التنوين ، والمذهبُ الثالث : راعى التسمية فقط . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٨٣) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٣١) ضمن قصيدةٍ سيذكرُ مطلعَها المُحشِّي ، وقال البغدادي في « الخزانة » عن هٰذه القصيدة : (هي مِنْ عيون شعره ، وأكثرُها وقعتْ شواهدَ في كتب المُؤلِّفينَ هنا ، وفي « مغني اللبيب » ، وفي كتب النحو والمعاني) ، ومِنْ أبياتها الشهيرة :

كأنَّ قُلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً ... لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي
فلو أنَّ ما أَسْعىٰ لِأَدْنىٰ مَعِيشةٍ ... كَفَاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ
ولٰكنَّما أَسْعىٰ لمجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالِي

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٣٣) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٠٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٨٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٣٣ ـ ٢٤٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٥٦ ـ ٦٩) .

١٢ـ تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأهلُها بيثربَ أَدْنىٰ دارِها نَظَرٌ عالِي

بل للمقابلة ، كما مرَّ بيانُهُ)[1] .

❀ قوله : (تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ طويلةٍ مِنَ الطويل ، أوَّلُها :

أَلَا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

وقولُه : (تنوَّرتُها) ؛ أي : نظرتُ إلىٰ نار المحبوبةِ بقلبي لفَرْطِ شوقي ،

(تُجْرىٰ) علىٰ هـٰذا مبنيّاً للمجهول .

❀ قوله : (بل للمقابلة) ؛ أي : وتنوينُ المقابلة يُجامِعُ عِلَّتَيْ منعِ الصرف .

❀ قوله : (بقلبي) والقرينةُ علىٰ إرادته ذلك : قولُهُ : (وأهلُها بيثرب) .

واعلم : أنَّ أهلَ الصَّبابةِ كثيراً ما يُخيَّلُ إليهم أنَّهُم يشاهدونَ بأبصارهم ديارَ الأحبَّةِ ونيرانَهُم وآثارَهُم ؛ لإدمانهم التفكُّرَ فيما يتعلَّقُ بهم ، وكمالِ استحضارهم لذلك ؛ فإنَّ كمالَ الاستحضارِ ممَّا يجعلَ الشيءَ كأنَّهُ يُشاهَدُ بالأبصار .

فيحتملُ : أنَّهُ يُخبِرُ بأنَّهُ رأىٰ نارَها بعينَيْ رأسِهِ دَهَشاً بحيثُ لا يدري عندَ إخبارِهِ أنَّ ما وقعَ له مُجرَّدُ خيالٍ ؛ يُقالُ : (تنوَّرتُ النارَ مِنْ بعيد) ؛ أي : تبصَّرتُها ، وعلىٰ هـٰذا : يجوزُ أن يكونَ قولُهُ : (أَدْنىٰ دارِها نظرٌ عالي) للتعجُّب ممَّا وقعَ له وتأكيداً لغرابته ، وأن يكونَ رجوعاً وإنكاراً له ؛ بأنْ يكونَ

---

(١) توضيح المقاصد (١/ ٣٤٠) .

وقيل : معناه : نظرتُ إلىٰ ناحيةِ نارِها وهي مع أهلها بيثربَ ؛ اسمِ مدينةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، سُمِّيتْ باسمِ مَنْ بناها مِنَ العمالقة ، وفي السُّنَّة : منعُ إطلاقِ هٰذا الاسمِ عليها ؛ لأنَّها مِنْ مادَّةِ التثريبِ ؛ وهو الحَرَجُ ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ ﴾ [الأحزاب : ١٣] . . فحكايةٌ عمَّنْ قاله مِنَ المنافقِينَ .

وأراد : أنَّ الشوقَ يُخيِّلُها إليه ، فكأنَّهُ ينظرُ إلىٰ نارها ، وهٰذا مَثَلٌ ضَرَبَهُ لشِدَّةِ شَوْقِهِ .

وجملةُ (وأهلُها بيثربَ) : حاليَّةٌ ، وقولُهُ : (أَدْنىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (نَظَرٌ) ، و(عالي) : صفتُهُ ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : كيف أراها وأقربُ دارِها مَحَلُّ نَظَرٍ ـ أو صاحبُ نَظَرٍ ـ عالٍ ؟! يعني : أنَّ أقربَ دارِها بعيدٌ فكيف بها ودونها نَظَرٌ مُرتفِعٌ ؟!

صحا مِنْ سَكَرات الحبِّ وغَمَراتِهِ نوعاً ما ، فأنكرَ أنْ يكونَ ما حصل مِنَ النظر بعينَيِ البصر .

ويحتملُ : أنَّهُ يُخبِرُ بأنَّهُ رأىٰ نارَها بعينَيْ رأسِهِ ، لٰكن لا دَهَشاً ، بل مبالغةً ؛ بتنزيل المُخيَّلِ منزلةَ المُحقَّق ؛ للإشارة إلىٰ كمال وَجْدِهِ واستحضارِهِ لِمَا يتعلَّقُ بتلك المحبوبة ؛ فقولُهُ : (أَدْنىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره . . ترشيحٌ للمبالغة والتنزيل .

وأمَّا ما ذَكَرَهُ المُحشِّي أوَّلاً . . فمُحصَّلُهُ : أنَّهُ يُخبِرُ بأنَّهُ مِنْ فَرْط الحبِّ ،

بكسر التاء مُنوَّنةً كالمذهب الأوَّل ، وبكسرها بلا تنوينٍ كالمذهب الثاني ، وبفتحها بلا تنوينٍ كالمذهب الثالث .

٤٣ـ وجُرَّ بالفتحةِ . . . .

❁ قوله : (وجُرَّ بالفتحةِ) ؛ أي : وجوباً ، كما هو الغالبُ فيما لا ينصرفُ ، أو جوازاً ، كما هو المغلوبُ فيه ، ومنه : نحوُ (هندَ)[١] ، وكذا ما كُسِرَ للضرورة أو التناسُبِ ؛ فإنَّ كسرَهُ جائزٌ لا واجبٌ ، كما هو الحقُّ الذي بيَّنَهُ شيخُنا الشريف ، أفاده ابنُ قاسمٍ[٢] .

و(جُرَّ) بضم الجيم : يحتملُ : أنْ يكونَ فعلَ أمرٍ ناصباً (ما لا ينصرفْ) على المفعوليَّة[٣] ، وأنْ يكونَ ماضياً مجهولاً رافعاً له بالنيابة عن الفاعل[٤] ، يُؤيِّدُ الأوَّلَ لاحقُهُ ، والثانيَ سابقُهُ .

وإدمانِ الفِكْر فيما يتعلَّقُ بمحبوبته ، وكمالِ استحضاره لذلك . . انطبعتْ صورةٌ في قلبه بحيثُ كأنَّهُ يُشاهِدُها بقلبه ، وأقام قولَهُ : (وأهلُها بيثربَ) قرينةً على

---

(١) أي : علماً لمؤنث ، وإذا كان علماً لمذكر فيجب فيه الصرف ، وانظر ما سيأتي في (٤/ ٦٧١ـ ٦٧٢) .

(٢) وشيخه الشريف : هو الإمام النَّحْوي المُفسِّر المُحقِّق قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمَّد بن عبيد الله الحسني الحسيني الإيجي الصَّفَوي (ت ٩٥٣هـ) ، كان رضي الله عنه مِنْ أعاجيب زمانه ، وانظر « شذرات الذهب » (١٠/ ٤٢٧ـ ٤٢٨) .

(٣) وعليه : يكونُ مُثلَّث الآخر . « صبان » (١/ ١٦٦) .

(٤) وعليه : يكونُ مفتوحَ الآخر لا غير . « صبان » (١/ ١٦٦) .

والمُرادُ بالفتحة : ما يشملُ الظاهرةَ ؛ كـ (أحمدَ) ، والمُقدَّرةَ ؛ كـ (موسىٰ) .

❁ قوله : (ما لا يَنصَرِفْ) ؛ أي : اسماً لا ينصرفُ ؛ وهو ما فيه عِلَّتانِ مِنْ عِلَلٍ تسعٍ ؛ كـ (أَحْسَنَ) ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُما ؛ كـ (مساجدَ) و(صحراءَ) ، كما سيأتي في بابه مُفصَّلاً[1] .

وحاصلُ أقسامِ ما لا ينصرفُ : أحدَ عشرَ ؛ وهي : صيغةُ مُنتهى الجموع ، وألفُ التأنيث مطلقاً ، وهاتانِ هما ما فيه علَّةٌ تقوم مَقامَ العِلَّتَينِ ، والعَلَميَّةُ معَ التأنيث ، أو التركيبِ ، أو العُجْمةِ ، أو الوزنِ ، أو العَدْلِ ، أو زيادةِ الألفِ والنون ، والوصفيَّةُ معَ الثلاثةِ الأخيرة ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ إذا اجتمعَ الوزنُ أو ما بعدَهُ مع العَلَميَّة أو مع الوصفيَّة . . مُنِعَ من الصرف .

أنَّ المُرادَ رُؤْيا القلبِ لا البصر ، وقولُهُ : (أَدْنىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره علىٰ هـٰذا : استدلالٌ أقامه لنفسه علىٰ أنَّ هـٰذه الرؤيةَ قلبيَّةٌ لا بَصَريَّةٌ ؛ لردِّ ما تُنازِعُهُ به نَفْسُهُ مِنْ أنَّها بَصَريَّةٌ ؛ ففيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذه الرؤيا القلبيَّةَ بمنزلة البَصَريَّةِ ؛ حتىٰ إنَّ نفسَهُ تُنازِعُهُ في كونها قلبيَّةً ، وتدَّعي أنَّها بَصَريَّةٌ ، وهو يستدلُّ لها علىٰ أنَّها قلبيَّةٌ ، والأقربُ حينئذٍ : أنْ تكونَ جملةُ (أَدْنىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره مستأنفةً ، كما جرىٰ عليه المُحشِّي آخِراً ، وذِكْرُهُ النارَ دون غيرِها من الآثار ؛

---

(١) انظر (٤/٦١٨ـ٦٨٨) .

ما لم يُضَفْ . . . .

وقد نَظَمتُ هـٰذه الأقسامَ مُمثِّلاً لها فقلتُ : [من الرجز]

اِمْنَعْ لصرفٍ مُنتهىٰ جمعٍ كما (مساجدٍ) وكـ (المصابيحِ) اْعْلَمَا

وألفِ التأنيثِ بالقَصْرِ كذا بالمدِّ كـ (الحُبْلىٰ) و(صَحْراءَ) خُذَا

وعَرِّفَنْ مُؤنَّثاً غيرَ الأَلِفْ كـ (زينبٍ) و(طلحةٍ) كما عُرِفْ

كذاكَ الأعْجَميُّ والمُركَّبُ كـ (يوسفٍ) و(بَعْلَبَكَّ) يذهبُ

وٱمْنَعْ لوصفٍ أو لتعريفٍ لدىٰ وزنٍ كـ (أفضلٍ) و(أحمدٌ) هدىٰ

والعدلُ مِثْلُ (أُخَرٍ) و(عُمَرَا) وزِدْ كـ (سكرانَ) و(عِمْرانَ) اْذْكُرَا[1]

❀ قوله : (ما لم يُضَفْ) ما : ظرفيَّةٌ مصدريَّة ؛ أي : مُدَّةَ كونِهِ غيرَ مضافٍ ولا تابعٍ لـ (أل) ؛ فمُفادُ الكلامِ هنا : اشتراطُ نفيِ الأمرَينِ لا أحدِهِما فقط في الجرِّ بالفتحة ، وهو المُرادُ .

ليُضمِّنَ كلامَهُ مدحَ محبوبتِهِ بالكرم ؛ بجَعْلِ إضافةِ النار عَهْديَّةً .

❀ قوله : (اِمْنَعْ لصرفٍ مُنتهىٰ . . .) إلىٰ آخره : الظاهر : أنَّ (مُنتهىٰ) مفعولٌ لـ (امنع) ، واللامُ في (لصرف) بمعنىٰ (مِنْ) .

❀ قوله : (فمُفادُ الكلامِ هنا : اشتراطُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ النفيَ مع العطف بـ (أو) يُفِيدُ نفيَ كلٍّ ؛ فهو مِنْ عموم السَّلْب ؛ وهو ما توجَّه فيه

---

(١) الذي في « حاشيته علىٰ شرح القطر » (ص٢٦) : (وعثمان) بدل (وعمران) .

. . . . أو يَكُ بعدَ (ألْ) رَدِفْ

أشارَ بهـٰذا البيت : إلى القسم الثاني ممَّا ناب فيه حركةٌ عن حركة ؛ وهو الاسمُ الذي لا ينصرفُ ، وحُكْمُهُ : أَنَّهُ يُرفَعُ بالضمَّة ؛ نحوُ : (جاء أحمدُ) ،

❀ قوله : (بعدَ « أل ») خبرُ (يكُ) .

وقوله : (رَدِفْ) ليس حَشْواً ؛ لأنَّ البَعْديَّةَ لا تستلزمُ الاتِّصالَ ، قاله أبو حيَّانَ[١] .

العمومُ على السَّلْب ؛ نحوُ : (كلُّ ذلك لم يكنْ) ، وسلبُ العموم بخلافه ؛ نحوُ : (لم آخذْ كلَّ الدراهم) ، والعمومُ هنا مُفادٌ بـ (ما) ؛ لأنَّ (ما) هـٰذه تُشبِهُ الشرطَ ، كما ذَكَرُوهُ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة : ٢٣٦][٢] ، ولك أنْ تقولَ : العمومُ هنا مِنَ النكرة في سياق النفي معنىً ؛ لأنَّ المعنىٰ : مُدَّةَ عدمِ واحدٍ مِنْ هـٰذَينِ ، والنكرةُ في سياق النفيِ عمومُها شموليٌّ ، فلا بدَّ مِنِ انتفاء كلِّ ما يصدقُ عليه أنَّهُ واحدٌ مِنْ هـٰذَينِ ؛ وبهـٰذا يُستغنىٰ عن جَعْلِ (أو) بمعنى الواو .

وإنَّما كان العمومُ علىٰ هـٰذا مُتوجِّهاً على النفي مع كونِ أداة النفيِ مُتقدِّمةً ؛ لأنَّ العمومَ لم يتحقَّقْ إلا بعدَ دخولِها ، فلا يتأتَّىٰ توجُّهُ النفيِ عليه ، بل هو الذي يتوجَّهُ معنىً على النفي حينئذٍ ؛ كما في نحوِ : (لا إلـٰه إلا الله) .

---

(١) التذييل والتكميل (١١/ ١٨٠) .

(٢) فمعنىٰ (أصحبُكَ ما دمت لي محسناً) : أصحبُكَ كلَّ وقتِ دوام إحسان منك . انظر « البحر المحيط » (٢/ ٢٤٠) ، و« الدر المصون » (٢/ ٤٨٦) .

ويُنصَبُ بالفتحة ؛ نحوُ : (رأيت أحمدَ) ، ويُجَرُّ بالفتحة أيضاً ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدَ) ؛ فنابتِ الفتحةُ عن الكسرة .

هٰذا إذا لم يُضَفْ ، أو لم يَقَعْ بعدَ الألفِ واللام ، فإن أُضِيفَ جُرَّ بالكسرة ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدِكُم) ، وكذا إذا دخلَهُ الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : (مررتُ بالأحمدِ) ؛ فإنَّهُ يُجَرُّ بالكسرة[1] .

❀ **قوله** : (**فإن أُضِيفَ جُرَّ بالكسرة . . .**) إلىٰ آخره ، وهل إذا أُضِيفَ ما لا ينصرفُ أو دَخَلَتْهُ (أل) يُسمَّىٰ منصرفاً ؟ **فيه خلافٌ** ، . . . .

❀ **قوله** : (**فيه خلافٌ**) ذَهَبَ جماعةٌ : إلىٰ أنَّهُ يكونُ منصرفاً مطلقاً ؛ لضعف شَبَهِهِ بالفعل ؛ لمصاحبته خاصَّةَ الاسمِ المُؤثِّرةَ في معناه بحيثُ تُغيِّرُهُ ، فينتقلُ اللفظُ بذلك مِنْ نوعٍ مِنْ أنواع الاسم باعتبارِ وضعٍ مخصوص . . إلىٰ نوعٍ آخَرَ مِنْ أنواعه باعتبار وضعٍ آخَرَ ؛ وهي (أل) أو الإضافةُ ؛ لاختصاصهما بالاسم ، وتأثيرِهما في معناه التعريفَ ؛ أي : في الجملة ؛ فلا تَرِدُ (أل) الزائدةُ ، والإضافةُ التي لا تُفِيدُ التعريفَ ، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ الصرفَ هو التنوينُ فقط ، ولم يظهر ؛ لوجود (أل) أو الإضافةِ ، أو الجرُّ بالكسرة فقط ، أو مجموعُهُما .

---

(١) ولا فَرْقَ في (أل) بين المُعرِّفة ؛ نحوُ : ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، والموصولةِ ؛ كـ (الأعمىٰ) ، والزائدةِ ؛ نحوُ : (رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ) ، ومِثْلُ (أل) في ذلك : (أم) في لغة طَيِّئٍ وحمير ؛ كقول الشاعر : (من الطويل)

أَإِنْ شِمْـتَ مِـنْ نجـدٍ بـريقاً تـأَلَّقَـا ... تبيـتُ بليـلِ ٱمْـأَرْمَـدِ ٱعتـادَ أَوْلَقَـا

أي : بليل الأرمد ، وقد نبَّه المُحشِّي علىٰ هٰذا الأخير قبل قليل ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٢) .

. . . .

والتحقيقُ : أنَّهُ إنْ زالتْ إحدىٰ عِلَّتَيهِ بالإضافة أو بـ (أل) . . فمُنصرِفٌ ؛

وجماعةٌ : إلىٰ أنَّهُ يكونُ باقياً علىٰ منعه مِنَ الصرف مطلقاً ، وهو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ والشارحِ ؛ لأنَّ المحكومَ عليه بأنَّهُ يُجَرُّ بالكسرة مع (أل) أو الإضافةِ في كلام الشارح ومفهومِ كلام المُصنِّف . . هو ما لا ينصرفُ ، وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ الصرفَ هو التنوينُ فقط ، أو مجموعُ التنوينِ والجرِّ بالكسرة ، وهو مفقودٌ مع (أل) أو الإضافة ، فهو ممنوعٌ منه ، ولا وجهَ للمنع عندَ زوالِ إحدى العِلَّتَينِ إلا الاستصحابُ ، بل لا وجهَ له وإن لم تَزُلْ إحداهما إلا ذلك ؛ حتىٰ قالوا بأنَّ كلّاً مِنْ (أل) والإضافةِ يُضعِفُ الشَّبَهَ بالفعل[١] .

❁ قوله : (والتحقيقُ : أنَّهُ . . .) إلىٰ آخره : يحتاجُ إلىٰ أنَّ التحقيقَ عدمُ ضعفِ الشَّبَه عند (أل) أو الإضافة ، وإلا فالتحقيقُ الصرفُ مطلقاً ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ ؛ حيث ذَكَرَ ضعفَ الشَّبَهِ ـ وإن لم يُلائِمْ ظاهرَ كلامِ المُصنِّف ـ لمُلاءمته لهٰذا المذهب ، وقال فيه : (وهو الأقوىٰ)[٢] .

❁ قوله : (إنْ زالتْ إحدىٰ عِلَّتَيهِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنْ كانتِ العَلَميَّةَ ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُضافُ ولا تدخلُ عليه (أل) حتىٰ يُنكَّرَ ، والقائلُ بخلاف ذلك لا يُنكِرُ قِلَّتَهُ .

❁ قوله : (فمُنصرِفٌ) ؛ أي : ولم يظهرِ التنوينُ الذي هو الصرفُ أو

---

(١) انظر « التبيين عن مذاهب النحويين » (ص١٦٤ـ١٦٦) ، و« همع الهوامع » (١/٩٢) ، و« شرح الأشموني » (١/٤٢) .

(٢) شرح الأشموني (١/٤٢) .

٤٤ـ وٱجْعَلْ لنحوِ (يفعلانِ) النُّونَا رَفْعاً و(تَدْعِينَ) و(تَسْأَلُونَا)

كـ (أحمدِكُم) ، وإلا فغيرُ منصرفٍ ؛ كـ (أحسنِكُم) ، وكـ (أل) فيما ذُكِرَ بَدَلُها[١] ، كما صرَّح به في « التسهيل » ، أفاده شيخُ الإسلام[٢] .

❀ قوله : (وٱجْعَلْ لنحوِ « يفعلانِ » النُّونَا رَفْعاً . . .) إلىٰ آخره : كالصريحِ في أنَّ النونَ نفسُ الرفع ، وهو مُوافِقٌ لمُختار الناظمِ ؛ مِنْ أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ ، وحينئذ : فيُؤَوَّلُ قولُهُ : (وحذفُها للجزمِ والنصبِ سِمَهْ) بحَمْلهما على المعنى المصدريِّ ، والمعنىٰ : أنَّ حذفَ المُتكلِّمِ النونَ علامةٌ ودليلٌ علىٰ كون الفعل مجزوماً ومنصوباً ؛ فلا يُنافي أنَّ الحذفَ نفسُ الجزمِ والنصبِ ؛ بمعنى الأَثَر ، . . . .

تتمَّتُهُ[٣] ؛ لوجود (أل) أو الإضافة .

❀ قوله : (بحَمْلهما على المعنى المصدريِّ) ؛ أي : معَ حَمْلِ الحذفِ على المعنى الحاصلِ بالمصدر ؛ وهو سقوطُ النون ، وهو الذي يكونُ نوعَ الإعراب ، فيكونُ الأَثَرُ علامةً على التأثير .

❀ قوله : (والمعنىٰ : أنَّ حذفَ المُتكلِّمِ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا يُفِيدُ : أنَّ الجزمَ والنصبَ بالمعنى الحاصلِ بالمصدر ، لا بالمعنى المصدريِّ الذي ادَّعاه

(١) أي : بدل اللام ، وإبدال اللام ميماً لغةُ حمير . انظر (١/ ٤٧٣) تعليقاً .
(٢) الدرر السنية (١/ ١٩٩) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٨) .
(٣) أي : التنوين والكسر .

وهٰذا أَوْلىٰ ؛ لوجهَين : موافقةِ مذهبِ الناظم في الواقع ، وتأويلِ الثاني ليُوافِقَ الأوَّلَ ؛ إذ هو المناسبُ ، تأَمَّلْ .

أوّلاً ، وأنَّ الحذفَ بالمعنى المصدريِّ مع أنَّهُ ليس كذلك كما تقدَّم ، فلو قال : (والمعنىٰ : أنَّ سقوطَ النون ـ أو كونَ الفعلِ محذوفاً منه النونُ ـ علامةٌ ودليلٌ علىٰ جزم المُتكلِّمِ الفعلَ ونصبِهِ) . . لأجادَ ووفَّىٰ بالمُراد .

ولك التأويلُ : بحَمْل الجزمِ والنصبِ على المعنى الحاصلِ بالمصدر ؛ لأنَّهُ الذي يكونُ نوعَ الإعراب ووصفاً للفظ ، مع حَمْلِ الحذفِ على المعنى المصدريِّ ، والمعنىٰ كما ذَكَرَهُ المُحشّي : وإنَّما كان حذفُ المُتكلِّم النونَ علامةً ودليلاً علىٰ كون الفعل مجزوماً ومنصوباً ؛ لأنَّ ذلك الكونَ أَثَرُ المعنى المصدريِّ ، فيصحُّ أنْ يكونَ مدلولاً له ؛ إذ وجودُ الشيء مُستلزِمٌ لوجود أثَرِهِ ودليلٌ عليه .

ويصحُّ أن يُرادَ المعنى المصدريُّ في الكل ، والمعنىٰ : أنَّ حَذْفَ المُتكلِّمِ النونَ علامةٌ علىٰ أنَّهُ جَزْمُ الفعلِ أو نصبُهُ ، فلا يُنافي أنَّ الحذفَ بمعنى الأَثَرِ هو نَفْسُ الجزمِ الاصطلاحيِّ ؛ علىٰ أنَّهُ لا منافاةَ بينَ كونِ الشيء إعراباً وكونِهِ علامةَ إعراب ؛ فلا مانعَ مِنْ أنْ يُرادَ الأَثَرُ في الكلِّ ، إذِ الجزمُ والنصبُ أَثَرٌ كُلِّيٌّ ، وحذفُ النونِ أَثَرٌ جُزْئيٌّ ، فتفطَّنْ .

❀ قوله : (وتأويلُ الثاني . . .) إلىٰ آخره : فيه مصادرةٌ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (وتأويلُ الثاني تأويلٌ في محلِّ الحاجة) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ معطوفٌ علىٰ (مذهب) ؛ أي : وموافقةِ تأويل . . . إلىٰ آخره ؛ أي : موافقةِ هٰذه

٤٥ـ وحذفُها للجزمِ والنَّصْبِ سِمَهْ . . . .

وإنَّما أَعْربوا هـٰذهِ الأمثلةَ بالنون ؛ لمُشابهتها أحرفَ العِلَّةِ التي الحركاتُ أبعاضُها ؛ لأنَّها تُدغَمُ في الواو والياء ، وتُبدَلُ الألفُ مِنَ النون في الوقف على الاسم المنصوب المُنوَّنِ على المشهور ، ومن نون التوكيدِ الخفيفةِ ، ومن نونِ (إذن) في الوقف أيضاً .

❊قوله : (وحذفُها) ؛ أي : النونِ ، ونصبُهُ بـ (اجْعَلْ) أَوْلىٰ مِنْ الرفع بالابتداء وخبرُهُ (سِمَهْ)[1] ، وقدَّم الحذفَ للجزم ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، والحذفُ للنصب محمولٌ عليه .

القاعدةِ التي هي تأويلٌ . . . إلىٰ آخره ، تدبَّرْ .

❊ قوله : (لأنَّها تُدغَمُ في الواو والياء) ؛ نحوُ : ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد : ١١] ، ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب : ٣١] .

❊ قوله : (وتُبدَلُ الألفُ مِنَ النون . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا في النون اللفظيَّة فقط ، وكلامُنا في اللفظيَّة الخَطِّيَّة ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ اعتُبِرَ مُشابهةُ مطلقِ نونٍ .

❊ قوله : (لأنَّهُ الأصلُ) إنَّما كان أصلاً ؛ لمناسبة الحذفِ للسكون الذي هو الأصلُ الأصيلُ في الجزم ، ووجهُ المناسبة : كونُ كلٍّ عدمَ شيءٍ ؛ فالسكونُ عدمُ الحركة ، والحذفُ عدمُ الحرف .

---

(١) وضُبط بالرفع بخط الإمام ابن هشام ، وهو المشهور روايةً .

. . . .

وإنَّما ثَبَتَتِ النونُ مع الناصب في قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ؛ لأنَّهُ ليس مِنْ هٰذه الأمثلةِ ؛ لأنَّ الواوَ فيه لامُ الفعلِ ، والنونَ ضميرُ النِّسْوة ، والفعلَ مبنيٌّ ؛ مثلُ : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، ووزنُهُ : (يَفْعُلْنَ) ، بخلاف : (الرجالُ يعفونَ) ؛ . . . .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ كلّاً مِنَ الجزم والنصب هنا بحذف الحرف . . خلافُ الأصل ، لٰكنَّ الجزمَ هنا به مُناسِبٌ لِمَا هو الأصلُ الأصيلُ في باب الجزم ؛ مِنْ حيثُ إنَّ كلّاً عدمُ شيءٍ ، بخلاف النصب هنا به ؛ فإنَّهُ غيرُ مناسب لِمَا هو الأصلُ الأصيلُ في باب النصب ، وهٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ النصبَ هنا به محمولٌ علىٰ غيره ، ووجهُ حَمْلِهِ على الجزم دونَ الرفع حيثُ لم يُنصَبْ بثبوت النون : أنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختصاصِ ، وقد حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في المُثنَّىٰ والجمع علىٰ حدِّهِ ، فناسَبَ حَمْلُهُ على الجزم في هٰذه الأفعالِ الخمسة .

واعلَمْ : أنَّ الجزمَ الفرعيَّ ـ وهو الجزمُ بحذف الحرف مطلقاً ـ منه ما هو على الأصل في الجزم الفرعيِّ ، ومنه ما هو علىٰ خلاف الأصلِ فيه ؛ فما هو حذفُ حرفٍ هو إعرابٌ . . فهو على الأصل فيه ، وخلافُهُ علىٰ خلاف الأصلِ فيه ، فما هنا على الأصل فيه ، وما يأتي في الأفعال المُعتلَّة علىٰ خلافه ، واللهُ أعلمُ .

❁ قوله : (بخلاف : « الرجالُ يعفونَ ») ؛ أي : في الأمور الأربعةِ التي ذَكَرَها ، لٰكنَّهُ لم يُصرِّحْ بكون الفعلِ في هٰذا معرباً ؛ اكتفاءً بدَلالة قولِهِ : (ونونُهُ علامةُ الرفع) علىٰ أنَّهُ معربٌ .

. . . . كـ (لم تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهْ)

فإنَّهُ مِنْ هـٰذه الأمثلة ؛ إذ واوُهُ ضميرُ الفاعل ، ونونُهُ علامةُ الرفع ، تُحذَفُ للجازم والناصب ؛ نحوُ : ﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، ووزنُهُ : (تَفْعُوا) ، وأصلُهُ : (تَعْفُوُوا) .

﴿ قوله : (لِتَرُومِي) اللامُ : للجحود ، والفعلُ منصوبٌ بـ (أن) مضمرةً وجوباً بعدَها ؛ أي : والتقدير : (كقولك : لم تكوني مُريدةً لرَوْمِ . . .) إلىٰ آخره .

﴿ قوله : (مَظْلِمَهْ) بفتح اللام على القياس ، . . . .

﴿ قوله : (وأصلُهُ : « تَعْفُوُوا ») ؛ أي : بواوَينِ ، الأُولىٰ لامُ الكلمة ، والثانيةُ ضميرُ الجماعة ؛ استُثقلت الضمَّةُ على الأُولىٰ فحُذفت ، ثمَّ الأُولىٰ لالتقاء الساكنَينِ ، وخُصَّتْ بالحذف ؛ لكونها جزءَ كلمةٍ ، بخلاف الثانية ؛ فإنَّها كلمةٌ عُمْدةٌ .

﴿ قوله : (مُريدةً لرَوْمِ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (قابلةً لرَوْم . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ الرَّوْمَ هو الإرادةُ .

وقولُهُ : (على القياس) ؛ أي : لأنَّ (مَفْعَلاً) للحَدَث قياسُهُ الفتحُ إن كان مضارعُهُ مكسوراً ؛ كما هنا ، وقولُهُ : (فإن أُرِيدَ اسمُ المكان) ؛ أي : أو الزمانِ .

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام علىٰ ما يُعرَبُ مِنَ الأسماء بالنِّيابة . . شَرَعَ في ذِكْرِ ما يُعرَبُ مِنَ الأفعال بالنِّيابة ؛ وذلك الأمثلةُ الخمسة ؛ فأشار بقوله : (يفعلانِ) : إلىٰ كلِّ فعلٍ اشتملَ علىٰ ألفِ اثنَينِ ، سواءٌ كان في أوَّلِهِ الياءُ ؛ نحوُ : (يَضْربانِ) ، أو التاءُ ؛ نحوُ : (تَضْربانِ) ، وأشار بقوله : (و« تَدْعِينَ ») : إلىٰ كلِّ فعلٍ اتَّصل به ياءُ مُخاطَبةٍ ؛ نحوُ : (أنتِ تَضْربِينَ) ، وأشار بقوله : (و« تَسْأَلُونَ ») : إلىٰ كلِّ فعلٍ اتَّصل به واوُ الجمعِ ؛ نحوُ : (أنتم تَضْربُونَ) ، سواءٌ كان في أوَّله التاءُ ؛ كما مُثِّلَ ، أو الياءُ ؛ نحوُ : (الزَّيدُونَ يَضْربُونَ) .

فهٰذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي (يفعلانِ) ، و(تفعلانِ) ، و(يفعلونَ) ، و(تفعلونَ) ، و(تفعلينَ) ـ . . تُرفَعُ بثبوت النون[1] ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفها ؛

والأكثرُ : الكسرُ[2] ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[3] ، والكسرُ غيرُ مَقِيسٍ إن أُرِيدَ المصدرُ ،

. . . .

---

(١) وقد تُحذَف هٰذه النونُ في حالة الرفع وجوباً فتُقدَّر ؛ كما في نحو : (هل تضربانِّ ؟) ، و(هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون ؟) ، و(هل تَضْرِبِنَّ يا هندُ ؟) ، وجوازاً بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحوُ : (تأمرونِي) ؛ بناءً علىٰ أنَّ المحذوفَ نونُ الرفع لا نونُ الوقاية ، وبقِلَّةٍ في غير ذلك ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « والذي نفسُ محمَّدٍ بيدِهِ ؛ لا تدخلوا الجنةَ حتىٰ تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتىٰ تَحَابُّوا » ، كذا في « التصريح » وغيره ، لٰكن قال الدَّمَامِينيُّ وشارح « الجامع » : إنَّهُ شاذٌّ ، وقال في « الهَمْع » : لا يُقاسُ عليه في الاختيار . انظر « حاشية الصبان » (١/١٦٩) .

(٢) وضُبطت بالوجهين بخط الإمام ابن هشام .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٩) .

فنابتِ النونُ فيها عن الحركة التي هي الضمَّةُ ؛ نحوُ : (الزيدانِ يفعلانِ) ؛ فـ(يفعلانِ) : فعلٌ مضارعٌ مرفوع ، وعلامةُ رفعِهِ : ثبوتُ النون ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفها ؛ نحوُ : (الزيدانِ لن يقوما ولم يَخرُجا) ؛ فعلامةُ النصبِ والجزم : سقوطُ النون مِنْ (يقوما) و(يَخرُجا) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ [البقرة : ٢٤] .

فإن أُرِيدَ اسمُ المكان كان مَقِيساً ، كما بُيِّنَ في محله[١] .

❀ قوله : (﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَهُ بعضُهُم مِنْ تنازع الحرفَينِ ، وفيه : أنَّ الحرفَ لا يُحذَفُ معمولُهُ ؛ . . . .

❀ قوله : (وفيه : أنَّ الحرفَ لا يُحذَفُ معمولُهُ) فيه : أنَّهُ لا مانعَ مِنْ حذفه ، كما اعترف به هو بقوله : (فالأحسنُ : جَعْلُ « إنْ » عاملةً في محذوف) ، [وقد وَرَدَ حذفُ منصوب (عسىٰ) في قول الشاعر[٢] : [من مشطور الرجز]

يا أبتا علَّكَ أو عساكا]

وذكروا في باب التنازع أنَّ عِلَّةَ منعِهِ في الحروف ضعفُها ، وفَقْدُ شرطِ صحَّةِ الإضمارِ في المتنازعَينِ ؛ إذ الحروفُ لا يُضمَرُ فيها .

واعترضَهُ الصبَّانُ : بأنَّ المُرادَ بالإضمار في هـٰذا الباب : ما يشملُ اعتبارَ الضميرِ ولو معَ حذفه ؛ كما في :(ما ضَرَبَتُ وضَرَبَني زيدٌ) ، وهـٰذا يتأتَّىٰ في

---

(١) أي : في علم الصرف . انظر « شافية ابن الحاجب » (ص٦٧ـ٩٨) .

(٢) شطر بيت لرؤبة في « ديوانه » (ص١٨١) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٤ـ٣٧٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٨٢) ، وكون (عسىٰ) حرفاً في هـٰذا الشاهد هو مذهبُ سيبويه ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٣٤ـ٣٣٨) .

فالأحسنُ : جَعْلُ (إنْ) عاملةً في محذوف ، و(لم) عاملةً في موجود ؛ أي : إنْ ثَبَتَ أنَّكُم لم تفعلوا فيما مضىٰ ؛ لأنَّ (إنْ) تَقتضِي الاستقبالَ ، و(لم) تَقتضِي المُضِيَّ ؛ فالمُضِيُّ في عدم الفعلِ ، والاستقبالُ في إثباتِ وجودِهِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف : ٢٦] ؛ فإنَّ القَدَّ سابقٌ علىٰ وقت المُحاكمة ، وإثباتَهُ بالأمارة مستقبلٌ ، هـٰذا ما ذَكَرَهُ الشيخُ ابن عَرَفَةَ في « تفسيره »[1] .

وقيل : (لم) عاملةٌ في مدخولها ، وهي مع مدخولها معمولةٌ لـ (إن) محلّاً . انتهىٰ ، نقله العلّامةُ الشيخ يحيىٰ رحمه الله[2] .

الحروف ؛ كما في : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل : ٢٠] . انتهىٰ[3] .

فلو علَّل المُحشِّي منعَ التنازعِ هنا : بأنَّ (إنْ) طالبةٌ للفعل ، وهو لا يصلحُ للتعبير عنه بالضمير الذي يُحذف من الأوَّل إذا كان فضلةً وأُعمِلَ الثاني ، أو بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ (إنْ) طالبةٌ لـ (تفعلوا) ؛ لأنَّهُ مثبتٌ و(إنْ) طالبةٌ لفعلٍ منفيٍّ لا مثبتٍ ، فهو مطلوبٌ لـ (لم) فقط ، والمطلوبُ لـ (إنْ) إنَّما هو مجموعُ

---

(١) في هامش (أ) : (قوله : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ . . .﴾ إلىٰ آخره ، توضيحُهُ : أنَّ « إنْ » شرطٌ ، والشرط لا يُعلَّقُ إلا على المستقبل ، وكونُ قميصِهِ قُدَّ هـٰذا ماضٍ ، فالجوابُ : أنَّ المُعلَّق عليه ليس هو قَدَّ القميصِ حتىٰ يَرِدَ ما قلتم ، بل المُعلَّقُ عليه هو إثباتُ قَدِّ القميص ، والإثباتُ بالأمارة مُستعمَلٌ . انتهىٰ) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٥٠) ، وانظر « تفسير ابن عرفة » (٢/ ٣٨٤-٣٨٥) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١٤٦) .

وجوابُ الشرطِ محذوفٌ ؛ أي : فاتركوا العِنادَ ، وعبَّر عنه باتِّقاء النار ؛ تخويفاً لهم[1] .

❁ **قـولـه : (وسَـمِّ مُعتـلّاً . . .) إلـىٰ آخـره : (مُعتـلّاً)** : مفعـولٌ ثـانٍ لـ(سَمِّ) ، والأوَّلُ هو الموصولُ ، **وأصلُ (مُعْتَلٍّ)** : (مُعْتَلِل) بكسر اللام ؛ سُكِّنتِ اللامُ الأُولىٰ وأُدْغمت في الثانية .

والمُعتلُّ في عُرْف النُّحاة : ما آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ ، **وفي عُرْف أهلِ الصرف** : ما فيه حرفُ عِلَّةٍ أوَّلاً أو وَسَطاً أو آخِراً ، **والصحيحُ** : هو ما عدا ذلك .

(لم تفعلوا) ، وإن كان الذي يتأثَّر بـ(إنْ) هو الفعلَ فقط ؛ بدليلِ : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفال : ٧٣] ؛ فإنَّ المجزومَ بـ(إنْ) هو الفعلُ فقط ، فلا تنازعَ ؛ لاستقلالِ كلٍّ بمعمولٍ . . **لَأَحسَنَ المَقالَ** .

❁ **قوله : (ما فيه حرفُ عِلَّةٍ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : ما في أصوله ذلك ؛ فلا يُقالُ لـ(حَوْقَلَ) و(بَيْطَرَ) و(يَضْرِبُ) : مُعتلٌّ .

ثمَّ إنَّ صنيعَهُ يَقتضِي : أنَّ المُعتلَّ في عُرْفِ أهلِ الصرف لا يَصدُقُ بما فيه حرفا عِلَّةٍ ، ولا بما حروفُهُ كلُّها مُعتلَّةٌ .

والجوابُ : أنَّ قولَهُ : (أوَّلاً) صادقٌ بما إذا كان معه غيرُهُ أو لا ، وكذا

---

(١) انظر « تفسير الرازي » (٢/ ٣٥٢) ، و« اللباب في علوم الكتاب » (١/ ٤٤٢) .

. . . . و(المُرتَقِي مَكَارِمَا)

❁قوله : (والمُرتَقِي) بكسر القاف ، وقولُهُ : (مَكَارِمَا) جمعُ (مَكْرُمةٍ)

قولُهُ : (وسطاً) وقولُهُ : (آخِراً) .

ولك الجوابُ : بأنَّ (أو) في الموضعَينِ مُجوِّزةٌ للجمع ؛ فهي لمنع الخُلُوِّ فقط ؛ فبالنَّظَر في موضعَيِ العطفِ إلىٰ عدم الاجتماع . . تخرجُ صُوَرٌ ثلاثٌ لا تخفىٰ ، وإلى الاجتماع تخرجُ صورةٌ واحدة لا تخفىٰ أيضاً ، وبالنَّظَر في أوَّل موضعَيهِ إلىٰ عدم الاجتماع وفي الثاني إلى الاجتماع مع جَعْلِ العطفِ على الأوَّل . . تخرجُ صورتانِ ؛ إحداهما : وجودُ حرفِ عِلَّةٍ واحدٍ هو الأوَّلُ ، وقد تقدَّمت فدَعْها ولا تعدَّها ، والأُخرىٰ : وجودُ حرفَيْ عِلَّةٍ هما الأوَّلُ والآخِرُ ، ومع جَعْلِ العطف علىٰ ما يَلِيهِ حرفُ العطف . . تخرجُ صورتانِ ؛ إحداهُما : وجودُ حرفِ عِلَّةٍ واحدٍ هو الأوَّلُ ، وقد تقدَّمتْ فلا تعدَّها ، والأُخْرىٰ : وجودُ حرفَيْ عِلَّةٍ هما الوسطُ والآخِرُ ، وبعكس ذلك النَّظَرِ تخرجُ صورتانِ ؛ إحداهُما : وجودُ حرفِ عِلَّةٍ واحدٍ هو الآخِرُ ، وقد تقدَّمت فدَعْها ، والأُخرىٰ : وجودُ حرفَيْ عِلَّةٍ هما الأوَّلُ والوسط ، فتتحصَّلُ سبعُ صُوَر ، وهي صُوَرُ المُعتلِّ .

لـٰكن لا يخفىٰ ما اشتملَ عليه هـٰذا الجوابُ مِنَ التعسُّف ، بل اعتبارُ العطفِ تارةً على الأوَّل ، وتارةً علىٰ ما يَلِيهِ حرفُ العطف في مسألةٍ واحدة في عاطفٍ واحد . . ممَّا لا ينبغي القولُ بجوازه ، فتدبَّرْ .

بضم الراء ؛ تُطلَقُ : على فعل الخير ، كما في « المصباح »[1] ، منصوبٌ على المفعوليَّة بـ (المُرتَقِي) ، أو حالٌ منه على تقدير مضافٍ فيهما ، والتقديرُ على الأوَّل : (دَرَجَ مَكَارمَ) ، وعلى الثاني : (ذا مَكارِمَ) ، وقيل غيرُ ذلك .

وتقديرُ البيتِ : (وسَمِّ الذي استقرَّ كـ « المُصطفىٰ » و« المُرتقِي مَكارمَ » حالَ كونِه كائناً من الأسماء مُعتلّاً) ؛ ففيه تقديمُ المفعول الثاني على الأوَّل ، وتقديمُ الحال على صاحبها ، وكلاهما جائزٌ ، كما أفاده المُعرِبُ[2] .

❀ قوله : (دَرَجَ مَكَارمَ) حَمَلَ المكارمَ على أفعال الخير التي يُتوصَّلُ إليها بالأسباب ؛ ككثرة المال ، وحُبِّ الآخرة ، والزهدِ في الدنيا ؛ نظيرَ الرِّواقِ الذي يُصعَدُ إليه على الدَّرَج ، فقدَّر المضافَ المذكور ، ولو جعله نَفْسَ الدَّرَجِ المجازيَّةِ ـ لأنَّ المكارمَ التي هي أفعالُ الخير يُرتقىٰ فيها شيئاً فشيئاً ؛ كالدَّرَج الذي يَصعَدُ عليه الشخصُ شيئاً فشيئاً ـ . . لم يَحتَجْ لتقديره .

❀ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) ؛ ككونه تمييزاً مُحوَّلاً عن الفاعل ، أو منصوباً على الظرفيَّة المجازيَّة .

❀ قوله : (وتقديرُ البيتِ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ على ما قدَّمه ؛ مِنْ أنَّ الموصولَ مفعولٌ أوَّل لـ (سَمِّ) ، المبنيِّ على أنَّ (مِنَ الأسماء) بيانٌ للموصول مُقدَّمٌ عليه ، وذَهَبَ الرَّضِيُّ : إلىٰ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ البيان على المُبيَّن ، فإن قُدِّمَ جُعِلَ بياناً لمحذوفٍ ؛ كـ (شيء) أو (لفظ) ، وجُعِلَ

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٢٩) .
(٢) تمرين الطلاب (ص١٩) .

٤٧ـ فـالأوَّلُ الإعـرابُ فيــهِ قُــدِّرَا جميعُـهُ . . . .

※ قوله : (جَمِيعُهُ) بالرفع : توكيدٌ للضمير المُستترِ في (قُدِّرَا) ، وبالجرِّ : توكيدٌ للضمير المجرور بـ(في)[1] ، ويجوزُ أنْ يكونَ فاعلاً بـ(قُدِّرَا) ؛ بجَعْله خالياً مِنْ ضميرٍ مسندٍ إليه .

وكلامُ الناظمِ كالصريح في تقدير الكسرة ، وهو مُقيَّدٌ بغيرِ ما لا ينصرفُ ،

المُتأخِّرُ بدلاً منه ؛ فعلىٰ هـٰذا : يكونُ المفعولُ الأوَّل محذوفاً هو المُبيَّنُ ، والتقديرُ : (لفظاً مِنَ الأسماء) ، ويكونُ الموصولُ بدلاً مِنْ ذلك المحذوف ، كما أفادَهُ بعضُ الأفاضل[2] .

※ قوله : (للضمير المُستترِ) ، أو لـ(الإعرابُ)[3] .

※ قوله : (فاعلاً) الأَوْلىٰ : (نائبَ فاعل) ، كما في كثير من النسخ[4] .

※ قوله : (وكلامُ الناظمِ كالصريح . . .) إلىٰ آخره : إنَّما يكونُ كذلك لو قال : (الحركاتُ جميعُها تُقدَّر) ، وهو لم يقل ذلك ، بل قال : (الإعرابُ) ، وهو شاملٌ للجرِّ بالفتحة ، ولا يُتوهَّمُ جرُّ ما لا ينصرفُ بالكسرة ؛ لِمَا سبق له

---

(١) والمشهورُ روايةً : الرفع .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٨٦) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٢٦٦ـ٢٦٧) .

(٣) ولا يضرُّ الفصل بينهما بالخبر ؛ لأنَّهُ معمولٌ للمُؤكَّد ، لا أجنبيٌّ ؛ علىٰ حدِّ : ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥١] . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٨٧) .

(٤) وجاء على الأولوية في (هـ) .

. . . . وهْوَ الـذي قـد قُصِـرَا

أمَّا هو فتُقدَّرُ فيه الفتحةُ ، خلافاً لمَنْ قال بتقديرِ الكسرةِ فيه مُعلِّلاً بأنَّهُ لا ثِقَلَ مع التقدير .

❁ **قوله** : (**وهْوَ الذي قد قُصِرَا**) مِنَ القَصْر ؛ وهو الحبسُ ، **سُمِّيَ بذلك** ؛ لأنَّهُ محبوسٌ عن المَدِّ ؛ أي : الفَرْعِيِّ ، أو عن ظهور الإعراب .

مِنَ التنصيص علىٰ ذلك ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ : إنَّ الكلامَ هنا مِنْ حيثُ مُجرَّدُ تقديرِ ما تَقدَّر مِنَ الإعراب على الوجه الذي تقرَّر ، [لا] ظهورُهُ[1] ، فلا يكونُ كلامُهُ كالصريح فيما ذكر ، حتىٰ لو قال : (الحركاتُ جميعُها تُقدَّر) . . لكانتْ مُوزَّعةً حسْبَ ما عُلِمَ ممَّا مرَّ .

❁ **قوله** : (**مُعلِّلاً بأنَّهُ لا ثِقَلَ مع التقدير**) تعليلُهُ يُلائِمُ أنَّ الصرفَ هو الجرُّ بالكسرة ، وأنَّها امتنعتْ لثِقَلها مع ثِقَل ما أَشْبَهَ الفعلَ .

❁ **قوله** : (**أي : الفَرْعِيِّ**) ؛ أي : فلا يُنافي أنَّهُ ممدودٌ مدّاً أصليّاً ، **والمدُّ الأصليُّ** : هو الطبيعيُّ ؛ نحوُ : (الفتىٰ) و(الهدىٰ) ، **والمدُّ الفرعيُّ** : هو المُنفصِلُ ؛ نحوُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة : ١٠٤]، والمُتَّصِلُ؛ نحوُ : (سماء) و(صحراء) .

ومعنىٰ كونِهِ فرعيّاً : أنَّهُ زائدٌ على الطبيعيِّ ؛ إذ لا بدَّ مِنْ زيادته علىٰ حركتَينِ في المُتَّصِل ، أو قَبُولِهِ للزيادة عليهما في المنفصل ، بخلاف

---

(١) في (ط) : (أو ظهوره) .

٤٨ـ والثـانِ منقـوصٌ ونصبُـهُ ظَهَـرْ   ورَفْعُـهُ يُنْـوىٰ . . . .

❁ قوله : (والثانِ منقوصٌ) قال الراعي : (فيه توريةٌ ؛ مِنْ جهةِ أنَّ لفظَ « الثانِ » منقوصٌ أيضاً) ، وسُمِّيَ بذلك ؛ لحذف لامِهِ للتنوين ، أو لأنَّهُ نَقَصَ منه ظهورُ بعض الحركات .

❁ قوله : (ورَفْعُهُ يُنوىٰ) عبَّر أوَّلاً بـ (قُدِّرَ) وثانياً بـ (يُنوىٰ) ؛ تفنُّناً .

قال الغَزِّيُّ : (واعتُرِضَ : بأنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ قوله : « ورفعُهُ يُنوىٰ » ؛ أي : معَ مفهوم قوله : « ظَهَرَ » .

وأُجِيبَ : بأنَّ الناظمَ قَصَدَ الرَّدَّ علىٰ مَنْ قال : لا حاجةَ لتقدير حركة الرفع

الطبيعيِّ ؛ فإنَّهُ لا يزيدُ عليهما ، كما لا ينقصُ عنهما .

❁ قوله : (تفنُّناً) ؛ أي : على المشهور ؛ مِنْ عدم الفرق بينَ المُقدَّر والمَنْويِّ ، وقيل : المُقدَّرُ خاصٌّ بالألف المنقلبة ، والمَنْويُّ خاصٌّ بالياء والألف الأصليّة ، ولا مانعَ مِنْ حَمْلِ كلام المُصنِّفِ علىٰ هـٰذا القول . انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❁ قوله : (لا حاجةَ إلىٰ قوله : « ورفعُهُ يُنوىٰ ») ؛ أي : ولا إلىٰ قوله : (كذا أيضاً يُجَرْ) ؛ أخذاً مِنَ الجواب ، ولو زاد لفظ (إلىٰ آخره) . . لكان أَنْسَبَ .

❁ قوله : (لا حاجةَ لتقدير حركة الرفع . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ العِلَّةَ

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٤٢) .

كذا أيضاً يُجَرْ . . . .

والجرِّ في نحو « قاضٍ » ؛ لإمكان إظهارِها ؛ كما جاء في الضَّرورةِ ، فهي في حُكْمِ الموجود ؛ فكما لا يُقدَّرُ الموجودُ لا يُقدَّرُ ما في حُكْمه) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (كذا أيضاً يُجَرْ) ؛ أي : بكسرٍ مَنْويٍّ ، أو ما ناب عنه ؛

في عدم ظهورِها هي الثِّقَلُ لا التعذُّرُ ؛ حتىٰ يتَّجِهُ قولُهُ : (لا حاجةَ لتقديرها ؛ لإمكان إظهارها) ، ويُرتَّبُ عليه : أنَّها في حُكْم الموجودِ .

❀ قوله : (كما جاء في الضَّرورةِ) ؛ أي : كقوله في الرفع[2] : [من الطويل]

لعَمْرُكَ ما تدري متىٰ أنتَ جائِيٌ ... ولٰكنَّ أقصىٰ مُدَّةِ العُمْرِ عاجلُ

وفي الجرِّ[3] : [من الطويل]

فيوماً يُوافِينَ الهوىٰ غيرَ ماضِيٍ ... ويوماً ترىٰ منهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

❀ قوله : (أو ما ناب عنه . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ الكسرَ هو

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ٢٠) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الشارح في « المساعد » (٤/ ٢١٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٤٤) .

(٣) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٣٦٦) ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل ، وفيه : (غيرَ ما صِباً) بدل (غيرَ ماضِيٍ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٣١٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/٣٤٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/٢٢٩) ، « وشرح الأشموني » (١/ ٤٤) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/٥٦ـ٥٧) ، و« المقاصد النحوية » (١/ ٢٥٢ـ ٢٥٤) .

شَرَعَ في ذِكْرِ إعراب المُعتَلِّ مِنَ الأسماء والأفعال ؛ فذَكَرَ أنَّ ما كانَ مثلَ (المُصْطفىٰ) و(المُرتَقِي) يُسمَّىٰ مُعتلّاً ، وأشار بـ (**المُصْطفىٰ**) : إلىٰ ما في آخرِهِ ألفٌ لازمةٌ قبلَها فتحةٌ ؛ مثلُ : (عَصاً) و(رَحىً)، وأشار بـ (**المُرتَقِي**) : إلىٰ ما في آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها ؛ نحوُ : (القاضِي) و(الدَّاعِي) .

ثمَّ أشارَ : إلىٰ أنَّ ما في آخِرِهِ ألفٌ مفتوحٌ ما قبلَها . . **يُقدَّرُ** فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ ؛ الرفعِ والنصبِ والجرِّ ، وأنَّهُ يُسمَّى المقصورَ ؛ **فالمقصورُ** : هو الاسمُ المُعرَبُ الذي في آخِره ألفٌ لازمةٌ ؛ **فخَرَجَ بـ (الاسم)** : الفعلُ ؛ . . . .

كالفتحة في نحوِ (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) .

❁ **قوله** : (**الذي في آخِره ألفٌ**) ؛ أي : ليِّنةٌ ؛ **فخَرَجَ** : المهموزةُ ؛ نحوُ : (الخطأ) .

❁ **قوله** : (**فخَرَجَ بـ « الاسم » : الفعلُ**) أَخْرَجَ به وإن كان جنساً في

الكسرةُ وما ناب [عنها] كما مرَّ[1] ، وإنَّما لم تظهر الفتحةُ في نحو (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ؛ لأنَّها ثقيلةٌ بسبب نيابتِها عن ثقيل ؛ وهو الكسرةُ ، فعُوملت مُعاملتَها ، **والظاهرُ** : أنَّهُ يأتي هنا خلافُ القائلِ بتقدير الكسرة في نحو (موسىٰ) ؛ لجريان عِلَّتِهِ .

❁ **قوله** : (**أي : ليِّنةٌ**) اكتفى الشارحُ بكون الألف عندَ الإطلاقِ تنصرفُ إلى اللَّيِّنةِ ، لـٰكنَّ فيه : أنَّ المطلوبَ في التعاريف الإيضاحُ ، وتوهُّمُ شمولِ الألفِ للمهموزة قائمٌ .

(١) في (ط) : (عنه) بدل (عنها) ، وانظر (١/ ٣٦١) .

نحوُ : (يرضىٰ) ، وبـ (**المُعرَب**) : المبنيُّ ؛ نحوُ : (إذا) ، وبقولنا : (**ألفٌ**) : ما آخِرُهُ ياءٌ ؛ وهو المنقوصُ ؛ نحوُ : (القاضِي) ، كما سيأتي[١] ، ونحوُ : (ظَبْيٍ)[٢] ، وبـ (**لازمةٌ**) : المُثنَّىٰ في حالة الرفع ؛ نحوُ : (الزيدان) ؛ فإنَّ ألفَهُ لا تلزمُهُ ؛ إذ تُقلَبُ ياءً في حالتَي الجرِّ والنصب[٣] ؛ نحوُ : (رأيتُ الزيدَينِ) .

وأشار بقوله : (**والثانِ منقوصٌ**) : إلى (المُرتَقِي) ؛ **فالمنقوصُ** : هو الاسمُ المُعرَبُ الذي آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ قبلَها كسرةٌ ؛ نحوُ : (المُرتَقِي) ؛ **فاحتَرَزَ بالاسم** : عن الفعل ؛ نحوُ : (يَرمِي) ، و(**بالمُعرَب**) : عن المبنيِّ ؛ نحوُ : (الذي) ، **وبقولنا** : (**قبلَها كسرةٌ**) : مِنَ التي قبلَها سكونٌ ؛ نحوُ : (ظَبْيٍ)

التعريف ؛ لأنَّ بينَهُ وبين فَصْلِهِ عموماً وخصوصاً وجهيّاً ؛ إذ الاسمُ يكونُ معرباً ومبنيّاً ، والمعربُ يكونُ اسماً وفعلاً ، ولم يُخرِجِ الأُشْمُونيُّ به شيئاً ؛ نَظَراً لكونه جنساً في التعريف[٤] .

❊ **قوله** : (**لأنَّ بينَهُ وبين فَصْلِهِ. . .**) إلىٰ آخره : قد تقدَّم لك بيانُهُ[٥] ، فتذكَّرْ .

---

(١) أي : بعد أسطر .

(٢) **قوله** : (ونحوُ : « ظَبْيٍ ») زيادة من (و) ، وهو معطوف على (المنقوصُ) .

(٣) **قوله** : (ياءً) منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (تُقلَب) ؛ لأنَّهُ بمعنى التصيير ، وقيل : حالٌ مِنَ المُستكِنِّ في (تُقلَب) ، وقيل : مفعول به علىٰ نزع الخافض ؛ أي : إلىٰ ياء . انظر « إعراب الكافية » (ص٤١٥) ، وستمرُّ هـٰذه العبارة كثيراً ، فكن علىٰ دراية بإعرابها ؛ إذ لن أُنبِّهَ عليه .

(٤) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٣ـ٤٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٧٢) .

(٥) انظر (١/ ٢٣٦) .

و(رَمْي) ؛ فهـٰذا معتلٌّ جارٍ مَجْرى الصحيح ؛ في رفعه بالضمَّة ، ونصبِهِ بالفتحة ، وجرِّهِ بالكسرة .

وحكمُ هـٰذا المنقوصِ : أنَّهُ يظهرُ فيه النصبُ[١] ؛ نحوُ : (رأيتُ القاضيَ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف : ٣١] ، ويُقدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ ؛ لثِقَلِهما على الياء ؛ نحوُ : (جاء القاضِي) ، و(مررتُ بالقاضِي) ؛ فعلامةُ الرفع : ضمَّةٌ مُقدَّرة على الياء ، وعلامةُ الجرِّ : كسرةٌ مُقدَّرة على الياء .

❀ قوله : (في رفعه بالضمَّة) في : للسببيَّة[٢] .

---

(١) أي : ما لم يكن الجزءُ الأوَّلُ مِنْ مُركَّب مزجي ؛ كالمتضايفَينِ ؛ كـ(رأيتُ معديْ كرب) ، و(نزلتُ قاليْ قَلَا) ؛ فتُسكَّنُ الياء بلا خلاف ، أو مُنِعَ مِنَ الصرف ؛ نحوُ : (تفرَّقوا أياديْ سَبَا) بسكون الياء ، وهو حال ؛ لجعلهما كالاسم الواحد ، لـٰكن نُقِلَ عن بعضهم جوازُ الفتح أيضاً ، ومَنْ قدَّر (قلا) و(سبا) اسماً للبقعة . . مَنَعَهُ من الصرف ، ومن قدَّره اسماً للموضع أو المكان . . صَرَفَهُ .

ومِنَ العرب مَنْ يُسكِّنُ ياء المنقوص مطلقاً ؛ كقوله : (من الطويل)

ولـو أنَّ واشٍ بـاليمـامـةِ دارُهُ وداري بأَعْلىٰ حَضْرَمَوتَ اهتدىٰ لِيَا

فسكَّن ياء (واشٍ) وحذفها للتنوين ، قال المُبرِّدُ : وهو مِنْ أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنَّهُ حملُ النصب على الرفع والجر ، والأصحُّ : جوازُهُ في السَّعَة ؛ لقراءة جعفرٍ الصادق : (مِنْ أوسط ما تطعمون أهالِيْكم) بسكون الياء وألف بعد الهاء . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٠٩ـ ٢١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٧٤ ، ٣/ ٣٦٨) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٨٨) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (الفاء) بدل (في) ، ويحتمل علىٰ بُعْد : أنَّها محرفة عن (الباء) ، والله تعالىٰ أعلم .

وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ : أنَّ الاسمَ لا يكونُ في آخِرِهِ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ .

نعم ؛ إن كان مبنيّاً وُجِدَ ذلك فيه ؛ نحوُ : (هُوَ) ، ولم يُوجَدْ ذلك في المُعرَب إلا في الأسماء الستَّةِ في حالة الرفع ؛ نحوُ : (جاء أَبُوهُ) ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ في موضعَينِ آخَرَينِ ؛ أحدُهُما : ما سُمِّيَ به مِنَ الفعل ؛ نحوُ : (يَدعُو) و(يَغزُو) ، والثاني: ما كان أعجميّاً؛ نحوُ: (سَمَنْدُو) و(قَمَنْدُو)[1] .

---

* قوله : (وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ. . .) إلىٰ آخره : وجهُ علمِهِ منه : أنَّ المُعتلَّ ما آخِرُهُ حرفُ عِلَّة ، وقد قيَّدَهُ بكونه ألفاً لازمةً أو ياءً قبلَها كسرةٌ ، ويُقابِلُهُ الصحيحُ ، فلو وُجِدَ اسمٌ آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ. . لأَدْخلوه في المُعتلِّ ، فسكوتُهُم عنه دليلٌ علىٰ عدم وجودِهِ في الأسماء المعربةِ أصالةً ، تأمَّلْ .

* قوله : (ولم يُوجَدْ ذلك في المُعرَب) قال العلَّامةُ الأُجْهُوريُّ في بعض تعاليقه : (ليس في الأسماء المُعرَبَةِ ما حرفُ إعرابِهِ واوٌ لازمةٌ قبلَها ضمَّةٌ ، واحتَرَزْنا بقولنا : « لازمةٌ » : عن الأسماء الستَّةِ في حالة الرفع ، فلو كان الاسمُ منقولاً مِنَ الفعل ؛ كـ« يغزو » ، أو مِنْ كلام العجم ؛ كـ« سَمَنْدُو » اسم بلدة . . فذهب البَصْريُّونَ إلىٰ قَلْب واوِهِ ياءً ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ إقرارُهُ ، قاله الغُنَيميُّ) انتهىٰ ، وفي « القاموس » : (سَمَنْدُو : قلعةٌ بالرُّوم)[2] .

---

(١) ومثل ذلك : (أرسطُو) و(طُوكيُو) ، وقَمَنْدُو : اسم طائر ، وسَمَنْدُو : قلعة بالروم ، كما في « الحاشية » ، وانظر « تمهيد القواعد » (١٠/ ٥٠٨٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢١٦) .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٣٠٠) ، وقال في « التاج » (٨/ ٢١٥) : (وهي المعروفة الآن بـ« بلغراد » ، كذا رأيته في بعض المجاميع) ، وانظر « معجم البلدان » (٣/ ٢٥٣) .

٤٩ـ وأيُّ فعـلٍ آخِـرٌ منـهُ أَلِـفْ   أو واوٌ اَوْ يـاءٌ فمُعتـلاًّ عُـرِفْ

---

* قوله : (وأيُّ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : (أيُّ) : شرطٌ مبتدأٌ مضافٌ لقوله : (فعلٍ) ، و(كان) بعدَهُ مُقدَّرةٌ ، يحتملُ : أنْ تكونَ شأنيَّةً ، وهل هي ناقصةٌ ، أو تامَّةٌ لكون الخبر تفسيراً للاسم فكأنَّهُ هو ، أو واسطةٌ ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ ذكرها الشيخُ يحيىٰ[1] ، وعلى الثاني جرى المَكُوديُّ والأُشْمُونيُّ[2] ؛ حيثُ جَعَلَا قولَهُ : (آخِرٌ منهُ أَلِفْ) جملةً مِنْ مبتدأ وخبرٍ مُفسِّرةً للضمير المستتر

---

* قوله : (و« كان » بعدَهُ مُقدَّرةٌ) جوابٌ عمَّا يُقالُ : أداةُ الشرط لا تدخلُ على الجملة الاسميَّة ، لٰكنَّ فيه : أنَّهُ مخالفٌ لِمَا أصَّلوه ؛ مِنْ أنَّهُ لا يُحذَفُ الفعلُ بعدَ شيء مِنْ أدوات الشرط ـ غيرَ (إنْ) و(لو) ـ إلا إذا كان مُفسَّراً بفعلٍ بعده ، إلا أنْ يكونَ ذلك في غير الضرورة .

* قوله : (وعلى الثاني جرى المَكُوديُّ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ المُناسِبَ : (وعلى الأوَّل جرى المَكُوديُّ . . .) إلىٰ آخره ، كما يُعلَمُ بالوقوف على « الأُشْمُونيِّ » ، ونُقِلَ عن المُحشِّي أنَّ قولَهُ : (ومحلُّها النصبُ خبر « كان » . . .) إلىٰ آخره ليس مِنْ تمامِ ما قبلَهُ ، بل هو كلامٌ مستأنفٌ ؛ أي : ومحلُّها النصبُ إن كانت ناقصةً ؛ إذ حيثُ كانتْ تامَّةً لا يكونُ لها خبرٌ . انتهىٰ .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٥٧) .

(٢) قوله : (المَكودي) ضبطه في « التاج » (٩/ ١٨٨) نقلاً عن شيخه الفاسي بضم الكاف المُخفَّفة ، والسخاوي في « الضوء اللامع » (١١/ ٢٢٨) بضم الكاف المُشدَّدة ، وهي نسبة إلىٰ (مكود) قبيلة من البربر .

أشار : إلىٰ أنَّ المُعتلَّ مِنَ الأفعال : هو ما كان في آخِرِهِ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ ؛ نحوُ : (يَغزُو) ، أو ياءٌ قبلَها كسرةٌ ؛ نحوُ : (يَرمِي) ، أو ألفٌ قبلَها فتحةٌ ؛ نحوُ : (يَخشَىٰ) .

فيها ، ومحلُّها النصبُ خبر (كان) ؛ لأنَّها عمدةٌ[1] ، وأمَّا قولُهُم : (إنَّ الجملةَ المُفسِّرةَ لا محلَّ لها من الإعراب) . . فهي الواقعةُ فضلةً .

قال العلَّامةُ الشيخُ يحيىٰ : (والمُرجِّحُ لتقدير « كان » : أنَّ الكَوْنَ والثبوتَ أقربُ إلى الفهم ؛ ولذلك كان مُتعلَّقُ الظرفِ المُستقَرِّ كوناً عاماً)[2] .

وقولُهُ : (أو واوٌ اَوْ ياءٌ) معطوفانِ علىٰ (أَلِفْ) .

وهـٰذا كلُّهُ يُفِيدُ : أنَّهُ على التمام أو القولِ بالواسطة . . تكونُ الجملةُ ليس لها محلُّ نصبٍ على الخبريَّة ، بل إمَّا لا محلَّ لها من الإعراب ، أو محلُّها رفعٌ تبعاً لمُفسِّرها .

والأظهرُ عندي : أنَّهُ لا حاجةَ لهـٰذا كلِّهِ ، بل مُحصَّلُ كلامِ الشيخ يحيىٰ : أنَّ (كان) الشأنيَّةَ اسمُها في محلِّ رفعٍ وخبرُها في محلِّ نصب اتِّفاقاً ، لـٰكن هل تُسمَّىٰ ناقصةً ؛ نَظَراً لكونها افتقرتْ لاسمٍ وخبر ، أو تامَّةً ؛ نَظَراً لكون الخبرِ هو عينَ الاسم ، فكأنَّها لم تفتقر إلا لشيءٍ ؛ وهـٰذا علامةُ التمام ، أو واسطةً ؛ لكونها افتقرتْ لشيئَينِ وإن كان أحدُهُما عينَ الآخر ؟

فبالنَّظَر لافتقارها لشيئَينِ . . لم تكن تامَّةً ، وبالنَّظَر لكون أحدِهِما عينَ

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٢٠) ، شرح الأشموني (١/ ٤٥) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٥٧) ، وقوله : (المُستقَر) هو بصيغة اسم المفعول ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٢/ ٢٥٨) .

ويحتملُ : أنْ تكونَ ناقصةً غيرَ شأنيَّة ؛ فـ (آخِرٌ) اسمُها ، و(أَلِفْ) خبرُها ، ووَقَفَ عليه بحذف الألف على لغة ربيعةَ .

و(عُرِفْ) : جوابُ الشرط ، والفاء : رابطةٌ لجواب الشرط ، قال الشيخ يحيى : (والأَوْلى : جَعْلُ « مُعتلّاً » مفعولاً به ، و« عُرِفْ » عِلْميَّةٌ ؛ لأنَّ القصدَ عِلْمُ كونِهِ مُعتلّاً ، لا معرفةُ ذاتِهِ مُقيَّدةً به)[1] .

الآخر . . لم تكن ناقصة ، ويَدُلُّ لكون التامَّةِ لها خبرٌ : قولُهُ : (أو تامَّةٌ لكون الخبر . . .) إلى آخره ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (فـ « آخِرٌ » اسمُها ، و« أَلِفْ » خبرُها) ، وعلى هـٰذا : فقولُهُ : (أو واوٌ أَوْ ياءٌ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : أو هو واوٌ أو ياء ؛ فلا إشكالَ في رفعه ، والجملةُ معطوفةٌ على (ألف) الواقعِ خبراً ، لا على جملة الشرط ؛ إذ لا تَصلُحُ شرطاً حتى تعطف عليها .

وهـٰذا على أنَّ الروايةَ بالرفع كما هو المحفوظُ ، ويحتملُ ـ كما قاله السيِّدُ الحَفْنيُّ ـ[2] : أنَّ الروايةَ بالنصب عطفاً على (ألف) ، ولا يُنافِيهِ رسمُ (واو) بدون ألف ؛ لأنَّ رسمَ ربيعةَ كوقفها .

❀ قوله : (والأَوْلى : جَعْلُ « مُعتلّاً » مفعولاً به . . .) إلى آخره ؛ أي : لا حالاً مِنَ الضمير المُستتِرِ في (عُرِفْ) مُقدَّمةً على عاملها ؛ بناءً على عدم جَعْلِ (عُرِفْ) عِلْميَّةً ، كما هو المُتبادرُ .

---

(١) حاشية الشاوي (ق/١٥٨) ، وقوله : (مفعولاً به) ؛ أي : ثانياً ، كما هو معلوم .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٧٦) .

٥٠ـ فـالألـفَ ٱنْـوِ فيـهِ غيـرَ الجَـزْمِ وأَبْدِ نصبَ ما كـ (يَدعُو) (يَرمِي)
٥١ـ والرفعَ فيهما ٱنْوِ وٱحْذِفْ جازِمَا . . . .

وخبرُ المبتدأ : جملةُ الشرط ، وقيل : هي وجملةُ الجوابِ معاً ، وقيل : جملةُ الجوابِ فقط .

والمعنىٰ : أيُّ فعلٍ كان آخرُهُ حرفاً مِنَ الأحرف المذكورة . . فإنَّهُ يُسمَّىٰ معتلاً .

❁ قوله : (فالألفَ ٱنْوِ . . .) إلىٰ آخره : (الألفَ) : منصوبٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ الفعلُ بعدَهُ ، تقديرُهُ : (اذكُرِ الألفَ) ، ولا يُقدَّرُ (انوِ) ؛ لأنَّ (الألفَ) مَنْويٌّ فيه ، وليس هو المَنْويَّ .

❁ قوله : (وأَبْدِ) بقطع الهمزة ؛ أي : أَظْهِرْ .

❁ قوله : (والرفعَ فيهما ٱنْوِ . . .) إلىٰ آخره : (الرفعَ) : منصوبٌ بالمفعوليّة لـ (انوِ) ، و(فيهما) : مُتعلِّقٌ به ، و(ٱحْذِفْ) : عطفٌ على (انوِ) ، وفي كلٍّ ضميرٌ هو فاعلُهُ ، و(جازِماً) : حالٌ مِنْ فاعلِ (احذف) ، و(ثلاثَهُنَّ) : مفعولٌ به ، والضميرُ في (ثلاثَهُنَّ) لأحرف العِلَّة ، ومعمولُ

❁ قوله : (والمعنىٰ : أيُّ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّهُ حلُّ معنىً لا حلُّ إعراب ؛ فلا يُقالُ : مُقتضىٰ حلِّهِ : أنَّ (كان) غيرُ شأنيةٍ ، وأنَّ (مُعتلّاً) مفعولُ (عُرِفْ) بمعنىٰ (سُمِّيَ) .

❁ قوله : (و« ثلاثَهُنَّ » : مفعولٌ به) ؛ أي : لـ (احذفْ) .

. . . . ثـلاثُهُـنَّ تَقْـضِ حُكْمـاً لازِمَـا

ذَكَرَ في هـٰذَينِ البيتَينِ كيفيةَ الإعراب في الفعل المُعتلِّ ؛ فذَكَرَ أنَّ الألفَ يُقدَّرُ فيها غيرُ الجزم ؛ وهو الرفعُ والنصبُ ؛ نحوُ : (زيدٌ يَخشَىٰ) ؛ فـ(يَخشَىٰ) : مرفوعٌ ، وعلامةُ الرفعِ : ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألف ، و(لن يَخشَىٰ) ؛ فـ(يَخشَىٰ) : منصوبٌ ، وعلامةُ النصبِ : فتحةٌ مُقدَّرة على الألف ، وأمَّا الجزمُ : فيظهرُ ؛ لأنَّهُ يُحذَفُ له الحرفُ الآخِرُ ؛ نحوُ : (لم يَخشَ) .

الحال محذوفٌ ؛ وهو (الأفعال الثلاثة) ، والتقديرُ : (احْذِفْ أحرفَ العِلَّةِ ثلاثَهنَّ حالَ كونك جازماً الأفعالَ الثلاثةَ المذكورةَ) .

ويحتملُ : أنْ يكونَ (ثلاثَهُنَّ) معمولاً للحال ، والضميرُ للأفعال ، ومعمولُ الفعل محذوفٌ ؛ وهو الأحرفُ الثلاثة ، والتقدير : (احذفْ أحرفَ العِلَّةِ ثلاثَهنَّ حالَ كونك جازماً الأفعالَ ثلاثَهُنَّ) .

و(تَقْضِ) : مجزومٌ جوابُ (احذِفْ) ، و(حُكْماً) : مفعولٌ به إن كان (تَقْضِ) بمعنىٰ (تُؤدِّ) ، ومفعولٌ مطلقٌ إن كان بمعنىٰ (تَحكُم) .

❃ قوله رحمه الله : (ثلاثَهُنَّ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : أحرفَ العِلَّةِ الثلاثةَ ، أو الأفعالَ الثلاثة[1] ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّهُ مِنَ لإضافة التي للبيان ، ويحتملُ : أنَّهُ حالٌ معنىً .

❃ قوله : (إن كان « تَقْضِ » بمعنىٰ « تُؤدِّ ») ، والحُكْمُ علىٰ هـٰذا بمعنى المحكوم به .

---

(١) وهـٰذا التقدير بناء علىٰ أنَّ (ثلاثَهُنَّ) معمولٌ لـ(جازماً) .

وأشار بقوله : (**وأَبْدِ نصبَ ما كـ « يَدعُو » « يَرمِي »**) : إلىٰ أنَّ النصبَ يظهرُ فيما آخِرُهُ واوٌ أو ياءٌ ؛ نحوُ : (لن يَدعُوَ) ، و(لن يَرمِيَ)[1] .

وأشار بقوله : (**والرفعَ فيهما انْوِ**) : إلىٰ أنَّ الرفعَ يُقدَّرُ في الواو والياء ؛ نحوُ : (يَدعُو) و(يَرمِي) ؛ **فعلامةُ الرفعِ** : ضمَّةٌ مُقدَّرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : (**وٱحْذِفْ جازماً ثلاثَهُنَّ**) : إلىٰ أنَّ الثلاثَ ـ وهي الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحذَفُ في الجزم ؛ نحوُ : (لم يَخشَ) ، و(لم يَغزُ) ،

❊ **قوله** : (**تُحذَفُ في الجزم**) **ظاهرُهُ كـ « النظم »** : أنَّ حرفَ العِلَّة حُذِفَ

❊ **قوله** : (**ظاهرُهُ كـ « النظم »** . . .) إلىٰ آخره : **فيه إشارةٌ** : إلىٰ أنَّ كلامَ الشارحِ كـ « النَّظْم » محتملٌ للمذهب الثاني ؛ وذلك أنَّ قولَ الشارحِ : (تُحذَفُ في الجزم) **معناه** : في حالة الجزم ، مع احتمالِ أنَّ الحذفَ عندَ الجازم لا به ، وقولَ الناظم : (واحْذِفْ جازماً ثلاثَهُنَّ) **يحتملُ أنَّ معناه** : احْذِفْ جازماً ثلاثَهُنَّ عندَ الجازم لا به ، **ولا يُنافيه قولُهُ** : (فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجزم) ؛ **لأنَّ المُرادَ** : أَبْقِ الألفَ وانْوِ فيها ـ أي في الألف الباقية ـ غيرَ الجزم ، وأمَّا الجزمُ فحُكْمُهُ ما يأتي مِنَ الحذف عنده ؛ أي : مع النيَّة في الألف المحذوفة ، **لـٰكن يُبعِدُ هـٰذا الاحتمالَ** : أنَّ الكلامَ في أبواب النيابة .

---

(١) وقد وَرَدَ في الضرورة تقديرُ نصب الواو والياء ؛ كقول عامر بن الطُّفيل : (من الطويل)

فما سوَّدَتْني عامرٌ عن وِراثةٍ ... أبى اللهُ أنْ أسمُوْ بأمٍّ ولا أبِ

وقولِ حُنْدُجِ المُرِّي : (من البسيط)

ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُدْنِيْ علىٰ شَحَطٍ ... مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممَّنْ دارُهُ صُولُ

انظر « توضيح المقاصد » (١/٣٥٣) ، و« شرح الأشموني » (١/٤٥) .

و(لم يَرمِ) ؛ **فعلامةُ الجزمِ : حذفُ الألفِ والواوِ والياء**[1] .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ : أنَّ الرفعَ يُقدَّرُ في الألف والواوِ والياء ، وأنَّ الجزمَ يظهرُ

بالجازم ، قال المُرَاديُّ : (والتحقيقُ : أنَّ الحذفَ عندَهُ لا به)[2] ؛ أي : لأنَّ المحذوفَ به إنَّما هو الضمَّةُ المقدَّرةُ ؛ وإنَّما حُذِفَ الحرفُ استتباعاً ومناسبةً .

ومحلُّ كونِ حرفِ العِلَّةِ يُحذَفُ للجازم : إذا كان أصليّاً ، فإن كان بدلاً مِنْ همزةٍ ؛ كـ(يقرا) و(يُقرِي) و(يَوضُو) : فإن كان الإبدالُ بعدَ دخولِ الجازم . . فهو قياسيٌّ[3] ، ويمتنعُ حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازمِ

❁ قوله : (فهو قياسيٌّ) ؛ أي : لسكون الهمزة .

---

(١) وقد ثبت حرفُ العِلَّة مع الجازم في قول عبد يغوث بن وقَّاص الحارثي : (من الطويل)

وتضحكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لم ترَىٰ قَبْلي أسيراً يَمَانيا

وقولِ قيس بن زهير العَبْسي : (من الوافر)

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمي ... بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ

وقولِ الشاعر : (من البسيط)

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمَّ جئتَ مُعتذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهجُو ولم تَدَعِ

فقيل : إنَّهُ ضرورة ، وقيل : بل حُذف حرف العِلَّة ، ثم أُشبعت الفتحة في (تَرَ) فنشأتْ ألفٌ ، والكسرةُ في (يأتِك) فنشأت ياءٌ ، والضمةُ في (تَهْجُ) فنشأت واو . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٥٥ـ ٥٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٥١ـ٣٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٩٥) .

(٢) توضيح المقاصد (١/ ٣٥٠) .

(٣) لكون الهمزة ساكنةً ؛ لحذف حركتها بالجازم ، وإبدالُ الهمزِ الساكنِ مِنْ جنس حركةِ ما قبلَهُ . . قياسيٌّ . « تصريح » (١/ ٨٨) .

في الثلاثةِ بحَذْفها ، وأنَّ النصبَ يظهرُ في الياء والواو ، ويُقدَّرُ في الألف .

مُقتضاه[1] ، وإن كان قبلَه . . فهو إبدالٌ شاذٌّ ، ويجوزُ مع الجازمِ الإثباتُ والحذفُ له ؛ بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمِهِ[2] ، وهو الأكثرُ[3] .

❁ قوله : (فهو إبدالٌ شاذٌّ) ؛ أي : لكون الهمزة مُتعاصِيةً بالحركة عن الإبدال .

❁ قوله : (بناءً على الاعتداد) راجعٌ للحذف ، وقولُهُ : (وعدمِهِ) راجعٌ للإثبات ؛ ففيه مع ما قبلَهُ لفٌّ ونشرٌ مُشوَّش ، وعلى الإثبات : يكونُ الجزمُ بحذف الحركةِ المُقدَّرة على الألف ، لا على الهمزة المُبدَلةِ ألفاً ؛ إذ بالإبدال ولو شاذّاً ينتقلُ الإعرابُ إلى البدل ، فالحركةُ مُقدَّرةٌ على الألف ، لا على الهمزة ؛ إذ هي قد أُعدمت .



---

(١) وهو حذف الحركة التي كانت موجودةً قبل الإبدال ، فلا يحذف شيئاً آخر . « تصريح » (١/٨٨) .

(٢) فعلى القول بالاعتداد بعُرُوض الإبدال : يُحذَف حرف العِلَّة للجازم ؛ لأنَّ حرف العِلَّة علىٰ هـٰذا القول معتدٌّ به ومُنزَّلٌ منزلة الحرف الأصلي ، وعلى القول بعدم الاعتداد بعُرُوض الإبدال : يثبت حرف العِلَّة ؛ لأنَّهُ لا يُحذف للجازم إلا الحرف الأصليُّ لا العارض . « تصريح » (١/٨٩) .

(٣) بقيت أقسامٌ أُخَرُ للإعراب المُقدَّر ذكرها الخضري في « حاشيته » (١/٩٠ـ ٩١) ، فراجعْها .

النّكرة والمعرفة

(النكرةُ والمعرفةُ)

❁ **قوله : (النكرةُ والمعرفةُ) هما في الأصل** : اسما مصدرَينِ لـ (نكَّرتُهُ) و(عرَّفتُهُ) بالتشديد ، وأمَّا على التخفيف مِنْ (نَكِرْتُهُ) بكسر الكاف . . فهما مصدران ، وبهٰذا جُمِعَ بينَ القول بأنَّهُما مصدران ، والقولِ بأنَّهُما اسما مصدرَينِ ، ثمَّ نُقلا . . . .

[النكرة والمعرفة]

❁ **قوله : (لـ « نكَّرتُهُ » و« عرَّفتُهُ » بالتشديد)** في « المصباح » : (نكَّرتُهُ تنكيراً : مثلُ « غيَّرتُهُ تغييراً » وزناً ومعنىً)[1] .

❁ **قوله : (« نَكِرْتُهُ » بكسر الكاف)** ؛ أي : خلافَ « عَرَفتُهُ » ؛ كـ « أنكرتُهُ » ، كما في « المصباح »[2] .

❁ **قوله : (ثمَّ نُقلا . . .) إلىٰ آخره** ، و(أل) فيهما : للعهد الخارجيِّ ؛ أي : المعهودانِ عندَ النُّحاة ؛ كما تقولُ : (جاء الأميرُ) إذا لم يكن في البلد

---

(١) المصباح المنير (٢/٨٥٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/٨٥٨) .

. . . .

وسُمِّيَ بهما الاسمُ المُنكَّرُ والاسمُ المُعرَّف .

وقدَّم النكرةَ ؛ لأنَّها الأصلُ ؛ إذ لا يُوجَدُ معرفةٌ إلا وله اسمٌ نكرة ، ويوجدُ كثيرٌ مِنَ النكرات لا معرفةَ له ؛ إذ الشيءُ أوَّلَ وجودِهِ تلزمُهُ الأسماءُ العامَّة ،

إلا أميرٌ واحد ، أفادَهُ السيِّدُ الحَفْنيُّ نقلاً عن الشَّوْبَريِّ[١] ، **والأظهرُ** : أنَّ (أل) فيهما للجنس والماهيَّة ، كما في سائر المُعرَّفات .

❁ قوله : (**وسُمِّيَ بهما الاسمُ المُنكَّرُ والاسمُ المُعرَّف**) ؛ أي : مِنْ باب أسماء الأجناس ، لا مِنْ باب أعلام الأجناس ، وإلا لمُنِعا مِنَ الصرفِ ، ولم تدخل عليهما (أل) ، ودعوىٰ أنَّ التنوينَ للحكاية ، وأنَّ (أل) زائدةٌ ، أو أنَّهُ قُصِدَ التنكيرُ . . لا دليل عليها ، والعَلَميَّةُ الشخصيَّةُ لا تُتوهَّمُ هنا ، واعتبارُ أنَّ مجموعَهُما عَلَمٌ على الألفاظ الآتيةِ لكونهما ترجمةً . . ليس الكلامُ فيه .

❁ قوله : (**لأنَّها الأصلُ**) ؛ أي : الغالبُ والسابق ؛ **يَدُلُّ على الغَلَبة** : العِلَّةُ الأُولىٰ ، **وعلى السَّبْق** : العِلَّةُ الثانية ؛ أعني : قولَهُ : (إذ الشيءُ . . .) إلىٰ آخره ، **لـٰكن كان الأَوْلىٰ للمُحشِّي أنْ يقولَ** : (وأيضاً فالشيءُ . . .) إلىٰ آخره ؛ كما صنع الأُشْمُونيُّ[٢] ، **ولا يَرِدُ** : أنَّ المعرفةَ أشرفُ ؛ لأنَّ النِّكاتَ لا تتزاحمُ .

❁ قوله : (**ويوجدُ كثيرٌ مِنَ النكرات . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : كـ (أحد) ، و(عَرِيب) ، و(دَيَّار) .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق٧٧ـ ٧٨) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٤٧) .

ثمَّ يَعْرِضُ له بعدَ ذلك الأسماءُ الخاصَّةُ ؛ كالآدميِّ إذا وُلِدَ ؛ فإنَّهُ يُسمَّىٰ : إنساناً ومولوداً ، ثمَّ يُوضَعُ له الاسمُ العَلَمُ واللَّقَب والكُنْية .

وأنكرُ النكراتِ : مذكورٌ ، ثمَّ موجودٌ ، ثمَّ مُحدَثٌ ، ثمَّ جوهرٌ ، ثمَّ جسمٌ ، ثمَّ نامٍ ، ثمَّ حيوانٌ ، ثمَّ إنسانٌ ، ثمَّ رجلٌ ، ثمَّ عالِمٌ[1] ؛ . . . .

❁ قوله : (كالآدميِّ إذا وُلِدَ ؛ فإنَّهُ يُسمَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يُطلَقُ عليه أوَّلاً المعرفةُ أيضاً ؛ كـ (هو) ، و(هـٰذا) ، و(الذي وُلد) ، و(المولود) .

❁ قوله : (ثمَّ يُوضَعُ له الاسمُ العَلَمُ . . .) إلىٰ آخره : (العَلَمُ) : عطفُ بيانٍ على (الاسمُ) ؛ لدفع توهُّم أنَّ المُرادَ بـ (الاسم) : ما قابَلَ الفعلَ والحرف ، وقولُهُ : (واللَّقَبُ والكُنْيَةُ) معطوفانِ على (الاسم) ، لـٰكن قد يُقالُ : دَفْعُ التوهُّمِ حاصلٌ بعطف (الكنية) و(اللقب) ؛ فكان الأَوْلىٰ : تقديمَ (العَلَم) على (الاسم) ؛ ليكونَ لذِكْرِ المُتأخِّرِ كبيرُ فائدةٍ ، وليكونَ ما بعدَ (العَلَم) تفصيلاً بعدَ إجمال .

❁ قوله : (ثمَّ عالِمٌ) فيه : أنَّ (عالِماً) يُطلَقُ على الله تعالىٰ وعلى المَلَكِ والجنِّيِّ ؛ فهو أعمُّ مِنْ (رجلٍ) مِنْ هـٰذا الوجه ؛ فبينَهُ وبينَ (رجل) عمومٌ

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ١٨٢ـ١٨٣) : (ليس القصد من هـٰذا الحصرَ ، بل التقريبُ ؛ إذ ما شابه هـٰذه الأشياء كهي ؛ فكـ « مذكورٍ » ـ أي : ما شأنُهُ أن يُذكر ـ : « معلوم » ؛ أي : ما شأنه أن يعلم ، وكـ « موجود » : « معدوم » ، وكـ « حيوان » : « شجر » ، وكـ « إنسان » : « فرس » ، وكـ « رجل » : « امرأة » ، وكـ « عالم » : « جاهل ») .

٥٢ـ نكـرةٌ قـابِـلُ (ألْ) مُـؤثِّـرَا أو واقـعٌ مَـوقِـعَ مـا قـد ذُكِـرَا

فكلٌّ واحدٍ مِنْ هـٰذه أعمُّ ممَّا تحتَهُ وأخصُّ ممَّا فوقَهُ ، وقد نَظَمْتُ هـٰذه المراتبَ فقلتُ : [من الرجز]

(مذكورٌ) (موجودٌ) و(مُحدَثٌ) كذا و(جوهرٌ) (جِسْمٌ) و(نامٍ) فَخُذَا

و(الحيوانُ) ثمَّ (إنسانٌ) (رَجُلْ) و(عـالِـمٌ) تـرتيـبُ تنكيـرٍ كَمُـلْ

❁ قوله : (نكرةٌ قابِلُ. . .) إلىٰ آخره : (نكرة) : مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ قصدُ الجنس ، . . . .

وخصوص مِنْ وجه ؛ فهما في مرتبةٍ واحدة ؛ لسقوطِ عموم كلٍّ بخصوصه ، وكذا كلُّ شيئَينِ بينهما ذلك ، كما استظهره العلَّامتانِ الأميرُ والصبَّانُ[1] .

والجوابُ : بأنَّ المُرادَ : ثُمَّ عالِمٌ مِنْ بني آدمَ ؛ بدليلِ أنَّهُ مِنْ مشمولات (رجل). . فيه : أنَّ النَّظَرَ في المَقام لمدلولات الألفاظِ الوضعيَّةِ .

❁ قوله : (وأخصُّ ممَّا فوقَهُ) هـٰذا باعتبار غالبِ ما ذَكَرَهُ ؛ إذ الطَّرَفُ الأعلىٰ ليس فوقَهُ شيءٌ ، وأمَّا قولُهُ : (أعمُّ ممَّا تحتَهُ). . فلا يحتاجُ لنظير ذلك ؛ لأنَّ المُرادَ : ما تحتَهُ ولو باعتبار نَفْسِ الأمر ، و(عالمٌ) تحتَهُ (فقيهٌ) أو (نَحْويٌّ) مثلاً .

❁ قوله : (والمُسوِّغُ قصدُ الجنس) ؛ أي : في ضِمْن الأفراد ؛ إذ الحقيقةُ

---

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الشذور (ص٤٥) ، حاشية الصبان على الأشموني (١/ ١٨٣) .

أو كونُها في مَعْرِض التقسيم ، و(قابلُ « أل ») : خبرٌ ، و(مُؤَثِّرَا) : حالٌ من المضاف إليه ؛ وهو (أل) ، وشرطُ جوازِ ذلك موجودٌ ؛ وهو اقتضاءُ المضافِ العملَ في الحال وصاحبِها .

المَحْضةُ لا تتَّصفُ بقَبول (أل) ، ولا بالوقوع مَوقِعَ ما يقبلُها ، **كذا قيل** ، فالمحكوم عليه الجنسُ نَفْسُهُ في ضِمْن الأفراد ، فقصدُ الجنسِ متىٰ كان علىٰ وجهٍ تحصلُ معه الفائدةُ . . مُسوِّغٌ ، سواءٌ أُريد باعتبار ذاتِهِ ، أو باعتبار تحقُّقِهِ في أفراده ، **لٰكن يَرِدُ** : أنَّ هٰذا التأويلَ لا يدفعُ الإشكالَ ، بل يُحتاجُ معه إلىٰ تسمُّحٍ في نسبة القَبُول والوقوعِ المذكورَينِ ؛ إذ القابلُ والواقعُ هو الأفرادُ ، لا الحقيقةُ في ضِمْنها ؛ **علىٰ أَنَّهُ يَرِدُ** عليه : أنَّ النكرةَ كغيرها مِنَ المعرَّفات عبارةٌ عن الماهيَّة الذِّهْنيَّة ؛ **فالوجهُ** : أنَّ **المُرادَ هنا** : الجنسُ مِنْ حيثُ ذاتُهُ ، ونسبةَ القَبولِ والوقوعِ المذكورَينِ علىٰ وجه التسمُّح ؛ أي : اسمٌ تقبلُ أفرادُهُ (أل) مُؤثِّراً أو تقعُ مَوقِعَ ما يقبلُها ، واللهُ أعلمُ .

❀ **قوله : (في مَعْرِض التقسيم)** ؛ أي : لأنَّ قولَهُ هنا : (نكرةٌ) قسيمُ (معرفة) في قوله : (وغيرُهُ معرفةٌ) ، ومع ذلك المُرادُ الجنسُ ، كما لا يخفىٰ ، **فلا يتوجَّهُ الاعتراض** بتذكير الخبر وتأنيثِ المبتدأ متى التُفِتَ إلى المُراد مِنَ النكرة علىٰ كلِّ حال .

ويحتملُ : أنْ يكونَ (قابلُ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(نكرةٌ) خبراً مُقدَّماً ، **وهو أنسبُ بظاهر قول المُصنِّف** : (وغيرُهُ معرفةٌ) ؛ لأجلِ أنْ يُعرَبَ كلٌّ مِنَ المُتقابِلَينِ بإعراب الآخر ؛ وهو الخبريَّةُ ، **لٰكن يُضعِّفُهُ** : أنَّ المُحدَّثَ عنه هنا

النكرةُ : ما يقبلُ (أل) وتُؤثِّرُ فيه التعريفَ ، أو يَقَعُ مَوقِعَ ما يقبلُ (أل) .

وما ذَكَرَهُ الناظمُ تعريفٌ للنكرة بالخاصَّة ، وأمَّا بالحدِّ : **فهي عبارةٌ عمَّا شاع في جنسٍ ـ أي : في أفرادِ جنسٍ ـ موجودٍ أو مُقدَّرٍ ؛ كـ (رجل) ، وكـ (شمس) .**

❀ **قوله : (ما يقبلُ « أل ») أُورِدَ عليه : الأسماءُ المُتوغِّلةُ في الإبهام ؛ نحوُ : (أحدٍ)** . . . .

النكرةُ ، فهي الأَوْلىٰ بالابتداء ، كما أنَّ المُحدَّثَ عنه في قوله : (وغيرُهُ معرفةٌ) . . هو المعرفةُ ، ففيه قلبٌ .

❀ **قوله : (أي : في أفرادِ جنسٍ . . .) إلىٰ آخره** : إنَّما قدَّر المضافَ ؛ لأنَّ الشيوعَ إنَّما يكونُ في مُتعدِّد ، والجنسُ واحدٌ لا تعدُّدَ فيه .

❀ **قوله : (نحوُ : « أحدٍ »)** ؛ أي : المُلازِمِ للنفي ؛ وهو ما همزتُهُ أصليَّةٌ وبمعنىٰ (إنسانٍ) ، لا ما يقعُ في الإثبات والنفي ؛ وهو ما همزتُهُ بدلٌ مِنْ واو شذوذاً وبمعنىٰ (واحد) ؛ **فالفرقُ بينهما** : مِنْ جهة الاستعمالِ ، وجهةِ اللفظ ، وجهة المعنىٰ ، كذا ذَكَرَهُ غيرُ واحدٍ مِنَ المُتأخِّرين .

لٰكن ذَكَرَ الرَّضِيُّ أنَّ معناهما واحدٌ ، وأنَّ همزتَهُما بدلٌ مِنْ واو ، إلا عند أبي عليٍّ ؛ فقال : همزةُ المستعملِ في النفي أصليَّةٌ ؛ كأنَّهُ لمَّا لم يرَ في نحو : (ما جاءني أحدٌ) معنى الوَحْدة . . ارتكب كونَ الهمزةِ أصليَّةً ، **والأَوْلىٰ أنْ يُقالَ** : **معنىٰ (ما جاءني أحدٌ)** : ما جاءني واحدٌ فكيف ما فوقَهُ ؟ ![1] .

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٢٨٥) .

فمثالُ ما يقبلُ (أل) وتُؤثِّرُ فيه التعريفَ : (رجلٌ) ؛ فتقولُ : (الرجل) ، واحترَزَ بقوله : (وتُؤثِّرُ فيه التعريفَ) : ممَّا يقبلُ (أل) ولا تُؤثِّرُ فيه التعريفَ ؛ كـ (عبَّاسٍ) عَلَماً ؛ فإنَّكَ تقولُ فيه : (العبَّاس) ، فتُدخِلُ عليه (أل) ، لـٰكنَّها لم تُؤثِّرْ فيه التعريفَ ؛ لأنَّهُ معرفةٌ قبلَ دخولِها عليه[1] .

ومثالُ ما وَقَعَ مَوقِعَ ما يقبلُ (أل) : (ذو) التي بمعنىٰ (صاحبٍ) ؛ نحوُ : (جاءني ذو مالٍ) ؛ أي : صاحبُ مال ؛ فـ (ذو) : نكرةٌ ، وهي

و(ديَّارٍ) و(عَرِيب) ؛ فإنَّها نكراتٌ ولا تقبلُ (أل) .

وأُجِيبَ : بأنَّها واقعةٌ موقعَ ما يقبلُ (أل) ؛ وهو مثلاً : (رجلٌ) ، أو : (حَيٌّ) ، أو : (ساكنٌ) .

❁ قوله : (لأنَّهُ معرفةٌ قبلَ دخولِها) ، وإنَّما دخلتْ عليه للَمْحِ الوصف .

❁ قوله : (« ذو » التي بمعنىٰ « صاحبٍ ») اعترِضَ : بأنَّ (صاحباً) اسمُ فاعل ، والأصحُّ : أنَّ (أل) الداخلةَ عليه موصولٌ اسميٌّ ، فلا يكونُ (ذو) نكرةً ؛ لأنَّ (أل) ليستْ مُؤثِّرةً .

❁ قوله : (و« ديَّارٍ » و« عَرِيبٍ ») كلٌّ منهما بمعنىٰ (أحد) ، ومُلازِمٌ للنفي ، ونازعَ ابنُ سِيدَهْ في ملازمة (ديَّار) له ، وذكرَ أنَّهُ قد وَرَدَ استعمالُهُ في الإثبات[2] ، وهو (فَيْعالٌ) مِنْ (دار يدورُ) ؛ فأصلُهُ : (دَيْوارٌ) ؛ قُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت .

---

(١) وإنَّما (أل) فيه للمح أصلها مِنَ الوصفيَّة بشِدَّة العُبُوس ، كما سيأتي (٢/ ١٨٤ـ١٨٦) .

(٢) نصَّ علىٰ ذلك في « العويص » ، ونصَّ في « المخصص » (٤/ ١٦٦) علىٰ أنَّهُ لا يُستعمل في الإثبات ، وانظر « تاج العروس » (١١/ ٣٣٨) .

لا تقبلُ (أل) ، لكنَّها واقعةٌ موقعَ (صاحبٍ) ، و(صاحبٌ) يقبلُ (أل)[1] ؛ نحوُ : (الصاحب) .

٥٣ـ وغيرُهُ معرفةٌ . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ (صاحباً) يُستعمَلُ استعمالَ الأوصاف التي غَلَبَتْ عليها الاسميَّةُ ، و(أل) مُؤثِّرةٌ فيه حينئذٍ وإن لم يقبل باعتبار المعنى الوضعيِّ المُرادِ مِنْ (ذو) ؛ فالمُرادُ : أنَّهُ واقعٌ موقعَ ما يقبلُ (أل) ولو في الجملة ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[٢] .

❁ قوله : (وغيرُهُ) ؛ أي : غيرُ ما يقبلُ (أل) المذكورةَ ، أو يقعُ موقعَ

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ « صاحباً » . . .) إلىٰ آخره ، وأجاب الرُّودَانيُّ : بأنَّ (صاحباً) المُرادِفَ لـ (ذو) صفةٌ مُشبَّهة ؛ بأنْ يُرادَ به الثُّبُوتُ والدوام ؛ فـ (أل) الداخلةُ عليه مُعرِّفةٌ ، لا موصولةٌ لاسم فاعلٍ بأنْ يُرادَ منه الحدوثُ وإن جاز استعمالُ (صاحب) بهٰذا المعنىٰ ، و(أل) الداخلةُ عليه حينئذٍ موصولة[٣] .

❁ قوله : (أي : غيرُ ما يقبلُ « أل » . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما أَفْرَدَ الضميرَ

---

(١) أي : المُعرِّفةَ ؛ لأنَّ المُرادَ به الدوامُ والثبوت ؛ فهو صفة مُشبَّهة ، لا اسمُ فاعل حتىٰ تكون موصولةً . « خضري » (١/ ٩٣) .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٣) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٨١) .

. . . . كـ (هُمْ) و(ذي)   و(هندَ) و(ٱبني) و(الغلامِ) و(الذي)

ما يقبلُها ، وإنَّما كان غيرُ ما ذُكِرَ معرفةً ؛ لأنَّهُ لا واسطةَ .

❁ **قوله** : (كـ « هُمْ » . . .) إلىٰ آخره : لم يُرتِّبْها في الذِّكْر علىٰ حسَبِ ترتيبِها في المعرفة ؛ لضِيقِ « النظم » ، وقد رتَّبها في التبويب علىٰ ما ستراه[1] .

فأَعْرَفُها : المُضمَرُ ، ثمَّ العَلَمُ ، ثمَّ اسمُ الإشارة ، ثمَّ الموصول ، ثمَّ

مع أنَّ المرجعَ اثنانِ ؛ لتأوُّله بـ (المذكور) ، لا لأنَّ العطفَ بـ (أو) ؛ لِمَا نصُّوا عليه مِنْ أنَّ إفرادَ الضميرِ إنَّما هو بعدَ (أو) التي للشكِّ ونحوِها ممَّا يكونُ الحُكْمُ معها للأحد الدائرِ ، لا التي للتنويع ؛ لأنَّها بمعنى الواو .

❁ **قوله** : (**لأنَّهُ لا واسطةَ**) ؛ أي : **على الأصح** ، خلافاً لِمَنْ أثبتَها فيما لا يدخلُهُ تنوينٌ ولا (أل) ؛ كـ (مَنْ) ، و(ما) ، و(متىٰ) ، و(أين) ، و(كيف)[2] .

❁ **قوله** : (**فأَعْرَفُها** : **المُضمَرُ** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بعدَ اسمِهِ تعالىٰ ؛ إذ هو أعرفُ المعارفِ إجماعاً ؛ إذ لا يدخلُهُ إبهامٌ بوجه ؛ قال تعالىٰ :

---

(١) قد رتَّبها في « الكافية الشافية » (١/ ١٢٢) بقوله :

فمُضمَرٌ أعرفُها ثُمَّ العَلَمْ   فذو إشارةٍ فموصولٌ مُتَمْ
فذُو أداةٍ فمُنادىً عُيِّنَا   فذو إضافةٍ بها تَبَيَّنَا

وتَرَكَ المنادىٰ هنا ، كاسم الفعل غير المُنوَّن ، ونحوِ (أجمع) في التوكيد ؛ لذكرها في أبوابها . « خضري » (١/ ٩٣) .

(٢) انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٢٢) .

المُحلَّىٰ ، ثمَّ المُضافُ لواحدٍ منها ، **والصحيحُ** : أنَّ المُضافَ في رتبة المضاف إليه ، إلا المضافَ إلى المضمر ؛ فإنَّهُ في رتبة العَلَم .

﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] ، قال الشَّنَوَانيُّ : (ويَلِيهِ ضميرُهُ)(١) .

وإنَّما كان المُضمَرُ أعرفَ المعارف بعدَ اسمِهِ تعالىٰ ؛ لكونه مع قرائنَ واضحةٍ جدّاً في المُراد ؛ هي التكلُّمُ ، والخطابُ ، وتقدُّمُ المرجعِ الذي عودُ الضميرِ إليه بمنزلة وضعِ اليدِ على الشيء ، ولمَّا كانتْ متفاوتةً في الوضوح . . كان الضميرُ مُتفاوِتاً علىٰ حَسَب تفاوتِها .

وكان العَلَمُ أعرفَ ممَّا بعدَهُ كلِّهِ ؛ لأنَّ مدلولَهُ ذاتٌ مُعيَّنة بمُشخِّصاتها القائمةِ بها ، **غايةُ الأمر** : أنَّهُ كثيراً ما يكونُ مشتركاً فيحتاجُ إلىٰ قرينةٍ ، **بخلافِ ما بعدَهُ** ؛ فإنَّ مدلولَهُ أيُّ ذاتٍ مُعيَّنةٍ بإشارةٍ أو صِلَةٍ أو تقدُّمِ ذكرٍ مثلاً أو ماهيَّةٍ مُعيَّنة ذِهْناً ، باعتبار تحقُّقها في أيِّ فردٍ مُعيَّنٍ بإشارةٍ أو صِلَةٍ أو تقدُّمِ ذِكْرٍ مثلاً أو ماهيَّةٍ مُعيَّنةٍ ذهناً ؛ إمَّا باعتبارها في ذاتها ، أو باعتبارِ تحقُّقِها في جميع أفرادِها ، أو في فردٍ مُبهَمٍ بحسَبِ القرائن ، **فما يَعرِضُ للعَلَم مِنَ الإبهام دونَ ما يَعرِضُ لها** .

والمُرادُ : العَلَمُ الشَّخْصيُّ ، **أمَّا الجنسيُّ** : فهو في رُتْبة المُحلَّىٰ بـ (أل) الجنسيَّةِ ؛ إذ كلٌّ منهما للماهيَّة المُعيَّنة ، خلافاً لِمَا استظهره بعضُ الأفاضل ؛

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ق ١٦٩) ، وقال بعده : (وحُكي أنَّ سيبويه رُئي في النوم ، فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : خيراً كثيراً ؛ لجعل اسمه أعرفَ المعارف ، وحكاه ابنُ القطَّان عن أحد الرجلين الزَّجَّاجيِّ أو المُبرِّد ، ويمكن تعدُّد الرؤيا) .

أي : غيرُ النكرةِ المعرفةُ ، وهي ستةُ أقسامٍ : **المُضمَرُ** ؛ كـ (هم) ، **واسمُ الإشارةِ** ؛ كـ (ذي) ، **والعَلَمُ** ؛ كـ (هندَ) ، **والمُحلَّىٰ بالألف واللام** ؛

وأَعْرَفُ الضمائر : ضميرُ المُتكلِّم ، ثمَّ المُخاطَبِ ، ثمَّ الغائبِ السالمِ عن الإبهام ، كما في « التسهيل »[1] ؛ يعني : بأنْ يتقدَّمَهُ اسمٌ واحدٌ معرفةً أو نكرةً ، . . . .

مِنْ أنَّهُ دون الجميع[2] .

وكان اسمُ الإشارةِ أعرفَ ممَّا بعدَهُ كلِّهِ ؛ لأنَّ المخاطَبَ يعرفُهُ بالعين والقلبِ ، ولأنَّ ما بعدَهُ تارةً يكونُ لحِصَّة مِنَ الجنس أو للجنس في ضِمْن حِصَّة ، وتارةً للجنس في ضِمْن جميعِ أفرادِهِ ، وتارةً له في ضِمْن فردٍ مُبهَمٍ ، وتارةً له في ذاتِهِ ؛ كالذي عُلِمَ صنفٌ ، والذي جُهِلَ صنفٌ ، والرجلُ صنفٌ ، والمرأةُ صنفٌ .

❁ قوله : (**ثمَّ الغائبِ السالمِ عن الإبهام**) أمَّا الذي لم يسلمْ منه . . فقيل : مُؤخَّرٌ عن رتبة العَلَم ، وقيل : في رتبته .

❁ قوله : (**يعني : بأنْ يتقدَّمَهُ اسمٌ واحدٌ . . .**) إلىٰ آخره ؛ فمثالُ غيرِ السالم : (جاءني زيدٌ وعمرٌو فأكرمتُهُ) ؛ فهـٰذا الضميرُ ناقصُ الاختصاص ؛ باحتمال عودِهِ للأوَّل والثاني ؛ لعدم ما يُعيِّنُ عودَهُ لأحدهما بخصوصه وإن كان عودُهُ للثاني راجحاً ؛ فاندفعَ تنظيرُ الدَّمَامِينيِّ : بأنَّهُ إن كان ثَمَّ دليلٌ علىٰ عوده

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٩٤) .

كـ (الغلام) ، والموصولُ ؛ كـ (الذي) ، وما أُضِيفَ إلىٰ واحدٍ منها ؛ كـ (ابني) ، وسيتكلَّمُ علىٰ هـٰذه الأقسام .

٥٤ـ فمـا لِـذِي غَيبـةٍ أو حُضُـورِ . . . .

وجَعَلَ الناظمُ هـٰذا في « التسهيل » دون العَلَم[١] .

❀ قوله : (فما لِذِي غَيبةٍ) ؛ أي : فما وُضِعَ لمفهومِ ذي غَيبةٍ ، فالموضوعُ

للأوَّل . . فلا إبهامَ ، وإلا فهو للأقرب حتماً ، فلا إبهامَ أيضاً . انتهىٰ[٢] ؛ وذلك أنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ قولنا : (لعدم ما يُعيِّنُ . . .) إلىٰ آخره : أنَّ فَرْضَ الكلامِ عندَ عدمِ قرينة تَدُلُّ علىٰ أنَّهُ لكذا ، ولا يخفىٰ أنَّهُ يجبُ الحُكْمُ حينئذٍ بعوده للثاني ؛ لكونه هو الراجحَ ، ولا وجهَ للعدول عنه ، فهـٰذا لا يُنافي ما ذَكَرَهُ « التسهيلُ » مِنْ أنَّهُ لا يكونُ مُفسِّرُ ضميرِ الغائب غيرَ الأقرب إلا بدليل[٣] ؛ إذ مُحصَّلُهُ : أنَّا لا نحكمُ بعوده لغير الأقرب إلا بدليلٍ ، ولا يجوزُ للمُتكلِّم أنْ يجعلَهُ لغيره إلا بدليلٍ ، وهـٰذا لا يُنافي تطرُّقَ الاحتمال إليه ؛ لإمكان خفاءِ القرينةِ على السامع .

❀ قوله : (وجَعَلَ الناظمُ هـٰذا في « التسهيل » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : جَعَلَ ضميرَ الغائبِ السالمَ عن الإبهام دون العَلَم ، وبالأَوْلىٰ غيرُ السالم ؛

(١) تسهيل الفوائد (ص٢١) .

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٩) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٢٧) .

كـ (أنتَ) و(هُوَ) سَمٍّ بالضميرِ

له كُلِّيٌّ وإن كان لا يُستعمَلُ إلا في جُزْئيٍّ ، وهـٰذا ما جرىٰ عليه السَّعْدُ في المضمرات وأسماء الإشارة ؛ مِنْ أنَّها كُلِّيَّاتٌ وَضْعاً جُزئيَّاتٌ استعمالاً .

ويحتملُ أنْ يكونَ التقديرُ : (ما وُضِعَ لماصَدَقِ ذي غَيبةٍ) ؛ أي : لأفراده؛ فيكونُ الموضوعُ له الجُزئيَّاتِ ، فهي جُزئيَّاتٌ وضعاً واستعمالاً ؛ وهو مُختارُ السيِّد ، وتفصيلُ ذلك في « شرح الرسالة » .

* قوله : (كـ « أنتَ ») جَرَّهُ بالكاف ؛ لأنَّ المقصودَ اللفظُ ، والضميرُ : هو (أَنْ) عند البَصْريِّ ، والتاءُ زائدةٌ ، وعند الكُوفيِّ أصليَّةٌ ، و(هو) بتمامه عند البَصْريِّ ، والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّ[1] .

* قوله : (بالضميرِ) بمعنى (المُضمَرِ) بفتح الميم الثانية ؛ مِنْ (أضمرتُهُ) : إذا أخفيتَهُ وسترتَهُ ، وإطلاقُهُ على البارز تَوَسُّعٌ ، وهو اصطلاحٌ بَصْريٌّ ، والكُوفيَّةُ يُسمُّونه : كنايةً ومَكْنيّاً ؛ لأنَّهُ ليس باسمٍ صريح ، والكناية تُقابِلُ الصريحَ .

فمرتبةُ كلٍّ منهما بعدَ العلم وقبلَ اسمِ الإشارة .

* قوله : (لأنَّ المقصودَ اللفظُ) فهو هنا اسمٌ ظاهر ، وصحَّ التمثيلُ ؛ لأنَّ المُرادَ به : نَفْسُهُ في تركيبٍ آخَرَ استُعمل فيه مُراداً به معناه ، كما هو واضح .

* قوله : (والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّ) ؛ أي : والواوُ إشباعٌ ، ورُدَّ : بأنَّ

(١) وستأتي هـٰذه المسألة مُفصَّلةً في كلام المحشي . انظر (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٩) .

يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ المُضمَرَ : ما دلَّ علىٰ غَيبةٍ ؛ كـ (هو) ، أو حُضُورٍ ، وهو قسمانِ ؛ أحدُهُما : ضميرُ المُخاطَب ؛ نحوُ : (أنتَ) ، والثاني : ضميرُ المُتكلِّم ؛ نحوُ : (أنا) .

٥٥ـ وذو ٱتِّصـالٍ منـهُ مـا لا يُبتـدَا . . . .

❀ قوله : (المُضمَرَ : ما دلَّ علىٰ غَيبةٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : أنَّ المُضمَرَ ما دلَّ علىٰ نَفْسِ الغائبِ أو المخاطبِ أو المُتكلِّم وضعاً ؛ لأنَّهُ في مقام بيانِهِ ؛ فيخرجُ : الاسمُ الظاهرُ في نحوِ قولِ مَنِ اسمُهُ زيدٌ : (زيدٌ ضَرَبَ) ، وقولِكَ لزيد : (يا زيدُ ؛ افْعَلْ كذا) ، وقولِكَ لزيدِ الغائبِ : (زيدٌ فَعَلَ كذا) ؛ فإنَّهُ لم يُوضَعْ ليَدُلَّ علىٰ شيءٍ مِنْ ذلك ، بل ليَدُلَّ علىٰ معنىً حاضراً كان أو غائباً .

وكذا اسمُ الإشارة ؛ فإنَّهُ لم يُوضَعْ للدَّلالة علىٰ حضور ، بل ليَدُلَّ علىٰ معنىً أعمَّ منه ؛ وهو الدَّلالةُ علىٰ مُشارٍ إليه ، وإنَّما جاءه الحضورُ مِنْ جهةِ أنَّ المُشارَ إليه لا بدَّ مِنْ حُضُوره ذِهْناً ، وبذلك يندفعُ ما قيل ؛ مِنْ أنَّ في كلام الناظم إيهامَ إدخالِ اسمِ الإشارة في المضمر . انتهى « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (وذُو ٱتِّصالٍ . . .) إلىٰ آخره : (ذو) : مبتدأٌ ، خبرُهُ :

حروفَ الإشباع لا تُحرَّكُ ولا تثبتُ إلا في الضرورة .

❀ قوله : (لا بدَّ مِنْ حُضُوره ذِهْناً) لعلَّ المُناسِبَ : (خارجاً) .

---

(١) الدرر السنية (١/٢٠٦) .

. . . . ولا يَلِــي (إلّا) ٱختيــاراً أَبــدَا

٥٦ـ كالياءِ والكافِ مِنِ (ٱبْنِي أَكْرَمَكْ) والياءِ والها مِنْ (سَلِيهِ ما مَلَكْ)

(ما لا يُبتدا)[1] ، و(ما) : اسمٌ موصول ، صلتُهُ : (يُبتدا) ، والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : به ، والهاءُ في (منه) : لـ(الضمير) .

❀ قوله : (ولا يَلِي « إلّا ») ؛ أي : ولا يَلِي لفظَ (إلّا) في اختيار[2] .

❀ قوله : (سَلِيهِ ما مَلَكْ) سَلِي : فعلُ أمرٍ ، والياءُ : فاعلٌ ، والهاءُ : مفعولُهُ الأوَّل ، و(ما مَلَكْ) ؛ أي : الذي مَلَكَهُ ، أو مُلْكَهُ ؛ فـ(ما) : موصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ مفعولُهُ الثاني .

❀ قوله : (والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : به) فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه محذورانِ : الأوَّلُ : حذفُ نائبِ الفاعل ، وهو لا يجوزُ ، الثاني : حذفُ العائدِ المجرور ، ولحذفه شروطٌ ليستْ موجودةً هنا[3] .

فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ العائدَ هو الضميرُ في (يُبتدا) ، والكلامُ مِنْ باب الحذف والإيصال ، والأصلُ : (يُبتدأ به) ؛ فحُذِفَ الجارُّ ، فاتَّصل الضميرُ واستتر .

---

(١) وذكر الخضري في « حاشيته » (١/ ٩٦) وجهاً آخَرَ أصحَّ صناعةً من المثبت ؛ وهو أن يكون (ذو) خبراً ، و(ما) مبتدأ ، إلا أنَّ المثبت أَوْلىٰ ؛ لأن القصد تعريف المتصل بما ذكر .

(٢) خلافاً لابن الأنباري وجماعة ؛ فإنَّهُم أجازوا في الاختيار : (إلّاك) و(إلّاه) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ١٢) .

(٣) ستأتي شروطه في (٢/ ١٦٢ـ ١٦٥) .

المُضمَرُ البارزُ ينقسمُ : إلىٰ مُتَّصِلٍ ومُنفصِلٍ ؛ . . . .

❀ قوله : (المُضمَرُ البارزُ . . .) إلىٰ آخره : المُضمَرُ ينقسم : إلىٰ بارزٍ ومُستترٍ ؛ فالأَوَّلُ : ما له صورةٌ في اللفظ ؛ كتاءِ (قمتُ) ، والثاني : ما لا صورةَ له في اللفظ ؛ كالضمير المُقدَّرِ في (قُمْ) ، والمُستترُ علىٰ هـٰذا : يَعُمُّ المُستترَ اصطلاحاً والمحذوفَ[1] ؛ فلا يَرِدُ ما يُقالُ : إنَّ القسمةَ ناقصةٌ .

ويُفارِقُ المُستتِرُ اصطلاحاً المحذوفَ : بأَنَّهُ مرفوعٌ وعاملَهُ لفظيٌّ ، والمحذوفَ أعمُّ مِنْ ذلك .

وجملةُ الضمائرِ البارزةِ : ستُّونَ ضميراً ؛ وذلك لأنَّ البارزَ : إمَّا مُتَّصِلٌ ،

❀ قوله : (والمُستترُ علىٰ هـٰذا : يَعُمُّ المُستترَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : إدخالُ المحذوفِ في البارز ؛ وذلك بأَنْ يُرادَ : ما له صورةٌ في اللفظ ولو بالقوَّة ؛ فيدخلُ : المحذوفُ ؛ لأنَّ له صورةً في اللفظ بالقوَّة ؛ لإمكان النُّطْقِ به ، بخلاف المستتر ؛ فإنَّهُ لا صورةَ له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوَّة ؛ لعدم النُّطْقِ به ، بل هو أمرٌ عقليٌّ ؛ فحَصَلَ الفرقُ بينَ المستتر والمحذوف ، وصارتِ القسمةُ حاصرةً .

❀ قوله : (أعمُّ مِنْ ذلك)؛ فقد يكونُ مرفوعاً ؛ كما في : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩]، التقديرُ : (أيُّهُم هو أشدُّ) ، ومنصوباً ؛ كما في : (الذي ضربتُ) ، التقديرُ : (الذي ضربتُهُ) ، وقد يكونُ عاملُهُ لفظيّاً ؛ كما في المثال الثاني ، ومعنويّاً ؛ كما في المثال الأوَّل .

---

(١) كالضمير المحذوف من الفعل في قولنا : (والله يا قوم ؛ لتضرِبُنَّ) ، أو (والله يا هندُ ؛ لتشرَبِنَّ) .

فالمُتَّصِلُ : هو الذي لا يُبتدَأُ به ؛ كالكاف مِنْ (أَكْرَمَكَ) ونحوِهِ ، ولا يقعُ بعدَ (إلَّا) في الاختيار ؛ فلا يُقالُ : (ما أكرمتُ إلَّاك) ، وقد جاء شاذّاً في الشعر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٣ـ أعوذُ بربِّ العَرْشِ مِنْ فئةٍ بَغَتْ   عليَّ فما لي عَوْضُ إلَّاهُ ناصرُ

أو مُنفصِل ؛ فالمُتَّصِلُ : مرفوعٌ ، ومنصوب ، ومخفوض ، والمُنفصِلُ : مرفوعٌ ، ومنصوبٌ فقط ؛ فهٰذه خمسةُ أقسام ؛ ثلاثةٌ للمُتَّصِل ، واثنان للمُنفصِل ، ولكلٍّ مِنْ هٰذه الخمسةِ اثنتا عَشْرةَ لفظةً ؛ واحدةٌ للمُتكلِّم وحدَهُ ، وواحدةٌ له ولمَنْ معه ، وخمسٌ للمخاطب ؛ واحدةٌ للمُذكَّر ، وواحدةٌ للمُؤنَّث ، وواحدةٌ لمُثنَّيَيْهما ، وواحدةٌ لجمع المُذكَّر ، وواحدةٌ لجمع المؤنث ، وخمسٌ للغائب كذلك ، وإذا ضَرَبْنا خمسةً في اثني عشر . . خرج منها ستُّون ، وأمثلتُها في « التصريح » وغيره[2] .

❁ قوله : (فالمُتَّصِلُ . . .) إلىٰ آخره ، والمُنفصِلُ : هو الذي يُبتدَأُ به ويقعُ بعدَ (إلَّا) ، وهل المُتَّصِلُ والمُنفصِلُ أصلان ، أو الأوَّلُ هو الأصل ؛ لأنَّ مَبْنى الضمائر على الاختصار ، والمُتَّصِلُ أخصرُ من المُنفصِل ؟ قولان .

❁ قوله : (أعوذُ بربِّ العَرْشِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ألتجئُ وأعتصمُ بربِّ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٦٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٧٠ـ٢٧١) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٩٧ـ٩٩) .

وقولِه[1] : [من البسيط]

العرش ، و(مِنْ فئةٍ) : هي الجماعةُ ؛ أي : مِنْ بَغْيِهِم ، و(البغيُ) : الظلم ، و(ما) : بمعنىٰ (ليس) ، و(ناصرُ) : اسمُها ، وخبرُها : (إلَّاه) ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ وَقَعَ الضميرُ المُتَّصِلُ بعدَ (إلَّا) ، وهو شاذٌّ .

قال العلَّامةُ الفارِضيُّ : (و« عَوْضُ » : ظرفٌ لاستغراق المستقبلِ نظيرَ « أبداً » ، ولا يكونُ إلا بعدَ نفي ، وإذا قُطِعَ عن الإضافة بُني علىٰ ضمٍّ أو فتحٍ أو كسر ؛ نحوُ : « لا أُفارِقُكَ عوضِ » ؛ أي : أبداً ، ومتىٰ أُضِيفتْ أُعرِبتْ ؛ فتُنصَبُ على الظرف ؛ نحوُ : « لا أفعلُهُ عَوْضَ العائضِينَ » ، كما تقولُ : « أَبَدَ الآبِدِينَ » ، وفي « القاموس » : « ما رأيتُ مثلَهُ عَوْضَ » ،

✽ قوله : (و« ما » : بمعنىٰ « ليس » . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ مِنْ شرط جعلِها عاملةً عملَ (ليس) ترتيبَ الاسمِ والخبرِ وبقاءَ النفي ، وكلاهما مفقودٌ هنا ؛ فالحقُّ : أنَّ (ناصر) مبتدأٌ ، خبرُهُ الجارُّ والمجرور ؛ وهو (لي) ، والضميرُ الواقع بعدَ (إلا) منصوبٌ محلّاً على الاستثناء .

✽ قوله : (أو فتحٍ أو كسر) ؛ أي : بُني على الفتح أو الكسر ؛ الأوَّلُ للخِفَّة ، والثاني لكونه الأصلَ في التخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ١٥٢) ، وابنه في « شرح الألفية » (ص٣٤) ، والرضي في « شرح الكافية » (٢/ ٤٢٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٥٩) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٨٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٨٢) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٠٦) ، وقوله : (وما نُبالي) جاء في (ح) : (وما علينا) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٦٩ـ ٢٧٠) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٢٧٨ـ ٢٨٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٣٣ـ ٣٣٥) .

١٤ـ وما نُبالِي إذا ما كنتِ جارتَنا ‏ ‏ أَلَّا يُجـاوِرَنـا إلَّاكِ دَيَّـارُ

فاستعملَها في الماضي) انتهىٰ[١] .

❋ قوله : (وما نُبالِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وما نكترثُ ، وجملةُ (أَلَّا يُجاوِرَنا) : في محلِّ نصبٍ مفعولُ (نُبالي) ، و(ديَّار) ؛ أي : أحدٌ ؛ فاعلُ (يُجاوِرَ) ، وأصلُهُ : (دَيْوَارٌ) ؛ قُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتِ الياءُ في الياء[٢] .

والشاهدُ : في (إلَّاكِ) بمعنىٰ : غيرَكِ ؛ حيثُ أتىٰ بالضمير المُتَّصلِ بعد (إلَّا)[٣] .

والمعنىٰ : إذا كنتِ أيَّتُها المحبوبةُ جارةً لنا . . لا نُبالي ألا يُجاوِرَنا أحدٌ

❋ قوله : (مفعولُ « نُبالي ») ؛ أي : علىٰ حذف الجارِّ المُطَّرِد .

❋ قوله : (بمعنىٰ : غيرَكِ)؛ أي: فـ(إلَّا) بمعنىٰ (غير)، لا استثنائيَّةٌ؛ فتكونُ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ (ديَّار) ، والكافُ : في محل جرٍّ بالإضافة لا مُستثنىٰ ، والاتصالُ ممنوعٌ بعدَ كلٍّ منهما ، كما في « شرح الجامع »[٤] ، وفي « الصبَّان » : (الكافُ في محلِّ نصبٍ على الاستثناء ؛ لتقدُّمه على المُستثنىٰ منه ؛ وهو « ديَّار ») انتهىٰ[٥] ، والمُطابِقُ للمعنىٰ : أنَّ (إلا) بمعنىٰ (غير) ، كما عليه المُحشِّي .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢ـ١٣) ، وانظر « القاموس المحيط » (٢/ ٣٣٥) .

(٢) ووزنه : (فَيْعالٌ)، وقد سبق الكلام على هٰذه الكلمة في كلام المُقرِّر. انظر (١/ ٥٠٨).

(٣) قال البغدادي في « شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٣٥) : (والمُبرِّدُ رواه : « أَلَّا يُجاوِرَنا سواكِ ديَّارُ » ؛ فلا شاهدَ فيه) ، وقال في « الخزانة » (٥/ ٢٧٩) : (قال شارح « اللب » : وروايةُ البَصْريِّين : « أَلَّا يُجاوِرَنا حاشاكِ ديَّارُ ») ، وعليه : فلا شاهدَ فيه أيضاً .

(٤) السراج المنير (ق/ ٣٨ـ ٣٩) .

(٥) حاشية الصبان (١/ ١٨٨) .

٥٧ـ وكـلُّ مُضمَـرٍ لـهُ البِنـا يَجِـبْ   ولفـظُ مـا جُـرَّ كلفـظِ مـا نُصِـبْ

غيرُكِ ، ففيكِ الكفايةُ ، وحاصلُهُ أنتِ المطلوبةُ ، فإذا حصلتِ فلا التفاتَ إلىٰ غيرك .

❁ **قوله** : (**وكُلُّ مُضمَرٍ لهُ البِنا . . .**) إلىٰ آخره : (**كلُّ**) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و(**البِنا**) : مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (**يَجِبْ**) : خبرُ المبتدأ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل ، وفاعلُ (**يَجِب**) : هو الرابطُ بين الثاني وخبرِهِ ، والرابطُ بين الأوَّل وخبرِهِ الضميرُ المجرورُ باللام .

❁ **قوله** : (**ولفظُ ما جُرَّ**) ؛ أي : لفظُ الذي جُرَّ مِنَ المضمر كلفظ الذي نُصِبَ منه . . . .

❁ **قوله** : (**أي : لفظُ الذي جُرَّ مِنَ المضمر . . .**) إلىٰ آخره ، والإضافةُ للبيان ، لا حقيقيَّةٌ بمعنى اللام ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ المحكومَ عليه بالجرِّ والنصبِ المدلولُ ، إلا أنْ يُجعَلَ اللفظُ بالمصدريِّ[1] ؛ أي : تلفُّظُكَ بما جُرَّ كتلفُّظِكَ بما نُصِبَ في أنَّ مادَّةَ الملفوظ به واحدةٌ ، لـٰكن يُبعِدُهُ : أنَّ المقصودَ الحُكْمُ علىٰ ألفاظ الضمائر بأنَّها كذا وكذا ، تُلفِّظَ بها بالفعل أم لا ؛ بدليل (« نا » صَلَح) ، (وألفٌ والواوُ والنونُ . . .) إلىٰ غير ذلك .

والمُرادُ : الجرُّ محلّاً ، والنصبُ محلّاً ، والرفعُ محلّاً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ المُضمَراتِ واجبةُ البناءِ ، والجرَّ والنصبَ والرفعَ مِنْ أنواع الإعراب .

---

(١) أي : بالمعنى المصدري .

المضمراتُ كلُّها مبنيّةٌ ؛ لشَبَهِها بالحروفِ في الجمود[1] ؛ ولذلك لا تُصغَّرُ ، ولا تُثنَّىٰ ، ولا تُجمَعُ[2] .

وإذا تقرَّر أنَّها مبنيّةٌ . . فمنها : ما يشتركُ فيه الجرُّ والنصبُ ؛ وهو كلُّ ضميرِ نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ؛ نحوُ : (أكرمتُكَ) ، و(مررتُ بكَ) ، و(إنَّهُ) ، و(لهُ)؛ فالكافُ في (أكرمتُكَ) : في موضعِ نصبٍ ، وفي (بكَ) : في موضعِ جرٍّ ، والهاءُ في (إنَّهُ) : في موضعِ نصبٍ ، وفي (لهُ) : في موضعِ جرٍّ .

ومنها : ما يشتركُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ ؛ وهو (نا) ؛ وأشار إليه المُصنِّفُ بقوله :

٥٨ـ للرفعِ والنصبِ وجرٍّ (نا) صَلَحْ . . . .

في صلاحيَة ضميرِ الجرِّ للنصب وعكسِهِ ؛ فلا يَرِدُ اختلافُ الحركات في نحوِ (أنَّهُ) و(بهِ) .

* قوله : (للرفعِ . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بقوله : (صَلَحْ) الواقعِ خبراً

---

* قوله : (في صلاحيَة ضميرِ الجرِّ . . .) إلىٰ آخره : الأظهرُ : في اتِّحاد مادَّةِ كلٍّ منهما .

---

(١) وهٰذا أحد أوجهٍ أربعة في « التسهيل » ، ثانيها : الشَّبَهُ الوَضْعيُّ في بعضها ، وحُمل الباقي عليه ، وثالثُها : الشَّبَهُ الافتقاريُّ ؛ لافتقار دلالتها إلى المرجع أو الخطاب مثلاً ، ورابعُها : استغناؤُها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني ؛ كالحرف . « خضري » (١/ ٩٧) .

(٢) وأمَّا نحوُ : (هما) و(هم) و(نحن) . . فوُضعت كذلك ابتداءً . « خضري » (١/ ٩٧) .

كـ (اْعرِفْ بنا فإنَّنا نِلْنَا المِنَحْ) . . . .

أي : صَلُحَ لفظُ (نا) للرفع ؛ نحوُ : (نِلْنا) ، وللنصب ؛ نحوُ : (فإنَّنا) ، وللجرِّ ؛ نحوُ : (بنا) .

وممَّا يُستعمَلُ للرفع والنصبِ والجرِّ : الياءُ؛ فمثالُ الرفع : نحوُ : (اضْرِبي)، ومثالُ النصب : نحوُ : (أَكْرَمَني) ، ومثالُ الجرِّ : نحوُ : (مرَّ بي) .

ويُستعمَلُ في الثلاثة أيضاً : (هم) ؛ فمثالُ الرفع : (هم قائمون) ، ومثالُ النصب : (أكرمتُهُم) ، ومثالُ الجرِّ : (لهم) .

عن قوله : (نا) ، وهو بفتحِ اللامِ أفصحُ مِنْ ضمِّها ، بل ربَّما تعيَّن هنا ؛ خروجاً مِنْ عَيْبِ السِّناد[1] .

❁ قوله : (كاْعرِفْ بنا) مِنَ البيِّنِ أنَّ (عَرَفَ) يتعدَّىٰ إلى المفعول بنفسه ، فتعديتُهُ إليه هنا بحرفٍ إنَّما هو علىٰ تضمينه معنى (اشْعُر) الذي بمعنى (اعْلَمْ) .

وقد جَمَعَ الناظمُ الأقسامَ الثلاثةَ في كلامه ، وقد اجتمعتْ أيضاً في قوله تعالىٰ : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ [آل عمران : ١٩٣] .

❁ قوله : (المِنَحْ) جمعُ (مِنْحة) ؛ كـ (سِدْرة وسِدَر) بمعنى العطيَّة .

❁ قوله : (معنى « اشْعُر ») ؛ أي : أو هو بمعنى : (اعترِفْ بقَدْرنا) .

---

(١) وللسِّناد أنواع كثيرة ، والمراد هنا : سِناد التوجيه ؛ وهو اختلاف حركة ما قبلَ الرَّوِيِّ المقيد ، وانظر « الكافي في العروض والقوافي » (ص١٥٨ـ ١٥٩) .

وإنَّما لم يَذكُرِ المُصنِّفُ الياءَ و(هم) ؛ لأنَّهما لا يُشبِهانِ (نا) مِنْ كلٍّ

❀ **قوله : (وإنَّما لم يَذكُرِ المُصنِّفُ الياءَ و« هم »...) إلىٰ آخره : هٰذا إشارةٌ إلى الجواب عن اعتراض أبي حَيَّانَ على الناظم ؛ وهو أنَّ لفظَ (نا)** لا يختصُّ بما ذَكَرَ ، بل يأتي في الياء و(هم)[1] ، **وحاصلُ ما أشار إليه مِنَ الجواب** : أنَّ ياء المخاطبةِ غيرُ ياء المُتكلِّم ، والمُنفصِلَ غيرُ المُتَّصِل .

❀ **قوله : (وحاصلُ ما أشار إليه مِنَ الجواب...) إلىٰ آخره ، لٰكنَّ هٰذا الجوابَ الذي أشار إليه إنَّما يظهرُ** بالنسبة لِمَا مثَّل به ونحوِه ، لا مطلقاً ؛ لأنَّ الياءَ تكونُ بمعنىً واحدٍ في الأحوال الثلاثة ؛ نحوُ : (أعجبَنِي كوني مسافراً إلىٰ أبي) ، و(هم) يكونُ ضميراً مُتَّصِلاً في الأحوال الثلاثة ؛ نحوُ : (أعجبَهُم كونُهُم مسافرينَ إلىٰ آبائهم) ، **ولك التخلُّصُ مِنْ ذلك بأحد أجوبةٍ ثلاثةٍ** :

الأوَّلُ : أنَّ المُرادَ : صَلَحَ لكلٍّ مِنَ الثلاثة وحدَهُ ، والرفعُ في (كوني) و(كونُهُم) ليس وحدَهُ بل مع الجرِّ .

الثاني : أنَّ محلِّيَّةَ الرفعِ في ذلك ضعيفةٌ ؛ بدليلِ أنَّ الرفعَ لا يظهرُ فيه بإحلال الظاهر محلَّ الضمير ، بخلاف النصبِ والجرِّ ، والكلامُ فيما هو مشتركٌ بين الثلاثة ، وكلٌّ منها قويٌّ بحيثُ يظهرُ لو أُحِلَّ الظاهرُ محلَّ الضمير .

الثالثُ : أنَّ وقوعَ الياءِ و(هم) فيما ذكر في محلِّ رفعٍ.. عارضٌ نَشَأَ مِنْ كون المضاف كالفعل يطلبُ مرفوعاً ، والكلامُ فيما هو مشتركٌ بين الثلاثةِ بطريق الأصالة .

---

(١) منهج السالك (ص١٦) .

وجهٍ ؛ لأنَّ (نا) تكونُ للرفع والنصبِ والجرِّ والمعنىٰ واحدٌ ، وهي ضميرٌ مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنَّها وإن استُعمِلتْ للرفع والنصبِ والجرِّ وكانتْ ضميراً مُتَّصِلاً في الأحوال الثلاثة . . لم تكن بمعنىً واحدٍ في الأحوال الثلاثة ؛ لأنَّها في حالة الرفعِ للمُخاطَب ، وفي حالتَيِ النصبِ والجرِّ للمُتكلِّم .

وكذلك (هم) ؛ لأنَّها وإن كانتْ بمعنىً واحدٍ في الأحوال الثلاثة . . فليستْ مثلَ (نا) ؛ لأنَّها في حالةِ الرفعِ ضميرٌ مُنفصِلٌ ، وفي حالتَيِ النصبِ والجرِّ ضميرٌ مُتَّصِلٌ .

٥٩ـ وألِـفٌ والـواوُ والنـونُ لِمَـا غابَ وغيرِهِ كـ (قاما) و(أعلَمَا)

الألـفُ والـواوُ والنونُ مِنْ ضمـائـر الـرفـعِ المُتَّصِلة ، وتكـونُ للغـائـب وللمُخاطَبِ ؛ فمثالُ الغائب : (الزيدانِ قاما) ، و(الزيدونَ قامُوا) ، و(الهِنْـداتُ قُمْـنَ) ، ومثـالُ المُخـاطَـب : (اعلَمَـا) ، و(اعلَمُـوا) ، و(اعلَمْنَ) .

❁ قوله : (وألفٌ . . .) إلىٰ آخره : (ألفٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به عطفُ المعرفة عليه ، وقولُهُ : (لِمَا غابَ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ .

❁ قوله : (كـ « قاما » و« أعلَمَا ») فيه نشرٌ علىٰ ترتيب اللَّفِّ .

ويدخلُ تحتَ قولِ المُصنِّفِ : (وغيرِهِ) : المُخاطَبُ والمُتكلِّمُ ، وليس هـٰذا بجَيِّدٍ ؛ لأنَّ هـٰذه الثلاثةَ لا تكونُ للمُتكلِّم أصلاً ، بل إنَّما تكونُ للغائب أو المُخاطَب ؛ كما مثَّلنا .

٦٠ـ ومِنْ ضميرِ الرفعِ ما يَستتِرُ   كـ (اْفْعَلْ أُوافِقْ نَغتبِطْ) . . . .

❁ قوله : (ويدخلُ تحتَ قولِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره ، وأُجيبَ عنه : بأنَّ الثلاثةَ لم تُوضَعْ للمُتكلِّم ، فتعيَّنَ إرادةُ المخاطب بقوله : (وغيرِهِ) ، أو بأنَّ التمثيلَ دافعٌ لذلك ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (ومِنْ ضميرِ الرفعِ ما يَستتِرُ) ؛ أي : مِنْ ضمير الرفع ، لا النصبِ والجرِّ ، كما يُستفادُ هـٰذا الحصرُ مِنْ تقديم الخبرِ الذي هو قولُهُ : (مِنْ ضمير الرفع) على المبتدأ الذي هو (ما) .

❁ قوله : (نَغتبِطْ) بالجزم عطفاً علىٰ (أُوافِقْ)[١] ، أو بدلٌ منه ، والغِبْطَةُ ـ بالغين المُعجَمة ـ : هي تَمَنِّي مِثْلِ ما لغيرك مِنْ غيرِ إرادةِ زوالِهِ عنه ، وهو جائزٌ ، ولا يُسمَّىٰ حسداً إلا مجازاً ؛ كحديث : « لا حَسَدَ إلا في اثنتَينِ . . . »

❁ قوله : (إلا مجازاً) ؛ أي : مرسلاً علاقتُهُ التقييدُ والإطلاق ؛ إذ الحسدُ تمنِّي زوالِ نعمة الغير[٢] ، ثمَّ أُطلِقَ وأُريدَ منه مُطلَقُ تَمَنٍّ ، ثمَّ استُعمِلَ في فردٍ مِنْ أفراده ؛ وهو تمنِّي مثلِ ما للغير مِنْ غير إرادةِ زوالِهِ عنه .

---

(١) أي : بإسقاط العاطف . « تمرين الطلاب » (ص٢٣) .

(٢) في (ط ، ي) : (ما للغير) بدل (نعمة الغير) .

. . . . (إذ تُشكَرُ)

ينقسمُ الضميرُ : إلىٰ مُستترٍ وبارز ، والمُستتِرُ : إلىٰ واجبِ الاستتار وجائزِهِ .

والمُرادُ بواجبِ الاستتار : ما لا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهرُ ، والمُرادُ بجائزِ الاستتارِ : ما يَحُلُّ محلَّهُ الظاهرُ .

إلىٰ آخره[1] .

❀ قوله : (إذ تُشكَرُ) مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول أو للفاعل[2] .

❀ قوله : (والمُرادُ بجائزِ الاستتارِ : ما يَحُلُّ . . .) إلىٰ آخره : قال في « التوضيح » : (هـٰذا تقسيمُ ابنِ مالكٍ وابنِ يعيشَ وغيرِهِما ، وفيه نَظَرٌ ؛

❀ قوله : (قال في « التوضيح ». . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ الذي يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِ المُستتِرِ وجوباً : أنَّهُ كلُّ ما لا يَحُلُّ محلَّهُ مِنْ عامله ظاهرٌ ولا ضميرٌ مُنفصِل ؛ أي : لا يوجدُ في مكانه مِنْ عامله ظاهرٌ ولا ضميرٌ مُنفصِل ؛ بأنْ يقعَ الظاهرُ أو الضميرُ المُنفصِلُ فاعلاً أو نائبَ فاعل عِوَضَ المُستتِرِ في نَفْس تركيبِهِ ، وأنَّ الذي يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِ المُستتِرِ جوازاً : أنَّهُ هو الذي يَحُلُّ محلَّهُ مِنْ عامله ظاهرٌ أو ضميرٌ مُنفصِل ؛ أي : يوجدُ في مكانه مِنْ

---

(١) رواه البخاري (٧٣) ، ومسلم (٨١٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) وضُبطت بخط الإمام ابن هشام بالبناء للفاعل ، وضبطها الشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/٢٧٨ـ ٢٧٩) بالبناء للمفعول ، وذكر الشيخ خالد في « التمرين » (ص٢٣) الوجهين ، وقدَّم البناء للمفعول .

وذَكَرَ المُصنِّفُ في هٰذا البيت مِنَ المواضع التي يجبُ فيها الاستتارُ . . أربعةً :

الأَوَّلُ : فعلُ الأمرِ للواحد المُخاطَبِ ؛ كـ (افْعَل) ، التقديرُ : (أنتَ) ، وهٰذا الضميرُ لا يجوزُ إبرازُهُ ؛ لأنَّهُ لا يَحُلُّ محلَّهُ الظاهرُ ؛ فلا تقولُ : (اْفعَلْ زيدٌ) ، فأمَّا (افْعَلْ أنتَ) : فـ (أنتَ) تأكيدٌ للضمير المُستتِرِ في (افْعَلْ) ، وليس بفاعلٍ لـ (افْعَلْ) ؛ لصحَّة الاستغناء عنه ؛ فتقولُ : (افْعَلْ) ، فإن كان الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنَينِ أو لجماعةٍ . . بَرَزَ الضميرُ ؛ نحوُ : (اضْرِبِي) ، و(اضْرِبا) ، و(اضْرِبُوا) ، و(اضْرِبْنَ) .

عامله ظاهرٌ أو ضميرٌ مُنفصِل ؛ بأنْ يقعَ أحدُهُما فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ عِوَضَ المُستتِرِ في نَفْس تركيبِهِ .

فيَقتضِي تعريفُ المُستتِرِ وجوباً بظاهره : أنَّ كلَّ مُستتِرٍ واجبُ الاستتار ؛ لانطباقه بظاهره علىٰ كلِّ مُستتِرٍ ، ولا ينطبقُ تعريفُ المُستتِرِ جوازاً بظاهره علىٰ شيء مِنَ الضمير المُستتِرِ ؛ فقولُ المُوضِّحِ : (إذ الاستتارُ في نحو : « زيدٌ قام » ـ أي: نحوِهِ مِنْ كلِّ ما حَكَمَ فيه هٰؤلاء بجواز الاستتار ـ . . واجبٌ)[1] . . أي : بمُقتضىٰ تعريفِهِم واجبَ الاستتار وجائزَهُ ؛ فإنَّهُ يصدقُ على الضمير فيه[2] تعريفُهُم واجبَ الاستتار ، ولا يصدقُ عليه تعريفُهُم جائزَهُ ؛ إذ لا يكونُ خلافَ ذلك إلا لو كان يُقالُ مثلاً في (زيدٌ قام) : (زيدٌ قام هو) علىٰ أنَّ (هو) فاعلُ (قام) ، فيكونُ الضميرُ المُنفصِلُ قد خَلَفَ الضميرَ المُستتِرَ ، أو

---

(١) سيأتي كلام المُوضِّح في (١/٥٢٧، ٥٣٠ ـ ٥٣١) . (٢) أي : في نحو : (زيدٌ قام) .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّلِهِ الهمزةُ ؛ نحوُ : (أُوافِقُ) ، التقديرُ : (أنا) ، فإنْ قلتَ : (أُوافِقُ أنا) كان (أنا) توكيداً للضمير المُستتِرِ .

(زيدٌ قام زيدٌ) علىٰ أنَّ (زيدٌ) الثانيَ فاعلُ (قام) ، فيكونُ الظاهرُ قد خَلَفَ المُستترَ ، وهـٰؤلاءِ يعترفونَ بأنَّ ذلك لا يجوزُ على التحقيق في المثال الأوَّل ، وإن قال سيبويهِ في قوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وقولِكَ : (مررتُ برجلٍ مُكرِمِكَ هو) . . بجواز كونِ الضميرِ فاعلاً وكونِهِ تأكيداً[١] .

وإنَّما لم يُصرِّحْ[٢] بأنَّهُ لا يُقالُ : (زيدٌ قام زيدٌ) على الفاعلية ؛ لعِلْمه بالمُقايَسة علىٰ ما ذكره ، ولإشعار قولِهِ بعدُ : (وأمَّا « زيدٌ قام أبوه » . . .) إلىٰ آخره به ، كما لا يخفىٰ ، وأراد بهـٰذا دفعَ ما عسىٰ أنْ يتوهَّمَهُ مُتوهِّمٌ ؛ مِنْ أنَّ الظاهرَ والضميرَ المُنفصِلَ في ذلك قد خَلَفَ كلٌّ منهما المُستتِرَ في (زيدٌ قام) ، فنبَّه علىٰ أنَّهُ تركيبٌ آخَرُ لم يَحُلَّ فيه المُستتِرُ أصلاً ، فكيف يُعقَلُ أنَّ شيئاً منهما حلَّ محلَّ المُستتِرِ مع كونهما لم يقعا في تركيبه فضلاً عن كونهما حلَّا في محلِّهِ ؟!

هـٰذا تقريرُ كلامِهِ ، فخُذْ إن شئتَ بزمامه ، وإلا فلكَ ردُّهُ : بأنَّ بيانَهُم بعدُ التعريفَينِ ، وتمثيلَهُم للقِسْمَينِ ، وتصريحَهُم بما يُفِيدُ أنَّهُ لا يُقالُ في نحو (زيدٌ

---

(١) انظر ما سيأتي في (٢/ ٢٣٩ـ ٢٤٠) .
(٢) أي : المُوضِّح .

إذِ الاستتارُ في نحو : « زيدٌ قام » واجبٌ ؛ فإنَّهُ لا يُقالُ : « قام هو » على الفاعليّة ، وأمَّا « زيدٌ قام أبوه » ، أو « ما قام إلا هو » . .

قام) : (زيدٌ قام هو) ، أو : (زيدٌ قام زيدٌ) على الفاعليَّة . . . إلىٰ غير ذلك . . قرائنُ صِدْقٍ علىٰ أنَّ ظاهرَ تعريفِهِم غيرُ مُرادٍ ، وأنَّ المُرادَ هو أنَّ المُستتِرَ وجوباً ما لا يرفعُ عاملُهُ إلا الضميرَ المستتر ، والمُستتِرَ جوازاً ما يرفعُ عاملُهُ الضميرَ المستترَ وغيرَهُ ؛ فالمُرادُ : الخَلَفيَّةُ في الرفع بالعامل ، ولا تكونُ إلا في تركيبٍ آخَرَ ؛ فإنَّ المُرادَ : الرفعُ بالأصالة ؛ إذ الخَلَفيَّةُ في الرفع به بالتَّبَعيَّة تكونُ في المُستتِرِ وجوباً ؛ نحوُ : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] .

وإذا كان المُرادُ ما ذُكِرَ بتلك القرائنِ الواضحةِ . . فهٰذا النَّظَرُ[1] المبنيُّ على الذُّهُول عن تلك القرائن ساقطٌ مِنْ أصله ، ومُؤدَّىٰ كلامِهِم وما زَعَمَ أنَّهُ التحقيقُ . . واحدٌ ، واللهُ أعلمُ .

❁ **قوله : (فإنَّهُ لا يُقالُ : « قام هو » على الفاعليَّة)** ؛ أي : حتىٰ يكونَ الضميرُ المُنفصِلُ قد حلَّ مَحَلَّ الضميرِ المُستتِرِ فيكونَ الاستتارُ جائزاً ، وتقييدُهُ بـ (الفاعليَّة) احترازٌ عن التأكيد ، وتجويزُ سيبويهِ الفاعليَّةَ خلافُ التحقيقِ باعترافِ ابن مالكٍ وابنِ يعيشَ وغيرهما ؛ فلا يُبنى الكلامُ عليه[2] .

❁ **قوله : (وأمَّا « زيدٌ قام أبوه » . . .) إلىٰ آخره** : قد علمتَ ما أراد به .

---

(١) أي : الذي قال به المُوضِّح .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٤/١٦) ، و« تعليق الفرائد » (٢/٢٠) ، و« حاشية الصبان » (١/١٩٣) .

فتركيبٌ آخَرُ .

والتحقيقُ أنْ يُقالَ : ينقسمُ العامل : إلىٰ ما لا يرفعُ إلا الضميرَ ؛ كـ« أقومُ » ، وإلىٰ ما يرفعُهُما ؛ كـ« قام ») انتهىٰ[1] .

❁ **قوله** : (**فتركيبٌ آخَرُ**) ؛ أي : **والمُرادُ** : حُلُولُ الظاهرِ أو الضميرِ المنفصل في مَحَلِّهِ في التركيب بعَيْنه ، كما يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِهِم واجبَ الاستتار وجائزَهُ .

❁ **قوله** : (**إلا الضميرَ**) ؛ أي : المُستتِرَ ، كما يُؤخَذُ مِنَ المَقام ، وصرَّح به في « التوضيح »[2] .

والمُرادُ : الرفعُ بطريق الأصالة ، لا مطلقاً ؛ **فلا يَرِدُ** : أنَّهُ يجوزُ أنْ يُقالَ : (أقومُ أنا) علىٰ أنَّ (أنا) توكيدٌ للمُستتِرِ ، والعاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع ، فقد رَفَعَ (أقومُ) الضميرَ البارزَ ؛ وذلك لأنَّ رفعَهُ بطريق التَّبَعِيَّةِ للمُستتِرِ ، لا بطريق الأصالة .

❁ **قوله** : (**وإلىٰ ما يرفعُهُما**) ؛ أي : الضميرَ المُستتِرَ وغيرَهُ ؛ فالمرجعُ هو (الضمير المُستتِر) المُتقدِّم صريحاً ، و(غيرَهُ) المفهومُ مِنَ الحصر ، وعبارةُ « التوضيح » : (وإلىٰ ما يرفعُهُ وغيره) ، ولو أتىٰ بها لكان أحسنَ .

---

(١) أوضح المسالك (١/٨٨) ، ووافق ابنُ هشام ابنَ مالك وابن يعيش في « شرح القطر » (ص٩٦) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٢٢) ، و« شرح المفصل » (٢/٣٢٨) .

(٢) أوضح المسالك (١/٨٨) .

. . . .

واعترضَهُ العلَّامةُ ابنُ قاسمٍ : بأنَّه حيثُ فُسِّرَ المُستتِرُ جوازاً : بما يخلُفُهُ الظاهرُ أو الضميرُ المُنفصِل . . لم يَرِدْ هـٰذا الاعتراضُ ، وإنَّما يَرِدُ لو فُسِّرَ : بما يجوزُ إبرازُهُ على الفاعليّة ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح[1] .

❁ قوله : (واعترضَهُ العلَّامةُ ابنُ قاسمٍ . . .) إلىٰ آخره ، وقد عَلِمْتَ أنَّ المُرادَ : الخَلَفيّةُ في الرفع بالعامل بطريق الأصالة ، وهي لا تكونُ إلا في تركيبٍ آخَرَ ، وما يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِهِم مِنِ اشتراط اتِّحادِ التركيب . . مدفوعٌ بالقرائن الواضحة .

❁ قوله : (وإنَّما يَرِدُ لو فُسِّرَ : بما يجوزُ إبرازُهُ على الفاعليّة) فيه : أنَّهُ واردٌ علىٰ تفسيره بما هو ظاهرُ التعريف كما علمتَ ، فقصرُ وُرُودِهِ علىٰ هـٰذا التفسيرِ غيرُ صحيحٍ .

والجوابُ : أنَّ المُرادَ بالإبراز على الفاعليّة : إحلالُ الضميرِ البارز محلَّهُ ؛ أي : جَعْلُهُ فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ عِوَضَ المُستتِرِ في نَفْس تركيبِهِ الذي هو ظاهرُ التعريف ، وفي كلامه حذفٌ لظهور المُراد ؛ وكأنَّهُ قال : (وإنَّما يَرِدُ لو فُسِّرَ بما يجوزُ جَعْلُ البارزِ فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ عِوَضاً عنه في تركيبه ، أو جَعْلُ الاسمِ الظاهرِ كذلك) ؛ أي : ومعلومٌ بالقرائن الواضحةِ : أنَّهُ لم يُفسَّرْ بذلك وإن كان ذلك ظاهرَ التعريف .

وقولُهُ : (ولا مُشاحَّةَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لو فُرِضَ أنَّهُ مُتنبِّهٌ لمُرادهم وعَلِمَ باصطلاحهم ، وخالفَهُم واصطلحَ هو وجرىٰ علىٰ ما هو ظاهرُ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٤) .

. . . .

التعريف ؛ فله ما ذَهَبَ إليه ولهم ما ذَهَبُوا إليه بلا مُنازعةٍ .

قال العلَّامةُ ابنُ قاسمٍ بعد ما نقله عنه المُحشِّي : (فمعنىٰ وجوبِ الاستتارِ وجوازِهِ عندَهُم : وجوبُ كونِ المرفوعِ بالعامل ضميراً مُستتِراً وعدمُ وجوبِ ذلك ، لا وجوبُ استتارِ الضمير المُستتِرِ ؛ بألَّا يجوزَ الإتيانُ بدلَهُ بضميرٍ مُنفصِلٍ أو اسمٍ ظاهر ، وعدمُ وجوبِهِ ؛ بأنْ يجوزَ ذلك ؛ إذ ليس لنا ضميرٌ مُستتِرٌ يجوزُ الإتيانُ بدلَهُ بضميرٍ مُنفصِل أو اسمٍ ظاهر ؛ فقولُ المُوضِّح : « إذ الاستتارُ . . . » إلىٰ آخره : إن أراد بوجوب الاستتار فيه : وجوبَهُ بمعناه عندهم الذي هو خلافُ ظاهرِ تعريفِهِم المدلولِ علىٰ إرادته بالقرائن الواضحة . . مُنِعَ ، وإن أراد : وجوبَهُ بمعناه عنده الذي هو ظاهرُ تعريفِهِم ؛ بأنْ يكونَ عَرَفَ مُرادَهُم لٰكن جرىٰ علىٰ ظاهرِ تعريفِهِم . . كان مُشاحَّةً في الاصطلاح ؛ علىٰ أنَّ تقسيمَ الاستتارِ بالمعنى الذي بيَّناه هو عينُ التقسيمِ الذي جعله التحقيقَ ، لا فرقَ بينهما إلا باعتبارِ أنَّ المَقسِمَ في تقسيمهم هو الضميرُ المُستتِرُ باعتبار العامل ، وفي تقسيمه عكسُهُ) انتهىٰ مع إيضاحٍ وصرفٍ لكلامه عن ظاهره[١] .

وقد عُلِمَ ممَّا مرَّ لنا في تقرير كلام المُوضِّح : أنَّهُ أراد وجوبَ الاستتار بالمعنى الذي هو ظاهرُ تعريفِهِم مِنْ غير أنْ يصطلحَ ويجريَ هو عليه ، وتقدَّم أنَّ ذلك ذُهُولٌ عن مُرادهم وما يَدُلُّ عليه[٢] ، فتدبَّرْ في هـٰذا المحلِّ .

---

(١) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ١٧) .

(٢) انظر (١/ ٥٢٧ـ ٥٣٠) .

الثالثُ : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله النونُ ؛ نحوُ : (نَغتبِطُ) ؛ أي : نحنُ.

الرابعُ : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله التاءُ لخطاب الواحدِ ؛ نحوُ : (تُشْكَرُ) ؛ أي : أنتَ[1] ، فإن كان الخطابُ لواحدةٍ أو لاثنَينِ أو لجماعةٍ . . بَرَزَ الضميرُ ؛ نحوُ : (أنتِ تفعلينَ) ، و(أنتما تفعلانِ) ، و(أنتم تفعلونَ)، و(أنتُنَّ تفعَلْنَ) .

هـٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنَ المواضع التي يجبُ فيها استتارُ الضمير .

❁ قوله : (الثالثُ : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله النونُ . . .) إلىٰ آخره : عُلِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّ المبدوءَ بالهمزة أو النونِ لا يتَّصِلُ به البارزُ ، وقد عدَّ الحَرِيريُّ : (نحن نقولوا) مِنْ لحن الخواصِّ ، ذَكَرَهُ شيخُنا السَّيِّد[2] .

❁ قوله : (هـٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنَ المواضع . . .) إلىٰ آخره ، وبَقِيَ منها : أفعالُ الاستثناء ، و(أفعلُ) في التعجُّب ، و(أفعلُ) التفضيل ، واسمُ الفعل غيرِ الماضي ؛ كـ (أوَّه) ، والمصدرُ النائب عن فعله ؛ نحوُ : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤][3].

---

(١) الأفيد : جَعْلُهُ ـ أي : في « المتن » ـ للمؤنثة الغائبة ؛ نحوُ : (هندُ تشكرُ) ؛ ليكونَ « المتنُ » مُمثِّلاً للمستتر جوازاً أيضاً ، ولحصول المخاطب بـ (افعل) . « خضري » (١/ ١٠٠) ، وانظر « حاشية الصبان » (١/ ١٩٢) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٨٧) .

(٣) وقد جمعها دون الأخير الإمام السيوطي في « ألفيته النحوية » (ص ٩) بقوله : (من الرجز)

وستـرُ مـرفـوعٍ بـأمـرٍ حُتِمَـا ... ودونَ يـا مضـارعٍ واسمَيْهِمـا
وفعـلِ الاستثنـاءِ والتعجُّـبِ ... وأفعـلِ التفضيـلِ فـاحفَـظْ تُصِـبِ

ومثالُ جائزِ الاستتار : (زيدٌ يقومُ) ؛ أي : هو ، وهـٰذا الضميرُ جائزُ الاستتار ؛ لأنَّهُ يَحُلُّ محلَّهُ الظاهرُ ؛ فتقولُ : (زيدٌ يقومُ أبوهُ) ، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسند إلىٰ غائبٍ أو غائبة ؛ نحوُ : (هندُ تقومُ) ، وما كانَ بمعناهُ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو .

٦١ـ وذو ٱرتفاعٍ وٱنفصالٍ (أنا) (هُو) و(أنـــتَ) . . . .

❁ قوله : (وما كانَ بمعناهُ) ؛ أي : بمعنى الفعل ؛ وهو الصفاتُ المَحْضةُ[1] ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، أو (مضروبٌ) ، أو (حَسَنٌ) ، وبقِيَ مِنْ مواضع الجواز : اسمُ الفعلِ الماضي ؛ نحوُ : (هيهاتَ) .

❁ قوله : (وذو ٱرتفاعٍ . . .) إلىٰ آخره : (ذو) : خبرٌ مُقدَّم ، وقولُهُ : (أنا . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وهو أَوْلىٰ مِنْ عكسه ، و(هو) : معطوفٌ علىٰ (أنا) بحذف العاطف ، وتسكينُ واو (هو) لغةٌ حكاها

❁ قوله : (و« هو » : معطوفٌ علىٰ « أنا » . . .) إلىٰ آخره : يلزمُ علىٰ هـٰذا : الإخبارُ بالمفرد عن المُتعدِّد ، وهو ممنوعٌ ؛ فالمُناسِبُ : أنْ يكونَ (هو) مبتدأً ، و(أنت) عطفاً عليه ، والخبرُ محذوفاً دلَّ عليه ما قبلَهُ ؛ أي : (هو) و(أنت) كذلك ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (وتسكينُ واو « هو » لغةٌ) ؛ أي : لقيس وأسد ، كما في

---

(١) وخرج بـ (المحضة) : ما غلبتْ عليها الاسميَّةُ ؛ كـ (الأجرع) و(الأبطح) ؛ فلا ضمير فيها أصلاً ؛ لدلالتها علىٰ مجرد الذات . « خضري » (١/ ١٠٠) .

تقـدَّم أنَّ الضميـرَ ينقسـمُ إلـىٰ مستتـرٍ وإلـىٰ بـارز ، وسَبَـقَ الكـلامُ فـي المُستتِرِ[1] ، والبارزُ ينقسمُ إلىٰ مُتَّصِلٍ ومُنفصِل ؛ **فالمُتَّصِلُ** : يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وسَبَقَ الكلامُ في ذلك[2] ، **والمُنفصِلُ** : يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكونُ مجروراً .

الفارِضيُّ[3] ، لا ضرورةٌ ، خلافاً لبعضهم .

❀ **قوله** : (**والفُرُوعُ لا تَشتبِهُ**) ؛ أي : فروعُ هـٰذه الثلاثةِ لا تخفىٰ عليك ، **والمُرادُ** : أنَّ ضمائرَ الرفعِ المُنفصِلةَ هي هـٰذه الثلاثةُ وفروعُها ، ولا تقعُ في غير الرفعِ أصالةً ، وأمَّا نحوُ : (ما أنا كأنتَ) ، و(لا أنتَ كأنا) . . فهو على النِّيابة .

وما أفاده كلامُ الناظمِ مِنْ أنَّ (هو) ضميرُ رفعٍ دائماً . . **استُشكِلَ** بنحوِ : (كان زيدٌ هو الفاضلَ) ؛ فإنَّهُ ليس له محلُّ إعرابِ البتَّةَ[4] ؛ لا رفعٌ ولا غيرُهُ عند البَصْريِّينَ .

« التسهيل »[5] ؛ . . . .

---

(١) انظر (١/ ٥٢٦ـ ٥٣٥) .
(٢) انظر (١/ ٥٢٢ـ ٥٢٥) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣ـ١٤) .
(٤) همزة (البتَّة) همزةُ وصل علىٰ ما هو الراجح ، وذهب بعضُهُم : إلىٰ أنَّها همزة قطع ، وللعلَّامة أحمد المأمون البلغيثي رسالةٌ نافعة في ذلك سمَّاها : « استدراك الفلتة علىٰ مَنْ قَطَعَ بقَطْع همزة البتَّة » ، وانظر « تاج العروس » (٤/ ٤٣١) .
(٥) تسهيل الفوائد (ص٢٦) .

وذَكَـرَ المُصنِّفُ في هـٰذا البيتِ المرفوعَ المُنفصِلَ ؛ وهو اثنا عَشَرَ : (أنا) : للمُتكلِّم وحدَهُ ، و(نحنُ) : للمُتكلِّم المُشارِكِ ، أو المُعظِّمِ نَفْسَهُ ،

وأُجِيبَ : بأنَّهُ ليس بضميرٍ على الصحيح ، ولا ينتقضُ به تعريفُ الضمير المُتقدِّمُ في قوله : (فما لذي غَيبةٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ هـٰذا ليس لذي غَيبةٍ ، بل للغَيبة ، فهو حرفٌ كالهاء مِنْ (إيَّاه) ؛ إذ الغَرَضُ منه الإعلامُ بكونِ ما بعدَهُ خبراً لا نعتاً ، فلم يُسَقْ إلا للدَّلالة علىٰ معنىً في غيره ؛ فإطلاقُ الضميرِ عليه في قولهم : (ضميرُ فصل) . . تَسَمُّحٌ ، أو جَرْيٌ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ ، ويُسمُّونه أيضاً : عِماداً ، كما يُسمِّيه البَصْريُّونَ : فَصْلاً[1] .

* قوله : (« أنا » : للمُتكلِّم . . .) إلىٰ آخره : المُختارُ : أنَّ ألفَ (أنا) زائدةٌ ، والاسمَ هو الهمزةُ والنون ، واختار الناظمُ ـ كالكُوفيِّينَ ـ : أنَّ الاسمَ مجموعُ الثلاثة .

قال الشاعر[2] : [من الكامل]

أَدَعَوْتَهُ باللهِ ثمَّ قتلتَهُ لو هُوْ دعاكَ بذمَّةٍ لم يَغدُرِ

وكذا ياءُ (هي) .

* قوله : (أنَّ ألفَ « أنا » زائدةٌ) ؛ أي : لبيان الحركة ؛ لئلَّا يلتبسَ

---

(١) وسيأتي الحديث عن هـٰذا الضمير في (٢/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣) .

(٢) البيت لمُتمِّم بن نُوَيرة اليربوعي في « ديوانه » (ص٩١) ضمن قصيدة أنشدها بين يدي سيدنا أبي بكر رضي الله عنه راثياً أخاه مالكاً الذي قتله سيدنا خالد رضي الله عنه في حروب الردة في قصة مشهورة ، والبيت من شواهد : « المساعد » (١/ ١٠١) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ١٢٢) .

و(أنتَ) : للمُخاطَب ، و(أنتِ) : للمُخاطَبة ، و(أنتما) : للمُخاطَبَينِ ، أو المُخاطَبتَينِ ، و(أنتم) : للمُخاطَبِينَ ، و(أنتُنَّ) : للمُخاطَبات .

و(هو) : للغائب ، و(هي) : للغائبة ، و(هما) : للغائبَينِ ، أو الغائبتَينِ ، و(هم) : للغائبِينَ ، و(هنَّ) : للغائبات .

وأمَّا (أنتَ) وفروعُهُ : فالضميرُ هو (أَنْ) عندَ البَصْريِّينَ ، واللواحقُ لها حروفُ خطابٍ ، وذَهَبَ الفرَّاءُ : إلىٰ أنَّ (أنتَ) بكماله هو الضميرُ ، وقيل : التاءُ هي الضمير[1] .

وأمَّا (هو) و(هي) : فالجميعُ هو الضميرُ عندَ البَصْريِّينَ ، والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّينَ ،

بـ (أن) الحرفيَّة ، ويَدُلُّ لزيادتها ـ كما في « الأنوار البهيَّة » ـ : سقوطُها في الوصل في الأغلب ، مع فتحِ النون أو سكونِها ، ومعاقبةُ هاءِ السكت لها وقفاً[2] .

❀ قوله : (واللواحقُ لها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنَ التاءات ، وجَعْلُ التاءِ مُتعدِّدةً باعتبار اختلافها بالضمِّ والفتحِ والكسر ، فافْهَمْ .

❀ قوله : (وقيل : التاءُ هي الضمير) ؛ أي : وكُثِّرَتْ بـ (أنْ) ؛ لتكونَ ضميراً مُنفصِلاً ؛ إذ لولا ذلك لَمَا كان لها استقلالٌ .

❀ قوله : (والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّينَ) استدلُّوا بالتثنية والجمعِ ؛ فإنَّكَ تحذفُ الواوَ والياء فيهما ، ويُجابُ : بأنَّهُ خُولِفَ فيهما القياسُ تخفيفاً ، كما

---

(١) وهو ما ذهب إليه ابن كيسان ، كما في « التصريح » (١/١٠٣) .

(٢) الأنوار البهية (ق/٦٩) .

والواوُ والياء إشباعٌ .

وأمَّا (هما) : فالهاءُ هي الضمير ، وقيل : الضميرُ هو الجميعُ .

وأمَّا (هُنَّ) : فالهاء وحدَها ، والنونُ الأُولىٰ كالميم في (هم) ؛ أي :

أفادَهُ المَلَّويُّ في « أنواره البهيَّة »[1] .

❀ قوله : (والواوُ والياء إشباعٌ) فيه : أنَّ حروفَ الإشباعِ لا تُحرَّكُ ولا تثبتُ إلا في الضرورة كما مرَّ[2] .

❀ قوله : (وأمَّا « هما » . . .) إلىٰ آخره ، وكذا (هم) ، والخلافُ ثابتٌ في (هنَّ) أيضاً ، كما يُفِيدُهُ كلامُ الأُشْمُونيِّ[3] ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ صنيعُ المُحشِّي كالمُصرِّح[4] .

والقائلُ بأنَّ الضميرَ هو الهاءُ فقط في الثلاثة ولواحقَها حروفٌ زائدة لتَدُلَّ بسببها على المُراد ، كما في ألف المُثنَّىٰ وواو الجمع وهاءِ التأنيث . . هو جمهورُ البَصْريِّينَ القائلينَ بأنَّ الجميعَ في (هو) و(هي) هو الضميرُ ، فيكونُ حذفُ الواوِ في المُذكَّر والياءِ في المُؤنَّث . . للتخفيف .

❀ قوله : (والنونُ الأُولىٰ . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما اختِيرَتِ النونُ ؛ لمشابهتها بسبب الغُنَّة الميمَ ، ولم تُحذَفِ النونُ الثانية كما تُحذَفُ الواوُ ؛ لأنَّها غيرُ مَدَّة .

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ٦٩) .

(٢) انظر (١/ ٥١٤ـ٥١٥) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٥١) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ١٠٣) .

٦٢ـ وذو ٱنتصابٍ في ٱنفصالٍ جُعِلَا   (إِيَّـايَ) . . . .

في الدَّلالةِ على الجَمْعيَّة ، والثانيةُ كالواو في (همو)[١] .

وذَكَرَ الفارِضيُّ : أنَّ الأصلَ في (أنتم) أنْ يكونَ بالواو ، فحُذِفتْ تخفيفاً ؛ ولهـٰذا عادتْ في (ضربتُمُوهُ) ؛ لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها[٢] .

❁ قوله : (وذو ٱنتصابٍ في ٱنفصالٍ. . .) إلىٰ آخره : (في ٱنفصالٍ) :

❁ قوله : (أنَّ الأصلَ في « أنتم ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بدليل لزوم الألفِ في (أنتما) ، فتكونُ النونُ الثانيةُ مِنْ (أنتنَّ) في مقابلة الواو .

❁ قوله : (ولهـٰذا عادتْ في « ضربتُمُوهُ ») ؛ أي : لكون الأصلِ ما ذُكر عادتِ الواوُ إذا ولي الميمَ ضميرٌ مُتَّصِلٌ ؛ نحوُ (ضربتُمُوهُ) ، ومنه : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود : ٢٨] ، وأجاز سيبويهِ ويونسُ عدمَ إعادتِها مع تسكين الميم ؛ فيُقالُ : (ضَرَبْتُمْهُ) ، وقُرِئَ : (أَنُلْزِمُكُمْها) بالسكون ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الهَمْع »[٣] .

(١) انظر الخلاف مفصلاً في هـٰذه المسائل في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٥٧ـ٥٦٣ ، ٥٧١ـ٥٧٥) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣) .
(٣) همع الهوامع (١/ ٢٢٨) ، وانظر « البحر المحيط » (٥/ ٢١٨) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٤٥٦) .

. . . . والتفريعُ ليس مُشكِلَا

أشار في هـٰذا البيت : إلى المنصوب المُنفصِلِ ؛ وهو اثنا عَشَرَ : (إيَّايَ) : للمُتكلِّم وحدَهُ ، و(إيَّانا) : للمُتكلِّم المُشارِكِ ، أو المُعظِّمِ نفسَهُ ، و(إيَّاكَ) : للمُخاطَب ، و(إيَّاكِ) : للمُخاطَبة ، و(إيَّاكما) :

حالٌ من مرفوع (جُعِلا) الواقعِ خبراً عن قوله : (ذو انْتصابٍ) ، و(إيَّايَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (جُعِلَ) ، وفي بعض النسخ : (ذا انتصاب) بالألف[1] ؛ فيكونُ هو المفعولَ الثانيَ لـ (جُعِلَ) ، و(إيَّاي) هو الأولُ قائمٌ مَقامَ الفاعل ، والألفُ للإطلاق .

❁ قوله : (والتفريعُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفروعُها ليستْ مُشكِلةً عليك .

والصحيحُ : أنَّ (إيَّا) هو الضميرُ ، ولواحقَهُ حروفٌ تَدُلُّ على التكلُّمِ والخطابِ والغَيبة[2] ، وقيل : إنَّها ضمائرُ ، واختاره الناظمُ[3] .

❁ قوله : (وقيل : إنَّها ضمائرُ) ؛ أي : و(إيَّا) مضافةٌ إليها إضافةَ العامِّ إلى الخاصِّ ؛ لأنَّ (إيَّا) مشتركةٌ ، ورُدَّ : بأنَّهُ لو صحَّ ذلك لوَجَبَ إعرابُها ؛ لأنَّ المبنيَّ إذا لَزِمَ الإضافةَ أُعرب .

---

(١) وهي كذلك في نسخة علىٰ هامش (و) ، وبخط الإمام ابن هشام رامزاً إلىٰ تصحيحها ، ورجَّحها ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص٧٧) .

(٢) وهو مذهب البَصْريِّينَ .

(٣) وهو مذهب الكُوفيِّينَ ، وانظر التفصيل في هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٧٠ـ ٥٧٥) .

للمُخاطَبَينِ ، أو المُخاطَبتَينِ ، و(إِيَّاكم) : للمُخاطَبِينَ ، و(إِيَّاكُنَّ) : للمُخاطَبات .

و(إِيَّاهُ) : للغائب ، و(إِيَّاها) : للغائبة ، و(إِيَّاهما) : للغائبَينِ ، أو الغائبتَينِ ، و(إِيَّاهم) : للغائبِينَ ، و(إِيَّاهُنَّ) : للغائبات .

٦٣ـ وفي ٱختيارٍ لا يَجِيءُ المُنفصِلْ إذا تـأَتَّـىٰ أنْ يَجِـيءَ المُتَّصِـلْ

كلُّ موضعٍ أَمْكَنَ أنْ يُؤتىٰ فيه بالضميرِ المُتَّصِلِ . . لا يجوزُ العُدُولُ عنه إلى المُنفصِلِ ، إلا فيما سيذكرُهُ المُصنِّفُ[1] ؛ فلا تقولُ في (أكرمتُكَ) : (أكرمتُ إِيَّاكَ) ؛ لأنَّهُ يُمكِنُ الإتيانُ بالمُتَّصِلِ ؛ فتقولُ : (أكرمتُكَ) .

فإن لم يُمكِنِ الإتيانُ بالمتَّصِلِ . . تعيَّنَ المُنفصِلُ ؛ نحوُ : (إِيَّاكَ أكرمتُ) ، وقد جاء الضميرُ في الشِّعْرِ مُنفصِلاً مع إمكانِ الإتيان به مُتَّصِلاً ؛

❁ قوله : (وفي ٱختيارٍ . . .) إلىٰ آخره : أشار بهٰذا : إلىٰ قاعدةٍ ؛ وهي أَنَّهُ متىٰ تأتَّى اتِّصالُ الضمير لم يُعدَلْ إلى انفصاله .

❁ قوله : (مع إمكانِ الإتيان به مُتَّصِلاً . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما هو الصحيحُ ؛ مِنْ أنَّ الضرورةَ ما وَقَعَ في الشعر ، لا ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ .

❁ قوله : (لا ما ليس للشاعر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ علىٰ هٰذا يُشكِلُ

(١) انظر (١/ ٥٤٥ـ٥٤٩) .

كقوله[1] : [من البسيط]

١٥ـ بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

❀ قوله : (بالباعثِ الوارثِ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ : مُتعلِّقةٌ بـ (حلفتُ) في البيت قبلَهُ ؛ وهو :

إنِّي حلفتُ ولم أَحلِفْ علىٰ فَنَدٍ فِناءَ بيتٍ مِنَ الساعِينَ مَعْمُورِ

و(الفَنَدُ) ـ بفتحتَينِ ـ : الكذب ، وقولُهُ : (فِناءَ) بالنصب على الظرفيّة ، وأراد بالبيت : الكعبةَ ، و(الباعث) : هو الذي يبعثُ الأمواتَ ،

قولُ الشارح : (وقد جاء الضميرُ في الشعر مُنفصِلاً معَ إمكانِ الإتيان به مُتَّصِلاً) الذي هو مفهومُ قولِ المُصنِّف : (وفي اختيار لا يجيءُ المُنفصِل . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك لأنَّ الضرورةَ بهٰذا المعنىٰ تُنافي إمكانَ الاتِّصال ، إلا أنْ يُرادَ بإمكان الاتِّصال : عدمُ المانع الصناعيِّ غيرِ الوزن .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٣٦١) ضمن قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو يزيد بن المُهلَّب ، وقبله :

يا خيرَ حيٍّ وَقَتْ نعلٌ له قَدَماً وميِّتٍ بعدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إنِّي حلفتُ . . . .

في أكبرِ الحجِّ حافٍ غيرَ مُنتعِلٍ مِنْ حالِفٍ مُحرِمٍ بالحجِّ مَصْبُورِ

والبيت الثاني ذكره المُحشِّي ، وبيت الشارح من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٥٦) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٣٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٦٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٩٢) ، و« المساعد » (١/ ١٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٧٩ـ٢٨١) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٢٨٨ـ٢٩٠) .

و(الوارث) : هو الذي تُرجَعُ إليه الأملاكُ بعد فَناء المُلَّاك ، و(الأموات) : إمَّا مجرورٌ بإضافة (الباعث) أو (الوارث) إليه ؛ على حدِّ قولهم : (بين ذراعَيْ وجَبْهةِ الأسد) ، وشرطُ إضافةِ المُحلَّىٰ بـ (أل) موجودٌ[1] ، أو منصوبٌ بـ (الوارث) علىٰ أنَّ الوصفَينِ تنازعاه وأُعمِلَ الثاني .

و(ضَمِنتْ) بكسر الميم مُخفَّفةً : بمعنىٰ : تضمَّنتْ ؛ أي : اشتملتْ عليهم ، أو تكفَّلتْ بأبدانهم ، و(إيَّاهم) : مفعولُهُ ، و(الدهر) : الزمان ، و(الدهارير) : بمعنى الشدائدِ ؛ مضافٌ إليه ، قال في « الصحاح » : (« دهْرٌ دهاريرُ » ؛ أي : شديدٌ ؛ كقولهم : « ليلةٌ لَيْلاءُ »)[2] .

والشاهدُ : في قوله : (إيَّاهم) ؛ حيثُ فُصِلَ الضميرُ المنصوب لأجل الضرورة[3] .

❀ قوله : (أو تكفَّلتْ بأبدانهم) ؛ أي : بحِفْظها .

❀ قوله : (بمعنى الشدائدِ) المُناسِبُ لعبارة « الصحاح » بعدُ أنْ يقولَ : (بمعنى الشديدِ) بالإفراد ، وفي « القاموس » : (يُقالُ : « دُهُورٌ دَهَارِيرُ » ؛ أي : مختلفةٌ)[4] ، وفسَّرها في « التصريح » بالشدائد كما في المُحشِّي[5] ،

---

(١) وهو أن تدخل (أل) على المضاف إليه ، وسيأتي في قول الناظم (٣/ ٦٠٠) .
(٢) الصحاح (٢/ ٦٦١) .
(٣) والقياس : (ضَمِنتْهُم) .
(٤) القاموس المحيط (٢/ ٣٢) .
(٥) التصريح على التوضيح (١/ ١٠٥) .

٦٤ـ وصِلْ أوِ ٱفصِلْ هاءَ (سَلْنِيهِ) وما   أَشْبهَـهُ . . . .

❁ قوله : (وصِلْ أوِ ٱفصِلْ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا إشارةٌ إلى استثناءِ مسألتَينِ مِنَ القاعدة المُتقدِّمةِ ، وجوازُ الأمرَينِ مشروطٌ بشرطَينِ : اختلافُ رُتْبةِ الضميرَينِ ، وتقدُّمُ أعرفِهما ؛ أخذاً مِنْ قول الناظم فيما سيأتي : (وقَدِّم الأخصَّ . . .) إلىٰ آخره .

وتقديمُ الناظمِ للوصل يُشعِرُ بترجيح الاتِّصال ، قال في « التوضيح » : (ثمَّ إنْ كان العاملُ فعلاً غيرَ ناسخٍ . . فالوصلُ أرجحُ ؛ قال الله تعالىٰ :

ولعلَّهُ يُستعمَلُ علىٰ تلك الأوجه ، واللائقُ بالمعنىٰ : هو ما في « القاموس » ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (مسألتَينِ) جعلَ بابَ (كُنتُهُ) وبابَ (خِلْتَنِيهِ) مسألةً واحدة ، والظاهرُ : أنَّهُما اثنتان .

❁ قوله : (اختلافُ رُتْبةِ الضميرَينِ) ؛ أي : كما أشار لذلك بقوله : (وفي اتِّحاد الرُّتْبة الزَمْ فَصْلَا) ، وقولُهُ : (وتقدُّمُ أعرفِهما) ؛ أي : كما أشار لذلك بقوله : (وقَدِّمِ الأخصَّ في اتِّصالِ) ، وأشار لذلك المُحشِّي بقوله : (أخذاً . . .) إلىٰ آخره ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي هنا : أنَّ هٰذَينِ الشرطَينِ جاريانِ في الأبواب الثلاثة ، خلافاً لما يأتي له[1] .

---

(١) انظر (١/ ٥٥٤ـ ٥٥٦) .

في (كُنتُهُ) الخُلْفُ انتمىٰ . . . .

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٣٧] [١] ، وإنْ كان اسماً . . فالفصلُ أرجحُ ؛ نحوُ : « عَجبتُ مِنْ حُبِّي إيَّاهُ »[٢] ، وإنْ كان فعلاً ناسخاً نحوُ : « خِلْتَنِيهِ » . . فالأرجحُ عندَ الجمهور : الفصلُ ؛ كقولك : « أخي حَسِبتُكَ إيَّاهُ » ، وعندَ الناظمِ والرُّمَّانيِّ وابنِ الطَّرَاوةِ : الوصلُ) انتهىٰ مُلخَّصاً[٣] .

* قوله : (في « كُنتُهُ » الخُلْفُ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ جواز الوجهَينِ في (كان) وأخواتِها : في غير الاستثناء ، أمَّا فيه : فواجبٌ الفصلُ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام القومُ ليس إيَّاهُ) ، أو : (لا يكونُ إيَّاهُ) ، ولا يجوزُ : (ليسَهُ) ،

❀ قوله : (وإنْ كان اسماً . . فالفصلُ أرجحُ) ؛ أي : ولا يُشترَطُ في الضمير الأوَّلِ في الاسم أنْ يكونَ مفعولاً ، بل يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً أخذاً مِنَ المثال الذي ذَكَرَهُ ، وأمَّا اشتراطُ كونِ الضميرَينِ مفعولَينِ . . فإنَّما هو فيما إذا كان العاملُ فعلاً .

❀ قوله : (نحوُ : « زيدٌ قام القومُ ليس إيَّاهُ » ، أو : « لا يكونُ إيَّاهُ »)

---

(١) ومن الفصل : قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ اللهَ ملَّكَكُم إيَّاهم » ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٩٧) .

(٢) ومن الوصل : قول الشاعر : (من المتقارب)

لئن كانَ حبُّكِ لي كاذباً ... لقد كانَ حُبِّيكِ حقّاً يقينا

وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٩٧) .

(٣) أوضح المسالك (١/ ٩٧-١٠٠) ، وسيأتي التمثيل على الناسخ تعليقاً في (١/ ٥٤٩) .

٦٥ـ كــذاكَ (خِلْتَنِيــهِ) واتِّصــالَا   أَختــارُ غَيْــرِي اختــارَ الانفصِــالَا

أشار في هٰذَينِ البيتَينِ : إلى المواضع التي يجوزُ أنْ يُؤتىٰ فيها بالضمير مُنفصِلاً مع إمكان أنْ يُؤتىٰ به مُتَّصِلاً ؛ فأشار بقوله : (سَلْنِيهِ) : إلىٰ ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما ليس خبراً في الأصل وهما ضميرانِ[1] ؛ نحوُ : (الدِّرهمَ سَلْنِيهِ) ؛ فيجوزُ لك في هاء (سَلْنِيهِ) الاتِّصالُ ؛ نحوُ : (سَلْنِيهِ) ، والانفصالُ ؛ نحوُ : (سَلْني إيَّاهُ) ، وكذلك كلُّ فعلٍ أَشْبَهَهُ ؛ نحوُ : (الدِّرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ) ، و(أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ يجوزُ في هٰذه المسألةِ الانفصالُ والاتِّصالُ على السواء ، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النَّحويِّينَ ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ : أنَّ الاتِّصالَ فيها واجبٌ ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشعر .

و(لا يكونُهُ) ، كما لا يجوزُ : (إلَّاه) ؛ إذ لا يقعُ المُتَّصِلُ بعد (إلَّا) ، فكذا ما وَقَعَ مَوقِعَها . انتهىٰ « حَفْني »[2] .

لا يُقالُ : المُوجِبُ للفصل هنا الاتِّحادُ في الرُّتْبة .

لأنَّا نقولُ : اختلافُ الرُّتْبةِ ليس شرطاً في باب (كُنتُهُ) ، كما سيأتي للمُحشِّي[3] .

---

(١) أي : أوَّلُهما أعرفُ ، كما نبَّه عليه المُحشِّي قبل قليل ، فلو قُدِّم غيرُهُ ، أو اتَّحدتْ رتبتُهُما مع نصبهما . . وَجَبَ الفصلُ . « خضري » (١/ ١٠٣) ، وسيأتي في (١/ ٥٥٧ـ ٥٥٨) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق ٩٠) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ١٠٤) .

(٣) انظر (١/ ٥٥٤) .

وأشار بقوله : (في كُنتهُ الخُلْفُ أنتمىٰ) : إلىٰ أنَّهُ إذا كان خبرُ (كان) وأخواتِها ضميراً[1] . . فإنَّهُ يجوزُ اتِّصالُهُ وانفصالُهُ ، واختُلِفَ في المُختار منهما ؛ فاختار المُصنِّفُ الاتِّصالَ ؛ نحوُ : (كُنتُهُ) ، واختار سيبويهِ الانفصالَ ؛ نحوُ : (كُنتُ إيَّاهُ) ؛ تقولُ : (الصَّدِيقُ كنتَهُ) ، و(كنتَ إيَّاهُ)[2] .

❀ قوله : (يجوزُ اتِّصالُهُ وانفصالُهُ) ؛ أي : الإتيانُ بدلَهُ بالضمير مُنفصِلاً ، وليس المُرادُ أنَّ لفظةَ (ها) تأتي مفصولةً ؛ إذ لا يُمكِنُ فصلُها ؛ لأنَّهُ مع وجودِ الانفصالِ لا وجودَ لها .

وحُجَّةُ الناظمِ في ترجيح الاتِّصال : أنَّهُ الأصلُ ، وقد أَمْكَنَ[3] .

---

(١) سكت عن اسمها ، فأفاد أنَّهُ لا يُشترَطُ كونُهُ ضميراً ، ويَدُلُّ عليه كلامُ ابن الناظم : (نحوُ : « الصديقُ كانه زيدٌ ») ، لٰكن عبارة « شرح الكافية » تَدُلُّ على الاشتراط . « خضري » (١/ ١٠٤) .

(٢) وممَّا جاء مُنفصِلاً علىٰ ما ذَهَبَ إليه سيبويه : قولُ عمر بن أبي ربيعة : (من الطويل)

لئنْ كانَ إيَّاهُ لقد حالَ بعدَنا ... عن العهدِ والإنسانُ قد يَتغيَّرُ

وممَّا جاء مُتَّصِلاً علىٰ ما اختاره الناظم : قولُ أبي الأسود الدُّؤَلي : (من الطويل)

فإلَّا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها

وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لسيدنا عمر رضي الله عنه في ابن صيَّاد : « إن يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليه » ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٥٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٠) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٠٢) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٣٢٦) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » (١/ ١٥٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/ ٢٣١) .

وكذلك المُختارُ عند المُصنِّفِ الاتِّصالُ في نحو : (خِلْتَنِيهِ)[1] ؛ وهو كلُّ فعلٍ تعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ المُختارَ في هـٰذا أيضاً : الانفصالُ ؛ لأنَّهُ خبرٌ في الأصل ، وحقُّ الخبر الانفصال ؛ نحوُ : (خِلْتَني إيَّاهُ)[2] ، ومذهبُ سيبويهِ أرجحُ ؛ لأنَّهُ هو الكثيرُ في لسانِ العربِ . . . .

---

* قوله : (في نحو : « خِلْتَنِيهِ ») أُورِدَ عليه : أنَّ (خالَ) يجبُ أنْ ينعقدَ مِنْ مفعولَيْهِ مبتدأٌ وخبر ، وهنا لا يتأتَّىٰ ذلك .

وأُجِيبَ بالانعقاد ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ مِثْلُ (شِعْري شِعْري) ، وذلك جائزٌ .

* قوله : (في لسانِ العربِ) ؛ أي : في لغتهم .

---

* قوله : (أُورِدَ عليه : أنَّ « خالَ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا يَرِدُ إلا لو اتَّحدَ الضميرانِ ، فيُجابُ عنه بما ذكره ، وأمَّا هنا فالضميرانِ مُتغايرانِ ، وإنَّما حقُّ هـٰذا الإيرادِ علىٰ ما سيأتي في قوله : (وفي اتِّحاد الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلَا) ؛ نحوُ : (خِلْتُنِي إيَّاي) ؛ فيُقالُ في الجواب : إنَّ المُرادَ : خِلْتُني الآنَ إيَّاي فيما

---

(١) وقد سبق قبل قليل أنَّهُ مذهب الرُّمَّاني وابن الطَّراوة .

(٢) وممَّا جاء علىٰ مذهب سيبويه : قولُ الشاعر : (من البسيط)

أخي حَسِبتُكَ إيَّاهُ وقد مُلِئتْ ... أرجاءُ صدرِكَ بالأضغانِ والإِحَنِ

وممَّا جاء علىٰ مُختار الناظم : قولُ الشاعر : (من البسيط)

بلغتَ صُنْعَ امرئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ... إذ لم تَزَلْ لاكتسابِ الحمدِ مُبتدِرَا

وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٦٥)، و« شرح التسهيل » (١/ ١٥٥)، و« أوضح المسالك » (١/ ٩٩) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٥٣٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٥٣) .

علىٰ ما حكاه سيبويهِ عنهم ، وهو المُشافِهُ لهم ؛ قال الشاعرُ[1] : [من الوافر]

١٦ـ إذا قالتْ حَذَامِ فصَدِّقُوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ

٦٦ـ وقَدِّمِ الأَخَصَّ في ٱتِّصالِ وقَدِّمَنْ ما شئتَ في ٱنفصالِ

❀ قوله : (إذا قالتْ حَذَامِ . . .) إلىٰ آخره : (حَذَام) : علمُ امرأةِ الشاعرِ ، وهو مبنيٌّ على الكسر في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّة[2] ، وأعاده في آخر البيتِ ظاهراً ؛ تفخيماً لها وتعظيماً ، وقولُهُ : (فصَدِّقُوها) يُروىٰ : (فأَنْصِتُوها) ؛ أي : أَنْصِتوا لها .

وهٰذا البيتُ مِنَ الأبيات الجاريةِ مَجْرى الأمثال ، يُضرَبُ لمَنِ اشتَهَرَ صدقُهُ ، وقد أنشده الشارحُ لذلك[3] ، وقبلَهُ :

ولولا المُزْعِجاتُ مِنَ اللَّيالِي لَمَا تَرَكَ القَطَا طِيبَ المَنَامِ

❀ قوله : (وقَدِّمِ الأَخَصَّ . . .) إلىٰ آخره : . . . .

مضىٰ ، أو بالعكس علىٰ ما هو الظاهرُ ، وسيأتي هٰذا العكسُ في كلام شيخِنا[4] .

---

(١) انظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٤٧ـ ١٨٤٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٢٩ـ ٣٣١) .

(٢) قوله : (مبني على الكسر) ؛ أي : علىٰ مذهب الحجازيِّينَ ، بينما يعربه التميميُّون إعرابَ ما لا ينصرف ، وستأتي المسألة في (٤/ ٦٩١ـ ٦٩٢) .

(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ١١٦) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ١٠٦) .

(٤) انظر (١/ ٥٥٥ـ ٥٥٦) .

ضميرُ المُتكلِّم أخصُّ مِنْ ضمير المُخاطَبِ ، وضميرُ المُخاطَبِ أخصُّ مِنْ ضمير الغائبِ ، فإن اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ أحدُهُما أَخَصُّ مِنَ الآخَر . . فإن كانا مُتَّصِلَينِ : وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ منهما ؛ فتقولُ : (الدرهمُ أَعْطَيتُكَهُ) و(أَعْطَيتَنِيهِ) بتقديم الكافِ والياء على الهاء ؛ لأنَّهما أخصُّ مِنَ الهاء ؛ لأنَّ الكافَ للمُخاطَب ، والياءَ للمُتكلِّم ، والهاءَ للغائب .

ولا يجوزُ تقديم الغائبِ مع الاتِّصال ؛ فلا تقولُ : (أعطيتُهُوكَ) ،

مِنْ فوائد هـٰذا : التنصيصُ علىٰ تقييد بابِ (سَلْنِيهِ) بتقديم الأعرف ؛ فإنَّ مُجرَّدَ قولِهِ : (وما أَشْبهَهُ) لا يُفِيدُهُ صريحاً ؛ لجوازِ أَلَّا يُعتبَرَ ذلك في وجه الشَّبَهِ .

❁ قوله : (أخصُّ) ؛ أي : أَعْرَفُ .

❁ قوله : (فإن اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ) خَرَجَ : ما إذا رُفِعَ الأوَّلُ ؛ فإنَّهُ لا يجبُ التقديمُ ؛ كـ(ضَرَبُونا) ؛ فالواوُ ضميرٌ غائب ، و(نا) ضميرٌ مُتكلِّم .

❁ قوله : (مِنْ فوائد هـٰذا : التنصيصُ علىٰ تقييد بابِ « سَلْنِيهِ ») لعلَّهُ خصَّهُ ؛ لدَفْعِ توهُّمِ أنَّ الشرطَ مأخوذٌ مِنَ « المتن » فيه ، وإلا فهو تقييدٌ للأبواب الثلاثة كما تقدَّم . انتهىٰ « شيخنا » ، لـٰكنِ المُرادُ بوجوب تقديم الأخصِّ في الأبواب الثلاثة . . أنَّهُ عندَ وجودِهِ لا بدَّ مِنْ تقديمه ، فلا يَرِدُ : أَنَّهُ قد لا يُوجَدُ أخصُّ أصلاً ؛ كما في : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ »[1] ، ونحوِ : (الصديقُ كانه زيدٌ) .

---

(١) سيأتي تخريجه في (٢/ ٤٢١) .

ولا : (أعطيتَهُوني)[1] ، وأجازه قومٌ ، ومنه : ما رواه ابنُ الأَثِيرِ في « غريبِ الحديثِ » مِنْ قول عُثْمانَ رضي الله عنه : (أَرَاهُمُني الباطلُ شيطاناً)[2] .

❀ قوله : (في « غريبِ الحديثِ ») اسمُ كتابٍ لابن الأَثِير[3] ، والغريبُ في اصطلاح المُحدِّثينَ : ما رواه واحدٌ فقط .

❀ قوله : (أَرَاهُمُني الباطلُ . . .) إلىٰ آخره : الهاءُ : مفعولٌ أوَّلُ لـ(أرىٰ) ، والياءُ : مفعولٌ ثانٍ ، و(شيطاناً) : مفعولٌ ثالث ، و(الباطل) : فاعلُ (أرىٰ) ، والأصلُ : (أراهم الباطلُ إيَّايَ شيطاناً) ، والمعنىٰ : أرى الباطلُ القومَ أنِّي شيطانٌ ، وهٰذا شاذٌّ ، وفيه شذوذٌ ثانٍ ؛ وهو أنَّ حقَّهُ إشباعُ الميم[4] ؛ نحوُ : (رأيتُمُوها) ، قاله ابنُ الأَثِير[5] .

❀ قوله : (وفيه شذوذٌ ثانٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الروايةَ بسكون الميم ، لا بضمِّها .

---

(1) ولا تقولُ : (حسبتُهُوك) ، ولا : (كانوك) ، بل يجب الفصل ؛ لتقديم غير الأخصِّ . « خضري » (١/ ١٠٦) .
(2) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٧٧) .
(3) وهو الإمام القاضي اللغوي الكاتب البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجَزَري (ت ٦٠٦هـ) ، وهو صاحب الكتاب المشهور « جامع الأصول » ، وأخواه الإمامان الكبيران : عز الدين أبو الحسن علي (ت ٦٣٠هـ) صاحب الكتاب الكبير في التاريخ المُسمَّىٰ بـ« الكامل » ، وضياء الدين أبو الفتح نصر (ت ٦٣٧هـ) صاحب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » .
(4) فيقول : (أَرَاهُمُوني) .
(5) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٧٧ـ ١٧٨) .

فإن فُصِلَ أحدُهُما : كنتَ بالخيار ؛ فإن شئتَ قدَّمتَ الأخصَّ فقلتَ : (الدرهمُ أَعْطَيتُكَ إيَّاه) و(أَعْطَيتَني إيَّاه) ، وإن شئتَ قدَّمتَ غيرَ الأخصِّ فقلتَ : (أَعْطَيتُهُ إيَّاكَ) و(أَعْطَيتُهُ إيَّايَ) ، وإليه أشار بقوله : (وقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصالِ) .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ ليس علىٰ إطلاقِهِ ، بل إنَّما يجوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصال عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، فإن خِيفَ لَبْسٌ لم يَجُزْ ؛ فلو قلتَ : (زيدٌ أَعْطَيتُكَ إيَّاهُ).. لم يَجُزْ تقديمُ الغائب ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ أَعْطَيتُهُ إيَّاكَ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ : هل (زيدٌ) مأخوذٌ أو آخِذٌ ؟

❋ قوله : (لأنَّهُ لا يُعلَمُ : هل « زيدٌ »...) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لانعكسَ المعنى المقصودُ) ؛ إذ مِنَ المعلوم أنَّ (زيداً) في قولك : (زيدٌ أعطيتُكَ إيَّاهُ) هو المأخوذُ ، لٰكنَّهُ انعكسَ المقصودُ حيثُ كان المُرادُ أنَّهُ الآخِذُ ، تأمَّلْ .

❋ قوله رحمه الله : (بل إنَّما يجوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصال عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ...) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ يجوزُ تقديمُ الأخصِّ مطلقاً ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أم لا ؛ فتقولُ : (زيدٌ أعطيتُكَ إيَّاه) إذا كان زيدٌ هو الآخِذَ ، مع أنَّهُ يتبادرُ مِنَ التركيب أنَّهُ مأخوذٌ ، فيحصلُ اللَّبْسُ ، ولعلَّهُ غيرُ مرادٍ ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ومحلُّ جواز الوجهَينِ : إن لم يحصلْ لَبْسٌ ، وإلا تعيَّن ما يندفعُ به اللَّبْسُ ؛ كتقديم الآخِذِ ، سواءٌ كان هو الأخصَّ أم لا) ، تأمَّلْ .

٦٧ـ وفي ٱتِّحادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا . . . .

❁ قوله : (وفي ٱتِّحادِ الرُّتْبَةِ . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ ببابِ (سَلْنِيهِ) وبابِ (خِلْتَنِيهِ) أشار به : إلىٰ أنَّ جوازَ الأمرَينِ فيهما مُقيَّدٌ باختلاف رُتْبةِ الضميرَينِ ، وقولُهُ : (الزَمْ فصلا) ؛ أي : لعدم وجودِ شرطِ الاتِّصال ؛ وهو كونُ المُتقدِّمِ أخصَّ ؛ إذ عندَ اتِّحاد الضميرَينِ رتبةً لا يتأتَّىٰ ذلك .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ ببابِ « سَلْنِيهِ » وبابِ « خِلْتَنِيهِ » . . .) إلىٰ آخره : يَقتضِي : أنَّهُ ليس مُتعلِّقاً بباب (كُنتُهُ) ، فيُفِيدُ : أنَّهُ يجوزُ فيه الوصلُ معَ اتِّحاد الرُّتْبة ؛ كـ (كُنْتُنِي) بضم التاء ، و(كُنتَكَ) بفتحها ، ويكونُ الإخبارُ فيه علىٰ حدِّ : (شِعْري شِعْري) ، وربَّما يُؤيِّدُهُ : أنَّ امتناعَ الوصلِ فيهما حينئذٍ إنَّما هو لتوالي المِثْلَينِ معَ إيهام كونِ الثاني تأكيداً ، وهو مفقودٌ هنا ؛ لاختلاف لفظِ الضميرَينِ وإعرابِهما .

ومنه في الغَيْبة : حديثُ : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ » ، لٰكن فيه : أنَّ مُسمَّى الضميرَينِ في هٰذا مُختلِفٌ ، فيُسوِّغُهُ ، بخلافِ ما قبلَهُ ؛ لما سيأتي أنَّ كونَ الفاعلِ والمفعولِ ضميرَينِ متصلَينِ لمُسمّىً واحدٍ . . مِنْ خواصِّ أفعال القلوب[1] .

وأيضاً في « الأُشْمُونيِّ » : أنَّ تقديمَ الأخصِّ واجبٌ في الأبواب

---

(١) انظر (١/ ٥٥٥) .

الثلاثة[1] ، معَ أنَّهُ يلزمُهُ اختلافُ الرُّتْبة ، إلا أنْ يُرادَ : تقديمُهُ عندَ وجوده ، وأيضاً : ما ذكره المُحشِّي هنا مُخالِفٌ لظاهرِ كلامِهِ فيما سبق .

والذي يُناسِبُ كلامَ المُحشِّي هنا أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (مُتعلِّقٌ بباب « سَلْنِيهِ » وباب « خِلْتَنِيهِ » . . .) إلىٰ آخره . . يُفِيدُ : أنَّهُ ليس مُتعلِّقاً بباب (كُنتُهُ) ، وهو كذلك ، فيجوزُ الوصلُ معَ اتِّحاد الرُّتْبة في نحو : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ » ؛ وذلك لأنَّ عِلَّةَ المنعِ في البابَينِ مفقودةٌ هنا ، ويمتنعُ الوصلُ في نحو : (كُنتُني) و(كُنتَكَ) ؛ لئلَّا يلزمَ كونُ الفاعلِ والمفعولِ ضميرَينِ متصلَينِ لمُسمّىً واحدٍ مِنْ غير أفعال القلوب ؛ فعُلِمَ : أنَّ في باب (كُنتُهُ) تفصيلاً .

والذي اختاره شيخُنا : أنَّ قولَ المُصنِّف : (وفي اتِّحاد الرُّتْبةِ . . .) إلىٰ آخره . . مُتعلِّقٌ بالأبواب الثلاثة ؛ فتقولُ : (كنتُ إيَّاي) ، ولا تقولُ : (كُنتُني) ؛ إذا أردتَ الإخبارَ عن نفسك بأنَّكَ كنتَ فيما مضىٰ إيَّاكَ الآن ؛ علىٰ حدِّ (شِعْري شِعْري) ، وكذا تقولُ : (كنتَ إيَّاكَ) ، ولا تقولُ : (كُنتَكَ) ؛ مُريداً أنَّ مُخاطَبَكَ كان فيما مضىٰ إيَّاه الآن .

لا تَقُل : الضميرانِ في (كُنتُني) ليسا بلفظٍ واحد ـ وكذا (كنتَكَ) ـ حتىٰ يتعيَّنَ الانفصالُ .

لأنِّي أقولُ : بيَّن الأُشْمُونيُّ اتِّحادَ الرُّتْبة : بأنْ يكونا معاً لغائبٍ أو

(١) شرح الأشموني (١/ ٥٣) .

. . . .   وقـد يُبِيـحُ الغَيْـبُ فيـه وَصْـلَا

❁ قوله : (وقد يُبِيحُ الغَيْبُ. . .) إلى آخره ؛ أي : ذو الغيب ؛ لأنَّ المُبِيحَ للوصل ليس الغَيبةَ ، بل وجودُ ضميرِ ذي الغَيبةِ ، وقد شَرَطَ الناظمُ لجواز ذلك اختلافَ لفظِ الضميرَينِ ؛ كما في الأمثلة الآتية ، وإلا وَجَبَ الفصلُ ؛ نحوُ : (مالُ زيدٍ أعطيتُهُ إيَّاهُ) .

مخاطب. . . إلىٰ آخره ، ولم يشرطِ اتِّحادَ اللفظ ، ولم يَستَثْنِ إلا مسألةَ الغَيْبةِ ، وإذا استُثنِيتْ لحِكْمةٍ لا يلزمُ استثناءُ غيرِها لتلك الحِكْمة . انتهىٰ[1] .

لا تَقُل : كلامُ شارحِنا يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ ليس مُتعلِّقاً بباب (كُنتُهُ) ؛ حيثُ قال في شرح البيت : (إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبَينِ. . .) إلىٰ آخره[2] ، فقيَّد بالمنصوبَينِ ، فخرج بابُ (كُنتُهُ) .

لأنِّي أقولُ : تقييدُهُ غيرُ مُعتبَرٍ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ قيَّد بالمنصوبَينِ في شرح قوله : (وقدِّمِ الأخصَّ. . .) إلىٰ آخره[3] ، معَ أنَّهُ عامٌّ للأبواب الثلاثة باتِّفاقٍ ؟ تدبَّرْ .

❁ قوله : (اختلافَ لفظِ الضميرَينِ) ؛ أي : تذكيراً وتأنيثاً ، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وإنَّما اشترط ذلك ؛ لدَفْعِ توالي المِثْلَينِ ، وإيهامِ كون الثاني تأكيداً للأوَّل .

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٥٤) .
(٢) انظر (١/ ٥٥٧) .
(٣) انظر (١/ ٥٥١) .

إذا اجتمعَ ضميرانِ ، وكانا منصوبَينِ ، واتَّحدا في الرُّتْبة ؛ كأنْ يكونا لمُتكلِّمَينِ ، أو مُخاطَبَينِ ، أو غائبَينِ . . فإنَّهُ يلزمُ الفصلُ في أحدِهما ؛ فتقـولُ : (أَعْطَيتَنـي إيَّـايَ) ، و(أَعْطَيتُـكَ إيَّـاكَ) ، و(أَعْطَيتُـهُ إيَّـاهُ) ،

وقد اعتذرَ ولدُهُ عنه في عدم ذِكْرِ هـٰذا الشرط ؛ بأنَّ قولَهُ : (وَصْلاً) بلفظ التنكيرِ علىٰ معنىٰ نوعٍ من الوصل . . تعريضٌ بأنَّهُ لا يُستباحُ الاتِّصالُ مع الاتِّحادِ في الغَيبة مطلقاً ، بل بقيدٍ ؛ وهو الاختلافُ في اللفظ[1] .

❁ قوله : (كأنْ يكونا لمُتكلِّمَينِ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّهُ ليس إلا مُتكلِّـمٌ أو مُخـاطَـبٌ أو غـائـبٌ واحـد ؛ فـالصـوابُ : لـ (متكلـم) ، أو (مخاطب) ، أو (غائب) .

وقد يُجابُ : بأنَّ المُرادَ : أنَّ كلّاً مِنَ الضميرَينِ صالحٌ للدَّلالة على المُتكلِّم أو المُخاطَبِ أو الغائب .

❁ قوله : (وقد اعتذرَ ولدُهُ عنه . . .) إلىٰ آخره : لك الاعتذارُ أيضاً : بأنَّهُ أشار بالتعبير بـ (قد) في قوله : (وقد يُبِيحُ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ الضميرَ الغائبَ لا يُبِيحُ الوصلَ مطلقاً ، بل في حالةٍ دونَ حالة ، وتلك الحالةُ هي اختلافُهُ .

❁ قوله : (علىٰ معنىٰ نوعٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ووَكَلَ بيانَ ذلك النوعِ إلى الموقف . انتهىٰ « نكت »[2] .

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٤٢) ، وقد نصَّ الناظم علىٰ هـٰذا الشرط في « التسهيل » (ص٢٧) ، وانظر « شرحه » (١/١٥١) .

(٢) نكت السيوطي (ق/٤٩) .

ولا يجوزُ اتِّصالُ الضميرَينِ ؛ فلا تقولُ : (أَعْطَيتَنِينِي) ، ولا : (أَعْطَيتُكَكَ) ، ولا : (أَعْطَيتُهُوهُ) .

نعم ؛ إن كانا غائبَينِ واختلف لفظُهُما . . فقد يتَّصلانِ ؛ نحوُ : (الزيدانِ الدرهمُ أَعْطَيتُهُماهُ) ، وإليه أشار بقوله في « الكافية »[1] : [من الرجز]

مَعَ ٱختلافٍ ما ونحوُ (ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ) الضرورةُ ٱقتَضَتْ

وربَّما أُثبِتَ هـٰذا البيتُ في بعض نسخ « الألفيَّة »[2] ، وليس منها .

وأشار بقوله : (ونحوُ ضَمِنَتْ . . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّ الإتيانَ

---

* قوله : (نعم) استدراكٌ علىٰ قوله : (ولا يجوزُ اتِّصالُ) .

* قوله : (في « الكافية ») هي المنظومةُ الكُبْرىٰ للناظم[3] .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٠٧) : مثلُهُ في « النكت » ، وفي « ابن الميِّت » أنَّهُ سهو ، وإنَّما هو في « الشافية » ، وأمَّا بيت « الكافية » فهو :

ولاضطرارٍ سوَّغوا في (ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ) فحَقِّقْ ما ثَبَتْ

وذكر مُحقِّقُ « شرح الكافية الشافية » (١/ ٢٢٩) أنَّ ما ذَكَرَهُ الشارح موجود في بعض نسخ الكتاب .

(٢) أي : بعد قوله : (وفي ٱتِّحاد الرتبة) . « خضري » (١/ ١٠٧) .

(٣) وعدد أبياتها : ألفان وسبع مئة وخمسون ونَيِّف ، كما نصَّ علىٰ ذلك في خاتمتها ، والمنظومة الصغرىٰ : هي « الألفية » المُسمَّاة بـ « الخلاصة » ، وقد نصَّ الناظم علىٰ أخذها من « الكافية » بقوله كما سيأتي :

أَحصىٰ من « الكافيةِ » الخُلاصَهْ كما ٱقتضىٰ غِنىً بلا خَصَاصَهْ

وانظر ما سبق (١/ ٣٧) ، وما سيأتي (٥/ ٦٠٣ـ ٦٠٥) .

بالضمير مُنفصِلاً في موضعٍ يجبُ فيه اتِّصالُهُ . . ضرورةٌ ؛ كقوله : [من البسيط]

بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ

وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك(١) .

٦٨ـ وقَبْلَ يا النَّفْسِ معَ الفعلِ ٱلْتُزِمْ نونُ وِقايةٍ و(لَيْسِي) قد نُظِمْ

❀ قوله : (وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك) ، وإنَّما أعاده الشارحُ هنا ؛ شرحاً لبيت « الكافية » فقط .

❀ قوله : (وقَبْلَ يا النَّفْسِ) ؛ أي : المُتكلِّمِ بقرينةِ قوله : (و« ليسي » قد نُظِمْ ، و« ليتَني » فشا . . .) إلىٰ آخره ، وليس المُرادُ بـ (يا النَّفْسِ) المعنى الأعمَّ مِنَ المُتكلِّم والمخاطب ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ .

❀ قوله : (معَ الفعلِ) ؛ أي : سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، مُتصرِّفاً أو جامداً ، ذكره في « شرح الجامع »(٢) .

❀ قوله : (و« لَيْسِي » قد نُظِمْ) ليسي : مبتدأٌ(٣) ، خبرُهُ : (قد نُظِمْ) .

. . . .

---

(١) انظر (١/ ٥٤٢ـ٥٤٤) .

(٢) السراج المنير (ق/ ٣٧) .

(٣) أي : قُصد لفظه كما هو معلوم ، وسيأتي كثيراً ، ولن أنبِّه عليه .

إذا اتَّصَلَ بالفعل ياءُ المُتكلِّمِ . . لَحِقَتْهُ لزوماً نونٌ تُسمَّىٰ نونَ الوِقاية ، وسُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّها تَقِي الفعلَ مِنَ الكسر ؛ وذلك نحوُ : (أَكْرَمَني) ، و(يُكرِمُني) ، و(أَكْرِمْني) ، وقد جاء حذفُها مع (ليس) شذوذاً ؛

❀ قوله : (لأنَّها تَقِي الفعلَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ « التصريح » : (لأنَّها تَقِي الفعلَ أو شبهَهُ مِنْ نظيرِ ما لا يدخلُهُ ؛ وهو الكسرُ الشَّبيهُ بالجرِّ ، وتقي ما بُني على الأصل ـ وهو السكون ـ مِنَ الخروج عن ذلك الأصل) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (جاء حذفُها مع « ليس ») ؛ أي : لشَبَهِها بالحرف في عدم التصرُّفِ .

❀ قوله : (وهو الكسرُ الشَّبيهُ بالجرِّ) ؛ أي : فصِينَ عنه الفعلُ كما صِينَ عن الجرِّ .

والمُرادُ : الكسرُ الذي يختصُّ مِثْلُهُ بالاسم ؛ وهو الكسرُ بسبب ياءِ المُتكلِّم ، أمَّا الكسرُ الذي ليس بهـٰذه المثابة ؛ بأنْ كان لا يدخلُ في الاسم أصلاً ؛ كالكسر قبلَ ياءِ المخاطبة ، أو كأنْ يدخلَ فيه وفي غيره ؛ كالكسر للتخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ . . فلا حاجةَ إلىٰ صونه عنه ، كذا يُؤخَذُ مِنْ « شرح الجامع »[2] .

❀ قوله : (وتقي ما بُني على الأصل . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : معَ كونها تَقِي أيضاً لَبْسَ ياءِ المُتكلِّم بياء المخاطبة وأمرِ المُذكَّر بأمرِ المُؤنَّث في نحو : (اضْرِبْني) و(اضْرِبي) .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٠٩ـ ١١٠) .
(٢) السراج المنير (ق/ ٣٦) .

كما قال الشاعر[1] : [من مشطور الرجز]

١٧ـ عَـدَدْتُ قـومـي كعـديـدِ الطَّيْـسِ
إذْ ذَهَــبَ القــومُ الكــرامُ لَيْسِــي

❀ قوله : (عَدَدْتُ قومي . . .) إلىٰ آخره : (العَدِيدُ) : هو العَدَدُ ، و(الطَّيسُ) بفتح الطاء المهملة ، وسكونِ المُثنَّاة تحتُ ، وفي آخره سينٌ مهملةٌ : الرملُ الكثير ، و(إذ) : ظرفُ زمانٍ ، كما في « العَيْنيِّ »[2] ، ونَقَلَ بعضُهُم : أنَّها في البيت للمفاجأة .

وغَرَضُ الشاعرِ : مدحُ نَفْسِهِ ، والمعنىٰ : عَدَدْتُ قومي فكانوا كعدد الرمال في الكَثْرة ، ومعَ تلك الكَثْرةِ ما فيهم كريمٌ غيري .

والشاهدُ : حذفُ النونِ في قوله : (ليسي)[3] ، واسمُ (ليس) : مستترٌ

❀ قوله : (و« إذ » : ظرفُ زمانٍ . . .) إلىٰ آخره : الذي اختاره شيخُنا الباجوريُّ : أنَّها للتعليل ، والمعنىٰ : أنَّ قومي كَثُروا عندي ؛ لأنَّهُ ذهب القومُ

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧٥) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٣٦) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٤٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٧٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٠٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٣٥) ، و« المساعد » (١/ ٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣١٩ـ٣٢٠) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٢٤ـ ٣٢٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٨٥ ـ ٨٦) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٣٢٠) .

(٣) وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّهُ أتىٰ بخبره ضميراً متصلاً ، ولا يجوز عند سيبويه إلا أن يكون منفصلاً ؛ فيُقال علىٰ مذهبه : (ليسَ إيَّاي) ، كما سبق في (١/ ٥٤٨) .

واختُلِفَ في (أَفْعَلِ) التعجُّبِ : هل تلزمُهُ نونُ الوقاية أم لا ؛ فتقولُ : (ما أَفْقَرَني إلىٰ عَفْو اللهِ) ، و(ما أَفْقَرِي إلىٰ عَفْو اللهِ) عندَ مَنْ لا يلتزمُها فيه ؟ والصحيحُ : أنَّها تلزمُ .

٦٩ـ و(لَيْتَنِي) فَشَا و(لَيْتِي) نَدَرَا . . . .

فيه وجوباً عائدٌ على البعض المفهومِ مِنَ (القوم)[1] ، وياءُ المُتكلِّمِ المُتَّصِلةُ به : خبرُهُ .

❁ قوله : (واختُلِفَ في « أَفْعَلِ » التعجُّبِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّهُ اسمٌ أو فعل ، والأصحُّ : الثاني[2] .

❁ قوله : (ما أَفْقَرَني إلىٰ عَفْو اللهِ) هـٰذا المثالُ شاذٌّ ؛ لأخذه مِنِ (افتقر) ، وهو غيرُ ثلاثيٍّ ، وأُجِيبَ : بأنَّهُ مِنْ (فَقِرَ) بكسر القاف بمعنى : افتقر .

❁ قوله : (و« لَيْتَنِي » فَشَا) ؛ أي : كَثُرَ (ليتَني) بالنون ، ونَدَرَ بلا نونٍ ؛ فـ(نَدَرَ) في كلامه بالدال المهملة بمعنىٰ : قَلَّ .

الكرامُ غيري ، فلو كانوا موجودِينَ لتفرَّق القومُ عندَهُم ولم يَكثُروا عندي .

---

(١) سيأتي في (٣/ ٣٦٣ـ ٣٦٤) أنَّ الضميرَ في أفعال الاستثناء ـ ومنها (ليس) ـ . . مستتر وجوباً لا يجوزُ إظهاره .

(٢) وهو كونه فعلاً ، وهو مذهب البَصْريِّينَ ، وعليه : فتلزم النون ، وذهب الكُوفيُّون : إلىٰ أنَّهُ اسمٌ ، وعليه : فلا تتصل بالفعل . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٠٤ـ ١١٩) ، وما سيأتي في (٤/ ١٤٩) .

. . . . ومعْ (لعلَّ) ٱعكِسْ وكُنْ مُخيَّرَا

٧٠ـ في الباقياتِ وٱضطِراراً خَفَّفَا (مِنِّي) و(عَنِّي) بعضُ مَنْ قد سَلَفَا

ذَكَرَ في هٰذين البيتَينِ حُكْمَ نونِ الوقاية مع الحروفِ ؛ فذَكَرَ (ليتَ) ، وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحذَفُ منها إلا نُدُوراً ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

---

* قوله : (ومعْ « لعلَّ » ٱعكِسْ) ؛ أي : اعكِسِ الحُكْمَ مع (لعلَّ) .

* قوله : (وكُنْ مُخيَّرا) بفتح الياء ، و(في الباقياتِ) : مُتعلِّقٌ به ، وهٰذا يُسمَّىٰ عندهم : تضميناً ؛ وهو تعليقُ قافيةِ البيتِ بما بعدَها ، وقد أجازه بعضُهُم للمُولَّدينَ ؛ فلا قُبْحَ فيه[2] .

* قوله : (بعضُ مَنْ قد سَلَفَا) بعضُ : فاعلُ (خَفَّفا) ، والألفُ في

---

(١) البيت لسيدنا زيد الخير رضي الله عنه كما سينصُّ عليه المُحشِّي ، وهو في « ديوانه » (ص٨٧) ضمن قصيدة مطلعها :

تَـــذَكَّــرَ وَطْبَــهُ لمَّـــا رآنِـــي أُقلِّـــبُ صَعْـــدةً مِثْـــلَ الهِـــلالِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٠) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٣٦) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٥٣)، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٨٠) ، و« المساعد » (١/ ٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٠ـ٣٢٢) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٧٥ـ٣٨٠) .

(٢) التضمين قسمان : قبيحٌ ؛ وهو إذا كان المعنىٰ لا يتمُّ إلا في البيت الثاني ؛ كالفاعل والخبر وجواب الشرط ، وحَسَنٌ ؛ وهو إذا كان المعنىٰ يتمُّ بدونه ؛ كالجارِّ والمجرور =

١٨ـ كمُنْيـةِ جـابـرٍ إذ قـالَ لَيْتِـي أُصـادِفُـهُ وأَفقِـدُ جُـلَّ مـالِـي

والكثيرُ في لسان العرب : ثبوتُها ، وبه وَرَدَ القرآنُ ؛ قال الله تعالىٰ :

(سَلَفا) : للإطلاق ؛ أي : مَنْ تقدَّمَ .

❀ قوله : (كمُنْيَةِ جابرٍ . . .) إلىٰ آخره : قاله زيدُ الخيلِ الذي سمَّاه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : زيدَ الخيرِ ، وقبلَهُ :

تمنَّـىٰ مَـزْيَـدٌ زيـداً فـلاقَـىٰ أخـا ثقـةٍ إذا اختلـفَ العَـوَالِـي

كان مَزْيدٌ وجابرٌ يتمنَّيانِ لقاءَ زيدٍ لعداوةٍ بينَهُما وبينَهُ ، فلمَّا لَقِياهُ طَعَنَهُما فهَرَبا ، فقال زيدٌ حينئذٍ : (تمنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره .

و(العوالي) : الرماح ، و(المُنْيةُ) بضم الميم : التمنِّي ؛ أي : تمنَّىٰ مَزْيدٌ تمنِّياً كتمنِّي جابرٍ ، و(إذ) : ظرفٌ بمعنىٰ (حين) ، وضميرُ (قال) : لـ(جابر)، و(أُصادِفُهُ) : بمعنىٰ: أجدُهُ، وقولُهُ : (وأَفقِدُ) ؛ أي : وأنا أَفقِدُ ؛

❀ قوله : (أخا ثقةٍ) ؛ أي : صاحبَ ثقةٍ ؛ أي : ثُبُوتٍ ولُزُومٍ وصبرٍ على الحروب ؛ فهو بالإضافة ، كذا وجدتُهُ .

❀ قوله : (أي : وأنا أَفقِدُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّهُ ليس مِنْ جملة المُتمنَّىٰ ؛ إذ لا يتمنَّى الإنسانُ فَقْدَ ماله ، وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك إذا كان في مقابلة الظَّفَرِ بالعدوِّ .

= والتوابع وغيرهما من الفَضَلات ، وهـٰذا هو الذي أُجيز لبعض المُولَّدين ، وأمَّا القسم الأوَّل فلم يُجيزوه بحال .

﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء : ٧٣] .

وأمَّا (لعلَّ) : فذَكَرَ أنَّها بعكس (ليت) ؛ فالفصيحُ : تجريدُها مِنَ النون ؛

فهو خبرٌ لمحذوفٍ ، ورُوِيَ بدلَهُ : (وأُتلِفُ) ، ورُوي : (وأَغْرَمُ) ، ورُوي بدلَ (بعضَ) : (جُلَّ)[1] .

* قوله : (فذَكَرَ أنَّها بعكس. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ لامَها قد تُبدَلُ نوناً ؛ فيُقال : (لَعَنَّ) ، ولو لَحِقَتْها نونُ الوقاية في هٰذه الحالةِ. . لَحَصَلَ الاستثقالُ بتوالي الأمثال ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[2] .

---

* قوله : (أي : لأنَّ لامَها قد تُبدَلُ نوناً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولأنَّها قد تُستعمَلُ حرفَ جرٍّ ؛ كما في قول الشاعر[3] : [من الطويل]

لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

وقد لا تكونُ حرفَ جرٍّ ، إلا أنَّ ما بعدَها يكونُ مُتعلِّقاً بما قبلَها ، فتُشبِهُ حرفَ الجرِّ ؛ كما في قولك : (تُبْ لعلَّكَ تُفلِحُ) ؛ فكلُّ هٰذا مُعارِضٌ لشَبَهِها بالفعل معنىً وعملاً ، فقد تعدَّد فيها المُعارِضُ ؛ فلذلك كان الأكثرُ فيها التجريدَ ، بخلاف (ليت) ؛ فإنَّها شبيهةٌ بالفعل معنىً وعملاً بلا مُعارِض .

---

(١) في (و) : (وأتلف جُلَّ) ، ونسخة علىٰ هامشها : (ويذهب) ، ورواية « الديوان » : (وأتلف بعض) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠) .

(٣) سيأتي تخريجه في (٣/ ٤٩٢) .

كقوله تعالىٰ حكايةً عن فِرْعونَ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾ [غافر : ٣٦] ، **ويَقِلُّ** ثبوتُ النون ؛ كقول الشاعر[١] : [من الطويل]

١٩ـ فقلتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لعلَّني أَخُـطُّ بهـا قبـراً لأبيـضَ مـاجـدِ

❀ **قوله : (ويَقِلُّ ثبوتُ النون)** قال ابنُ هشامٍ : (وغَلِطَ ابنُ الناظمِ ؛ فجَعَلَ « ليتي » نادراً ، و« لعلَّني » ضرورةً)[٢] .

❀ **قوله : (فقلتُ أَعِيرَانِي . . .) إلىٰ آخره :** (**القَدُومَ**) بتخفيف الدال : الآلـةُ المعـروفـة ، وأراد بـ (**أَخُـطُّ**) : أَنحَـتُ ، وبـ (**القبـر**) : الغـلافَ ، وبـ (**الأبيضِ**) : السيفَ ، وبـ (**الماجدُ**) : العظيمُ .

والشاهدُ : في (لعلَّني) ؛ حيثُ جاء بنون الوقايةِ ، **والأشهرُ** : تركُها .

وإنَّما كان الوجهانِ على السَّوَاء في الباقيات ؛ لتعارضِ الدليلَينِ بلا مُرجِّحٍ ؛ دليلِ الإثبات ـ وهو شَبَهُها بالفعل معنىً وعملاً ـ ودليلِ الحذف ؛ وهو كراهةُ اجتماعِ الأمثال ، فلمَّا تعارضا بلا مُرجِّحٍ تساقطا ، واستوى الأمران .

❀ **قوله : (وبـ « القبر » : الغلافَ . . .) إلىٰ آخره : قيل : يحتملُ أنَّ** المُرادَ بـ (**القبر**) : مكانُ الدَّفْن ، وبـ (**الأبيض**) : الشخصُ المُتَّصِفُ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ١٣٧) ، وابنه في « شرح الألفية » (ص٤٣) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٨١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٩٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٢ـ٣٢٣) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٤٤) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٤٣) .

ثمَّ ذَكَرَ أنَّكَ بالخيار في الباقيات ؛ أي : في باقي أخواتِ (ليتَ) و(لعلَّ) ؛ وهي : (إنَّ) ، و(أنَّ) ، و(كأنَّ) ، و(لٰكنَّ) ؛ فتقولُ : (إنِّي وإنَّني) ، و(أنِّي وأنَّني) ، و(كأنِّي وكأنَّني) ، و(لٰكنِّي ولٰكنَّني) .

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ (مِنْ) و(عن) تلزمُهُما نونُ الوقاية ؛ فتقولُ : (مِنِّي) و(عنِّي) بالتشديد ، ومنهم مَنْ يحذفُ النونَ ؛ فيقولُ : (مِنِي) و(عَنِي) بالتخفيف ، وهو شاذٌّ ؛ قال الشاعرُ[1] : [من الرمل]

٢٠ـ أيُّهــا الســائـلُ عنهُــم وعَنِــي لسـتُ مِـنْ قَيْـسَ ولا قَيْـسُ مِنِـي

❁ قوله : (أيُّها السائلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عن القومِ المعروفِينَ عندَهُ ، و(قيس) : يُروىٰ بالصرف وعدمِهِ علىٰ إرادة القبيلة أو أبيها[2] ،

بالبياض ، وربَّما يَدُلُّ لهٰذا : . . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، بل قال فيه ابن الناظم في « شرحه » (ص٤٤) : (إنَّهُ مِنْ إنشاد بعض النَّحْويِّينَ) ، وقال ابن هشام في « التخليص » (ص١٠٦) : (وفي النفس من هٰذا البيت شيءٌ ؛ لأنَّا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً ، ولاجتماع الحذف في حرفَينِ فيه ؛ ولذلك نسبه ابن الناظم إلىٰ إنشاد النَّحْويِّينَ ، ولم ينسبه إلى العرب ، وفي « التحفة » : لم يجئ الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله) ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ١٣٨) ، والرضي في « شرح الكافية » (٢/ ٤٥٣) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص ٤٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٨٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ١١٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٩٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٤ـ ٣٢٥) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٨٠ـ٣٨٢) .

(٢) فيكون ممنوعاً من الصرف علىٰ إرادة القبيلة ، ومصروفاً علىٰ إرادة الأب ؛ ففي كلام المُحشِّي لفٌّ ونشر مُشوَّش ، وانظر (٤/ ٦٦٧ـ ٦٧٠) .

٧١ـ وفي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ وفي (قَدْنِي) و(قَطْنِي) الحذفُ أيضاً قد يَفِي

وهـٰذا البيتُ مِنْ بحر الرمل ؛ فقولُ العلَّامةِ العَيْنيِّ : (إنَّهُ مِنَ المديد)[١] . . سهوٌ .

❀ قوله : (وفِي « لَدُنِّي » . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بقوله : (قلَّ) ، وقولُهُ : (لَدُنِي) بتخفيف النون مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قَلَّ) ، وقولُهُ : (وفي « قَدْنِي » . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بقوله : (قد يَفِي) ، أو بـ (الحذف) ؛ فعلى **الأوَّل** : يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبر الفِعْليِّ على المبتدأ ، وعلى **الثاني** : إعمالُ المصدر المُحلَّىٰ بـ (أل) ، وتقديمُ معمولِهِ عليه ، وكلاهما خاصٌّ بالشعر[٢] .

❀ قوله : (قد يَفِي) مِنَ الوفاء ؛ بمعنىٰ : يأتي ، كما في . . . .

روايةُ (لأكرم) بدل (لأبيض)[٣] .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ٣٢٤) .

(٢) قد يُقال : إنَّ المعمول ها هنا جار ومجرور ، وهو يُتوسَّع فيه ، ثمَّ إنَّ منعَ التقديم هو أحدُ مذهبَينِ ، وثانيهما : جوازه ، وهو الأصحُّ ، وإعمالُ المصدر المُحلَّىٰ بـ (أل) جوَّزه سيبويه وغيره من النحاة ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ١١٦ـ١١٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٣٤ـ٢٣٥) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٨٨) ، وما سيأتي في (٤/ ١٤ـ١٨) .

(٣) وعلىٰ هـٰذه الرواية : يكون (أكرم) مضافاً إلىٰ ما بعده . انظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٣) .

أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الفصيحَ في (لَدُنِّي) : إثباتُ النون ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦] ، ويَقِلُّ حذفُها ؛ كقراءةِ مَنْ قَرَأَ : ﴿ مِن لَّدُنِي ﴾ بالتخفيف .

« القاموس »[١] ، وضَبَطَهُ بعضُهُم : (نُفِي) من النفي[٢] .

❁ قوله : (كقراءةِ مَنْ قَرَأَ : ﴿ مِن لَّدُنِي ﴾ بالتخفيفِ) هو نافعٌ مِنَ السبعة[٣] ، قال شيخُ الإسلام : (وفيه نَظَرٌ ؛ إذ يجوزُ أنْ تكونَ النونُ المذكورةُ نونَ الوقاية ؛ لأنَّ حذفَ نون « لَدُنْ » لغةٌ)[٤] .

❁ قوله : (وضَبَطَهُ بعضُهُم. . .) إلىٰ آخره : هٰذا لا يظهرُ إلا إذا حُمِلَ كلامُ المُصنِّف علىٰ (قد) و(قط) اللذَينِ هما اسما فعلٍ ، لا علىٰ أنَّهُما اسما فاعلٍ الذي جرىٰ عليه الشارحُ ؛ لأنَّ الذي ينتفي ويمتنعُ معه الحذفُ ويجبُ فيه الإثباتُ . . إنَّما هو الأوَّلان ، و(قد) في كلام المُصنِّف الداخلةُ علىٰ (نُفِي) علىٰ هٰذا . . حرفُ تحقيقٍ ؛ لأنَّها داخلةٌ على الماضي .

❁ قوله : (قال شيخُ الإسلام : وفيه نَظَرٌ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا النَّظَرُ مدفوعٌ ؛ لأنَّهُ إنْ كان مُرادُهُ بـ (لد) المحذوفةِ النونِ ما دالُها ساكنةٌ . . وَرَدَ عليه : أنَّ الساكنةَ الدالِ وإن كانتْ تلحقُها نونُ الوقاية لأجلِ حِفْظِ السكون . .

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ٣٩٣) .

(٢) فيكون المعنىٰ : وفي (قدني) و(قطني) قد نُفي الحذف أيضاً ، وأورد هٰذا الضبطَ احتمالاً ابنُ جابر الهواري في « شرحه على الألفية » (ق/ ٥٠) .

(٣) وأبو جعفر من العشرة . انظر « الدر المصون » (٧/ ٥٣٠ـ٥٣١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٧٠) .

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٢٨) .

والكثيرُ في (قد) و(قَطْ) : ثبوتُ النونِ ؛ نحوُ : (قَدْنِي) و(قَطْنِي) ، ويَقِلُّ الحذفُ ؛ نحوُ : (قَدِي) و(قَطِي) ؛ أي : حَسْبي ، وقد اجتمعَ الحذفُ والإثباتُ في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

❁ قوله : (أي : حَسْبي) تفسيرٌ لكلٍّ مِنْ (قَدِي) و(قَطِي) احتَرَزَ به : عن (قدِ) الحرفيَّةِ و(قطُّ) الظرفيَّةِ ؛ نحوُ : (ما فعلتُهُ قطُّ) ، وهي نظيرةُ (أبداً) في المستقبل ؛ فإنَّهُما لا يتَّصِلُ بهما ياءُ المُتكلِّم ، وعن (قد) و(قط) اسمَي فعلٍ بمعنىٰ : يكفي ؛ إذ نونُ الوقايةِ لازمةٌ لهما حالَ اتِّصالِ ياء المُتكلِّم بهما ، وهي منصوبةٌ لا مخفوضة .

إلا أنَّ الآيَةَ لا تحتملُها ؛ لضمِّ الدالِ في الآية .

وإن كان مُرادُهُ بها ما دالُها مضمومةٌ . . وَرَدَ عليه : أنَّ هـٰذه لا يُؤتىٰ فيها بنون الوقاية ، بل يُقال : (لَدِي) ، كما قاله سيبويهِ ؛ لأنَّ نونَ الوقاية إنَّما تحفظُ البناءَ على السكون لا غيرِهِ .

❁ قوله : (وهي نظيرةُ « أبداً » في المستقبل) ؛ أي : وهي في الماضي

---

(١) المشطور للراجز الأموي حُميد بن مالك الأرقط ، كما في « الصحاح » (١/ ١١٨) وغيره ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها الحَجَّاج ، ويُعرِّض بسيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، والشطر الثاني ساقط من جميع النسخ المعتمدة ، وسيأتي في كلام المُقرِّر التنبيه عليه ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧١) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٣٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٥٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٨٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٢٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٣٤) ، و« المساعد » (١/ ٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٧ـ ٣٢٩) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٨٢ـ٣٩٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٨٣ ـ ٨٥) .

٢١ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

❁ قوله : (قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ . . .) إلىٰ آخره : أراد بـ (الخُبَيْبَينِ) ـ بضم الخاء المعجمةِ بصيغة التثنية ـ : خُبيبَ بنَ عبد الله بنِ الزُّبير بن العَوَّام ، وأباه عبدَ الله ؛ لأنَّهُ كان يُكْنَىٰ بـ (أبي خُبَيبٍ) ، وهو مِنْ باب التغليب ، وقيل : أراد بهما : عبدَ الله وأخاه مُصعَباً ، ويُروى : (الخُبَيبِينَ) بصيغة الجمع ؛ علىٰ إرادة خُبَيبِ بن عبد الله ومَنْ كان علىٰ رأيه ، وهو تغليبٌ أيضاً ، وفي بعض نسخ الشارحِ تمامُ البيت ؛ وهو :

لَيسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلحِدِ

نظيرةُ (أبداً) في المستقبل .

❁ قوله : (وهو مِنْ باب التغليب) قيل : (فيه نَظَرٌ) انتهىٰ ؛ أي : لأنَّهُ حيثُ كان (عبد الله) يُكْنىٰ بـ (أبي خُبَيب) . . صار هٰذا عَلَماً له ؛ فلا تغليبَ ، غايتُهُ : أنَّهُ تصرَّف في أحد العَلَمَينِ عندَ التثنية ، والتغليبُ ظاهرٌ فيما بعدَهُ[١] .

وقد يُقالُ : لا نَظَرَ ؛ لأنَّ أبا خُبَيب ليس هو خُبَيباً ، فيُغلَّبُ خُبَيبٌ علىٰ أبي خُبَيب ، وهو ظاهرٌ ، والتصرُّفُ في العَلَم بحذف جزئه الأوَّل ليس بلازم ؛ فحينئذٍ : يجوزُ اعتبارُ التغليب ، كما يجوزُ اعتبارُ التصرُّفِ في العَلَم .

❁ قوله : (وفي بعض نسخ الشارحِ . . .) إلىٰ آخره ، والبيتُ خطابٌ لعبد الملك بن مروان ، وتعريضٌ بابن الزُّبير ؛ لأنَّهُ كان في الحرم ؛ يُشِيرُ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ . . .﴾ إلىٰ آخره [الحج : ٢٥] ،

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/٢٠٩) .

أي : بالبخيل المائلِ عن الحقِّ .

والشاهدُ : في (قَدْني) و(قَدِي) ؛ حيث أَثْبَتَ النونَ في الأوَّل ـ فهي للوقاية ، والياءُ مفعولٌ في محلِّ نصب ـ وحَذَفَها في الثاني ، كذا قاله الشارحُ كغيره ، قال ابنُ هشامٍ : (ولك أنْ تقولَ : لا شاهدَ فيه على تَرْكِ النونِ ، ويكونُ أصلُهُ « قَدْ » بإسكان الدال ، ثمَّ أَلْحَقَ ياءَ القافية لا ياءَ الإضافة ، وكسرَ الدال ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، لا لمناسبة الياء) انتهى[1] .

وحاشا أنْ يكونَ ابنُ الزُّبير مُلحِداً .

❀ **قوله : (في محلِّ نصب)** ؛ أي : بـ (قَدْ) ، بخلافها في الثاني ؛ فإنَّ الياءَ فيه في محلِّ جرٍّ بالإضافة ؛ لعدم وجودِ النون .

❀ **قوله : (ولك أنْ تقولَ : لا شاهدَ فيه . . .)** إلىٰ آخره : **لا يُقالُ** : فيه : أنَّ هـٰذا لا قرينةَ عليه ، وكذا احتمالُ أنَّ الشاعرَ جرىٰ فيه علىٰ لغةِ مَنْ يبنيه على الكسر والياءُ للإشباع ، بخلاف احتمالِ كونِ الياءِ للمُتكلِّم ؛ فإنَّهُ مُؤيَّدٌ بقوله أوَّلاً : (قَدْني) ؛ فالسابقُ قرينةٌ على اللاحق .

لأنَّا نقولُ : مُشاكلةُ اللاحقِ للسابق تُعارِضُها القِلَّةُ ؛ علىٰ أنَّهُ ما زال الاحتمالُ موجوداً ، وهو مانعٌ للاستشهاد ، إلا أنْ يكونَ الاحتمالُ البعيد لا يُنظَرُ إليه في ذلك المنع .

❀❀❀

---

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص١٠٩) ، وعزاه الشيخ خالد الأزهري في « التصريح » (١/ ١١٢ـ١١٣) إلىٰ « شرح الشواهد » للموضِّح ، ولابن هشام كتابان في شرح الشواهد ؛ « الشواهد الكبرىٰ » ، و« الشواهد الصغرىٰ » ، وكلاهما مفقود .

محتوى الجزء الأول